

تَحْفِظُ الْكَلَامِ
شَرَحَ

بُلُوغُ الْمَرْكَبِ

تَأَلِيفُ

د. مُحَمَّدُ الْقَطَّانُ السَّيَّاحِي

رئيس جامعة ابن تيمية، ومركز العلامة ابن باز
للدراسات الإسلامية بالهند

حقوق الطبع محفوظة

لدار الداعي للنشر والتوزيع

ومركز العلامة ابن باز للدراسات الإسلامية

الطبعة الثانية

محرم ١٤٢٣ هـ

دار الداعي للنشر والتوزيع، ١٤٢١ هـ (ح)
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السلفي - محمد لقمان
تحفة الكرام شرح بلوغ المرام - الرياض.
ص ٥٠٠ سم
ردمك: ١ - ٧ - ٩٢٨٠ - ٩٩٦٠
١ - الحديث - أحكام ٢ - الحديث شرح ١ - العنوان
ديوي ٢٣٧,٣ ٢١/٣١٣٨
رقم الإيداع: ٢١/٣١٣٨
ردمك: ١ - ٧ - ٩٢٨٠ - ٩٩٦٠



دار الداعي للنشر والتوزيع

ص ٢٤٢٤٨ - الرياض: ١١٤٦٨ - هاتف: ٤٥٧٦٠٨٧

مركز العلامة عبد العزيز بن باز للدراسات الإسلامية بالهند

مركز العلامة عبد العزيز بن باز للدراسات الإسلامية بالهند

بمطبعة ابن تيمية - مدينة السلام ٨٤٥٣٢ - الهند

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبينا الحبيب المصطفى ، أما بعد :

فإن السعادة البالغة تغمرني وأنا أكتب هذه الكلمات للطبعة الثانية لشرحي على كتاب "بلوغ المرام" الذي أعدته لطلبة وطالبات المراحل الثانوية ولعامة الشباب المسلمين المحبين للسنة النبوية . أشكر الله وأحمده حمداً كثيراً على أن الكتاب لقي رواجاً كبيراً بين طلبة العلم ، فانتهد الطبعة الأولى في مدة وجيزة جداً ، وقد اختاره بعض الجهات الدعوية في المملكة ليكون مرجعاً من مراجع الدورات الشرعية التي تقام لمسابقة الشباب على حفظ السنة النبوية مع شرحها الموجز . وأفادني بعض الإخوة الدعاة بأن شرحي هذا أختير ضمن الكتب والمراجع التي أختيرت لتعميمها وتوزيعها بين الشباب المتممين إلى الدعوة الإسلامية داخل الدول العربية وخارجها . فالحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربي ويرضى على هذه النعمة الجليلة العظيمة إذ ألقى حب كتابي هذا في قلوب طلبة العلم والدعاة العاملين في الساحة .

ولقد امتازت هذه الطبعة بما يلي :

- ١- صُحِّح بعض الأخطاء المطبعية التي كانت فاتت من التصحيح في الطبعة الأولى .
- ٢- جُمِعَت الأحاديث في رأس الصفحة ليسهل حفظها على من يقتني نسخة من هذه الطبعة .

٣- أضيفت بعض التخريجات الهامة للأحاديث .

٤- بُذِلَ سعي بليغ لإدخال مزيد من الجمال الصوري على الإخراج والترتيب والتنسيق .

٥- طُبعت في حجمين ، حجم مقاسه 24×17 وهو المقاس السابق ، وحجم صغير مقاسه 12×8 ، وفي كل منهما راغب ولكل منهما طالب كما لا يخفى .

وبهذا أصبحت هذه الطبعة أنفع وأجل من السابقة وأجدد بأن تقتنى نسخة منها .
فالحمد لله على هذا التيسير ، والشكر له على هذا التوفيق ، وصلى الله وسلم على نبينا وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشرح

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بلغ الأمانة، وأدى الرسالة، وترك الأمة على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وجاهد في الله حق جهاده، حتى أتاه اليقين. وقد فتح الله به قلوباً غلفاً وأعينا عمياً وآذاناً صمّاً، وعلى آله وصحبه الذين تولّوا أمانة البلاغ من بعده، أما بعد:

فلا يخفى على طلبة العلم الشرعي أن السنة النبوية مصدر ثان بعد كتاب الله الكريم للتشريع الإسلامي وقد حفظها الله سبحانه (وكان لا بد من حفظها لحفظ الإسلام، لأنها شرح وبيان للقرآن الكريم) بواسطة أئمة الحديث الذي أفنوا أعمارهم في روايتها وضبطها وتدوينها، ثم بيان معانيها وفقهها.

الحافظ ابن حجر العسقلاني :

ومن هؤلاء العلماء الأجلاء والفظاحلة العظام، أستاذ الدنيا في الحديث الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر بن أحمد الكناني العسقلاني رحمه الله.

ولد بمصر في الثاني عشر من شعبان سنة (٧٧٣هـ). ماتت أمه وهو طفل، وتوفي والده وعمره حوالي أربع سنوات، فنشأ يتيماً في كنف أحد أوصياء والده، وهو زكي الدين أبو بكر

ابن نور الدين علي الخزوي كبير التجار بمصر .

حفظ القرآن الكريم وهو ابن تسع سنوات ، ورزق سرعة الحفظ ، وجدّ في تعلّم الفنون حتى بلغ الغاية وأكثر جداً من المسموع والشيوخ ، فسمع العالي والنازل ، وأخذ عن الشيوخ والأقران فمن دونهم ، واجتمع له من الشيوخ ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره لأن كل واحد منهم كان متبحراً في علمه ، ورأساً في فنه الذي اشتهر به ، لا يلحق فيه .

وتصدّى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه ، مع طلبه لبقية العلوم كالفقه والنحو والأدب وغير ذلك . ورحل في البلاد طلباً للعلم ونشداناً للحديث النبوي الشريف . رحل إلى مكة وسمع هناك صحيح البخاري على مسند الحجاز عفيف الدين الشاوري ، ورحل إلى مصر ، فقرأ شيئاً من العلم على ابن عبد الناصر ، ثم لازم الشمس بن القطان وسمع من الزفناوي ، ورحل إلى الاسكندرية فسمع من مسندها أبي عبدالله الشافعي ، ومن ابن الخراط وابن شافع وابن الموفق والجزري ، ثم عاد إلى أرض الحجاز فلقى نجم الدين المصري والإفقي ، ثم دخل اليمن ولقي فيها إمام اللغة مجد الدين الفيروز آبادي .

ورحل إلى الشام وأقام بدمشق مائة يوم ، وسمع فيها نحو ألف جزء ، منها من الكتب الكبيرة « المعجم الأوسط » للطبراني ، ومعرفة الصحابة لابن منده ، وأكثر مسند أبي يعلى وغير ذلك .

درس الحافظ مختلف العلوم في أماكن كثيرة ، ووُلّي مشيخة البيبرسية ، والإفتاء بدار العدل والخطابة بجامع الأزهر ثم بجامع عمرو ، ووُلّي القضاء في فترات مختلفة ، وأخيراً زهد في القضاء زهداً تاماً لكثرة ما توالى عليه من الأنكاد والمحن .

تتلمذ ابن حجر على شيوخ كثيرين ، منهم الصدر السفطي ، شارح مختصر التبريزي والجمال بن ظهيرة والشمس بن القطان وبرهان الدين الأبناسي وسراج الدين البلقيني وابن الملقن وابن جماعة والهمام الخوارزمي والفيروز آبادي والغماري والمحب ابن هشام وأبو علي الزفناوي والتنوشي والزين العراقي وغيرهم .

ومن أشهر تلاميذه: زكريا بن محمد الأنصاري والسخاوي والقلقشندي والسنباطي والعزبن فهد والبرهان البقاعي .

وقد زادت تصانيفه على مائة وخمسين تصنيفاً، معظمها في فنون الحديث، ورُزق فيها السعد والقبول خصوصاً «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» الذي قيل عنه أنه لا شرح بعد «الفتح» .

وقد أحصى الدكتور شاكر عبد المنعم مصنفات ابن حجر في كتابه (ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة) فبلغت ٢٨٢ مصنفًا .

توفي ابن حجر ليلة السبت الثامن عشر من ذي الحجة سنة ٨٥٢ هـ ودفن تجاه الديلمي بالقرافة .

كتابه «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» :

هذا الكتاب من أجل ما أُلّف في جمع أدلة الأحكام مع الاختصار، فهو يشمل حوالي (١٥٢٠) حديثاً مستمداً من أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، مرتباً على أبواب الفقه، مع بيان مراتب تلك الأحاديث وذكر روايتها ومُخرّجها .

وقد ذكر العلماء له ميزات نافعة لا تُوجد في غيره من الكتب التي صُنّفت في أحاديث الأحكام؛ من أهمها:

- اهتم رحمه الله بصفة خاصة بعد سر دكل حديث أن يعزوه إلى من خرّجه من أصحاب الأمهات الست وغيرهم .
- بيّن مرتبة الحديث من الصحة والحسن والضعف مع ذكر الأئمة والحفاظ الذين صحّحوه أو حسّنوه أو ضعفوه .
- حرصاً على الإيجاز لثلا يكبر حجم الكتاب، اقتصر على الشاهد من الحديث الذي اختاره

للمعنى المقصود.

- عني بذكر زيادات للحديث الذي أتى به، إذا كانت تفيد معنى أكثر أو حكماً آخر أو شرحاً لمعنى الحديث مع بيان حكم تلك الزيادات من حيث السند.
- اختار أحاديث كتابه من الدواوين المشهورة للحديث النبوي، أشهرها مسند أحمد والصحيحان والسنن الأربعة وأصدر كل باب بما في الصحيحين أو في أحدهما، ثم أتبع بما في السنن وغيرها ليكون المعتمد في الباب والمرجع في المسائل الأحاديث الصحيحة.

اهتمام العلماء بالكتاب :

لهذه الميزات المذكورة أعلاه، صار الكتاب عمدة المتأخرين، فاعتنوا بحفظه وشرح أحاديثه والتعليق عليها والعناية بها. ومن أهم شروحه :

- ١ - «البدر التمام في شرح بلوغ المرام» لقاضي صنعاء ومحدثها الحسين بن محمد بن سعيد اللاعي المعروف بالمغربي. وقد طُبع منه مجلدان بتحقيق الدكتور علي الزين.
- ٢ - «سبل السلام شرح بلوغ المرام» للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني. وقد اختصره من البدر التمام المذكور.
- ٣ - «فتح العلام لشرح بلوغ المرام» للإمام صديق حسن القنوجي البخاري. حذف من «سبل السلام» أقوال الشيعة والجعفرية والهادوية الزيدية، وأضاف إليه ترجيحاته الفقهية وآرائه الحديثية. وقد أتى بالفائدة الزائدة على ما في الأصل.
- وقد طبعته دار الداعي بالرياض في حلة قشبية، مع بيان الأحكام الفقهية والإفادات الحديثية بقلم الدكتور محمد لقمان السلفي.
- ٤ - «توضيح الأحكام من بلوغ المرام» للعلامة البهائية الشيخ عبدالله بن عبد الرحمن البسام حفظه الله. وهو شرح معروف ومتداول في الأوساط العلمية.
- ٥ - «إتحاف الكرام بالتعليق على بلوغ المرام» للشيخ صفى الرحمن المباركفوري، وهو

أيضاً مطبوع ومتداول.

شرحنا «تحفة الكرام في شرح بلوغ المرام» :

ولما لهذا الكتاب من المكانة المرموقة والمرتبة العالية بين الكتب التي ألفت لجمع أحاديث الأحكام، اختارته لجنة المناهج بجامعة الإمام ابن تيمية بمدينة السلام في الهند لتدريسه في المعاهد التابعة للجامعة بقسمي البنين والبنات، وفي المعاهد الأخرى التي اختارت منهج الجامعة الدراسي لطلابها.

وبعد إجمالة النظر في الشروح والتعليقات الموجودة للكتاب ظهر لنا أنها ما بين طويل لا يناسب مستوى الطلاب والطالبات في المعاهد، وبين تعليق موجز غير مرتّب، لذا رأينا أنه لا بد من إعداد شرح واضح مرتّب يحتوي على شرح الكلمات وبيان الأحكام التي تُستمدّة من الأحاديث الواردة في الأصل مع بعض الإفادات الزائدة القوية الصلة بأحاديث الباب، حتى يمكن للطلاب والطالبات فهم الأحاديث وحفظها والتدرب على استخراج الأحكام من النصوص الحديثية.

وقد تلخّص عملنا في الكتاب فيما يلي :

● تخريج الأحاديث والسعي للحصول على حكم شيخنا العلامة المحدث الألباني رحمه الله عليها تنويجاً لعمل التخريج كما لا يخفى. وقد قام بهذا العمل الباحث في مركز العلامة ابن باز للدراسات الإسلامية الشيخ عبد المنان عبد اللطيف المدني. فجزاه الله خيراً.

● شرح الألفاظ التي قد يحتاج إلى بيانها الطلاب والطالبات.

● بيان الأحكام المستمدة من الأحاديث الواردة في الأصل، مع بيان بعض الإفادات القوية الصلة بأحاديث الباب، والتي أشار إليها الصنعاني والقنوجي في شرحيهما، لزيادة الفائدة.

● تقويم النص وضبطه بالرجوع إلى عدة نسخ من «بلوغ المرام»، منها ما هو مطبوع بالمقابلة

على النسخة الخطية التي كُتبت بعد وفاة المصنف بحوالي عشرين عاماً فقط وعورضت بأصلها وبالرجوع إلى المصادر الأصلية الأخرى، وترقيم الآيات القرآنية مع بيان سورها.

ولا داعي للقول بأن كل لاحق يستفيد مما عمله من سبقه. فقد كان أكثر اعتمادي بعد الله في عملي هذا على «سبل السلام» للصنعاني، و«فتح العلام» للكنوزي البخاري، و«توضيح الأحكام» للعلامة البحاث الشيخ عبد الله البسام. جزى الله أحياءنا وأمواتنا كل خير على ما بذلوه من الجهود المضنية في سبيل رفع شأن الإسلام. وقد أعانني في عملي هذا، وفي كل خطوة من خطواته الباحث الشيخ عبد المنان المدني، فله الجزاء الأوفى من ربه الذي لا تضيع عنده الصالحات.

وهكذا جاء شرحنا هذا موافقاً لغرضنا الذي قصدناه، وتميّزت طبعتنا هذه لبلوغ المرام بكثير من الميزات العلمية، وازدانت بعدد من الخصائص التي خلت منها الطبقات السابقة. والحمد لله الذي بفضلته ومّنه تتم الصالحات.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً للأمة الإسلامية طالما يتعاقب الليل والنهار، ويسبح المسبحون ويصلي المصلون، إنه سميع قريب مجيب، وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا وحبيبنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

د. محمد لقمان السلفي

الطائف، مساء الثلاثاء

الموافق ٢٨ / جمادى الأولى ١٤٢١ هـ

مقدمة المصنف

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ
وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، الَّذِينَ سَارُوا فِي نُصْرَةِ دِينِهِ سَيْرًا حَثِيثًا، وَعَلَى أَتْبَاعِهِمُ
الَّذِينَ وَرَثُوا عِلْمَهُمْ - وَالْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ - أَكْرَمَ بِهِمْ وَارِثًا وَمُورِثًا!

أَمَّا بَعْدُ : فَهَذَا مُخْتَصَرٌ يَشْتَمِلُ عَلَى أَصُولِ الْأَدِلَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ لِلْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ،
حَرَّرْتُهُ تَحْرِيرًا بِالْغَا، لِيَصِيرَ مَنْ يَحْفَظُهُ بَيْنَ أَقْرَانِهِ نَابِغًا، وَيَسْتَعِينُ بِهِ الطَّالِبُ
الْمُبْتَدِئُ، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الرَّاعِبُ الْمُتَنَهِي. وَقَدْ بَيَّنْتُ عَقَبَ كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ أَخْرَجَهُ
مِنَ الْأَيْمَةِ، لِإِرَادَةِ نُضْحِ الْأُمَّةِ.

فَالْمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ: أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ،
وَالْتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ. وَبِالسُّنَنِ: مَنْ عَدَا أَحْمَدَ. وَبِالْخَمْسَةِ: مَنْ عَدَا الْبُخَارِيَّ
وَمُسْلِمًا. وَقَدْ أَقُولُ: الْأَرْبَعَةُ وَأَحْمَدُ: وَبِالْأَرْبَعَةِ مَنْ عَدَا الثَّلَاثَةَ الْأُولَى. وَبِالثَّلَاثَةِ مَنْ
عَدَاهُمْ وَالْآخِرَ. وَبِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ. وَقَدْ لَا أَذْكَرُ مَعَهُمَا غَيْرَهُمْ.
وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مُبَيَّنٌ.

وَسَمَّيْتُهُ: «بُلُوغُ الْمَرَامِ مِنَ أدِلَّةِ الْأَحْكَامِ». وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ لَا يَجْعَلَ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِنَا
وَبَالَا، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْعَمَلَ بِمَا يُرْضِيهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

كتاب الطهارة

باب المياه

- ١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحِلُّ ميتته». أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة، واللفظ له. وصححه ابن خزيمة والترمذي، ورواه مالك والشافعي وأحمد.
- ٢- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الماء

(١) شرح الكلمات:

المياه: جمع ماء.

الطهور: أي الطاهر بذاته، والمطهر لغيره وهو المراد هنا.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- ماء البحر طاهر بذاته ومطهر لغيره.
- ٢- جواز أكل الحيوانات البحرية الميتة.
- ٣- الزيادة في الفتوى على سؤال السائل، إذا ظن المفتي أن السائل قد يجهل هذا الحكم، وهو قد يحتاج إليه.

(٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- هذا الحديث يسمى «حديث بثر بضاعة».

١- أحمد ٤٠٣/٨، وأبوداود/٨٣، والترمذي/٦٩، والنسائي/٥٩، وابن ماجه/٣٨٦-٣٨٧، والموطأ/٤٥، وصححه

الشيخ الألباني، صحيح الجامع/٧٠٤٨، والصحيحة/٤٨٠.

٢- أحمد: ٣١/٣، وأبوداود/٦٦، والترمذي/٦٦، والنسائي/٣٢٦-٣٢٧، وصححه الشيخ الألباني، صحيح الجامع

طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ.

٣- وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ. وَلِلْبَيْهَقِيِّ: «الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ، أَوْ طَعْمُهُ، أَوْ لَوْنُهُ بِنَجَاسَةٍ تَخْدُثُ فِيهِ».

٤- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»، وَفِي لَفْظٍ: «لَمْ يُنَجِّسْ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ

٢- الماء طهور إذا لم تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة (الريح، أو الطعم، أو اللون)، سواء كان قليلاً أو كثيراً، وهو قول الإمام مالك والظاهرية، وقال الصنعاني في «السبل»: لا يوجد دليل على التفريق بين القليل والكثير، وهو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم. وذهبت الحنفية والشافعية إلى أن الماء القليل تضره النجاسة مطلقاً، أما الكثير فلا تضره النجاسة إلا إذا غيرت أحد أوصافه.

(٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- قال النووي: اتفق المحدثون على تضعيفه، يعني تضعيف رواية الاستثناء، لا أصل الحديث، فهو ثابت في حديث بثر بضاعة السابق.
- ٢- إجماع الأمة على أن الماء المتغير بالنجاسة نجس، قليلاً كان الماء أو كثيراً.

(٤) شرح الكلمات:

قُلْتَيْنِ: تشية «قلة»، وهي الجرة الكبيرة من الفخار، والجمع: قِلَال - بكسر القاف -، مقدارهما نحو خمسمائة رطل عراقي، وهي تقارب مائتي كيلو غرام.

٣- ابن ماجه/ ٥٢١، والبيهقي ١/ ٢٦٠. وضعفه الشيخ الألباني، ضعيف الجامع/ ٥٨٩٩.

٤- أبوداود/ ٦٣، والترمذي/ ٦٧، والنسائي/ ٥٢، وابن ماجه/ ٥١٧-٥١٨، وابن خزيمة (٩٢)، وابن حبان (١٢٤٩)، والحاكم: ١/ ١٣٢. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢٣.

خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ جِبَّانَ .

٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلِلْبُخَارِيِّ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»، وَلِمُسْلِمٍ: «مِنْهُ»، وَلِأَبِي دَاوُدَ: «وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

ما يستفاد من الحديث :

- ١- هذا الحديث يسمى «حديث القلتين» .
- ٢- النجاسة تضر الماء القليل، وهو ما كان دون القلتين، ولا تضر الماء الكثير، وهو ما كان قلتين فأكثر إلا إذا تغير ريحه أو طعمه أو لونه . وبه تمسك الشافعية، ومن لم يعمل بهذا الحديث فلوجود الاضطراب في السند والمتن عنده .
- ٣- الماء القليل عند الشافعي وأحمد: ما كان دون القلتين، وعند أبي حنيفة: هو الذي إذا حركت ناحية منه تحركت الناحية الأخرى .

(٥) شرح الكلمات:

الماء الدائم: هو الراكد الساكن الذي لا يجري كما ورد في الحديث نفسه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- لا يجوز اغتسال الجنب في الماء القليل الراكد .
- ٢- لا يجوز البول في الماء الراكد الذي لا يجري، ثم الاغتسال فيه من الجنابة .
- ٣- يحرم البول في الماء القليل الراكد الذي لا يجري، أما الكثير الجاري، فالأولى اجتنابه .
- ٤- يجوز الاغتسال بتناول الماء بإناء من الماء الراكد .
- ٥- يلحق بالبول الغائط عند جمهور العلماء .
- ٦- لا يجوز الوضوء بالماء الذي يبل فيه مثل الغسل به .

٦- وعن رجلٍ صحب النبي ﷺ قال: نهى رسول الله ﷺ «أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو الرجل بفضل المرأة، وليغتربا جميعاً». أخرجه أبو داود والنسائي، وإسناده صحيح.

٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة رضي الله عنها. أخرجه مسلم، ولأصحاب السنن: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فجاء ليغتسل منها، فقالت: إني كنت جنباً، فقال: «إن الماء لا يجنب»، وصححه الترمذي وابن خزيمة.

(٦) شرح الكلمات:

فضل الماء: هو الماء الباقي في الإناء بعد الاغتسال.

ليغتربا جميعاً: أي لياخذا الماء معاً من الإناء.

ما يستفاد من الحديث:

١- النهي عن اغتسال المرأة بفضل الرجل، واغتسال الرجل بفضل المرأة، وإنما يغتربان معاً. وهو معارض بالحديث الآتي المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) شرح الكلمات:

جفنة: هي القصعة الكبيرة التي تتخذ من الخشب في الغالب.

لا يجنب: لا تلحقه الجنابة ولا ينجس.

ما يستفاد من الحديث:

١- يجوز غسل الرجل بفضل المرأة، ويقاس عليه العكس لمساواته له عند عامة الفقهاء، والنهي في الحديث الماضي محمول على التنزيه.

٦- أبو داود/ ٨١، والنسائي/ ٢٣٨.

٧- مسلم: الحيض/ ٤٨، وأبو داود/ ٦٨، والنسائي/ ٣٢٥، والترمذي/ ٦٥، وابن ماجه/ ٣٧٠، وابن خزيمة (١٠٩).

وصححه الشيخ الألباني، صحيح الجامع/ ١٩٢٧.

٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «طُهورُ إناءٍ أحدُكم إذا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَّ بِالثَّرَابِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «فَلْيُرْقَهُ»، وَلِلتِّرْمِذِيِّ: «أُخْرَاهُنَّ، أَوْ أُولَاهُنَّ».

٩- وعن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في الهرة: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ». أَخْرَجَهُ الْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ

(٨) شرح الكلمات:

وَلَغَ الْكَلْبُ: يَلْعُ - من باب فَتَحَ، وَحَسِبَ - إذا شربَ بأطراف لسانه، أو أدخل لسانه في الإناء وغيره وحركه، ولو لم يشرب منه.
فليرقه: أي ليصبه على الأرض.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- نجاسة فم الكلب، ويلحق به سائر بدنه.
- ٢- وجوب سبع غسلات للإناء إذا ولغ فيه الكلب.
- ٣- وجوب ترتيب الإناء، والراجع أنه في المرة الأولى لثبوتها عند مسلم.

(٩) شرح الكلمات:

الطَّوَافِينَ: جمع طَوَّافٍ، وهو من يُكثر الجولان، وهو الخادم، شبه الهرة بالخادم الذي يكثر التردد على سيده، ويدور حول مخدومه.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على طهارة الهرة وفمها وسورها.
- ٢- ينبغي الرفق بها مثل الرفق بالخادم.
- ٣- إذا باشرت بفمها نجساً لا يظهر فمها إلا إذا حصل الظن بشربها الماء، أو بزوال عين النجاسة من فمها.

٨- مسلم: الطهارة/ ٩١، والترمذي/ ٩١، وقال: «حسن صحيح».

٩- أبوداود/ ٧٥، والترمذي/ ٩٢، والنسائي/ ٦٨، وابن ماجه/ ٣٦٧، وابن خزيمة/ ١٠٢، ١٠٤، وصححه الشيخ الألباني، صحيح الجامع/ ٢٤٣٧.

وَابْنُ خُزَيْمَةَ .

١٠- وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَنَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنْوَبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيقَ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١- وعن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِلَّتْ لَنَا مِئْتَتَانِ وَدَمَانٍ. فَأَمَّا الْمِئْتَتَانِ: فَالْجَرَادُ وَالْحَوْتُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالطُّحَالُ وَالْكَبِدُ». أَخْرَجَهُ

(١٠) شرح الكلمات:

طائفة المسجد: أي ناحيته.

بذَنْوَبٍ: الدلو المملأة بالماء.

ما يستفاد من الحديث:

١- بول الآدمي نجس بالإجماع.

٢- إذا تنجست الأرض به طهرت بالماء كسائر المتنجسات.

٣- صب الماء يطهر الأرض رطوبة كانت أو صلبة.

٤- وجوب احترام المسجد.

٥- الرفق بالجاهل في التعليم.

٦- حسن خلق النبي الكريم ﷺ.

٧- تركه ﷺ الأعرابي حتى أكمل بوله، دليل على دفع أعظم المضرتين بأخفهما.

(١١) ما يستفاد من الحديث:

١- قول الصحابي: «أحلّ لنا كذا وحرم علينا كذا» في حكم الحديث المرفوع.

٢- ميتة الجراد والحوت حلال أكلها.

٣- الكبد والطحال حلال بالإجماع.

٤- وجه سياق الحديث في «باب المياه» أن السمك والجراد إذا ماتا في ماء، فإنه لا ينجس.

أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَفِي الْآخِرِ شِفَاءٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ: «وَلِإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ».

١٣- وَعَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتٌ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(١٢) شرح الكلمات:

شفاء: أي دواء يسبب الشفاء. يتقي: أي يقدم جناح الداء عند ما يقع في المشروب.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز قتل الذباب دفعا لضرره.
- ٢- الذباب طاهر لا ينجس ما وقع فيه.
- ٣- مشروعية غمسه في الإناء إذا وقع فيه ثم طرحه؛ لأنه يتقي بجناحه الأيسر، وأن الشفاء في جناحه الأيمن.
- ٤- حرمة أكل الذباب.
- ٥- لا ينجس الماء القليل إذا وقع فيه ما ليس له دم سائل، مثل النحلة والزنبور والعنكبوت، قياساً على الذباب.

(١٣) شرح الكلمات:

البهيمة: هي كل ذات أربع قوائم من دواب البر والبحر، والمراد هنا ما يؤكل لحمه من الإبل والبقر والغنم وغيرها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- حرمة أكل ما قطع من الحيوان المأكول اللحم حال حياته؛ لأنه في حكم الميت.

١٢- البخاري/٣١٤٢، وأبو داود/٣٨٤٤، وابن ماجه/٣٥٠٥

١٣- أبو داود/٢٨٥٨، والترمذي/١٤٨٠، وأخرجه ابن ماجه/٣٢١٦ عن ابن عمر رضي الله عنهما.

باب الآنية

١٤- عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا ، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الَّذِي يَشْرَبُ فِي

(١٤) شرح الكلمات:

آنية : جمع إناء أي الأوعية .

صحافها : جمع صَحْفَة ، إناء يُوضَع فيه الطعام ، وهي دون الجَفَنَةِ ، وقيل : هي ما تشبَعُ خمسة أنفار .

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وصحافهما بالإجماع .

٢- الأقرب في الإناء المطلى بهما ، أنه يلحق بهما في التحريم ، إن أمكن فصلهما ، وإلا لم يحرم .

٣- يجوز الأكل والشرب في المضرب بهما إجماعاً .

٤- جواز استعمال آنية الذهب والفضة في غير الأكل والشرب تقييداً باللفظ النبوي ، وخلافاً لابن حجر الذي أتى بالحديث هنا لإفادة حرمة الوضوء في آنيتهما كذا في «السبل» .

(١٥) شرح الكلمات:

يُجَرِّجِرُ :- بضم الياء التحتية - والجزجرة : صوت وقوع الماء في جوف البعير شبه نزول العذاب في بطن الشارب بإناء الفضة بهذا الصوت المهيّب .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث يدل على ما يدل عليه حديث حذيفة رضي الله عنه السابق ، وهو أن الشرب في آنية

١٤- البخاري/ ٥١١٠ ، ومسلم : اللباس / ٤ .

١٥- البخاري/ ٥٣١١ ، ومسلم : اللباس / ٢٠١ .

إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٦- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طُهِرَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَعِنْدَ الْأَزْبَعَةِ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ».

١٧- وعن سلمة بن المحبق رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ طَهُورُهَا». صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

١٨- وعن ميمونة رضي الله عنها قالت: مرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ يُجْرُونَهَا، فَقَالَ: «لَوْ

الفضة حرام، وأنه من الكبائر.

(١٦) شرح الكلمات:

الإهاب: هو الجلد ما لم يُدْبَغ.

دُبِغَ: الدباغ: هو تشييف فضلات الجلد وتطبيبه بالأدوية الطاهرة حيث يمنع من ورود الفساد عليه.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن الدباغ مطهر لجلد ميتة كل حيوان مأكول اللحم، وأنه يطهر ظاهره وباطنه.

٢- حديث الترمذي: «لا تتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب» لا يحتج به للاضطراب في السند والمتن، ولكونه معللاً بالإرسال والانقطاع كما قال العلامة الصنعاني في «السبل».

(١٧) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث يدل على ما يدل عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق.

٢- الدباغ لتطهير الجلد كذكية الشاة ليحل أكلها.

١٦- مسلم: الحيض/ ١٠٥، وأبو داود/ ٤١٢٣، والترمذي/ ١٧٢٨، والنسائي/ ٤٢٤٢، وابن ماجه/ ٣٦٠٩، وصححه الشيخ الألباني، غاية المرام/ ٢٨.

١٧- ابن حبان/ ٤٥٢٢ بلفظ: «ذكاة الأديم دباغه» ويلفظ المصنف عن عائشة (٨٢٩٠)، وأخرجه النسائي/ ٤٢٤٥، وأبو داود/ ٤١٢٥، وصححه الشيخ الألباني، صحيح الجامع/ ٣٣٦٠.

١٨- أبو داود/ ٤١٢٠، والنسائي/ ٤٢٤٨، وصححه الشيخ الألباني، الصحيحة/ ٢١٦٣.

أَخَذْتُمْ إِيَّاهُهَا»، فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: «يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْظُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

١٩- وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا فِيهَا إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٠- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّأُوا مِنْ

(١٨) شرح الكلمات:

القرظ: حب شجر السلم أو ورقه يُدْبَغ به الأديم، وقيل: قشر البلوط، وكان الدباغ به معروفاً عند العرب.

ما يستفاد من الحديث:

١- الدباغ يطهر جلد الشاة الميتة.

٢- القرظ والماء يطهران الجلد.

(١٩) ما يستفاد من الحديث:

١- النهي في الحديث محمول على كراهة الأكل في آنية اليهود والنصارى، في عامة الأحوال.

٢- إذا لم يجد المسلم غير آنيته، غسلها وأكل فيها؛ لأنهم ربما وضعوا فيها خمرًا أو لحم خنزير.

(٢٠) شرح الكلمات:

مزادة: الراوية التي يتزود بها الماء من الموارد، ولا تكون إلا من جلدتين تُزَاد بينهما بجلد ثالث لتتسع.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على جواز استعمال آنية المشركين.

١٩- البخاري/ ٥١٦١، ومسلم: الصيد والذبائح/ ٨.

٢٠- البخاري/ ٣٣٧، ومسلم: المساجد/ ٣١٢.

مَزَادَةٌ امْرَأَةٌ مُشْرِكَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ .

٢١- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن قدح النبي ﷺ انكسر فأتخذ مكان الشَّعْبِ سَلْسَلَةً مِنْ فِضَّةٍ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

باب إزالة النجاسة وبيانها

٢٢- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : سئل رسول الله ﷺ عن الخمرِ تُتَّخَذُ خَلَا؟ فَقَالَ : «لَا» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢- طهارة جلد الميتة بعد الدبغ ؛ لأن المزايدة كانت من جلود ذبائح المشركين ، وذبائحهم ميتة ، وجواز استعماله في المائعات .

٣- طهارة رطوبة المشركين ، فإن المرأة المشركة باشرت الماء ، وهو دون القلتين .

(٢١) شرح الكلمات :

الشَّعْبُ : الصدع والشق .

سَلْسَلَةٌ : سلك من الحديد أو قطعة منه تصل بين طَرَفَيِ الشق وهي المرادة هنا ، وبكسر السين حلقات ، جمعه : سلاسل .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على جواز تضييب الإناء بالفضة والشرب منه .

(٢٢) شرح الكلمات :

الخمر : ما أسكر من عصير العنب وغيره ، وسميت خمرًا ؛ لأنها تخامر العقل فتغطيه .

ما يستفاد من الحديث :

١- لا يجوز اتخاذ الخل من الخمر .

٢- إذا تخللت الخمر بنفسها من غير علاج يحل استعماله لأنه خل لغة وشرعاً .

- ٢٣- **ومنه** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ ،
فَنَادَى : «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رِجْسٌ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
- ٢٤- **ومن** عَمْرُو بْنُ خَارِجَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمِنَى وَهُوَ
عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَلُعَابُهَا يَسِيلُ عَلَى كَتِفِي . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .
- ٢٥- **ومن** عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ ، ثُمَّ
يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثُّوبِ ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْعَسَلِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
- ٢٦- **ولِمُسْلِمٍ** : «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَرَكَاً فَيُصَلِّي فِيهِ» ، وَفِي

(٢٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة لحم الحمر الأهلية لأنه نجس .
- ٢- الأصل في الأعيان الطهارة ، وأن التحريم لا يلزمه النجاسة .
- ٣- كل نجس محرم ، وليس كل محرم نجس ، مثل الخنزير والهرة .

(٢٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- لعاب ما يؤكل لحمه طاهر ؛ لأن مفهوم الحديث أن النبي ﷺ رأى لعاب البعير يسيل على
عمر بن خارجة ، ولم يأمره بغسله .
- ٢- جواز الخطبة على الراحلة ، واستحبها على الأمكنة العالية لكونه أبلغ في الإعلام .

(٢٦) شرح الكلمات :

أفركه : الفرك : الدلك والحك .
أحكّه : أحته .

(٢٥ ، ٢٦) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- طهارة مني آدمي ؛ لأن اقتصار النبي ﷺ على فركه أو حكّه أو حتّه دليل على طهارته ، وهو
مذهب الإمامين الشافعي وأحمد . أما غسل المنى من ثوبه ﷺ في بعض الأحيان فلا يدل

٢٣- البخاري / ٥٢٠٨ ، ومسلم : الصيد / ٣٥ .

٢٤- أحمد : ٤٥٦ / ١٣ ، والتِّرْمِذِيُّ / ٢١٢١ ، وقال : «حسن صحيح» ، وأخرجه ابن ماجه / ٢٧١٢ .

٢٥- البخاري / ٢٧- ٢٨ ، ومسلم : الطهارة / ١٠٨ .

٢٦- مسلم : الطهارة / ١٠٩ .

لَقِظَ لَهُ: «لَقَدْ كُنْتُ أَحْكُهُ يَابِسًا بِظُفْرِي مِنْ ثَوْبِهِ».

- ٢٧- وعن أبي السَّمْحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.
- ٢٨- وعن أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي دَمِ الْحَيْضِ

على نجاسته وإنما كان ذلك لأجل النظافة كما يزال البصاق والمخاط، وكذلك عدم مبادرة النبي ﷺ إلى إزالة المني وتركه حتى ييبس مع أن المعروف من هديه ﷺ المبادرة إلى إزالة النجاسة دليل على طهارته.

٢- ذكر الإمام صديق حسن في «فتح العلام» أنه تجب إزالة المني، لعدم وجود الدليل على تركه.

٣- ما كان عليه النبي ﷺ من التقلل من الحياة الدنيا فثوب نومه هو ثوب صلاته وخروجه.

٤- المرأة الصالحة المتحبة إلى زوجها لا تترفع عن إزالة الأوساخ أو الأدران من ثوب زوجها أو بدنه.

(٢٧) ما يستفاد من الحديث:

- ١- بول البنت التي في سن الرضاع نجس، يجب غسل الثوب وغيره منه.
- ٢- بول الغلام الذي لم يأكل الطعام برغبته، أخف نجاسة من بول البنت، ويكفي رشه بالماء.

(٢٨) شرح الكلمات:

تَحْتَهُ: أي تحكه، والمراد إزالة العين.

تُقْرَصُهُ: تدلك الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما شربه الثوب منه.

تَنْضِجُهُ: أي تغسله بالماء.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على نجاسة دم الحيض، وعلى وجوب غسله، والمبالغة في إزالته بما ذكر

٢٧- أبو داود / ٣٧٦، والتسائي / ٣٠٤، وابن ماجه / ٥٢٦، والحاكم: ٢٧٠ / ١، وصححه الشيخ الألباني، صحيح الجامع ٨١١٧ /

٢٨- البخاري / ٣٠١، ومسلم: الطهارة / ١١٠.

يُصِيبُ الثُّوبَ : «تَحْتَهُ ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٢٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قالت خولة : يا رسول الله فإن لم يذهب الدَّمُ؟ قال : «يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ» . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ .

باب الوضوء

٣٠- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ» . أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَغْلِيْقًا .

٣١- وعن حُمُرَانَ : أَنَّ عُثْمَانَ دَعَا بِوُضُوءٍ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ تَمَضَّمَصَ

من الحت والقرص والنضح لإذهاب أثره .

٢- إزالة النجاسة من الثوب والبدن والبقعة شرط من شروط الصلاة .

(٢٩) ما يستفاد من الحديث :

١- إذا بقي أثر دم الحيض على الثوب أو البدن بعد غسله بالماء لم يضر .

٢- مشروعية استعمال الحاد لقلع أثر دم الحيض للحديث الوارد به .

(٣٠) ما يستفاد من الحديث :

١- السواك سنة ، وليس بواجب رعاية للتيسير وترك المشقة .

٢- استحبابه مؤكداً في خمسة أوقات : عند الصلاة ، وإن كان متوضئاً ، وعند الوضوء ، وقراءة القرآن ، وعند الاستيقاظ من النوم ، وعند تغير الفم .

(٣١) شرح الكلمات :

بوضوء : بفتح الواو، الماء الذي يتوضأ به ، وبالضم : اسم للفعل .

٢٩- أبوداود / ٣٦٥ ، وصححه الشيخ الألباني ، الصحيحة / ٢٩٨ ، وقال : لم يخرج الترمذي البتة .

٣٠- البخاري : الجمعة ب / ٢٧ ، والموطأ : الطهارة / ١٧١ ، وأحمد ٣٠٢ / ٧ ، وقال العلامة أحمد شاكر : «إسناده صحيح» ، والنسائي / ٧ .

٣١- البخاري / ١٦٢ ، ومسلم : الطهارة / ٣ .

وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢- وَمَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، بَلْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ.

تمضمض: أي جعل الماء في فمه، والأكمل أن يُديره في فيه ثم يمجّه أو يبلعه.
استنشق: أي جذب الماء إلى داخل الأنف.
استنثر: أي أخرج الماء من الأنف بعد الاستنشاق.
الكعبين: هما العظامان الناتئان عند ملتقى الساق والقدم.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب غسل الكفين ثلاثاً باتفاق العلماء.
- ٢- استحباب التيمن في غسل الأعضاء.
- ٣- استحباب التلثيث في غسل أعضاء الوضوء.
- ٤- وجوب المضمضة والاستنشاق، واستحباب الاستنثار.
- ٥- وجوب غسل اليدين مع المرفقين والرجلين مع الكعبين.
- ٦- وجوب مسح الرأس.
- ٧- مراعاة الترتيب بين أعضاء الوضوء.

(٣٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الأرجح عدم تكرار مسح الرأس.

٣٣- وعن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه في صفة الوضوء قال: وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَذْبَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي لَفْظٍ لَهُمَا: بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ.

٣٤- وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، في صفة الوضوء قال: ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَأَذْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ.

٣٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ

(٣٣) شرح الكلمات:

مقدم الرأس: أي منبت شعر الرأس المعتاد. القفا: مؤخر العنق.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- صفة مسح الرأس: أن يأخذ الماء بيديه، فيبدأ بمقدم الرأس الذي يلي الوجه، فيذهب بهما إلى القفا، ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه.
- ٢- يفيد الحديث أن الرسول ﷺ كان يمسح جميع الرأس.

(٣٤) شرح الكلمات:

السَّابَّاحَتَيْنِ: تشية سباحة، الأصبع التي بين الإبهام والوسطى سُميت بذلك؛ لأنه يشار بها عند تسبيح الله تعالى.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مسح الأذنين مع الرأس في الوضوء سنة، وذلك بأن يدخل السباحتين اليمنى واليسرى في أذنيه، ويمسح بإبهاميه اليمنى واليسرى ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطنهما، ببقية ما مسح به الرأس.

٣٣- البخاري / ١٨٣ - ١٨٤، ومسلم: الطهارة / ١٨.

٣٤- أبو داود / ١٣٥، والنسائي / ١٠٢.

٣٥- البخاري / ٣١٢١، ومسلم: الطهارة / ٢٣.

مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَسْتَنْبِزْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦- ومعنه : «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

٣٧- وعن لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَسْبِغْ

(٣٥) شرح الكلمات:

خيشومه : هو أعلى الأنف من داخله .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على وجوب الاستنثار عند القيام من النوم .

٢- قوله «الشيطان يبيت» لا مانع من حمله على حقيقته ؛ لأن الأنف أحد منافذ الجسم التي يتوصل بها إلى القلب بالاشتغال ، وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء وسوى الأذنين حال النوم ، فيبست على خيشومه ليكون له الاستيلاء التام على قلوب بني آدم .

(٣٦) شرح الكلمات:

فلا يغمس : أي لا يدخلها في الإناء الذي فيه الماء .

ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب غسل اليد بعد القيام من نوم الليل ثلاث مرات قبل أن يدخلهما في الإناء .

(٣٧) شرح الكلمات:

أسبغ : الإتمام واستكمال الأعضاء بالوضوء .

خلل : التخليل : التفريق بين الأصابع وإسالة الماء فيها .

ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب إيصال الماء إلى سائر أعضاء الوضوء .

٣٦- البخاري / ١٦٠ ، ومسلم : الطهارة / ٨٧ .

٣٧- أبو داود / ١٤٢ و ١٤٤ ، والترمذي / ٧٨٨ ، وقال : «حسن صحيح» ، والنسائي / ١٤ ، وابن ماجه / ٤٠٧ ، ابن خزيمة

الْوُضُوءُ، وَخَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغَ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا. أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَلَأَبِي دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمُضٌ».

٣٨- وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٣٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثُلْثِي مُدٍّ، فَجَعَلَ يَذْلُكُ ذِرَاعِيهِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٢- استحباب تخليل الأصابع عند غسل اليدين والرجلين.

٣- استحباب المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم.

٤- وجوب المضمضة في الوضوء، وكذلك الاستنشاق.

(٣٨) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على استحباب تخليل اللحية.

٢- قد ثبت عن النبي ﷺ تخليل اللحية بسند صحيح لا غبار عليه. وممن صحح حديث: «تخليل اللحية» ابن خزيمة والبخاري والترمذي وابن القطان، والحاكم، والذهبي، والشيخ الألباني رحمهم الله جميعاً. (انظر: الإرواء / ٩٢).

(٣٩) شرح الكلمات:

مُدٌّ: هو ربع الصاع النبوي، وقدره بالكيل المستعملة الآن (٦٢٥) غراماً. يدلُّكُ: دلكَ الجسدَ بيده مره ليوصل الماء إلى مغابنه.

ما يستفاد من الحديث:

١- أقل ما يكفي من الماء للوضوء، ثلثا المد، وهو (٤١٦) غراماً.

٢- الترغيب في التخفيف في ماء الوضوء.

٣- يستحب ذلك أعضاء الوضوء.

٣٨- الترمذي / ٣١، وقال: «حسن صحيح»، وابن خزيمة / ١٥١، ١٥٢.

٣٩- ابن خزيمة / ١١٨.

٤٠- **وعنه :** أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأُذُنَيْهِ مَاءً غَيْرَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ .
أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ : وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ
يَدَيْهِ ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ .

٤١- **وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :** سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّ أُمَّتِي
يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ
فَلْيَفْعَلْ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

٤٢- **وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ :** كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنْعَلِهِ

(٤٠) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية أخذ ماء جديد لمسح الرأس غير الماء الذي فضل من غسل يديه وهو أمر
لا بد منه .

٢- مسح الأذنين مع الرأس يكون مرة واحدة بماء واحد .

(٤١) شرح الكلمات :

غُرًّا : جمع أغر ، أي ذو غرة وهي لمعة بيضاء في جبهة الفرس ، والمقصود نور وجوه هذه الأمة
المحمدية يوم القيامة .

مُحَجَّلِينَ : التحجيل : بياض في قوائم الفرس كلها ، والمراد هنا نور أعضاء الوضوء .

ما يستفاد من الحديث :

١- الوضوء سبب لدخول الجنة .

٢- مشروعية إطالة غسل اليدين والرجلين .

٣- اختصاص الأمة المحمدية بالغرة والغرة والتحجيل .

(٤٢) شرح الكلمات :

التيمن : أي تقديم الأيمن على الأيسر .

٤٠- البيهقي : ١ / ٦٥ ، ومسلم : الطهارة / ١٩ .

٤١- البخاري / ١٣٥ ، ومسلم : الطهارة / ٣٥ .

٤٢- البخاري / ١٦٦ ، ومسلم : الطهارة / ٦٧ .

وَتَرَجَّلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٤٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدَأُوا بِمِائِمِنِكُمْ» . أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

٤٤- وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ

تَنَعَّلَهُ : لبسه النعل ونحوها من الخفين والجوربين وغيرها .

ترجله : أي مشط شعره .

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب البدء بشق الرأس الأيمن في الترجل والغسل والحلق ، وبالميامن في الوضوء والغسل والأكل والشرب وغير ذلك .

٢- القاعدة الشرعية أن البدء باليمن في كل ما كان من باب التكريم والتزيين ، وما كان بضدها ، استحباب فيه التياسر ، ذكرها النووي .

(٤٣) شرح الكلمات :

بميامنكم : مفردة يمنية ضد اليسار .

ما يستفاد من الحديث :

١- حب النبي الكريم ﷺ التيامن في كل عمل كريم .

٢- التيامن في الوضوء بين اليدين والرجلين ، وظاهره الوجوب ، خلافاً للحنفية وجماعة غيرهم .

(٤٤) شرح الكلمات :

بناصيته : الناصية : قصاص الشعر ، ومقدم الرأس إذا طال الشعر . جمعه نواصي وناصيات .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز المسح على الناصية مع إكماله على العمامة .

٤٣- أبو داود / ٤١٤١ ، والترمذي / ١٧٦٦ ، والنسائي في الكبرى / ٩٦٦٩ ، وابن ماجه / ٤٠٢ ، وابن خزيمة / ١٧٨ .

٤٤- مسلم : الطهارة / ٨٣ .

وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفَيْنِ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

٤٥- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في صفة حج النبي ﷺ قال : «ابدأوا بما بدأ الله به» . أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ هَكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ الْخَبَرِ .

٤٦- وعنه رضي الله عنه قال : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ . أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

٤٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

٤٨ ، ٤٩- وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ ، وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يَثْبُتُ

٢- عدم جواز الاقتصار على مسح الناصية ، فقد قال ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد» : لم يصح عنه ﷺ في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ألبتة ، لكنه كان إذا مسح بناصريته كمل على العمامة ، كما في حديث المغيرة هذا .

٣- جواز المسح على العمامة فقط ، وهو رأي ابن القيم رحمه الله .

(٤٥) ما يستفاد من الحديث :

١- يجب الترتيب بين الأجزاء في الوضوء كما ورد في آية المائدة : ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ الآية (المائدة : ٦) .

(٤٦) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب إدخال المرفقين في غسل اليدين لهذا الحديث ، ولحديث أبي هريرة عند مسلم : «أنه توضع حتى شرع في العضد . وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضعاً» .

٤٥- النسائي / ٢٩٦٢ ، ومسلم : الحج / ١٤٧ .

٤٦- الدارقطني : ٨٣/١ ، والبيهقي : ٥٦/١ ، وصححه الشيخ الألباني ، الصحيحة / ٢٠٦٧ .

٤٧- أحمد : ٢٠٢/٩ ، وأبو داود / ١٠١ ، وابن ماجه / ٣٩٧ ، وحسنه الشيخ الألباني ، صحيح الترغيب والترهيب / ١٩٦ .

٤٨ ، ٤٩- الترمذي / ٢٥-٢٦ ، وحسنه الشيخ أحمد شاكر ، وصححه الشيخ الألباني ، صحيح الجامع / ٧٥٧٣ .

فِيهِ شَيْءٌ .

- ٥٠- وعن طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .
- ٥١- وعن عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - : ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا يُمَضْمِضُ وَيَسْتَنْشِرُ مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ الْمَاءُ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .
- ٥٢- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ : ثُمَّ أَدْخَلَ ﷺ يَدَهُ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(٤٧-٤٩) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث يدل على مشروعية التسمية في الوضوء ، وقيل : إنها فرض على الذاکر ، وتسقط من الناسي .

(٥٠) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على جواز إفراذ المضمضة والاستنشاق ، بأن يؤخذ لكل واحد ماء جديد ، وقد أيدته حديث علي وعثمان رضي الله عنهما : «أنهما أفردا المضمضة والاستنشاق ثم قالوا : هكذا رأينا رسول الله ﷺ توضحاً» ، أخرجه ابن السكن ، كما في «السبل» .

(٥١) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث يدل على الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة وبكف واحد .

(٥٢) ما يستفاد من الحديث :

١- هذا الحديث يدل على الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كف واحد ، ثلاث مرات .

٢- نظراً إلى ورود أحاديث النوعين في هذا الباب ، الأقرب التخيير بين إفراذ المضمضة والاستنشاق والجمع بينهما ، وأن الكل سنة .

٥٠- أبو داود / ١٣٩ .

٥١- أبو داود / ١١١ ، والنسائي / ٩٣-٩٤ .

٥٢- البخاري / ١٨٨ ، ومسلم : الطهارة / ١٨ .

- ٥٣- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا، وَفِي قَدَمِهِ مِثْلُ الظُّفْرِ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ فَقَالَ: «ازْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.
- ٥٤- وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٥٥- وعن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ

(٥٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب استيعاب أعضاء الوضوء بالماء .
- ٢- وجوب الموالاة في غسل الأعضاء .
- ٣- لا فرق بين العاقد والجاهل والناسي في الحكمين المذكورين .

(٥٤) شرح الكلمات :

الْمُدُّ : تقدم شرحه تحت الرقم / ٣٨ ، ومقداره بالغرامات (٦٢٥) غراماً بحب البر الجيد ، وجمعه : أمداد ومُدد .

الصَّاع : مكيال معروف ، والمراد به الصاع النبوي يبلغ وزنه (٤٨٠) مثقالاً بالبر الجيد ، وقدره اثنان كيلو وخمسمائة غرام بالكيل الحاضر .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- أقل ما يجزىء في الوضوء ثلثا المد كما تقدم .
- ٢- أقل ما يجزىء في الغسل الصاع .
- ٣- الإرشاد إلى تقليل ماء الوضوء .
- ٤- كره أهل العلم أن يتجاوز ماء الوضوء فعل النبي ﷺ .

(٥٥) شرح الكلمات :

فَيُسَبِّغُ : الإسباغ : الإتمام والإكمال .

٥٣- أبو داود / ١٧٣ ، وابن ماجه / ٦٦٥ ، وهو عند مسلم : الطهارة / ٣١ ، عن عمر رضي الله عنه .

٥٤- البخاري / ١٩٨ ، ومسلم : الحيض / ٥١ .

٥٥- مسلم : الطهارة / ١٧ ، والترمذي / ٥٥ .

فَيُسَبِّغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

باب المسح على الخفين

٥٦- عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَوَضَّأَ فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «دَعُهُمَا فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٧- وَلِلْأَزْبَعَةِ عَنْهُ إِلَّا النَّسَائِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- فضل إسباغ الوضوء.
- ٢- فضل ذكر الشهادتين عند تمام الوضوء وكونه سبباً لدخول الجنة.

(٥٧، ٥٦) شرح الكلمات:

المسح : لغة : إمرار اليد على الشيء . وشرعاً : إصابة اليد المبتلة بالماء لحائل مخصوص في زمن مخصوص .

فأهويت : أي فمددت يدي ، أو أردت الهوي من القيام إلى القعود .
الخف : هو ما يلبس في الرجل من جلد ساتر الكعيبين ، جمعه خفاف وأخفاف .

ما يستفاد من الحديثين :

- ١- جواز المسح على الخفين في السفر لمن لبسهما على طهارة تامة بأن يتوضأ فيكمل وضوءه ثم يلبسهما .
- ٢- الصحيح أن المسح على أعلى الخف فقط .

٥٨- وعن علي رضي الله عنه أنه قال: لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه. أخرجه أبو داود بإسناد حسن.

٥٩- وعن صفوان بن عسال قال: كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط وبول ونوم. أخرجه النسائي والترمذي، واللفظ له، وابن خزيمة وصححه.

٦٠- وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: جعل النبي ﷺ ثلاثة أيام

(٥٨) ما يستفاد من الحديث :

- ١- المسح على أعلى الخف فقط، وليس على أسفله.
- ٢- مصدر الدين القرآن والسنة، وليس آراء الأشخاص وأهواؤهم.

(٥٩) شرح الكلمات :

غائط: أصله المكان المنخفض الواسع من الأرض، ثم كثر استعماله في الخارج من الإنسان نفسه.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مدة المسح على الخفين في السفر ثلاثة أيام ولياليهن.
- ٢- مدة المسح على الخفين في الحضر يوم وليلة.
- ٣- لا يجوز المسح على الخفين إذا طرأت على الإنسان جنابة.
- ٤- الغائط والبول والنوم من نواقض الوضوء، ولكنها لا توجب خلع الخفين.

(٦٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث مؤيد لما ورد في حديث صفوان من توقيت المسح على الخفين للسمافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة.

٥٨- أبو داود / ١٦٢.

٥٩- النسائي / ١٢٧، والترمذي / ٩٦، ابن خزيمة / ١٩٦.

٦٠- مسلم: الطهارة / ٨٥.

وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ، يَغْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.
 ٦١- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَأَمَرَهُمْ أَنْ
 يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ، يَغْنِي الْعَمَائِمَ، وَالتَّسَاخِينَ: يَغْنِي الْخِفَافَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ
 وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٦٢- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا، وَعَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ
 وَلَبَسَ خُفَيْهِ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا وَلَا يَخْلَعْهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنَ الْجَنَابَةِ».
 أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

٢- المسافر أحق بالرخصة من المقيم لمشفقة السفر.

(٦١) شرح الكلمات:

سرية: قطعة من الجيش. وأن كل جيش لم يخرج معه النبي ﷺ سرية، وكل ما حضر فيه يسمى
 غزوة، عند علماء السيرة.

العصائب: جمع عصابة، وهي العمامة لأنه يعصب بها الرأس.
 التساخين: هي المراحل الخفيفة للمسافر وفسرها الراوي بالخفاف.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- ظاهر الحديث جواز المسح على العمامة كالمسح على الخفين بدون عذر.
- ٢- قال ابن القيم: إن النبي ﷺ مسح على العمامة فقط، ومسح على الناصية وكمل على
 العمامة، كما تقدم.

(٦٢) ما يستفاد من الحديث:

- ١- اشتراط الطهارة قبل المسح على الخفين.
- ٢- المسح على الخفين رخصة وليس بواجب.
- ٣- قوله: «إن شاء» مقيد بحديث صفوان بن عسال وعلي رضي الله عنهما السابقين.

٦١- أحمد: ٢٩١/١٦، وأبو داود/ ١٤٦، والحاكم: ٢٧٥/١.

٦٢- الدارقطني: ٢٠٣/١، والحاكم: ٢٩٠/١، وصححه الشيخ الألباني، صحيح الجامع / ٤٤٧.

٦٣- وعن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبَسَ خُفَّيْهِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ.

٦٤- وعن أبي بن عمار رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحْ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَيَوْمَيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَمَا شِئْتَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

باب نواقض الوضوء

٦٥- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى

(٦٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث مؤيد لما ورد في حديث صفوان وعلي رضي الله عنهما من بيان مدة المسح على الخفين للمقيم والمسافر .
- ٢- اشتراط الطهارة قبل المسح على الخفين مثل ما ورد في الحديث السابق المروي عن عمر موقوفاً ، وعن أنس مرفوعاً .
- ٣- المسح رخصة .
- ٤- هذا شرح لحديث ثوبان من أن الأمر فيه لبيان الجواز وليس للوجوب .

(٦٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث ضعيف ، ضعفه الإمام البخاري ، فهو غير قابل للاحتجاج به ، ولو ثبت لكان إطلاقه مقيداً بالأحاديث الصحيحة الدالة على توقيت المسح في الحضر والسفر .

(٦٥) شرح الكلمات :

تحقيق : من باب ضرب ، أي تميل من النعاس .

٦٣- الدارقطني : ١ / ٢٠٤ ، وابن خزيمة / ١٩٢ ، وحسن الشيخ الألباني إسناده ، المشكاة / ٥١٩ .

٦٤- أبو داود / ١٥٨ ، وأخرجه ابن ماجه / ٥٥٧ .

٦٥- أبو داود / ٢٠٠ ، ومسلم : الحيف / ١٢٥ .

عَهْدِهِ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمْ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ .

٦٦- وعن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إنني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : « لا ، إنما ذلك عرق وليس بحيض ، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فأغسلي عنك الدم ثم صلي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِلْبُخَارِيِّ : « ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ » ، وَأَشَارَ مُسْلِمٌ إِلَى أَنَّهُ حَذَفَهَا عَمْدًا .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- النوم ناقض للوضوء ، ويقيد بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه إدراك .
- ٢- النوم المذكور في هذا الحديث محمول على النوم غير المستغرق .
- ٣- يلحق بالنوم الإغماء والجنون والسكر بأي مسكر بجامع زوال العقل وقد حكي الاتفاق على ذلك .

(٦٦) شرح الكلمات :

أستحاض : من الاستحاضة ؛ وهي سيلان الدم من فرج المرأة في غير أوقاته المعتادة بسبب مرض أو فساد .
عرق : ويسمى العاذل والعاذر ، أي : أن دمك بسبب انفجار من عرق .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- دم الاستحاضة غير دم الحيض ، فهو من جملة الأحداث ، ناقض للوضوء .
- ٢- لا تقطع المرأة الصلاة من أجل دم الاستحاضة ، وإنما تغسل عنها الدم ثم تصلي .
- ٣- الحائض لا تصلي ، ولا تقضي صلوات مدة الحيض .
- ٤- إذا انقطع دم الحيض ، غسلت المرأة دمها واغتسلت ثم صلت .

٦٧- وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ الْمَقْدَادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

٦٨- وعن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَضَعَفَهُ الْبَخَارِيُّ.

٦٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ، أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى

(٦٧) شرح الكلمات:

مَذَّاء: أي كثير المذي، وهو ماء أبيض لزج يخرج عند المداعبة ونحوها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- المذي ناقض للوضوء، ولا يوجب الغسل بالإجماع.
- ٢- المذي نجس، يجب غسل الذكر والأنثيين قبل الوضوء.

(٦٨) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أن تقبيل المرأة لا ينقض الوضوء وهو الأصل.
- ٢- مجرد اللمس ليس بناقض للوضوء لحديث عائشة رضي الله عنها: «أنها كانت تعترض في مصلي النبي ﷺ، فإذا أراد أن يسجد غمزها، فقبضت رجلها».

(٦٩) ما يستفاد من الحديث:

- ١- هذا الحديث يقرر قاعدة عظيمة في الإسلام، وهي أن الشك لا يزيل اليقين.
- ٢- لا ينصرف المصلي من صلاته لمجرد الظن أنه أحدث في صلاته، حتى يتيقن منه بسماع صوت أو وجود ريح.

٦٧- البخاري / ١٧٦، ومسلم: الحيض / ١٧.

٦٨- أحمد: ٦ / ٢١٠، وأخرجه الترمذي / ٨٦ (وتقل تضعيف البخاري له)، وأبو داود / ١٧٨، والنسائي / ١٧٠، وابن ماجه / ٥٠٢، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي.

٦٩- مسلم: الحيض / ٩٩.

يَسْمَعُ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٧٠- وَمَنْ طَلَّقَ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: مَسَسْتُ ذَكَرِي، أَوْ قَالَ: الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، أَعْلَيْهِ الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةَ.

٧١- وَمِنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

(٧٠) شرح الكلمات:

بَضْعَةٌ: قطعة من اللحم، أي عضو من أعضائك كاليد والرجل.

(٧٠، ٧١) ما يستفاد من الحديثين:

١- حديث بسرة رضي الله عنها يدل على أن مس الذكر ناقض للوضوء، وهو محمول على مسه بلا حائل.

٢- حديث طلق بن علي رضي الله عنه يدل على أن مس الذكر لا ينقض الوضوء، وهو محمول على مسه بحائل؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ لَيْسَ دُونَهَا حِجَابٌ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ» رواه الإمام أحمد وابن حبان والدارقطني والحاكم وصححه، ولأن مس الذكر في الصلاة لا يكون إلا من وراء الإزار فلا تعارض بين الحديثين والله الحمد.

٣- حديث أبي هريرة المذكور أعلاه دليل على أن مس الفرج بدون حائل ناقض للوضوء وهو أعم من الذكر.

٧٠- أحمد: ٤٠٦/٦، وأبو داود: ١٨٢، والترمذي: ٨٥، والنسائي: ١٦٥، وابن ماجه: ٤٨٣، وابن حبان: ١١٢٠.

٧١- أبو داود: ١٨١، والترمذي: ٨٢، والنسائي: ١٦٣، وابن ماجه: ٤٧٩، وابن حبان: ١١١٤، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء: ١١٦/١.

٧٢- وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ، أَوْ قَلَسٌ، أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

٧٣- وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي ﷺ أتوضأ من لحوم

(٧٢) شرح الكلمات:

رُعاف: هو الدم الذي يخرج من الأنف.
قَلَس: ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عاد فهو قيء.
المذي: ماء أبيض لزج ينزل عند الملاعبة كما مر.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث ضعيف، غير قابل للاحتجاج به.
- ٢- القىء ليس بناقض للوضوء وعدم النقض هو الأصل فلا يخرج عنه إلا بدليل قوي، وهو مذهب كثير من العلماء المحققين كالإمام الشافعي والإمام مالك وشيخ الإسلام ابن تيمية.
- ٣- الرعاف ناقض للوضوء عند كثير من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث.
- ٤- القلس غير ناقض للوضوء عند الأكثر، والمذي ناقض للوضوء بالإجماع، كما تقدم.
- ٥- مشروعية البناء على الصلاة بعد الخروج منها بشرط أن لا يتكلم، لكن الحديث ضعيف غير قابل للاحتجاج به، فيبقى الأمر على أصله وهو أن الحدث يفسد الصلاة، فيتوضأ ويعيد الصلاة، ويؤيده حديث علي بن طلق رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا فسا أحدكم في الصلاة فليتنصرف، وليتوضأ وليعد الصلاة»، رواه الخمسة وصححه ابن حبان، كما سيأتي تحت الرقم (١٩١).

(٧٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- لا ينقض الوضوء بأكل لحم الغنم.
- ٢- أكل لحم الإبل ينقض الوضوء عملاً بظاهر الحديث.

الْعَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ»، قَالَ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.
 ٧٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ غَسَلَ مِيتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

٧٥- وعن عبد الله بن أبي بكر^(١): أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا، وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَهُوَ مَغْلُولٌ.

٣- جواز تجديد الوضوء على الوضوء.

(٧٤) ما يستفاد من الحديث:

١- قال العلماء جمعاً بين حديث الباب وحديث ابن عباس الذي رواه البيهقي «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، إن ميتكم يموت طاهراً» الحديث: إن الأمر في حديث أبي هريرة محمول على النذب.

٢- المراد بالوضوء على من يحمل الميت: غسل اليدين.

(٧٥) ما يستفاد من الحديث:

١- الأولى أن لا يمس المصحف من كان محدثاً حدثاً أصغر تكريماً للكتاب الله عز وجل.

٢- المعنى المتبادر لكلمة «طاهر» هو الطاهر من الحدث الأكبر.

٣- الضمير في قوله تعالى: (لا يمسه إلا المطهرون) للكتاب المكنون، والمطهرون هم الملائكة.

٤- أجمع أهل العلم على أن الجنب لا يجوز له مس المصحف.

٧٤- أحمد: ٤٠٨/٧ و٤٦٧، وقال الشيخ أحمد شاكر عن إسناد الأول: «صحيح». وأبو داود / ٣١٦١، والترمذي / ٩٩٣، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء / ١٤٤.

(١) هو شيخ الإمام مالك بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وليس ابناً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه (الموطأ / ٥٤٣)، كما توهم كثير من شراح «بلوغ المرام»، وقد ورد في بعض نسخ «بلوغ المرام» على الصواب.

٧٥- الموطأ / ٥٣٤، والنسائي / ٤٨٥٣، وابن حبان / ٦٥٥٩، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء / ١٢٢.

٧٦- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ.

٧٧- وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَلَيْتَهُ.

٧٨- وعن مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ، وَزَادَ: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ دُونَ قَوْلِهِ: «اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ»، وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ.

(٧٦) ما يستفاد من الحديث:

- ١- يجوز ذكر الله تعالى، وقراءة القرآن من غير وضوء عن ظهر القلب.
- ٢- يجوز ذكر الله تعالى في كل حال، ولو كان محدثاً أو جنباً.
- ٣- لا تجوز قراءة القرآن للجنب.
- ٤- لا يجوز ذكر الله باللسان في حالة البول والغائط والجماع.

(٧٧) ما يستفاد من الحديث:

- ١- فيه دليل على أن خروج الدم من البدن غير الفرجين لا ينقض الوضوء.

(٧٨) شرح الكلمات:

وكاء: ما يربط به رأس القربة، والحيط الذي تُشدّ به الصرة.
السّه: الدبر.
استطلق: أي انحلّ الوكاء.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الريح الخارجة من الدبر ناقضة للوضوء.

٧٦- مسلم: الحيض / ١١٧، والبخاري معلقاً، الأذان/ ب- ١٩.

٧٧- الدارقطني: ١/ ١٥١- ١٥٢.

٧٨- أحمد: ٩٦/ ٤، أبو داود/ ٢٠٣، وابن ماجه / ٤٧٧.

وَلَأَبِي دَاوُدَ^(١) أَيْضاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً»، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضاً.

٧٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَتِهِ فَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَخَذَ وَلَمْ يُخِذْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً أَوْ يَجِدَ رِيحاً». أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ.

٨٠، ٨١- وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ.

٨٢- وَلِلْحَاكِمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً: «إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَخَذْتَ فَلْيُثَلِّثْ: كَذَّبْتَ». وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَانَ بِلَفْظٍ: «فَلْيُثَلِّثْ فِي نَفْسِهِ».

باب آداب قضاء الحاجة

٨٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

٢- النوم ليس بناقض للوضوء، وإنما هو مظنة النقص.

٣- لا ينقض الوضوء إلا النوم الثقيل المستغرق.

(٧٩-٨٢) ما يستفاد من الأحاديث:

١- الأصل أن الإنسان باق على طهارته، فلا يلتفت إلى الشكوك والوساوس.

٢- الشيطان حريص على إفساد عبادة الإنسان خصوصاً الصلوات، فالواجب أن يكون المسلم قوي الإرادة، نافذ العزيمة.

(١) أبو داود/ ٢٠٢، وضعفه الشيخ الألباني، ضعيف الجامع / ٢٠٥١.

٧٩- البزار: كشف الاستار: ١/ ١٤٧، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٨٠، ٨١- البخاري/ ١٣٧، ومسلم: الحيف/ ٩٩- ٩٨.

٨٢- الحاكم: ١/ ٢٢٧، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وابن حبان/ ٢٦٦٦.

٨٣- أبو داود/ ١٩، والترمذي/ ١٧٤٦، وقال: «حسن غريب»، والنسائي/ ٥٢١٣، وابن ماجه/ ٣٠٣.

وَضَعَ خَاتَمَهُ . أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةَ ، وَهُوَ مَغْلُولٌ .

٨٤- **ومنه** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» . أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ .

٨٥- **ومن أنس** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ ، فَأَخْمِلُ أَنَا

(٨٣) شرح الكلمات:

الخلاء : المكان الخالي ، والمراد المكان المعد لقضاء الحاجة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- لفظ الخلاء يدل على الإبعاد عند قضاء الحاجة .
- ٢- الحديث دليل على إبعاد كل ما فيه ذكر الله عند قضاء الحاجة .
- ٣- يحرم إدخال المصحف في الخلاء .

(٨٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- يسن لمن أراد دخول الخلاء أن يقول الذكر الذي ورد في الحديث .
- ٢- يشرع القول به في غير الأماكن المعدة للخلاء عند إرادة رفع ثوبه .
- ٣- إثبات وجود الجن والشياطين .

(٨٥) شرح الكلمات:

إداوة : إناء صغير من جلد يُتخذ للماء .
عنزة : هي عصا دون الرمح ، وفيها سنان كسنان الرمح .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز استخدام الصغير في الأعمال الخفيفة كحمل العنزة ونحوها .
- ٢- استحباب الاستنجاء بالماء وأنه أرجح من الاستنجاء بالحجارة .
- ٣- الأفضل الجمع بين الحجارة والماء .

٨٤- البخاري / ١٤٢ ، ومسلم : الحيض / ١٢٢ ، وأبو داود / ٤ ، ٥ ، والترمذي / ٥-٦ ، والنسائي / ١٩ ، وابن ماجه / ٢٩٦ .

٨٥- البخاري / ١٤٩ ، ومسلم : الطهارة / ٧٠ .

وَعَلَامَ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالمَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٨٦- وعن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «خُذِ الإِدَاوَةَ»، فَأَنْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٨٧- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّعَانَيْنِ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ ظِلِّهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٨٨- ورواه أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالْمَوَارِدَ» وَلَفْظُهُ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَةَ: الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ».

٤- من آداب الاستنجاء بالماء، مسح اليد بالتراب بعده.

(٨٦) شرح الكلمات:

توارى: أي استتر.

ما يستفاد من الحديث:

١- وجوب التوارى عند قضاء الحاجة لوجوب ستر العورة عن الناس.

٢- جواز الاقتصار في الاستنجاء على الماء، دون الحجارة.

(٨٧) شرح الكلمات:

اللّعانين: - بصيغة التثنية - أي الجالين للعن الناس بفعلهما والحاملين للناس عليه.
يتخلى: يتغوط.

(٨٨- ٩٠) شرح الكلمات:

الملاعين: جمع ملعن، أي موضع اللعن.

الموارد: جمع مورد، وهو الموضع الذي يرده الناس من عين أو غدير ونحوها.

البراز: المكان الواسع، وكناية عن الغائط.

٨٦- البخاري / ٣٥٦، ومسلم: الطهارة / ٧٧.

٨٧- مسلم: الطهارة / ٦٨.

٨٨- أبو داود / ٢٦، وحسنه الألباني في الإرواء / ٦٢.

٨٩- ولأحمد عن ابن عباس: «أَوْ نَقَعَ مَاءً»، وَفِيهِمَا ضَعْفٌ.

٩٠- وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ النَّهْيَ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ، وَضَفَّةِ النَّهْرِ الْجَارِي، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٩١- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ، وَلَا يَتَحَدَّثَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَمُقْتُ عَلَى ذَلِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ، وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَهُوَ مَغْلُولٌ.

قارعة الطريق: أي وسطه، وقيل: أعلاه الذي يقرعه الناس بأرجلهم، والمراد الطريق نفسه.
نقع ماء: الماء المجتمع.
ضفة النهر: هي ساحله وشاطئه.

(٨٧-٩٠) ما يستفاد من الأحاديث:

- ١- النهي عن التغوط في طريق الناس، والظل، والموارد، ونقع الماء، والأشجار المثمرة وجانب النهر الجاري.
- ٢- لا إثم على من لعن الذي تغوط في الطريق.

(٩١) شرح الكلمات:

فليتوارا: فليستتر ولا يبدعورته له.
يمقت: يبغض أشد البغض.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب ستر العورة والنهي عن التحدث حال قضاء الحاجة للرجال والنساء.
- ٢- ظاهر الحديث أن النهي في الحديث محمول على التحريم؛ لأن المقت أشد الغضب، والله تعالى لا يمقت إلا على الأشياء المحرمة.

٨٩- أحمد ٢٩٩/١.

٩٠- مجمع الزوائد ١/٢٠٤.

٩١- أحمد: ٣/٣٦، وأبو داود: ١٥، وابن ماجه: ٣٤٢، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

٩٢- وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُمَسِّكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٩٣- وعن سلمان رضي الله عنه قال: لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(٩٢) ما يستفاد من الحديث:

- ١- النهي عن مس الذكر، وكذلك مس الفرج للنساء باليمين حال البول.
- ٢- النهي عن التمسح باليمين من الغائط، والبول.
- ٣- النهي عن التنفس في الإناء حال الشرب، لثلا يقذره أو يفسده على الغير.
- ٤- التنبيه على شرف اليمين، وصيانتها عن الأقدار.

(٩٣) شرح الكلمات:

رجيع: أي روث ذي الحافر.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- النهي عن استقبال القبلة أثناء البول أو الغائط، وكذلك عن استدبارها لحديث أبي هريرة المرفوع عند مسلم.
- ٢- النهي محمول على التحريم في الصحارى دون العمران لأحاديث الإباحة في العمران.
- ٣- النهي عن الاستنجاء أو الاستجمار باليمين.
- ٤- النهي عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار، وهذا محمول على من أراد الاكتفاء بالاستجمار فقط.
- ٥- النهي عن الاستجمار بالرجيع أو العظم.

٩٢- البخاري / ١٥٣، ومسلم: الطهارة / ٦٣.

٩٣- مسلم: الطهارة / ٥٧.

٩٤- وَلِلسَّبْعَةِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

٩٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٩٦- وَعَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ». أَخْرَجَهُ

(٩٤) شرح الكلمات:

شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا: أي اتجهوا إلى جهة الشرق أو الغرب، وهو خطاب لأهل المدينة ولمن كانت قبلته على ذلك.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها أثناء البول أو الغائط.
- ٢- قوله ﷺ: «ولكن شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» أمر لأهل المدينة، ومن إذا شَرَّقَ أَوْ غَرَّبَ لا يستقبل القبلة.

(٩٥) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الأمر بالاستتار عند الغائط.

(٩٦) شرح الكلمات:

غُفْرَانُكَ: أي أطلب غفرانك.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- طلب المغفرة بعد الخروج من الغائط.
- ٢- الحكمة في الاستغفار؛ هي الشكر لله عز وجل لأنه إرتاح من الأذى الذي كان يشغله،

٩٤- أحمد: ٤١٥/٥، البخاري: ٣٨٦، ومسلم: الطهارة/ ٥٩، وأبو داود: ٩، والترمذي: ٨، والنسائي: ٢١، وابن ماجه: ٣١٨.

٩٥- أبو داود: ٣٥.

٩٦- أحمد: ١٥٥/٦، وأبو داود: ٣٠، والترمذي: ٧، وابن ماجه: ٣٠٠، والدارمي: ١٧٤/١، والحاكم: ٢٦١/١، وابن حبان: ١٤٤٤.

الْخَمْسَةَ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالْحَاكِمُ.

٩٧- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ الغائط، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، ولم أجذ ثالثاً. فأتيتُه بروثة. فأخذهما وألقى الروثة، وقال: «هذا رجس أو ركس». أخرجه البخاري، وزاد أحمد والدارقطني: «اثني بغيرها».

٩٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ نهى أن يستنجى

وتدارك لما فاتته من ذكر الله وقت قضاء الحاجة.

(٩٧) شرح الكلمات:

ركس: أي رجس وقذر.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب استخدام ثلاثة أحجار في الاستطابة على الأقل، وهو مذهب أهل الحديث ومن تبعهم، وهذا محمول على من أراد الاكتفاء بالاستجمار فقط.
- ٢- عدم جواز الاقتصار على ما دون الثلاث لمن أراد الاكتفاء بالاستجمار فقط.
- ٣- يستحب الإيتار إذا زيد على الثلاث.
- ٤- تحريم الاستنجاء بالروثة؛ لأنها نجس.
- ٥- جواز الاقتصار على الحجارة في الاستنجاء.
- ٦- حسن تعليم النبي ﷺ، فأخبر ابن مسعود رضي الله عنه وجه رده الروثة، لئلا يكسر خاطره.
- ٧- المراد من الثلاث تثليث المسح فيسوغ حجر واحد وثلاث شعب.
- ٨- يختص الأمر بثلاثة أحجار لما هو خارج من الدبر، وأما خارج من القبل فيكتفى فيه بواحدة.
- ٩- أما ما قيل من ثلاثة أحجار لكل من الفرجين على حدة، والأدلة لا تساعد.

٩٧- البخاري / ٥٥، والدارقطني ٥٥/١، وأحمد: ٢٠٩/٤، وقال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده صحيح».

٩٨- الدارقطني: ٥٦/١.

بِعَظَمٍ، أَوْ رُوْثٍ، وَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ.

٩٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَنْزِهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

١٠٠- وَلِلْحَاكِمِ: «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ»، وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

١٠١- وَعَنْ سُرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ: أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيُسْرَى، وَنَتَصَبَّ الْيَمْنَى. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

١٠٢- وَعَنْ عِيسَى بْنِ يَزْدَادَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ

(٩٨) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم جواز الاستنجاء بالعظم والروث ؛ لأنهما لا يطهران ، وهما طعام الجن .

(٩٩ ، ١٠٠) ما يستفاد من الحديثين :

١- بول الآدمي نجس ، يحرم ملاسته .

٢- وجوب إزالة النجاسة .

٣- الحكم المذكور في الحديث خاص ببول الإنسان .

٤- إثبات عذاب القبر ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة .

٥- عامة عذاب القبر من عدم الابتعاد عن البول .

٦- الحث على التحرز من البول والمبادرة بغسله ؛ لأن عدم التنزه من البول ذنب كبير .

(١٠١) ما يستفاد من الحديث :

١- يستحب نصب الرجل اليمنى والقعود على اليسرى حال قضاء الحاجة ؛ لأن هذه الهيئة

تسهل خروج الخارج لكون المعدة في الجانب الأيسر ؛ ولأنها تقلل استخدام اليمنى .

٢- الإسلام دين يشمل جميع جوانب حياة الإنسان .

٩٩- الدارقطني : ١/ ١٢٨ ، وقال : « الصواب أنه مرسل » .

١٠٠- الحاكم : ١/ ٢٩٣ ، وقال : « صحيح على شرط الشيخين » ، ووافقه الذهبي .

١٠١- البيهقي : ١/ ٩٦ .

١٠٢- ابن ماجه / ٣٢٦ ، وضعفه الألباني ، الضعيفة / ١٦٢١ .

فَلْيَنْتَرُ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ .

١٠٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل أهل قُبَاءٍ ، فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ يُثْنِي عَلَيْكُمْ» فَقَالُوا : إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ . رَوَاهُ الْبُزَارُ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ ، وَأَضْلَهُ فِي أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِدُونِ ذِكْرِ الْحِجَارَةِ .

باب الغسل وحكم الجنب

١٠٤- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْمَاءُ مِنَ

(١٠٢) شرح الكلمات:

فليتر : نتر ذكره ، أي جذبه بقوة ، ليقتذف بقية البول .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث ضعيف ، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : سلت الذكر ونتره بدعة .
- ٢- وجوب الاجتناب من رشاس البول بكل ما أمكن . لما في الصحيحين في رواية صاحبَي القبرين : «كان لا يستبرئ من بوله» .

(١٠٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب المبالغة في التطهر .
- ٢- الاستطابة بالماء أفضل من الحجارة ، والجمع بينهما أفضل من الكل ، وآخرها رتبة الاقتصار على الحجارة .
- ٣- ثناء الله تعالى على أهل قباء .
- ٤- كان النبي ﷺ يستنجي بالماء تارة ، ويستجمر بالأحجار تارة ، ويجمع بينهما تارة ، قاله ابن القيم رحمه الله .

١٠٣- البزار (كشف الأستار) ١/ ١٣٠ ، وأبو داود / ٤٤ .

١٠٤- مسلم : الحيف / ٨٠ ، البخاري / ١٧٨ .

الْمَاءِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَضْلَهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

١٠٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ: «وَلِإِنْ لَمْ يُنْزَلْ».

١٠٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ قَالَ: «تُغْتَسِلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. زَادَ مُسْلِمٌ: فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَهَلْ يَكُونُ

(١٠٤) شرح الكلمات:

الماء من الماء: الاغتسال من الإنزال. فالماء الأول هو المعروف. والثاني المنى.

ما يستفاد من الحديث:

١- عدم وجوب الاغتسال من الجماع إلا بعد إنزال المنى، وهو منسوخ بحديث أبي هريرة الآتي.

٢- الاغتسال: هو تعميم أعضاء البدن بالماء، مع ذلك على سبيل الاستحباب.

٣- وجوب الاغتسال بعد إنزال المنى وهو منطوق الحديث غير منسوخ.

(١٠٥) شرح الكلمات:

شعبها الأربع: أي يدا المرأة ورجلاها وهو كناية عن الجماع.

جهدها: بلغ جهده في العمل بها.

ما يستفاد من الحديث:

١- مجرد الإيلاج موجب للغسل أنزل أو لم ينزل، وهو ناسخ لمفهوم حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه السابق؛ لأنه كان رخصة في بداية الأمر ثم نسخ.

(١٠٦) ما يستفاد من الحديث:

١- تحتلم المرأة في المنام كما يحتلم الرجل. فقد وقع هذا العدد من الصحابييات؛ خولة بنت

هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْءُ».

١٠٧- **وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:** كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ.

١٠٨- **وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ ثُمَامَةَ بِنِ أُنَالٍ عِنْدَمَا أَسْلَمَ وَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ.** رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

حكيم ، سهلة بنت سهيل ، وبسرة بنت صفوان رضي الله عنهن .

٢- يجب الاغتسال على المرأة إذا احتلمت ورأت المني .

٣- لا ينبغي الحياء في تعلم العلم ، وعلى طالب العلم أن يسأل كل ما يحتاج إليه .

٤- مشروعية تقديم المقدمة بالخصوص قبل الكلام الذي يستحى منه .

٥- إثبات صفة الحياء لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته .

٦- مني المرأة يبرز كالرجل .

٧- يشبه الولد (ذكر أو أنثى) أحد الأبوين بسبب التقاء مني الرجل بماء المرأة أثناء الجماع ، فأى المائتين غلب كان الشبه له .

(١٠٧) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية الاغتسال من أربعة : (أ) الجنابة ، وهو واجب بالإجماع . (ب) وغسل يوم الجمعة مسنون عند الجمهور ، وواجب عند جماعة من العلماء . (ج) ومن الحجامة : وهو سنة . (د) ومن تغسيل الميت ، وفيه أقوال ، أقربها أنه مستحب .

(١٠٨) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الاغتسال بعد الإسلام .
٢- لا يجب على الذي أسلم غسل آخر بسبب حدث وجد منه حال كفره بل يكفيه غسل الإسلام .

١٠٩- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم». أخرجه السبعة.

١١٠- وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالتغسل أفضل». رواه الخمسة وحسنه الترمذي.

١١١- وعن علي رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ: يقرأ القرآن على كل

(١٠٩) شرح الكلمات:

محتلم: أي بالغ مدرك.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب غسل يوم الجمعة على كل بالغ مدرك، وهو رأي الظاهرية ومن وافقهم، ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يجب على من فيه رائحة كريهة، وعنده عرق يؤذي به المصلين والملائكة، وهو الأظهر، والله أعلم.
- ٢- لا يجزئ الغسل للجمعة ليلة الجمعة.
- ٣- التكليف بالأحكام الشرعية متعلق بالبلوغ.
- ٤- عظمة يوم الجمعة.

(١١٠) شرح الكلمات:

فبها ونعمت: أي فبالسنة أو الرخصة أخذ، ونعمت هذه السنة أو الرخصة التي اهتدى إليها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب غسل يوم الجمعة، وهو رأي الجمهور، كما مضى في الحديث السابق.
- ٢- من لم يغتسل لعذر أو بغير عذر يجزئه الوضوء ولكن فاتته الفضيلة.

١٠٩- أحمد: ١٠/١٨٨، والبخاري: ٨٣٩، ومسلم: الجمعة / ٥، أبو داود / ٣٤١، والنسائي / ١٣٧٧، وابن ماجه / ١٠٨٩.

١١٠- أحمد: ١٥/١٤٣، وأبو داود / ٣٥٤، والترمذي / ٤٩٧، والنسائي / ١٣٨٠، وابن ماجه / ١٠٩١.

١١١- أحمد: ١/٤٣٧، وأبو داود / ٢٢٩، والترمذي / ١٤٦، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي / ٢٦٦، وابن ماجه =

حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ وَحَسَنُهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

١١٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. زَادَ الْحَاكِمُ: «فَإِنَّهُ أَنْشَطُ لِلْعُودِ».

١١٣- وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ مَاءً، وَهُوَ مَغْلُولٌ.

١١٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ

٣- الأحوط أن لا يترك غسل الجمعة ويجب الغسل على من فيه رائحة كريهة.

(١١١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة قراءة القرآن على الجنب، وعلى كل من طرأ عليه الحدث الأكبر.
- ٢- جواز قراءة القرآن للمحدث حدثاً أصغر عن ظهر القلب.
- ٣- جواز تلاوة القرآن مجتمعاً بحيث يقرأ كل واحد على حدة.
- ٤- يجوز للجنب أن يجالس الناس، ولا تجب عليه المبادرة بالاغتسال.
- ٥- تكريم القرآن واحترامه، وعدم التعرض له بالإهانة.

(١١٢، ١١٣) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- استحباب الوضوء لمن جامع أهله ثم أراد أن يعود إليها أو إلى غيرها من الزوجات.
- ٢- جواز استخدام الحبوب الطبية لزيادة الباه إذا لم يتسبب الضرر.
- ٣- جواز النوم بغير وضوء ولو كان بعد الجماع.
- ٤- استحباب الوضوء للنوم والأكل والشرب بعد الجماع جمعاً بين الأدلة.

= / ٥٩٤، وابن حبان / ٧٩٩، وقال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده صحيح».

١١٢- مسلم: الحيض / ٢٧، والحاكم: ٢٥٤ / ١، وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

١١٣- أبو داود / ٢٢٨، والترمذي / ٨١١، وابن ماجه / ٥٨١.

١١٤- البخاري / ٢٤٥، ومسلم: الحيض / ٣٥.

الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، [حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ]، ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

١١٥- وَلَهُمَا، مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ: ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ، وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ، فَرَدَّهُ، وَفِيهِ: وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ.

١١٦- وَمِنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ

(١١٤، ١١٥) شرح الكلمات:

حفنات: جمع حَفَنَةٍ: أي ملء الكف.

ينفض: أي يمسح الماء.

ما يستفاد من الحديثين:

- ١- صفة غسل النبي ﷺ من الجنابة. وهي صفة كمال لا الإجزاء.
- ٢- يستحب أن يبدأ الغسل بالكفين ودلكهما؛ لأنهما أداة الماء فينبغي تطهيرهما قبل كل شيء.
- ٣- استحباب غسل الفرج ومسح اليد بالتربة أو الصابون أو ما يقوم مقامهما لإزالة الأذى.
- ٤- عدم اشتراط رفع الحدث الأكبر لصحة الوضوء.
- ٥- يجزي غسل أعضاء الوضوء مرة واحدة.
- ٦- سنية نفض الماء باليد بدون التنشيف بالمنديل.
- ٧- جواز تفريق أعضاء الوضوء وتأخير غسل الرجلين في الغسل من الجنابة.
- ٨- مشروعية تعميم البدن بالماء حتى أصول الشعر.

أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي، أَفَأَتَقَضُّهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةَ؟ وَفِي رِوَايَةٍ: وَالْحَيْضَةُ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتَبِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَتَّيَاتٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِلْحَائِضِ وَلَا لُجْنٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

١١٨- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ ابْنُ جِبَانَ: وَتَلْتَقِي.

(١١٦) شرح الكلمات:

أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي: أي: أنسج بعضه ببعض أو أفنتله أو أربطه.

ما يستفاد من الحديث:

١- عدم وجوب نقض المرأة شعرها للاغتسال من الجنابة أو الحيض ويكفيها ثلاث غرفات من الماء.

٢- عدم وجوب وصول الماء إلى أصول شعر رأس المرأة.

(١١٧) ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة المكث في المسجد للحائض والجنب ومثلهما النفساء بناءً على قول من صحح الحديث أو حسنه.

٢- يجوز للحائض والنفساء والجنب تجاوز المسجد لحاجة.

(١١٨) ما يستفاد من الحديث:

١- يجوز أن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد.

٢- وجوب الغسل على الرجل والمرأة من الجنابة.

٣- استحباب التقليل من ماء الغسل.

٤- يجوز أن يرى كل من الزوجين بدن الآخر وعورته.

٥- حسن عشرة النبي ﷺ مع أزواجه.

١١٧- أبو داود / ٢٣٢، وابن خزيمة / ٢٥٦، وضعفه الشيخ الألباني في الإرواء / ١٢٤.

١١٨- البخاري / ٢٥٨، ومسلم: الحيض / ٤٣، وابن جبان / ١١١.

- ١١٩- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَأَغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَاهُ.
- ١٢٠- وَلَأَحْمَدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوَهُ، وَفِيهِ رَأْيٌ مَجْهُولٌ.

باب التيمم

- ١٢١- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(١٢٠، ١١٩) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- وجوب الغسل على الجنب كما مر.
- ٢- وجوب تعميم الجسم بالماء في الجنابة.
- ٣- استحباب إنقاء البشرة وإيصال الماء إلى أصول الشعر.
- ٤- لا يجب الوضوء للغسل من الجنابة؛ لأنه قد ثبت من فعل النبي ﷺ دون أمره، وفعله لا يدل على الوجوب إلا أن يقال بأنه بيان لمجمل الغسل الوارد في القرآن الكريم ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾ الآية.

(١٢١) شرح الكلمات:

الطهور: الطاهر بذاته المطهر لغيره.

الرعب: الخوف أو الفزع.

(١٢١-١٢٣) ما يستفاد من الأحاديث:

- ١- مشروعية التيمم عند فقدان الماء، وهو من خصائص هذه الأمة.
- ٢- نصر الله تعالى نبيه ﷺ بإلقاء الرعب في قلوب أعدائه مسيرة شهر؛ لأنه لم يكن بينه وبين

١١٩- أبو داود / ٢٤٨، والتِّرْمِذِيُّ / ١٠٦، وأخرجه ابن ماجه / ٥٩٧.

١٢٠- أحمد: ١٥١ / ٢٨.

١٢١- البخاري / ٣٢٨، ومسلم: المساجد / ٣.

١٢٢- وفي حديث حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَجُعِلَتْ تُرْبُتُهَا لَنَا طَهُورًا، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ».

١٢٣- وعن عَلِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ: «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا».

١٢٤- وعن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ. فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ. فَقَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشُّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

أعدائه أكثر من هذه المسافة .

٣- فضل نبينا محمد ﷺ على سائر الأنبياء، وعموم رسالته .

٤- التراب رافع للحدث كالماء .

٥- جميع الأرض تصلح للتيمم منها بشرط أن تكون طاهراً .

٦- لا يجب على فاقد الماء طلبه .

٧- حلية الغنائم، وإثبات الشفاعة العظمى لنبينا محمد ﷺ.

(١٢٤، ١٢٥) شرح الكلمات:

فتمرغت: أي تقلبت .

الصعيد: التراب أو وجه الأرض تراباً كان أو غيره .

أن تقول: أي تفعل .

ما يستفاد من الحديثين :

١- يقوم التيمم مقام الوضوء للصلاة وغيرها من العبادات .

٢- التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين جميعاً . وما عداه إما ضعيف أو موقوف لا يعارض به

١٢٢- مسلم: المساجد / ٤.

١٢٣- أحمد: ١/ ٤٩٦، وصححه العلامة أحمد شاكر (٧٦٣).

١٢٤- البخاري / ٣٣١، ومسلم: الحيض / ١١٠.

١٢٥- وفي رواية للبخاري: وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ.

١٢٦- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَ الْأَيْمَةُ وَثَّقَهُ.

١٢٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّعِيدُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ. فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيُمِسَّهُ بِشَرَّتِهِ». رَوَاهُ الْبَزَارُ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِزْسَالَهُ.

الحديث المرفوع.

٣- جواز القياس والاجتهاد في المسائل العلمية.

٤- وجوب التيمم للجنب الذي يفقد الماء.

٥- استحباب التطبيق العملي لمن يحتاج إليه في العبادات.

٦- قياس الحائض والنفساء على الجنب في جواز التيمم (بجامع الحدث الأكبر الموجب للغسل).

(١٢٦) ما يستفاد من الحديث :

١- التيمم ضربتان؛ ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين.

٢- هذا الحديث لا يقاوم حديث عمار السابق؛ لأنه أصح ومرفوع، وهذا وما في معناه إما ضعيف أو موقوف، فالأرجح الضربة الواحدة للوجه والكفين.

(١٢٧، ١٢٨) ما يستفاد من الحديثين :

١- يشرع التيمم عند فقدان الماء، فإذا وجد الماء بطل التيمم.

٢- التيمم ينوب عن الماء ويرفع الحدث رفعاً مؤقتاً.

١٢٥- البخاري / ٣٤٠.

١٢٦- الدارقطني: ١ / ١٨٠، وقال الألباني: «ضعيف جداً»، ضعيف الجامع / ٢٥١٩.

١٢٧- البزار (كشف الأستار) ١ / ١٥٧، والدارقطني: ١ / ١٨٦ - ١٨٧، وصححه الشيخ الألباني، صحيح الجامع / ٣٨٦١.

١٢٨- وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ نَحْوَهُ، وَصَحَّحَهُ.

١٢٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَتَيَمَّمَا صَعِيداً طَيِّباً، فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ. فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجَزَأْتُكَ صَلَاتُكَ»، وَقَالَ لِلْآخَرِ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

١٣٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ) قَالَ: إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْقُرُوحُ، فَيُجَنَّبُ، فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ إِنْ اغْتَسَلَ: تَيَمَّمَ. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مُوقُفًا، وَرَفَعَهُ الْبَزَّازُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ

٣- جواز التيمم من كل ما تصاعد على الأرض. وفيه خلاف بين العلماء.

(١٢٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- التيمم كان معروفاً لدى الصحابة رضي الله عنهم.
- ٢- جواز الاجتهاد حتى في عصره ﷺ.
- ٣- لا يجب طلب الماء وانتظاره للتيمم به.
- ٤- لا تجب الإعادة على من صلى بالتيمم لعدم وجود الماء ثم وجد الماء في الوقت.

(١٣٠) شرح الكلمات:

القروح: جمع قرح، وهو الجرح والشق من أثر السلاح.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية التيمم في حق الجنب وغيره خشية الضرر من استعمال الماء. وقيل: لا بد من مخافة الموت، والأول أظهر.

١٢٨- الترمذي / ١٢٤.

١٢٩- أبو داود / ٣٣٨، والنسائي / ٤٣٣.

١٣٠- الدارقطني: ١/ ١٧٧، وابن خزيمة / ٢٧٢، والحاكم: ١/ ١٦٥.

خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ.

١٣١- وعن عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : انْكَسَرَتْ إِخْدَى زَنْدِي فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جِدًّا .

١٣٢- وعن جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي شُجَّ ، فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَمَ ، وَيَعْصِبَ عَلَى جُزْجِهِ خِرْقَةً ، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى رَوَاتِهِ .

٢- قول ابن عباس رضي الله عنهما : القروح ، مثال لمرض مبيح للتيمم ، وليس الحصر .

(١٣١) شرح الكلمات :

الجبائر : جمع جبيرة ، وهي ما يُجبر به العظم المكسور من خرقه تُلف عليه أو أعواد تشد عليه أو غير ذلك .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز المسح على الجبيرة ، ويؤيده الحديث الآتي .

(١٣٢) شرح الكلمات :

شج : الشجة : هي الجرح في الرأس والوجه خاصة .
يعصب : يشد العصابة على رأسه .

ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية المسح على الجبيرة بالماء سواء كان من كسر أو جرح لتعاضد هذا الحديث بالحديث الذي قبله ، وقياساً على المسح على الخفين ، وعلى العمامة . وفيه خلاف .

٢- جواز الجمع بين التيمم والغسل والمسح .

٣- حرمة الفتيا بغير علم .

١٣٣- وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: من السنة أن لا يصلي الرجل بالتيتم إلا صلاة واحدة، ثم يتيمم للصلاة الأخرى. رواه الدارقطني بإسناد ضعيف جداً.

باب الحيض

١٣٤- من عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض، فقال لها رسول الله ﷺ: إن دم الحيض دم أسود يُعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي. رواه أبو داود والنسائي، وصححه ابن جبان والحاكم، واستنكره أبو حاتم.

١٣٥- وفي حديث أسماء بنت عميس عند أبي داود: ولتجلس في مكرن فإذا

(١٣٣) ما يستفاد من الحديث :

١- يجوز أن يصلي بالتيتم عدة صلوات قياساً على الوضوء، ولأن الحديث المذكور على أقل أحواله ضعيف جداً، فلا يصح الاحتجاج به.

(١٣٤) شرح الكلمات:

الحيض : لغة : السيلان . وشرعاً : دم طبيعي وجبلي يُرخيه رحم المرأة البالغة في أوقات معلومة .

الاستحاضة : سيلان الدم من فرج المرأة في غير أوقاته المعتادة .

يُعرف : - بضم حرف المضارع وكسر الراء - أي له عرف ورائحة ، وقيل بفتح الراء ، أي دم معروف عند النساء .

(١٣٥) شرح الكلمات:

مِرْكَن : وعاء تُغسل فيه الثياب .

١٣٣- الدارقطني : ١ / ١٨٥ ، قال الشيخ الألباني : «موضوع» ، الضعيفة / ٤٢٣ .

١٣٤- أبو داود / ٢٨٦ ، والنسائي / ٣٦٢ .

١٣٥- أبو داود / ٢٩٦ .

رَأَتْ صُفْرَةَ فَوْقَ الْمَاءِ فَلَتَغْتَسِلَ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلَ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا. وَتَغْتَسِلَ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَاحِدًا. وَتَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ.

١٣٦- وعن حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحِيْضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَأَتْ فَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيْضُ النِّسَاءُ، فَإِنْ قَوَيْتِ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهَرِينَ، وَتُصَلِّينَ

(١٣٤، ١٣٥) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- المبتدئة تميز بين دم الحيض والاستحاضة بصفة الدم.
- ٢- تحرم الصلاة على الحائض وتجب على المستحاضة.
- ٣- للمستحاضة أحكام تختلف عن أحكام الحيض؛ فيجوز وطؤها وتؤمر بالتوقي من النجاسة، والوضوء عند كل صلاة، ويستحب لها الغسل للصلوات الخمس على الصفة المذكورة في الحديث.

(١٣٦) شرح الكلمات:

رَكْضَةٌ: أصل الركض الضرب بالرجل، فهي إصابة لبس الشيطان بها على هذه المرأة المؤمنة في أمر دينها.

استنقأت: أي طهرت بانقطاع الدم.

فتحیضي: أي اجعلي نفسك حائضاً.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الاستحاضة مرض وليست حيضاً طبيعياً.
- ٢- مدة الحيض ستة أيام أو سبعة أيام في الغالب.
- ٣- لا يمنع دم الاستحاضة من الصلاة، وهو دم نجس.

الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً، ثُمَّ تُؤَخَّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعْجَلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَأَفْعَلِي. وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّينَ». قَالَ: «وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَ، فَقَالَ: «أَمْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبُسُكِ حَيْضُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٣٨- وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ»، وَهِيَ لِأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

١٣٩- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الظُّهْرِ

٤- الغسل من الاستحاضة لكل صلاة أو صلاتين مندوب.

٥- لا يجوز جمع الصلاتين في وقت أحدهما لعذر إلا لعذر السفر.

(١٣٧، ١٣٨) ما يستفاد من الحديثين:

١- وجوب الوضوء للمستحاضة لكل صلاة.

٢- استحباب الغسل لكل صلاة في حق المستحاضة.

٣- المستحاضة تعتمد على أحد ثلاثة أمور للفرق بين دم الحيض والاستحاضة: (أ) العادة

الخاصة. (ب) أو التمييز بصفة الدم. (ج) أو غالب عادة النساء من قريباتها أو مثيلاتها.

٤- حرص أم حبيبة على كمال التطهر، فكانت تغتسل لكل صلاة.

(١٣٩) شرح الكلمات:

الكُدْرَةُ: هي ما يكون بلون الماء الوسخ الكدر.

الصُّفْرَةُ: هو الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه الإصفرار.

١٣٧- مسلم: الحيض / ٦٣.

١٣٨- البخاري / ٢٢٦، وأبو داود / ٢٩٢.

١٣٩- البخاري / ٣٢٠، وأبو داود / ٣٠٧.

شَيْئًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

١٤٠- وَمِنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٤١- وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُّ، فَيُيَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٢- وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- قول الصحابي : «كنا نفعل» له حكم الرفع إلى النبي ﷺ.
- ٢- نزول الكدرة والصفرة بعد الطهر لا يعتبر حيضاً، وفي أيام الحيض يعتبر حيضاً.

(١٤٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب مخالفة اليهود في معاملة الحائض.
- ٢- جواز الاستمتاع والمجالسة مع الحائض، وحرمة الجماع.

(١٤١) شرح الكلمات :

أَتَزَرُّ : الإِتْزَارُ : هو أن تشد المرأة إزاراً تستر به العورة وما حولها.
فَيَاشِرُنِي : يُلْصِقُ بشرته ببشرتي دون الجماع.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- يجوز الاستمتاع من الحائض في غير الفرج؛ لأن بدنهما طاهر وينبغي لها أن تتزر.
- ٢- يحرم وطئ الحائض ومن فعله يأثم ولا شيء عليه، وقيل : عليه الصدقة كما في الحديث الآتي.

(١٤٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب اعتزال المرأة في المحيض.

١٤٠- مسلم : الحيض / ١٦.

١٤١- البخاري / ٢٩٥، ومسلم : الحيض / ١.

١٤٢- أحمد : ٢٢٩/١، وأبو داود / ٢٦٤، والترمذي / ١٣٦، والنسائي / ٢٨٩، وابن ماجه / ٦٤٠، والحاكم : ٢٧٨/١ =

وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَجَّحَ غَيْرُهُمَا وَقَفَّهُ.

١٤٣- وَمِنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

١٤٤- وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جِئْنَا سَرِفَ حِضْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي

٢- أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنْ مِنْ جَامِعِ أَمْرَاتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ، لِعَدَمِ وَجُودِ دَلِيلٍ صَحِيحٍ مَرْفُوعٍ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ وَيَسْتَغْفِرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ إِنْ أَصَابَهَا فِي أَوَّلِ الدَّمِ فِدِينَارٍ، وَإِنْ أَصَابَهَا فِي انْقِطَاعِ الدَّمِ فَنِصْفُ دِينَارٍ. وَهُوَ مَرْوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٤٣) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- حرمة الصلاة والصوم على الحائض وقت الحيض بالإجماع، وتقضي الصيام قدر ما أفطرته ولا تقضي الصلاة.

(١٤٤) شرح الكلمات:

سَرِفٌ: اسم محل، ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، يبعد عن المسجد الحرام نحو ثمانية عشر كيلومتر على طريق المدينة، بين مكة ووادي الجموم.

الإزار: ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن.

ما يستفاد من الحديث :

١- يجوز للحائض أن تأتي بجميع أفعال الحج إلا الطواف فإنه يحرم عليها، لأنها غير طاهر، أو لأنها ممنوعة من المساجد.

٢- عدم جواز ركعتي الطواف للحائض.

= وصححه الشيخ الألباني في الإرواء / ١٩٧.

١٤٣- البخاري / ٢٩٨، ومسلم: الإيمان / ١٣٢.

١٤٤- البخاري / ٢٩٩، ومسلم: الحج / ١١٩.

حَدِيثٌ طَوِيلٌ .

١٤٥- وعن مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ، وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ: «مَافُوقَ الْإِزَارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعَفَهُ.

١٤٦- وعن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ النَّفْسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ نِفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ. وَفِي لَفْظٍ لَهُ: وَلَمْ يَأْمُرْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقِضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

(١٤٥) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- حرمة جماع الحائض كما مر.
- ٢- حلية مباشرة الحائض بما فوق الإزار، وتحريمها بين السرة والركبة، وهو معارض لحديث أنس السابق، لكن حديث معاذ هذا ضعيف، والأول أصح فهو الأرجح يعني جواز المباشرة دون الفرج.

(١٤٦) شرح الكلمات:

النفاس: هو دم يرخيه رحم المرأة مع الولادة.

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- جواز جلوس النفساء أربعين يوماً بعد الولادة إذا استمر الدم، وحكمها حكم الحائض فيما يجب ويحرم، فإذا انقطع الدم طهرت.
- ٢- عدم قضاء الصلوات التي لم تؤد بها أيام نفاسها كالحائض.
- ٣- لا حد لأقل النفاس والعبرة بانقطاع الدم.

كتاب الصلاة

باب المواقيت

١٤٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَخْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٤٨- وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ فِي الْعَصْرِ: «وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ نَقِيَّةٌ».

(١٤٧) شرح الكلمات:

تصفر: أي تكون صفراء عند قربها من الغروب.
الشفق: الحمرة التي تعلق الأفق بعد غروب الشمس.
نقية: بيضاء صافية.

(١٤٧-١٤٩) ما يستفاد من الأحاديث:

- ١- ذكر الأوقات التي عينها الله لأداء الصلوات الخمس المفروضة، وأن لها ابتداءً وانتهاءً.
- ٢- الوقت المشترك بين الظهر والعصر قدر أربع ركعات، كما يؤخذ من حديث جبريل.
- ٣- وقت العصر المختار إلى اصفرار الشمس، بعده وقت القضاء.
- ٤- وقت المغرب ممتد من غروب الشمس إلى غيوبة الشفق.
- ٥- وقت العشاء يبدأ من غيوبة الحمرة إلى نصف الليل.

١٤٩- ومن حديث أبي موسى : «والشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ» .

١٥٠- وعن أبي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا ، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْعِدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٥١- وَعِنْدَهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ : وَالْعِشَاءُ أَخْيَانًا يُقَدِّمُهَا وَأَخْيَانًا يُؤَخِّرُهَا ، إِذَا رَأَوْهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا ، وَإِذَا رَأَوْهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ ، وَالصُّبْحُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِهَا بِغَلَسٍ .

١٥٢- وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى : فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ ، وَالنَّاسُ لَا

٦- وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس .

(١٥٠) شرح الكلمات:

حية : أي بيضاء قوية الحرارة واللون والإنارة .

(١٥١) شرح الكلمات:

الغلس : هو سواد الفجر أو ظلمة آخر الليل التي اختلطت بضوء الصباح .

(١٥٠-١٥٢) ما يستفاد من الأحاديث :

١- استحباب تعجيل العصر في أول وقته .

٢- كراهة النوم قبل صلاة العشاء والحديث بعدها ، ليختم عمل النهار بالطاعة ولا يشغل عن قيام الليل ، إلا إذا كان الحادث في أمر المسلمين فيجوز .

٣- استحباب التغليس بصلاة الفجر .

٤- استحباب إطالة القراءة في صلاة الفجر .

٥- استحباب مراعاة المأمومين .

١٤٩- مسلم : المساجد / ١٧٨ .

١٥٠- البخاري / ٥٢٢ ، ومسلم : المساجد / ٢٣٥ .

١٥١- البخاري / ٥٣٥ ، ومسلم : المساجد / ٢٣٣ .

١٥٢- مسلم : المساجد / ١٧٨ .

يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا .

١٥٣- وعن رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصِرُ مَوَاقِعَ نَبَلِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٥٤- وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ حَتَّى ذَهَبَ غَامَةُ اللَّيْلِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى وَقَالَ : «إِنَّهُ لَوْفَتْهَا لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

١٥٥- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(١٥٣) شرح الكلمات:

مواقع نبلة : مواضع وقوع سهامه .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحث على المبادرة إلى صلاة المغرب

(١٥٤) ما يستفاد من الحديث :

١- وقت العشاء إلى عامة الليل وهو أفضله .

٢- جواز ترك الأفضل لمصلحة .

٣- مراعاة المأمومين كما مر .

(١٥٥) شرح الكلمات:

أبردوا : ادخلوا الصلاة في وقت البرد .

فيح جهنم : شدة حرها وغلبيتها .

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الإبراد بالظهر عند شدة الحر ؛ لأن فيه راحة للمصلين .

١٥٣- البخاري / ٥٣٤ ، ومسلم : المساجد / ٢١٧ .

١٥٤- مسلم : المساجد / ٢١٩ .

١٥٥- البخاري / ٥١٢ ، ومسلم : المساجد / ١٨٠ .

١٥٦- وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أصبحوا بالصُّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأَجُورِكُمْ». رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان.

١٥٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٥٨- ولمسلم عن عائشة رضي الله عنها نحوه. وقال: «سَجْدَةٌ بَدَلَ رَكْعَةٍ»، ثُمَّ قَالَ: «وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ».

٢- إن شدة الحر والبرد من نفس جهنم.

(١٥٦) ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب الإسفار بالصبح.

٢- جمهور المحدثين فسروا «الإسفار» بإطالة القراءة حتى يسفر، فقد كان النبي ﷺ يقرأ في صلاة الصبح من ستين إلى مائة آية كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة. وخالفهم الحنفية ففسروه بالتأخير.

(١٥٧) شرح الكلمات:

فقد أدرك الصبح: أي أدرك صلاة الصبح أداءً.

(١٥٧، ١٥٨) ما يستفاد من الحديثين:

١- وقت العصر يمتد إلى غروب الشمس، ووقت الفجر يمتد إلى طلوع الشمس.

٢- من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس، فقد أدرك العصر أداءً ولو فعل الركعات الثلاث بعد الغروب، كما أن من أدرك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الفجر، فلا تكره الصلاة وقت الغروب والطلوع في أحدهما.

١٥٦- أبو داود / ٤٢٤، والترمذي / ١٥٤، والنسائي / ٥٤٩، وابن ماجه / ٦٨٢، وابن حبان / ١٤٩٠، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء / ٢٥٨.

١٥٧- البخاري / ٥٥٤، ومسلم: المساجد / ١٦٣.

١٥٨- مسلم: المساجد / ١٦٥.

١٥٩- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :
« لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ
الشَّمْسُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَلَفْظُ مُسْلِمٍ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ » .

١٦٠- وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ : ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ
فِيهِنَّ ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا : حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بِازِغَةٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ . وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ
الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَحِينَ تَنْصَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ .

١٦١- وَالْحُكْمُ الثَّانِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ وَزَادَ :
« إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

١٦٢- وَكَذَا لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ نَحْوَهُ .

٣- إن الجزء قد يأخذ حكم الكل ، فعبّر عن الركعة بالسجدة .

(١٦٠) شرح الكلمات :

بازغة : أي طالعة .
تنصيف : أي تميل .

الظهير : شدة الحر في نصف النهار ، ولا يقال في الشتاء ظهير .

(١٥٩-١٦٢) ما يستفاد من الأحاديث :

١- يحرم التنفل المطلق بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس ، وبعد صلاة العصر إلى غروبها .

٢- يجوز قضاء الصلاة المفروضة في هذين الوقتين .

٣- يجوز النفل في هذين الوقتين إذا كان ذا سبب ، كصلاة الجنازة ، ونحية المسجد ،
وصلاة الكسوف .

٤- عدم جواز الصلاة والدفن في ثلاثة أوقات : (أ) عند طلوع الشمس حتى ترتفع قيد رمح .

(ب) وقت الظهيرة إلا صلاة الجمعة . (ج) وقت الغروب .

١٥٩- البخاري / ٥٦١ ، ومسلم : صلاة المسافرين / ٢٨٨ .

١٦٠- مسلم : صلاة المسافرين / ٢٩٣ .

١٦١- رواه الشافعي في مسنده : ١ / ١٣٩ .

١٦٢- أبو داود / ١٠٨٣ .

١٦٣- وعن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ جِبَّانَ.

١٦٤- وعن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُ وَقَفَّهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ.

١٦٥- وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ يَحْرُمُ الطَّعَامَ وَيَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَفَجْرٌ تَحْرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ أَيْ صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَيَحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ». رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ.

(١٦٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز الطواف بالبيت والصلاة فيه أية ساعة من ليل أو نهار .
- ٢- جواز النفل في أوقات الكراهة عند بعض العلماء في الحرم كله .

(١٦٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وقت المغرب يمتد إلى غياب الحمرة التي هي أثر شعاع الشمس بعد غروبها .

(١٦٥ ، ١٦٦) شرح الكلمات :

كَذَبَ السَّحَابُ : كَذِيلُ الذُّئْبِ ، أَيْ يَرْتَفِعُ فِي السَّمَاءِ كَالْعُمُودِ ، وَلَا يَمْتَدُّ مُسْتَقِيلًا .

ما يستفاد من الحديثين :

- ١- الفجر فجران : (أ) الفجر الصادق : وهو أول وقت صلاة الصبح ، وصفته أنه يكون معترضاً أبيض في الأفق يحرم فيه الطعام لمن أراد الصيام . (ب) الفجر الكاذب : تحرم فيه صلاة الصبح ويحل السحور وغيره ، وصفته : أنه يكون كذيل الذئب والعمود ثم يتلاشى شيئاً فشيئاً .

١٦٣- أحمد : ١٣ / ١٣٨ ، وأبو داود / ١٨٩٤ ، والترمذي / ٨٦٨ ، والنسائي / ٥٨٥ ، وابن ماجه / ١٢٥٤ ، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء / ٤٨١ .

١٦٤- الدارقطني : ١ / ٢٦٩ ، وابن خزيمة / ٣٥٦ ، وضعفه الشيخ الألباني ، ضعيف الجامع / ٣٤٤٠ .

١٦٥- الحاكم : ١ / ٣٠٤ ، وصححه الشيخ الألباني ، الصحيحة / ٦٩٣ .

١٦٦- وَلِلْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوُهُ، وَزَادَ فِي الَّذِي يُحَرِّمُ الطَّعَامَ: «إِنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَطِيلًا فِي الْأَفْقِ»، وَفِي الْآخَرِ: «إِنَّهُ كَذَنِبَ السَّرْحَانَ».

١٦٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ، وَأَضْلَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

١٦٨- وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَآخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جَدًّا.

١٦٩- وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوُهُ، دُونَ الْأَوْسَطِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

٢- مشروعية التعليم بالتمثيل لأنه أثبت.

(١٦٧) ما يستفاد من الحديث :

١- فضل أداء الصلاة في أول وقتها إلا العشاء، والظهر في شدة الحر، فإنه يستحب تأخيرهما.
٢- فإسالة النبي ﷺ حيث وجه كل شخص إلى ما يستطيع أن يقوم به بأكمل وجه فمن رأى فيه قوة وجهه إلى الجهاد، ومن كان على غير ذلك وجهه إلى العبادة، ومن كان غنياً وجهه إلى الصدقة ليستغل كل واحد موهبته، فلا تعارض بين الأحاديث الواردة في أنواع من أعمال الخير بأنها أفضل الأعمال، والله الحمد.

٣- هذا الحديث لا يعارض بحديث الإسفار بالصبح وإبراد الظهر وتأخير العشاء؛ لأن حديث الإسفار والإبراد وتأخير العشاء خاص وهذا عام، ولا تعارض بين العام والخاص.

(١٦٨، ١٦٩) ما يستفاد من الحديثين :

١- فضل أداء الصلاة في أول الوقت تمسكاً بالأحاديث الأخرى الصحيحة.
٢- الرضوان أبلغ من الرحمة، والعفو آخر الدرجات الثلاث وهو لمن تساهل عن الصلاة.

١٦٦- الحاكم: ٣٠٤/١، وصححه الشيخ الألباني، الصحيحة / ٦٩٣.

١٦٧- الترمذي / ١٧٣، والحاكم: ٣٠٠/١، والبخاري، ٥٢٧، ومسلم: الإيمان / ١٤٠، وصححه الشيخ الألباني، الصحيحة / ١٤٨٩.

١٦٨- الدارقطني: ١ / ٢٥٠، وقال الشيخ الألباني: «موضوع»، الإرواء / ٢٦٠.

١٦٩- الترمذي / ١٧٢، وقال الشيخ الألباني: «موضوع»، الإرواء / ٢٥٩.

١٧٠- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُما ، أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ » . أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ . وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ » .

١٧١- وَمِثْلُهُ لِلدَّارِ قُطَيْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ .

١٧٢- وعن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ : صَلَّى رَسولُ اللهِ ﷺ الْعَصْرَ ، ثُمَّ دَخَلَ بَيْتِي ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : « شِغِلْتُ عَنْ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ » ، فَقُلْتُ : أَفَنَقْضِيهِمَا إِذَا فَاتَتَا؟ قَالَ : « لَا » . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ .

١٧٣- وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ بِمَعْنَاهُ .

باب الأذان

١٧٤- عن عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ

(١٧١ ، ١٧٠) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ :

- ١- عدم جواز النافلة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر .
- ٢- جواز أداء سنة الفجر بعد الفريضة لمن لم يتمكن من أدائها قبلها .

(١٧٣ ، ١٧٢) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ :

- ١- قضاء راتبة الظهر بعد العصر من خصائص النبي ﷺ .
- ٢- النهي عن صلاة النافلة بعد العصر .

١٧٠- أحمد : ٤٠١ / ٢ ، والترمذي / ٤١٩ ، وأبو داود / ١٢٧٨ ، وابن ماجه / ٢٣٥ مختصراً ، وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٤٧٨ .

١٧١- الدارقطني : ٤١٩ / ١ .

١٧٢- أحمد : ٢٤٦ / ١٨ - ٢٤٧ .

١٧٣- أبو داود / ١٢٧٣ .

١٧٤- أبو داود / ٤٩٩ ، والترمذي / ١٨٩ ، وابن خزيمة / ٣٧١ .

رَجُلٌ، فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَذَكَرَ الْأَذَانَ بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ بِغَيْرِ تَرْجِيعٍ،
وَالْإِقَامَةَ فَرَادَى، إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
«إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ» الْحَدِيثُ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ.

١٧٥- وَزَادَ أَحْمَدُ فِي آخِرِهِ قِصَّةَ قَوْلِ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ
خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.

١٧٦- وَابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي
الْفَجْرِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.

١٧٧- وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ فَذَكَرَ فِيهِ

(١٧٤) شرح الكلمات:

تربيع التكبير: أي تكريره أربع مرات. فرادى: أي لا تكرير في ألفاظها.
الترجيع: هو ترديد الشهادتين مرتين؛ الأولى بخفض الصوت، والثانية برفعه.

(١٧٤-١٧٦) ما يستفاد من الأحاديث:

- ١- استحباب طلب المشورة في الأمور المهمة.
- ٢- مشروعية الأذان للصلوات الخمس؛ لأنه إعلام بدخول الوقت ودعاء إلى الصلاة في المسجد.
- ٣- مشروعية تربيع التكبير، وعدم شرعية الترجيع، لكن حديث أبي محذورة رضي الله عنه الآتي يدل على مشروعيته فكلا الأمرين سنة وينبغي للمسلم أن يعمل بهذا تارة وبهذا تارة أخرى.
- ٤- مشروعية شفع الأذان وإيتار الإقامة إلا «قد قامت الصلاة» فتكرر، والحكمة فيه أن الأذان لإعلام الغائبين فاحتيج إلى التكرير، والإقامة للحاضرين فلا يحتاج إليه.
- ٥- زيادة: «الصلاة خير من النوم» في أذان الفجر سنة.

١٧٥- أحمد: ٤٣/٤، وانظر: الدارقطني: ٢٤٣/١.

١٧٦- ابن خزيمة / ٣٨٦، والدارقطني: ٢٤٣/١.

١٧٧- مسلم: الصلاة / ٦، وأبو داود / ٥٠٢، والترمذي / ١٩١، والنسائي / ٦٣١، وابن ماجه / ٧٠٩.

التَرْجِيعَ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَلَكِنْ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ ، وَرَوَاهُ الْخُمْسَةُ فَذَكَرُوهُ مُرَبَّعًا .

١٧٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ شَفْعًا ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ ، يَغْنِي إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ الْإِسْتِنَاءَ .

١٧٩- وَلِلنَّسَائِيِّ : أَمَرَ النَّبِيُّ بِلَالًا .

١٨٠- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَدِّنُ وَأَتَتَّبِعُ فَاهُ هَهُنَا

(١٧٧) شرح الكلمات:

الترجيع : تقدم شرحه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- يشرع الترجيع في الأذان ، وهو النطق بالشهادتين خافضاً بهما الصوت ثم يرفع المؤذن بهما صوته ، وعليه الجمهور ، وخالفهم أبو حنيفة فأنكر ذلك .
- ٢- يشرع تعليم الأذان للجاهل به ، إذا كان حسن الصوت .
- ٣- قد جاء تربيع التكبير في أول الأذان عن أبي محذورة رضي الله عنه بطرق محفوظة .

(١٧٨) شرح الكلمات:

شفعاً : أي زوجاً .

(١٧٨ ، ١٧٩) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- الحديث المروي عن أنس مرفوع ، كما أفاده رواية النسائي .
- ٢- الأذان شفع والإقامة فرادى إلا «قد قامت الصلاة» فإنها تكرر .

١٧٨- البخاري / ٥٨٠ ، ومسلم : الصلاة / ٢ .

١٧٩- النسائي / ٦٢٧ .

١٨٠- أحمد : ٣٠٨ / ٤ ، والترمذي / ١٩٧ ، وابن ماجه / ٧١١ ، وأبو داود / ٥٢٠ . البخاري / ٦٠٨ ، ومسلم : الصلاة

وَهَهُنَا وَإِضْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَلَا يُنِ مَاجَهُ: وَجَعَلَ إِضْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَلَا يُبِي دَاوُدَ: لَوِي عُنُقَهُ لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَمْ يَسْتَدِرْ. وَأَضْلَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

١٨١- وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ فَعَلَّمَهُ الْأَذَانَ. رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

١٨٢- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٨٣- وَنَحْوُهُ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ.

١٨٤- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي نَوْمِهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ:

(١٨٠) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- يشرع أن يضع المؤذن أعلى سبابتيه في أذنيه لأنه أرفع لصوته.
- ٢- استحباب استقبال القبلة عند الأذان.
- ٣- استحباب الالتفات يميناً وشمالاً بالفم عند الحيعلتين.
- ٤- يجوز استخدام مكبرات الصوت في الأذان لإبلاغ الصوت إلى الناس.

(١٨١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- استحباب اختيار المؤذن رفيع الصوت، حسن الأداء والصوت.
- ٢- جواز تحسين الصوت بالأذان.

(١٨٢، ١٨٣) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ :

- ١- عدم مشروعية الأذان والإقامة في صلاة العيدين، وهو كالإجماع.
- ٢- الأذان لصلاة العيدين بدعة.

١٨١- ابن خزيمة: ٣٨٥ / ١.

١٨٢- مسلم: صلاة العيدين / ٧.

١٨٣- البخاري / ٩١٧.

١٨٤- مسلم: المساجد / ٣١١.

ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٍ فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

١٨٥- وَلَهُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ .

١٨٦- وَلَهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ : لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ : وَلَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا .

١٨٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ بِلَالَ يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» ، وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ ، أَصْبَحْتَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَفِي آخِرِهِ إِذْرَاجٌ .

(١٨٦- ١٨٤) ما يستفاد من الأحاديث :

- ١- مشروعية التأذين للصلاة الفاتئة بنوم أو نسيان .
- ٢- مشروعية الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المزدلفة : (أ) بأذان واحد وإقامتين ، (ب) أو بإقامتين فقط .

(١٨٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية الأذان قبل الفجر لغير الصلاة من السحور وإيقاظ النائم وغيره .
- ٢- جواز اتخاذ مؤذنين لمسجد واحد ، كل واحد منهما يؤذن لصلاة ، أما أذان الإثنين معاً في مسجد واحد فقد أحدثه بنو أمية .
- ٣- جواز اتخاذ المؤذن رجلاً أعمى .
- ٤- جواز الأكل والشرب لمن يريد الصوم مع الشك في الفجر .
- ٥- جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان القصد التعريف به .
- ٦- جواز نسبة الرجل إلى أمه إذا اشتهر به .
- ٧- جواز الاعتماد على الصوت في رواية الحديث إذا عرفه .

١٨٥- مسلم : الحج / ١٤٧ .

١٨٦- مسلم : الحج / ٢٨٧ ، وأبو داود / ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ .

١٨٧- البخاري / ٥٩٢ ، ومسلم : الصيام / ٣٦ .

١٨٨- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا أَنَّ بِلَالاً أَذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ فَيَنَادِي: أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعَفَهُ.

١٨٩- وعن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٩٠- وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِثْلَهُ.

١٩١- وَلِمُسْلِمٍ: عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي فَضْلِ الْقَوْلِ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً سِوَى الْحَيَعَلَتَيْنِ، فَيَقُولُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

١٩٢- وعن عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي، فَقَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَأَقْتَدِ بِأُضْعَفِهِمْ، وَاتَّخِذْ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ

(١٨٨) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم صحة الأذان قبل الفجر ومن أذن فإنه يعيد، لكن الحديث ضعيف فلا يقاوم ما ثبت في الصحيحين أن بلالاً كان مؤذن الليل، وابن أم مكتوم مؤذن الفجر، كما مر.

(١٩١) شرح الكلمات :

الحيعلتين : أي حي على الصلاة، وحي على الفلاح.

(١٨٩ - ١٩١) ما يستفاد من الأحاديث :

١- استحباب إجابة المؤذن بمثل ما يقول سوى الحيعلتين فيقول فيها: «لا حول ولا قوة إلا بالله».

٢- محاكاة الكلمة تكون بعد فراغ المؤذن منها.

١٨٨- أبو داود / ٥٣٢.

١٨٩- البخاري / ٥٨٦، ومسلم: الصلاة / ١٠.

١٩٠- البخاري / ٥٨٧.

١٩١- مسلم: الصلاة / ١٢.

١٩٢- أحمد: ٥١٠ / ١٢، وأبو داود / ٥٣١، والترمذي / ٢٠٩، والنسائي / ٦٧٢، وابن ماجه / ٧١٤، والحاكم:

أَجْرًا». أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٩٣- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» الْحَدِيثُ. أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ.

١٩٤- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ: «إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرْ، وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ مِقْدَارَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ» الْحَدِيثُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ.

(١٩٢) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- جواز طلب الإمامة إذا رأى في نفسه كفاءة لذلك ولم يرد بها الرئاسة.
- ٢- استحباب اتخاذ المؤذن المحتسب الذي لا يأخذ أجرًا على أذانه.
- ٣- وجوب مراعاة المصلين، خاصة الضعفة منهم فيخفف الإمام الصلاة لأجلهم.

(١٩٣) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- وجوب الأذان، وهو من شعائر الإسلام.
- ٢- لا يشترط في الأذان غير الإيمان.

(١٩٤) شرح الكلمات:

فترسل: أي تمهل، ولا تسرد ألفاظ الأذان.
فاحذر: أي أسرع.

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- مشروعية الترسل في الأذان والإسراع في الإقامة؛ لأن الأذان إعلام للبعيد فالترسل أبلغ، والإقامة إعلام للحاضرين فيتسرع حتى ينتهي بسرعة.
- ٢- تفريغ وقت بين النداء والإقامة يتسع الاستعداد للصلاة.

١٩٣- أحمد: ٢٤٤/١٢، والبخاري: ٦٠٢، ومسلم: المساجد/ ٢٩٢، وأبو داود: ٥٨٩، والنسائي: ٦٣٥، والترمذي: ٢٠٥، وابن ماجه: ٩٧٩.

١٩٤- الترمذي: ١٩٥، وقال الشيخ الألباني: «ضعيف جدًّا»، الإرواء: ٢٢٨.

١٩٥- وله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا»، وَضَعَفَهُ أَيْضًا.

١٩٦- وله عن زياد بن الحارث رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وَمَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ»، وَضَعَفَهُ أَيْضًا.

١٩٧- ولأبي داود في حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنهما أنه قال: أَنَا رَأَيْتُهُ يَغْنِي الْأَذَانَ، وَأَنَا كُنْتُ أُرِيدُهُ قَالَ: «فَأَقِمْ أَنْتَ»، وَفِيهِ ضَعْفٌ أَيْضًا.

١٩٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤَذِّنُ أَمْلَكَ

(١٩٥) ما يستفاد من الحديث :

١- اشتراط الطهارة من الحدث للأذان، لكن الحديث ضعيف فلا تقوم به الحجة لذا رخص العلماء في الأذان بدون وضوء.

٢- اشتراط الطهارة للإقامة عند الأكثر، وقيل: تجوز على غير وضوء مع الكراهة.

(١٩٦) ما يستفاد من الحديث :

١- الإقامة حق المؤذن.

(١٩٧) ما يستفاد من الحديث :

١- يجوز أن يقوم بالأذان واحد، ويقوم بالإقامة رجل آخر.

٢- حرص الصحابة على المسارعة إلى الخيرات.

٣- تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

(١٩٨) شرح الكلمات :

أملك بالأذان: أي أحق به، ووقته موكول إليه فهو الأمين على ذلك.

أملك بالإقامة: أي أحق بها فلا تُقام الصلاة إلا بإذنه.

١٩٥- الترمذي / ٢٠٠.

١٩٦- الترمذي / ١٩٩.

١٩٧- أبو داود / ٥١٢.

١٩٨- الكامل: ٤ / ١٣٢٧، والسنن الكبرى: ١٩ / ٢.

بِالْأَذَانِ وَالْإِمَامُ أَمْلَكَ بِالْإِقَامَةِ». رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ وَضَعَفَهُ. وَلِلْبَيْهَقِيِّ نَحْوُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ.

١٩٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٢٠٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النُّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- بيان أن المؤذن موكول إليه الإعلام بدخول الوقت، فعليه مراقبته.
- ٢- الإقامة أمرها راجع إلى الإمام، فلا يقيم المؤذن إلا بإشارته.
- ٣- إذا كان الإمام في المسجد، فالمأموم يقوم مع الإقامة، وإذا كان خارجه، فالمأموم يقوم بعد رؤيته، وكذلك يقيم المؤذن بعد أن يراه.

(١٩٩، ٢٠٠) شرح الكلمات:

الوسيلة: أي منزلة في الجنة، أعدت لعباد من عباد الله. وهو النبي ﷺ إن شاء الله كما جاء في الحديث.

المقام المحمود: هو الشفاعة العظمى التي يقوم بها النبي ﷺ يوم القيامة.

حلت: أي استحققت ووجبت.

الفضيلة: هي مرتبة زائدة على جميع الخلق.

ما يستفاد من الحديثين :

- ١- استحباب الدعاء بين الأذان والإقامة؛ لأنه من أوقات الإجابة.
- ٢- قبولية الدعاء في هذا الوقت المبارك، إذا لم يكن الدعاء إثماً أو قطيعة لرحم.
- ٣- استحباب المبادرة إلى المسجد ليدرك هذا الوقت الفضيل.

١٩٩- عمل اليوم والليلة / ٦٧، والترمذي / ٣٥٩٤، وابن خزيمة / ٤٢٥، وصححه الشيخ الألباني، تمام المنة ص ١٤٩.

٢٠٠- أبو داود / ٥٢٩، والترمذي / ٢١١، والنسائي / ٦٨٠، وابن ماجه / ٧٢٢، وأخرجه البخاري / ٥٨٩.

وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثَهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتُهُ ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ .
أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ .

باب شروط الصلاة

- ٢٠١- عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ» . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .
- ٢٠٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ

- ٤- فضل هذا الدعاء العظيم ، فهو سبب شفاعة النبي ﷺ لأُمَّته .
٥- مشروعية سؤال الوسيلة للنبي ﷺ لأُمَّته ، وهي درجة في الجنة .
٦- إثبات المقام المحمود للنبي ﷺ ، وهي الشفاعة العظمى .
٧- زيادة «الدرجة الرفيعة» وكذلك «لا تخلف الميعاد» لم تثبت عن النبي ﷺ .
٨- يقرأ هذا الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ .

(٢٠١) شرح الكلمات:

فسا: أي خرج الريح من الدبر بلا صوت .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- خروج الريح من الدبر ناقض للوضوء والصلاة معاً بالإجماع .
٢- المحدث يحرم عليه أن يستمر في صلاته بل يتوضأ ثم يعيد الصلاة .
٣- هذا الحديث معارض بحديث عائشة : «من أصابه قيء أو رعاف في صلاته فإنه ينصرف ويتوضأ ويبني على صلاته» لكن حديث الباب أرجح من حيث الصحة فيقدم على غيره .
قال العلامة العظيم آبادي في «عون المعبود» : حديث علي بن طلق له ترجيح على حديث عائشة من جهة الإسناد ؛ لأن حديث علي صححه أحمد وحسنه الترمذي (وصححه ابن حبان) وحديث عائشة لم يقل أحد بصحته .

٢٠١- أحمد : ٨٦/١ ، وأبو داود / ٢٠٥ ، والترمذي / ١١٦٤ ، وحسنه ، وابن حبان / ٢٢٣٧ .

٢٠٢- أحمد : ١٥٠/٦ ، وأبو داود / ٦٤١ ، والترمذي / ٣٧٧ ، وابن ماجه / ٦٥٥ ، وابن خزيمة / ٧٧٥ .

إِلَّا بِخِمَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٢٠٣- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا كَانَ الثُّوبُ وَاسِعاً فَالتَّحِفْ بِهِ، يَغْنِي فِي الصَّلَاةِ»، وَلِمُسْلِمٍ: «فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقاً فَاتَزَرَّ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٠٤- وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثُّوبِ

(٢٠٢) شرح الكلمات:

الحائض: أي البالغة، وإن بلغت الاحتلام دون الحيض.
خِمَار: كساء تغطي به المرأة رأسها وعنقها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- يجب على المرأة البالغة المكلفة أن تغطي في الصلاة رأسها ورقبتها وبقية البدن حتى ظهر قدميها.
- ٢- إباحة كشف المرأة وجهها في الصلاة بحيث لا يراه أجنبي.
- ٣- المراد بنفي قبول الصلاة نفي الصحة والإجزاء، فلا تصح صلاتها ولا تجزيء إذا لم تغط رأسها.

(٢٠٣) شرح الكلمات:

التحف به: أي اتزرز بأحد طرفي الثوب الواسع، وارْتَدَّ بِالطَّرَفِ الْآخَرِ.

(٢٠٣، ٢٠٤) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- عورة الرجل من تحت السرة إلى الركبة على الأشهر، فيجب سترها وتقديمها في الستر على كل شيء.
- ٢- إباحة الصلاة في الثوب الواحد.
- ٣- إذا كان الثوب واسعاً فيتزرز به ويلتحف بطرفيه، وإذا كان ضيقاً يكفيه الاتزار.

٢٠٣- البخاري / ٣٥٤، ومسلم: صلاة المسافرين / ١٩٦.

٢٠٤- البخاري / ٣٥٢، ومسلم: الصلاة / ٢٧٧.

الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ».

٢٠٥- وعن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ بغيرِ إِزَارٍ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغاً يُعْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَفَقَّهُ.

٢٠٦- وعن عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةَ فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَتَزَلَّتْ: (فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ). أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ.

٢٠٧- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ

٤- استحباب تغطية الكتف في الصلاة.

(٢٠٥) شرح الكلمات:

الدِّرْع: قميص المرأة. سابغاً: أي واسعاً ساتراً لظهور قدميها.

ما يستفاد من الحديث:

١- جواز صلاة المرأة في قميص وخمار، إذا كان القميص يغطي ظهر قدميها.

(٢٠٦) ما يستفاد من الحديث:

١- وجوب استقبال القبلة في الصلاة.

٢- عدم وجوب الإعادة على من صلى إلى غير القبلة لظلمة أو غيم مطلقاً.

٣- تفسير الآية المذكورة ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾.

(٢٠٧) ما يستفاد من الحديث:

١- استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة.

٢- الواجب على من لم يشاهد الكعبة استقبال جهتها، ولو كان في مكة.

٢٠٥- أبو داود / ٦٤٠.

٢٠٦- الترمذي / ٢٩٥٧، وحسنه الشيخ الألباني، الإرواء / ٢٩١.

٢٠٧- الترمذي / ٣٤٢-٣٤٣، وقال: «حسن صحيح»، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ٢٩٢.

وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَوَّاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٠٨- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ الْبُخَارِيُّ: يَوْمَئِذٍ بَرَأْسِهِ وَلَمْ يَكُنْ يَضْنَعُهُ فِي الْمَكْتُوبَةِ.

٢٠٩- وَلَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهُ رِكَابِهِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٢١٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَلَهُ عِلَّةٌ.

٢١١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ

٣- تقسيم الجهات لأجل التوجه إلى عين الكعبة تنطع، ليس عليه دليل.

(٢٠٨، ٢٠٩) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- صحة الصلاة النافلة على الراحلة في السفر، وقيل: تصح في الحضر أيضاً.
- ٢- استحباب استقبال القبلة بالراحلة عند تكبيرة الإحرام للمتفل.
- ٣- جواز صلاة الفريضة على الراحلة السائرة كالسفينة بالإجماع، ويلحق بها الصلاة على الباخرة والطائرة ونحوها.
- ٤- يكفي الإيماء في الصلاة على الراحلة مكان الركوع والسجود.
- ٥- عدم جواز صلاة الفريضة على الراحلة الماشية.

(٢١٠) ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز الصلاة في جميع بقاع الأرض إلا المقبرة والحمام مطلقاً، وهو مخصص لحديث: «جعلت الأرض مسجداً وطهوراً».

٢٠٨- البخاري / ١٠٤٦، ومسلم: صلاة المسافرين / ٤٠.

٢٠٩- أبو داود / ١٢٢٥.

٢١٠- الترمذي / ٣١٧، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ٢٨٧.

٢١١- الترمذي / ٣٤٦، وابن ماجه / ٧٤٦. وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء / ٢٨٧.

مَوَاطِنَ : الْمَزْبَلَةَ ، وَالْمَجْزَرَةَ ، وَالْمَقْبَرَةَ ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ ، وَالْحَمَّامَ ، وَمَعَاطِنَ الْإِبِلِ ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ .

٢١٢- **وَمِنْ أَبِي مَرْثِدٍ الْغَنَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :** سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٢١٣- **وَمِنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَنْتَظِرْ ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذًى أَوْ قَدْرًا فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

(٢١١) شرح الكلمات :

الْمَزْبَلَةُ : موضع إلقاء الزبل . الْمَجْزَرَةُ : المكان الذي تُدْبَحُ فيه المواشي أو تُنَحَرُ .
قارعة الطريق : وسطه . معاطن الإبل : هي مبرك الإبل عند الماء ، وما تقيم فيه وتأوي إليه .

ما يستفاد من الحديث :

١- النهي عن الصلاة في المواطن السبعة المذكورة في الحديث .

(٢١٢) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم جواز الصلاة متوجهاً إلى القبور والجلوس عليها . وعليه جماعة من العلماء .
٢- وجوب الاجتناب عن كل فعل يؤدي إلى الشرك .

(٢١٣) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية الصلاة في النعال إذا تحققت طهارتها .
٢- مسح النعال بالأرض طهارة لها من النجاسة .
٣- وجوب النظر في النعال قبل الصلاة ، فإن رأى أذى أزاله بالمسح .
٤- صحة الصلاة لمن تلبس بنجاسة ناسياً لها ثم عرف أثناء الصلاة لكن يجب إزالتها فوراً ثم يستمر في صلاته .

٢١٤- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخُفِّهِ فَطَهَّرْهُمَا التُّرَابُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٢١٥- وعن مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِلَّا مَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢١٦- وعن زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَتَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلَتْ: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ

(٢١٤) شرح الكلمات:

الأذى: القذر والوسخ.

ما يستفاد من الحديث:

١- مسح الخف بالتراب والدلك فيه يكفي لطهارة الخف.

٢- سماحة الشريعة ويسرها.

(٢١٥) ما يستفاد من الحديث:

١- عدم جواز التحادث في الصلاة، ومن فعله تبطل صلاته.

٢- كلام الجاهل في الصلاة لا يبطلها.

٣- مشروعية التسبيح والتكبير وقراءة القرآن والأدعية الأخرى في الصلاة.

٤- عدم جواز تسميت العاطس في الصلاة.

٥- اختيار اللين والرفقة لتعليم الجاهل.

(٢١٦) شرح الكلمات:

قانتين: أي ساكتين.

٢١٤- أبو داود / ٣٨٦، وابن حبان / ١٤٠٤.

٢١٥- مسلم: المساجد / ٣٣.

٢١٦- البخاري / ١١٤٢، ومسلم: المساجد / ٣٥.

الْوُسْطَى وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِثِينَ) فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٢١٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ مُسْلِمٌ: «فِي الصَّلَاةِ».

٢١٨- وَمَنْ مُطَرَّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَرِيزٌ كَأَرِيزِ الْمَرْجَلِ مِنَ الْبُكَاءِ. أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ،

ما يستفاد من الحديث :

- ١- عدم جواز جميع أنواع الكلام في الصلاة لغير حاجة بالإجماع.
- ٢- جواز الكلام في أول الأمر ثم نسخه.
- ٣- الصلاة الوسطى هي صلاة العصر عند الأكثر.

(٢١٧) شرح الكلمات:

التصفيق: هو أن تضرب المرأة بأصبعين من يدها اليمنى على كفها اليسرى للتنبيه على شيء ناهياً في الصلاة.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب التسبيح للرجال والتصفيق للنساء إذا ناههم شيء في الصلاة.
- ٢- عدم جواز الكلام في الصلاة.

(٢١٨) شرح الكلمات:

أريز: هو صوت غليان القدر. المِرْجَل: القدر الذي يطبخ فيه.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب الخشوع في الصلاة.
- ٢- البكاء من خشية الله في الصلاة لا يبطلها.

٢١٧- البخاري / ١١٤٦، ومسلم: الصلاة / ١٠٦.

٢١٨- أحمد: ٢٥ / ٤، وأبو داود / ٩٠٤، والترمذي في الشمائل / ٣١٥، والنسائي / ١٢١٤، وابن حبان / ٧٥٠.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

٢١٩- وعن علي رضي الله عنه قال : كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ فَكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنَحَّنَجُ لِي . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

٢٢٠- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قُلْتُ لِبِلَالٍ : كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ يُصَلِّي ؟ قَالَ : يَقُولُ هَكَذَا ، وَيَسْطُ كَفَّهُ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

٢٢١- وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أَمَامَةَ بِنْتِ زَيْنَبَ ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا ، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَلِمُسْلِمٍ : وَهُوَ

٣- الصلاة موطن تضرع ودعاء من الله تعالى .

(٢١٩) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز التنحنج في الصلاة لحاجة ، وأنه ليس من الكلام .

٢- مكانة علي رضي الله عنه من النبي ﷺ وصلته به .

٣- عدم جواز الدخول في بيت أحد إلا بعد إذنه .

(٢٢٠) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية رد السلام بالإشارة في الصلاة .

٢- الحركة القليلة لحاجة لا تبطل الصلاة .

(٢٢١) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز حمل الصبيان في الصلاة ، وإلى المساجد إذا لم يحصل منهم التشويش وتوسيع

المسجد .

٢- تجوز الحركة في الصلاة إذا كانت لمصلحة الصلاة .

٢١٩- النسائي / ١٢١٢ .

٢٢٠- أبو داود / ٩٢٧ ، والترمذي / ٣٦٨ ، وقال : «حسن صحيح» .

٢٢١- البخاري / ٤٩٥ ، ومسلم : المساجد / ٤١ .

يُؤْمُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ .

٢٢٢- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «افْتُلُوا الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ : الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ» . أَخْرَجَهُ الْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ .

باب سترة المصلي

٢٢٣- عن أَبِي جُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ - مِنَ الْإِثْمِ - لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ ، وَوَقَعَ فِي الْبَزَارِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ :

٣- جواز حمل ما تحشى نجاسته في الغالب في الصلاة .

٤- رحمة النبي ﷺ بالكبير والصغير وتواضعه معهما .

٥- ثياب الصبيان وأبدانهم محمولة على الطهارة .

(٢٢٢) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب قتل الحية والعقرب في الصلاة ، وقيل : إنه مندوب .

٢- الفعل الذي لا يتم قتلها إلا به لا تبطل به الصلاة ، وقيس عليه سائر الأفعال التي تدعو إليها الحاجة ، كإنقاذ الغريق ونحوه .

٣- مشروعية قتل كل مؤذ من الهوام .

(٢٢٣) شرح الكلمات :

خريفًا : أي عامًا .

ما يستفاد من الحديث :

١- عدم جواز المرور بين يدي المصلي .

٢- وجوب الابتعاد عن المرور بين مكان سجود المصلي وقدميه .

٢٢٢- أبو داود / ٩٢١ ، والترمذي / ٣٩٠ ، والنسائي / ١٢٠٣ ، وابن ماجه / ١٢٤٥ ، وابن حبان / ٢٣٥٢ .

٢٢٣- البخاري / ٤٨٨ ، ومسلم : الصلاة / ٢٦١ .

«أَرْبَعِينَ خَرِيفًا».

٢٢٤- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل النبي ﷺ في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال: «مثل مؤخرة الرجل». أخرجه مسلم.

٢٢٥- وعن سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَتْ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بِسَهْمٍ». أخرجه الحاكم.

٣- الوعيد يشمل كل من أراد التشويش على المصلي بأي شيء كان ذلك.

(٢٢٤) شرح الكلمات:

مؤخرة: - بضم الميم وكسر الخاء المعجمة - هي العود الذي يكون في آخر الرجل يستند إليه الراكب. ويقال: بفتح الخاء وشدها وفتح الهمزة.
الرجل: ما يوضع على ظهر البعير للركوب.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب اتخاذ السترة للمصلي.
- ٢- يجوز الاكتفاء بمثل مؤخرة الرجل، وهي قدر ثلثي ذراع.
- ٣- الحكمة في اتخاذ السترة أنها تمنع البصر عما وراءها، وتحجز المار.
- ٤- لا يكفي الخط بين يدي المصلي لعدم وجود حكمة السترة.
- ٥- استحباب الدنو من السترة.

(٢٢٥) شرح الكلمات:

ليستر: أي يجعل سترة حال صلاته.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- السترة لا تقصر على مثل مؤخرة الرجل بل تجوز من الأشياء ما هو أدق منها.
- ٢- استحباب جعل السترة يمنية أو يسرة للمصلي.

٢٢٤- مسلم: الصلاة / ٢٤٣.

٢٢٥- الحاكم: ١/ ٣٨٢، وقال: «على شرط مسلم» ووافقه الذهبي.

٢٢٦- وعن أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ: الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٢٢٧- وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ، دُونَ الْكَلْبِ.

٢٢٨- وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ دُونَ آخِرِهِ، وَقَيَّدَ الْمَرْأَةَ بِالْحَائِضِ.

٢٢٩- وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

٣- لا يعدل إلى السهم إلا إذا لم يوجد سترة أغلظ منه.

(٢٢٦) شرح الكلمات:

يقطع الصلاة: أي يبطلها، وقيل: يضرها.

(٢٢٦-٢٢٨) ما يستفاد من الأحاديث:

١- مرور المرأة والحمار والكلب الأسود بين المصلي وسترته يبطل الصلاة، وقيل: ينقص الأجر لانشغال القلب بها.

٢- مرور الأشياء المذكورة من وراء السترة لا يضر الصلاة.

٣- الجارية الصغيرة مرورها لا يبطل الصلاة.

٤- استحباب وضع السترة أمام المصلي.

(٢٢٩) شرح الكلمات:

القرين: هو الشيطان المرافق للإنسان.

يجتاز: يمر أمامه.

٢٢٦- مسلم: الصلاة / ٢٦٥.

٢٢٧- مسلم: الصلاة / ٢٦٦.

٢٢٨- أبو داود / ٧٠٣، والنسائي / ٧٥١.

٢٢٩- البخاري / ٤٨٧، ومسلم: الصلاة / ٢٥٨.

صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِنْ مَعَ الْقَرِينِ».

٢٣٠- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَمْ يُصِبْ مَنْ رَعِمَ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ.

٢٣١- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- يستحب للمصلي أن لا يمكن أحدًا من المرور بين يديه. وقال أهل الظاهر: بوجوبه.
- ٢- مشروعية دفع المار أو لا باللين فإن لم يرجع دفعه بالعنف والشدة.
- ٣- جواز إطلاق لفظ الشيطان على الإنسان الذي يريد إفساد صلاة المصلي.

(٢٣٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- تكفي السترة بأي شيء بارز أمام المصلي، وأنه لا يصار إلى الخط إلا إذا لم يوجد شيء آخر هذا على فرض ثبوته.
- ٢- الإمام سترة لمن خلفه.

(٢٣١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- لا يضر الصلاة شيء مريين يدي المصلي، لكن يعارضه حديث أبي ذر الذي مر تحت الرقم (٢١٦)، وقدره مسلم، وهذا حديث ضعيف فلا يقاومه، وعلى فرض ثبوته هو عام يخصه حديث أبي ذر رضي الله عنه السابق.
- ٢- مشروعية دفع المار بقدر الطاقة.

باب الحث على الخشوع في الصلاة

٢٣٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ.

٢٣٣- وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ فِي صَلَاتِهِمْ.

٢٣٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَأَبْدَأُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٣٥- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي

(٢٣٢) شرح الكلمات:

مختصراً: أي واضعاً يده على خاصرته.

(٢٣٣، ٢٣٢) ما يستفاد من الحديثين:

١- استحباب الخشوع في الصلاة.

٢- النهي عن التخصر في الصلاة لأنه ينافي الخشوع، وفيه تشبه باليهود.

(٢٣٤) شرح الكلمات:

العشاء: طعام الليل الذي يتعشى به وقت العشاء.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب تقديم تناول العشاء على صلاة المغرب إذا حضر وكانت النفس مشوقة ومحتاجه إليه، أما إذا ضاق الوقت بحيث لو قدم الطعام لخرج وقتها فالجمهور على تقديم الصلاة محافظة على الوقت.

٢- عدم التماذي في الأكل إذا أقيمت الصلاة.

٢٣٢- البخاري / ١١٦٢، ومسلم: المساجد / ٤٦.

٢٣٣- البخاري / ٣٢٧١.

٢٣٤- البخاري / ٦٤١، ومسلم: المساجد / ٦٤.

٢٣٥- أحمد: ٤٩٣/١٥، وليس فيه: «واحدة أو دغ»، وأبو داود / ٩٤٥، والترمذي / ٣٧٩، وقال: «حسن»، والنسائي =

الصَّلَاةَ فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَى فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاكِهُهُ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَزَادَ أَحْمَدُ: «وَاحِدَةً، أَوْ دَعً».

٢٣٦- وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ مُعْتَقِبٍ نَحْوَهُ بِغَيْرِ تَعْلِيلٍ.

٢٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَنَسٍ وَصَحَّحَهُ: «إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَبِالنَّطَوُعِ».

٢٣٨- وَعَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي

(٢٣٥، ٢٣٦) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ:

- ١- كراهة مسح التراب أو الحصى وتسويتهم في محل السجود أثناء الصلاة غير مرة واحدة.
- ٢- مثل هذا الفعل ينافي الخشوع.

(٢٣٧) شرح الكلمات:

اختلاس: هو سلب الشيء بسرعة على وجه الغفلة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- كراهة الالتفات في الصلاة المفروضة.
- ٢- جواز الالتفات في صلاة النافلة للحاجة.
- ٣- بطلان صلاة من استدار بجملته.

(٢٣٨) ما يستفاد من الحديث:

- ١- تحريم البصاق إلى القبلة واليمين مطلقاً، ويجوز للضرورة إلى الجانب الأيسر تحت

= / ١١٩١، وابن ماجه / ١٠٢٧.

٢٣٦- البخاري / ١١٤٩.

٢٣٧- البخاري / ٧١٨، والترمذي / ٥٨٩.

٢٣٨- البخاري / ٤٠٣، ومسلم: المساجد / ٥٤.

الصَّلَاةَ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ».

٢٣٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٤٠- وَاتَّفَقًا عَلَى حَدِيثِهَا فِي قِصَّةِ أَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ وَفِيهِ: «فَإِنَّهَا أَلْهَنَنِي عَنْ صَلَاتِي».

٢٤١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ هَيْنَ

القدم اليسرى.

٢- البصاق طاهر.

(٢٣٩، ٢٤٠) شرح الكلمات:

أميطي: أي أزيل.

قِرَامِك: قرام: ستر رقيق من صوف ذي ألوان يتخذ ستراً و فراشاً في الهودج.
أنبجانية: هي كساء غليظ ليس له أعلام.

ما يستفاد من الحديثين:

١- استحباب إزالة ما يشغل المصلي من ألوان وزخارف ونحوها.

٢- الحث على حضور القلب والخشوع في الصلاة.

٣- يطرأ على النبي ﷺ ما يطرأ على البشر من الخواطر.

٤- جواز الصلاة على المفارش المنقوشة.

٥- كراهية تزيين جدران المسجد.

٢٣٩- البخاري / ٣٦٧، ومسلم: المساجد / ٦١.

٢٤٠- البخاري / ٧١٩.

٢٤١- مسلم: الصلاة / ١١٧.

أَقْوَامٌ يَرَفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٤٢- وَهُوَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ».

٢٤٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ: «فِي الصَّلَاةِ».

باب المساجد

٢٤٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي

(٢٤٢) شرح الكلمات:

الأخبثان: أي البول والبراز.

(٢٤١، ٢٤٢) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- تحريم رفع البصر إلى السماء في الصلاة بالإجماع.
- ٢- كراهة الصلاة حال مدافعة البول والغائط والريح، وعند الظاهرية تبطل الصلاة في هذه الحال.

(٢٤٣) شرح الكلمات:

فليكظم: أي يسد الفم بإطباق الشفتين، ويمنع التثاؤب.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- كراهة التثاؤب لأنه من الكسل والفتور وهما من الشيطان.
- ٢- استحباب إطباق الفم عند التثاؤب.

(٢٤٤) ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب تنظيف المسجد وتطيينه بالبخور ونحوه.

٢٤٢- مسلم: المساجد / ٦٧.

٢٤٣- مسلم: الزهد / ٥٦، والترمذي / ٣٧٠.

٢٤٤- أحمد: ٢١٠ / ١٨، وأبو داود / ٤٥٥، والترمذي / ٥٩٤.

الدُّورِ وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَ إِزْسَالَهُ.

٢٤٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ: «وَالنَّصَارَى».

٢٤٦- وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَفِيهِ: «أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ».

٢٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٤٨- وَعَنْهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِحَسَّانَ يُنْشِدُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ،

٢- مشروعية إعداد مصلى في الحي.

(٢٤٦، ٢٤٥) ما يستفاد من الحديثين:

١- حرمة اتخاذ القبور مساجد.

٢- حرمة بناء المساجد والقباب فوق القبور. والذي يفعله فهو من شرار الخلق عند الله.

٣- عدم صحة الصلاة في المسجد الذي فيه قبر أو تمثال.

(٢٤٧) شرح الكلمات:

خيلاً: أي سرية. بسارية: بأسطوانة.

برجل: هو ثمامة بن أثال من سادات بني حنيفة.

ما يستفاد من الحديث:

١- جواز ربط الأسير الكافر في المسجد.

٢- جواز دخول المشرك المسجد لحاجة عدا المسجد الحرام.

٢٤٥- البخاري / ١٣٢٤، ومسلم: المساجد / ٢٠-٢١.

٢٤٦- البخاري / ١٢٧٦، ومسلم: المساجد / ١٦.

٢٤٧- البخاري / ٤١١٤، ومسلم: الجهاد / ٥٩.

٢٤٨- البخاري / ٣٠٤٠، ومسلم: فضائل الصحابة / ١٥١.

قَالَ: قَدْ كُنْتُ أَتَشَدُّ فِيهِ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٤٩- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَهُ: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ.

٢٥١- وَمِنْ حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ

(٢٤٨) شرح الكلمات:

يُنشِدُ: أي يقول الشعر. لَحَظَ إِلَيْهِ: أي نظر إليه نظر عتب وإنكار.

ما يستفاد من الحديث:

١- جواز إنشاد الشعر في المسجد لغرض صحيح، مع عدم التشويش على المصلين والذاكرين والتالين.

(٢٤٩) شرح الكلمات:

ضالّة: ما ضلّ من الحيوانات والبهائم، وجمعه: ضوال.

ما يستفاد من الحديث:

١- عدم جواز نشدان الضالّة في المسجد.
٢- إبعاد المساجد عما لم تبين له.
٣- جواز الدعاء على من ينشد الضالّة في المسجد.

(٢٥٠) ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة البيع والشراء في المساجد.
٢- وجوب قول: «لا أربح الله تجارتك» لمن يبيع في المسجد أو يشتري.

٢٤٩- مسلم: المساجد / ٧٩.

٢٥٠- عمل اليوم والليلة / ١٧٦، والترمذي / ١٣٢١، وصححه الشيخ الألباني، صحيح الجامع / ٥٧٣.

٢٥١- أحمد: ٤٣٤ / ٣، وأبو داود / ٤٤٩٠، والحاكم: ٤ / ٤١٩، وحسنه الشيخ الألباني، الإرواء / ٢٣٢٧.

الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٢٥٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: أصيب سَعْدُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٥٣- وعن عائشة قالت: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَدِيثِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٥٤- وعن عائشة: أَنَّ وَلِيدَةَ سُودَاءَ كَانَ لَهَا خِبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَكَانَتْ تَأْتِينِي

(٢٥١) شرح الكلمات:

لا يستقاد: أي لا يقتصر.

ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة تنفيذ الحدود في المساجد.

(٢٥٢) ما يستفاد من الحديث:

١- إباحة النوم في المسجد.

٢- جواز ترك المريض في المسجد.

٣- إباحة ضرب الخيمة في المساجد.

٤- تعظيم المجاهدين وتكريمهم.

(٢٥٣) ما يستفاد من الحديث:

١- جواز اللعب بالحرب ومثله في المسجد لمصلحة أو يوم العيد.

٢- جواز نظر المرأة إلى جملة الرجال الأجانب من دون تفصيل لأفرادهم.

(٢٥٤) شرح الكلمات:

وليدة سوداء: أي أمة سوداء. خباء: خيمة.

٢٥٢- البخاري / ٤٥١، ومسلم: الجهاد / ٦٥.

٢٥٣- البخاري / ٤٤٣، ومسلم: صلاة العيدين / ١٧.

٢٥٤- البخاري / ٤٢٧.

فَتَحَدَّثَ عِنْدِي الْحَدِيثَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٢٥٥- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٢٥٦- وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ» . أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

٢٥٧- وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا أُمِرْتُ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز النوم في المسجد لمن ليس له بيت رجلاً كان أو امرأة عند أمن الفتنة .
- ٢- جواز ضرب الخيمة في المسجد للأمة عند أمن الفتنة .

(٢٥٥) شرح الكلمات:

خطيئة : أي إثم .

البزاق : أي : البصاق .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- البصق في المسجد ذنب وكفارته إزالته .
- ٢- الذنب مختص بمن ترك البصاق ولم يزله .

(٢٥٦) شرح الكلمات:

يتباهى الناس : أي يتفاخرون .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- التفاخر بتزيين المساجد من أشرط الساعة .
- ٢- كراهة تزيين المساجد .

٢٥٥- البخاري / ٤٠٥ ، ومسلم : المساجد / ٥٥ .

٢٥٦- أحمد : ١٠ / ٤٦٩ ، وأبو داود / ٤٤٩ ، والنسائي / ٦٨٩ ، وابن ماجه / ٧٣٩ ، وابن خزيمة / ١٣٢٣ .

٢٥٧- أبو داود / ٤٤٨ ، وابن حبان / ١٦١٥ .

بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٢٥٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَذَاءُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَاسْتَعْرَبَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ.

٢٥٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٢٥٧) شرح الكلمات:

بتشييد المساجد: أي بطلاء المساجد من جصٍّ أو رخام أو دهان ونحوها، ورفع سقوفها وتزيينها بالشيد.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- كراهية تشييد المساجد والغلو فيها، وقيل: بتحريمه.
- ٢- أول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك، وسكت عليه العلماء خوفاً من الفتنة.

(٢٥٨) شرح الكلمات:

القذاء: أي كسر الأخشاب، وما يسقط في العين والشراب.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- إثبات الأجر لمن نظف المسجد، وصانه من الأذى.
- ٢- لا ينبغي للمسلم أن يحقر من الأعمال الصالحة شيئاً.

(٢٥٩) ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب تحية المسجد لمن أراد الجلوس فيه.
- ٢- تحية المسجد الحرام الطواف.
- ٣- سقوط تحية المسجد لمن دخل وقد أقيمت الفريضة.

٢٥٨- أبو داود / ٤٦١، والترمذي / ٢٩١٦، وابن حزيمة / ١٢٩٧.

٢٥٩- البخاري / ٤٣٣، ومسلم: صلاة المسافرين / ٦٩.

باب صفة الصلاة

٢٦٠- من أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَلَا يَنْبَغُ مَا جَهَ بِإِسْنَادِ مُسْلِمٍ: «حَتَّى تَطْمِئِنَّ قَائِمًا».

٢٦١- ومثله في حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ جِبَّانَ: «حَتَّى تَطْمِئِنَّ قَائِمًا»، وَلَا أَحْمَدَ: «فَاقِمِ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ»، وَلِلنَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ: «إِنَّهَا لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ يُكَبِّرُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَحْمَدُهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ»، وَفِيهَا: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ».

(٢٦١) شرح الكلمات:

بأم الكتاب: أي سورة الفاتحة. هَلِّلْهُ: أي قل: لا إله إلا الله.

(٢٦٠، ٢٦١) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- هذا الحديث يعرف بحديث المسيء في صلاته.
- ٢- وجوب كل ما ذكر في هذا الحديث من أفعال الصلاة.
- ٣- التأسّي بالنبي ﷺ في التعليم.
- ٤- المعلم يبدأ بالأهم فالأهم.

٢٦٠- أحمد: ٤٣٧/٢، والبخاري: ٧٢٤، ومسلم: الصلاة / ٤٥، وأبو داود: ٨٥٦، والترمذي: ٣٠٣، والنسائي /

٨٨٤، وابن ماجه / ١٠٦٠.

٢٦١- أحمد: ٣٤٠/٤، وموارد الظمان / ٤٨٤، وأبو داود: ٨٥٨، والنسائي / ١١٣٦.

وَلَأَبِي دَاوُدَ^(١): «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمْرِ الْكِتَابِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ»، وَلابْنِ حِبَّانَ: «ثُمَّ بِمَا شِئْتَ».

٢٦٢- وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٣- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجْهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ - إِلَى قَوْلِهِ - مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ إِلَى آخِرِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «إِنَّ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ».

(٢٦٢) شرح الكلمات:

حذو: أي مقابل.
هصر: أي ثنى ظهره في استواء من غير تقويس.
فقار: أي عظام الظهر.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- سنية رفع اليدين إلى فروع الأذنين عند تكبيرة الإحرام، وقال جماعة: بوجوبه.
- ٢- بيان هيئات الركوع والسجود والجلوس للتشهدين الأول والثاني.
- ٣- مشروعية التورك.

(٢٦٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب افتتاح الصلاة بهذا الدعاء في صلاة الليل وغيرها.

(١) أبو داود/ ٨٥٩، وابن حبان/ ١٧٨٧.

٢٦٢- البخاري / ٧٩٤.

٢٦٣- مسلم: صلاة المسافرين / ٢٠١.

٢٦٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً، قَبْلَ أَنْ يَفْرَأَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرْدِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٥- وعن عمر رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مَوْضُوعًا وَمَوْقُوفًا.

٢٦٦- ونحوه عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا عِنْدَ الْخَمْسَةِ، وَفِيهِ: وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمْزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ».

(٢٦٤) شرح الكلمات:

الدنس: أي الوسخ. هنيهة: ساعة خفيفة.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب دعاء الاستفتاح بعد التكبيرة الأولى، وعدم الجهر فيه.

(٢٦٦) شرح الكلمات:

همزه: أي كيده. نفخه: أي وسوسته. نفثه: أي سحره.

(٢٦٥، ٢٦٦) ما يستفاد من الحديثين:

١- جواز الاستفتاح بكل ما ورد.

٢- جواز الجمع بين أدعية الاستفتاح.

٢٦٤- البخاري / ٧١١، ومسلم: المساجد / ١٤٧.

٢٦٥- مسلم: الصلاة / ٥٢، والدارقطني: ٢٩٩ / ١ - ٣٠٠.

٢٦٦- أحمد: ٥٠ / ٣، وأبو داود: ٧٧٥، والترمذي: ٢٤٢، وابن ماجه: ٨٠٧، والدارمي: ٣١٠ / ١.

٢٦٧- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةِ: بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ. وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا. وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا. وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ. وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى. وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَلَهُ عِلَّةٌ.

٢٦٨- وعن ابنِ عمر رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ

(٢٦٧) شرح الكلمات:

لم يُشْخِصْ رأسه: أي لم يرفعه. لم يُصَوِّبْهُ: أي يخفضه خفضاً أنزل من مستوى ظهره. عقبة الشيطان: هي أن يلمص إتيته بالأرض وينصب ساقيه وفخذه، ويضع يديه على الأرض كالكلب، وهو الإقعاء المنهي عنه. افتراش السبع: هو أن يضع الساجد ذراعيه على الأرض فيشبه السبع في افتراش ذراعيه.

ما يستفاد من الحديث:

١- تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة وهو مفتاح الصلاة فلا تجوز الصلاة بالفارسية ولا بغيرها.

٢- وجوب التشهد الأول، وصفة الجلوس فيه.

٣- المنع من افتراش الذراعين في السجود كالسبع.

٤- وجوب اختتام الصلاة بالتسليم، فلا يشرع الخروج بصنعه غير التسليم.

(٢٦٨) شرح الكلمات:

حذو: أي مقابل وإزار. فروع أذنيه: أي عوالي أذنيه.

إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٩- وَفِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ. ثُمَّ يُكَبِّرُ.

٢٧٠- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، لَكِنْ قَالَ: حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ.

٢٧١- وَمَنْ وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٢٧٢- وَمَنْ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَابْنِ حِبَّانَ وَالِدَارَقُطْنِيِّ^(١): «لَا تُجْزِي صَلَاةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

(٢٦٨- ٢٧٠) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْأَحَادِيثِ :

١- مشروعية رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة، واتفق عليه فقهاء الأمصار إلا أهل الكوفة.

(٢٧١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- مشروعية وضع اليد اليمنى على اليسرى على صدره في الصلاة.

(٢٧٢، ٢٧٣) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ :

١- وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة للإمام والمأموم والمنفرد جميعاً.

٢- المراد بالنفي، نفي الصحة أي لا تصح الصلاة، بدون قراءة الفاتحة.

٢٦٩- أبو داود / ٧٣٠.

٢٧٠- مسلم : الصلاة / ٢٦.

٢٧١- ابن خزيمة / ٤٧٩.

٢٧٢- البخاري / ٧٢٣، ومسلم : الصلاة / ٣٦.

(١) الدارقطني: ٣٢٢/١، وقال: «هذا إسناد صحيح»، وابن حبان / ١٧٨٩، ١٧٩٤ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢٧٣- وفي أُخْرَى لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَابْنِ جَبَّانَ: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَؤُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟» قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا».

٢٧٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِ(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

زَادَ مُسْلِمٌ: لَا يَذْكُرُونَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ خُزَيْمَةَ^(١): لَا يَجْهَرُونَ بِ(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

وَفِي أُخْرَى لِابْنِ خُزَيْمَةَ: كَانُوا يُسِرُّونَ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ النَّفْيُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، خِلَافًا لِمَنْ أَعْلَاهَا.

٢٧٥- وَعَنْ نَعِيمِ الْمُجَمِّرِ، قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فَقَرَأَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ (وَلَا الضَّالِّينَ) قَالَ:

٣- عدم جواز القراءة خلف الإمام غير فاتحة الكتاب.

(٢٧٤) ما يستفاد من الحديث :

١- الأصل أن البسملة من القرآن.

٢- الأقرب أن سنة النبي ﷺ عدم الجهر بالبسملة في الصلاة، لحديث الصحيحين.

(٢٧٥) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز الجهر بالبسملة في أول القراءة في الصلاة الجهرية خاصة إذا كان للتعليم.

٢- استحباب مد الصوت «بآمين» إذا قال الإمام «ولا الضالين».

٢٧٣- أبو داود/ ٨٢٣، والترمذي/ ٢٤٧.

٢٧٤- البخاري/ ٧١٠، ومسلم: الصلاة/ ٥٢.

(١) أحمد: ٢٧٥/ ٣، والنسائي/ ٩٠٧، وابن خزيمة/ ٤٩٥، ٤٩٦.

٢٧٥- النسائي/ ٩٠٥، وابن خزيمة/ ٤٩٥، ٤٩٦.

آمِينَ، وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ: اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ.

٢٧٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَاقْرَأُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهَا إِحْدَى آيَاتِهَا». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَوَّبَ وَفَّقَهُ.

٢٧٧- وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ أَمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ: «آمِينَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

٢٧٨- وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ نَحْوَهُ.

٢٧٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

٣- مشروعية تكبير الانتقال من عمل إلى آخر في الصلاة.

(٢٧٦) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية قراءة البسملة وأنها إحدى آي الفاتحة.

(٢٧٧) شرح الكلمات:

آمِينَ: أي اللهم استجب.

(٢٧٧، ٢٨٨) ما يستفاد من الحديثين :

١- استحباب التأمين للإمام والمأموم جهراً في الصلاة الجهرية.

٢- مشروعية التأمين ومد الصوت به للإمام.

(٢٧٩) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية الذكر المذكور في الصلاة لمن لا يحسن الفاتحة، وأنه يقوم مقامها.

٢٧٦- الدارقطني: ١/ ٣١٢.

٢٧٧- الدارقطني: ١/ ٣٣٥، والحاكم: ١/ ٣٤٥.

٢٧٨- أبو داود / ٩٣٢ - ٩٣٣، والترمذي / ٢٤٨.

٢٧٩- أحمد: ٤/ ٣٥٣، وأبو داود / ٨٣٢، والنسائي / ٩٢٤، والحاكم: ١/ ٣٦٨، وابن حبان / ١٨٠٨.

فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخْذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزئُنِي مِنْهُ. فَقَالَ: «قُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» الْحَدِيثُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ.

٢٨٠- وعن أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا، فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أحيانًا، وَيَطْوِلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى، وَيَقْرَأُ فِي الْأُخْرَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨١- وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرًا: (الْم. تَنْزِيلُ) السَّجْدَةِ. وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ قَدْرَ النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ. وَفِي الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ

٢- سماحة الشريعة الإسلامية.

(٢٨٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- التصريح بقراءة الفاتحة في كل ركعة، كما مر.
- ٢- مشروعية قراءة سورة في الركعتين الأوليين.
- ٣- استحباب تطويل الركعة الأولى على الثانية.
- ٤- إسماع الإمام الآية والآيتين لمن حوله لا يضر في إسرار القراءة في الظهر والعصر بل هو سنة كما ثبت بهذا الحديث.

(٢٨١) شرح الكلمات :

نحز: أي نقدر، ونقيس.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز الزيادة على الفاتحة في الآخرين من الظهر أحيانًا.

الْأَخْرَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَالْأَخْرَيْنِ عَلَى التُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٢- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: كَانَ فُلَانٌ يُطِيلُ الْأَوَّلِينَ مِنَ الظُّهْرِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمَفْضَلِ وَفِي الْعِشَاءِ بِوَسْطِهِ وَفِي الصُّبْحِ بِطَوَالِهِ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

٢٨٣- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (الْمَ تَنْزِيلُ) السَّجْدَةَ، وَ(هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢- استحباب إطالة الأولين من الظهر والعصر.

٣- تخفيف صلاة العصر عن صلاة الظهر.

(٢٨٢) شرح الكلمات:

المفضل: ما كثرت فواصله لقصر سورة، وهو من الحجرات إلى آخر القرآن الكريم.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب قراءة طوال المفصل في الفجر، ووسطه في العشاء وقصاره في المغرب، وإطالة الأولين من الظهر مع التخفيف في العصر.

(٢٨٣) ما يستفاد من الحديث:

١- جواز قراءة السور الطوال في المغرب أحياناً.

٢- الاقتصار على القصار في صلاة المغرب حادث.

٢٨٥- وَلِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: يُدِيمُ ذَلِكَ.

٢٨٦- وَمِنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ، وَلَا آيَةَ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذُ مِنْهَا. أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٨٧- وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظُمُوا فِيهِ الرَّبُّ، وَأَمَّا السُّجُودُ

(٢٨٥) شرح الكلمات:

يُدِيمُ ذَلِكَ: أي يجعل ذلك عادة دائمة.

(٢٨٤، ٢٨٥) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- استحباب المداومة على قراءة سورتي السجدة والإنسان في صلاة الفجر يوم الجمعة.
- ٢- مناسبة هاتين السورتين بيوم الجمعة؛ لأنهما اشتملتا على ذكر نفخ الصور، والجزاء والحساب، والمعاد والحشر للعباد وذلك يكون يوم الجمعة، ففي قراءتها تذكير للأمة بما سيكون.

(٢٨٦) ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية سؤال الله الجنة والتعوذ من النار في صلاة الليل (ورد التصريح بصلاة الليل عند مسلم عن حذيفة نفسه) إذا مر بآيات تناسب ذلك.
- ٢- استحباب تدبر القرآن والتفقه فيه.
- ٣- جواز الائتمام في النافلة.

(٢٨٧) شرح الكلمات:

فَقَمْنُ: أي حقيق.

٢٨٥- الطبراني في المعجم الصغير: ٤٤ / ٢.

٢٨٦- أحمد: ٣٨٢ / ٥، وأبو داود / ٨٧١، والترمذي / ٢٦٢، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي / ١٦٦٤، وابن ماجه / ٨٨٨ مختصراً.

٢٨٧- مسلم: الصلاة / ٢٠٧.

فاجتهدوا في الدعاء، فَقَمِنَ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنْ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة قراءة القرآن في الركوع والسجود.
- ٢- استحباب الدعاء في السجود؛ لأنه يرجى فيه الإجابة.

(٢٨٨) ما يستفاد من الحديث :

- ١- يندب هذا الذكر في الركوع والسجود مع جواز غيره.
- ٢- مسارعة النبي ﷺ إلى امتثال ما أمر به قياماً بحق العبودية.

(٢٨٩) شرح الكلمات :

يهوي : أي يهبط .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية تكبيرات الانتقال، وقال الإمام أحمد: بوجوبها.
- ٢- الإمام يجمع بين التسميع والتحميد.
- ٣- التلطف بالنية بدعة؛ لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ.

٢٩٠- وعن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِْلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩١- وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمَ: عَلَى الْجَبْهَةِ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٢- وعن ابنِ بُحَيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ فَرَجَّ

(٢٩٠) شرح الكلمات:

الجد: الحظ والغنى، أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه ولا بخته، وإنما ينفعه رحمتك ثم العمل بطاعتك.

لا مانع لما أعطيت: أي أردت إعطائه.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية جمع الإمام بين التسميع والتحميد، كما مر.
- ٢- استحباب هذا الذكر بعد الرفع من الركوع لكل شخص.

(٢٩١) ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب السجود على الأعضاء السبعة المذكورة.
- ٢- أحاديث السجود على كور العمامة لم يصح منها شيء قاله البيهقي كما في «السبل».

(٢٩٢) ما يستفاد من الحديث:

- ١- السنة أن يفرج المصلي بين يديه تفريجاً بليغاً في السجود، ليستقل كل عضو بنفسه، ولئلا يتأثر أنفه وجبهته وتتأذى بملاقاة الأرض.

٢٩٠- مسلم: الصلاة / ٢٠٥.

٢٩١- البخاري / ٧٧٩، ومسلم: الصلاة / ٢٢٨.

٢٩٢- البخاري / ٧٧٤، ومسلم: الصلاة / ٢٣٥.

بَيْنَ يَدَيْهِ، حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٣- وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ، وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٤- وعن وائل بن حُجْرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ.

٢٩٥- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعاً. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٢٩٦- وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ:

٢- الإبط ليس من العورة في الصلاة.

(٢٩٣) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب هذه الهيئة في السجود.

(٢٩٤) ما يستفاد من الحديث :

١- سنية تفريج الأصابع في الركوع وضمها في السجود.

(٢٩٥) شرح الكلمات:

متربّعاً: هو أن يجعل باطن قدمه اليمنى تحت فخذه اليسرى، وباطن اليسرى تحت الفخذ اليمنى.

ما يستفاد من الحديث :

١- إباحة التربع للمريض في الصلاة.

٢٩٣- مسلم: الصلاة / ٢٣٤.

٢٩٤- الحاكم: ١/ ٣٤٦ و ٣٥٠، وقال: «صحيح على شرط البخاري ومسلم».

٢٩٥- النسائي / ١٦٦١، وابن خزيمة / ١٢٣٨.

٢٩٦- أبو داود / ٨٥٠، والترمذي / ٢٨٤، وابن ماجه / ٨٩٨، والحاكم: ١/ ٣٩٤.

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي، وَارْزُقْنِي». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٢٩٧- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٩٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءِ مِنَ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٩- وَلِأَحْمَدَ وَالْدَّارَقُطْنِيِّ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَزَادَ: وَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا.

(٢٩٦) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- مشروعية الذكر المذكور في الحديث بين السجدين .

(٢٩٧) شرح الكلمات :

لم ينهض : أي لم يقم للركعة الثانية أو الرابعة .

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- استحباب جلسة الاستراحة مطلقاً . وبه قال الإمام الشافعي رحمه الله .

(٢٩٨) شرح الكلمات :

قنت : له معان كثيرة، منها : الدعاء في الصلاة بعد الركوع ، وهو المراد هنا .

أحياء : هم : رِغْل وعصية وذكوان وبنو لحيان .

(٢٩٨ ، ٢٩٩) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ :

١- مشروعية القنوت بعد الركوع عند النوازل .

٢- جواز القنوت في صلاة الصبح ، وقيل : المراد بالقنوت هنا إطالة القيام للقراءة قبل الركوع .

٣٠٠- **ومنه رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان لا يقنُ إلا إذا دعا لقوم، أو دعا على قوم. صححه ابن خزيمة.**

٣٠١- **ومن سعد بن طارق الأشجعي رضي الله عنه قال: قلت لأبي: يا أبت، إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، أفكانوا يقنُون في الفجر؟ قال: أي بُني، مُحدث. رواه الخمسة إلا أبا داود.**

٣٠٢- **ومن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه قال: علّمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر: «اللهم اهديني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قضيت، فإنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذل من واليت، تباركت ربنا وتعاليت». رواه الخمسة. وزاد**

(٣٠٠) ما يستفاد من الحديث:

- ١- لا يشرع الدوام على القنوت.
- ٢- جواز الدعاء على الكفار لسبب ديني صحيح.

(٣٠١) شرح الكلمات:

مُحدث: أي اخترع وبدعة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- المداومة على القنوت في صلاة الصبح خلاف السنة.

(٣٠٢) شرح الكلمات:

اهديني فيمن هديت: أي ثبتني على الهداية مع من هديتهم من النبيين والصدقيين، والشهداء والصالحين.

لا يذل: أي لا يهون.

عافني: عن كل نقص ظاهر وباطن.

٣٠٠- ابن خزيمة / ٦٢٠.

٣٠١- أحمد: ٣٩٤ / ٦، والترمذي: ٤٠٢، والنسائي: ١٠٨٠، وابن ماجه: ١٢٤١.

٣٠٢- أحمد: ١٩٩ / ١، وأبو داود: ١٤٢٥، والترمذي: ٤٦٤، والنسائي: ١٧٤٥، وابن ماجه: ١١٧٨، والبيهقي: =

الطَّبْرَانِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ: «وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ». زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ».

٣٠٣- وَلِلْبَيْهَقِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ نَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

٣٠٤- وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، وَهُوَ أَقْوَى مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ.

٣٠٥- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ: إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ.

(٣٠٢، ٣٠٣) ما يستفاد من الحديثين:

١- استحباب القنوت في صلاة الوتر، ومشروعية الذكر المروي عن الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(٣٠٤) شرح الكلمات:

يبرك: برك البعير: وقوعه على باطن صدره، وهو أول ما يضع رُكْبَتَيْهِ اللَّتَيْنِ فِي مَقْدَمَتَيْهِ وكذلك كل حيوان من ذوات الأربع ركبتاه في مقدمتيه كما في كتب اللغة، وقد بحث المسئلة العلامة المحقق الألباني رحمه الله في «التعليقات الجياد على زاد المعاد» وصفة الصلاة ص ١٠٠، له.

(٣٠٤، ٣٠٥) ما يستفاد من الحديثين:

١- استحباب وضع اليدين قبل الركبتين عند الهوي إلى السجود. وهو مذهب أهل الحديث والإمام مالك ورواية عن الإمام أحمد.

٢- حديث أبي هريرة أقوى من حديث وائل عند المصنف، فإن حديث وائل قد تكلم فيه

$$= ٢٠٩/٢.$$

٣٠٣- البيهقي: ٢/ ٢١٠.

٣٠٤- أبو داود / ٨٤٠، والترمذي / ٢٦٩، والنسائي / ١٠٩١.

٣٠٥- أبو داود / ٨٣٨، والترمذي / ٢٦٨، وابن ماجه / ٨٨٢، والنسائي / ١٠٨٩، وابن خزيمة / ٦٢٧.

فَإِنَّ لِلأَوَّلِ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَذَكَرَهُ
الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا وَمَوْقُوفًا.

٣٠٦- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلتَّشْهَدِ
وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَالْيَمْنَى عَلَى الْيَمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ،
وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَلْيَتِي
تَلِي الْإِبْهَامَ.

الدارقطني وابن عبد الهادي وأعلاه بضعف شريك، وأعله الحازمي في «الاعتبار»
بالإرسال، وضعفه المباركفوري في «تحفة الأحوذى» والشيخ الألباني في «الإرواء»
وحديث أبي هريرة رضي الله عنه صححه عبد الحق الاشبيلي في «الأحكام الكبرى»
والمباركفوري والشيخ الألباني، وقال النووي والزرقاني: «إسناده جيد». (راجع: تحفة
الأحوذى ٢/ ١٤٤-١٥١، وإرواء الغليل ٢/ ٧٥-٨٠).

٣- روى الحازمي في «الاعتبار» عن الأوزاعي قال: «أدركت الناس يضعون أيديهم قبل
ركبهم» وبالله التوفيق.

(٣٠٦) شرح الكلمات:

عقد ثلاثاً وخمسين: هي طريقة حسابية قديمة صورتها: أن الثلاثة لها حلقة بين الإبهام
والوسطى، وللخمسين يقبض الخنصر والبنصر ويشير بالسبابة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية وضع اليدين على الفخذين أثناء التشهد بالإجماع.
- ٢- مشروعية القعود الأول.
- ٣- استحباب الإشارة في التشهد كله بالسبابة مع قبض أصابع اليد اليمنى كلها أو قبض الخنصر
والبنصر وتخليق الوسطى مع الإبهام.

٣٠٧- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَلْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَلِلنَّسَائِيِّ: كُنَّا نَقُولُ قَبْلُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ.

وَلَأَحْمَدَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ.

٣٠٨- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ: التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ وَالصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، إِلَى آخِرِهِ.

٣٠٩- وعن فضالة بن عبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ، وَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «عَجَلَ هَذَا»، ثُمَّ

(٣٠٧، ٣٠٨) ما يستفاد من الحديثين:

١- هذا الذكر (التحيات) يسمى التشهد لاشتماله على الشهادتين.

٢- وجوب قراءة التحيات عند جماعة من الأئمة.

٣- تشهد ابن مسعود هو الأفضل عند الأكثر.

٤- استحباب طلب خيري الدنيا والآخرة بعد التشهد.

(٣٠٩) ما يستفاد من الحديث:

١- من آداب الدعاء تقديم الحمد والثناء ثم الصلاة على النبي ﷺ بين يدي الدعاء.

٢- مشروعية الدعاء بما يحب الإنسان في الصلاة.

٣٠٧- البخاري / ٧٩٧، ومسلم: الصلاة / ٥٥، والنسائي / ١١٦٣.

٣٠٨- مسلم: الصلاة / ٦٠.

٣٠٩- أحمد: ١٨/٦، وأبو داود / ١٤٨١، والترمذي / ٣٤٧٦، والنسائي / ١٢٨٤، وابن حبان / ١٩٦٠، والحاكم:

٣٥٤/١

دَعَا، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ جِبَانَ وَالْحَاكِمُ.

٣١٠- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ. وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِيهِ: فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟.

٣١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ

٣- تقديم الوسائل بين يدي المقاصد.

(٣١٠) ما يستفاد من الحديث:

١- وجوب الصلاة على النبي ﷺ وعلى آله في الصلاة.

٢- استحباب الصلاة على النبي ﷺ بالصيغة المذكورة بعد التشهد في الصلاة.

٣- المراد من «آل» من تحرم عليهم الزكاة.

(٣١١) شرح الكلمات:

فتنة المحيا: ما يعرض للإنسان في حال حياته من الابتلاء بالدنيا وزينتها، والشهوات والشبهات والفتن وما أكثرها!

وفتنه الممات: هي فتنة الموت عند الاحتضار وفي القبر.

القَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَخْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «إِذَا فَرَّغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ».

٣١٢- وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٣- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَعَنْ شِمَالِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إثبات عذاب القبر ووجود المسيح الدجال.
- ٢- استحباب الاستعاذة مما ذكر في الصلاة.
- ٣- وجوب التشهد الأخير.

(٣١٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب طلب العلم وسؤال العلماء.
- ٢- وجوب نصيح العالم المتعلم بكل ما هو أنفع له.
- ٣- مشروعية هذا الدعاء في الصلاة.
- ٤- مشروعية التوسل بأسماء الله الحسنى.

(٣١٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب الخروج من الصلاة بالتسليم.
- ٢- مشروعية التسليمتين باللفظ المذكور في الحديث.

٣١٤- وعن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٥- وعن سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِمْ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٦- وعن ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ

٣- مشروعية زيادة «وبركاته» في التسليمة الأولى لثبوت ذلك عن النبي ﷺ.

(٣١٤) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب هذا الذكر بعد الصلوات الخمس كلها.

(٣١٥) شرح الكلمات :

أرذل العمر : أي أردئه وأخسه.

ما يستفاد من الحديث :

١- إثبات عذاب القبر.

٢- مشروعية هذا الدعاء بعد الصلوات المفروضة كلها.

(٣١٦) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية هذا الذكر بعد السلام.

٣١٤- البخاري / ٨٠٨، ومسلم : المساجد / ١٣٧.

٣١٥- البخاري / ١٣١١.

٣١٦- مسلم : المساجد / ١٣٥.

وَالْإِكْرَامَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَبَلَغَ تِسْعَ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «أَنَّ التَّكْبِيرَ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ».

٣١٨- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ: لَا تَدْعُنْ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ

٢- مظنة استجابة الدعاء بعد هذا الذكر.

(٣١٧) شرح الكلمات:

زبد البحر: رغوته عند هياجه واضطرابه.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب التسبيح والتحميد والتكبير بعد الفراغ من الصلاة.
- ٢- إن التسبيح ثلاث وثلاثون مرة، والتحميد ثلاث وثلاثون مرة، والتكبير ثلاث وثلاثون مرة، وتمام المائة بالتهليل المذكور.
- ٣- فضل هذا الذكر فإنه سبب لمغفرة الذنوب والسيئات.
- ٤- استقبال الإمام القبلة عند الدعاء غير مشروع.

(٣١٨) ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب هذا الذكر بعد التشهد أو بعد الصلاة. قيل: هذا الوجوب في حق معاذ، وفي حق غيره إرشاد فقط.
- ٢- منقبة معاذ بن جبل رضي الله عنه حيث أحبه الرسول ﷺ.

عِبَادَتِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ.

٣١٩- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ. وَزَادَ فِيهِ الطَّبْرَانِيُّ: «وَقُلُّهُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

٣٢٠- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢١- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ، وَإِلَّا فَأَوْمٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٢- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَرِيضٍ صَلَّى عَلَى وَسَادَةٍ،

(٣١٩) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- استحباب قراءة آية الكرسي خلف كل صلاة.
- ٢- فضل هذه الآية الكريمة لما تحتوي عليه من أصول الأسماء والصفات الإلهية.

(٣٢٠) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- وجوب التأسي بالنبي ﷺ في أفعاله وأقواله في الصلاة، إلا للدليل يدل على غيره.
- ٢- فعله ﷺ في الصلاة بيان لمجمل ما أمر من الصلاة في كتاب الله، فيجب اتباعه ﷺ فيه.

(٣٢١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- وجوب القيام في الصلاة المكتوبة للقادر عليه.
- ٢- جواز الصلاة قاعداً للعاجز عن القيام، وعلى جنب للعاجز عن القعود.
- ٣- سماحة الشريعة المحمدية.
- ٤- من تعذر عليه الإيماء وهو في وعي صلى بدون الإيماء.

٣١٩- عمل اليوم والليلة / ١٠٠، والمعجم الكبير: ٨ / ١٣٤، وصححه الشيخ الألباني، الصحيحة / ٩٧٢.

٣٢٠- البخاري / ٦٠٥.

٣٢١- البخاري / ١٠٦٦.

٣٢٢- رواه البيهقي في «المعرفة» (السبل: ١ / ٣٤٠)، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: ٣ / ١٨٩ عن ابن عمر رضي الله =

فَرَمَى بِهَا، وَقَالَ: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْمِ إِيْمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، وَلَكِنْ صَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَفَقَهُهُ.

باب سجود السهو وغيره

٣٢٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهَرَ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ. أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ، وَهَذَا اللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ^(١): يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ، وَيَسْجُدُ وَيَسْجُدُ النَّاسُ

(٣٢٢) شرح الكلمات:

وسادة: أي غدة.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز الصلاة قاعداً لمن تعذر عليه القيام.
- ٢- كراهية رفع شيء يسجد عليه لمن لا يستطيع السجود على الأرض.
- ٣- مشروعية عيادة المريض وإرشاده إلى ما يصلح له.

(٣٢٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية سجدة السهو لمن نسي التشهد الأول.
- ٢- مشروعية تكبيرة الانتقال في كل سجدة من سجدتي السهو.
- ٣- سجدة السهو سجدتان قبل السلام.

= عنهما، وصححه الشيخ الألباني بمجموع طرقه، الصحيحة/ ٣٢٣.

٣٢٣- أحمد: ٣٤/٥، والبخاري: ١١٦٧، ومسلم: المساجد/ ٨٥، وأبو داود: ١٠٣٤، والترمذي: ٣٩١، وابن ماجه: ١٢٠٦/.

(١) مسلم: المساجد/ ٨٦.

مَعَهُ، مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ .

٣٢٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال صلى النبي ﷺ إحدَى صَلَاتَيِ الْعِشِيِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سِرْعَانُ النَّاسِ، فَقَالُوا: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْسَيْتَ أَمْ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرْ»، فَقَالَ بَلَى، قَدْ نَسَيْتَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: صَلَاةُ الْعَصْرِ. وَلِأَبِي دَاوُدَ، فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَأَوْمَأُوا: أَيْ نَعَمْ، وَهِيَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، لَكِنْ بِلَفْظٍ: فَقَالُوا. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَلَمْ

٤- لا تشهد بعد سجود السهو .

٥- وجوب متابعة الإمام في السهو وإن كان المأموم على تذكرك، وذلك بعد التنبيه عليه .

٦- بشرية النبي ﷺ فقد طرأ عليه السهو والنسيان .

(٣٢٤) شرح الكلمات:

العشي: ما بين زوال الشمس وغروبها. سرعان: أي المسرعون في الخروج من المسجد .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الخروج من الصلاة قبل إتمامها مع ظن أنها تمت لا يبطل الصلاة .
- ٢- جواز السهو على النبي ﷺ مع عدم استمراره عليه .
- ٣- الكلام في الصلاة من الناسي والجاهل لا يبطلها .
- ٤- الحركة الكثيرة سهواً لا تبطل الصلاة، ولو كانت من غير جنس الصلاة .
- ٥- عدم تعدد سجود السهو بتعدد أسبابه .
- ٦- جواز سجود السهو بعد السلام .

يَسْجُدُ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ .

٣٢٥- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى بهم، فسها فسجد سجدتين، ثم تشهد ثم سلم. رواه أبو داود والترمذي وحسنه، والحاكم وصححه.

٣٢٦- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً؟ فليطرح الشك وليبين على ما استيقن. ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته، وإن كان صلى تماماً كانتا ترغيماً للشيطان». رواه مسلم.

٣٢٧- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ. فلما سلم قيل له: يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟ قال: «وما ذاك؟» قالوا: صليت كذا

(٣٢٥) ما يستفاد من الحديث:

١- مشروعية التشهد بعد سجود السهو، ولكن الحديث ضعيف فلا تقوم به الحجة.

(٣٢٦) شرح الكلمات:

ترغيماً للشيطان: إذلالاً له.

ما يستفاد من الحديث:

١- الشاك في صلاته الذي لم يدر كم صلى، يجب عليه البناء على اليقين.

٢- سجود السهو ترغيم للشيطان ويكون قبل السلام.

٣- محاربة الوسوسة في الصلاة.

(٣٢٧) شرح الكلمات:

فثنى رجليه: أي جلس كهيئة الجالس.

فليتحر الصواب: أي يحاول ويجتهد في معرفة الصواب والوصول إليه.

٣٢٥- أبو داود / ١٠٣٩، والترمذي / ٣٩٥، والحاكم / ٤٦٩/١. وقال الشيخ الألباني: «ضعيف شاذ»، الإرواء / ٤٠٣.

٣٢٦- مسلم: المساجد / ٨٨.

٣٢٧- البخاري / ٦٢٩٤، ومسلم: المساجد / ٨٩.

وَكَذَا، قَالَ: فَتَنَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي. وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَلْيَتِمَّ ثُمَّ يُسَلِّمَ ثُمَّ يَسْجُدْ».

وَلِمُسْلِمٍ^(١): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ.

٣٢٨- وَأَحْمَدُ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِي مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مَرْفُوعاً: «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٣٢٩- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَكَّ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- ينبغي أن يكون سجود السهو بعد السلام، وعليه الحنفية، والشافعي على خلافه.
- ٢- متابعة الإمام على الخطأ لا تبطل الصلاة.
- ٣- جواز سجود السهو قبل السلام أو بعده.
- ٤- بشرية النبي ﷺ.
- ٥- الانصراف عن القبلة سهو أو خطأ لا يفسد الصلاة.
- ٦- مشروعية تنبيه الإمام إذا سهوا في الصلاة.
- ٧- لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

(٣٢٨) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية سجود السهو بعد التسليم.
- ٢- الشك سبب من أسباب سجود السهو في الصلاة.
- ٣- جواز سجود السهو قبل السلام وبعده جمعاً بين الأدلة كما مر.

(١) مسلم: المساجد/٩٥.

٣٢٨- أحمد: ١/٢٠٥، وأبو داود/ ١٠٣٣، والنسائي/ ١٢٤٨، وابن خزيمة/ ١٠٣٣.

٣٢٩- أبو داود/ ١٠٣٦، وابن ماجه/ ١٢٠٨، والدارقطني/ ١/٣٧٩.

أَحَدُكُمْ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَاسْتَتَمَّ قَائِمًا، فَلَيَمَضِ، وَلَا يَعُودُ، وَلَيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٣٣٠- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ، فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ مَرْثُومٍ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٣٣١- وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٣٣٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي (إِذَا

(٣٢٩) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- مشروعية سجود السهو لمن ترك الشاهد الأول.
- ٢- لا سجود على من أراد القيام في الركعتين لكنه لم يستتم قائماً بل رجع إلى الجلوس.

(٣٣٠) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- الإمام يتحمل عن المأموم سهوه، وإذا سها الإمام فيجب سجود السهو على المأموم أيضاً.
- ٢- بيان مكانة الإمام ومرتبته حيث لا تجوز مخالفته.

(٣٣١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- كل سهو يقع في الصلاة فله سجدتان وإن تعدد موجهه.
- ٢- سجود السهو بعد السلام.

(٣٣٢) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- مشروعية سجود التلاوة لمن سمع سورة الانشقاق والعلق.

٣٣٠- الدارقطني: ٣٧٧ / ١، والبيهقي: ٣٥٢ / ٢.

٣٣١- أبو داود / ١٠٣٨، وابن ماجه / ١٢١٩.

٣٣٢- مسلم: المساجد / ١٠٨.

السَّمَاءِ انشَقَّتْ) وَ(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٣٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ص) ليست من عزائم السجود، وقد رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها. رواه البخاري.

٣٣٤- وعنه أن النبي ﷺ سجد بالنجم. رواه البخاري.

٣٣٥- وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: قرأت على النبي ﷺ النجم، فلم يسجد فيها. متفق عليه.

فائدة:

- ١- إن عدد السجودات في القرآن الكريم خمس عشرة سجدة، وقيل: أربع عشرة.
- ٢- عدم اشتراط الطهارة لسجود التلاوة.

(٣٣٣) شرح الكلمات:

ليست من عزائم السجود: أي ليست من السجودات التي تؤكد فعلها وورد الأمر بها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية سجود التلاوة لمن قرأ سورة «ص».
- ٢- المسنونات بعضها أكد من بعض.

(٣٣٤) ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية سجود التلاوة في سورة «النجم».
- ٢- الرد على من زعم أنه لا سجود للتلاوة في المفصل.

(٣٣٥) ما يستفاد من الحديث:

- ١- سنية سجود التلاوة.
- ٢- لا سجود للمستمع إذا لم يسجد القارئ.

٣٣٣- البخاري / ١٠١٩.

٣٣٤- البخاري / ١٠٢١.

٣٣٥- البخاري / ١٠٢٢، ومسلم: المساجد / ١٠٦.

٣٣٦- وعن خالد بن معدان رضي الله عنه قال: فضلت سورة الحج بسجدةين. رواه أبو داود في المراسيل.

٣٣٧- ورواه أحمد والترمذي موصولاً من حديث عتبة ابن عامر، وزاد: فمن لم يسجد هماً فلا يقرأها. وسنده ضعيف.

٣٣٨- وعن عمر رضي الله عنه قال: يا أيها الناس إنا نمر بالسجود، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه. رواه البخاري، وفيه: إن الله تعالى لم يفرض السجود إلا أن نشاء. وهو في الموطأ.

٣٣٩- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يقرأ علينا القرآن، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه. رواه أبو داود بسند فيه لين.

(٣٣٦، ٣٣٧) ما يستفاد من الحديثين:

١- إثبات السجدة في سورة الحج.

٢- تأكيد سجدة التلاوة.

(٣٣٨) ما يستفاد من الحديث:

١- من سجد للتلاوة يؤجر، ومن لم يسجد فلا إثم عليه.

٢- استحباب سجود التلاوة، وأن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه.

٣- إن عمر رضي الله عنه كان لا يرى وجوب سجود التلاوة.

(٣٣٩) ما يستفاد من الحديث:

١- مشروعية التكبير لسجود التلاوة.

٢- المستمع يسجد إذا سجد القارئ.

٣٣٦- المراسيل / ٧٠.

٣٣٧- أحمد: ٤ / ١٥١، وأبو داود / ١٤٠٢، والترمذي / ٥٧٨.

٣٣٨- البخاري / ١٠٢٧، والموطأ / ٥٥١.

٣٣٩- أبو داود / ١٤١٣.

٣٤٠- وعن أبي بكرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ خَبَرٌ يَسْرُهُ خَرَّ سَاجِدًا لِلَّهِ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ.

٣٤١- وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي، فَبَشَّرَنِي، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٣٤٢- وعن الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ: فَكَتَبَ عَلِيٌّ بِإِسْلَامِهِمْ، فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَأَضْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

باب صلاة التطوع

٣٤٣- عن رِبِيعَةَ بِنِ مَالِكِ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «سَلْ» فَقُلْتُ:

(٣٤٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب سجدة الشكر عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة.
- ٢- عدم اشتراط الطهارة لسجدة الشكر.

(٣٤١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب سجدة الشكر كما مر.

(٣٤٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية سجدة الشكر كما مر.
- ٢- حرص النبي ﷺ على هداية الخلق، فقد كان يبعث البعوث للدعوة إلى الله.
- ٣- جواز أن يقال: قرأ الكتاب لمن قرأ عليه الكتاب.

٣٤٠- أحمد: ٤٥/٥، وأبو داود: ٢٧٧٤، والترمذي: ١٥٧٨، وابن ماجه: ١٣٩٤.

٣٤١- أحمد: ١٩١/١، والحاكم: ٧٣٥/١، ووافق الذهبي على تصحيحه.

٣٤٢- البيهقي: ٣٦٩/٢.

٣٤٣- مسلم: الصلاة/ ٢٢٦.

أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ». فَقُلْتُ: هُوَ ذَاكَ. قَالَ: «فَاعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٤- وعن ابنِ عمرَ قالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ.

وَلِمُسْلِمٍ^(١): كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.

٣٤٥- وعن عائشةَ رضيَ اللهَ عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٤٦- وعنهما رضيَ اللهَ عنها قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ

(٣٤٣) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب كثرة السجود من غير صلاة، على رأي الإمام صديق حسن.

٢- جواز سؤال العبد ربه مرافقة النبي ﷺ في الجنة.

٣- تكريم رسول الله ﷺ خدمه.

٤- سمو نفس ربيعة رضي الله عنه وعلو همته.

٥- كثرة النوافل سبب لنيل أعلى درجات الجنة على رأي المصنف وغيره.

(٣٤٥) شرح الكلمات:

الغداة: صلاة الصبح.

٣٤٤- البخاري/ ١١٢٦، ومسلم: صلاة المسافرين / ١٠٤.

(١) مسلم: صلاة المسافرين / ٨٨.

٣٤٥- البخاري/ ١١٢٧.

٣٤٦- البخاري/ ١١١٦، ومسلم: صلاة المسافرين / ٩٤.

تَعَاهِدًا مِنْهُ عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِمُسْلِمٍ : «رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» .

٣٤٧- وعن أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَفِي رِوَايَةٍ : «تَطَوُّعًا» .

وَلِلْتِّرْمِذِيِّ نَحْوَهُ ، وَزَادَ : «أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ» .

٣٤٨- وَلِلْخُمْسَةِ عَنْهَا : «مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ» .

٣٤٩- وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ» . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَصَحَّحَهُ .

(٣٤٦) شرح الكلمات :

تعاهداً : محافظة .

(٣٥٠) شرح الكلمات :

سنة : أي طريقة بالوفاء لا يتخلفون عنها .

(٣٤٥-٣٥١) ما يستفاد من الأحاديث :

١- تأكيد سنّة هذه النوافل ، لأنها جبر لما حصل من التقصير في المكتوبة ، ولأنها تهني النفوس للإقبال على صلاة الفريضة .

٣٤٧- مسلم : صلاة المسافرين / ١٠١ ، والترمذي / ٤١٥ . وقال : «حسن صحيح» .

٣٤٨- أحمد : ٣٢٦/٦ ، وأبو داود / ١٢٦٩ ، والترمذي / ٤٢٧ ، والنسائي / ١٨١٧ ، وابن ماجه / ١١٦٠ .

٣٤٩- أحمد : ١١٧/٢ ، وأبو داود / ١٢٧١ ، والترمذي / ٤٣٠ ، وابن خزيمة / ١١٩٣ .

٣٥٠- وعن عبد الله بن معقل المزني قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ» كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَفِي رِوَايَةِ لَابْنِ حَبَّانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ.

٣٥١- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرَانَا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا.

٣٥٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ

٢- مجموع النوافل التي جاءت قبل الصلاة المكتوبة وبعدها في الأحاديث المذكورة اثنتان وعشرون ركعة مع ركعتي الجمعة، وأما غير يوم الجمعة فهي عشرون ركعة. (أ) ست عشرة منها الرواتب: أربع قبل الظهر، وأربع بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وركعتان قبل صلاة الصبح، وركعتان بعد الجمعة. (ب) وستة منها من النوافل المطلقة: وهي أربع قبل العصر، وركعتان قبل المغرب.

٣- استحباب أداء رواتب المغرب والعشاء والجمعة في البيت.

٤- كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً، وعنها أخبرت عائشة، وتارة كان يقتصر على ركعتين، وعنها أخبر ابن عمر، فلا تعارض بين حديثيهما.

٥- تأكيد استحباب سنة الفجر، واستحباب تخفيف القراءة فيها.

٦- فضل المحافظة على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها.

٧- الصلاة أربع ركعات قبل العصر سبب لاستجلاب رحمة الله ومغفرته.

٨- فضل المحافظة على اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة وهي أربع ركعات قبل الظهر وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الصبح.

٣٥٠- البخاري / ١١٢٨، وابن حبان / ١٥٨٨.

٣٥١- مسلم، صلاة المسافرين / ٣٠٢.

٣٥٢- البخاري / ١١١٨، ومسلم: صلاة المسافرين / ٩٢.

قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، حَتَّى إِنِّي أَقُولُ : أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ ؟ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٣٥٣- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ : (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٣٥٤- وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ أَضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٣٥٥- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ» . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

٣٥٦- وعن أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «صَلَاةُ اللَّيْلِ

(٣٥٢) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب تخفيف ركعتي الفجر .

٢- وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة .

(٣٥٣) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب قراءة هاتين السورتين في سنة الفجر .

٢- جواز الاختصار على آية من وسط السورة .

(٣٥٤) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الاضطجاع على الشق الأيمن بعد راتبة الفجر .

(٣٥٥) ما يستفاد من الحديث :

٢- استحباب الاضطجاع على الجانب الأيمن قبيل صلاة الفجر . كما مرّ .

٣٥٣- مسلم : صلاة المسافرين / ٩٨ .

٣٥٤- البخاري / ١١١٥ .

٣٥٥- أحمد : ٤١٥ / ٢ ، وأبو داود / ١٢٦١ ، والترمذي / ٤٢٠ .

٣٥٦- البخاري / ١٠٨٦ ، ومسلم ، صلاة المسافرين / ١٤٥ . أحمد : ٢٦ / ٢ ، وأبو داود / ١٢٩٥ ، والترمذي / ٥٩٧ ، =

مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً ، تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَالْخَمْسَةَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ بِلَفْظٍ : «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» . وَقَالَ
النَّسَائِيُّ : هَذَا خَطَأً .

٣٥٧- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ
بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

٣٥٨- وعن أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الْوُتْرُ

(٣٥٦) شرح الكلمات:

مثنى مثنى : أي ركعتان ركعتان بتشهد وتسليم واحد .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية صلاة الليل ركعتين ركعتين .
- ٢- جواز الوتر بركعة واحدة .
- ٣- جواز الصلاة ركعتين ركعتين أو أربعاً أربعاً في النهار .

(٣٥٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- أفضل الصلاة بعد الفرائض صلاة الليل .
- ٢- الحث على صلاة الليل .

(٣٥٨) شرح الكلمات:

حق : ثابت .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الوتر سنة مؤكدة ينبغي لكل مسلم أن يحافظ عليه .

= والنسائي / ١٦٦٦ ، وابن ماجه / ١٣٢٢ ، وابن حبان / ٢٤٨٢ .

٣٥٧- مسلم : الصيام / ٢٠٢ .

٣٥٨- أبو داود / ١٤٢٢ ، والنسائي / ١٧١٠ ، وابن ماجه / ١١٩٠ ، وابن حبان / ٢٤١٠ .

حَقَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَبَانَ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ وَفَّقَهُ.

٣٥٩- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَيْسَ الْوِتْرُ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

٣٦٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ انْتَبَرُوهُ مِنَ الْقَابِلَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ، وَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ

٢- مشروعية الوتر ركعة واحدة.

(٣٥٩) شرح الكلمات:

ليس بحتم: أي ليس بفرض لازم.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن الوتر سنة.

(٣٦٠) شرح الكلمات:

القابلة: أي الليلة المقبلة. يُكتب: يفرض.

ما يستفاد من الحديث:

١- مشروعية القيام في رمضان مع الجماعة.

٢- صلاة الليل والوتر سنة.

٣- شفقة الرسول ﷺ على أمته ورافته بهم.

٤- قيام رمضان مكفر للذنوب والسيئات.

٥- صلاة التراويح عشرين ركعة بالأسلوب الذي عليه الأكثر بدعة، ليس فيه رواية صحيحة

٣٥٩- الترمذي / ٤٥٣، والنسائي / ١٦٧٦، والحاكم: ٤٤١ / ١.

٣٦٠- ابن حبان / ٢٤٠٩، وأخرجه البخاري / ٦٩٦ بلفظ: «أن تكتب عليكم صلاة الليل».

الوتر». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٣٦١- وَمِنْ خَارِجَةِ بْنِ حُذَافَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَدَكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ». قُلْنَا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْوُتْرُ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٣٦٢- وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ نَحْوَهُ.

٣٦٣- وَمِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُتْرُ حَقٌّ، فَمَنْ لَمْ يُوترْ فَلَيْسَ مِنَّا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ لَيْنٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٣٦٤- وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ.

قاله الإمام صديق حسن في «فتح العلام».

٦- عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من جمع الناس على إمام واحد في صلاة التراويح.

(٣٦١) شرح الكلمات:

أمدكم: أي زادكم وأعطاكم.

حمر النعم: أي الجمال الحمراء.

(٣٦٢، ٦٣١) ما يستفاد من الحديثين:

١- الحديث يدل على أن الوتر غير واجب، لأن الإمداد هو الزيادة، والزيادة لا تكون واجبة.

٢- وقت الوتر من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر.

٣- النوافل شرعت لتسديد النقص في الفرائض.

(٣٦٣، ٣٦٤) ما يستفاد من الحديثين:

١- الحديث محمول على تأكيد السنية للوتر جمعاً بين الأدلة.

٣٦١- أبو داود / ١٤١٨، والترمذي / ٤٥٢، وابن ماجه / ١١٦٨، والحاكم: ٤٤٩ / ١.

٣٦٢- أحمد: ٢٠٨ / ٢.

٣٦٣- أبو داود / ١٤١٩، والحاكم: ٤٤٨ / ١، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء / ٤١٧.

٣٦٤- أحمد: ٤٤٣ / ٢.

٣٦٥- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعا، فلا تسأل عن حُسْنِهِنَّ وطولِهِنَّ، ثم يصلي أربعا، فلا تسأل عن حُسْنِهِنَّ وطولِهِنَّ، ثم يصلي ثلاثا. قالت عائشة: قلت: يا رسول الله، أتنام قبل أن توتر؟ قال: «يا عائشة، إن عيني تَنَامُ ولا يَنَامُ قلبي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي رواية لهما ^(١) عنها: كان يصلي من الليل عشر ركعات، ويوتر بسجدة، ويترك ركعتي الفجر، فتلك ثلاث عشرة ركعة.

٣٦٦- وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس، ولا يجلس في شيء إلا في آخرها.

(٣٦٥) شرح الكلمات:

لا ينام قلبي: أي لا يغفل فهو مستيقظ ومستعد لحفظ الوحي إذا أوحى إليه في منامه، ولذلك كانت رؤيا الأنبياء وحيا.
بسجدة: أي: بركعة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- كانت صلاة رسول الله ﷺ بالليل إحدى عشرة ركعة مع الوتر، وما جاء أن النبي ﷺ كان صلى ثلاث عشرة ركعة فهو مع الوتر بخمس.
- ٢- الاختلاف الوارد في حديث عائشة في عدد الركعات محمول على التعدد، أو على الجواز، أو على النشاط، أو على الأغلب فما خالفه يحمل على النادر.
- ٣- من خصائص النبي الكريم ﷺ أن النوم في حقه ليس بناقض للوضوء.

(٣٦٦) ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية الوتر خمس ركعات بسلام واحد.

٣٦٥- البخاري / ١٠٩٦، ومسلم: صلاة المسافرين / ١٢٥.

(١) البخاري / ١٠٨٩، ومسلم: صلاة المسافرين / ١٢٨.

٣٦٦- البخاري / ١٠٨٩، ومسلم: صلاة المسافرين / ١٢٣.

٣٦٧- وعنهما رضي الله عنها قالت: من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ، وانتهى وثره إلى السحر. متفق عليهما.

٣٦٨- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا عبد الله، لا تكن مثل فلان، كان يقوم من الليل، فترك قيام الليل». متفق عليه.

٣٦٩- وعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أوتروا يا أهل القرآن، فإن الله وثر يحب الوتر». رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة.

(٣٦٧) ما يستفاد من الحديث:

- ١- وقت الوتر يمتد من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر، كما مر.
- ٢- الحديث دليل على أن النبي ﷺ قد أوتر أول الليل، وأوسطه، وآخره.

(٣٦٨) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحث على صلاة الليل، ومنها الوتر.
- ٢- استحباب المداومة على فعل الخير دون إفراط وتفریط.
- ٣- كراهية قطع العبادة وإن كانت نافلة.
- ٤- جواز ذكر عيب شخص ما إذا قصد بذلك التحذير من فعله.

(٣٦٩) شرح الكلمات:

أهل القرآن: أي المؤمنون، وخاصة من يتولى حفظه ويقوم بتلاوته.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث يدل على استحباب الوتر.
- ٢- إثبات صفة المحبة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

٣٦٧- البخاري / ٩٥١، ومسلم: صلاة المسافرين / ١٣٦.

٣٦٨- البخاري / ١١٠١، ومسلم: الصيام / ١٨٥.

٣٦٩- أحمد: ١٢٤/٢، (وصح الشيخ أحمد شاكر إسناده)، وأبو داود / ١٤١٦، والترمذي / ٤٥٣، والنسائي / ١٦٧٥، وابن ماجه / ١١٦٩.

٣٧٠- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُما أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ : «أَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧١- وعن طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رضيَ اللهَ عنهُ قالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٣٧٢- وعن أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضيَ اللهَ عنهُ قالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِـ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. وَزَادَ : وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ.

٣٧٣- وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ نَحْوُهُ عَنْ عَائِشَةَ وَفِيهِ : كُلُّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ، وَفِي الْأَخِيرَةِ : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ.

٣٧٤- وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ : «أُوتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا».

(٣٧٠) ما يستفاد من الحديث :

١- الوتر سنة مؤكدة .

٢- ينبغي أن تحتم صلاة الليل بالوتر .

(٣٧١) ما يستفاد من الحديث :

١- كراهية الإيتار مرتين فأكثر في الليلة الواحدة .

(٣٧٢ ، ٣٧٣) ما يستفاد من الحديثين :

١- مشروعية الإيتار بثلاث ركعات بتسليمة واحدة .

٢- استحباب قراءة هذه السور الثلاث في الركعات الثلاث من الوتر .

٣٧٠- البخاري / ٩٥٣ ، ومسلم : صلاة المسافرين / ١٥١ .

٣٧١- أحمد : ٥١٦ / ١٢ ، وأبو داود / ١٤٣٩ ، والترمذي / ٤٧٠ ، والنسائي / ١٦٧٩ ، وابن حبان / ٢٤٤٩ .

٣٧٢- أحمد : ٤٠٦ / ٣ ، وأبو داود / ١٤٢٣ ، والنسائي / ١٦٩٩ ، وأخرجه ابن ماجه / ١١٧١ .

٣٧٣- أبو داود / ١٤٢٤ ، والترمذي / ٤٦٣ .

٣٧٤- مسلم : صلاة المسافرين / ١٦٠ ، وابن حبان / ٢٤٠٨ .

رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَلَا يَنْبَغُ جَبَانٌ : «مَنْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلَا وَتْرَ لَهُ» .

٣٧٥- وَمِنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهِ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ» . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ .

٣٧٦- وَمِنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ خَافَ أَلَّا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنْ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٣٧٧- وَمِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ

(٣٧٤) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- آخر وقت الوتر هو طلوع الفجر الصادق ، فإذا طلع الفجر الصادق ، فقد فات الوتر لمن تركه عمداً .

٢- جواز الإيتار بعد خروج الوقت لعذر شرعي .

(٣٧٥) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- مشروعية الإيتار للنائم والساهي ، ولو خرج الوقت .

(٣٧٦) شرح الكلمات :

مشهودة : أي تحضرها الملائكة .

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- استحباب تأخير الوتر إلى آخر الليل لمن يثق بالقيام .

٢- صلاة آخر الليل تحضرها الملائكة .

(٣٧٧) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- عدم إجزاء الوتر بعد طلوع الفجر الصادق لغير النائم والساهي .

٣٧٥- أحمد : ١٠١/١٠ ، وأبو داود / ١٤٣١ ، والترمذي / ٤٦٥ ، وابن ماجه / ١١٨٨ .

٣٧٦- مسلم : صلاة المسافرين / ١٦٢ .

٣٧٧- الترمذي / ٤٦٩ ، وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء : ١٥٤ / ٢ .

ذَهَبَ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوُتْرِ فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٩- وَلَهُ عَنْهَا: أَتَنَاهَا سُبُّهُ؟ قَالَتْ: لَا، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيبِهِ.

٣٨٠- وَلَهُ عَنْهَا: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ، وَإِنِّي لَأَسُبُّهَا.

٣٨١- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَائِينَ حِينَ تَرْمَضُ

٢- استحباب الوتر قبل طلوع الفجر الصادق.

(٣٧٩، ٣٨٠) شرح الكلمات:

مغيبه: أي سفره. لأسبّحها: أي أصليها.

(٣٧٨- ٣٨٠) ما يستفاد من الأحاديث:

١- استحباب صلاة الضحى.

٢- لا بأس بالزيادة إلى ما شاء الله وأقلها ركعتان.

٣- من قدم من السفر ضحى فيؤكد في حقه استحباب صلاة الضحى.

٤- نفى عائشة رضي الله عنها صلاة الضحى لا يدل على عدم الوقوع؛ لأنها أخبرت بما عرفت، أو نفت المداومة عليها، وقد أثبتتها غيرها.

(٣٨١) شرح الكلمات:

الأوابين: جمع أواب. وهو الرجوع إلى الله تعالى بترك الذنوب وفعل الطاعات.

٣٧٨- مسلم: صلاة المسافرين / ٧٨.

٣٧٩- مسلم: صلاة المسافرين / ٧٥.

٣٨٠- مسلم: صلاة المسافرين / ٧٧.

٣٨١- مسلم: صلاة المسافرين: / ١٤٣.

الْفَصَالُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١).

- ٣٨٢- وَمِنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَسْتَغْرَبُهُ.
- ٣٨٣- وَمِنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتِي، فَصَلَّى الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ. رَوَاهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ.

باب صلاة الجماعة والإمامة

٣٨٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ

ترمض: أي تحترق أخفاف ولد الناقة من شدة حرارة الأرض عند ارتفاع الشمس .
الفصال: جمع فصيل، وهو ولد الناقة، سمي بذلك لفصله عن أمه.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية صلاة الأوابين وأنها أربع ركعات.
 - ٢- وقت صلاة الأوابين حين ترتفع الشمس ويهرب ولد الناقة.
- (٣٨٢) ما يستفاد من الحديث:
- ١- جواز صلاة الضحى اثنتي عشرة ركعة، وهي لا تخالف الأعداد الأخر.
- (٣٨٣) ما يستفاد من الحديث:
- ١- مشروعية صلاة الضحى ثمانين ركعات.
 - ٢- صلاة الضحى تجزئ عن الصدقة التي تكون على مفاصل ابن آدم.

(٣٨٤، ٣٨٥) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد.

(١) لم يخرج الترمذي كما عناه المزي في تحفة الأشراف (٣٦٨٢) إلى مسلم فقط.

٣٨٢- الترمذي / ٤٧٣، وابن ماجه / ١٣٨٠.

٣٨٣- ابن جبان / ٢٥٢١.

٣٨٤- البخاري / ٦١٩، ومسلم: المساجد / ٢٤٩.

الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٥- وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا».

وَكَذَا لِلْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَقَالَ: «دَرَجَةً».

٣٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِحَطْبٍ فَيُحْتَطَبَ، ثُمَّ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أُمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمِّمَ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رَجَالٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقُوا عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ».

٢- الجماعة ليست بواجبة عند جماعة، وذهب جماعة من العلماء المحققين إلى أنها واجبة، وهو الصواب سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله.

٣- صحة صلاة المنفرد في بيته بدون عذر.

٤- مفهوم العدد المذكور غير مراد، فرواية خمس وعشرين داخلة تحت سبع وعشرين فلا منافاة بينهما.

(٣٨٦) شرح الكلمات:

الفذ: الفرد. عرقاً: أي هو العظم عليه لحمه، وقيل: قطعة من اللحم. مِرْمَاتَيْنِ: ثنتي مِرمامة: وهي ظلف الشاة، أو ما بين ظلفيها من اللحم. وقيل: سهم صغير يُتَعَلَّمُ به الرمي.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن الجماعة واجبة على الرجال، وبه قال جماعة من العلماء المحققين.

٢- لا يتخلف عن الجماعة بغير عذر إلا ضعيف النفس.

٣- جواز القسم على الأمر المهم.

٤- جواز مخادعة الفساق في أماكن فسقهم لئتم القبض عليهم وهم متلبسون بجريمتهم.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٣٨٧- **وَمِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ: صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٨- **وَمِنْهُ قَالَ:** أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَجِبْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٩- **وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:** «مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ

٥- الجماعة ليست شرطاً في صحة الصلاة.

٦- ضعيف الإيمان يقدم خسيس الدنيا على عظيم ثواب الله في الآخرة.

(٣٨٧) شرح الكلمات:

حبوا: يزحفون كما يزحف الصبي، إذا لم يستطيعوا المشي.

(٣٨٨) شرح الكلمات:

فأجب: أي لا تتخلف.

(٣٨٧، ٣٨٨) ما يستفاد من الحديثين:

١- فضل صلاتي العشاء والفجر لما فيهما من المشقة والأجر.

٢- إنه لا يستقل جماعة العشاء والفجر إلا المنافق؛ لضعف الداعي الإيمان في قلبه.

٣- وجوب صلاة الجماعة لمن سمع النداء.

(٣٨٩) ما يستفاد من الحديث:

١- الحث البالغ على السعي إلى المساجد لمن سمع النداء.

٣٨٧- البخاري / ٦٢٦، ومسلم: المساجد / ٢٥٢.

٣٨٨- مسلم: المساجد / ٢٥٥.

٣٨٩- ابن ماجه / ٧٩٣، والدارقطني: ٤٢٠ / ١، والحاكم: ٣٧٣ / ١.

إِلَّا مِنْ عُذْرٍ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالحَاكِمُ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ لَكِنْ رَجَّحَ بَعْضُهُمْ وَقَفَهُ.

٣٩٠- وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَدَعَا بِهِمَا، فَجِئَ بِهِمَا تَرْعُدُ فَرَائِضُهُمَا، فَقَالَ لَهُمَا: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟»، قَالَا: قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَذْرَكْتُمَا الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلِّيَا مَعَهُ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٩١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ

٢- جَوَّازُ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ لِعُذْرِ شَرْعِي صَحِيحٍ، كَالْمَطَرِ وَالرَّيْحِ الْبَارِدَةِ وَمُدَافَعَةِ الْبَوْلِ وَالْبَرَّازِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣٩٠) شرح الكلمات:

ترعد: أي تهتز وترجف من الخوف.

فرائضها: جمع فريضة: هي اللحمة بين الجنب والكتف.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب إعادة الصلاة لمن صلى وحده ثم أدرك الجماعة وأقيمت الصلاة وهو في المسجد، وأنها تكون نافلة في حقه.

٢- الحديث يدل على صحة الصلاة في البيت بدون عذر لكنه يأثم بترك الجماعة.

٣- وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٤- حسن خلق النبي ﷺ في التعليم.

(٣٩١) شرح الكلمات:

ليؤتم به: أي ليقتدى به.

٣٩٠- أحمد: ٣٨٣/١٣، وأبو داود/ ٥٧٥، والترمذي/ ٢١٩، والنسائي/ ٨٥٨.

٣٩١- أبو داود/ ٦٠٣، ونحوه البخاري/ ٦٨٩، ومسلم: الصلاة/ ٨٦.

لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَلَا تَرَكَعُوا حَتَّى يَرَكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَأَضْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

٣٩٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً فَقَالَ: «تَقَدَّمُوا فَاتَّبَعُوا بِي، وَلْيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩٣- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اخْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْرَةَ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة مسابقة الإمام بالتكبير أو بالركوع أو بالسجود.
- ٢- وجوب متابعة الإمام في سائر أعمال الصلاة وأقوالها.
- ٣- عدم جواز التخلف عن الإمام؛ لأنه كمسابقته.
- ٤- عدم فساد الصلاة لمن سبق الإمام في ركوعه أو سجوده.
- ٥- عدم اشتراط التوافق في النية.
- ٦- المقتدي يكتفي بالتحميد عند الرفع من الركوع والإمام يجمع بين التسميع والتحميد.
- ٧- جواز اقتداء الإمام الراكب في الصلاة قاعداً إذا صلى قاعداً لمرض يُرجى برؤه، وإذا بدأ قائماً ثم طرأ عليه مرض لزم المأمومين أن يصلوا قائمين، جمعاً بين الأدلة.

(٣٩٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحث على الدنو من الإمام، وكراهة اختيار مؤخرة المسجد للصلاة.
- ٢- جواز اقتداء أفعال الإمام بواسطة الصفوف المتقدمة أو المبلغ أو مكبر الصوت في المساجد الكبيرة.

(٣٩٣) شرح الكلمات :

حجرة مخصصة : أي محوطة بحصير يخلو بنفسه داخلها.

مُخَصَّفَةً، فَصَلَّى فِيهَا، فَتَتَبَعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ، وَجَاءُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ... الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٤- وعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى مُعَاذُ بِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ، فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ يَا مُعَاذُ قَتَانًا؟ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَأَقْرَأْ بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا، وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَأَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٣٩٥- وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- فِي قِصَّةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز اتخاذ الإمام مكاناً خاصاً في المسجد للصلاة فيه إذا لم يكن فيه تضيق على المصلين .
- ٢- مشروعية الجماعة في النوافل .
- ٣- جواز اقتداء الإمام ولو كان في حجرة لا يراه المقتدي .
- ٤- صلاة النافلة في البيت أفضل منها في المسجد .

(٣٩٤) شرح الكلمات:

فتاناً : أي تريد أن تعذب أصحابك بالتطويل ، وتوقعهم في الفتنة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- صحة صلاة المفترض خلف المتنفل .
- ٢- استحباب مراعاة الإمام لأحوال المأمومين .
- ٣- الإمامة ينبغي أن تكون في أصحاب الفضل والصلاح والتقوى .
- ٤- استحباب التخفيف في القراءة وأن السور المذكورة تعتبر أمثلة للتخفيف .
- ٥- إذا صلى الإمام مع من يرغب في الإطالة فلا بأس بالتطويل .

(٣٩٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز الصلاة خلف إمام لا يسمع أكثر المأمومين صوته وإنما يتابعونه تبعاً للأقرب منه .

وَهُوَ مَرِيضٌ - قَالَتْ : فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا ، يَفْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَفْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٣٩٦- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ ، فَإِذَا صَلَّى وَخَذَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٣٩٧- وعن عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : قَالَ أَبِي : جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا . فَقَالَ : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ ، وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا » قَالَ : فَنَظَرُوا فَلَمْ

٢- جواز اقتداء القائم بالجالس .

٣- جواز وقوف شخص جنب الإمام ، كما فعله النبي ﷺ ، وقد كان إماماً .

٤- جواز استخدام مكبر الصوت لإسماع المأمومين ، وجواز اتباع صوت المكبر .

٥- فيه إشارة إلى خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه بعد النبي ﷺ .

(٣٩٦) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب مراعاة الإمام أحوال المأمومين .

٢- كراهية تطويل الصلاة على المأمومين .

٣- جواز إطالة الصلاة لمن صلى وحده .

٤- مراعاة العجزة والضعفاء في الأمور التي يشاركون فيها الأقوياء .

(٣٩٧) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب تقديم الأكثر قرآنًا للإمامة في الصلاة .

٢- جواز إمامة الصبي المميز إذا لم يوجد في البالغين من يحفظ القرآن مثله أو أكثر منه .

٣- الحديث يدل على أن الأذان فرض كفاية .

يَكُنْ أَحَدَ أَكْثَرِ مَنْ قَرَأْنَا، فَقَدَّمُونِي، وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٣٩٨- وَمِنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَفْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمَهُمْ سِلْمًا - وَفِي رِوَايَةٍ: سِنًا - وَلَا يُؤْمِنَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩٩- وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَا تُؤْمِنَنَّ أَمْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا

٤- القرآن سبب لرفعة الإنسان في الدنيا والآخرة.

٥- الإمامة أفضل من الأذان.

٦- التميز يكون بالسادسة أو السابعة حسب قوة إدراك الطفل.

(٣٩٨) شرح الكلمات:

سِلْمًا: أي إسلامًا.

تَكْرِمَةً: أي مكان أعد لإكرامه كوسادة يتكىء عليها أو فراش خاص يجلس عليه ونحو ذلك.

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على ترتيب درجات الأئمة وتقديهم على حسب هذه الدرجات.

٢- تقديم صاحب البيت والوالي على غيرهما للإمامة وإن كان غيرهما أكثر قرآنًا وفقهاً.

٣- كراهية جلوس النازل في المكان المخصص لصاحب البيت إلا بإذنه.

٤- إذا كان للمسجد إمام راتب فهو المقدم ولو حضر أفضل منه.

(٣٩٩) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم صحة إمامة المرأة للرجل.

أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا». وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ.

٤٠٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُضُوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَادُوا بِالْأَعْنَاقِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٤٠١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا وَشُرُهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشُرُهَا أُولُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢- كراهية إمامة البدوي والفاجر لكن الحديث ضعيف فلا تقوم به الحجة، فمن صحت صلاته صحت إمامته.

(٤٠٠) شرح الكلمات:

رضوا صفوفكم: أي تلاصقوا في الصفوف، ولا تتركوا فرجاً فيها كالبنيان المرصوص.
حاذوا: أي تساوا.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب تقارب الصفوف وسد الفرج.
- ٢- استحباب إلزاق الكعب بالكعب في الصف إذا أمكن ذلك.
- ٣- التأكيد على تسوية الصفوف وإتمام الصف الأول فالأول، وأنها من تمام الصلاة.

(٤٠١) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الصف الأول خير صفوف الرجال، وهو شر صفوف النساء، إذا كن مع الرجال لوجود الفتنة.
- ٢- الصف الأخير شر صفوف الرجال لقربه من النساء وهو خير صفوف النساء لعدم وجود الفتنة.
- ٣- تحذير أهل الخير من مكر الشيطان.
- ٤- اختلاط الرجال بالنساء مفسدة مهما صلحت المقاصد.
- ٥- جواز اصطفاف النساء، وإذا كن وحدهن فخير الصفوف في حقهن أولها وشرها آخرها.

٤٠٠- أبو داود / ٦٦٧، والنسائي / ٨١٥، وابن حبان / ٢١٦٦.

٤٠١- مسلم: الصلاة / ١٣٢.

٤٠٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٣- وعن أنس رضي الله عنه قال: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُمْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٤٠٤- وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي ﷺ، وَهُوَ رَاكِعٌ، فَكَعَّ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تُعْذِرْ». رَوَاهُ

(٤٠٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز صحة الاقتداء في التنفل .
- ٢- مشروعية وقوف المأموم عن يمين الإمام إذا كان شخصاً واحداً .
- ٣- الحركة في الصلاة لمصلحتها لا تبطلها .

(٤٠٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- صحة مصافحة الصبي الذي لم يبلغ الحلم .
- ٢- لا تصف المرأة مع الرجال أو الصبيان ، بل تصف وحدها خلف الرجل والصبي .
- ٣- جواز صلاة النافلة جماعة .
- ٤- جواز الصلاة لأجل تعليم الجاهل .
- ٥- جواز التبرك إلا أنه خاص بالنبي ﷺ سداً للذريعة .
- ٦- موقف الإثنين فأكثر يكون خلف الإمام .

(٤٠٤) شرح الكلمات :

لَا تُعْذِرُ : من العود أي إلى ما صَنَعْتَ من الجري ثم الركوع دون الصف ، أو بفتح التاء وسكون العين من العَذْو : وهو الجري الشديد المخالف للسكينة الوقار ، وقيل بضم التاء من الإعادة : أي

٤٠٢- البخاري / ٦٦٦ ، ومسلم : صلاة المسافرين / ١٨١ .

٤٠٣- البخاري / ٦٩٤ ، ومسلم : المساجد / ٢٦٩ .

٤٠٤- البخاري / ٧٥٠ ، أبو داود / ٦٨٣ .

الْبَخَارِيُّ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ: فَكَعَّ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ.

٤٠٥- وَمِنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَخَذَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

٤٠٦- وَلَهُ عَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا صَلَاةَ لِمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ».

لَا تُعَدُّ صَلَاتُكَ فَإِنَّهَا صَحِيحَةٌ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحث على إدراك فضيلة الجماعة.
- ٢- النهي عن الدخول في الصلاة قبل وصول الصف.
- ٣- يستحب لمن أتى إلى الصلاة أن يأتيها بسكينة ووقار.
- ٤- يستحب للدخول أن يصنع كما يصنع الإمام.

(٤٠٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- بطلان صلاة المنفرد خلف الصف ووجوب الإعادة عليه، وهو محمول على من وجد محلاً في الصف.

(٤٠٦) شرح الكلمات :

اجتررت : أي جذبت إليك .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- عدم جواز صلاة المنفرد خلف الصف وهو محمول على من وجد محلاً في الصف كما مر.
- ٢- جواز الجذب من الصف المتقدم، إلا أن الفقرة الدالة عليه من الحديث لم تثبت، فبقي الأمر على الأصل وهو عدم مشروعية الجذب لوجود حركة كثيرة في الصلاة، وتشويش على ذلك المصلي من غير مصلحة صلاته، وتنحيته عن المكان الأفضل، ولفتح فُرْجَةٍ فِي

٤٠٥- أحمد : ٢٢٨/٤، وأبو داود/ ٦٨٢، والترمذي/ ٢٣٠، وابن حبان/ ٢١٩٨، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٥٤١.

٤٠٦- ابن حبان/ ٢٢٠٢ عن علي بن شيان، وفي المعجم الكبير : ٢٢/ ١٤٥٠، قال الألباني : ضعيف جداً، الضعيفة/ ٩٢٢.

وَرَأَى الطَّبْرَانِيُّ فِي حَدِيثٍ وَابِصَةً: «أَلَا دَخَلْتَ مَعَهُمْ أَوْ اجْتَرَزْتَ رَجُلًا».

٤٠٧- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٤٠٨- وعن أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَخَدُّهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ

الصف، وعمل زائد في الصلاة لم يشرع.

٣- جواز صلاة المنفرد خلف الصف لمن لم يجد محلاً في الصفوف الأولى لقول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والشيخ الألباني رحمهم الله.

(٤٠٧) ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب تلبس السكينة والوقار عند الإتيان إلى الصلاة.
- ٢- ينبغي الدخول مع الإمام على الحال التي يكون عليها.
- ٣- من صلى مع الإمام بعض الصلاة يعتبر مصلياً في جماعة.
- ٤- ما أدركه المسبوق هو أول صلاته، وما فاتته هو آخرها.

(٤٠٨) شرح الكلمات:

أزكى: أي أكثر أجراً.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية انعقاد الجماعة باثنين فأكثر.
- ٢- كثرة الجماعة محبوبة إلى الله تعالى.

٤٠٧- البخاري / ٦١٠، ومسلم: المساجد / ١٥١.

٤٠٨- أبو داود / ٥٥٤، والنسائي / ٨٤٣، وابن حبان / ٢٠٥٦.

ابْنُ جِبَّانَ .

٤٠٩- وعن أم ورقة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ أمرها أن تؤم أهل دارها . رواه أبو داود، وصححه ابن خزيمة .

٤١٠- وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم، يؤم الناس، وهو أعمى . رواه أحمد وأبو داود .

٤١١- ونحوه لابن جبان عن عائشة رضي الله عنها .

٤١٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» . رواه الدارقطني

٣- إثبات صفة المحبة لله تعالى إثباتاً يليق بجلاله وعظمته .

٤- الطاعات بعضها أزكى من بعض وأفضل .

(٤٠٩) ما يستفاد من الحديث :

١- صحة إمامة المرأة أهل دارها وإن كان فيهم رجل .

٢- جواز إمامة الرجل بالنساء وحدهن في البيت عند أمن الفتنة .

(٤١٠ ، ٤١١) ما يستفاد من الحديثين :

١- صحة إمامة الأعمى من غير كراهة .

٢- جواز استخلاف الأعمى على الناس .

(٤١٢) ما يستفاد من الحديث :

١- صحة إمامة الفاسق .

٢- مشروعية صلاة الجنازة على كل من نطق بكلمة الشهادة وإن تساهل في بعض الواجبات

٤٠٩- أبو داود / ٥٩٢ ، وابن خزيمة / ١٦٧٦ .

٤١٠- أحمد : ١٩٣ / ٣ ، وأبو داود / ٥٩٥ .

٤١١- ابن جبان / ٢١٣٤ .

٤١٢- الدارقطني ٥٦ / ٢ ، وضعفه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٧٢٨ .

بإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

٤١٣- وعن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ فَلْيُضَنِّعْ كَمَا يَضَنُّعُ الْإِمَامُ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

باب صلاة المسافر والمريض

٤١٤- عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
وَلِلْبُخَارِيِّ^(١) : ثُمَّ هَاجَرَ ، فَفَرَضْتُ أَرْبَعًا ، وَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ .
زَادَ أَحْمَدُ^(٢) : إِلَّا الْمَغْرِبَ فَإِنَّهَا وَثَرُ النَّهَارِ ، وَإِلَّا الصُّبْحَ ، فَإِنَّهَا تُطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ .

غير الصلاة .

(٤١٣) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الدخول مع الإمام في صلاته على الحال التي يجده اللاحق عليها ، فإن كان الإمام قائماً أوراكاً اعتد بتلك الركعة .

(٤١٤) ما يستفاد من الحديث :

١- أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، وبعد الهجرة بقيت صلاة السفر ركعتين على حالها ، وزيد في صلاة الحضر ركعتان فأصبحت أربعاً .

٢- صلاة المغرب والصبح لم تتغير الا في السفر ولا في الحضر .

٣- مشروعية قصر الرباعية في السفر ، ولم يثبت عنه ﷺ الإتمام في السفر قط ، قاله ابن القيم رحمه الله .

٤١٣- الترمذي / ٥٩١ ، وقال : « هذا حديث غريب » ، أي ضعيف .

٤١٤- البخاري / ٣٤٣ ، ومسلم : صلاة المسافرين / ١ .

(٢) أحمد / ٢٤١ / ٦ .

(١) البخاري / ٣٧٢٠ .

٤١٥- وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيَتِمُّ وَيَصُومُ وَيُفْطِرُ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ. إِلَّا أَنَّهُ مَغْلُولٌ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ فَعْلِهَا، وَقَالَتْ: إِنَّهُ لَا يَشُقُّ عَلَيَّ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

٤١٦- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ».

٤١٧- وعن أنس رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ

(٤١٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز القصر والإتمام، والصوم والإفطار في السفر.
- ٢- قصر الصلاة الرباعية، وترك الصوم في رمضان في حالة السفر رخصة.
- ٣- قال ابن القيم رحمه الله: هذا الحديث لا يصح، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هو كذب على رسول الله ﷺ وأنكره الإمام أحمد.

(٤١٦) شرح الكلمات:

عزائم: جمع عزيمة: وهي الحكم الثابت أصلاً دون ملاحظة التخفيف، كالصوم في السفر.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إثبات الرخصة في الشريعة الإسلامية لعذر.
- ٢- إن الله يحب الطاعات ويكره المعصية.
- ٣- الرخصة والعزيمة متساويتان في الأجر والثواب.

(٤١٧) شرح الكلمات:

أميال: جمع ميل، وهو منتهى مد البصر، حوالي ألف وسبعمائة وخمسين متراً، يُقارب اثنين كيلو

٤١٥- البيهقي: ٣/ ١٤٣، والدارقطني: ٢/ ١٨٩.

٤١٦- أحمد: ٥/ ٢٧٣، قال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده صحيح»، وابن خزيمة/ ٩٥٠، وابن حبان/ ٢٧٤٢.

٤١٧- مسلم: صلاة المسافرين/ ١٢.

أَمْيَالٍ، أَوْ فَرَسِيخَ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٨- وَمِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٤١٩- وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ. وَفِي لَفْظٍ: بِمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: سَبْعَ عَشْرَةَ. وَفِي أُخْرَى: خَمْسَ عَشْرَةَ.

متر الإربعاً، وثلاثة أميال خمسة كيلو متر، وربع كيلو تقريباً.
فراسخ: جمع فرسخ، وهو ثلاثة أميال.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- عدم جواز قصر الصلاة لمن أراد السفر قبل الخروج من بلده.
- ٢- جواز قصر الصلاة بعد ثلاثة أميال. وهو مذهب الظاهرية، وعند الحنفية أربعة وعشرون فرسخاً وعند الشافعي أربعة برد، ولو قطع هذه المسافة بساعة.
- ٣- لا يوجد دليل صحيح صريح على تحديد مسافة السفر فكل ما سمي في العرف سفراً أبيحت فيه الرخصة.

(٤١٨) ما يستفاد من الحديث:

- ١- المسافر يقصر الصلاة بعد خروجه من بلده ويستمر على ذلك، حتى يرجع إلى بيته ما لم يقطع السفر بعزم الإقامة.
- ٢- الحجاج يقصرون الصلاة مدة استغراقهم أعمال الحج وإن زادت على ثلاثة أيام.

(٤١٩، ٤٢٠) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- من عزم على الإقامة أكثر من أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج فإنه يتم الصلاة ولا يقصرها.

٤١٨- البخاري / ١٠٣١، ومسلم: صلاة المسافرين / ١٥.

٤١٩- البخاري / ١٠٣٠، أبو داود / ١٢٣٠-١٢٣٢.

٤٢٠- وله عن عمران بن حصين رضي الله عنه: ثمانِي عَشْرَةَ.

٤٢١- وله عن جابر رضي الله عنه: أَقَامَ بِتَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ. وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ. إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَضْلِهِ.

٤٢٢- وعن أنس رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ فِي سَفَرِهِ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْحَاكِمِ فِي الْأَزْبَعِينَ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ثُمَّ رَكِبَ. وَلَا بِي نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجٍ مُسْلِمٍ: كَانَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ، فَزَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ

٢- من أقام متردداً فإنه يقصر الصلاة ويستمر على ذلك وإن طالت المدة، على رأي الصنعاني رحمه الله.

(٤٢١) شرح الكلمات:

تبوك: مدينة معروفة من مدن المملكة العربية السعودية حالياً تقع على حدودها الشمالية، وتبعد عن المدينة المنورة ستمائة وثمانين كيلو متراً مع طريق يربط المملكة بالأردن.

ما يستفاد من الحديث:

١- جواز قصر الصلاة إلى مدة غير محدّدة لمن كان متردداً في الإقامة. كما مرّ.

(٤٢٢) شرح الكلمات:

تزيغ: أي تميل.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث يدل على جواز الجمع بين الظهر والعصر، جمع تقديم في وقت الظهر إذا ارتحل المسافر بعد الزوال من مكانه.

٤٢٠- أبو داود/ ١٢٢٩.

٤٢١- أبو داود/ ١٢٣٥.

٤٢٢- البخاري/ ١٠٦٠، ومسلم: صلاة المسافرين/ ٤٦.

وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ ارْتَحَلَ.

٤٢٣- وعن مُعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ. فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا. وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٤- وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ، مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ، كَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٤٢٥- وعن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الَّذِينَ إِذَا

٢- جواز جمع تأخير في وقت العصر إذا غادر المسافر مكانه قبل الزوال.

٣- الجمع بين صلاة الظهر والعصر خاص بمن جذبه السير.

(٤٢٣) ما يستفاد من الحديث:

١- جواز الجمع بين صلاتي الظهر والعصر في وقت واحد، وبين صلاتي المغرب والعشاء في وقت واحد. وهذا الجمع ليس خاصاً بالمناسك.

٢- عدم جواز الجمع بين الصلاتين في الحضر عند الأكثر.

(٤٢٤) شرح الكلمات:

أربعة بُرْد: أي ستة عشر فرسخاً، والفرسخ: ثلاثة أميال، فأربعة بُرْد (٤٨) ميلاً، وهي تُعَادِلُ (٨٤) كيلو.

عُسْفَان: هي قرية عامرة على بُعد ثمانين كيلو من مكة المكرمة.

ما يستفاد من الحديث:

١- عدم جواز قصر الصلاة في مسافة تقل عن أربعة برد، وهي زهاء أربعة وثمانين كيلو متراً.

٢- لم يثبت في تحديد مسافة السفر حديث مرفوع.

٤٢٣- مسلم: صلاة المسافرين / ٥٢.

٤٢٤- الدارقطني: ١/ ٣٨٧. قال العلامة شمس الحق في تعليقه: «إسناده ضعيف».

٤٢٥- المعجم الأوسط / ٦٥٥٨، وانظر: مجمع الزوائد: ٢/ ١٥٧، وضعفه الشيخ الألباني، ضعيف الجامع / ٢٩٠١.

أَسْأَوْا اسْتَغْفَرُوا، وَإِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا، وَأَفْطَرُوا». أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. وَهُوَ فِي مُرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مُخْتَصَرٌ.

٤٢٦- وعن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال: كانت بي بواسير فسألت النبي ﷺ عن الصلاة، فقال: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٧- وعن جابر رضي الله تعالى عنه قال: عاد النبي ﷺ مريضاً فَرَأَهُ يُصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ فَرَمَى بِهَا، وَقَالَ: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْمِ إِمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَصَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَفَقَّهُ.

(٤٢٥) شرح الكلمات:

أساءوا: أي أذنبوا.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث يدل على أن القصر والفطر في السفر أفضل من الصيام والإتمام.
- ٢- أفضل المذنبين الذين إذا أذنبوا ذكروا الله فاستغفروا الذنوبهم.

(٤٢٦) شرح الكلمات:

بواسير: جمع باسور، وهو ورم في المقعد.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- المريض يصلي قائماً، فإن عجز صلى قاعداً، فإن عجز صلى على جنب، فإن لم يستطع ذلك أومأ برأسه إيماءً كما تقدم تحت الرقم (٢٦٣).

(٤٢٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- تقدم الحديث تحت الرقم (٣١٠)، ومضى ذكر فوائده هناك.

٤٢٨- وعن عائشة قالت: رأيتُ النبي ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

باب الجمعة

٤٢٩- عن عبد الله بن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهم، أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول على أَعْوَادٍ مُنْبِرِهِ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَذْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(٤٢٨) شرح الكلمات:

متربعاً: انظر شرحه تحت الرقم (٢٨٤).

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز الصلاة قاعداً في حق المريض عند عدم القدرة على القيام في صلاة الفريضة.

٢- جواز القعود في الصلاة على أية هيئة شاء المريض، إلا أن الأفضل أن يكون متربعاً.

(٤٢٩) شرح الكلمات:

ودعهم: أي تركهم.

ما يستفاد من الحديث :

١- سنية اتخاذ المنبر ذي ثلاث درجات.

٢- وجوب صلاة الجمعة بالإجماع، وأن تركها من الكبائر.

٣- إن المعاصي وترك الواجبات تجرّ إلى ارتكاب غيرها من المعاصي عقوبةً من الله العزيز الحكيم.

٤- إن الغفلة عن الآخرة عذاب من الله تعالى.

٤٣٠- وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحَيَّاطِ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: كُنَّا نُجْمَعُ مَعَهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ الْفَيْءَ.

٤٣١- وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٤٣٢- وعن جابر رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، فَجَاءَتْ عِيرٌ

(٤٣٠) شرح الكلمات:

الحيطان: أي الجدر، الفَيْء: هو الظل بعد الزوال.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب تعجيل صلاة الجمعة عند أول زوال الشمس.
- ٢- وقت صلاة الجمعة هو وقت الظهر عند الجمهور، وعند بعض العلماء وقت الجمعة يبدأ من قبل الزوال.
- ٣- كان النبي ﷺ يصلي بأصحابه صلاة الجمعة تارة إذا زالت الشمس وتارة ينصرفون عن الصلاة وليس للحيطان ظل يستظل به.

(٤٣١) شرح الكلمات:

نقيل: من القيلولة. وهي استراحة نصف النهار.

نتغدى: هو الطعام الذي يؤكل أول النهار أو وسطه.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب التذكير بصلاة الجمعة في أول الزوال.
- ٢- عدم استحباب الإبراد بصلاة الجمعة عند اشتداد الحر.

٤٣٠- البخاري / ٣٩٣٥، ومسلم: الجمعة / ٣١-٣٢.

٤٣١- البخاري / ٨٩٧، ومسلم: الجمعة / ٣٠.

٤٣٢- مسلم: الجمعة / ٣٦.

مِنَ الشَّامِ، فَأَنْقَلَ النَّاسُ إِلَيْهَا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- ٤٣٣- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرَهَا فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَوَى أَبُو حَاتِمٍ إِسْرَالَهُ.
- ٤٣٤- وعن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ نَبَأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

(٤٣٢) شرح الكلمات:

عير: هي الإبل بأحمالها من الطعام والتجارة. انفتل: أي انصرفوا.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية الخطبة قبل صلاة الجمعة قائماً.
- ٢- ولا يشترط لإقامة الجمعة عدد معين، بل تنعقد الجمعة بما تنعقد به الجماعة.
- ٣- كان هذا الانصراف في أول الإسلام قبل أن تثبت حرمة شعائر الإسلام في قلوبهم وكان بالناس حاجة ماسة إلى الطعام ومع هذا فقد عاب الله تعالى فعلهم هذا، فقال: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْ لَوْ أَنفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ الآية. وقيل: كان هذا بعد الصلاة، وهو الأليق بحال الصحابة مع النبي ﷺ والله أعلم.

(٤٣٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- من أدرك ركعة من صلاة الجمعة مع الإمام صحت جمعته وإن لم يدرك من الخطبة شيئاً.

(٤٣٤) ما يستفاد من الحديث:

- ١- هدي الرسول ﷺ في خطبة الجمعة أن يخطب الإمام قائماً.
- ٢- سنية الجلوس بين الخطبتين.

٤٣٣- النسائي / ٥٥٧، وابن ماجه / ١١٢٣، والدارقطني / ١٢ / ٢، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ٦٢٢.

٤٣٤- مسلم: الجمعة / ٣٥.

٤٣٥- **وَمِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ، اخْمَرَتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: «صَبَّحَكُمْ وَمَسَاكُمْ» وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».** رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ». وَلِلنَّسَائِيِّ: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».

٤٣٦- **وَمِنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:**

٣- جواز تسليم الخطيب على الناس عند الجلوس على المنبر.

(٤٣٥) شرح الكلمات:

صَبَّحَكُمْ وَمَسَاكُمْ: أي نزل بكم العدو صباحاً أو مساءً.
كل بدعة ضلالة: البدعة: كل ما لا دليل عليه من الشرع. وأن جميع أقسام البدع ضلالة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب اختيار العبارات الجامعة في الخطبة.
- ٢- استحباب تقديم هذه الخطبة بين يدي الوعظ والتذكير.
- ٣- استحباب بدأ الخطبة بحمد الله والثناء عليه.
- ٤- الخطيب الناجح هو من يتأثر بخطبته ويؤثر في السامعين.
- ٥- تقسيم البدعة إلى بدعة حسنة وبدعة سيئة باطل، بل كل بدعة ضلالة.

(٤٣٦) شرح الكلمات:

مثنة: أي علامة.

«إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ، وَقَصَرَ خُطْبَتِهِ، مِثْلُهُ مِنْ فَقْهِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٧- وعن أُمِّ هِشَامِ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ الثُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا أَخَذْتُ (ق) وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٨ ، ٤٣٩- وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا، وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ، لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ يُفَسِّرُ حَدِيثَ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب إيجاز الخطبة مع الإتيان بالمعنى المقصود منها، وهو الإرشاد، والترغيب والترهيب.
- ٢- استحباب إطالة الصلاة بحيث لا يشق على المأمومين، وتقصير الخطبة بالنسبة للخطب العامة.

(٤٣٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب قراءة سورة «ق» في خطبة الجمعة؛ لاشتمالها على ذكر نفخ الصور والبعث والموت والمواعظ والزواجر.
- ٢- استحباب ترديد المواعظ لتذكير الناس في الجمعة.

(٤٣٨ ، ٤٣٩) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- وجوب الإنصات للخطيب يوم الجمعة حال إلقاء الخطبة.
- ٢- جواز الكلام والإمام يخطب في غير يوم الجمعة إذا لم يسبب ذلك التشويش على الخطيب والحاضرين.
- ٣- حرمة تسكيت المتكلم أثناء الخطبة.
- ٤- إباحة الكلام بين الخطبتين؛ لأن المنع من الكلام حال خطبة الإمام.

٤٣٧- مسلم: الجمعة / ٥٠.

٤٣٨ ، ٤٣٩- أحمد: ٤٩٤ / ٢، وإسناده حسن قاله الشيخ أحمد شاكر.

أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(١) مَرْفُوعاً: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ».

٤٤٠- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «صَلَّيْتُ؟»، قَالَ: لَا. قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ «الْجُمُعَةِ»، وَ«الْمُنَافِقِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٢- وَلَهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ: بِ(سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) وَ(هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ).

٥- من تكلم قبل بدء الخطيب الخطبة لا تبطل فضيلة جمعة.

(٤٤٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية تحية المسجد وقت الخطبة.
- ٢- الجلوس القليل لا يفوت تحية المسجد.
- ٣- جواز قطع الخطيب خطبته بكلام يسير.
- ٤- الإجابة على سؤال الخطيب لا تعتبر لغواً.

(٤٤١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب قراءة سورة «الجمعة» في الركعة الأولى و«المنافقين» في الركعة الثانية من صلاة الجمعة.

(٤٤٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب قراءة سورة «الأعلى» في الركعة الأولى و«الغاشية» في الركعة الثانية من صلاة الجمعة.

(١) البخاري / ٨٩٢، ومسلم : الجمعة / ١١.

٤٤٠- البخاري / ٨٨٩، ومسلم : الجمعة / ٥٥.

٤٤١- مسلم : الجمعة / ٦٤.

٤٤٢- مسلم : الجمعة / ٦٢.

٤٤٣- وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: صلى النبي ﷺ العيد، ثم رخص في الجمعة، ثم قال: «من شاء أن يصلي فليصل». رواه الخمسة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة.

٤٤٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً». رواه مسلم.

٤٤٥- وعن السائب بن يزيد رضي الله عنه أن معاوية رضي الله عنه قال له: إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة، حتى تتكلم أو تخرج، فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك: «أن لا تصل صلاة بصلاة حتى تتكلم أو تخرج». رواه مسلم.

٤٤٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من اغتسل، ثم

٢- استحباب التخفيف على المصلين.

(٤٤٣) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز الاكتفاء بصلاة الظهر إذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد.

٢- استحباب تنبيه الإمام الناس على الأحكام الشرعية عند الحاجة.

(٤٤٤) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية أربع ركعات لمن صلى في المسجد، وركعتين لمن صلى في البيت بعد الجمعة.

٢- ليست للجمعة سنة رابعة قبل الخطبة.

(٤٤٥) ما يستفاد من الحديث :

١- كراهية وصل صلاة النافلة بالفريضة، واستحباب الفصل بينهما بإتيان الذكر أو الكلام أو نحوهما بعد السلام.

٢- استحباب التحول من موضع الفريضة إلى مكان آخر.

٤٤٣- أبو داود / ١٠٧٠، والنسائي / ١٥٩١، وابن ماجه / ١٣١٠.

٤٤٤- مسلم : الجمعة / ٦٧.

٤٤٥- مسلم : الجمعة / ٧٣.

٤٤٦- مسلم : الجمعة / ٢٦.

أَتَى الْجُمُعَةَ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ، حَتَّى يَفْرَغَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٧- وَمِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ» وَأَشَارَ بِيَدِهِ: يُقَلِّلُهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ».

٤٤٨- وَمِنْهُ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تَقْضَى الصَّلَاةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ.

٤٤٩، ٤٥٠- وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ، وَعَنْ جَابِرٍ عِنْدَ

(٤٤٦) شرح الكلمات:

أنصت: أي اسكت.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب الغسل يوم الجمعة على كل بالغ.

٢- فضل هذا العمل الذي يسبب غفران الذنوب الصغائر.

٣- حرمة الكلام حال الخطبة وجوازه قبلها وبعدها.

(٤٤٧- ٤٥٠) ما يستفاد من الأحاديث:

١- في يوم الجمعة ساعة شريفة يستجيب الله تعالى فيها لمن دعاه مالم يدع بإثم أو قطعية رحم.

٢- هذه الساعة ليست بطويلة بل هي ساعة خفيفة.

٣- أرجى ساعة لهذه الفضيلة، ساعتان: (أ) حين صعود الخطيب على المنبر حتى قضاء

الصلاة. (ب) ما بين صلاة العصر وغروب الشمس.

٤٤٧- البخاري/ ٨٩٣، ومسلم: الجمعة/ ١٣.

٤٤٨- مسلم: الجمعة/ ١٦.

٤٤٩، ٤٥٠- ابن ماجه/ ١١٣٩، وأبو داود/ ١٠٤٨، والنسائي/ ١٣٨٩.

أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِيَّ : أَنَّهَا مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِينَ قَوْلًا أَمَلَيْتُهَا فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ .

٤٥١- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَصَاعِدًا جُمُعَةً . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

٤٥٢- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ . رَوَاهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ لَّيِّنٍ .

٤٥٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي الْخُطْبَةِ يَقْرَأُ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ ، يُذَكِّرُ النَّاسَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ .

٤٥٤- وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى

٤- استحباب التفرغ للعبادة والدعاء في هذه الساعة المباركة والاجتهاد فيها .

(٤٥١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية الجمعة في كل أربعين فأكثر ، لكن الحديث ضعيف فلا يصح الاستدلال به .
- ٢- صحة الجمعة بما تصح به الجماعة .

(٤٥٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب الاستغفار للمؤمنين والمؤمنات للخطيب يوم الجمعة .

(٤٥٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب قراءة آي من القرآن الكريم في خطبة الجمعة .
- ٢- استحباب تذكير الناس في الخطبة .

٤٥١- الدارقطني : ٢/ ٤٠٣ ، قال الشيخ الألباني : «ضعيف جداً» ، الإرواء / ٦٠٣ .

٤٥٢- كشف الاستار : ١/ ٣٠٧ .

٤٥٣- أبو داود / ١١٠١ ، ومسلم : الجمعة / ٥٠ .

٤٥٤- أبو داود / ١٠٦٧ ، والحاكم : ١/ ٤٢٥ ، وقال : «صحيح على شرط الشيخين» ، ووافقه الذهبي في تصحيحه .

كُلُّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: مَمْلُوكٌ، وَامْرَأَةٌ، وَصَبِيٌّ، وَمَرِيضٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْ طَارِقٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ طَارِقِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِي مُوسَى.

٤٥٥- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

٤٥٦- وعن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضيَ اللهَ عنهُ قالَ: كَانَ رسولُ الله ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجُوهِنَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ.

٤٥٧- وعن الحَكَمِ بنِ حَزْنٍ قالَ: شَهِدْنَا الْجُمُعَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى

(٤٥٤) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم وجوب صلاة الجمعة على الصبي والمرأة والعبد وعلى المريض والمسافر.

(٤٥٥) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم وجوب صلاة الجمعة على الصبي، والمرأة، والعبد، وعلى المريض، والمسافر.

(٤٥٦) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية الخطبة على المنبر؛ لأنه أبلغ في الإسماع.

٢- استحباب اتجاه الحاضرين إلى الخطيب بوجوههم.

(٤٥٧) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز الاعتماد على قوس أو عصا أو نحوها وقت الخطبة، أما تقييده بالمنبر، فقد قال فيه

الشيخ الألباني: لم يرد في حديث أنه ﷺ كان يعتمد على العصا أو القوس وهو على

المنبر، وقال ابن القيم رحمه الله: لا يحفظ عن النبي ﷺ بعد اتخاذه المنبر أنه كان يرقاه

٤٥٥- المعجم الأوسط / ٨١٨، والدارقطني: ٤/٢، وقال الألباني: «سند ضعيف»، الإرواء: ٦١/٣.

٤٥٦- الترمذي / ٥٠٩، وقال: «لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء».

٤٥٧- أبو داود / ١٠٩٦، وحسنه الشيخ الألباني، الضعيفة: ٣٨١/٢.

عَصَا أَوْ قَوْسٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

باب صلاة الخوف

٤٥٨- عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ : أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ ﷺ صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ .

وَوَقَعَ فِي الْمَعْرِفَةِ لِابْنِ مَنْدَه: عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ عَنْ أَبِيهِ .

٤٥٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ،

سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ غَيْرِهِ . الضعيفة ٢ / ٣٨١ .

٢- دَقَّ الْمَنْبَرُ بِالسَّيْفِ بِدَعَةٍ .

(٤٥٨) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- غزوة ذات الرقاع التي وقعت بعد الخندق وعسفان، سُميت بهذا الاسم؛ لأن أقدام الصحابة أُصيبت بخشونة الأرض فلفوا عليها الخرق .

٢- جواز الكيفية المذكورة في صلاة الخوف، إذا كان العدو في غير جهة القبلة .

٣- الحركة الكثيرة لمصلحة الصلاة أو للغزو لا تبطل الصلاة .

٤- جواز الانتظار في صُلب الصلاة لمصلحة الخوف .

٥- وجوب أخذ الحيطة والحذر من العدو .

(٤٥٩) شرح الكلمات:

فَوَازِينَا : أَي قَابِلُنَا وَحَازِينَا .

٤٥٨- البخاري / ٣٩٠٠، ومسلم: صلاة المسافرين / ٣١٠ .

٤٥٩- البخاري / ٩٠٠، ومسلم: صلاة المسافرين / ٣٠٦ .

فَوَازَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَفْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ، وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ بِمَنْ مَعَهُ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاءُوا، فَرَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

٤٦٠- وعن جابر رضي الله عنه قال: شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف، فصففنا صفين: صف خلف رسول الله ﷺ، والعدو بيننا وبين القبلة، فكبر النبي ﷺ وكبرنا جميعاً، ثم ركع وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه، وأقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى السجود قام الصف الذي يليه، فذكر الحديث.

وفي رواية: ثم سجد وسجد معه الصف الأول، فلما قاموا سجد الصف الثاني، ثم تأخر الصف الأول وتقدم الصف الثاني... وذكر مثله. وفي آخره: ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً. رواه مسلم.

٤٦١- ولأبي داود، عن أبي عبيد الزرقبي، مثله، وزاد: أنها كانت بعسفان.

ما يستفاد من الحديث :

١- صحة صلاة الخوف بالصفة الواردة في هذا الحديث.

٢- تأكيد وجوب صلاة الجماعة.

(٤٦٠) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية الصلاة بهذه الصفة المذكورة في الحديث عند الخوف، إذا كان العدو تجاه القبلة.

٢- ضرورة الحراسة حال السجود عند الخوف.

- ٤٦٢- وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى بِآخَرِينَ أَيْضاً رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ.
- ٤٦٣- وَمِثْلُهُ لِأَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.
- ٤٦٤- وَمِنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ بِهَؤُلَاءِ رَكَعَةً وَبِهَؤُلَاءِ رَكَعَةً، وَلَمْ يَقْضُوا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.
- ٤٦٥- وَمِثْلُهُ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
- ٤٦٦- وَمِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْخَوْفِ رَكَعَةٌ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ». رَوَاهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

(٤٦١) ما يستفاد من الحديث :

١- صَلَّيْتُ صَلَاةَ الْخَوْفِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فِي عُسْفَانَ.

(٤٦٢ ، ٤٦٣) ما يستفاد من الحديثين :

١- جواز صلاة الخوف بالصفة المبيّنة في الحديث ، وهو الوجه الرابع من أوجه الجواز لصلاة الخوف .

٢- صحة صلاة المفترض خلف المتنفل .

(٤٦٤ ، ٤٦٥) ما يستفاد من الحديثين :

١- جواز صلاة الخوف ركعة واحدة في حق المأموم ، أما الإمام فيصل في ركعتين .

(٤٦٦) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز صلاة الخوف ركعة واحدة في حق الإمام والمأموم عند اشتداد الخوف والتحام الحرب .

٤٦٢- النسائي / ١٥٥٣.

٤٦٣- أبو داود / ١٢٤٨.

٤٦٤- أبو داود / ١٢٤٦ ، والنسائي / ١٥٢٩.

٤٦٥- ابن خزيمة / ١٣٤٤.

٤٦٦- كشف الاستار : ٣٢٦/١.

٤٦٧- **وَمِنْهُ مَرْفُوعاً: «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.**

باب صلاة العيدين

٤٦٨- **عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.**

٤٦٩- **وَمِنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ يُفْطِرُوا، وَإِذَا**

٢- مشروعية كل ما ورد في صفة صلاة الخوف من الكيفيات والهيئات بالأسانيد الثابتة.

(٤٦٧) **ما يستفاد من الحديث :**

- ١- لا سهو في صلاة الخوف، إلا أنه ضعيف، فيستغنى عنه بما منحه من الرخص في صلاة الخوف؛ لأن سقوط السهو أخف من سقوط أركان الصلاة وشروطها في حالة الخوف.
- ٢- عظم مكانة صلاة الجماعة في الشرع الإسلامي.

(٤٦٨) **ما يستفاد من الحديث :**

- ١- الفطر من صوم رمضان وعيد الأضحى يكونان مع الجماعة ومعظم المسلمين.
- ٢- لو رأى شخص واحد هلال العيد يلزمه موافقة غيره في الصلاة والأضحية وغيرها، وقيل: يجب عليه العمل في نفسه.

(٤٦٩) **شرح الكلمات:**

أن يغدوا: أي يخرجوا أول النهار.

٤٦٧- الدارقطني: ٥٨/٢، وضغفه.

٤٦٨- الترمذي / ٨٠٢، وقال: «حسن غريب صحيح من هذا الوجه»، وابن ماجه / ١٦٦٠، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة / ٢٢٤.

٤٦٩- أبو داود / ١١٥٧.

أَضْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَهَذَا لَفْظُهُ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

٤٧٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ مُعَلَّقَةٍ - وَوَصَلَهَا أَحْمَدُ -: وَيَأْكُلُهُنَّ أَفْرَادًا.

٤٧١- وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمَ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- المعمول عليه في ثبوت صوم رمضان والإفطار هو رؤية الهلال.
- ٢- صلاة العيد لا تفوت بخروج وقتها، بل تصلّى في اليوم الثاني إذا عُرف العيد.
- ٣- قبول قول الأعراب في الأمور الشرعية.
- ٤- عدم جواز التعنت على الشاهد وحرمة كشف عيبه عند أداء الشهادة ما لم تكن هناك ريبة في شهادته.
- ٥- إعذار الإنسان فيما فعل أو ترك، قبل أن يبلغه الحكم الشرعي أو العلم وأنه مكلف بما بلغه وعرفه.

(٤٧٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر، لرفع ظن الصوم.
- ٢- استحباب أكل التمرات فرادى لوجود فوائد هامة فيها يحتاج إليها الإنسان.

(٤٧١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- من هديه ﷺ أنه كان يخرج لصلاة العيد حين يطعم، ويخالف ذلك في عيد الأضحى فكان لا يطعم حتى يصلي؛ لبدأ الأكل بالأضحية إظهاراً لشكر الله تعالى على نعمة الأضحية.
- ٢- الإنسان الموفق يمكن أن يجعل من العادات كالأكل والشرب والنوم عبادات تقربه من الله تعالى وتزيد في حسناته، وذلك إذا حسن القصد والنية.

٤٧٠- البخاري / ٩١٠، وأحمد: ١٢٦/٣.

٤٧١- أحمد: ٤٨٩/١٦، والتِّرْمِذِيُّ / ٥٤٢، وابن حبان / ٢٨١٢.

- ٤٧٢- وعن أم عطية قالت: أمرنا أن نخرج العواتق والحائض في العيدين: يشهدن الخير ودعوة المسلمين، ويعتزل الحائض المصلي. متفق عليه.
- ٤٧٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة. متفق عليه.
- ٤٧٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين،

(٤٧٢) شرح الكلمات:

العواتق: جمع عاتق: هي الفئات الأبقار البالغات. الحائض: جمع حائض.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- قول الصحابي «أمرنا» في حكم الحديث المرفوع.
- ٢- استحباب حضور النساء يوم العيد، ويقعدن خلف الرجال، وتحضر الحائض لكنها تجتنب المصلي.
- ٣- استحباب نشر التعليم بين الرجال والنساء بدون اختلاط.
- ٤- الحائض غير ممنوعة عن الدعاء وذكر الله تعالى.
- ٥- فضل يوم العيد وأن إجابة الدعاء مرجوة فيه.

(٤٧٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- هدي النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما تقديم صلاة العيدين على الخطبة.
- ٢- خطبة يوم العيد بعد الصلاة من السنن المؤكدة.
- ٣- تقديم الخطبة على صلاة العيدين بدعة.

(٤٧٤) ما يستفاد من الحديث:

- ١- صلاة العيدين ركعتان بالإجماع في حق من صلى مع الإمام في الجبابة.

٤٧٢- البخاري / ٩٣١، ومسلم: صلاة العيدين / ١٠.

٤٧٣- البخاري / ٩١٩، ومسلم: صلاة العيدين / ٨.

٤٧٤- أحمد: ٣٥٥ / ١، والبخاري / ٩٢١، ومسلم: صلاة العيدين / ١٣، وأبو داود / ١١٥٩، والترمذي / ٥٣٧، وابن ماجه / ١٢٩١، والنسائي / ١٥٨٧.

لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا. أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ.

٤٧٥- **وعنه** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِلَا أَذَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

٤٧٦- **وعن** أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئًا، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

٤٧٧- **وعنه**: قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ - وَالنَّاسُ عَلَى صُفُوفِهِمْ -

٢- عدم مشروعية التنفل قبل صلاة العيد ولا بعدها.

٣- وجوب صلاة العيدين وهو الأظهر.

(٤٧٥) **ما يستفاد من الحديث :**

١- كراهية الأذان والإقامة لصلاة العيد. ومن فعل ذلك يعد مبتدعاً قد أحدث ذلك في العهد الأموي كما في «السبل».

(٤٧٦) **ما يستفاد من الحديث :**

١- جواز التطوع في البيت بعد الرجوع من مصلى العيد.

٢- كراهية الصلاة بعد العيد في الجبانة، أما في البيت بعد الرجوع فتجوز.

(٤٧٧) **ما يستفاد من الحديث :**

١- استحباب الخروج إلى المصلى في الجبانة لصلاة العيد.

٢- الخطبة تكون بعد الصلاة، كما تقدم.

٣- كراهية التنفل قبل صلاة العيد.

٤- لم يكن في مصلاه ﷺ منبر.

٥- استحباب انصراف الإمام عن القبلة إلى الناس واستقبالهم بالوعظ والإرشاد بما يناسبهم.

٤٧٥- أبو داود / ١١٤٧، والبخاري / ٩١٥.

٤٧٦- ابن ماجه / ١٢٩٣، وحسنه الشيخ الألباني، الإرواء: ٣ / ١٠٠.

٤٧٧- البخاري / ٩١٣، ومسلم: صلاة العيدين / ٩.

فَيَعْظُمُهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٤٧٨- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال نبي الله ﷺ : «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأُولَى وَخَمْسٌ فِي الْأُخْرَى ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلْتَاهُمَا» . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحَهُ .

٤٧٩- وعن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْرَأُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى بِ(ق) و(اَقْتَرَبْتُ) . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

٤٨٠- وعن جابر رضي الله عنه قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْعِيدِ خَالَفَ

٦- خطبة العيد خطبة واحدة وقيل : خطبتان قياساً على خطبة الجمعة .

٧- استحباب بقاء الناس على صفوفهم لاستماع الخطبة .

(٤٧٨) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية التكبير سبعاً سوى تكبيرة الإحرام في الركعة الأولى وخمساً في الثانية من ركعتي العيد .

٢- التكبيرات في الركعتين تكون قبل القراءة فيهما .

٣- جواز رفع اليدين مع كل تكبيرة ، تمسكاً بفعل ابن عمر رضي الله عنهما لشدة تحريه لسنة النبي ﷺ .

(٤٧٩) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب قراءة سورة «ق» و«اقتربت» في ركعتي العيد على الترتيب ، وكذلك سورتي «الأعلى» و«الغاشية» كما تقدم .

(٤٨٠ ، ٤٨١) ما يستفاد من الحديثين :

١- استحباب مخالفة الطريق في الذهاب والإياب في صلاة العيد للإمام والمأموم جميعاً .

٤٧٨- أبو داود / ١١٥١ .

٤٧٩- مسلم : صلاة العيدين / ١٤ .

٤٨٠- البخاري / ٩٤٣ .

الطريق . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

٤٨١- وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ .

٤٨٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ، وَلَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا . فَقَالَ : « قَدْ أَبْدَلَكُمْ اللَّهُ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا : يَوْمَ الْأَضْحَى ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ » .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

٤٨٣- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَا شِئَا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ .

٤٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدٍ ، فَصَلَّى

٢- استحباب إظهار شعائر الإسلام .

(٤٨٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب إظهار السرور في العيدين كاللعب وضرب الدف ونحوهما من المباحات .
- ٢- جواز الترويح عن النفس يوم العيد بما ليس بمحظور .
- ٣- كراهية مشاركة الكفار في أعيادهم .
- ٤- عيد الفطر والأضحى هما العيدان الشرعيان للمسلمين ، وأما المهرجانات التي فيها اختلاط الرجال والنساء فهي غير مشروعة .
- ٥- الاحتفال بالميلاد النبوي وذكرى الإسراء والمعراج بدعة ، وكل بدعة ضلالة .

(٤٨٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب الخروج إلى المصلّى ماشياً يوم العيد .
- ٢- جواز الركوب لعذر .

٤٨١- أبو داود / ١١٥٦ .

٤٨٢- أبو داود / ١١٣٤ ، والتسائي / ١٥٥٦ .

٤٨٣- الترمذي / ٥٣٠ .

٤٨٤- أبو داود / ١١٦٠ ، وابن ماجه / ١٣١٣ .

بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ .

باب صلاة الكسوف

٤٨٥- عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ، فَقَالَ النَّاسُ : انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا ، فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا ، حَتَّى تَنْكَشِفَ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَفِي

(٤٨٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز صلاة العيد في المسجد لعذر كالмطر ، أو الخوف ، أو حصار البلد وغيرها .
- ٢- الأفضل أن تؤدى صلاة العيد في الصحراء خارج البنيان ، ولو اتسع المسجد .

فائدة :

- ١- مشروعية التكبير في العيدين ، وهو سنة عند الأكثر ، ووقته عندهم من خروج الإمام للصلاة إلى ابتداء الخطبة .
- ٢- استمرار التكبير عشرة أيام من بداية شهر ذي الحجة .
- ٣- استحباب لبس أحسن الثياب والتطيب يوم العيد .

(٤٨٥) شرح الكلمات :

انكسفت الشمس : أي اسودت وذهب ضوؤها ، ويُقال في القمر كذلك إلا أنه كثر استخدام الكسوف للشمس والخسوف للقمر حتى ظنَّ البعض أن الكسوف خاص بالشمس وليس كذلك .
تنكشف : أي تنجلي .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية صلاة الكسوف عند وقوعه في أي وقت من الأوقات .
- ٢- الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته .

رِوَايَةٌ لِلْبُخَارِيِّ: «حَتَّى تَنْجَلِيَّ».

٤٨٦- وَلِلْبُخَارِيِّ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَكُمْ».

٤٨٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ. فَبَعَثَ مُنَادِيًا يَتَادِي: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ».

٤٨٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ

٣- المعمول عليه في صلاة الكسوف والخسوف هو رؤية هذه الحادثة وليس علم الحساب أو النجوم.

(٤٨٦) ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب كثرة الدعاء عند الكسوف أو الخسوف.
- ٢- وقت صلاة الكسوف يستمر من كسوف الشمس أو خسوف القمر حتى انجلاء الشمس أو القمر.

(٤٨٧) ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية صلاة الكسوف وأنها سنة مؤكدة.
- ٢- السنة أن تكون صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعان وسجدتان.
- ٣- مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف.
- ٤- مشروعية النداء بصلاة الكسوف بقوله: «الصلاة جامعة» ومشروعية الجماعة لها.
- ٥- لا أذان ولا إقامة في صلاة الكسوف.

(٤٨٨) شرح الكلمات:

انخسفت: أي انكسفت.

٤٨٦- البخاري / ٩٩٣.

٤٨٧- البخاري / ٩٩٩، ومسلم: الكسوف / ٥.

٤٨٨- البخاري / ١٠٠٤، ومسلم: الكسوف / ١٧.

الله ﷻ، فَصَلَّى، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتْ الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٤٨٩- وفي رواية لمسلم: صَلَّى حِينَ كُسِفَتِ الشَّمْسُ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ.

٤٩٠- وعن علي رضي الله عنه مثل ذلك.

٤٩١- وله عن جابر رضي الله عنه: صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ.

(٤٨٨، ٤٨٩) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- طول القيام بالركعة الأولى بقدر قراءة سورة البقرة.
- ٢- استحباب أداء الركعة الأولى بركوعين وسجدة كل واحد أقصر من الذي قبله ثم الركعة الثانية كالأولى إلا أنها أقصر منها في قيامها وركوعها وسجودها.
- ٣- مشروعية الخطبة بعد صلاة الكسوف عند الأكثر.
- ٤- جواز إتيان أربع ركوعات في كل ركعة.
- (٤٩٠ - ٤٩٢) ما يستفاد من الأحاديث:
- ١- جواز الإتيان بثلاث ركوعات في كل ركعة.
- ٢- جواز خمس ركوعات في كل ركعة.

٤٨٩- مسلم: الكسوف / ١٨.

٤٩٠- البخاري / ١٠٠٤، ومسلم: الكسوف / ١٧-١٨.

٤٩١- مسلم: الكسوف / ١٠.

٤٩٢- ولأبي داود، عن أبي بن كعب رضي الله عنه: صَلَّى، فَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَفَعَلَ فِي الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ.

٤٩٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مَا هَبَّتِ الرِّيحُ قَطُّ إِلَّا جِئْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ.

٤٩٤- وعنه رضي الله عنه: أَنَّهُ صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ، وَأَزْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَقَالَ: هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ. وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَهُ دُونَ آخِرِهِ.

باب صلاة الاستسقاء

٤٩٥- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَاضِعًا، مُتَبَدِّلًا،

٣- صلاة الكسوف لها أربع صور: ركعتان، في كل ركعة ركوعان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة ركوعات وهي أضعفها.

(٤٩٣) شرح الكلمات:

جثا: أي جلس على ركبتيه مع انتصاب أطراف أصابعه.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- شفقة النبي ﷺ على أمته، فهو يخشى على أمته من العذاب العام.
- ٢- الريح تطلق على ما يأتي بالعذاب وما يأتي بالرحمة، فهو اسم جنس.

(٤٩٤) ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز الصلاة في الزلزلة ركعتين بستة ركوعات وأربع سجعات.

٤٩٢- أبو داود / ١١٨٢، وقال الشيخ الألباني: «شاذ»، المشكاة / ١٤٨٥ و ١٤٩٢.

٤٩٣- رواه الشافعي في «مسنده»، والبيهقي في «الدعوات الكبير»، وقال الشيخ الألباني: «سنده ضعيف جداً»، المشكاة / ١٥١٩.

٤٩٤- البيهقي: ٣/ ٣٤٣.

٤٩٥- أبو داود / ١١٦٥، والترمذي / ٥٥٨، والنسائي / ١٥٠٨، وابن ماجه / ١٢٦٦، وابن حبان / ٢٨٦٢. وحسنه الشيخ =

مُتَخَشِّعاً، مُتَرَسِّلاً، مُتَضَرِّعاً، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ، لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حِبَّانَ.

٤٩٦- **وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:** شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ، فَوُضِعَ لَهُ بِالْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَخَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَكَبَّرَ وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَذْبَ دِيَارِكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ»، ثُمَّ

(٤٩٥) شرح الكلمات:

مبتدلاً: أي لا بسأ ثياب البذلة تاركاً للزينة وحسن الهيئة للفقير والحاجة .
متخشعاً: أي خاشعاً وخاضعاً لله عز وجل .
متضرعاً: أي متذللاً ومبالغاً في السؤال والرغبة فيما عند الله عز وجل .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على مشروعية صلاة الاستسقاء .
- ٢- الدعاء والتضرع بين يدي الله تعالى والانكسار وإظهار الفقر والحاجة إليه تبارك وتعالى في صلاة الاستسقاء .
- ٣- صلاة الاستسقاء ركعتان بلا أذان ولا إقامة .
- ٤- جواز الخطبة لكنها تغاير في موضوعها عن الخطب الأخرى .

(٤٩٦) شرح الكلمات:

جذب دياركم: انقطاع المطر، وبيس الأرض . حاجب الشمس: أي قرصها .
برقت: أي لمعت . رعدت: هو صوت يدوي عقب البرق .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب الذكر الوارد في الحديث لطلب السقي والغيث .

قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلَاغاً إِلَى حِينٍ» ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَنْشَأَ اللَّهُ سَحَابَةً، فَرَعَدَتْ، وَبَرَقَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

٤٩٧- وَفَصَّةُ التَّخْوِيلِ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَفِيهِ: فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ.
٤٩٨- وَلِلدَّارِ قُطْنِيٍّ مِنْ مُرْسَلٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ: وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ.

- ٢- سبب صلاة الاستسقاء هو وجود الجذب والقحط والتضرر من انقطاع الغيث.
- ٣- يستحب للإمام تحديد يوم معين لصلاة الاستسقاء.
- ٤- يستحب أن تؤدي صلاة الاستسقاء في الصبح كالعید.
- ٥- وقت صلاة الاستسقاء كوقت العيد حينما ترتفع الشمس قيد رمح.
- ٦- يستحب للخطيب أن ينبه الحاضرين إلى الحاجة التي خرج من أجلها، ويأمرهم بالدعاء، ويقوي رجاءهم عند الله باستجابة دعائهم.
- ٧- استحباب تحويل الرداء في حق الإمام والمأموم جميعاً بعد الخطبة تفاقوا؛ لتحول شدتهم رخاءً وبؤسهم غنىً.

(٤٩٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية التوجه إلى القبلة للدعاء.
- ٢- مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء.

(٤٩٨) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية قلب الرداء في حق الإمام لينقلب الحال من الشدة إلى الرخاء.

٤٩٩- وعن أنس رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُغِيثُنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ الدُّعَاءُ بِإِمْسَاكِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٠٠- وعنه أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَسْقَى إِلَيْكَ بَنِيْنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيْنَا فَاسْقِنَا، فَيُسْقَوْنَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(٤٩٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية الدعاء لإمساك السماء من استدامة المطر .
- ٢- جواز عذ النقم إذا لم يتسبب السخط من تقدير الله تعالى وتديره .
- ٣- جواز التكلم مع الخطيب يوم الجمعة لمصلحة .
- ٤- جواز الشكوى إلى الإمام الصالح من القحط وغيره ليدعو الله تعالى لكشفه .
- ٥- مشروعية رفع اليدين في الدعاء .
- ٦- جواز الاستشفاع بأهل الخير والصلاح ما لم يكن مفضياً إلى الشرك .
- ٧- حرمة الاستسقاء بالميت وإن كان فاضلاً .

(٥٠٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب صلاة الاستسقاء والدعاء فيها .
- ٢- جواز التوسل بدعاء الرجل الصالح الحي .
- ٣- حرمة التوسل بذات المخلوق وجاهه من الأحياء والأموات مطلقاً .
- ٤- عدم جواز التوسل بذات النبي ﷺ وجاهه عند الله .
- ٥- حرمة دعاء الأموات في قبورهم للسقيا أو الرزق أو الصحة أو الولد .
- ٦- إن الميت لا ينفع ولا يضر بأي حال من الأحوال ولو كان نبياً أو ولياً أو صديقاً أو شهيداً،

٥٠١- **وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ قَالَ: فَحَسَرَ ثَوْبَهُ، حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.**

٥٠٢- **وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا». أَخْرَجَاهُ.**

٥٠٣- **وَمِنْ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي الاسْتِسْقَاءِ: «اللَّهُمَّ جَلِّلْنَا**

وَالْإِنْفَعَ النَّبِيَّ الْكَرِيمَ ﷺ فِي الْجَدْبِ الَّذِي أَصِيبُ بِهِ أَحِبَاؤُهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٥٠١) شرح الكلمات:

حسر ثوبه: كشفه عن بعض بدنه.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب التعرض للمطر ليصيب البدن والثوب فرحاً بنعمة الله واستجلاًباً لمزيد من رحمته.

٢- إثبات صفة العلو المطلق لله كما يليق بجلاله وعظمته.

(٥٠٢) شرح الكلمات:

صيباً: أي اجعله صيباً يعني منهمراً متدفقاً.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب هذا الدعاء عند نزول المطر.

٢- استحباب العناية بأمر عامة المسلمين.

(٥٠٣) شرح الكلمات:

جللنا: أي عظم أرضنا.

قصباً: أي ذارع شديد الصوت يعني مطراً قوياً. دلوفاً: مندفعاً شديداً الانصباب.

٥٠١- مسلم: الاستسقاء / ١٣.

٥٠٢- البخاري / ٩٨٥، ومسلم: الاستسقاء / ١٥.

٥٠٣- أورده الحافظ في «التلخيص الحبير»: ٩٩ / ٢، وقال: «أخرجه أبو عروانة بسند واه».

سَحَابًا، كَثِيفًا، قَصِيفًا، ذُلُوقًا، ضَحُوكًا، تُمَطِّرُنَا مِنْهُ رَدَادًا، قِطْقِطًا، سَجَلًا، يَأْذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ.

٥٠٤- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَسْقِي، فَرَأَى نَمْلَةً مُسْتَلْقِيَةً عَلَى ظَهْرِهَا رَافِعَةً قَوَائِمَهَا إِلَى السَّمَاءِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا خَلَقْنَا مِنْ خَلْقِكَ، لَيْسَ بِنَا غِنَى عَنْ سُقْيَاكَ، فَقَالَ: ازْجِعُوا فَقَدْ سُقِيتُمْ بِدَعْوَةِ غَيْرِكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٥٠٥- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفِّهِ إِلَى

صَحُوكًا: أي ذابرق.

قِطْقِطًا: هو أصغر المطر ثم الرذاذ ثم الطش، وهو المطر الضعيف بالمرّة.
سَجَلًا: أي صبا متواصلاً دون انقطاع.

ما يستفاد من الحديث :

١- ينبغي العناية بمثل هذه الأدعية الواردة في الأحاديث.

(٥٠٤) ما يستفاد من الحديث :

١- إن الاستسقاء شريعة لمن قبلنا أيضاً.

٢- إن الخلائق كلها فطرت على معرفة الله تعالى، فتلجأ إليه عند الشدائد والكوارث والحاجات، ففبح الله القبورية الذين يلجأون إلى مشائخ الطرق الميتين ويستغيثون بهم في الكربات هؤلاء أضل من البهائم، وصدق الله تعالى حيث قال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿٥٠٤﴾.

٣- استحباب استخراج البهائم مع الناس في الاستسقاء.

٤- الخلق كلهم مفلطرون على الاعتقاد بأن الله في السماء فله العلو المطلق في ذاته وصفاته وعلمه في كل مكان كما هو مذهب أهل السنة والجماعة.

السَّمَاءِ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

باب اللباس

٥٠٦- عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَأَضْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ .

٥٠٧- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنْ نَشْرَبَ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا ، وَعَنْ ثُبَيْسِ الْحَرِيرِيِّ وَالْذِّبْيَاجِ ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ .

(٥٠٥) ما يستفاد من الحديث :

١- المبالغة في رفع اليدين في الدعاء في الاستسقاء ، بحيث يكون ظهور الكفين نحو السماء إذا كان السؤال لدفع البلاء .

(٥٠٦) شرح الكلمات :

الحِرَّ : أي قبل المرأة يعني الزنا ، وضبطها البعض : بالخاء والزاء المعجمتين الخز : وهو نوع من ثياب الإبريسم ، والأول أصح .

ما يستفاد من الحديث

- ١- حرمة لبس الحرير على الرجال وأنه من الكبائر .
- ٢- من استحل محرماً علم تحريره من الدين بالضرورة فهو كافر خارج عن الملة الإسلامية .
- ٣- ارتكاب الزنا ولبس الحرير والمعازف من الكبائر .
- ٤- هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد وقع ما أشار إليه النبي ﷺ فها هي أنظمة الدول التي تدعي الإسلام تبيح الزنا ، بل تجعل له محلات خاصة ، وأناس مثقفون يلبسون الذهب ويستخدمون أواني الفضة في الفنادق الراقية بزعمهم . والله المستعان .

(٥٠٧) شرح الكلمات :

الذيباج : مارق من ثياب الحرير .

٥٠٦- أبو داود / ٤٠٣٩ ، والبخاري / ٥٢٦٨ معلقاً .

٥٠٧- البخاري / ٥٤٩٩ .

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٥٠٨- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِبْصَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ ، أَوْ أَرْبَعٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

٥٠٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ فِي قِمَاصِ الْحَرِيرِ فِي سَفَرٍ مِنْ حِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٥١٠- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةً سِيرَاءً ، فَخَرَجْتُ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة .
- ٢- تحريم لبس الحرير والديباغ للرجال من غير حاجة . وهو مذهب جماهير الأمة .
- ٣- جواز لبسهما للنساء بالإجماع .
- ٤- تحريم الجلوس على الحرير والديباغ .

(٥٠٨) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز لبس الثوب الذي فيه علم بسيط مقدار إصبعين إلى أربعة أصابع من الحرير .
- ٢- جواز إحاطة جيب الثوب بخيوط من حرير لا تزيد على أربعة أصابع .

(٥٠٩) شرح الكلمات :

حِكَّة : أي التهاب في الجلد يحمل صاحبه على كثرة حكّه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز لبس الحرير للتداوي به .

(٥١٠) شرح الكلمات :

سِيرَاء : نوع من البرود فيه خطوط صغر ، وقيل : حرير خالص .
شَقَقْتُهَا : أي قطعناها وفرقتها .

٥٠٨- البخاري / ٥٤٩٠ ، ومسلم : اللباس / ١٥ .

٥٠٩- البخاري / ٥٥٠١ ، ومسلم : اللباس / ٢٤ .

٥١٠- البخاري مثله / ٥٥٠٢ ، ومسلم : اللباس / ١٩ .

- فِيهَا، فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.
- ٥١١- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلنِّسَاءِ أَمْتِي، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.
- ٥١٢- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدِهِ نِعْمَةً أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ.
- ٥١٣- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ

نِسَائِي: النسوة اللاتي في بيته كزوجته، وأمه، وبنات عمه حمزة، وامرأة أخيه عقيل، وكل من هؤلاء اسمها فاطمة، ولذا جاء في بعض الروايات: «بين الفواطم».

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة لبس الحرير على الرجال وإباحته للنساء.
- ٢- جواز إهداء الحرير للرجل للانتفاع بثمنه أو بتوزيعه بين نسوته.
- ٣- جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب.
- ٤- غيرة النبي ﷺ على محارم الله تعالى.

(٥١١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة استخدام الذهب والحرير للرجال، وجواز لبسهما للنساء.

(٥١٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب إظهار نعمة الله على العبد إذا وسع الله عليه.
- ٢- إظهار نعمة الله على العبد أمر محبوب إلى الله تعالى بشرط السلامة من الخيلاء.
- ٣- إثبات صفة المحبة لله تعالى كما تليق بجلاله وعظمته.

٥١١- أحمد: ٣٩٢/٤، والترمذي: ١٧٢٠، والنسائي: ٥١٤٨، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء: ٢٧٧.

٥١٢- البيهقي: ٣/٢٧١، ونحوه الترمذي: ٢٨١٩ عن ابن عمرو، وحسنه، وأحمد: ٤٧٣/٣ عن أبي الأحوص عن أبيه، والحاكم: ٢٠١/٤، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، قال فيه الشيخ الألباني: «إسناده صحيح على شرط مسلم»، غاية المرام: ٧٥.

٥١٣- مسلم: اللباس/ ٢٩.

وَالْمَعْصُفِرَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٥١٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَى عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ ثَوْبَيْنِ مَعْصُفَرَيْنِ ، فَقَالَ : «أَمْكَ أَمَرْتُكَ بِهَذَا؟» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٥١٥- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا أَخْرَجَتْ جُبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكْفُوفَةً الْجَيْبِ وَالْكُمَيْنِ وَالْفَرْجَيْنِ بِالدِّيْبَاجِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وَأَضْلُهُ فِي مُسْلِمٍ ^(١) ، وَزَادَ : كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ فَقَبَضْتُهَا ، وَكَانَ النَّبِيُّ

(٥١٣) شرح الكلمات:

الْقَسِي : هي ثياب مضلعة بالحرير ، منسوبة إلى قرية «القس» بمصر .
المعصفر : هو الثوب المصبوغ بالعصفر .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- تحريم لبس الثياب المضلعة بالحرير ، إذا كان حريره أكثر وإلا يكره .
- ٢- النهي عن لبس الثوب المعصفر .

(٥١٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- تحريم لبس الثياب المصبوغة بالعصفر على الرجال .
- ٢- جواز إتلاف المال الذي مزج بالحرام على سبيل الندب .

(٥١٥) شرح الكلمات:

مكفوفة : أي يكف جوانبها ويعطف عليها ، والكف يكون في الذيل والفرجين والكمين .
الجيب : ما يشق ويفتح على النحر .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إباحة العلم البسيط وخيط الحرير في الثوب للرجل .

٥١٤- مسلم : اللباس / ٢٨ .

٥١٥- أبو داود / ٤٠٥٤ .

(١) ومسلم : اللباس / ١٠ .

ﷺ يَلْبَسُهَا، فَتُخْرَجُ نَعِيسُهَا لِلْمَرْضَى يُسْتَشْفَى بِهَا.

وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ^(٢) : وَكَانَ يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ وَالْجُمُعَةِ.

٢- استحباب التجميل للوفد أو الجمعة .

٣- جواز التبرك بآثار النبي ﷺ لكن لا بد من تحقيقها أنها آثار النبي ﷺ، فما اتخذها الناس في شبه القارة الهندية من القدم والشعر المنسوبين إلى النبي ﷺ يحرم التبرك بهما ؛ لأنها أوهام باطلة ليس عليها أي دليل مع العلم بأن الصنعاني رحمه الله أنكر هذا المستفاد وقال : إنه فعل صحابية لا دليل فيه .

٤- توسعة الثياب والأكمام عن المعتاد بدعة قاله في «السبل» .

(٢) الأدب المفرد / ٣٤٨، وحسنه الشيخ الألباني في تعليقه عليه .

كتاب الجنائز

- ٥١٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَكثِرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ: الْمَوْتِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.
- ٥١٧- وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِيُضْرَّ نَزْلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنَّيَا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاءُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاءُ خَيْرًا لِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٥١٨- وعن بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقٍ

(٥١٦) شرح الكلمات:

هازم: قاطع، وبالدال المهملة هادم: مزيل للذات.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب الإكثار من ذكر الموت؛ لأن ذكره يحث على الطاعات والاستعداد لما بعده.

(٥١٧) ما يستفاد من الحديث:

١- كراهية تمنّي الموت لمرض أو بلاء أو فاقة ونحوها، لأنه ينافي الرضاء والصبر على قضاء الله وقدره.

٢- لا يعدل إلى هذا الدعاء (اللهم أحيني) إلا بعد الاضطرار لتمني الموت.

٣- حرمة قتل الإنسان نفسه بغرق أو حرق أو إلقاء نفسه أمام القطار وغيرها.

٥١٦- الترمذي / ٢٣٠٧، والنسائي / ١٨٢٤، وابن ماجه / ٤٢٥٨، وابن حبان / ٢٩٩٢. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء ٦٨٢ /

٥١٧- البخاري / ٥٣٤٧، ومسلم: الذكر / ١٠.

٥١٨- الترمذي / ٩٨٢، والنسائي / ١٨٢٩، وابن ماجه / ١٤٥٢، وابن حبان / ٣٠١١. وقال الشيخ الألباني: «سنده صحيح»، المشكاة / ١٦١٠.

الْجَبِينِ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٥١٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَزْبَعَةُ.

٥٢٠- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَسَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٥٢١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ،

(٥١٨) ما يستفاد من الحديث :

١- مكابدة المؤمن شدة النزع وسباق الموت مما يكفر الله به ذنوبه، ويرفع درجاته.

(٥١٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب تلقين كلمة «لا إله إلا الله» للمحتضر.
- ٢- كراهية الإكثار من التلقين لئلا يضجر الميت ويشد كربه فتسوء عاقبته.
- ٣- يلقن المسلم كلمة الإخلاص عند الاحتضار والكافر يعرض عليه الإسلام.
- ٤- وجوب حسن الظن بالله تعالى، والرجاء بلطفه وكرمه.
- ٥- المؤمن يعيش بين الرجاء والخوف ويموت عليهما.
- ٦- من كان في حالة الاحتضار ينبغي أن يوجه إلى القبلة.

(٥٢٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز قراءة «يس» على المحتضر لا على الميت، كما قال ابن حبان إلا أن الحديث لم يثبت.

(٥٢١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز النظر إلى وجه الميت.

٥١٩- مسلم: الجنائز / ١، وأبو داود / ٣١١٧، والترمذي / ٩٧٦، والنسائي / ١٨٢٦، وابن ماجه / ١٤٤٤، ١٤٤٥.

٥٢٠- أبو داود / ٣١٢١، وعمل اليوم والليلة / ١٠٧٤، ابن ماجه / ١٤٤٨، وابن حبان / ٣٠٠٢، والحاكم: ٧٥٣ / ١، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء / ٦٨٨.

٥٢١- مسلم: الجنائز / ٧.

وَقَدْ شُقَّ بَصْرُهُ، فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ اتَّبَعَهُ الْبَصَرُ» فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُوَمِّنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ» ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْزُقْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّزْ لَهُ فِيهِ، وَاخْلُقْهُ فِي عَقْبِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٢٢- وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ سُجِّيَ بِبُرْدٍ حَبْرَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٢٣- وعنهما: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- ٢- استحباب تغميض عيني الميت بعد وفاته.
- ٣- إن الأرواح أجسام، يقع الموت عندما تفارق الأرواح الأبدان.
- ٤- تحريم الضجيج والصياح عند الموت أو عند حدوث المصيبة.
- ٥- استحباب الدعاء بالخير عند الوفاة وسؤال الرحمة ورفع الدرجات للميت.
- ٦- استحباب الدعاء لأهل الميت وعقبه بأن يخلفهم عنه خيراً.
- ٧- من الملائكة من يواسي المسلم عند المصائب فيؤمن على دعائه ويحضر عنده.
- ٨- إثبات نعيم القبر وعذابه.

(٥٢٢) شرح الكلمات:

سُجِّيَ: أي غُطِّيَ.

بُرْد: كساء له أعلام.

حَبْرَة: ثوب من قطن أو كتان مخطط يُصنع باليمن.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب تغطية جسد الميت بالإجماع.

(٥٢٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز تقبيل الميت لمن يجوز له تقبيله في حال الحياة.
- ٢- جواز الكشف عن وجه الميت لحاجة ولا يندب تسجيته.

٥٢٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه». رواه أحمد والترمذي وحسنه.

٥٢٥- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال في الذي سقط عن راحلته فمات: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين». متفق عليه.

٥٢٦- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: لما أَرَادُوا غُسلَ رسولِ الله ﷺ قالوا:

٣- شدة محبة أبي بكر الصديق رضي الله عنه للنبي ﷺ.

(٥٢٤) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب المبادرة إلى قضاء دين الميت .

٢- استحباب التخلص من الدين قبل الموت .

(٥٢٥) شرح الكلمات:

سدر: أي شجر النبق ، والمراد: ورقه المطحون يُخلط بالماء للغسل .

ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب تغسيل الميت غير الشهيد في المعركة .

٢- وجوب تكفين الميت وجواز الاقتصار على ثوبين .

٣- استحباب العناية بنظافة الميت .

٤- كراهية استخدام العطور في تجهيز الميت المحرم .

٥- استحباب تكفين الميت في ثياب إحرامه .

٦- من دخل في طاعة لم يستطع أن يكملها لأجل الموت فإنه يكتب بفضل الله من أهل تلك الطاعة .

(٥٢٦) ما يستفاد من الحديث :

١- الأولى هو تجريد الميت عن الثياب عند غسله ويستحسن أن يكون ذلك تحت سقف أو

٥٢٤- أحمد: ٢/ ٤٤٠، والترمذي/ ١٠٧٩، وابن ماجه/ ٢٤١٣.

٥٢٥- البخاري/ ١٢٠٦، ومسلم: الحج/ ٩٣.

٥٢٦- أحمد: ٦/ ٢٦٧، وأبو داود/ ٣١٤١.

وَاللّٰهُ مَا نَذِرِي نَجْرُدُ رَسُوْلَ اللّٰهِ ﷺ كَمَا نُجْرُدُ مَوْتَانَا أَمْ لَا؟ الْحَدِيثُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ .

٥٢٧- وَمِنْ أُمَّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ فَقَالَ : «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا ، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ» . فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ . فَقَالَ : «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَفِي رِوَايَةٍ^(١) : «أَبْدَأَنْ بِمِيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ^(٢) «فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ . فَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا» .

مظلة ونحوها .

٢- النبي الكريم ﷺ ليس كغيره من الموتى .

٣- يجوز أن تغسل المرأة زوجها الميت .

(٥٢٧) شرح الكلمات :

أشعرنها : أي اجعلنه شعارها الذي يلي جسدها .

حِقْوَهُ : إزاره ، وأصله معقد الإزار .

بميامنها : جمع ميمنة .

فضفرنا شعرها ثلاثة قرون : أي جعلنا شعرها ثلاث صفائر .

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الإيتار بغسل الميت إلى حد الإنقاء .

٢- استحباب جعل الكافور في الغسلة الأخيرة .

٣- الماء المتغير بالطاهر باقٍ على طهوريته .

٤- الأفضل البداءة بميامن الميت وبمواضع الوضوء منه .

٥- استحباب ضفر شعر المرأة ثلاثة قرون وجعلها خلفها .

٥٢٧- البخاري / ١١٩٥ ، ومسلم : الجنائز / ٣٦ .

(١) البخاري / ١١٩٧ ، ومسلم : الجنائز / ٤٢ .

(٢) البخاري / ١٢٠٤ .

- ٥٢٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
- ٥٢٩- وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قالَ : لَمَّا تُوفِّيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ، جَاءَ ابْنُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفُنُهُ فِيهِ ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
- ٥٣٠- وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «الْبُسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ» . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ .

(٥٢٨) شرح الكلمات :

سَحُولِيَّة : أي ثياب بيض نقية تُنسج في اليمن . كرسف : أي قطن .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب تكفين الميت بثلاثة أثواب بيض : إزار ، ورداء ، ولفافة .
- ٢- وجوب ستر جميع جسد الميت ، فإن قصر الكفن عنه قَدِمَ ستر العورة ، فما زاد عليه غُطِيَ به جانب الرأس ويوضع الخشيش على الرجلين والقدمين .
- ٣- جواز الاقتصار في تكفين الميت على ثوبين كما مر في الحديث رقم (٥٢٥) .

(٥٢٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية التكفين في القميص لغرض شرعي .
- ٢- مكافأة الابن المحسن لأبيه دون النظر إلى إساءته .
- ٣- إعطاء النبي ﷺ قميصه لتكفين عبد الله بن أبي بن سلول كان مكافأة لما أحسن إلى عمه ﷺ العباس بكسائه له ، وتطيباً لخاطر ابنه عبد الله الصحابي الجليل رضي الله عنه .

(٥٣٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب لبس الثياب البيض حال الحياة ، واستحباب تكفين الموتى فيها بعد الممات .

٥٢٨- البخاري / ١٢٠٥ ، ومسلم : الجنائز / ٤٥ .

٥٢٩- البخاري / ١٢١٠ ، ومسلم : صفات المنافقين / ٣ .

٥٣٠- أحمد : ٢٤٧ / ١ ، وأبو داود / ٣٨٧٨ ، والترمذي / ٩٩٤ ، وابن ماجه / ١٤٧٢ .

٥٣١- وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ». رواه مسلم.

٥٣٢- وعنه: قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتَلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذَاً لِلْقُرْآنِ؟» فَيُقَدِّمُهُ فِي اللَّحْدِ، وَلَمْ يُغَسِّلُوا، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ. رواه البخاري.

٥٣٣- وعن علي رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَغَالُوا فِي الْكَفْنِ، فَإِنَّهُ يُسَلَبُ سَرِيعًا». رواه أبو داود.

(٥٣١) ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب تحسين الكفن في الذات، وفي صفة الثوب، وفي كيفية وضع الثياب.
- ٢- كراهية الإفراط أو التفريط في الكفن.
- ٣- من الإحسان إلى الميت عدم إفشاء السر إن رأى الغاسل منه ما يكره.
- ٤- يُستحب أن يكون من يتولى الغسل أميناً ذائع لئلا يخون إن رأى من الميت ما يستقذر.

(٥٣٢) ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز دفن الاثنين فأكثر في القبر الواحد عند الضرورة.
- ٢- جواز جمع الميتين في ثوب واحد، أو تقطيعه بينهما.
- ٣- استحباب تقديم أصحاب الفضل على غيرهم إذا جمعوا في القبر الواحد.
- ٤- لا يغسل شهيد المعركة ولا يصلى عليه، وهو رأي جمهور العلماء.

(٥٣٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- يستحب أن يكون الكفن من الثياب البيض العادية.
- ٢- كراهية تكفين الميت في الثياب الفاخرة والملابس الغالية مهما كانت منزلته في الدنيا.

٥٣١- مسلم: الجنائز / ٤٩.

٥٣٢- البخاري / ١٢٨٢.

٥٣٣- أبو داود / ٣١٥٤، وضعفه الشيخ الألباني، ضعيف الجامع / ٦٢٤٧.

٥٣٤- وعن عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «لَوْ مِتُّ قَبْلِي لَعَسَلْتُكَ» الْحَدِيثُ .
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

٥٣٥- وعن أسماء بنت عميس رضي الله عنها: أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْصَتْ أَنْ يُغْسَلَهَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ .

٥٣٦- وعن بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْغَامِدِيَّةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْمِهَا فِي الزَّنا، قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٥٣٧- وعن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ

(٥٣٤) ما يستفاد من الحديث :

١- يجوز للرجل أن يغسل زوجته الميتة وكذلك العكس وهو مذهب جمهور العلماء .

(٥٣٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز غسل الرجل زوجته وأمه وبنات دون سبع .
- ٢- جواز غسل المرأة زوجها الميت .
- ٣- تحريم غسل الرجل للمرأة والعكس ولو كانا محرمين ، إلا للزوجين فقط .

(٥٣٦) شرح الكلمات :

الغامدية : نسبة إلى قبيلة غامد من الأزد .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية الصلاة على من أقيم عليه الحد ، وأنه يعامل معاملة سائر المسلمين .
- ٢- مشروعية الصلاة على كل مسلم محدود ، وقاتل نفسه ، وولد الزنا وغيرهم .
- ٣- يستحب أن لا يصلي الإمام وأصحاب الفضل على الفساق والفجرة والمجرمين زجرًا لهم .

٥٣٤- أحمد : ٢٢٨/٦ ، وابن ماجه / ١٤٦٥ ، وابن حبان / ٦٥٨٦ . وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٧٠٠ .

٥٣٥- الدارقطني : ٧٩/٢ .

٥٣٦- مسلم : الحدود / ٢٣ .

٥٣٧- مسلم : الجنائز / ١٠٧ .

بِمَشَاقِصَ ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٥٣٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه - في قصة المرأة التي كانت تقم المسجد ، فسأل عنها النبي ﷺ - فقالوا : ماتت . فقال : «أفلا كنتم أذنتموني؟» فكانهم صغروا أمرها . فقال : «دلوني على قبرها» فدلوه ، فصلى عليها . متفق عليه ، وزاد مسلم ، ثم قال : «إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم» .

٥٣٩- وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان ينهى عن النغي . رواه أحمد

(٥٣٧) شرح الكلمات:

المشاقص : جمع مشقص ، وهو نصل عريض . وهو يشمل السكين .

ما يستفاد من الحديث :

١- ينبغي أن لا يتولى الصلاة على قاتل النفس الإمام وإنما يصلي عليه غيره ، ردعاً لغيره عن مثل فعله .

(٥٣٨) شرح الكلمات:

تقم المسجد : أي تكنس المسجد وتنظفه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز الصلاة على الميت بعد دفنه مطلقاً سواء طالت المدة أو قصرت .
- ٢- جواز الصلاة على القبر لمن فاتته الصلاة على الميت .
- ٣- استحباب إعلام أقارب الميت وأصدقائه ومن له صلة به وليس هذا من النعي المنهي عنه .
- ٤- إثبات ظلمة القبور وتنويرها .
- ٥- بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والرفق بأمته .
- ٦- الدعاء ينفع الميت في الصلاة وخارجها .
- ٧- النهي عن احتقار المسلم مهما كان وضعه بين المسلمين .

والتَّزْمِيدُ وَحَسَنُهُ.

- ٥٤٠- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى. فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٥٤١- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ

(٥٣٩) شرح الكلمات:

النعي: هو الإخبار بموت شخص والإشهار به.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- حرمة النعي الذي كان يفعله أهل الجاهلية، وهو أنه إذا مات فيهم شريف بعثوا ركباً ينادي في القبائل فينعاها إليهم.

(٥٤٠) ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز النعي الشرعي وهو إعلام أهل الميت وأقاربه ومن له علاقة به ليشهدوا جنازته.
- ٢- مشروعية الصلاة على الغائب، وفصل بعض العلماء فقالوا: من كان له فضل وسابقة على المسلمين صلي عليه، ومن عداه لا يصلى عليه. ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه إن كان الغائب لم يصل عليه مثل النجاشي صلي عليه، وإن كان قد صلي عليه فقد سقط فرض الكفاية من المسلمين. وهو أقوى. والله أعلم.
- ٣- استحباب تكثير المصلين على الميت وتكثير الصفوف.
- ٤- فيه علامة من علامات النبوة؛ لأنه ﷺ أخبر الصحابة في اليوم الذي مات فيه النجاشي مع بعد الحبشة عن المدينة، وعدم وجود أي وسيلة للاستعلام.
- ٥- مشروعية التكبير أربعاً على الجنائز.

(٥٤١) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث يدل على استحباب كثرة المصلين على الجنازة.

رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَزْبَعُونَ رَجُلًا ، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا ، إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٥٤٢- وَمِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَمْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا ، فَقَامَ وَسَطُهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٥٤٣- وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٥٤٤- وَمِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ : كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ

٢- الصلاة على الجنائز شفاعة من المصلين للميت ، وشفاعة المؤمن مقبولة ونافعة .

٣- فضل التوحيد ، وهو إفراد الله بالعبادة والبعد عن الشرك ووسائله .

٤- من شرط قبول الشفاعة أن يكون الشافع لا يشرك بالله شيئاً ولا المشفوع فيه ، وهو يشمل الشرك الأكبر والأصغر .

(٥٤٢) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب وقوف الإمام عند الصلاة على المرأة في وسطها عند عجيزتها .

٢- وجوب استقبال أي جزء من الميت ، رجلاً كان أو امرأة للصلاة عليه .

(٥٤٣) شرح الكلمات :

ابني بيضاء : هما سهل وسهيل رضي الله عنهما ، أمهما كانت تلقب بالبيضاء ، واسمها دعد .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز صلاة الجنائز في المسجد بدون كراهة .

(٥٤٤) ما يستفاد من الحديث :

١- التكبير في صلاة الجنائز أربع تكبيرات في عامة الموتى ، وعليه جمهور السلف والخلف .

٥٤٢- البخاري / ١٢٦٦ ، ومسلم : الجنائز / ٨٧ .

٥٤٣- مسلم : الجنائز / ٩٩ .

٥٤٤- مسلم : الجنائز / ٧٢ ، وأبو داود / ٣١٩٧ ، والترمذي / ١٠٢٣ ، والنسائي / ١٩٨٢ ، ابن ماجه / ١٥٠٥ .

عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خُمْسًا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَزْبَعَةُ.

٥٤٥- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْنٍ سِتًّا، وَقَالَ: إِنَّهُ بَدْرِيٌّ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

٥٤٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَيَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

٥٤٧- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، فَقَالَ: لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٥٤٨- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ،

٢- جواز الزيادة على الأربع في التكبير على الجنازة.

(٥٤٥) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز التكبير في صلاة الجنازة أكثر من أربع مراعاة لفضل الميت ومكانته عند المسلمين.

(٥٤٧) شرح الكلمات:

سنة : أي طريقة مأخوذة عن النبي ﷺ.

(٥٤٦، ٥٤٧) ما يستفاد من الحديثين :

١- وجوب قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى من تكبيرات صلاة الجنازة.

٢- يجوز للإمام أن يقرأ سورة الفاتحة جهراً في صلاة الجنازة لئسمع المأمومين ليتعلموا السنة.

٣- التكبيرة الأولى يقرأ فيها فاتحة الكتاب، ثم يكبر فيصلي على النبي ﷺ ثم يكبر فيدعو للميت.

٥٤٥- البخاري / ٣٧٨٢.

٥٤٦- مسنده : ٢٠٩ / ١.

٥٤٧- البخاري / ١٢٧٠.

٥٤٨- مسلم : الجنائز / ٨٥.

فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ،
وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ
الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ،
وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٤٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى
جَنَازَةٍ يَقُولُ : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَعَافِيْنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا
وَأُنْثَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ،
اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ.

٥٥٠- وعنه رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ

(٥٤٨) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب الدعاء بهذا المأثور لمن تيسر له .
- ٢- استحباب حفظ الأدعية النبوية .
- ٣- وجوب الإيمان بنعيم القبر أو عذابه .
- ٤- وجوب الإيمان بفتنة القبر وأن الله تعالى يثبت فيها المؤمنين الموحدين .
- ٥- إثبات الجنة والنار وأنهما لا تغنيان .
- ٦- وجوب الإخلاص في الدعاء للميت .

(٥٤٩) شرح الكلمات :

أجره : أي أجر ما أصابنا بموته .
لا نفتتا : أي لا تجعلنا مفتونين بعده بل اجعلنا معتبرين بموته .

(٥٤٩ ، ٥٥٠) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- وجوب الدعاء للميت والإخلاص فيه .

٥٤٩- أبو داود / ٣٢٠١ ، والترمذي / ١٠٢٤ ، والنسائي / ١٩٨٦ ، وابن ماجه / ١٤٩٨ .

٥٥٠- أبو داود / ٣١٩٩ ، وابن ماجه / ١٤٩٧ ، وابن حبان / ٣٠٨٦ .

الدُّعَاءُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

٥٥١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ ، فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكَ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٥٥٢- وَمِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» قِيلَ : وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ : «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِمُسْلِمٍ : «حَتَّى تُوَضَعَ فِي اللَّحْدِ» .

٢- احتياج كل بشر إلى الدعاء من الله تعالى ، ولو استغنى عنه أحد لاستغنى عنه الصحابة أصحاب الفضائل العالية .

٣- استحباب الدعاء بهذا الذكر (اللهم اغفر لحينا) وغيره من الأدعية الكثيرة المأثورة في هذا الباب .

٤- استحباب الاستغفار للأحياء والأموات .

٥- استحباب سؤال الله التثبيت على الإيمان .

(٥٥١) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب المبادرة إلى تجهيز الميت بعد تحقق وفاته .

٢- استحباب الإسراع بالميت إلى الدفن دون الهرولة والجري .

٣- إن سرعة الدفن في مصلحة الميت الصالح .

(٥٥٢) ما يستفاد من الحديث :

١- حصول الأجر العظيم لمن شيع الجنازة وصلى عليها ابتغاء وجه الله .

٢- من اقتصر على الصلاة أو على التشيع فقط يحصل له بعض الأجر .

٣- عظم فضل الله تعالى وكرمه وتكريمه للميت .

وَلِلْبُخَارِيِّ^(١) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاخْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهَا حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقَيْرَاطَيْنِ، كُلُّ قَيْرَاطٍ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ».

٥٥٣- وَمِنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَهُمْ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ وَطَائِفَةٌ بِالْإِسْكَانِ.

٥٥٤- وَمِنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نُهَيْتَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤- استحباب حضور الصلاة على الميت ودفنه.

٥- هذا الحديث من الأحاديث المتواترة فقد رواه اثنا عشر صحابياً كما في «السبل».

٦- استحباب حمل سرير الجنابة.

(٥٥٣) ما يستفاد من الحديث :

١- يندب تشيع الجنابة حتى تدفن.

٢- الأفضل أن يكون المشاة مع الجنابة أمامها وقال بعض العلماء يمشون حيث شاؤوا أمامها أو خلفها أو يمينها أو شمالها، وهو الأظهر والله أعلم.

(٥٥٤) شرح الكلمات:

لم يُعْزَمْ عَلَيْنَا : أي ليس النهي للتحريم بل للكره والتتريه.

ما يستفاد من الحديث :

١- قول الصحابي : «نُهَيْتَا» له حكم الحديث المرفوع.

٢- النهي عن اتباع النساء الجنائز لما فيهن من الضعف والرقه وعدم التحمل للمصائب فيحدث منهنّ الجزع والفزع.

(١) البخاري / ٤٧.

٥٥٣- أبو داود / ٣١٧٩، والترمذي / ١٠٠٧، والنسائي / ١٩١٤، وابن ماجه / ١٤٨٢، وابن حبان / ٣٠٤٥. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ٧٣٩.

٥٥٤- البخاري / ١٢١٩، ومسلم : الجنائز / ٣٤.

٥٥٥- وعن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٥٦- وعن أبي إسحاق، أن عبد الله بن يزيد أَدْخَلَ الْمَيِّتَ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيْ الْقَبْرِ، وَقَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

٥٥٧- وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ، فَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَبَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ، وَأَعْلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِالْوَقْفِ.

٥٥٨- وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ

٣- النهي قد يكون للتنزيه وإلا فأصله التحريم.

(٥٥٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب القيام للجنابة، وقعوده ﷺ للجنابة كان لبيان الجواز.
- ٢- يستحب لمن شيع الجنابة أن لا يجلس حتى توضع على الأرض أو في القبر.
- ٣- القيام للجنابة لتحويل أمر الموت أو لتعظيم الله الذي يقبض الأنفس.

(٥٥٦) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب إدخال الميت عند الدفن من جهة الموضع الذي تكون فيه رجلاه إذا دفن ويدخل بالرفق واللين.

(٥٥٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية هذا الذكر عند مواصلة الميت في القبر.
- ٢- جواز اختيار الدافن من الدعاء ما شاء عند الدفن.

٥٥٥- البخاري / ١٢٤٨، ومسلم : الجنائز / ٧٦.

٥٥٦- أبو داود / ٣٢١١.

٥٥٧- أحمد : ٤ / ٤٧٥، وأبو داود / ٣٢١٣، والترمذي / ١٠٤٦، وابن ماجه / ١٥٥٠، قال الشيخ أحمد شاکر : «إسناده

صحيح»، وابن حبان / ٣١١٠. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ٧٤٧.

٥٥٨- أبو داود / ٣٢٠٧.

كَكْسِرِهِ حَيًّا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٥٥٩- وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «فِي الْإِثْمِ».

٥٦٠- وَمِنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: أَلْحَدُوا لِي لَحْدًا، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبْنَ نَضْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٦١- وَلِلْبَيْهَقِيِّ عَنْ جَابِرٍ نَحْوَهُ وَزَادَ: وَزُفِعَ قَبْرُهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبِيرٍ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ.

(٥٥٨ ، ٥٥٩) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ :

- ١- وجوب احترام الميت ؛ لأنه مكرم في حياته فلا تهدر كرامته بعد موته .
- ٢- حرمة تشريح جثث الموتى لغير الضرورة .

(٥٦٠) شرح الكلمات :

لحداً : اللحد : الشق الذي يُعمل في جانب القبر لوضع الميت .
اللبن : هو المضروب من الطين .

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- الأفضل أن يعمل الشق في جانب القبر لوضع الميت وهو الذي يسمّى باللحد .
- ٢- دفن النبي ﷺ في اللحد .
- ٣- استحباب نصب اللبن على الميت قبل أن يهال (يصب) عليه التراب .

(٦١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- جواز رفع القبر عن مستوى الأرض قدر شبير ، لكن الأولى تسوية القبور كما في حديث علي رضي الله عنه عند مسلم عن أبي الهياج الأسدي قال : «قال لي علي : ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ، أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» .
- ٢- توفي النبي ﷺ يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة ١١ هـ ، ودفن يوم

٥٥٩- ابن ماجه / ١٦١٧ .

٥٦٠- مسلم : الجنائز / ٩٠ .

٥٦١- السنن الكبرى : ٤٠٧ / ٣ ، وابن حبان / ٦٦٣٥ .

٥٦٢- وَلِمُسْلِمٍ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُنْبَى عَلَيْهِ.

٥٦٣- وَمِنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ، وَأَتَى الْقَبْرَ، فَحَثَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ وَهُوَ قَائِمٌ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

الثلاثاء وتولى غسله ودفنه علي والعباس وأسامة رضي الله عنهم.

(٦٢) شرح الكلمات:

يُجَصَّصُ: أي يُطلى بالحصص.

ما يستفاد من الحديث:

١- حُرمة تزيين القبور وتخصيصها وحُرمة البناء والجلوس عليها.

٢- إن بناء المساجد أو القباب على القبور من الكبائر.

٣- تحريم رفع القبور، ووضع الصندوق المزخرف فيها، ووضع الستائر والأردية على القبور.

٤- تحريم التمسح بجدران القبر والطواف حولها، وإنارتها بالكهرباء أو إيقاد السرج عليها وتحريم تبليط ممراتها والطواف حولها.

٥- قد أُلِف فيه كل من الصنعاني والشوكاني رحمه الله «تطهير الاعتقاد» و«شرح الصدور في تحريم رفع القبور» وقد طبعا والله الحمد.

(٦٣) شرح الكلمات:

فحَثَّى عليه: أي أخذ كفاً من التراب وأهاله عليه.

ما يستفاد من الحديث:

١- مكانة عثمان بن مظعون رضي الله عنه حيث صلى عليه النبي ﷺ وصب عليه ثلاث حثيات من التراب.

٢- مشروعية صب التراب على الميت ثلاث حثيات بعد الفراغ من وضعه في القبر.

٥٦٤- وعن عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَأَسْأَلُوا لَهُ التَّثَبُّتَ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٥٦٥- وعن ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ - أَحَدِ التَّابِعِينَ - قَالَ: كَانُوا يَسْتَجِبُونَ إِذَا سُوِّيَ عَلَى الْمَيِّتِ قَبْرُهُ، وَانْصَرَفَ النَّاسُ عَنْهُ، أَنْ يُقَالَ عِنْدَ قَبْرِهِ: يَا فُلَانُ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَا فُلَانُ، قُلْ رَبِّيَ اللَّهُ، وَدِينِي الْإِسْلَامُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مَوْفُوقًا.

٥٦٦- وَلِلطَّبْرَانِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا مُطَوَّلًا.

(٥٦٤) شرح الكلمات:

التثبُّت: أي أن يشبهه الله عند سؤال الملكين.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب الوقوف عند القبر بعد الفراغ من الدفن والاستغفار للميت وسؤال الله التثبُّت له.
- ٢- انتفاع الميت باستغفار الحي ودعائه له.
- ٣- إثبات سؤال الملكين في القبر.
- ٤- وجوب الإيمان بنعيم القبر وعذابه.

٥- السؤال في القبر خاص بهذه الأمة لم يكن في الأمم الماضية؛ لأنهم إن أطاعوا الرسل حصل المراد وإن عصوهم عوجلوا بالعذاب، بخلاف الأمة المحمدية فإنها معصومة عن العذاب العام العاجل في الدنيا فوكل الله من يسألهم في القبر لتمييز الخبيث من الطيب والجيد من الرديء كما في «السبل»، ويرى ابن القيم رحمه الله أن السؤال عام كما في كتاب «الروح».

(٥٦٥، ٥٦٦) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- الحديث على أقل الأحوال ضعيف جداً، فالعمل به بدعة.

٥٦٤- أبو داود/ ٣٢٢١، والحاكم: ٥٢٦/١، قال الشيخ الألباني: سننه صحيح، المشكاة/ ١٣٣.

٥٦٦- جاء في «المنار»: «هذا حديث لا يشك أهل المعرفة بالحديث في وضعه»، انظر: سبل السلام: ٢/ ٢٢٩.

٥٦٧- وعن بُرَيْدَةَ بِنِ الْحَصَنِ بْنِ الْحَصَنِ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: «فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ».

٥٦٨- وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مُسْعُودٍ: «وَتُزْهَدُ فِي الدُّنْيَا».

٥٦٩- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

(٥٦٨) شرح الكلمات:

تزهد في الدنيا: أي ترغب عنها.

(٥٦٨ ، ٥٦٧) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- نسخ المنع من زيارة القبر.
- ٢- استحباب زيارة القبور في حق الرجال بالاتفاق، والحكمة فيها أنها تذكر الآخرة، وتزهد في الدنيا ولذاتها.
- ٣- عدم مشروعية زيارة القبور لمن لم يكن غرضه من الزيارة الاعتناظ والاعتبار.
- ٤- حرمة زيارة القبور لأجل الاستغاثة بالميت أو طلب المدد أو طلب الرزق أو الصحة أو الأولاد منه فإنه شرك أكبر.

(٥٦٩) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على حرمة زيارة القبور والتردد عليها في حق النساء، وهو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وذلك لوجود الضعف والرقعة فيهن، وقال بعض العلماء: لما رخص النبي ﷺ للزيارة مطلقاً دخل فيه النساء والرجال، وقيل: تكره الزيارة في حق النساء.
- ٢- لا بأس على المرأة إذا مرت بالمقابر أن تسلم على أهلها وتدعولهم، كما ورد ذلك في بعض الآثار السلفية.

٥٦٧- مسلم: الجنائز / ٤٠٦، والترمذي / ١٠٥٤، وقال: «حسن صحيح».

٥٦٨- ابن ماجه / ١٥٧١.

٥٦٩- الترمذي / ١٠٥٦، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه / ١٥٧٦، وابن حبان / ٣١٧٨. وقال الشيخ الألباني: «صحيح

لغيره»، الإرواء: ٢٣٣/٣.

٥٧٠- وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّائِحَةَ وَالْمُسْتَمِعَةَ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

٥٧١- وعن أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَّا نَنُوحَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٥٧٢- وعن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(٥٧٠) شرح الكلمات :

النائحة : هي المرأة التي تبكي الميت وتعدد محاسنه وتُبكي غيرها .
المستمعة : القاصدة لسماع النياحة المشجعة للنائحة .

ما يستفاد من الحديث :

١- حُرمة النياحة على الميت بالإجماع ، وأنها من الكبائر .

(٥٧١) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث يدل على ما دلَّ عليه الحديث السابق من حرمة النياحة .
٢- جواز البكاء على الميت بدون رفع الصوت .

(٥٧٢) شرح الكلمات :

بما ينيح عليه : بسبب النياحة عليه .

(٥٧٢ ، ٥٧٣) ما يستفاد من الحديثين :

١- حُرمة النياحة على الميت .
٢- النياحة على الميت تسبب له عذاب القبر . ومن العلماء من أنكر هذا كعائشة رضي الله عنها واستدلَّت بقوله تعالى ﴿لَا تَزِرُ وَزِرَّتْ وَزَرَ أُخْرَى﴾ . ومنهم من لجأ إلى التأويلات الآتية :
(أ) يعذب إذا كان له فيه سبب كمن رضي بذلك في حياته ، وهو اختيار الإمام البخاري .

٥٧٠- أبو داود / ٣١٢٨ ، وضعفه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٧٦٩ .

٥٧١- البخاري / ١٢٤٤ ، ومسلم : الجنائز / ٣١ .

٥٧٢- البخاري / ١٢٢٦ ، ومسلم : الجنائز / ١٧ .

٥٧٣- ولهما نحوه عن المغيرة بن شعبة .

٥٧٤- وعن أنس رضي الله عنه قال : شهدت بنتا للنبي ﷺ تدفن ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ جالس عند القبر ، فرأيت عيني تدمعان . رواه البخاري .

٥٧٥- وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لَا تَدْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تُضْطَرُّوا » . أخرجه ابن ماجه ، وأضله في مسلم ، لكن قال : زجر أن يقبر الرجل بالليل ، حتى يصلى عليه .

٥٧٦- وعن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما قال : لما جاء نعي جعفر - حين

(ب) إذا أوصى بالنيابة عليه وهو اختيار الجمهور . (ج) إنه خاص بالكافر . (د) إن معناه توبيخ الملائكة . (هـ) إن معنى التعذيب تألم الميت ؛ لأنه يرق لأهله عند البكاء عليه ، وهو اختيار ابن جرير والقاضي عياض ، كذا في «فتح العلام» .

(٥٧٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز البكاء على الميت بدون رفع الصوت .
- ٢- يُسنُّ الصبر واحتساب الأجر عند الله تعالى ، والاسترجاع .

(٥٧٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- كراهية دفن الميت ليلاً إلا عند الحاجة ؛ لأنه مظنة التقصير في حق الميت أو عدم الإحسان في الكفن .

٢- جواز الدفن ليلاً للضرورة كخوف الزحمة أو الحر أو تغير الميت وغيرها .

٣- عدم جواز الدفن عند طلوع الشمس حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة ، وعند غروب الشمس حتى يحتجب قُصرها .

٥٧٣- البخاري / ١٢٢٩ ، ومسلم : الجنائز / ٢٨ .

٥٧٤- البخاري / ١٢٢٥ .

٥٧٥- ابن ماجه / ١٥٢١ ، ومسلم : الجنائز / ٤٩ .

٥٧٦- أحمد : ٢٠٥ / ١ ، وأبو داود / ٣١٣٢ ، والترمذي / ٩٩٨ ، وابن ماجه / ١٦١٠ .

قُتِلَ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْنَعُوا لَالِ جَعْفَرَ طَعَامًا، فَقَدْ آتَاهُمْ مَا يَشْعَلُهُمْ». أَخْرَجَهُ
الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ.

٥٧٧- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا
خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولُوا: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ،
وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٧٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ،

(٥٧٦) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- استحباب إيناس أهل الميت بإرسال الطعام إليهم من أقاربهم أو جيرانهم أو أصدقائهم.
- ٢- قيام أهل الميت بذبح الذبائح وتقديم الطعام للمعزين بدعة لا تجوز.
- ٣- حرمة نحر الإبل عند قبر الميت ؛ لأنه عمل جاهلي محرم.
- ٤- إخراج الصدقة مع الجنازة بدعة.

(٥٧٧) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- استحباب زيارة القبور للدعاء للأموات والاستغفار لهم، والاعتبار والاتعاظ، وأما زيارة
القبور البدعية كالزيارة لدعاء الميت والطلب منه كشف الكربات وقضاء الحاجات والنذر
له فهذا شرك أكبر.
- ٢- استحباب هذا الذكر لمن زار المقابر.
- ٣- استحباب سؤال الله العافية والسلامة من العذاب ومناقشة الحساب للميت وهو أشرف
المطالب.

(٥٧٨) شرح الكلمات:

سلفنا : أي من تقدمنا بالموت .
بالأثر : أي تابعون لكم من ورائكم .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب الدعاء لأهل القبور .

فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآثَرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ.

٥٧٩- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٥٨٠- وروى التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، لَكِنْ قَالَ: «فَتُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ».

٢- عدم جواز السلام على موتى المشركين.

٣- يستحب إذا دعا لأحد أن يبدأ بنفسه أولاً.

(٥٧٩) شرح الكلمات:

لا تسبوا: أي لا تذكروا عيوبهم ولا تشتموهم.

أفصوا: أي وصلوا إلى ما عملوا من خير أو شر.

(٥٧٩، ٥٨٠) ما يستفاد من الحديثين:

١- حُرمة سب الأموات مطلقاً سواء كان الميت مسلماً أو كافراً إلا أن الحديث مخصص بأن أموات الكفار والفساق من المسلمين يجوز ذكر مساوئهم للتحذير منهم، أو لضرورة أخرى.

٢- حُرمة الغيبة إلا أنها تجوز لضرورة شرعية كجرح الرواة والشهود.

٣- حُرمة سب الصحابة رضي الله عنهم مطلقاً، لا سيما الخلفاء الراشدين منهم.

٤- كفر الروافض الذين يسبون الشيخين وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم.

كتاب الزكاة

٥٨١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ : «إِنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

٥٨٢- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ : هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ «فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ : فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ

(٥٨١) ما يستفاد من الحديث :

١- الزكاة فريضة من فرائض الإسلام .

٢- فقراء كل بلد أولى بزكاة أغنيائه .

٣- مشروعية تولي الإمام قبض الزكاة إما بنفسه أو عن طريق السعاة .

٤- جواز صرف الزكاة لصنف واحد من الأصناف الثمانية من أهل الزكاة .

٥- الداعية يتدرج في دعوته من الأمر الأهم إلى الذي دونه .

(٥٨٢) شرح الكلمات :

بنت مخاض : هي من الإبل التي أتمت السنة الأولى ، ودخلت في الثانية سميت بذلك لأن أمها تحمل في هذه المدة في الغالب .

ابن لبون : هو ما أتم سنتين ودخل في الثالثة سمي بذلك لأن أمه ذات لبن .

طروق الجمل : أي مطروقة الفحل .

حقة : هي ما استكملت السنة الثالثة ودخلت في الرابعة .

٥٨١- البخاري / ١٣٨٩ ، ومسلم : الإيمان / ٢٩ .

٥٨٢- البخاري ١٣٨٦ .

إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ أَتْنَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَابِلُنْ لَبُونٍ ذَكَرٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ أَتْنَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا. وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ فَفِيهَا شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ. فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةٌ وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٍ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ، وَفِي الرِّقَّةِ: فِي مِائَتَيْنِ دِرْهَمِ رُبْعِ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةَ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ

جَذَعَةٌ: هِيَ مَا اسْتَكْمَلَتْ السَّنَةَ الرَّابِعَةَ وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ.

سَائِمَتُهَا: هِيَ الَّتِي تَرَعَى الْكَلَاءَ بِنَفْسِهَا. هَرَمَةٌ: هِيَ الْكَبِيرَةُ الَّتِي سَقَطَتْ أَسْنَانُهَا.

ذَاتُ عَوَارٍ: أَيُّ ذَاتِ الْعَيْبِ، وَقِيلَ: بِفَتْحِ الْعَيْنِ أَيْ مَعِيَّةِ الْعَيْنِ، وَبِالضَّمِّ، عَوْرَاءُ الْعَيْنِ.

تَيْسٍ: هُوَ الْفَحْلُ مِنَ الْمَاعِزِ. الرِّقَّةُ: الْفِضَّةُ الْخَالِصَةُ مُضْرُوبَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُضْرُوبَةٍ.

خَلِيطَيْنِ: أَيُّ شَرِيكَيْنِ.

يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ: أَيُّ بِالمساواة، والمراد: أَنَّ الْمُصَدِّقَ إِذَا أَخَذَ صَدَقَةَ الْخَلِيطَيْنِ مِنْ مَالِ أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ (الْخَلِيطُ) يَأْخُذُ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ الْقَدْرَ الَّذِي كَانَ قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٥٨٣- وَمِنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا

(٥٨٣) شرح الكلمات:

تَبِيعَةٌ: هي أنثى «تَبِيعَ» وهو ذكر البقر الذي استكمل الحول الأول ودخل في الثاني.
مُسِنَّةٌ: أي ذات الحولين. حَالِمٌ: أي محتلم وهو البالغ.
عَذْلُهُ: أي قيمة وقصاره. مَعَاْفِرِيَا: نسبة إلى حي في اليمن وتُنسب إليه الثياب المعافرية.

(٥٨٢، ٥٨٣) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- الحديث الأول مرفوع إلى النبي ﷺ أيضاً.
- ٢- وجوب الزكاة في سائمة بهيمة الأنعام، وهي: الإبل، والبقر، والغنم.
- ٣- أول نصاب الإبل خمس، ويستقر النصاب فيها إذا زادت على عشرين ومائة، فحينئذ يكون في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.
- ٤- إذا نقصت الإبل عن خمس فلا زكاة فيها إلا أن يتطوع صاحبها. أما الخمس من الإبل إلى أربع وعشرين ففي كل خمس منها شاة، وما نقص عن خمس بين الفريضتين فلا شيء فيه.
- ٥- الغنم السائمة إذا بلغت أربعين شاة ففيها شاة واحدة إلى عشرين ومائة، وما زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان، وما تربو مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه ثم في كل مائة فوق ذلك شاة، ولا تجب الشاة الرابعة عند الجمهور حتى تفي أربعمائة.
- ٦- إذا نقصت الغنم عن أربعين فليس فيها صدقة إلا أن يتطوع صاحبها.
- ٧- وجوب الزكاة في البقر، وأن النصاب المذكور في الحديث وهو في كل ثلاثين تبيع أو تبِيعَة وفي كل أربعين مسِنَّة، وهو مجمع عليه.
- ٨- إذا نقصت البقرة عن ثلاثين فليس فيها صدقة واجبة عند الجمهور.

أَوْ عِدْلَهُ مُعَافِرِيًا . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ، وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيِّ ، وَأَشَارَ إِلَى اخْتِلَافٍ فِي وَضْلِهِ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ .

٥٨٤- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ» . رَوَاهُ أَحْمَدُ .

٩- حرمة الاحتياال من صاحب المال لإنقاص الصدقة ، وكذلك لا يجوز الاحتياال من العامل على الصدقة لزيادتها عن الحق الواجب في الصدقة .

١٠- إن الخليطين يتساويان في الصدقة الواجبة وفيما يؤخذ ظلماً .

١١- مشروعية دفع الزكاة من المال الوسط ، فلا يجوز لصاحب المال إعطاء الرديئة ، ولا للعامل اختيار أجوده .

١٢- جواز دفع القيمة في الزكاة عند الحاجة إلى ذلك ، كالجبران في زكاة الإبل .

١٣- إذا بلغت الفضة نصاب الزكاة وهو مائتا درهم ففيها ربع العشر ، وإن نقصت من ذلك فلا زكاة فيها إلا أن يتطوع صاحبها .

١٤- جواز أخذ الأعلى أو الأدنى من الإبل إذا عدم عين المستحق ويدفع العامل أو صاحب المال الفرق ويجبر نقصان .

١٥- الذمي ليس بمطالب بالزكاة وإنما تؤخذ منه الجزية إذا بلغ الحلم عن كل رأس دينار أو عدله من غير النقد كالثياب وغيرها .

١٦- لا يخرج تيساً ولا طروقة الفحل ولا الحامل إلا أن يشاء صاحب المال ولا الأكولة في الزكاة .

(٥٨٤) ما يستفاد من الحديث :

١- لا تجب الزكاة في المال إلا مرة واحدة في السنة ، إذا حال عليه الحول عند مالكة .

٢- إن ولي الأمر هو الذي يبعث السعاة والعجاة لقبض الزكاة ، ولا يكلف صاحب المال أن يأتي بصدقته إلى بيت المال .

٣- وجوب الفرق بالرية وعدم تكليفهم بما يشق عليهم .

وَلَأَبِي دَاوُدَ أَيْضًا: «لَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ».

٥٨٥- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
وَلِلمُسْلِمِ: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ».

٥٨٦- وعن بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ: فِي أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ، لَا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حَسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطَرَ مَالِهِ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا، لَا يَحِلُّ لَالٍ

٤- جواز نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر لمصلحة.

(٥٨٥) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم وجوب الزكاة في العبد المتخذ للخدمة والفرس المعد للركوب.
٢- وجوب الزكاة في الأموال النامية أو المعدة للنماء ولا تجب في الأموال القنية على رأي الظاهرية.

٣- تجب على السيد زكاة الفطر عن عبده مطلقاً.

(٥٨٦) شرح الكلمات:

شَطَرُ مَالِهِ: أي بعض ماله.
عَزْمَةٌ: أي محتمة لازمة، وحق من حقوق الله عز وجل.
مُؤْتَجِرًا: أي قاصداً الأجر من الله تعالى.

ما يستفاد من الحديث :

١- إن في كل أربعين سائمة من الإبل بنت لبون.
٢- حرمة التفريق بين المالكين الخليطين من الماشية فراراً من الزكاة.
٣- جواز أخذ الزكاة قهراً ممن منعها بالإجماع.

٥٨٥- البخاري / ١٣٩٥، ومسلم: الزكاة / ٩ - ١٠.

٥٨٦- أحمد: ٢/٥، ٤، وأبو داود / ١٥٧٥، والنسائي / ٢٤٤٩، والحاكم / ٥٥٤، وحسنه الشيخ الألباني / ٧٩١.

مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى ثُبُوتِهِ.

٥٨٧- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ حَسَنٌ، وَقَدْ

٤- من أذى الزكاة عن طيب نفسه فله أجره، ومن منعها فعليه وزره؛ لأنه هدم ركناً من أركان الإسلام.

٥- جواز التعزير بأخذ المال.

٦- إن الزكاة لا تحل لمحمد ﷺ ولا لآله؛ لأنها أوساخ الناس وهم أرفع من ذلك.

(٥٨٧) شرح الكلمات:

مائتا درهم: تعادل خمسمائة وخمسة وتسعين غراماً تقريباً.

خمسة دراهم: هي قدر واحد وعشرين غراماً وربع.

عشرون ديناراً: وهو ما يعادل خمسة وثمانين غراماً من الكيل الحاضر.

حال عليها الحول: أي مضى عليها عام كامل من تاريخ امتلاكها.

ما يستفاد من الحديث :

١- نصاب الفضة سواء كانت مسكوكة أو تبرأ أو خلياً هو مئتا درهم بالإجماع، وهي تعادل (٥٩٥) غراماً، وهي (٥٦) ريالاً سعودياً تقريباً.

٢- نصاب الذهب عشرون ديناراً، وهو يعادل (٨٥) غراماً، وأحد عشر وثلاثة أسباع من الجنيه السعودي.

٣- النقدان ليس فيهما وقص في الزكاة، فكل ما زاد فبحسابه، قليلاً كان الزائد أو كثيراً.

٤- اشتراط حولان الحول لوجوب الزكاة.

اِخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ .

٥٨٨- وَلِلْزَمِذِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ .

٥٨٩- وَمِنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ أَيْضًا .

٥٩٠- وَمِنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ ، فَلَيْتَ جَزَلُهُ وَلَا يَتْرُكُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ

٥- نصاب الحبوب خمسة أوسق ، ولا وقص فيها .

(٥٨٨) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم وجوب الصدقة في المال إلا بعد مضي عام كامل عليه عند مالكة .

٢- لا زكاة في المال المستفاد من غير ربح التجارة أو إنتاج السائمة المعدة للدر والنسل مثل الميراث أو الهدية أو نحوهما حتى يحول عليها الحول .

(٥٨٩) شرح الكلمات :

العوامل : أي هي بقر الحرث والدياسة وجر الأثقال ونحو ذلك .

ما يستفاد من الحديث :

١- الأبقار العوامل في حرث الزرع أو سقيه لا زكاة فيها .

٢- لا زكاة في الأموال المعدة للاستعمال مثل سيارات الركوب وأدوات الزراعة والحراثة ونحوها .

(٥٩٠) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب تنمية مال اليتيم بالتجارة وغيرها .

٥٨٨- الترمذي / ٦٣١ .

٥٨٩- أبو داود / ١٥٧٢ ، والدارقطني : ١٠٣ / ٢ ، وضغفة الشيخ الألباني ، ضعيف الجامع / ٤٩٠٥ .

٥٩٠- الترمذي / ٦٤١ ، والدارقطني : ١٠٩ / ٢ .

الصَّدَقَةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

٥٩١- وَمِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٩٢- وَمِنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحُلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ.

٥٩٣- وَمِنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذُودٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢- مشروعية الزكاة في مال الصبي، ووليّه هو الذي يتولى إخراج الزكاة عنه.

(٥٩١) ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب الدعاء لمخرج الصدقة ممن يأخذها سواء كان من الجبّة والسعة أو غيرهم.
- ٢- استحباب مكافأة المحسن على إحسانه، ولو بالدعاء.
- ٣- جواز دفع الزكاة إلى بيت المال مباشرة إذا أراد صاحب المال ذلك.

(٥٩٢) ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز تعجيل الزكاة قبل أن تحلّ لعامين فقط اقتصاراً على الوارد في الحديث.

(٥٩٣) شرح الكلمات:

الورق: هي الدراهم المضروبة. أواق: جمع أوقية. خمسة أواق: أي مائتا درهم. ذود: هي ما بين الثلاث إلى العشر من الإبل، وقيل: إلى ثلاثين. خمسة أوسق: مفردة وسق: وهو ستون صاعاً، وخمسة أوسق ثلاثمائة صاع، والصاع: اثنان كيلو وخمسمائة غرام - كما مر - فيكون ثلاثمائة صاع قدر سبعمئة وخمسين كيلو بالبر الرزين.

٥٩١- البخاري / ١٤٢٦، ومسلم: الزكاة / ١٧٦.

٥٩٢- الترمذي / ٦٧٨، وأبو داود / ١٦٢٤.

٥٩٣- مسلم: الزكاة / ٦.

٥٩٤- **وله من حديث أبي سعيد رضي الله عنه** : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ» . وَأَضْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٥٩٥- **وعن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ قال** : «فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ» ، وَفِيمَا سَقَّى بِالنُّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ،

(٥٩٤) شرح الكلمات:

خمسة أوسق : تقدم شرحه .

(٥٩٤ ، ٥٩٣) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- نصاب الإبل إذا بلغت خمساً ونصاب الفضة مائتا درهم ، وقدره (٥٩٥) غراماً من الفضة .
- ٢- نصاب الحبوب والتمور خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، فيكون نصاب الحبوب والثمار ثلاثمائة صاع ، وهو سبعمائة وخمسون كيلو غرام تقريباً .
- ٣- عفو الزكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من الإبل ، والورق ، والفضة ، والتمر ، والتمر .

(٥٩٥) شرح الكلمات:

عَثَرِيًّا : أي هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي لقرب الماء من وجه الأرض ، فتصل إليه عروق الشجر والزرع فيستغني عن السقي .
 بالنضح : بالسقي بآلة كهربائية أو بواسطة الحيوان أو اليد .
 بعلاً : أي الزرع الذي ينبت بالمطر من غير سقي ، وهو مرادف العثري .
 السواني : جمع سانية هي الدابة التي يُسقى بها أو يُرفع الماء بواسطتها من البئر أو النهر .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الواجب في الحبوب والثمار التي سقيت بلا مؤونة وإنما سقتها الأمطار أو العيون الجارية أو البعل الطبيعي العُشْر . وما سقي بكلفة فيه نصف العُشْر ، إذا بلغ النصاب .
- ٢- وجوب الزكاة في القليل والكثير في الخارج من الأرض كما هو ظاهر الحديث ، وهو رأي الإمام أبي حنيفة ، والجمهور على أن الحديث مُخَصَّصٌ بحديث «ليس فيما دون خمسة

وَلَأَبِي دَاوُدَ: «إِذَا كَانَ بَغْلًا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقِيَ بِالسَّوَانِي أَوْ النَّضْحِ يَنْصَفُ الْعُشْرُ».

٥٩٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: «لَا تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالزَّرْبِيبِ، وَالتَّمْرِ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ.

٥٩٧- وَلِلدَّارِقُطَنِيِّ عَنْ مُعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَا الْقَيْثَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَانُ وَالْقَصَبُ، فَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

٥٩٨- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

أُوسِقَ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صَدَقَةً» فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيمَا دُونَ الْخَمْسَةِ أَوْ سَقٍ وَهُوَ الرَّاجِحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٥٩٦) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- وجوب الزكاة في الحبوب في الأصناف الأربعة المذكورة في الحديث، ويلحق بها غيرها بجامع الاقتيات والادخار عند الأكثر. وقيل: لا تجب الزكاة إلا في الأصناف المذكورة فقط لعدم نهوض دليل يقاوم ذلك ويرفع حرمة مال المسلم. والله أعلم.

(٥٩٧) شرح الكلمات:

القثاء: نوع من الخيار.
البطيخ: نبات عشبي حولي ينبت في المناطق المعتدلة وثمرته كبيرة كروية أو مستطيلة وهو أنواع.
القصب: كل نبات ساقه أنابيب وكعوب، ومنه قصب السكر المعروف.

ما يستفاد من الحديث:

١- عدم وجوب الزكاة في الفواكه والخضروات والبقول؛ لأنها ليست مدخرة ولا مكيلة، والحديث السابق يؤيد هذا.

٥٩٦- مجمع الزوائد: ٣/ ٧٥، والحاكم: ١/ ٥٥٨، وصححه، ووافقه الذهبي.

٥٩٧- الدارقطني: ٢/ ٩٧.

٥٩٨- أبو داود: ١٦٠٥، والترمذي: ٦٤٣، والنسائي: ٢٤٩١، وابن حبان: ٣٢٨٠، والحاكم: ١/ ٥٦٠. وضعفه الشيخ =

خَرَضْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلُثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبْعَ»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٥٩٩- وَمِنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ يُخْرَصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤْخَذُ زَكَاتُهُ زَبِييًا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ.

٦٠٠- وَمِنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: «أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟»، قَالَتْ: لَا،

(٥٩٨) شرح الكلمات:

خرصتم: أي قدرتم.

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب ترك ثلث الزكاة أو ربعها لأصحاب الأموال ليفرقوا ذلك بين أقاربهم وجيرانهم ومن تعلق نفوسهم بهذه الثمرة.

٢- عدم وجوب الصدقة فيما لا يدخر. وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

(٥٩٩) ما يستفاد من الحديث :

١- ظاهر الحديث وجوب خرص التمر والعنب.

٢- يكفي خارص واحد إذا كان عدلاً، ولا يقبل فيه الفاسق.

٣- إذا أصابت المخروص جائحة أو آفة سماوية فلا ضمان على رب المال.

(٦٠٠) شرح الكلمات:

مَسَكَتَانِ : تشية : مَسَكَةٌ بفتح السين هما سواران .

ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب الزكاة في الحلي المعدل للاستعمال.

= الألباني، ضعيف الجامع / ٤٧٦.

٥٩٩- أبو داود / ١٦٠٣، والترمذي / ٦٤٤، والنسائي / ٢٦١٨، وابن ماجه / ٨١٩.

٦٠٠- أبو داود / ١٥٦٣، والترمذي / ٦٣٧، والنسائي / ٢٤٧٩، والحاكم : ٥٤٧ / ١.

قَالَ: «أَيَسْرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَارِينَ مِنْ نَارٍ؟» فَأَلْقَتْهُمَا. رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

٦٠١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ أَوْضَاحًا مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكُنْزُ هُوَ؟ قَالَ: «إِذَا أَذْنَيْتِ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكُنْزٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٦٠٢- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا: «أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نَعِدُّهُ لِلْبَيْعِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ.

٦٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَفِي الرُّكَازِ

٢- نصاب الحلي عند الموجبين هو نصاب التقدين.

(٦٠١) شرح الكلمات:

أَوْضَاحًا: جمع وضح، وهو نوع من الحلي، يكون أساورة في اليدين وخلاخل في الرجلين، وسمي أَوْضَاحًا لِيَبَاضِهَا.

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- الحديث يدل على ما دل عليه الحديث السابق أعني وجوب الزكاة في الحلية، وأن كل ما أخرجت زكاته فليس بكنز، فلا يشمل الوعيد المذكور في الآية.

(٦٠٢) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- وجوب الزكاة في أموال التجارة عند الأكثر، ولا تجب فيها الزكاة عند طائفة من العلماء منهم الصنعاني والإمام صديق حسن لعدم وجود دليل ناهض عليه.

(٦٠٣) شرح الكلمات:

الرُّكَاز: المال المدفون الذي وجد تحت الأرض.

٦٠١- أبو داود/ ١٥٦٤، والدارقطني: ١٠٥/٢، والحاكم: ٥٤٧/١.

٦٠٢- أبو داود/ ١٥٦٢.

٦٠٣- البخاري/ ١٤٢٨، ومسلم: الحدود/ ٤٦.

الخُمْسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦٠٤- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال - في كنز وجده رجل في خربة - : «إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ مَسْكُونَةٍ فَعَرَّفْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

٦٠٥- وعن بلال بن الحارث رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبْلِيَّةِ الصَّدَقَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

الخمس : أي الإمام يأخذ خمسة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الركاك ملك لواجده لأنه أحق به ، وليس له نصاب ، فيزكي قليله وكثيره .
- ٢- مشروعية إخراج الخمس من الركاك وقت العثور عليه .
- ٣- عدم وجوب الخمس في الركاك غير الذهب والفضة ، كالنحاس والحديد وغيرهما .

(٦٠٤) شرح الكلمات :

خربة : الدار الخراب يعني غير عامرة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب إخراج الخمس من الركاك الذي وجد على وجه الأرض ولا يعلم مالكة .

(٦٠٥) شرح الكلمات :

القَبْلِيَّة : موضع على ساحل البحر الأحمر قريب من المدينة المنورة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية الصدقة في المعادن .
- ٢- يجب فيها ربع العشر لما فيها من الكلفة والمؤنة .

٦٠٤- أخرج ابن ماجه / ٢٥٠٩ - ٢٥١٠ الفقرة الأخيرة فقط «في الركاك الخمس» عن أبي هريرة وابن عباس مرفوعاً .

٦٠٥- أبو داود / ٣٠٦١ ، وضعفه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٨٣٠ .

باب صدقة الفطر

٦٠٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ: عَلَى الْعَبْدِ، وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ، وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦٠٧- وَلَا يَنْبَغُ عِدِّي وَالِدَارُ قُطْنِي بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ: «أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ».

(٦٠٦) شرح الكلمات:

صاعاً: المراد الصاع النبوي، وهو اثنان كيلو وخمسمائة غرام تقريباً.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب زكاة الفطر على كل مسلم؛ ذكر، أو أنثى، صغير أو كبير، حر أو عبد، غني أو فقير.
- ٢- تجب صدقة الفطر في مال الصغير إن كان له مال وإلا تلزم مُنفقه.
- ٣- مقدار صدقة الفطر صاع عن كل رأس من شعير أو تمر.
- ٤- وجوب إخراجها قبل صلاة العيد، وإذا أخرها عن الصلاة فلا تجزئ عن صدقة الفطر بل تصير صدقة من الصدقات.
- ٥- لا تجب صدقة الفطر على الكافر بالاتفاق.
- ٦- لا يلزم المسلم إخراج الفطر عن عبده الكافر.

(٦٠٧) شرح الكلمات:

الطواف: أي التردد على الناس لسؤالهم.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب إغناء الفقراء عن السؤال يوم العيد لأنه يوم فرح وسرور عام للمسلمين.

٦٠٨- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ.

قال أبو سعيد: أَمَا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَأَبِي دَاوُدَ: لَا أَخْرِجُ أَبَداً إِلَّا صَاعاً.

٦٠٩- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ «طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ»، فَمَنْ أَذَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ

(٦٠٨) شرح الكلمات:

الزبيب: ما جف من العنب. أقط: هو لبن يابس غير منزوع الزبدة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية إعطاء زكاة الفطر من طعام أهل البلد صاعاً.
- ٢- زكاة الفطر ليست قاصرة على الشعير بل تشمل الزبيب والأقط ونحوهما.
- ٣- ينبغي لمن أخرج الحنطة في الفطر أن يخرجها صاعاً عن الشخص الواحد.

(٦٠٩) شرح الكلمات:

الرفث: الفحش في القول، أو ذكر الصائم للجماع ومقدماته عند النساء.

طعمة: أي مأكلة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب زكاة الفطر، ويجب إخراجها قبل صلاة العيد.
- ٢- جواز تقديم الفطر على الصلاة بيوم أو يومين.
- ٣- من أذاهما قبل الصلاة فقد أتى بالواجب، ومن أخرها عن الصلاة بآء بالإثم وفاته الواجب، ومصرفها هو مصارف الزكاة الثمانية.

٦٠٨- البخاري / ١٤٣٥، ومسلم: الزكاة، ١٧- ١٨، وأبو داود / ١٦١٦.

٦٠٩- أبو داود / ١٦٠٩، وابن ماجه / ١٨٢٧، والحاكم: ٥٦٨ / ١، وحسنه الشيخ الألباني، الإرواء: ٣ / ٣٣٢.

مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

باب صدقة التطوع

٦١٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ...» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦١١- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ امْرِئٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يُفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ ابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٦١٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا

٤- من حكمتها أنها تطهر الصائم مما حصل له من اللغو في الكلام والرفث، وأنها مؤاسة للفقراء والمساكين.

٥- زكاة الفطر تكفر الذنوب.

(٦١٠) ما يستفاد من الحديث :

١- إثبات نزول الشمس وقربها من العباد في المحشر.

٢- صدقة التطوع من أعظم القربات.

٣- استحباب إخفاء الصدقة؛ لأنه أبعد من الرياء، ويشمل الصدقة الواجبة والنافلة.

(٦١١) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب صدقة التطوع وفضلها والحث عليها وأنها تخفف أهوال المحشر.

٢- إثبات يوم القيامة والحساب والفصل بين العباد.

٦١٠- البخاري / ١٣٥٧، ومسلم : الزكاة / ٩١.

٦١١- الحاكم : ٥٧٦/١.

٦١٢- أبو داود / ١٦٨٢، وإسناده ضعيف قاله الشيخ الألباني، المشكاة / ١٩١٣.

مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى غُزِي كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضِرِ الْجَنَّةِ، وَأَيَّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيَّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَفِي إِسْنَادِهِ لَيْنٌ.

٦١٣- وَمِنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفَهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

٦١٤- وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جَهْدُ الْمُقِلِّ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ

(٦١٢) شرح الكلمات:

الرحيق: أي الشراب الحلو الخالص.

المختوم: أي أوانيه من أي تلوث، وهو عبارة عن نفاسته.

ما يستفاد من الحديث:

١- الأفضل في الصدقة ما وافق حاجة المتصدق عليه كالطعام لمن كان جائعاً.

٢- الجزاء من جنس العمل.

(٦١٣) شرح الكلمات:

اليد العليا: أي المنفقة، وقيل: يد المتعفف.

اليد السفلى: السائلة الآخذة.

عن ظهر غنى: أي ما زاد عن نفقة العيال.

بمن تعول: أي من يجب عليك أن تمونه من أهلِكَ وعيالك.

ما يستفاد من الحديث:

١- حث الأغنياء على الإحسان وبذل المال مؤساة لإخوانهم الفقراء لسد حاجاتهم ومنع فاقتهم.

٦١٣- البخاري / ١٣٦١، ومسلم: الزكاة / ٩٥.

٦١٤- أحمد: ٣٩٢/٨، وأبو داود / ١٦٧٧، والحاكم: ٥٧٤/١، وابن خزيمة / ٢٤٤٤، وابن حبان / ٣٣٣٥. وقال الشيخ

أحمد شاكر: «إسناده صحيح»، ووافقه الشيخ الألباني في الإرواء: ٣/٣١٧.

ابْنُ حُزَيْمَةَ وَابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ .

٦١٥- **وَعَنْهُ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «تَصَدَّقُوا» ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ : «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ» ، قَالَ عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ» ، قَالَ عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ» ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ» ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : «أَنْتَ أَبْصُرُ بِهِ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ .

٦١٦- **وَمِنْ عَائِشَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ

٢- مشروعية البداءة بقضاء حاجة الأهل والعيال ومن تجب نفقته .

٣- أفضل الصدقة ما زاد عن حاجة المرء وحاجة من يموه من تجب عليه نفقته .

٤- استحباب التعفف مع الحاجة ، وإظهار الغنى حتى يعفه الله ويُغنيه كما وعد في الحديث .

(٦١٤) شرح الكلمات:

جُهد المِقل : أي قدر ما يتحمّله من كان قليل المال .

ما يستفاد من الحديث :

١- أفضل الصدقة أن يتصدق المرء ما زاد عن حاجته وحاجة عياله ولو لم يكن صاحب المال الكثير .

٢- يستحب البداءة بقضاء حاجة الأهل والعيال ومن تجب نفقتهم ثم التصدق كما مرّ .

(٦١٥) ما يستفاد من الحديث :

١- الإحسان إلى الأهل والعيال والخدم في النفقة عليهم من أحسن ما يتقرب به العبد إلى الله تعالى .

٢- يستحب للإنسان عند بذل الصدقة أن يتحرى ذوي الأرحام .

(٦١٦) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز تصدق المرأة والخدم من طعام البيت بما لا يضر وجرت العادة بالسماح بمثله . وإذا

طَعَامَ بَيْتِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦١٧- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: جاءت زينب امرأة ابن مسعود، فقالت: يا رسول الله، إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي لي فأردت أن أتصدق به، فرعم ابن مسعود أنه ولده أحق من أتصدق به عليهم، فقال النبي ﷺ: «صدق ابن مسعود، زوجك وكذلك أحق من تصدق به عليهم». رواه البخاري.

٦١٨- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الرجل

منع صاحب المال فلا يجوز لهما التصدق من ماله.

٢- سعة فضل الله تعالى حيث يثيب الاثنين بصدقة واحدة، وكل واحد له أجر خاص به.

(٦١٧) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب تصدق المرأة على زوجها الفقير والأولاد المحتاجين وهو الأفضل من تصدقها على غيرهم.

٢- جواز تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها.

٣- عدم جواز صرف الزكاة للزوجة من قبل زوجها بالإتفاق.

٤- مبادرة نساء الصحابة إلى فعل الخيرات عند سماع الموعظة.

(٦١٨) شرح الكلمات:

مُزعة: أي قطعة.

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة المسألة من دون حاجة إليها وإنما يسأل تكثراً للمال.

٢- حرمة الإلحاح في السؤال.

يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مِزْعَةٌ لَحْمٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦١٩- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَسْأَلِ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلَيْسَتْ قِلٌّ أَوْ لَيْسَتْ كَثِيرٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٦٢٠- وعن الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةٍ مِنَ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكْفَأَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٦٢١- وعن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَسْأَلَةُ

٣- الجزاء من جنس العمل، فلما كان وجه السائل هو الذي يسأل ويقابل الناس به، صار العذاب يوم القيامة منصبا عليه.

٤- جواز سؤال السلطان مطلقاً.

(٦١٩) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة سؤال الناس للاستكثار من المال.

٢- الحض على القناعة بما رزق الله تعالى من طريق حلال.

(٦٢٠) شرح الكلمات:

حُزْمَةٌ: ما يُشَدُّ به من الحطب ونحوه.

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث يدل على ما دل عليه الحديث السابق من حرمة السؤال وقبحه مع عدم الحاجة، والقدرة على الكسب.

٢- الحض على الكسب والاستغناء به.

٣- فضل الأكل من عمل اليد، والحث على التعفف عن المسألة، وأن اختيار أدنى المهن خير من السؤال.

٦١٩- مسلم: الزكاة / ١٠٥.

٦٢٠- البخاري / ١٤٠٢.

٦٢١- الترمذي / ٦٨١، وصححه الألباني، صحيح الترغيب / ٧٨٤.

كَذَّيْكَدُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

باب قسم الصدقات

٦٢٢- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مِسْكِينٍ تُصَدَّقُ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيٍّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَعْلَلَ بِالْإِسْنَادِ.

(٦٢١) شرح الكلمات:

كذَّ: أصله الإلتعاب، وكذَّ الوجه: ذهاب رونقه.

ما يستفاد من الحديث :

١- حُرْمَةُ الْمَسْأَلَةِ مَعَ الْغِنَى بِالْمَالِ الْمَوْجُودِ، أَوِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ بِالْكَسْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

٢- جَوَازُ السُّؤَالِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

٣- لَا بَأْسَ بِسُّؤَالِ السُّلْطَانِ.

(٦٢٢) شرح الكلمات:

غارم: أي مدين.

ما يستفاد من الحديث :

١- لَا يَجُوزُ السُّؤَالُ لِغَنِيٍّ - وَهُوَ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ - إِلَّا لِلْخَمْسَةِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْحَدِيثِ.

٢- جَوَازُ صَرْفِ الزَّكَاةِ عَلَى كُلِّ مَنْ قَامَ عَلَى مَصْلَحَةٍ عَامَةٍ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَالْقَضَاءِ وَالْإِفْتَاءِ وَالتَّدْرِيسِ وَغَيْرِهَا.

٣- جَوَازُ اخْتِذِ الْوُظُفَةِ عَلَى الْقَضَاءِ وَمَنْ تَرَكَهُ مِنَ السَّلَفِ فَإِنَّهُ تَرَكَهُ تَوَرَعًا كَمَا هُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ.

٦٢٣- وعن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَّبَ فِيهِمَا النَّظَرَ، فَرَأَاهُمَا جَلْدَيْنِ فَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِعَنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَقَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي.

٦٢٤- وعن قَبِيصَةَ بِنْتِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْمِلُ حِمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُمْسِكَ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ أَجْتَاخَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى

(٦٢٣) شرح الكلمات:

جلدين: أي قويين شديدين.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- لا يحل لغني ولا لقوي مكتسب أن يأخذ الصدقة.
- ٢- إذا كان القوي غير مكتسب تحل له الصدقة.
- ٣- إباحة المسألة لمن تحل له الزكاة.
- ٤- المزكي يجب عليه التحري عن يطلب أخذ الصدقة.
- ٥- قبول قول الإنسان فيما يُخبر عن نفسه من إعسار ويسار؛ لأن ذلك أمر راجع إليه.

(٦٢٤) شرح الكلمات:

- حمالة: هو ما يتحمّله الإنسان عن غيره.
- قواماً من عيش: ما يسدّ حاجته.
- الحججا: أصحاب العقل والمعرفة والدين.
- سحت: أي حرام لا يحل كسبه، لأنه يسحت البركة ويذهبها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- حرمة السؤال لغير الحالات الثلاث المذكورة في الحديث، فمن أصابته إحدى هذه الثلاث تحل له المسألة.

٦٢٣- أحمد: ٢٣/١٤، وأبو داود/١٦٣٣، والنسائي/٢٥٩٨. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٨٧٦.

٦٢٤- مسلم: الزكاة/ ١٠٩، وأبو داود/ ١٦٤٠، وابن خزيمة/ ٢٣٦١، وابن حبان/ ٣٢٩١.

يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَى مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةَ سُحَّتْ يَأْكُلُهُ صَاحِبُهُ سُحْتًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ جِبَّانَ.

٦٢٥- وَعَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَتَّبَعِي لَالٍ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لَالٍ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٦٢٦- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْتَنَا، وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٦٢٧- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي

٢- لا يحتاج السائل بسبب جائحة أو حمالة إلى شهود.

٣- لا بد للسائل بسبب الفاقة أن يقدم ثلاثة شهود عقلاء من قومه يشهدون له.

(٦٢٥) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة الزكاة على النبي الكريم ﷺ وعلى آله بالإجماع.

٢- الصدقة أوساخ الناس فلا يأكلها إلا صاحب حاجة.

(٦٢٦) ما يستفاد من الحديث :

١- بنو المطلب يشاركون بني هاشم في سهم ذوي القربى، وتحرم عليهم الزكاة كبني هاشم.

٢- إن بني عبد شمس وبني نوفل لا يستحقون في سهم ذوي القربى.

٦٢٥- مسلم، الزكاة / ١٦٧ - ١٦٨.

٦٢٦- البخاري / ٢٩٧١.

٦٢٧- أحمد: ١٧ / ١٥٥، وأبو داود / ١٦٥٠، والنسائي / ٢٦١٢، والترمذي / ٦٥٧، وقال: «حسن صحيح»، وابن خزيمة =

مَخْرُومٌ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اضْحَبْنِي، فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَسْأَلُهُ. فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ.

٦٢٨- وَمِنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: «أَعْطِهِ أَفْقَرُ مِنِّي، فَيَقُولُ: «خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ، أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(٦٢٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الزكاة لا تحل لموالي بني هاشم.
- ٢- حرمة العمالة على الصدقة على موالي بني هاشم.
- ٣- بيان قوة رابطة الولاء ولذا حصل به إرث للمولى الأعلى من الأدنى.
- ٤- جواز إطلاق المولى على بني آدم، فيقال: «مولاي».
- ٥- إباحة أخذ الجعل والرزق على القيام بالوظائف الدينية إذا لم يكن هو المقصد الوحيد.

(٦٢٨) شرح الكلمات:

مشرف: أي حريص عليه.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب أخذ العمالة، فلا ينبغي ردها مادام لم تحرص نفسه عليها ولا سألها ولو كان غنياً.
- ٢- عطايا الولاة جائزة مباحة لمن أعطيها، وكذلك عطية السلطان الجائر مباحة إذا أمن القابض من محبة المحسن لئلا يؤهم غيره أن الجائر على الحق.
- ٣- كراهية الحرص على طلب المال.
- ٤- استعفاف عمر رضي الله عنه حيث ترك مثل هذا المال الطيب.

كتاب الصيام

- ٦٢٩- عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٦٣٠- وعن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَغْلِيْقًا، وَوَصَلَهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ.

شرح الكلمات:

الصيام: لغة: الإمساك. وشرعاً: إمساك مخصوص عن أشياء مخصوصة في زمن معين من شخص مخصوص بنية.

(٦٢٩) ما يستفاد من الحديث:

- ١- فرض الصوم في السنة الثانية من الهجرة.
- ٢- حرمة تقدم رمضان بصيام يوم أو يومين على سبيل الاحتياط، وجوازه لمن كان له عادة صيام ثم صادف ذلك آخر يوم من شعبان.
- ٣- يجوز أن يقال: «رمضان» بدون إضافة كلمة شهر.

(٦٣٠) ما يستفاد من الحديث:

- ١- حرمة صيام يوم الشك يوم الثلاثين من شعبان.
- ٢- من عبد الله بما يخالف شرع الله فقد عصى رسول الله ﷺ وتبطل عبادته.

٦٢٩- البخاري / ١٨١٥، ومسلم: الصيام / ٢١.

٦٣٠- البخاري، الصوم ب/ ١١ تعليقا، وأبو داود / ٢٣٣٤، والترمذي / ٦٨٦، والنسائي / ٢١٨٨، وابن ماجه / ١٦٤٥، وابن خزيمة / ١٩١٤، وابن حبان / ٣٥٧٧. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ٩٦١.

٦٣١- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِمُسْلِمٍ «فَإِنْ أَعْصِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ». وَلِلْبُخَارِيِّ : «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ» .

٦٣٢- وله في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : «فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ» .

٦٣٣- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قَالَ : تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ .

(٦٣١) شرح الكلمات :

غَمَّ عليكم : أي خفي عليكم بسبب حائل يحول دون رؤيته من غيم أو نحوه .
 فاقدروا له : أي قدروا عدد الشهر ، وأكملوا شعبان ثلاثين يوماً .

(٦٣١ ، ٦٣٢) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- وجوب صيام رمضان إذا ثبتت رؤية هلاله أو مضى ثلاثون يوماً من شعبان ، ووجوب الفطر بشبوت هلال شوال أو إكمال رمضان ثلاثين يوماً .
- ٢- رؤية الهلال هي المستند الشرعي لأحكام الصيام والإفطار فلا يعتمد على الحساب مطلقاً .
- ٣- لا يشترط رؤية الجميع بالإجماع بل يكفي إخبار الواحد العدل أو الاثنين على الخلاف في ذلك .

٤- إن رؤية كل بلد تلزم جميع أهل ذلك البلد .

(٦٣٣ ، ٦٣٤) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- جواز الاكتفاء بشهادة الواحد العدل في دخول رمضان عند الأكثر ، وقيل : لابد من اثنين .
- ٢- الإمام أو نائبه هو الذي يتولى الإعلان بالصيام .
- ٣- استحباب ترائي الهلال لما يترتب على رؤيته من أحكام الشعائر الهامة .

٦٣١- البخاري / ١٨٠٧ ، ومسلم : الصيام / ٣- ٤ .

٦٣٢- البخاري / ١٨١٠ .

٦٣٣- أبو داود / ٢٣٤٢ ، والحاكم : ٥٨٥ / ١ ، وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٩٠٨ .

٦٣٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال، فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله؟» قال: نعم. قال: «أتشهد أن محمداً رسول الله؟» قال: نعم، قال: «فأذن في الناس يا بلال: أن يصوموا غداً». رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان، ورجح النسائي إرساله.

٦٣٥- وعن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أنَّ النبي ﷺ قال: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له». رواه الخمسة، ومال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفه، وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان. وللدارقطني: «لا صيام لمن لم يقرضه من الليل».

٦٣٦- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي النبي ﷺ ذات يوم، فقال: «هل عندكم شيء؟» قلنا: لا، قال: «فإني إذا صائم». ثم أتانا يوماً آخر، فقلنا:

٤- اشترط الإسلام والعدالة في رأي الهلال حتى يقبل خبره.

٥- إن الإقرار بالشهادتين يكفي في ثبوت الإيمان المطلق.

(٦٣٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الصيام لا بد له من نية، ويجب في الصوم الواجب أن ينوي بالليل.
- ٢- جواز نية صيام رمضان كله مرة واحدة، وعدم وجوب تجديد النية كل يوم.

(٦٣٦) شرح الكلمات :

حنس : هو طعام يُصنع من التمر والأقط والسمن تخلط وتعجن .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- صحة صوم التطوع بنية من النهار مادام لم يفعل ما ينقض الصوم .

٦٣٤- أبو داود / ٢٣٤٠، والترمذي / ٦٩١، والنسائي / ٢١١٣، وابن ماجه / ١٦٥٢، وضعفه الشيخ الألباني في الإرواء / ٩٠٧.

٦٣٥- أحمد : ٢٨٧/٦، وأبو داود / ٢٤٥٤، والترمذي / ٧٣٠، والنسائي / ٢٣٣١، وابن ماجه / ١٧٠٠، وابن خزيمة / ١٩٣٣، والدارقطني : ١٧٢/٢، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ٩١٤.

٦٣٦- مسلم : الصيام / ١٦٩.

أَهْدِي لَنَا حَيْسٌ فَقَالَ : «أَرَيْنِيهِ ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» فَأَكَلَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٦٣٧- وعن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٦٣٨- وللترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَلَهُمْ فِطْرًا » .

٦٣٩- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَهَةً» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٦٤٠- وعن سليمان بن عامر الضبي رضي الله عنه ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِذَا أَفْطَرَ

٢- عدم وجوب إتمام صوم التطوع ، بل يجوز قطعه إلا أن الإتمام أفضل .

(٦٣٨ ، ٦٣٧) ما يستفاد من الحديثين :

١- استحباب تعجيل الفطر للصائم إذا تحقق غروب الشمس برؤيته أو بخبر ثقة .

٢- كراهية التنطع في الدين .

٣- جواز التأخير في الإفطار لحاجة ، لكن التعجيل أحب إلى الله تعالى .

(٦٣٩) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب التسحر ، وأن فيه خير أعظيماً .

٢- البركة الحاصلة من السحور هي امتثال الأمر الشرعي ، والتقوي على العبادة وزيادة النشاط وغيرها من الفوائد .

(٦٤٠) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الفطر على التمر فإن لم يوجد فعلى الماء .

٦٣٧- البخاري ١٨٥٦ ، ومسلم : الصيام / ٤٨ .

٦٣٨- الترمذي / ٧٠٠ .

٦٣٩- البخاري / ١٨٢٣ ، ومسلم : الصيام / ٤٥ .

٦٤٠- أبو داود / ٢٣٥٥ ، والترمذي / ٦٩٥ ، وابن ماجه / ١٦٩٩ ، والنسائي في الكبرى (٣٣٢١) ، وابن خزيمة (٢٠٦٧) ،

وابن حبان / ٣٥١٥ .

أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ جَبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٦٤١- **وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:** نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «وَأَيُّكُمْ مِثْلِي؟ إِنْني أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي»، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْا الْهَيْلَالَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهَيْلَالُ لَزِدْتُكُمْ» كَالْمُنْكَلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦٤٢- **وَمِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

٢- الإفطار على التمر أفضل من الإفطار على الماء، لما فيه من الفوائد الهامة للمعدة والبصر طيباً.

(٦٤١) شرح الكلمات:

الوصال: مواصلة الصيام يومين فأكثر من غير إفطار بالليل.
كالمنكل لهم: كالمعاقب لهم بما يردعهم عن مثل صنيعهم.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث يدل حُرمة الوصال في الصوم مطلقاً.

٢- إن الوصال من خصائصه ﷺ لا يجوز لغيره عند الأكثر.

٣- النهي عن الغلو في الدين.

٤- جواز ترك المتشدد على تشدده ليحس بالردع.

(٦٤٢) شرح الكلمات:

لم يدع: أي لم يترك.

وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

٦٤٣- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِزِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: فِي رَمَضَانَ.

٦٤٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٦٤٥- وعن شداد بن أوس رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَخْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا

ما يستفاد من الحديث :

- ١- اشتداد حرمة الكذب والسفه على الصائم.
- ٢- من ارتكب هذه المعاصي يُخشى عليه عدم قبول صيامه.

(٦٤٣) شرح الكلمات:

لإربه: أي لشهوته.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز تقبيل ومباشرة الرجل الصائم زوجته إذا أمن على نفسه من تحرك الشهوة.
- ٢- استحباب ترك المباشرة والقبلة للصائم إذا خشي على نفسه تحرك الشهوة.
- ٣- جواز الإخبار عن الأشياء التي يستحى منها وذلك لإظهار الحق.

(٦٤٥) شرح الكلمات:

البقيع: مقبرة أهل المدينة.

٦٤٣- البخاري / ١٨٢٧، ومسلم: الصيام / ٦٥.

٦٤٤- البخاري / ١٨٣٦.

٦٤٥- أبو داود / ٢٣٦٧، وابن ماجه / ١٦٨١، والنسائي في الكبرى / ٣١٤٤، وأحمد / ٢٧٠ / ١٣، وابن خزيمة / ١٩٦٣، وابن حبان / ٣٥٣٣. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ٩٣١.

الترمذي، وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان.

٦٤٦- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أول ما كُرِهتِ الحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ: أَنْ جَعَفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَفْطَرْ هَذَا»، ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ، وَكَانَ أَنَسٌ يَخْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَوَّاهُ.

٦٤٧- وعن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اكْتَحَلَ فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ صَائِمٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

٦٤٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٦٤٤-٦٤٦) ما يستفاد من الأحاديث:

١- الحجامة لا تُفْطَرُ الصائم عند الأكثر، عملاً بحديث ابن عباس رضي الله عنهما وهو ناسخ لحديث شداد بن أوس رضي الله عنه كما يدل عليه حديث أنس رضي الله عنه، ولأن ابن عباس صحب النبي ﷺ حجة الوداع سنة عشر فحديثه متأخر، وشداد صحبه عام الفتح سنة ثمان فحديثه مُتَقَدِّمٌ.

٢- الأفضل توقي الحجامة وقت الصيام، وهو اختيار الإمام الشافعي رحمه الله.

(٦٤٧) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن الاكتحال في رمضان غير مُفْطَرٍ.

(٦٤٨) ما يستفاد من الحديث:

١- إن الأكل والشرب (والجماع) من الناسي لا يُفْسِدُ الصَّوْمَ، ولا يفطر به الصائم ولا قضاء عليه.
٢- لا فرق في النسيان في الصوم بين الفريضة والنافلة.

٦٤٦- الدارقطني: ١٨٢/٢.

٦٤٧- ابن ماجه / ١٦٧٨.

٦٤٨- البخاري / ١٨٣١، ومسلم: الصيام / ١٧١، والحاكم: ٥٩٥/١، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وَلِلْحَاكِمِ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ». وَهُوَ صَحِيحٌ.
٦٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَأَعْلَاهُ أَحْمَدُ، وَقَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

٦٥٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ. فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعَصَاءُ، أُولَئِكَ الْعَصَاءُ».

(٦٤٩) شرح الكلمات:

ذَرَعَهُ: أي غلبه وفهره بغير قصد منه.

استقاء: قصد إخراج القيء من جوفه باختيار منه.

ما يستفاد من الحديث:

١- القيء والحجامة والاحتلام لا تُفْطَر، أما الاستقاء، وطلب خروج القيء باختيار الصائم يُفْطَر.

(٦٥٠) شرح الكلمات:

كُرَاعُ الْغَمِيمِ: واد على طريق مكة المكرمة إلى المدينة المنورة يبعد عن مكة (٦٤) كيلو متر.

ما يستفاد من الحديث:

١- جواز الإفطار في نهار رمضان للمسافر وإن صام أغلب النهار، ومن صام في السفر يجزئه صومه.

٢- من بدأ السفر في وسط نهار رمضان وهو صائم، جاز له الإفطار.

٦٤٩- أحمد: ٤٩٨/٢، وأبو داود: ٢٣٨٠، والترمذي: ٧٢٠، وابن ماجه: ١٦٧٦، وقال الحاكم (١/٥٩٠): «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي والشيخ الألباني في الإرواء ٥١/٤.
٦٥٠- مسلم: الصيام/ ٩٠.

وَفِي لَفْظٍ : فَقِيلَ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ . فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَشَرِبَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٦٥١- وعن حمزة بن عمرو الأسلمي رضي الله عنه أنه قال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجِدُ فِي قُوَّةٍ عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَأَضْلَهُ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ : أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو سَأَلَ .

٦٥٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : رُخِصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ « أَنْ يُفْطِرَ

٣- الأفضل في الصيام والإفطار في السفر أيسرهما على المسافر .

٤- يتعين على المسافر الفطر إذا أمره الإمام بذلك لمصلحة خاصة .

٥- ينبغي للإمام الرفق بالرعية والشفقة عليهم .

(٦٥١) ما يستفاد من الحديث :

١- إن المسافر مخير بين الصيام والفطر وهذا راجع إلى مشيئته .

٢- جواز صيام الدهر بشرط أن لا يضعف البدن ولا يفوت بسببه حق ، ويفطر في العيدين وأيام التشريق ، على رأي الصنعاني رحمه الله .

(٦٥٢) ما يستفاد من الحديث :

١- كان المسلمون مخيرين بين الصيام والإفطار مع الفدية في أول فرضية الصوم ثم نسخ ذلك .

٢- يجوز الإفطار للشيخ الهرم والعجوز الكبيرة التي يشق عليها الصيام والمريض الذي لا يُرجى شفاؤه ، وعليهم إطعام مسكين عن كل يوم .

٣- إن الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو على ولدهما تفطرا وتقصيان ؛ لأن حكمهما حكم المريض عند الحنفية إلا إذا استمر الحمل والرضاعة بأن تلد المرأة ثم تحمل في مدة قصيرة جداً . فحكمهما حكم العجوز الكبيرة إذا خافت على نفسها أو ولدها فتفطر

وَيُطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ.

٦٥٣- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. ثُمَّ جَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ. فَقَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا»، فَقَالَ: أَعَلَى أَفْقَرِ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ

وتطعم عن كل يوم مسكيناً. أما بقية الأئمة الثلاثة فعندهم تفطران وتطعمان وعليهما القضاء، والله أعلم.

(٦٥٣) شرح الكلمات:

بَعَرَقَ: هوزنبيل منسوج من نسائج الخوص، تسع عشرين صاعاً أو خمسة عشر صاعاً. على التقدير الأول، خمسون كيلو غراماً، وعلى الثاني: سبع وثلاثون كيلو وخمسمائة غرام.

لَابَتَيْهَا: تشية لابة، أي الحرة، وهي الأرض التي تعلوها حجارة سود، والمراد الحرة الشرقية والغربية.

أَنْيَابَ: جمع ناب: وهي الأسنان الملاصقة بالرباعيات.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان غنياً كان أو فقيراً.
- ٢- كفارة من واقع زوجته في نهار رمضان عتق رقبة مؤمنة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً على الترتيب.
- ٣- وجوب الترتيب في الكفارة فلا يجزىء العدول إلى الثاني مع إمكان الأول.
- ٤- جواز الأكل من طعام الكفارة لمن وجبت عليه إذا كان فقيراً.
- ٥- وجوب الكفارة على المرأة أيضاً إذا كانت مطاوعة، أما المكروهة فلا تجب عليها الكفارة لأن الله تعالى عفى عن الناسي والمكروه والمخطيء.

بَنِيَتْ أَخَوْجُ إِلَيْهِ مَنَّا، فَصَحَّكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ. ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبَ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ». رَوَاهُ السَّبْعَةُ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٦٥٤- وعن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَرَأَدَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: وَلَا يَقْضِي.

٦٥٥- وعن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

باب صوم التطوع وما تهي عن صومه

٦٥٦- عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ

٦- استحباب الرفق بالمتعلم.

٧- جواز إخبار الرجل بما يقع بينه وبين أهله لحاجة.

٨- قبول قول المكلف فيما لا يمكن الإطلاع عليه إلا من جهته.

(٦٥٤) ما يستفاد من الحديث :

١- صحة صوم من أصبح جنباً من جماع أو غيره.

٢- جواز الجماع في ليالي رمضان.

(٦٥٥) ما يستفاد من الحديث :

١- ظاهر الحديث وجوب قضاء الصيام عن الميت ؛ إذ كان عليه صوم واجب إلا أنه ادعى الإجماع على النذب.

٢- جواز النيابة في الحج والصوم.

٣- الولي هو الذي يتولى أداء الصيام عن الميت.

٦٥٤- البخاري / ١٨٢٥ ، ومسلم : الصيام / ٧٧.

٦٥٥- البخاري / ١٨٥١ ، ومسلم : الصيام / ١٥٣.

٦٥٦- مسلم : الصيام / ١٩٧.

عَرَفَةً، فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَّةُ وَالْبَاقِيَّةُ». وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَّةُ». وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، فَقَالَ: «ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ، وَبُعِثْتُ فِيهِ، وَأُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٦٥٧- وعن أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٦٥٨- وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ سَبْعِينَ خَرِيفًا».

(٦٥٦) شرح الكلمات:

يكفر: يمحو الذنوب.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب صوم يوم عرفة لغير الحاج، وصيام يوم عاشوراء ويوم الاثنين في كل أسبوع.
- ٢- صوم يوم عرفة أفضل من صوم يوم عاشوراء.
- ٣- ينبغي تذكر اليوم الذي أنزل الله فيه على عبده نعمة والتقرب إليه بالصوم فيه.

(٦٥٧) شرح الكلمات:

الدهر: أي كصيام الأبد إذا اعتاد ذلك كل عام.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب صيام ستة أيام من شوال متتالية أو متفرقة.

(٦٥٨) شرح الكلمات:

خريفًا: أي سنة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- فضل الصيام في الجهاد بشرط أن لا يضعف بدنه عن القيام بقتال العدو.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٦٥٩- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٦٦٠- وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ نَصُومَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٦٦١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَرَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. زَادَ أَبُو دَاوُدَ:

(٦٥٩) ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب الصيام في شهر شعبان أكثر من غيره؛ لأنه يرفع فيه الأعمال إلى الله تعالى.
- ٢- أفضل الصيام بعد رمضان صوم شهر شعبان.

(٦٦٠) ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وهي الثالث والرابع والخامس عشر، وتسمى الأيام البيض لقوة نور القمر فيها.

(٦٦١) ما يستفاد من الحديث:

- ١- لا يجوز للمرأة أن تصوم تطوعاً بغير إذن زوجها، وتأثم إن فعلت.
- ٢- الوفاء بحق الزوج أولى من التطوع بالصوم.
- ٣- يجب على المرأة صيام رمضان وإن كره زوجها وكذلك قضاء صومها الواجب.

٦٥٩- البخاري / ١٨٦٨، ومسلم: الصيام / ١٧٥.

٦٦٠- النسائي / ٢٤٢٢، والترمذي / ٧٦١ وحسنه، وابن حبان / ٣٦٤٧.

٦٦١- البخاري / ٤٨٩٦، ومسلم: الزكاة / ٨٤، وأبو داود / ٢٤٥٨.

«غَيْرَ رَمَضَانَ».

٦٦٢- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦٦٣- وعن بُنَيْشَةَ الْهَذَلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ، وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٦٦٤- وعن عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصْمَنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٦٦٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ

٤- ينبغي للمرأة أن تستأذن زوجها في قضاء صومها إذ لم يضق الوقت، وإلا لا تحتاج إلى الاستئذان.

(٦٦٢) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة صيام يومي الفطر والأضحى، فإن نذر بالصوم فيهما لا ينعقد.

(٦٦٣) شرح الكلمات:

أيام التشريق: أي الحادي عشر والثاني عشر، والثالث عشر من شهر ذي الحجة.

(٦٦٣، ٦٦٤) ما يستفاد من الحديثين :

١- حرمة صيام أيام التشريق عند جماعة من السلف، ويستثنى منه المتمتع والقارن ومن تعذر عليه الهدي.

٢- حديث عائشة يدل على أنه يجوز الصيام في أيام التشريق لمن لم يجد الهدي غير يوم النحر.

٦٦٢- البخاري / ١٨٩٠، ومسلم: الصيام / ١٣٩.

٦٦٣- مسلم: الصيام / ١٤٤.

٦٦٤- البخاري / ١٨٩٤.

٦٦٥- مسلم: الصيام / ١٤٨.

بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي ، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٦٦٦- وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ ، أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٦٦٧- وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا » . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ، وَاسْتَكْرَاهُ أَحْمَدُ .

٦٦٨- وَعَنْ الصَّمَاءِ بِنْتِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عِنَبٍ ، أَوْ عُودَ

(٦٦٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حُرْمَةُ تَخْصِيسِ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ وَنَهَارَهَا بِصِيَامٍ غَيْرِ مَعْتَادٍ وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْكِرَاهَةِ .
- ٢- صَلَاةُ الرِّغَائِبِ فِي أَوَّلِ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ بَدْعَةٌ .

(٦٦٦) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جَوَازُ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِذَا وَقَعَ ضَمْنِ صِيَامٍ يَصُومُهُ الْمَرْءُ .
- ٢- مَنْ أَفْرَدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالصَّوْمِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْفِطْرُ .

(٦٦٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- النَّهْيُ عَنِ الصَّوْمِ بَعْدَ انْتِصَافِ شَعْبَانَ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ الصَّوْمُ الْمَعْتَادُ .

(٦٦٨) شرح الكلمات :

لِحَاءِ عِنَبٍ : أَيِ قَشْرَةِ الْعِنَبِ .

فَلْيَمْضِغْهَا : أَيِ يَطْعَمْهَا لِلْفِطْرِ بِهَا .

٦٦٦- البخاري / ١٨٤٤ ، ومسلم : الصيام / ١٤٧ .

٦٦٧- أحمد : ٣٦٨ / ٦ ، وأبو داود / ٢٣٣٧ ، والترمذي / ٧٣٨ وقال : « حسن صحيح » . وابن ماجه / ١٦٥١ .

٦٦٨- أحمد : ٤٦٤ / ١٣ ، وأبو داود / ٢٤٢١ ، والترمذي / ٧٤٤ ، والنسائي في الكبرى / ٢٧٦٢ ، وابن ماجه / ١٧٢٦ ، وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٩٦٠ .

شَجَرَةٍ فَلَيَمْنُضُّغَهَا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ مَالِكٌ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ مَنْسُوخٌ.

٦٦٩- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ يَوْمَ السَّبْتِ وَيَوْمَ الْأَحَدِ وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَهُمْ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ، وَهَذَا لَفْظُهُ.

٦٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ، وَاسْتَنْكَرَهُ الْعَقِيلِيُّ.

٦٧١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ما يستفاد من الحديث :

١- كراهية أفراد يوم السبت بالصوم إلا أن يوافق ذلك عادة الإنسان في الصيام.

(٦٦٩) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب صيام يومي السبت والأحد على الاجتماع مخالفة لأهل الكتاب.

(٦٧٠) ما يستفاد من الحديث :

١- كراهة صيام يوم عرفة بعرفة للحاج، لثلا يضعف عن القيام بوظائف هذا اليوم العظيم.

(٦٧١) شرح الكلمات:

الأبد: أي الدهر كله.

(٦٧١، ٦٧٢) ما يستفاد من الحديثين :

١- حرمة صيام الدهر لما يخاف على الصائم من الانقطاع.

٦٦٩- النسائي في الكبرى / ٢٧٧٥، وابن خزيمة: ٣/ ٣١٨.

٦٧٠- أبو داود / ٢٤٤٠، والنسائي في الكبرى / ٢٨٣٠، وابن ماجه / ١٧٣٢، وابن خزيمة / ٢١٠١، والحاكم: ١/ ٦٠٠،

وضعه الشيخ الألباني، الضعيفة / ٤٠٤.

٦٧١- البخاري / ١٨٧٦، ومسلم: الصيام / ١٨٦.

٦٧٢- وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ يَلْفُظُ : « لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ » .

باب الاعتكاف وقيام رمضان

٦٧٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٦٧٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ - أَيِ : الْعَشْرُ الْأَخِيرَةُ مِنْ رَمَضَانَ - شَدَّ مِئْزَرَهُ ، وَأَخْيَا لَيْلَهُ ، وَأَيَقَظُ أَهْلَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٢- استحباب عدم إرهاق النفس ؛ لأن الشريعة مبناها على التيسير .

٣- كراهية التنطع في الدين .

(٦٧٣) شرح الكلمات :

احتساباً : أي طلباً للأجر من الله تعالى لا رياءً .

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب قيام رمضان وأنه سبب لمغفرة الذنوب ، ويحصل ذلك بصلاة إحدى عشرة ركعة .

٢- ينبغي لمن صلى بالليل في رمضان أن يخلص النية لله تعالى .

(٦٧٤) شرح الكلمات :

شدّ مئزره : أي إزاره ، وهو كناية عن الجذّ في العبادة واعتزال النساء .

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب إحياء ليالي العشر الأخير من رمضان ؛ لأن الأعمال بخواتيمها .

٢- وكذلك يستحب إيقاظ الأهل والعيال فيها للعبادة .

٦٧٢- مسلم : الصيام / ١٩٦ .

٦٧٣- البخاري / ١٩٠٥ ، ومسلم : صلاة المسافرين / ١٧٣ .

٦٧٤- البخاري / ١٩٢٠ ، ومسلم : الاعتكاف / ٧ .

٦٧٥- **وعنها** رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ اغْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦٧٦- **وعنها** رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُغْتَكِفَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦٧٧- **وعنها** رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْخُلُ عَلَيَّ رَأْسَهُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ النَّيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُغْتَكِفًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

(٦٧٥، ٥٧٦) شرح الكلمات:

الاعتكاف: لغة: لزوم الشيء وحبس النفس عليه. معتكف: مكان اعتكاف.

ما يستفاد من الحديثين:

١- الاعتكاف سنة، واطب عليها النبي ﷺ وأزواجه من بعده.

٢- استحباب الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان.

٣- الحرص على التماس ليلة القدر.

٤- جواز اعتكاف النساء في المساجد إذا أمن الفتنة.

٥- أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر.

(٦٧٧) شرح الكلمات:

فأرجله: أي امشط شعر رأسه وأزيتنه.

ما يستفاد من الحديث:

١- جواز استخدام المعتكف زوجته لغسل رأسه وترجيله.

٢- عدم جواز خروج المعتكف من المسجد، وإن خرج بعض البدن لا يبطل الاعتكاف.

٣- جواز خروج المعتكف للبول والغائط ولبعض الحوائج الشديدة الأخرى.

٦٧٥- البخاري / ١٩٢٢، ومسلم: الاعتكاف / ٣.

٦٧٦- البخاري / ١٩٢٨، ومسلم: الاعتكاف / ٦.

٦٧٧- البخاري / ١٩٢٥، ومسلم: الحيض / ٦.

٦٧٨- وَعَنْهَا قَالَتْ: السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسُّ امْرَأَةً، وَلَا يُبَاشِرَهَا، وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَلَا بَأْسَ بِرِجَالِهِ إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ وَقَفَ آخِرُهُ.

٦٧٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَالرَّاجِحُ وَفَقَهُ أَيْضًا.

٦٨٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤- مشروعية النظافة للمعتكف.

(٦٧٨) ما يستفاد من الحديث :

١- لا يجوز للمعتكف أن يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة، ولا يزور قريباً ولا يخرج لأي قربة لا تتعين عليه.

٢- اشتراط الصيام للاعتكاف لأنه ﷺ لم يعتكف إلا صائماً، وفيه خلاف.

٣- اشتراط كون الاعتكاف في مسجد تصلى فيه الجماعة عند الأكثر.

(٦٧٩) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم اشتراط الصيام للمعتكف إلا أن الحديث موقوف وللاجتهاد فيه مسرح فلا يتهض.

(٦٨٠ ، ٦٨١) ما يستفاد من الحديثين :

١- جواز الاستناد إلى الرؤيا في الأمور المثبتة بشرط عدم مخالفة القواعد الشرعية.

٢- السبع الأواخر من شهر رمضان هي أرجى ما تكون فيه ليلة القدر.

٦٧٨- أبو داود / ٢٤٧٣، وقال الشيخ الألباني: «إسناده جيد على شرط مسلم»، الإرواء: ١٣٩ / ٤.

٦٧٩- الدارقطني: ١٩٩ / ٢، والحاكم: ٦٠٦ / ١، وضعفه الشيخ الألباني، ضعيف الجامع / ٤٨٩٦.

٦٨٠- البخاري / ١٩١١، ومسلم: الصيام / ٢٠٥.

٦٨١- وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال في ليلة القدر: «لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ». رواه أبو داود، والراجح وقفه.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَغْيِينِهَا عَلَى أَرْبَعِينَ قَوْلًا أَوْرَدْتُهَا فِي فَتْحِ الْبَارِي.

٦٨٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيَّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي». رواه الخمسة، غير أبي داود، وصححه الترمذي والحاكم.

٦٨٣- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ

٣- التماس ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان.

٤- عدم تعيين ليلة القدر لحكمة لا يعلمها إلا الله تعالى.

(٦٨٢) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الحرص على تحري ليلة القدر.

٢- استحباب الدعاء بالذكر الوارد في الحديث في ليلة القدر.

(٦٨٣) شرح الكلمات :

لا تُشَدُّ الرحال : أي : لا يسافر الزائر.

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة شد الرحال إلى غير هذه المساجد الثلاثة كزيارة الصالحين أحياء وأمواتاً وغيرها لقصد التقرب.

٢- عدم جواز السفر لقصد زيارة قبر النبي ﷺ، أما الزيارة التابعة لزيارة المسجد النبوي الشريف فلا خلاف في جوازها، إنما الخلاف في إنشاء السفر من أجلها.

٦٨١- أبو داود / ١٣٨٦، وفتح الباري : ٤ / ٢٦٢- ٢٦٧، وعمل اليوم والليلة / ٨٧٢.

٦٨٢- أحمد : ٦ / ١٧١، والترمذي / ٣٥١٣، وقال : «حسن صحيح»، والنسائي في عمل اليوم والليلة / ٨٧٢، وابن ماجه / ٣٨٥٠، والحاكم : ١ / ٧١٢.

٦٨٣- البخاري / ١١٣٢، ومسلم : الحج / ٤١٥.

الأقصى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣- فضل هذه المساجد، وأن أفضلها المسجد الحرام، ثم المسجد النبوي، ثم المسجد الأقصى.

٤- إن مضاعفة أجر الصلاة في هذه المساجد تختص بالفريضة دون النافلة، كما قال الطحاوي وغيره من أهل العلم.

كتاب الحج

باب فضله وبيان من فرض عليه

٦٨٤- عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦٨٥- وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالُ فِيهِ: الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ.

(٦٨٤) شرح الكلمات:

الحج: لغة: القصد، واصطلاحاً: قصد بيت الله الحرام لأداء مناسك مخصوصة بصفة مخصوصة في زمن مخصوص.
المبرور: أي مالم يخالطه إثم وكان على منهج النبي ﷺ.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- فضل الإكثار من الاعتمار.
- ٢- جواز الاعتمار قبل الحج، وأنه ليس له وقت مخصوص.
- ٣- عظم ثواب أداء الحج والعمرة على الوجه المشروع.

(٦٨٥) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحج والعمرة يقومان مقام الجهاد في حق النساء، وعدم وجوب القتال على النساء.
- ٢- وجوب العمرة.

٦٨٦- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: أتى النبي ﷺ أغرابي، فقال: يا رسول الله، أخبرني عن العمرة، أواجبة هي؟ فقال: «لا، وأن تغتيم خير لك». رواه أحمد والترمذي، والراجح وقفه.

٦٨٧- وأخرجه ابن عدي من وجه آخر ضعيف. عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «الحج والعمرة فريضتان».

٦٨٨- وعن أنس قال: قيل: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة». رواه الدارقطني، وصححه الحاكم، والراجح إرساله. وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر. وفي إسناده ضعف.

٦٨٩- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لقي ركباً بالروحاء فقال:

٣- الحج والعمرة من الجهاد في سبيل الله.

(٦٨٦) ما يستفاد من الحديث:

١- عدم وجوب العمرة إلا أن الحديث ضعيف فلا تقوم به الحجة.

(٦٨٧) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على وجوب العمرة ويؤيده حديث عائشة رضي الله عنها السابق.

٢- من أحرم بالعمرة يجب عليه الإتمام.

(٦٨٨) شرح الكلمات:

الزاد: أي نفقة المسافر. الراحلة: أي المركب.

ما يستفاد من الحديث:

١- اشتراط الزاد والراحلة لوجوب الحج، وهو تفسير لقوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ﴾.

٦٨٦- الترمذي / ٩٣١، وقال: «حسن صحيح»، وأحمد: ٤٣٦/١١.

٦٨٧- الكامل: ٢٥٠٧/٧، وضعفه، وأخرجه الحاكم: ٦٤٣/١ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٦٨٨- الدارقطني: ٢١٦/٢، والحاكم: ٦٠٩/١، والترمذي: ٨١٣، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء: ٩٨٨.

٦٨٩- مسلم: الحج / ٤٠٩.

«مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ. فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ» فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٦٩٠- وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ. فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ. وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَضْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ. أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ:

(٦٨٩) شرح الكلمات:

الروحاء: بئر على الطريق الساحلي بين مكة المكرمة والمدينة المنورة تبعد عن المدينة (٧٣) كيلومتر.
ركباً: جمع راكب.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- صحة حج الصغير والصغيرة، ولا يُجزىء عن حجة الإسلام.
- ٢- ثبوت الأجر لمن تولى حج الصبي.
- ٣- جواز العبادة من الصغار وإثابتهم عليها، لأن فيها تدريباً لهم على العبادة.
- ٤- استحباب التعارف والتآلف بين المسلمين، وهو من مقاصد الحج.
- ٥- فضل صحبة أهل العلم لاسيما في سفر الحج ليستفيد منهم المسلمون.

(٦٩٠) شرح الكلمات:

رديف: أي الراكب خلف الراكب.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة إذا كان معه عذر لا يرجي زواله.
- ٢- إذا تبرع أحد بالحج عن غيره يلزمه الوفاء به، وإن لم يجب الحج على المتبرع.
- ٣- جواز نيابة المرأة عن الرجل وبالعكس في أداء الحج.
- ٤- ابتعاد الإنسان عن مواقع الفتنة والامتناع عن النظر إلى الأجنبية.

«نَعَمْ» وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

٦٩١- **ومنه** : أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ : «نَعَمْ ، حُجِّي عَنْهَا ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ ، أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ؟ أَقْضُوا اللَّهَ فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ» . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٦٩٢- **ومنه** قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ، ثُمَّ بَلَغَ الْجُنْثَ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ، ثُمَّ أَعْتَقَ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى» . رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالتَّبَهَقِيُّ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مُوقُوفٌ .

٥- جواز سماع كلام الأجنبية إذا لم يخش الفتنة .

٦- برؤ الوالدين بالقيام بقضاء الديون وأداء الحج ونحو ذلك .

(٦٩١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز الحج عمن نذره ثم مات قبل أدائه .
- ٢- مشروعية القياس ، وأنه أصل من أصول التشريع الإسلامي .
- ٣- مشروعية ضرب المثل لأنه أوقع في النفس ، وأحسن للتفهيم .
- ٤- الوفاء بالنذر واجب عن الميت ولو لم يوص به لأنه دين فيجب قضاؤه .

(٦٩٢) شرح الكلمات :

الجنث : أي البلوغ ، يعني بلغ التكليف بحيث لو ارتكب ذنباً يكتب عليه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حج الصغير غير البالغ وحج الرقيق يصح ، لكن لا يجزىء عن حجة الإسلام ، فإذا بلغ الصغير أو أعتق العبد وجب عليهما أداء فريضة الحج إذا كانا مستطيعين .

٦٩١- البخاري / ١٧٥٤ .

٦٩٢- السنن الكبرى : ٣٢٥ / ٤ ، والشافعي : ٢٩٠ / ١ ، والطحاوي : ٤٣٥ / ١ ، كما في الإرواء ، وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٩٨٦ .

٦٩٣- **ومنه رضي الله عنهما:** سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَّةً، وَإِنِّي اكْتَتَبْتُ فِي عَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «انْطَلِقِي، فَحُجِّ مَعَ امْرَأَتِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٦٩٤- **ومنه:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ، قَالَ: «مَنْ شُبْرُمَةُ؟» قَالَ: أَخِي، أَوْ قَرِيبِي لِي، فَقَالَ: «حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ:

(٦٩٣) شرح الكلمات:

لا يخلون: أي لا ينفردن.
اكْتَتَبْتُ: أي سَجَلْتُ اسمي.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- حُرْمَةُ الْخُلُوةِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ بِالْإِجْمَاعِ.
- ٢- حُرْمَةُ سَفَرِ الْمَرْأَةِ بِدُونِ مَحْرَمٍ وَلَوْ كَانَ لِلْحَجِّ.
- ٣- وَجُوبُ سَدِّ ذُرَائِعِ الشَّيْطَانِ.
- ٤- وَجُوبُ صِيَانَةِ الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ مِنْ كُلِّ أَسْبَابِ الْإِهْيَارِ الْخَلْقِيِّ.
- ٥- فَرْضُ الْعَيْنِ مُقَدِّمٌ عَلَى فَرْضِ الْكِفَايَةِ.
- ٦- جَوَازُ سَفَرِ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا مِنْ دَارِ الْحَرْبِ، وَعِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى نَفْسِهَا وَلِقَضَاءِ الدِّينِ وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ وَالرَّجُوعِ مِنَ النُّشُوزِ بِالْإِجْمَاعِ.
- ٧- عَدَمُ جَوَازِ مَنَعَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ مِنْ حَجِّ الْفَرِيضَةِ وَيَجُوزُ لَهُ الْمَنَعُ فِي التَّطَوُّعِ.
- ٨- يَصَحُّ الْحَجُّ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ وَتَأْتِمٍ، وَمِنْ غَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ كَالْمَرِيضِ وَالْفَقِيرِ وَالْمَعْتَوَةِ وَغَيْرِهِمْ مُطْلَقًا.

(٦٩٤) **ما يستفاد من الحديث:**

- ١- جَوَازُ حَجِّ الْإِنْسَانِ عَنْ قَرِيْبِهِ سِوَاءَ كَانَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا.
- ٢- النَّائِبُ لَا يَصِحُّ حُجُّهُ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ.

«حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقْفُهُ.

٦٩٥- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ» فَقَامَ الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ قُلْتُهَا لَوَجِبَتْ، الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ.

٦٩٦- وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

باب المواقيت

٦٩٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ

٣- الإحرام ينعقد مع الصحة والفساد مطلقاً، وللمحرم أن يحوله إلى الصحة.

٤- استحباب ذكر اسم المحجوج عنه في التلبية.

(٦٩٥، ٦٩٦) ما يستفاد من الحديثين:

١- وجوب الحج مرة واحدة في العمر على المكلف المستطيع وما زاد فهو تطوع.

٢- الشريعة مبنية على رفع الحرج والتيسير.

٣- ما سكت عنه الشارع معفو عنه.

٤- رافة النبي الكريم ﷺ بأمته، وتعاهده ﷺ أصحابه بالمواعظ والتعليم.

(٦٩٧) شرح الكلمات:

ذو الحليفة: وتسمى - أبار علي - والمسافة بينها وبين المسجد النبوي الشريف ثلاثة عشر كيلو متر.

الجحفة: هي قرية كانت قرب رابع أجحفثها السيول، ولذلك سميت جحفة، والآن هي

٦٩٥- أحمد: ٤٦٧/٣، وأبو داود: ١٧٢١، والنسائي: ٢٦٢٠، وابن ماجه: ٢٨٨٦.

٦٩٦- مسلم: الحج/ ٤١٢.

٦٩٧- البخاري/ ١٤٥٢، ومسلم: الحج/ ١١.

ذَا الْحَلِيفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦٩٨- وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِزْقٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ. وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَّا أَنَّ رَاوِيَهُ شَكَّ فِي رَفْعِهِ.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّ عُمَرَ هُوَ الَّذِي وَقَّتْ ذَاتَ عِزْقٍ.

٦٩٩- وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ

خَرِبَ، حَلَّتْ لِمَحَلِّهَا رَابِعٌ، وَهِيَ تَبْعَدُ عَنْ مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ (١٨٦) كِيلُو.

قَرْنُ الْمَنَازِلِ: وَيُسَمَّى «السَّيْلُ الْكَبِيرُ» وَمَسَافَتُهُ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي إِلَى مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ (٧٨) كِيلُو مِثْرًا. يَلْمَلَمُ: يَقَعُ جَنُوبَ مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ وَيَبْعَدُ عَنْهَا (١٢٠) كِيلُو تَقْرِيْبًا. هُنَّ لَهُنَّ: أَيُّ هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِهَذِهِ الْبِلَادِ.

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- عَدَمُ جَوَازِ تَجَاوُزِ الْمِيقَاتِ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ إِلَّا مُحَرَّمًا، وَيَجُوزُ التَّجَاوُزُ لِمَنْ لَا يَرِيدُهُمَا.

٢- مَنْ كَانَ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ، فَمِيقَاتُهُ مَكَانُهُ الَّذِي هُوَ مُقِيمٌ فِيهِ.

٣- مَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ بِلَانِيَةِ النَّسْكِ، ثُمَّ عَزَمَ عَلَى أَدَاءِ أَحَدِ النَّسَكَيْنِ أَحْرَمَ مِنْ حَيْثُ أَرَادَ ذَلِكَ.

٤- إِنْ مِيقَاتُ أَهْلِ مَكَّةَ مِنْهَا فِي الْحَجِّ، أَمَّا الْعُمْرَةُ فَلَا بَدَلَ لَهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْحَلِّ.

(٦٩٨) شَرْحُ الْكَلِمَاتِ:

ذَاتُ عِزْقٍ: سَمِيَ بِذَلِكَ لَوْجُودِ جَبَلٍ صَغِيرٍ مُمْتَدٍّ وَيَقَعُ عَنْ مَكَّةَ شَرْقًا عَلَى مَسَافَةِ قَدْرِهَا (١٠٠) كِيلُو، وَالْآنَ مَهْجُورٌ لِعَدَمِ وَجُودِ الطَّرِيقِ عَلَيْهِ.

٦٩٨- أَبُو دَاوُدَ / ١٧٣٩، وَالتَّسَائِيُّ / ٢٦٥٣، وَمُسْلِمٌ: الْحَجَّ / ١٦، وَابْنُ خَالٍ / ١٤٥٨.

٦٩٩- أَبُو دَاوُدَ / ١٧٤٠، وَالتِّرْمِذِيُّ / ٨٣٢، وَحَسَنٌ.

ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ .

باب وجوه الإحرام وصفته

٧٠٠- بمن عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ ، وَأَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ عِنْدَ قُدُومِهِ ، وَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(٦٩٩) شرح الكلمات:

العقيق : وإد يقع شرق مكة المكرمة ويبعد عنها (١٢٠) كيلو متر .

(٦٩٨ ، ٦٩٩) ما يستفاد من الحديثين :

١- إن ميقات أهل العراق ذات عرق (الضريبة) بالإجماع ، وميقات أهل المشرق العقيق .

(٧٠٠) شرح الكلمات:

أهل : من الإهلال ، وهو رفع الصوت بالتلبية ، وأهل بعمره : أي لبي بالعمره وحدها أو أحرم للعمرة فقط ولبي .

ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية الإحرام بأحد الأنساك الثلاثة من الأفراد والتمتع والقران .

٢- مشروعية التلبية عند الإحرام .

٣- إن المفرد ومن ساق الهدى من أهل القرآن لا يحل إلا يوم النحر ، ومن لم يسقه فله أن يتحلل بعمره .

٤- رجح أكثر العلماء أن النبي ﷺ حج قارناً لكثرة أدلته وقوتها .

٥- أفضل الأنساك الثلاثة التمتع في حق من لم يسق الهدى ، والقران أفضل في حق من ساقه والله أعلم .

باب الإحرام وما يتعلق به

٧٠١- عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قالَ : مَا أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٧٠٢- وعن خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «أَتَانِي جَبْرِيلُ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ» . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ .

٧٠٣- وعن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَحَسَنُهُ .

(٧٠١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية الإحرام من الميقات .
- ٢- جواز الإحرام قبل الميقات .
- ٣- مشروعية التلبية عند الإحرام ، من عند مسجد ذي الحليفة لأهل المدينة ومن جاء من طريقهم .

(٧٠٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب رفع الصوت بالتلبية .
- ٢- السنة وحي من الله تعالى ، فقد قال الله تعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ، وأن جبريل عليه السلام كان ينزل على النبي ﷺ ببعض السنة .

(٧٠٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب التجرد من المخيط للرجال ولبس الإزار والرداء للإحرام .

٧٠١- البخاري / ١٤٦٧ ، ومسلم : الحج / ٢٣ .

٧٠٢- أحمد : ٥٥ / ٤ ، وأبو داود / ١٨١٤ ، والترمذي / ٨٢٩ ، والنسائي / ٢٧٥٣ ، وابن ماجه / ٢٩٢٢-٢٩٢٣ ، وابن حبان / ٣٨٠٢ /

٧٠٣- الترمذي / ٨٣٠ .

- ٧٠٤- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ، قَالَ: «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ وَلَا الْعِمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبِرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ الثَّغْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.
- ٧٠٥- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ

٢- مشروعية الاغتسال والتطيب قبل الإحرام.

(٧٠٤) شرح الكلمات:

البرانس: جمع بُرْنَس، وهو ثوب رأسه منه مُلْصَقٌ به، يلبسه الآن المغاربة.
الورس: نبت له رائحة طيبة، يصبغ به الثياب.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- حُرْمَةُ لبس القميص والعمائم والبرانس، والسراويل والخفاف ونحوها للرجال في حالة الإحرام بالإجماع.
- ٢- حُرْمَةُ استخدام الثياب التي مَسَّها الورس أو الزعفران للمحرم سواء كان ذكرًا أو أنثى.
- ٣- حرمة الوطء في الإحرام.
- ٤- جواز لبس الخفين لمن لم يجد النعلين. ويقطعهما من أسفل الكعبين.
- ٥- حُرْمَةُ لبس النقاب والبرقع والقفازين للمرأة المحرمة.
- ٦- عدم جواز الصيد والطيب وحلق الرأس للمحرم ذكرًا كان أو أنثى.
- ٧- جواز الانغماس في الماء، والحمل على الرأس وستر الرأس باليد ووضعها على المخدة للمحرم.
- ٨- لا فدية على لبس الخفين إذا لم يجد نعلين.

(٧٠٥) ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب التطيب قبيل عقد الإحرام، وجواز استدামته بعد الإحرام، وعليه الجماهير.

أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٧٠٦- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٧٠٧- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ الْحِمَارَ الْوَحْشِيِّ ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ - قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ وَكَانُوا مُحْرِمِينَ : «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا : لَا ، قَالَ : «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٢- حرمة ابتداء التطيب بعد الإحرام .

(٧٠٦) شرح الكلمات:

لَا يَنْكِحُ :- بضم حرف المضارع وكسر الكاف- أي لا يزوج غيره يعني لا يعقد النكاح لغيره، وقيل : بالبناء للمجهول : أي لا يزوجه غيره .

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة عقد النكاح على المحرم لنفسه أو لغيره، وحرمة الخطبة .

٢- إن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال ؛ لأنه رواية أكثر الصحابة وهو المروي عن صاحبة القصة .

(٧٠٧) شرح الكلمات:

الحمار الوحشي : نوع من الصيد على خلقة الحمار الأهلي ، سمي بذلك لتوحشها في الأماكن الخالية المقفرة .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز تجاوز الميقات لمن لا يريد الحج أو العمرة مثل أبي قتادة رضي الله عنه .

٢- جواز أكل المحرم صيد البر إذا صاده الحلال ولم يعنه المحرم بأمر أو إشارة أو نحوهما .

٣- عدم وجوب الإحرام لمن دخل مكة وهو لا يريد النسك .

٧٠٨- وعن الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيًا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ بَوْدَانَ. فَرَدَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٠٩- وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧١٠- وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

(٧٠٨) شرح الكلمات:

حُرْمٌ: أي محرمون.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- لا يجوز للمحرم أن يأكل من صيد البر إذا كان صيد من أجله.
- ٢- جواز رد الهدية لعلّة شرعية ، وينبغي بيانها لصاحب الهدية لئلا يكسر خاطره .
- ٣- حرمة الاصطياد على المحرم ، وجوازه للحلال وأنه ليس من اللهو المحرم .
- ٤- حرص الإسلام على تطيب القلوب .

(٧٠٩) شرح الكلمات:

الكلب العقور : هو العادي كثير العض والجرح .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب قتل الفواسق المذكورة في الحديث في الحل والحرم ولا فدية على المحرم إن قتلها .
- ٢- إن الحرم لا يجير فاسقاً .
- ٣- لا يدخل غراب الزرع في الفواسق فيجوز أكله ، ويحرم صيده على المحرم .

٧٠٨- البخاري / ١٧٢٩ ، ومسلم : الحج / ٥٠ .

٧٠٩- البخاري / ١٧٣١ ، ومسلم : الحج / ٦٨ .

٧١٠- البخاري / ١٧٣٩ ، ومسلم : الحج / ٨٧ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٧١١- **وَمِنْ كَغِبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُمَّلُ يَتَنَائُرُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ : « مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى ، أَتَجِدُ شَاءَةً ؟ » ، قُلْتُ : لَا ، قَالَ : « فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .**

٧١٢- **وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ**

(٧١٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز الحجامة في الرأس وغيره للمحرم لحاجة ، فإن قطع شيئاً من الشعر فعليه فدية الحلق وإلا فلا فدية .
- ٢- حُرمة الحجامة لغير الحاجة إذا كانت في الرأس واحتيج إلى قطع الشعر ، ويجوز في غير الرأس عند الجمهور .

(٧١١) شرح الكلمات :

يتناثر : أي يتفرق متساقطاً على وجهي .
 نصف صاع : أي قدر كيلو ومائتين وخمسين غراماً .
 الوجع : أي الألم والأذى .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حُرمة أخذ شعر المحرم إذا لم يحتج إلى ذلك ولو فدى .
- ٢- جواز حلق الشعر للمحرم إذا تضرر ببقائه وعليه الفدية .
- ٣- إذا كان كشف الرأس يسبب الوجع للمحرم جاز له أن يغطيه ويفدي .
- ٤- التخيير في الفدية بين الشاة وبين الإطعام والصيام .
- ٥- إن الستة مفسرة للقرآن فإن الصدقة في آية الفدية هي الإطعام .

٧١١- البخاري / ١٧٢١ ، ومسلم : الحج / ٨٥ .

٧١٢- البخاري / ١١٢ ، ومسلم : الحج / ٤٤٧ .

مَكَّةَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخَرَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧١٣- وعن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمُدُّهَا، بِمِثْلِ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٧١٢) شرح الكلمات:

لا ينفر صيدها: أي لا يصطاد ولا يُذعر.

لا يختلى: أي لا يقطع ولا يُقلع.

لمنشد: أي لمعرف.

الإذخر: حشيش طيب الريح.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- فتح مكة كان عنوة لا صلحاً، وهو رأي أكثر العلماء.
- ٢- حرمة مكة، فلا يجوز لأحد أن يقاتل أهلها إلى يوم القيامة، وأن حل القتال فيها كان خاصاً بالنبي ﷺ وقت الفتح للحاجة إلى ذلك ثم عادت حرمتها.
- ٣- تحريم تفجير الصيد واصطياده في حرم مكة، وتحريم قطع شجرها وأخذ شوكها.
- ٤- جواز أخذ الإذخر والتقاط لقطة مكة لمنشد وقطع شجرها مما أنبته الآدمي.
- ٥- من قتل له قَتِيلٌ فهو مخير بين القصاص أو أخذ الدية.

٧١٤- وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المدينة حرم ما بين غير إلى ثور». رواه مسلم.

باب صفة الحج ودخول مكة

٧١٥- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ حج فخرجنّا معه، حتى إذا أتينا ذا الحليفة، فولدت أسماء بنت عميس فقال: «اغتسلي واستنصري بثوب، وأخري»، وصلى رسول الله ﷺ في المسجد، ثم ركب القُصواء حتى إذا

(٧١٤) شرح الكلمات:

غير: جبل يُشرف على المدينة من الجنوب وبسفحه الشمال وادي العقيق.
ثور: جبل صغير بالمدينة خلف جبل أحد.

(٧١٣، ٧١٤) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- المدينة حرم مثل مكة حرّمها رسول الله ﷺ، ودعا لأهلها بالبركة وسعة الرزق.
- ٢- حرم المدينة يحده من الجهة الجنوبية جبل غير، ومن الجهة الشمالية جبل ثور، ومن الجهة الشرقية والغربية الحرّتان: الشرقية والغربية.
- ٣- حرمة قتل الصيد وتنفيذه وقطع الشجر، وعضد الشوكة في الحرم المدني.

(٧١٥) شرح الكلمات:

استنصري: الاستنفار هو أن تشد المرأة على وسطها شيئاً ثم تأخذ خرقة عريضة تجعلها في محل الدم، وتشد طرفيها من ورائها ومن قدامها بالشدة التي جعلتها في وسطها، وتحلّ محلّها الآن الحفاظ.

البداء: أي الفلاة.

لبيك: أي إجابة لك بعد إجابة، وإقامة على طاعتك دائمة.

رقى: أي صعد.

اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلًا بِالتَّوْحِيدِ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ» حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ، فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصِّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصِّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَرَقَى الصِّفَا، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَعِدْنَا مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ،

هزم الأحزاب: أي فضح الجماعات والقبائل التي تحزبت وتجمعت ضد الرسول ﷺ.

بطن الوادي: أي ما خفي منه وانخفض.

يوم الترويه: هو يوم الثامن من ذي الحجة.

زأغت: أي مالت. القبة: الخيمة.

الصخورات: جمع صخرة، وهي صخورات مفترشات خلف جبل عرفات، والواقف عندها يستقبل جبل الرحمة.

جبل المشاة: أي طريقهم. القرص: أي حاجب الشمس.

شنق: أي ضيق. مؤرك: أي موضع وضع الرجل من المركب.

المشعر الحرام: هو جبل صغير في المزدلفة.

محسر: واد يقع بين مزدلفة ومنى، وليس من واحد منهما.

دفع: أي أفاض.

ما يستفاد من الحديث:

١- هذا الحديث مشتمل على فوائد هامة أفردها العلامة ابن المنذر بالتأليف فبلغ إلى مائة ونيف

وخمسين نوعاً من أنواع الفقه والفوائد.

٢- ذو الحليفة ميقات لأهل المدينة ومن أتى عليها من غير أهلها.

فَفَعَلَ عَلَى الْمَرَّةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّافَا - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ : فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى ، وَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَصَلَّى بِهِمُ الظُّهَرَ ، وَالْعَصْرَ ، وَالْمَغْرِبَ ، وَالْعِشَاءَ ، وَالْفَجَرَ ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، فَأَجَازَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ . فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِمِرَّةٍ فَتَنَزَلَ بِهَا ، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَضَوَاءِ ، فَرُحِلَتْ لَهُ ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، ثُمَّ أَدَنَ ثُمَّ أَقَامَ ، فَصَلَّى الظُّهَرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَضَوَاءَ إِلَى الصَّخَرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا ، حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ وَدَفَعَ ، وَقَدْ شَتَّقَ لِلْقَضَوَاءِ الرَّمَامَ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى ، «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، السَّكِينَةَ ، السَّكِينَةَ» وَكُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنَ الْجِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى

٣- استحباب اغتسال الحائض والنفساء للإحرام ولغيرهما من باب الأولى .

٤- استحباب الإحرام بعد الصلاة .

٥- وجوب الإحرام من الميقات .

٦- صحة إحرام الحائض والنفساء .

٧- استحباب الاختصار على تلبية النبي ﷺ ، وجواز غيرها .

٨- استحباب استلام الحجر الأسود عند بدء الطواف ، والرمل في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم أو العمرة والمشى المعتاد في الأربعة الباقية .

٩- استحباب ركعتي الطواف عند مقام إبراهيم عليه السلام ، وتجزئان في أي مكان من المسجد الحرام .

١٠- الخروج إلى الصفا ووجوب بدء السعي منه ، ويستحب بعد الصعود على الصفا استقبال القبلة ورؤية البيت وتكرير الدعاء المذكور ثلاث مرات ، والهرولة بين الميادين الأخضرين أثناء السعي بين الصفا والمروة ثم يفعل على المروة مثل ما فعل على الصفا .

١١- يبدأ السعي من الصفا وينتهي على المروة ، وهو سبع مرات ، يساوي ثلاثة أشواط وزيادة مرة ، كل شوط فيه سعيان .

تَضَعَدَ . حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَا ، وَكَبَّرَهُ ، وَهَلَّلَهُ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا ، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَحَرَكَ قَلِيلًا ، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى ، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا ، كُلُّ حَصَاةٍ مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَتَخَرَّ ،

١٢- استحباب التوجه إلى منى يوم التروية للحج ماشياً أوراكباً ، والركوب أفضل .

١٣- استحباب أداء الصلوات الخمس المفروضة بمنى من الظهر إلى الفجر ، ثم التوجه إلى عرفة بعد طلوع الشمس .

١٤- مشروعية ضرب الخيام في المشاعر .

١٥- مشروعية الخطبة قبل صلاة الظهر في عرفة .

١٦- جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات ، وغلط من توهم عدم صحة الوقوف إلا بصعود جبل الرحمة .

١٧- استحباب استقبال القبلة والإكثار من الدعاء رافعاً يديه في الموقف حتى غروب الشمس .

١٨- استحباب الإفاضة من عرفات بعد تحقق غروب الشمس إلى مزدلفة بكل سكيئة ووقار .

١٩- الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء في مزدلفة وقت الوصول إليها بأذان واحد وإقامتين .

٢٠- عدم مشروعية التنفل بين المغرب والعشاء .

٢١- استحباب المبادرة إلى صلاة الفجر ، والوقوف عند المشعر الحرام إلى قرب طلوع الشمس ، واستقبال القبلة بالدعاء والتكبير والتهليل والإفاضة من مزدلفة إلى منى قبيل طلوع الشمس .

٢٢- استحباب الإسراع في وادي محسر ؛ لأنه محل غضب الله .

٢٣- وجوب رمي جمرة العقبة بسبع حصيات مثل حبة الباقلاء ، بحيث تكون مكة عن يسار الرامي ومنى عن يمينه ، ويستحب التكبير عند الرمي ثم النحر لمن عليه النحر ثم الحلق

ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُطَوَّلًا.

٧١٦- وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ اللَّهُ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

٧١٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَاهُنَا، وَمَنِ كُلَّهَا مَنَحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا وَعَرَفْتُ كُلَّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا وَجَمَعْتُ كُلَّهَا مَوْقِفٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٧١٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ

أَوِ الْقَصْرِ.

٢٤- وَجُوبُ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ، ثُمَّ يَحِلُّ لِلْحَاجِّ كُلِّ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ.

٢٥- مِنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ يَوْمَ النُّحْرِ وَلَمْ يَطْفِ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ مَا عَدَا النِّسَاءَ.

(٧١٦) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- اسْتِحْبَابُ الدُّعَاءِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ التَّلْبِيَةِ.

٢- أَفْضَلُ الدُّعَاءِ سُؤَالَ اللَّهِ رِضْوَانَهُ وَرَحْمَتَهُ، وَالِاسْتِعَاذَةَ مِنَ النَّارِ.

(٧١٧) شَرْحُ الْكَلِمَاتِ:

جَمَعَ: أَيِ مَزْدَلِفَةَ سَمِّيتُ جَمْعًا لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا.

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- جَوَازُ نَحْرِ الْهَدْيِ أَوْ ذَبْحِهِ فِي مَنَى كُلِّهَا.

٢- جَوَازُ الْوُقُوفِ فِي أَيِّ جِزَاءٍ مِنْ عُرَفَاتٍ وَالْمَزْدَلِفَةِ وَأَنَّ ذَلِكَ مُوسَّعٌ.

٧١٦- مسند الشافعي: ١/ ٣٢٢، رقم (٧٩٧).

٧١٧- مسلم: الحج/ ١٤٩.

٧١٨- البخاري/ ١٥٠٢، ومسلم: الحج/ ٢٢٤.

أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧١٩- وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى يُضْبِحَ وَيَغْتَسِلَ وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٢٠- وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ مَرْفُوعًا وَالْبَيْهَقِيُّ مَوْقُوفًا.

٧٢١- وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ يَزْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ

(٧١٨) شرح الكلمات:

أعلاها: أي ثنية الحجون، وتسمى -كداء- وهي الطريق الآتي من بين مقبرتي المعلاة. أسفلها: ثنية -كُدَى- ويُعرف الآن برنع الرسام.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب دخول مكة من كداء والخروج من الثنية السفلى لمن تيسر له ذلك.

(٧١٩) شرح الكلمات:

بذي طوى: بئر طوى موجودة في جرو لأمام مستشفى الولادة.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب البياض بذي طوى ليدخل مكة نهاراً عند الأكثر، والاعتساف قبل دخول مكة.

(٧٢٠) ما يستفاد من الحديث:

١- مشروعية تقبيل الحجر الأسود والسجود عليه.

(٧٢١) شرح الكلمات:

أن يرملوا: الرمل: هو الإسراع في المشي مع هز الكتفين.

أشواط: جمع شوط: وهو الطوفة الكاملة حول الكعبة.

٧١٩- البخاري/ ١٤٩٨، ومسلم: الحج/ ٢٢٧.

٧٢٠- الحاكم: ١/ ٦٢٥، والدارقطني: ٢/ ٢٨٩، والبيهقي: ٥/ ٧٤.

٧٢١- البخاري/ ١٥٢٥، ومسلم: الحج/ ٢٣٧.

وَيَمْشُوا أَرْبَعًا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٢٢- وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا. وَفِي رِوَايَةٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ وَيَمْشِي أَرْبَعَةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٢٣- وعنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

ركنين: هما اليماني والحجر الأسود.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب الرمل في الأشواط الثلاثة من طواف القدوم للرجال والمشي في الأربعة الباقية.
- ٢- استحباب إظهار القوة والجلد أمام الأعداء الكفار.
- ٣- إظهار النشاط في العبادة لمقصد حسن لا ينافي الإخلاص.

(٧٢٢) شرح الكلمات:

خب: أي أسرع ورمل.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث يدل على ما دل عليه الحديث السابق من مشروعية الرمل في ثلاثة أشواط والمشي في الباقي.
- ٢- مشروعية الرمل في طواف القدوم والعمرة.

(٧٢٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب استلام الركنين اليمانيين.
- ٢- عدم مشروعية الاستلام لأي جزء من البيت غير الركنين اليمانيين: الحجر الأسود، والركن اليماني.

٧٢٤- وعن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَبَلَ الْحَجَرَ فَقَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٧٢٥- وعن أَبِي الطُّفَيْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ مَعَهُ ، وَيَقْبَلُ الْمِخْجَنَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٧٢٦- وعن يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ مُضْطَبِعًا بِبُرْدٍ

(٧٢٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية تقبيل الحجر الأسود إن سهل ذلك بدون مزاحمة عنيفة ومدافعة شديدة .
- ٢- المقصود من تقبيل الحجر الأسود هو اتباع رسول الله ﷺ ، فلا يجوز تقبيل أي حجر سواه .
- ٣- الحجر الأسود لا يضر ولا ينفع .
- ٤- قد يخشى على المسلم أن يزاول بعض أعمال الجاهلية ولا يمنعه من ذلك إلا اتباع النبي الكريم ﷺ .

(٧٢٥) شرح الكلمات :

المِخْجَنُ : هو عصا محنية الرأس كالصولجان .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- من لم يتمكن من تقبيل الحجر الأسود استلمه بيده وقبل يده ، فإن عجز استلمه بعصا أو نحوها وقبلها وإلا أشار إليه ولا يقبل ما يشير به .

(٧٢٦) شرح الكلمات :

مُضْطَبِعًا : والاضطباع : أن يجعل المحرم وسط الرداء تحت إبطه الأيمن ، ويجعل طرفي الرداء على كتفه الأيسر وبهذا يبدو ضبعه الأيمن ، وهو الكنف .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب الاضطباع بالرداء وهو أن يجعل وسط الرداء تحت إبطه الأيمن وطرفي الرداء على

٧٢٤- البخاري / ١٥٢٠ ، ومسلم : الحج / ٢٥١ .

٧٢٥- مسلم : الحج / ٢٥٧ .

٧٢٦- أبو داود / ١٨٨٣ ، والترمذي / ٨٥٩ ، وابن ماجه / ٢٩٥٤ ، وأحمد : ٢٢ / ١٤ .

أَخْضَرَ . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ .

٧٢٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ يُهَلُّ مِنَّا الْمُهَلُّ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبَّرُ مِنَّا الْمُكَبَّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٧٢٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ ، أَوْ قَالَ فِي الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ .

٧٢٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ : أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَهُ ، وَكَانَتْ ثُبُطَةً - تَغْنِي ثَقِيلَةً - فَأَذِنَ لَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا .

٧٣٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَرْمُوا

كفّه الأيسر من جهة صدره في الأشواط السبعة لطواف القدوم والعمرة .

٢- جواز لبس البرد الأخضر للرجال .

(٧٢٧) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب التلبية يوم عرفة ، وأنه لا بأس على من كبر بدلاً من التلبية .

٢- لا تقطع التلبية إلا عند رمي جمرة العقبة .

(٧٢٨) شرح الكلمات :

الضعفة : هم النساء والصبيان وكبار السن والمرضى .

(٧٢٨ ، ٧٢٩) ما يستفاد من الحديثين :

١- وجوب المبيت بمزدلفة ، وعدم الإفاضة منها إلا بعد الإسفار جداً على رأي الجمهور .

٢- جواز الإفاضة من مزدلفة في الليل للضعفة من النساء والصبيان والمرضى ونحوهم ، ورمي جمرة العقبة لهؤلاء قبل صلاة الفجر .

٧٢٧- البخاري / ١٥٧٦ ، ومسلم : الحج / ٢٧٤ .

٧٢٨- البخاري / ١٥٩٣ - ١٥٩٤ ، ومسلم : الحج / ٣٠٠ .

٧٢٩- البخاري / ١٥٩٦ ، ومسلم : الحج / ٢٩٣ .

٧٣٠- أبو داود / ١٩٤٠ ، والترمذي / ٨٩٣ ، والنسائي / ٣٠٦٥ ، وابن ماجه / ٣٠٢٥ ، وأحمد : ٥١٤ / ٢ ، وصححه الشيخ =

الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ.

٧٣١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأُمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَقَاضَتْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٧٣٢- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ - يَعْنِي بِالْمُزْدَلِفَةِ - فَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقُضِيَ تَفَتُّهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حُزَيْمَةَ.

(٧٣٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وقت رمي جمرة العقبة بعد طلوع الشمس للقادر .
- ٢- جواز الرمي قبل طلوع الشمس لمن أذن له في عدم المبيت بمزدلفة .

(٧٣١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز رمي جمرة العقبة قبل الفجر لعذر جمعاً بين الأدلة .

(٧٣٢) شرح الكلمات :

قضى تفته : أي أدى ما عليه وأزال أدرانه وأذهب شعثه ، بقضاء المناسك والخروج من الإحرام .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية شهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها مع الإمام .
- ٢- من وقف بعرفة ليلاً صَحَّ حجه ولا يجب عليه الدم لفواته جزءاً من وقوف النهار .
- ٣- عدم إجزاء الوقوف بعرفة قبل الزوال .
- ٤- مشروعية الدفع مع الإمام أو بعده .

= الألباني، في الإرواء : ٢٧٦/٤ ، وقال : «سند الترمذي موصول» .

٧٣١- أبو داود / ١٩٤٢ ، والنسائي / ٣٠٦٦ .

٧٣٢- أحمد : ١٤ / ١٣٠ ، وأبو داود / ١٩٥٠ ، والترمذي / ٨٩١ ، والنسائي / ٣٠٣٩ ، وابن ماجه / ٣٠١٦ ، وابن خزيمة /

٢٨٢٠ ، وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء / ١٠٦٦ .

٧٣٣- وعن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَيَقُولُونَ : أَشْرُقَ ثُبَيْرُ ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ ، فَأَقَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٧٣٤- وعن ابنِ عَبَّاسٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٧٣٥- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، وَقَالَ : هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(٧٣٣) شرح الكلمات:

أشروق : أي ادخل في الشروق .

ثُبَيْرُ : هو الجبل الكبير الواقع على حد مزدلفة الشمالي .

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الإفاضة من مزدلفة عند الإسفار وقبل طلوع الشمس .

٢- ينبغي مخالفة أعمال الجاهلية وأهلها .

(٧٣٤) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية الاستمرار في التلبية إلى يوم النحر ، ويقطع مع رمي أول حصاة لجمرة العقبة .

(٧٣٥) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي .

٢- جواز أن يقال سورة البقرة خلافاً لمن يكره ذلك .

٣- مشروعية الرمي بسبع حصيات متتابعات واحدة بعد أخرى .

٧٣٦- وعن جابر رضي الله عنه قال: رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى، وأما بعد ذلك فإذا زالت الشمس. رواه مسلم.

٧٣٧- وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات، يكبر على أثر كل حصاة، ثم يتقدم، ثم يسهل، فيقوم فيستقبل القبلة، فيقوم طويلاً، ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الوسطى، ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة، ثم يدعو فيرفع يديه ويقوم طويلاً، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي، ولا يقف عندها، ثم ينصرف، فيقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل. رواه البخاري.

٧٣٨- وعنه رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم ازحم المحلقين»

(٧٣٦) ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب رمي جرة العقبة يوم النحر قبل الزوال، ورمي الجمرات الثلاث في الأيام الباقية بعده.

(٧٣٧) شرح الكلمات:

يسهل: أي يقصد المكان السهل من الأرض بعيداً عن المرمى.

ما يستفاد من الحديث:

١- مشروعية رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق الثلاثة بسبع حصيات مع التكبير لكل حصاة.

٢- استحباب استقبال القبلة بعد رمي الجمرتين الصغرى والوسطى والإطالة في الدعاء برفع اليدين.

٣- السنة عدم الوقوف بعد رمي جرة العقبة.

٧٣٦- مسلم: الحج / ٣١٤.

٧٣٧- البخاري / ١٦٦٤.

٧٣٨- البخاري / ١٦٤٠، ومسلم: الحج / ٣١٧.

قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٣٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ»، وَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ، فَتَحَرَّضْتُ قَبْلَ أَنْ أَزِمِّي، قَالَ: «أَزِمْ وَلَا حَرَجَ»، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٤٠- وَعَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(٧٣٨) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- مشروعية الحلق والتقصير إلا أن الحلق أفضل من التقصير في حق الرجال، ولا يشرع في حق النساء إلا التقصير فقط بالإجماع.
- ٢- مشروعية تعميم الحلق أو التقصير جميع الرأس.

(٧٣٩) شرح الكلمات:

لم أشعر: أي لم أفطن أَنَّ الذبح قبل الحلق.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الترتيب المشروع لأعمال يوم النحر الرمي، ثم النحر أو الذبح ثم الحلق أو التقصير وبعدها طواف الإفاضة، وإن اختلف ذلك فلا يضر؛ لأنه مسنون ولا يوجب الدم عند الجماهير.
- ٢- مشروعية وقوف العالم في أيام المناسك للإفتاء والتوجيه.
- ٣- سقوط الفدية عن الجاهل والناسي دون العامد.

(٧٤٠) ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية تقديم النحر على الحلق، ويجوز العكس.

٧٤١- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ». رواه أحمد وأبو داود. وفي إسناده ضعف.

٧٤٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلَقٌ، وَإِنَّمَا يَقْصُرْنَ». رواه أبو داود بإسناد حسن.

٧٤٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما، أن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه استأذن رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته، فأذن له. متفق عليه.

(٧٤١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث يدل على أن التحلل الأول الذي يبيح كل شيء للمحرم إلا النساء لا يحصل إلا بمجموع الأمرين الرمي والحلق.
- ٢- حل الوطء بعد طواف الإفاضة.

(٧٤٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية التقصير للنساء وأنه ليس لهن الحلق بالإجماع كما مر.
- ٢- حرص الإسلام على أن تحافظ المرأة على زيتتها وزوجها.

(٧٤٣) شرح الكلمات:

سقايته : أي مهنة السقاء .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب المبيت بمنى في ليلتي الحادي عشر والثاني عشر.
- ٢- الرخصة لذوي الأعذار من السقاة وغيرهم في المبيت خارج منى .

٧٤١- أحمد : ٥١٤ / ١٧ ، وأبو داود / ١٩٧٨ ، وقال الشيخ الألباني : «ضعيف بزيادة» وصحيح لغيره بدون الزيادة المذكورة ، الإرواء / ١٠٤٦ .

٧٤٢- أبو داود / ١٩٨٥ ، وصححه الشيخ الألباني ، الصحيحة / ٦٠٥ .

٧٤٣- البخاري / ١٥٥٣ ، ومسلم : الحج / ٣٤٦ .

٧٤٤- وعن عاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنَى يَزْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَزْمُونَ الْغَدَ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ.

٧٤٥- وعن أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٤٦- وعن سَرَاءِ بِنْتِ نَبْهَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرُّؤُوسِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ هَذَا أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟» الْحَدِيثُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

(٧٤٤) شرح الكلمات:

يوم النفر: أي يوم الدفع والخروج من منى بعد أداء المناسك وهو يوم الثالث عشر لمن لم يتعجل.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز عدم المبيت بمنى لأهل الأعذار مطلقاً.
- ٢- وجوب رمي جمرة العقبة يوم النحر.
- ٣- يجوز لأهل الأعذار أن يجمعوا رمي يومين في يوم واحد من أيام التشريق ولا شيء عليهم.

(٧٤٥) ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية الخطبة يوم النحر خلافاً للحنفية والمالكية.

(٧٤٦) شرح الكلمات:

يوم الرؤوس: وهو يوم الحادي عشر من ذي الحجة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية الخطبة في اليوم الحادي عشر من شهر ذي الحجة.

٧٤٤- أحمد: ٤/ ٤٥٠، وأبو داود/ ١٩٧٥، والترمذي/ ٩٥٥، والنسائي/ ٣٠٦٨-٣٠٦٩، وابن ماجه/ ٣٠٣٧، وابن

حبان/ ٣٨٨٨. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٠٨٠.

٧٤٥- البخاري/ ١٦٥٤، ومسلم: القسامة/ ٣١.

٧٤٦- أبو داود/ ١٩٥٣.

٧٤٧- وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: «طَوَافُكَ بِالْبَيْتِ وَسَعْيُكَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ يَكْفِيكَ لِحَجَّكَ وَعُمْرَتِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٧٤٨- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لم يَزُمْلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٧٤٩- وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٧٥٠- وعن عائشة رضي الله عنها أنها لم تكن تفعل ذلك - أي: التزول بالأبطح -

(٧٤٧) ما يستفاد من الحديث:

- ١- القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد للحج والعمرة.
- ٢- عدم جواز الخروج من الحج أو العمرة بعد الإحرام بهما إلا بعد الفراغ منهما.

(٧٤٨) ما يستفاد من الحديث:

- ١- لا رمل في طواف الإفاضة.

(٧٤٩) شرح الكلمات:

رقد رقدة: أي نام نومة خفيفة.

المُحَصَّب: هو مكان متسع بين جبلين، وهو إلى منى أقرب منه إلى مكة ويسمى الأبطح والبطحاء، والمراد به هنا وادي إبراهيم المنحدر من أعلى مكة المكرمة والخارج من أسفلها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية التزول في المحصب، وهو محل خلاف بين السلف والخلف.

٧٤٧- مسلم نحوه، الحج / ١٣٢ - ١٣٣، ورواه أبو داود / ١٨٩٧، بلفظ المصنف.

٧٤٨- أبو داود / ٢٠٠١، والنسائي في الكبرى / ٤١٧٠، وابن ماجه / ٣٠٦٠، والحاكم: ٦٤٨/١، وقال: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي.

٧٤٩- البخاري / ١٦٧٥.

٧٥٠- مسلم: الحج / ٣٤٠.

وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مَنَزِلًا أَسْمَحَ لِحُرُوجِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٧٥١- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْحَائِضِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٥٢- وعن ابن الزبير رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ،

(٧٥٠) شرح الكلمات:

الأبطح: أي المحصَّب. أسمح: أي أسهل.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- عدم مشروعية التحصيب وهو من أدلة من نفى سُنيته كابن عباس وعائشة رضي الله عنهم.
- ٢- ينبغي النزول بالأبطح لأنه مكان تقاسم فيه الكفار على قطعة بني هاشم، ففيه إظهار لنعمة الله حيث أعز دينه وأظهره على الأديان كلها.

(٧٥١) ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب طواف الوداع إلا الحائض والنفساء فإنه يجوز لهما تركه، ولا شيء عليهما.
- ٢- وقت طواف الوداع بعد الفراغ من المناسك كلها يبدأ من اليوم الثاني عشر.
- ٣- لا يشرع طواف الوداع للمعتمر، وقيل: يجب على المعتمر أيضاً.

(٧٥٢) ما يستفاد من الحديث:

- ١- فضل المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف على غيرهما من مساجد الأرض.
- ٢- مضاعفة أجر الصلاة والأعمال الصالحة فيهما، وأن العمل الصالح يضاعف أجره بفضل زمانه ومكانه.

٣- الأفضلية تشمل كل ما زيد في مسجد النبي ﷺ ولا تختص بالموجود في عهده ﷺ.

٧٥١- البخاري / ١٦٦٨، ومسلم: الحج / ٣٨٠.

٧٥٢- أحمد: ١٢ / ٤٦١ إلا أن فيه: «أفضل من مائة صلاة» بدل «ألف»، وابن ماجه: ٧٢ / ٣، وابن حبان / ١٦٢٠، ومسلم نحوه، الحج / ٥٠٥ عن أبي هريرة.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

باب الفوات والإحصار

٧٥٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدْ أَخْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ، حَتَّى اغْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٧٥٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَّةٌ،

٤- مضاعفة الثواب في الحرمين الشريفين تختص بالفرائض كما قال بعض العلماء، وقيل: تعم الفرائض والنوافل، وهو الأقرب.

(٧٥٣) شرح الكلمات:

قد أحصر: أي منع من الوصول إلى البيت. قابلاً: أي مُقبلاً.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن الإحصار يكون من كل حابس يحبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك عند الأكثر.
- ٢- الإحصار عام لكل من يحدث له مل ما حدث للنبي ﷺ.
- ٣- وجوب الهدى على المحصر عند الأكثر.
- ٤- وجوب القضاء على من أحصر عن واجب من حج أو عمرة.
- ٥- إن المحصر يذبح هديه حيث أحصر.

(٧٥٤) شرح الكلمات:

شاكية: أي مريضة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية الاشتراط عند الإحصار، ومن فعله ثم عرض له عذر يجوز له التحلل ولا

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتِنِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٥٥- وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كُسِرَ، أَوْ عَرَجَ، فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ». قَالَ عِكْرِمَةُ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: صَدَقَ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ.

يلزمه شيء .

٢- من لم يشترط فليس له التحلل، ويصير محصرًا له حكم الإحصار.

(٧٥٥) شرح الكلمات:

عَرَجَ: أي أصابه شيء في رجله.

قَابِلٍ: أي مُقبل يعني العام المقبل.

ما يستفاد من الحديث:

١- إن المحرم بحج أو عمرة إذا أصابه عذر منعه من إكمال نسكه فإنه يحلّ عن إحرامه وإن لم يشترط، وعليه القضاء في العام الآتي بعده.

٢- إن المحرم يخرج من إحرامه بأحد ثلاثة: الإحصار، أو الاشتراط، أو حصول عذر.

٣- من فاته الحج بغير إحصار يتحلل بعمرة، ولا يجب عليه الدم.

كتاب البيوع

باب شروطه ، وما نهى عنه منه

٧٥٦- عن رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ : أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ : «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ» . رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

٧٥٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ» ،

(٧٥٦) شرح الكلمات:

بيع مبرور: أي كل بيع سَلِمَ من الكذب والخداع والغش واليمين الكاذبة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على الحث على طلب المكاسب الطيبة والعمل لهذا الغرض السامي .
- ٢- أفضل المكاسب عمل الرجل بيده . والتجارة من أطيب المكاسب إذا سلمت من العقود المحرمة كالربا والغرر .

(٧٥٧) شرح الكلمات:

شحوم: جمع شحم . تَطْلَى بها السفن: أي تُدهن بها أخشاب المراكب البحرية .
يستصبح بها الناس: أي يجعلونه وقوداً للسرّج . جملوه: أي أذابوه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام .
- ٢- جواز بيع شعر الميتة وصوفها ووبرها؛ لأنه لا يلحقه اسم الميتة ، وهو رأي الجمهور .

٧٥٦- الحاكم: ١٢/٢ ، والبزار (كشف الاستار): ٨٣/٢ .

٧٥٧- البخاري/ ٢١٢١ ، ومسلم: المساقاة/ ٧١ .

فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَتُذَهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٥٨- وَمِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَّارَكَانِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٧٥٩- وَمِنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ

٣- جواز بيع الأصنام إذا كسرت.

٤- جواز الانتفاع بالميتة في غير البيع؛ لأن الضمير في قوله ﷺ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» راجع إلى البيع كما وقع الإجماع على جواز إطعام الكلاب الميتة ولو كانت للصيد، وقيل: يحرم الانتفاع بالميتة مطلقاً؛ لأن الضمير المذكور يرجع إلى الانتفاع؛ لأن الكلام مسوق له.

٥- إن الله إذا حرم أكل شيء على قوم حرم عليهم ثمنه.

٦- إن التحايل على محارم الله هو عمل اليهود، وكل وسيلة يتوصل بها إلى تحليل محرم فهي باطلة.

(٧٥٨) شرح الكلمات:

رب السلعة: أي البائع.

ما يستغاد من الحديث:

١- إذا حصل الخلاف بين البائع والمشتري وليس لدى أحدهما بيينة، فإن القول قول البائع مع يمينه.

٧٥٨- أحمد: ٣/ ٤٥٠، وأبو داود: ٣٥١١، والترمذي: ١٢٧٠، والنسائي: ٤٦٤٨، وابن ماجه: ٢١٨٦، والحاكم: ٢/

٥٢، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء: ١٣٢٢.

٧٥٩- البخاري: ٢١٦٢، ومسلم: المساقاة/ ٣٩.

الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٦٠- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنه كان على جمل له قد أغيى فأراد أن يسببه قال: فلحقني النبي ﷺ فدعا لي وضربه فسار سيرا لم يسر مثله، فقال: «بغينه بأوقية؟» قلت: لا، ثم قال: «بغينه»، فبغته بأوقية واشترطت حملانه إلى أهلي، فلما بلغت أتيته بالجمل فتقدني ثمنه، ثم رجعت فأرسل في أثري فقال: «أثرائي ما كسنتك لأخذ جملك؟ خذ جملك ودراهمك فهو لك». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وهذا

(٧٥٩) شرح الكلمات:

مهر البغي: أي أجرة الزانية.

حلوان الكاهن: هو ما يأخذه الكاهن على كهنته، من «حلوته حلواناً» أي أعطيته، وقيل: من الحلاوة؛ لأنه يأخذه بلا كلفة ولا مشقة. والكاهن: هو كل من يدعي علم الغيب من العراف المنجم وضراب الحصا وقارئ الكف وغيرهم.

ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة ثمن الكلاب وبيعها وشرائها، واستثنى بعض العلماء كلب صيد فيجوز اقتناؤه عندهم.

٢- يحرم على الزانية أن تأخذ أجرة زناها وتتفع بها لخبثها.

٣- لا يحل لمسلم أن يأكل من حلوان الكاهن أو ينتفع به.

(٧٦٠) شرح الكلمات:

أن يسببه: أي يتركه ويطلقه رغبة عنه.

ماكسنتك: من المماكسة، وهي المناقصة من الثمن.

ما يستفاد من الحديث:

١- جواز بيع الدابة مع استثناء ركوبها إلى مسافة محدودة.

٢- جواز طلب الإنسان من آخر بيع سلعة له.

السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ .

٧٦١- وعنه قَالَ : أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَبَاعَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٧٦٢- وعن مِمْوْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ فَارَةَ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ فِيهِ ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ : « أَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَزَادَ أَحْمَدُ وَالتَّنَائِي : فِي سَمْنٍ جَامِدٍ .

٧٦٣- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمْنِ ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا ، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تُقْرَبُوهُ » . رَوَاهُ

٣- جواز المناقصة في البيع .

٤- الحديث دليل على صحة البيع والشرط إذا عرف الشرط ولا يتعارض مع مقصود البيع .

٥- كرم النبي ﷺ عند البيع والشراء ، وتطبيب خواطر أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين .

(٧٦١) شرح الكلمات :

دبر : أي أعنته وعلقه بموت السيد .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز بيع الرقيق المُدَبَّر الذي علق عنته بموت مالكة لمصلحة المالك .

٢- جواز المزايدة عند البيع .

٣- جواز الحجر على المفلس وبيع ماله بغير رضاه لمصلحته .

(٧٦٢ ، ٧٦٣) ما يستفاد من الحديثين :

١- الحديثان يدلان على نجاسة الفارة ، فإذا وقعت في سمن جامد يجب رمي ما حولها والباقي يجوز بيعه وأكله ، ولو وقعت في مائع ينجس كله ، ويحرم الانتفاع به .

٧٦١- البخاري / ٦٣٣٨ ، ومسلم : الإيمان / ٥٩ .

٧٦٢- أحمد : ٣٣٠ / ٦ ، والبخاري / ٢٣٣ ، والنسائي / ٤٢٥٨ .

٧٦٣- أبو داود / ٣٨٤٢ ، وأحمد : ٢٣٢٢ / ٢ .

أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ بِالْوَهْمِ .

٧٦٤- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ السُّنُورِ وَالْكَلْبِ فَقَالَ : زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ ، وَزَادَ : إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ .

٧٦٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ : إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ ، فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةً فَأَعِينِينِي . فَقُلْتُ : إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ وَيَكُونُوا وَلَاؤُكُ لِي ، فَعَلْتُ . فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبَوْا عَلَيْهَا ، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ ، فَقَالَتْ : إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « خُذِيهَا

٢- تحريم الأعيان النجسة وعدم جواز الاستفادة منها .

٣- جواز ملامسة النجاسة لإزالتها وتطهير المكان منها أو لجلب مصلحة كتسجير التنوير وإصلاح الأرض .

(٧٦٤) شرح الكلمات:

السنور: هو الهر .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل حرمة ثمن الكلب وبيعه مطلقاً .

٢- حرمة ثمن السنور ، وإن جاز اقتناؤه لعدم النهي عن ذلك .

(٧٦٥) شرح الكلمات:

كاتبتُ : من المكاتبه ، وهي العقد بين السيد والعبد على مال معين يؤديه الرقيق منجماً إذا أذاه كاملاً صار حراً .

الولاء: المراد هنا ولاء العتق ، وهو أن يرث المعتق أو ورثته مال العتيق بعد موته إذا لم يكن له عصبه .

وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَفَعَلْتَ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ: «اشْتَرِيَهَا وَأَعْتِقِهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ».

٧٦٦- وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَقَالَ: لَا تُبَاعُ، وَلَا تُوهَبُ، وَلَا تُورَثُ، يَسْتَمْتَعُ بِهَا مَا بَدَأَ لَهُ، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَابْنُ يَهُيَى، وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ، فَوَهَمَ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية مكاتبة الرقيق ؛ لأنها طريق إلى نجاته من الرق .
- ٢- جواز عقد الكتابة على القسط مؤجلاً على رأي الجمهور .
- ٣- إذا اقترن البيع بشرط فاسد منفصل فيصح البيع ويبطل الشرط .
- ٤- جواز بيع المكاتب عند تعسر الإيفاء .
- ٥- إن الولاء لمن أعتق الرقيق لا لمن باعه .
- ٦- استحباب افتتاح الخطبة بحمد الله والثناء عليه لتحصل البركة .
- ٧- إن كل شرط يخالف حكم الله وحكم رسوله فهو باطل مردود وإن كثر .

(٧٦٦، ٧٦٧) شرح الكلمات:

أمهات الأولاد : أم الولد : هي من كانت رقيقة فولدت من سيدها مولوداً .
سرايينا : مفردة سُرّية ، هي الجارية المملوكة .

ما يستفاد من الحديثين :

- ١- حديث جابر يدل على جواز بيع أمهات الأولاد، إلا أن الصحابة رضي الله عنهم اتفقوا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه على عدم بيع أمهات الأولاد كما يدل عليه أثر عمر

٧٦٧- وعن جابر رضي الله عنه قال: كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ وَالنَّبِيِّ ﷺ حَتَّى لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. رَوَاهُ التَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْدارقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٧٦٨- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَعَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ.

٧٦٩- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَخْلِ.

رضي الله عنه المذكور، ويؤيده ما رواه عبد الرزاق (١٣٢١٩) بسنده عن ابن عباس مرفوعاً: «أما رجل ولدت منه أُمته فهي معتقة عن دبر منه». قال الشيخ الألباني رحمه الله: وهذا إسناد رجاله على شرط البخاري على ضعف في حفظ شريك بن عبد الله وهو ابن أبي نمر، وقد تابعه حسين بن عبد الله عن عكرمة به «الصحيحة ٥ / ٥٤٤»، وفي معناه أحاديث أخرى بمجموعها تنهض للاستدلال بها كما قال الإمام صديق حسن في «فتح العلام» والشيخ الألباني في الصحيحة / ٢٤١٧. وقد نهى النبي ﷺ عن التفريق بين والدته ولدها، رواه الإمام أحمد وصححه الترمذي والحاكم. وفي بيعهن تفريق بينهن وبين أولادهن، فالأولى متابعة الصحابة فيما اجتمعوا عليه قبل الاختلاف مع الاستدلال بالسنة، وهو مذهب عامة أهل العلم، والله أعلم.

(٧٦٨) شرح الكلمات:

ضراب الجمل: أي أخذ ثمن نزوه على الناقة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- تحريم بيع فضل الماء سواء كان في أرض مملوكة أو مباحة.
- ٢- المياه المحرزة في الأسقية والأواني يجوز بيعها ولا يجب بذلها إلا لمضطر.
- ٣- النهي عن بيع ضراب الجمل.

٧٦٧- السنن الكبرى / ٥٠٤٠، وابن ماجه / ٢٥١٧، والدارقطني: ٤ / ١٣٥، وابن حبان / ٤٣٢٤.

٧٦٨- مسلم: المساقاة / ٣٤ - ٣٥.

٧٦٩- البخاري / ٢١٦٤.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٧٧٠- وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا يَبْتَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجُزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجِ الْبَئِي فِي بَطْنِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

٧٧١- وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٧٧٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ

(٧٦٩) شرح الكلمات:

عَسْبُ الْفَحْل: كراء ماء الفحل الذي يقذفه في رحم أنثاه .

ما يستفاد من الحديث :

١- تحريم أخذ الأجرة على ماء الفحل وعدم جواز استئجار الفحل للضراب، ويرى جماعة من السلف جواز ذلك إذا كان لمدة معلومة وضربات محدودة، وحملوا النهي على التنزيه .

(٧٧٠) شرح الكلمات:

حبل الحبل: أي حمل الحمل، يعني إنتاج الجنين، وهو ولد الولد الذي في بطن الناقة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- تحريم بيع الجنين منفرداً .
- ٢- تحريم البيع إلى أجل مجهول .
- ٣- حرمة بيع الجزور وغيره إلى أن تلد الناقة ثم يلد مولودها .

(٧٧١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- عدم جواز بيع الولاء وهبته، ولو وقع يفسد العقد .

٧٧٠- البخاري / ٢٠٣٦، ومسلم: البيوع / ٦-٥ .

٧٧١- البخاري / ٦٣٧٥، ومسلم: العتق / ١٦ .

٧٧٢- مسلم: البيوع / ٤ .

وَعَنْ يَنْعِ الْغَرَرِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٧٧٣- وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِغُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ» .
رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

(٧٧٢) شرح الكلمات :

بيع الحصاة : واحد الحصى ، وصورته : أن يقول البائع للمشتري : ارم هذه الحصاة على أي ثوب وقعت فهو لك بكذا ، وقيل : هو أن يبيعه من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصاة .
بيع الغرر : هو كل بيع فيه خداع أو جهالة أو غش وخيانة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة بيع الحصاة على أي صورة كان لوجود الغرر والجهالة في الثمن أو المبيع .
- ٢- تحريم الغرر والخداع في البيوع ؛ لأنه مظنة عدم رضى أحد المتعاقدين إذا تحقق ذلك ، فيؤدي إلى أكل مال الغير بالباطل ، وهو محرم .
- ٣- إن الغرر يتحقق إذا كان المبيع معدوماً أو مجهولاً ، أو لا يقدر البائع على تسليمه ، أو لا يملكه ، أو يملك لكن ملكه ناقص ، كبيع السمك في الماء الكثير .
- ٤- إن الغرر الذي لا يمكن الاحتراز منه مغتفر ، كالجهل بأساس الدار وهو مجمع عليه ، وكذلك يغتفر الغرر اليسير للحاجة ، كبيع ما المقصود منه تحت الأرض كالبصل ونحوه .
- ٥- عدم صحة بيع الأجنة في البطون ، والطير في الهواء بالإجماع .

(٧٧٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- عدم جواز بيع أي سلعة شريت إلا بعد قبض البائع لها .
- ٢- من اشترى شيئاً مكايلاً ثم أراد بيعه لغيره لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيّله على المشتري الثاني .
- ٣- جواز بيع الصبرة جزافاً ، ويحمل حديث ابن عمر في النهي عن بيع الطعام جزافاً على ما اشتراه كيلاً وأراد بيعه فلا بد من كيّله للمشتري .
- ٤- إن القبض يتفاوت بتفاوت المبيع ، ومرجع ذلك العرف .

٧٧٤- **وعنه قال:** نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ، وَلَأَبِي دَاوُدَ: مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرُّبَا.

٧٧٥- **وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال:** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». رَوَاهُ الْخُمَسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ. وَأَخْرَجَهُ فِي غُلُومٍ

(٧٧٤) شرح الكلمات:

بيعتين في بيعه: أي بيع العينة، بأن يبيع السلعة نسيئة ثم يشتريها البائع من المشتري نقداً بأقل من ثمن النسيئة.

فله أوكسهما: أي فله أقل الثمنين وأنقصهما.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- النهي عن بيعتين في بيعه، وصفته على الصحيح: أن يبيع السلعة نسيئة ثم يشتريها البائع من المشتري نقداً بأقل من ثمن النسيئة، وهو بيع فاسد.
- ٢- من فعل ذلك بأن يبيع السلعة بمائة مؤجلة ثم يشتريها من المشتري الأول بثمانين حالة مثلاً، فإن فعل الأول أخذ الزائد وهو الربا، وإن فعل الثاني أخذ الناقص.

(٧٧٥) شرح الكلمات:

سلف: أي قرض. لم يضمن: أي لم يملك ولم يقبض.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- تحريم الحيل الربوية في البيوع.
- ٢- حرمة المعاملات الأربع المذكورة في الحديث، وهي كالآتي:

٧٧٤- أحمد: ٤٣٢/٢، وأبو داود/ ٣٤٦١، والترمذي/ ١٢٣١، والنسائي/ ٤٦٣٢، وحسنه الشيخ الألباني، وقد صحح حديث أبي داود ابن حزم وعبدالحق الإشبيلي، والحاكم ووافقه الذهبي، انظر: الإرواء: ١٤٩/٥ - ١٥٠.

٧٧٥- أحمد: ١٧٤/٢، وأبو داود/ ٣٥٠٤، والترمذي/ ١٢٣٤، والنسائي/ ٦٤١١، وابن ماجه/ ٢١٨٨، وصححه الشيخ الألباني، الصحيحة/ ١٢١٢.

الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ عَمْرِو الْمَذْكُورِ بَلْفَظِ : نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ . وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَهُوَ غَرِيبٌ .

٧٧٦- وَعَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ . رَوَاهُ مَالِكٌ ، قَالَ : بَلَّغَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهِ .

٧٧٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : ابْتِغَتْ زَيْتَانَا فِي السُّوقِ فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهُ

(أ) سلف وبيع ، صورته أن يقول البائع : بعتك هذا العبد بألف على أن تسلفني ألفاً في متاع ، أو على أن تقرضني ألفاً .

(ب) شرطان في بيع : وهو كقولنا : بعتك هذا الثوب نقداً بدينار ونسيئةً بدينارين .

(ج) ربح مالم يضمن : أي مالم يقبض أو مالم يملك ، ولا تجوز كلتا الصورتين .

(د) بيع مالم ليس عنده : أي بيع ما لا يملك ، أو يملك لكن ليس عنده وقت العقد .

(٧٧٦) شرح الكلمات :

العُربان : هو أن يعطي المشتري البائع شيئاً من النقود ، ويقول : إن أخذت السلعة فهو من ثمنها وإلا فهو لك ، ويقال له : عُربون ، وأربون .

ما يستفاد من الحديث :

١- النهي عن بيع العربان ، وهو : أن يدفع المشتري مبلغاً من المال ويقول للبائع : إن أخذت السلعة فهو من ثمنها وإلا فهو لك ، أبطله بعض العلماء وجوزه الآخرون .

(٧٧٧) شرح الكلمات :

تحوزه : أي تحوزه إلى مسكنك . رحلك : مسكنك .

ما يستفاد من الحديث :

١- عدم جواز بيع السلعة المشتراة قبل أن ينقلها المشتري ويحوزها إلى رحله .

لَقِينِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي فَالْتَفَتُ فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٧٧٨- **وعنه** قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ، أَخْذُ هَذَا مِنْ هَذِهِ وَأَعْطِي هَذِهِ مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٧٧٩- **وعنه** قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجْشِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢- إن القبض يتفاوت بتفاوت المبيع كما مر، فما ينقل يكون قبضه بالنقل، وأما العقار فقبضه بالتخلية وهكذا . . .

٣- حرص أصحاب رسول الله ﷺ على نشر تعاليم الإسلام.

(٧٧٨) ما يستفاد من الحديث:

١- يجوز أن يقضى عن الذهب الفضة وبالعكس بشرط أن لا يفترق أحد المتعاقدين عن مجلس العقد وبينهما شيء.

٢- جواز الصرف ولو لم يكن حاضرًا في مجلس العقد إلا أحد النقدين والآخر في الذمة، بشرط أن لا يفترقا وبينهما شيء.

(٧٧٩) شرح الكلمات:

النجش: لغة: تنفير الصيد، وشرعاً: هو أن يزيد في ثمن السلعة من لا يريد شراءها بل ليغر بذلك غيره أو لنفع البائع، أو للعبث.

٧٧٨- أحمد: ٤٧٧/٥ - ٤٧٨، وأبو داود: ٣٣٥٤، والترمذي: ١٢٤٢، والنسائي: ٤٥٨٢، وابن ماجه: ٢٢٦٢،

والحاكم: ٥٠/٢، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء: ١٢٢٦.

٧٧٩- البخاري: ٢٠٣٥، ومسلم: البيوع/ ١٣.

٧٨٠- وعن جابر رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنِ الثُّنْيَا، إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

٧٨١- وعن أنس رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ،

ما يستفاد من الحديث :

- ١- لا يحل لمسلم أن يزيد في ثمن السلعة وهو لا يريد شراءها، ويفسد البيع إن فعله إذا كان ذلك بموافقة البائع لكن فاعله آثم على كل حال.
 - ٢- لا يجوز للبائع أن يدعي كذباً أنه أعطي في السلعة كذا ليخدع المشتري.
- (٧٨٠) شرح الكلمات :

المحاقلة: هي بيع الحب في سنبله بحب من جنسه، كبيع الزرع مقابل البر.

المزابنة: لغة: الدفع بشدة. وفي الاصطلاح: بيع الثمر على رؤوس النخل بتمر كيلاً، وكذلك بيع العنب بالزبيب كيلاً.

المخابرة: هي المزارعة، وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها كالذي على الجداول والسواقي أو بقعة معينة.

الثنيا: أي الاستثناء في البيع.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة بيع الثمر على رؤوس النخل بتمر كيلاً.
 - ٢- تحريم بيع العنب بالزبيب وبيع الزرع بالحنطة كيلاً.
 - ٣- جواز البيع مع الاستثناء إذا كان المستثنى معلوماً والوقت محدوداً.
- (٧٨١) شرح الكلمات :

المخاضرة: بيع الثمار والحبوب قبل بدو صلاحها.

الملامسة: هي المبايعة بمجرد لمس الرجل ثوب الآخر بالليل أو بالنهار بغير تأمل، أو يقول

وَالْمُخَاصِرَةِ، وَالْمَلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٧٨٢- وَعَنْ طَاوُوسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ». قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ

البائع: أي ثوب لمسته فهو لك بكذا.

المنابذة: أن يطرح الرجل ثوبه ويطرح الآخر كذلك ثوبه ويتبايعان بذلك دون نظر وتقليب، أو يقول البائع: أي ثوب نبذته فهو لك بكذا.

ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة بيع المحاقلة والملامسة والمنابذة والمزابنة كما تقدم.

٢- حرمة بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها.

٣- إن بدو الصلاح هو بلوغ الثمار حداً ينتفع بها ولو لم تشتد وتأخذ ألوانها، فإذا بلغت الحد المذكور جاز بيعها بشرط القطع، أما بشرط البقاء فلا يصح بالاتفاق.

٤- صحة بيع الثمار بعد بدو الصلاح أي الاشتداد وأخذ الألوان مطلقاً.

(٧٨٢) شرح الكلمات:

الركبان: جمع راكب، والمراد هنا الذين يجلبون إلى البلدان المواشي والطعام وغيرها لبيعها سواء كانوا ركباناً أو مشاة، جماعة أو وحداناً.

سمساراً: أي دلالاً، وهو الوسيط بين البائع والمشتري.

ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة تلقي الجالبين أرزاق العباد مطلقاً سواء كانوا ركباناً أو مشاة جماعة أو وحداناً قبل وصولهم إلى سوق البلد.

٢- صحة بيع تلقي الركبان؛ لأن النهي لا يرجع إلى نفس العقد ولا إلى وصف ملازم له فلا يقتضي الفساد.

٣- لا يجوز للمقيمين أن يكونوا سماسرة للجالبين، سواء كان ذلك بأجرة أو بغير أجرة على الأظهر، مراعاة لمصلحة الناس.

لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٧٨٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَمَنْ تَلَّقَى فَاشْتَرِي مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٧٨٤- وعنه قال: نهى رسول الله ﷺ: أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ

٤- جواز بيع حاضر لباد إذا عرضه البدوي على الحضري، قال به بعض العلماء.

٥- إن الحديث محكم غير منسوخ لعدم معرفة المتأخر، فلا يصح قول من قال بجواز بيع الحاضر للبادي مطلقاً إنه منسوخ بحجة كونه منسوخاً بحديث «النصيحة»؛ لأن حديث «النصيحة» خاص بمن استنصح وهذا عام، ولا تعارض بين العام والخاص حتى يصار إلى النسخ.

٦- حرص الإسلام على صيانة أموال الناس وحفظ حقوقهم.

(٧٨٣) شرح الكلمات:

الجلب: أي المجلوب والمراد به المبيعات وأهلها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث يدل على ما دل عليه الحديث السابق من تحريم تلقي الجلب.
- ٢- إثبات الخيار للجالب إذا أتى السوق مطلقاً ولو شراه منه المتلقي بسعر السوق.

(٧٨٤) شرح الكلمات:

لتكفاً: أي لتكبه وتفرغ مافيه، والمراد لتفرغ زوجها لنفسها وحدها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث يدل على تحريم بيع الرجل على أخيه، وعلى تحريم السوم على سوم أخيه المسلم في غير بيع المزايدة.

طَلَّاقُ أُخْتِهَا لَتَكْفَأَ مَا فِي إِنْثَائِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَلِلْمُسْلِمِ : « لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَنَمِ الْمُسْلِمِ » .

٧٨٥- وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجَبَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ ، وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ ، وَلَهُ شَاهِدٌ .

٧٨٦- وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُبِيعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُهُمَا فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « أَدْرِكُهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا وَلَا تَبِعْهُمَا إِلَّا جَمِيعاً » . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ

٢- جواز بيع المزايدة بالاتفاق .

٣- حرمة الخطبة على خطبة المسلم ، فإن تزوج والحال هذا يَأْتِمُ بالاتفاق ، ويصح عقده عند الجمهور ، وقيل : يفسخ النكاح .

٤- جواز الخطبة على الخطبة إذا كانت المرأة غير مسلمة كالكتابية ، قاله الأوزاعي ، وقال غيره بتحريمها ؛ لأن قوله : « أخيه » خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له .

٥- لا يجوز للمرأة الأجنبية أن تسأل الرجل طلاق زوجته لينكحها ، ولا يحل للزوجة أن تسعى لطلاق ضررتها .

(٧٨٥) ما يستفاد من الحديث :

١- تحريم التفريق بين الوالدة وولدها من الأرقاء ، سواء كان ذلك عن طريق البيع أو إزالة الملك بغيره ، ويقاس عليه سائر الأرحام بجامع الرحم .

(٧٨٦) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم صحة العقد الذي تضمن التفريق بين الإخوة من الأرقاء .

٢- صحة التفريق بين البهيمة وولدها قياساً على الذبح .

٧٨٥- أحمد ١٧/١٧ ، والترمذي ١٢٨٣ ، والحاكم ٦٣/٢ .

٧٨٦- أحمد ١/٤٩٥ ، والدارقطني ٦٦/٣ ، والحاكم ٦٣/٢ ، ونحوه الترمذي ١٢٨٤ .

خَزِيمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ .

٧٨٧- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : عَلَا السُّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ النَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَا السُّعْرُ فَسَعَّرْ لَنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ ، الْقَابِضُ ، الْبَاسِطُ ، الرَّازِقُ ، وَإِنِّي لَأَزْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ» . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

٧٨٨- وعن معمر بن عبد الله رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيءٌ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٧٨٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالنَّعَمَ

٧٨٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة التسعير على الناس في بيعهم وأسواقهم عند الأكثر .
- ٢- عظم خطر الظلم على الناس في دمائهم وأموالهم ، وأن خطره يوم القيامة أعظم .

٧٨٨) شرح الكلمات :

لا يحتكر : من الاحتكار ، وهو : شراء الطعام وأقوات الناس للتجارة وحبسها ليتربص بها الغلاء .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- تحريم احتكار أقوات المسلمين وما فيه معاشهم ومصالحهم . وقيل : لا احتكار إلا في قوت الناس وقوت البهائم ، نظراً إلى علة التحريم ، وهي الضرر العام .
- ٢- جواز احتكار غير القوتين (قوت الإنسان والبهائم) عند الجمهور .

٧٨٧- أبو داود / ٣٤٥١ ، والترمذي / ١٣١٤ ، وابن ماجه / ٢٢٠٠ ، وابن حبان / ٤٩٣٥ ، وصححه الشيخ الألباني ، غاية المرام / ٣٢٣ .

٧٨٨- مسلم : المساقاة / ١٣٠ .

٧٨٩- البخاري / ٢٠٤١ ، ومسلم : البيوع / ٢٥-٢٦ .

فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِمُسْلِمٍ: «فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَلَّقَهَا الْبُخَارِيُّ: «وَرَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ لَا سَمَرَاءَ»، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ.

٧٩٠- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحْفَلَةً فَرَدَّهَا فَلْيُرَدَّ مَعَهَا صَاعاً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: مِنْ تَمْرٍ.

(٧٨٩) شرح الكلمات:

لا تصروا: من التصرية، وهي: حبس اللبن في الضرع، والمصرأة: - اسم مفعول - هي التي لم تُحلب أياماً فاجتمع لبنها في ضرعها، وذلك للتدليس على المشتري.
لا سمراء: أي لا حنطة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- حرمة ربط أخلاف الحيوان لاجتماع اللبن في ضرعه عند البيع.
- ٢- جواز تصرية الحيوان ليجتمع الحليب ويتنفع به المالك.
- ٣- إن من اشترى ناقة أو بقرة أو شاة مصرأة فهو مخير بين أن يردّها ويدفع معها صاعاً من تمر، أو يمسكها ويتنفع بها، وبه قال جماهير الصحابة والتابعين وغيرهم خلافاً للحنفية.
- ٤- ثبوت الخيار لمن وجد التصرية في البهيمة المشتراة ثلاثة أيام، وأن ردّها على التراخي عند الأكثر.
- ٥- إن التدليس والخداع والغش في البيع لا تفسد العقد، وإن كانت محرمة، لكن تثبت الخيار للمشتري.

(٧٩٠) شرح الكلمات:

محفلة: أي مجتمعا لبنها في ضرعها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز رد الشاة المصرأة ومعها صاع من تمر كما تقدم.

٧٩١- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ فَأَذْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟»، قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ عَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٧٩٢- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقُطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خُمْرًا، فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(٧٩١) شرح الكلمات:

صُبْرَة: أي كومة. بَلَلًا: أي رطوبة.
عَشَّ: أي خدع ودلس.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- حرمة الغش في البيع وسائر المعاملات بالإجماع.
- ٢- وجوب كون المسلم أحسن الناس معاملة وأبعدهم عن الخداع والخيانة.
- ٣- جواز بيع الرديء والمعيب إذا رآه الناس وعلموا به ورضوا بشرائه.

(٧٩٢) شرح الكلمات:

تقحم النار: أي ألقى بنفسه في النار.
أيام القطف: أي: أيام قطف الثمر من الشجر.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- تحريم بيع العنب قصداً لمن يتخذه خمرًا بالإجماع.
- ٢- حرمة بيع كل ما أعان على معصية كالمزامير وآلات اللهو وتأجير الحوانيت للبغياء والفساد.

٧٩١- مسلم: الإيمان / ١٦٤.

٧٩٢- الطبراني في «الأوسط» ١/ ١٣٩، وتاريخ جرجان ١٩٩/ ٣٩٠، قال الشيخ الألباني: «ضعيف جداً»، انظر: غاية المرام / ٦٢.

٧٩٣- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الخراج بالضمان». رواه الخمسة، وضعفه البخاري وأبو داود، وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان.

٧٩٤- وعن عروة البارقي رضي الله عنه: أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً ليشتري به أضحية أو شاة، فاشترى به شاتين فباع إحداهما بدينار، فأتاه بشاة ودينار، فدعا له بالبركة في بيعه، فكان لو اشترى ثراباً لربح فيه. رواه الخمسة إلا النسائي، وقد أخرجه البخاري في ضمن حديث ولم يسق لفظه، وأورد له الترمذي شاهداً من

(٧٩٣) شرح الكلمات:

الخراج: هو الغلة والكراء.

بالضمان: أي يستحق الخراج من يقع المبيع في ضمانه، إذا كان للمبيع دخل أو غلة أو كراء.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحقاق الخراج لمن تقع العين في ضمانه والتزامه، فيأخذ هو الفوائد الأصلية والفرعية، وعليه الإمام الشافعي.
- ٢- من اشترى أرضاً فاستعملها أو ماشية فتتجها ونحوها، ثم وجد في شيء من ذلك عيباً، فله أن يرد الرقبة ولا شيء عليه؛ لأنها لو تلفت في مدة الفسخ لكانت في ضمان المشتري.
- ٣- جواز رد الأمانة بعد وطئها إذا وجد فيها العيب. وفيه خلاف ونقاش.

(٧٩٤) ما يستفاد من الحديث:

- ١- صحة بيع الفضولي أو شرائه إذا أجاز له صاحب المال، وهو مذهب جماعة من السلف.
- ٢- جواز بيع الأضحية ويتعين شراء مثلها.
- ٣- استحباب مكافأة المحسن بإعطاء شيء أو بالدعاء له.

٧٩٣- أحمد: ١٧/٢٦٥، وأبو داود/ ٣٥٠٨، والترمذي/ ١٢٨٥، والنسائي/ ٤٤٩٠، وابن ماجه/ ٢٢٤٣، وابن حبان/ ٤٩٢٧. وحسنه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٣١٥.

٧٩٤- أحمد: ١٤/٤٥٣، وأبو داود/ ٣٣٨٤، والترمذي/ ١٢٥٨، وابن ماجه/ ٢٤٠٢، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٢٨٧.

حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جَرَامٍ .

٧٩٥- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ، وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي ضُرُوعِهَا، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ، وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَائِصِ .
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالْبَزَّازُ وَالْدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

٧٩٦- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ غَرَرٌ» . رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ وَقَفُّهُ .

٤- عدم تحديد الربح في البيع والشراء .

٥- جواز التوكيل في شراء الأضاحي والهدايا وغيرها من أنواع القربات .

٦- بركة دعاء النبي ﷺ الذي بلغ عروة البارقي رضي الله عنه فكان لا يخسر في البيع والشراء بل كان يربح دائماً .

(٧٩٥) شرح الكلمات:

ضربة الغائص: أي نزلته في أعماق البحر لاستخراج اللؤلؤ .

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث يدل على تحريم بيع ما في بطون الأنعام، واللبن في الضروع، والعبد الآبق، وشراء المغانم قبل التوزيع، والصدقات قبل القبض، وضربة الغائص في البحر لأنها بيع غرر، ولعدم القدرة على التسليم .

(٧٩٦) ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة بيع السمك في الماء؛ لأن فيه غرراً، لكن استثنى من ذلك إذا كان بماء محوز نحو بركة يسهل تصيده فيه، ويكون الماء صافياً بحيث يعلم فيه مقدار سمك وحجمه، ومع ذلك للمشتري الخيار بعد التسليم .

٧٩٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ أن تُباع ثمرة حتى تُطعم، ولا يُباع صوف على ظهر ولا لبن في ضرع. رواه الطبراني في الأوسط والدارقطني، وأخرجه أبو داود في المراسيل لعكرمة، وهو الراجح، وأخرجه أيضاً موقوفاً على ابن عباس بإسناد قوي، ورجحه البيهقي.

٧٩٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع المضامين والملاقيح. رواه البزار، وفي إسناده ضعف.

٧٩٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أقال مسلماً بيعته أقال الله عثرته». رواه أبو داود وابن ماجه، وصححه ابن حبان والحاكم.

(٧٩٧) ما يستفاد من الحديث:

- ١- حرمة بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ويطيب أكلها، كما تقدم.
- ٢- النهي عن بيع الصوف على ظهر الحيوان.
- ٣- عدم جواز بيع اللبن في الضرع لما فيه من الغرر.

(٧٩٨) شرح الكلمات:

- بيع المضامين: أي بيع ما في أصلاب الفحول، جمع مضمون.
- بيع الملاقيح: أي ما في بطون الناقة، جمع ملقوح.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- عدم صحة بيع ما في أصلاب الفحول وبطون النوق بالإجماع.

(٧٩٩) شرح الكلمات:

- أقال مسلماً بيعته: أي أزال وفسخ العقد لما أحس بندم الذي تباع معه.
- عثرته: أي غفر الله زلته وخطيئته، ودفع عنه ما قد يحدث له من الشر.

٧٩٧- الدارقطني: ٣/ ١٤، والمراسيل / ١٦٠، والبيهقي في السنن الكبرى: ٥/ ٣٤٠.

٧٩٨- كشف الأستار: ٨٧/ ٢.

٧٩٩- أبو داود / ٣٤٦٠، وابن ماجه / ٢١٩٩، والحاكم: ٥٢/ ٢، وابن حبان / ٥٠٣٠. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء

باب الخيار

٨٠٠ - عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٨٠١ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية الإقالة في البيع مطلقاً.
- ٢- شرعية الإقالة لا تختص بالمسلم بل ذكره في الحديث على الأغلب.

(٨٠٠) شرح الكلمات:

ما لم يتفرقا: أي يتفرقا بالأبدان.

(٨٠١) شرح الكلمات:

صفقة: هي أن يعطى الرجل الرجل أجل عهده وميثاقه فيضع يده في يده، والمراد هنا: البيع على قطع خيار المجلس.

أن يستقبله: يرجع في بيعته ويفسخها.

(٨٠٠، ٨٠١) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- الحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للمتعاقدين ويمتد إلى التفرق بالأبدان. وهو

٨٠٠- البخاري / ٢٠٠٦، ومسلم: البيوع / ٤٤.

٨٠١- أحمد: ٢٦٦/٦، (وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح)، وأبو داود / ٣٤٥٦، والترمذي / ١٢٤٧، والنسائي

/ ٤٤٨٣، والدارقطني: ٥٠/٣.

وَفِي رِوَايَةٍ : « حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنْ مَكَانِهِمَا » .

٨٠٢- وَمِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : ذَكَرَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبُيُوعِ ، فَقَالَ : « إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ : لَا خِلَابَةَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

باب الربا

٨٠٣- مِنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَيْهِ ، وَقَالَ : « هُمْ سَوَاءٌ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَلِلْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ .

مذهب عامة الصحابة والتابعين فمن بعدهم خلافاً للحنفية والإمام مالك ، والحديث حجة عليهم .

٢- إن المتعاقدين لو اتفقا على إسقاط الخيار بعد العقد سقط ، أو تعاقدوا على أن لا خيار بينهما لزم العقد وسقط الخيار .

٣- إن التفرق مرجعه العرف والعادة فما يعد تفرقاً يعتبر به .

٤- لا يحل لأحد المتبايعين إذا أحس بندم صاحبه على الصفقة أن يستعجل في قطع الخيار ليفوت الخيار على أخيه .

(٨٠٢) شرح الكلمات :

لا خِلَابَةَ : أي لا خديعة .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على خيار الغبن في البيع والشراء إذا حصل الغبن .

(٨٠٣) شرح الكلمات :

مُؤْكِلُهُ : أي معطيه .

٨٠٢- البخاري / ٢٠١١ ، ومسلم : البيوع / ٤٨ .

٨٠٣- مسلم : المساقاة / ١٠٦ ، والبخاري / ١٩٨٠ .

٨٠٤- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الربا ثلاثة وسبعون باباً، أيسرها: مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم». رواه ابن ماجه مختصراً، والحاكم بتمامه وصححه.

٨٠٥- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بفضها على بفض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بفضها على بفض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز». متفق عليه.

٨٠٦- وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب

(٨٠٤) شرح الكلمات:

الربا: لغة: الزيادة، وشرعاً: زيادة في شيء مخصوص.

(٨٠٣، ٨٠٤) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- إن تعاطي الربا والإعانة عليه من كبائر الذنوب.
- ٢- إن المعين على الربا من كاتب له وشاهد فيه، وكذلك معطيه يستون في الوزر والإثم.
- ٣- إن الاستطالة على عرض المسلم الفاضل من أشد أنواع الربا.
- ٤- إن الزنا بالمحارم من أفحش الذنوب وأعظمها وأقبحها.

(٨٠٥) شرح الكلمات:

لا تشفوا: أي لا تزيدوا بعضها على بعض.

بناجز: أي بحاضر.

(٨٠٥-٨٠٧) ما يستفاد من الأحاديث:

- ١- الأحاديث تدل على تحريم ربا الفضل وربا النسيئة.
- ٢- تحريم التفاضل فيما اتقفا جنساً من الستة المذكورة في حديث عبادة رضي الله عنه، وهو

٨٠٤- ابن ماجه / ٢٢٧٤، والحاكم: ٤٣/٢.

٨٠٥- البخاري / ٢٠٦٨، ومسلم: المساقاة / ٧٥.

٨٠٦- مسلم: المساقاة / ٨١.

بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٨٠٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبَاً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٨٠٨- وعن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خنبر، فجاءه بتمرٍ جنيب، فقال رسول الله ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَنْبَرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ

مذهب الأمة كافة، والحق بها الجمهور غيرها مما يشاركها في العلة.

٣- يرى الظاهرية الاكتفاء بالأجناس الستة المنصوص عليها في جريان الربا فيما لم يوجد فيه علة منصوصة.

٤- جواز بيع الجنس الربوي بجنس ربوي آخر متفاضلاً ومؤجلاً بشرط التقابض في المجلس، كبيع الذهب بالحنطة بالاتفاق.

٥- عدم جواز بيع الشيء بجنسه متفاضلاً وأحدهما مؤجل بالاتفاق.

٦- إن تعيين التقدير يكون بالوزن لا بالخرص والتخمين.

(٨٠٨) شرح الكلمات:

جَنِيب: هو النوع الأجود من التمر عندهم.

قال في الميزان مثل ذلك: أي الموزون حكمه حكم المكيل في عدم التفاضل.

ما يستفاد من الحديث:

١- عدم جواز بيع الجنس الربوي بجنسه متفاضلاً مهما كانت جودة أحدهما أو رداءته، سواء

بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيًّا»، وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِمُسْلِمٍ: «وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ».

٨٠٩- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٨١٠- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ»، وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

كان مكيلاً أو موزوناً.

٢- إن ما يوزن من الأشياء الربوية لا يصح أن يباع بالكيل بالإجماع، أما عكسه فرأى بعض العلماء جوازه.

٣- بطلان عقد بيع الربا.

٤- جواز الترفيه على النفس باختيار الأفضل من المأكول والمشارب المباحة ما لم يصل إلى حد الإسراف.

٥- الحرص على تعليم أمور الدين لمن يجهلها.

(٨٠٩) شرح الكلمات:

الصبرة: هي الكومة من الطعام.

ما يستفاد من الحديث:

١- تحريم بيع الصبرة المجهولة المقدار من الطعام بكيل معين من جنسه.

٢- إن الجهل بالتساوي في الرويات كالعلم بالتفاضل في الحكم (أو كحقيقة المفاضلة).

(٨١٠) ما يستفاد من الحديث:

١- عدم جواز بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل؛ لكنه مخصوص بقوله ﷺ: «إذا اختلفت

الأصناف فبيعوا كيف شئتم»، بمعنى يجوز بيع الطعام بالطعام بالتفاضل إذا كان من أجناس مختلفة بشرط التقابض في مجلس العقد.

٨١١- وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال: اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر ديناراً فيها ذهبٌ وخرزٌ ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «لا تباع حتى تفصل». رواه مسلم.

٨١٢- وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن الجارود.

٨١٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا

(٨١١) شرح الكلمات:

خرز: جمع خرزة، وهي حبات من جواهر مختلفة مثقوبة تنسج في سلك يتزين بها.
فصلتها: أي ميزت الخرز عن الذهب.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- لا يجوز بيع شيء فيه ذهب وغيره بذهب إلا بعد نزع الذهب ووزنه بمثله من الذهب.
- ٢- عدم صحة بيع القلادة ونحوها المشتملة على ذهب وغيره بذهب عند الأكثر.
- ٣- عدم جواز بيع الشيء المجهول حتى يميز ويفصل ويعرف أفراده.

(٨١٢) شرح الكلمات:

نسيئة: أي مؤجلاً.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- عدم صحة بيع الحيوان بالحيوان نسيئة من المتعاقدين جميعاً، ويجوز إذا كان الحيوان نسيئة من أحد الطرفين، جمعاً بين الأدلة المختلفة.

(٨١٣) شرح الكلمات:

بيع العينة: هو أن يبيع سلعة بثمن معلوم إلى أجل أو ثمن حال لم يقبضه ثم يشتريها البائع من

٨١١- مسلم: المساقاة / ٩٠.

٨١٢- أحمد: ٨٢/٥، وأبو داود / ٣٣٥٦، والترمذي / ١٢٣٧، والنسائي / ٤٦٢٠، وابن ماجه / ٢٢٧٠.

٨١٣- أبو داود / ٣٤٦٢، وصححه الشيخ الألباني بمجموع طرقه، الصحيحة / ١١.

تَبَايَعْتُمْ بِالْعِيْنَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ عَنْهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلِأَحْمَدَ^(١) نَحْوُهُ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ.

٨١٤- وَمِنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى أَبَا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

٨١٥- وَمِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ

المشتري بنقد حال أقل مما باعها به ليقى الكثير في ذمته .

أذئاب البقر : كناية عن الانشغال بالحرث والزرع وطلب الرزق عن أمور الدين والجهاد في سبيل الله تعالى .
ذلاً : أي صغاراً وهواناً .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- تحريم الركون إلى الدنيا والاشتغال بها عن أمور الدين ، ومن أعظمها الجهاد في سبيل الله .
- ٢- تسليط الله الذل والمهانة على المسلمين إذا اشتغلوا بالحرثة ، ورضوا بجمع الأموال وقعدوا عن الجهاد وقد تحقق ذلك في هذا الزمان ، والله المستعان .
- ٣- حرمة بيع العينة .

(٨١٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة أخذ الهدية في مقابلة الشفاعة الواجبة أو المحرمة ، وجوازه في الشفاعة المباحة ، لكن الأولى أن يبذل الشافع ذلك بلا عوض ابتغاء لوجه الله تعالى .

(٨١٥) شرح الكلمات :

الراشي : هو الذي يبذل المال ليتوصل به إلى إبطال حق ، أو الوصول إلى الباطل ويعني

(١) أحمد : ٢٨/٢ .

٨١٤- أحمد : ٢٤٨/١٦ ، وأبو داود / ٣٥٤١ .

٨١٥- أبو داود / ٣٥٨٠ ، والترمذي / ١٣٣٧ ، وابن ماجه / ٢٣١٣ ، وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٢٦٢٠ .

عَنْ الرَّاشِيِّ وَالْمُرْتَشِيِّ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

٨١٦- **ومنه** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَنِشًا، فَفَدَّتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ، قَالَ: فَكُنْتُ أَخْذُ الْبَعِيرَ بِالْبُعَيْرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٨١٧- **ومن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:** نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ

دافع الرشوة .

المرتشي : أي أخذ الرشوة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز لعن العصاة من أهل القبلة إذا لم تعرف توبتهم .
- ٢- حرمة أخذ الرشوة ودفعها والتوسط فيها ، كل ذلك من الكبائر .
- ٣- بذل المال للتوصل إلى الحق لا يسمى رشوة ، فلا يحرم .

(٨١٦) شرح الكلمات :

قلائص : جمع قلوص ، وهي الناقة الشابة المجتمعة الخلق .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- لا ربا في الحيوان .
- ٢- جواز اقتراض الحيوان وهو مذهب جماهير السلف والخلف .
- ٣- مشروعية الاستعداد للجهاد في سبيل الله وأخذ العدة له .
- ٤- جواز الاقتراض للحاجة .

(٨١٧) **ما يستفاد من الحديث :**

- ١- حرمة بيع المزبنة بصوره الثلاث المذكورة في متن الحديث .

٨١٦- الحاكم : ٢ / ٦٥ ، والبيهقي : ٥ / ٢٨٧ ، وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم » ، ووافقه الذهبي .

٨١٧- البخاري / ٢٠٩١ ، ومسلم : البيوع / ٧٦ .

زَرَعَا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٨١٨- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَتَنَهَى عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٨١٩- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُمَا أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيَةِ بِالْكَالِيَةِ
يَعْنِي الدِّينَ بِالذِّينِ . رَوَاهُ إِسْحَاقُ وَالْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

باب الرخصة في العرايا وبيع الأصول والثمار

٨٢٠ - مَنْ زَيْدٌ بَنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تَبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِلْمُسْلِمِ: رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ بِأَخْذِهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا

(٨١٨) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم جواز بيع الرطب بالتمر، لعدم التساوي بينهما.

٢- بيان النبي ﷺ العلة التي هي مناط الحكم ووجه تحريم بيع الرطب بالتمر .

(٩١٩) شرح الكلمات:

الكالىء بالكالىء: أي النسيئة بالنسيئة، وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل، فإذا جاء الأجل ولم يجد ما يقضى به، فيقول بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه منه بلا تقابض.

ما يستفاد من الحديث :

١- تحريم بيع الدين بالدين بالإجماع.

(٨٢٠) شرح الكلمات:

بيع العرايا: جمع عرية: وهي بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيله من التمر خرصاً فيما دون

٨١٨- أبو داود/ ٣٣٥٩، والترمذي/ ١٢٢٥، والنسائي/ ٤٥٤٥، وابن ماجه/ ٢٢٦٤، وابن حبان/ ٤٩٩٧، والحاكم: ٤٥/٢.

٨١٩- كشف الأستار ٩١/٢.

٨٢٠- البخاري / ٢٠٨٠، ومسلم: البيوع / ٦١- ٦٤.

تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

٨٢١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٨٢٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ

خَمْسَةِ أَوْسُقٍ بِشَرطِ التَّقَابُضِ، أَوْ هِيَ النَخْلَةُ يَبِ مَالِهَا ثَمَرُهَا لغيره سنة أو أكثر وسميت بذلك لأنها عُرِيتَ مِنَ الْبَيْعِ الْمَحْرَمِ.

(٨٢١) شرح الكلمات:

خَمْسَةُ أَوْسُقٍ: جمع وسق، وهو ستون صاعاً، والصاع: اثنان كيلو وخمسمائة غرام، كما تقدم.

(٨٢٠، ٨٢١) ما يستفاد من الحديثين:

١- جواز رخصة العرايا، وهو: بيع الرطب على رؤوس النخل بتمر خرساً فيما دون خمسة أوسق بشرط التقابض في مجلس العقد لحاجة المشتري إلى ذلك.

٢- إن العرايا صورة من صور بيع المزبنة المحرم، لكن الرسول ﷺ رَخَّصَ فِيهَا لِلْحَاجَةِ فَتَقْدَرُ بِقَدَرِهَا، فلا تجوز الزيادة عما تندفع به الحاجة.

٣- مراعاة المصالح ودرء المفاسد من قواعد الشريعة.

٤- جواز الترفه في المأكل والمشرب ما لم يصل إلى التبذير.

(٨٢٢) شرح الكلمات:

يَبْدُو: أي يظهر.

صَلَاحُهَا: أي صفرتها أو حررتها في ثمر النخل، والسواد أو البياض في العنب، والاشتداد في الحب والسنبل أو البياض فيهما.

٨٢١- البخاري / ٢٠٧٨، ومسلم: البيوع / ٧١.

٨٢٢- البخاري / ٢٠٨٢، ومسلم: البيوع / ٤٩- ٥٢.

صَلَّاحَهَا قَالَ: «حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهَا».

٨٢٣- وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِىَ. قِيلَ: وَمَا زَهُوْهَا؟ قَالَ: «تَحْمَارُ وَتَصْفَارُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٨٢٤- وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٨٢٥- وعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ

عَاهَتُهَا: أَي أَفْتَهَا.

(٨٢٣) شرح الكلمات:

تُزْهِى: أَي يَبْدَأُ نَضْجَهُ بِالْأَحْمَرِ أَوِ الْأَصْفَرِ.

(٨٢٢-٨٢٤) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْأَحَادِيثِ:

١- عدم جواز بيع الثمار قبل بدو صلاحها.

٢- عدم اشتراط تكامل بدو الصلاح في الثمار كلها بل يكفي زهو بعض الثمرة والشجرة مع الأمان من العاهة.

٣- حرمة بيع الثمار قبل خروجها لأنه يبيع معدوم.

٤- جواز بيع الثمار بعد صلاحها بشرط القطع بالإجماع، وأما بشرط البقاء فإن جهلت المدة يفسد البيع، وإن علمت يصح.

٥- إن بدو صلاح ثمر النخل بالإحمرار والإصفرار، وصلاح العنب أن يبيض أو يسود ويطيب أكله، وصلاح الحب الاشتداد والإطعام، ومقصود ذلك كله الأمان من العاهة.

٦- جواز بيع السنبل المشتد عند الأكثر.

٨٢٣- البخاري/٢٠٨٥، ومسلم: المساقاة/١٥.

٨٢٤- أحمد: ١١/١٤٥، أبو داود/٣٣٧١، والترمذي/١٢٢٨، وابن ماجه/٢٢١٧، وابن حبان/٤٩٩٣، والحاكم:

٢٣/٢.

٨٢٥- مسلم: المساقاة/١٤.

مِنْ أَحِيكَ ثَمَرًا فَاصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَحِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ^(١): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ.

٨٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ الَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

أبواب السلم، والقرض، والرهن

٨٢٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ

(٨٢٥) شرح الكلمات:

جائحة: أي آفة سماوية أو أرضية لا صنع لأدمي فيها.

ما يستفاد من الحديث:

١- إذا تلفت الثمرة بآفة سماوية بعد بدو الصلاح ولا صنع لأدمي فيها كالريح والبرد والحر، فضمامها على البائع، ولا يستحق على المشتري شيئاً، والأكثر على أن التلف من مال المشتري، ولا يتحملة البائع إلا ندباً.

(٨٢٦) شرح الكلمات:

تؤبر: من التأبير: وهو التلقيح وذلك بأن يشق مطلع النخلة الأنثى ليوضع فيها شيء من طلع النخل الذكر.

ما يستفاد من الحديث:

١- منطوق الحديث أن من باع نخلاً قد أبره فثمرته له، ومفهومه أن الثمرة قبل التأبير للمشتري وهو رأي الجمهور، ووافقهم الإمام أبو حنيفة في العمل بالمنطوق وخالفهم في المفهوم.

٢- إن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع.

(١) مسلم: المساقاة/ ١٧.

٨٢٦- البخاري/ ٢٢٥٠، ومسلم: البيوع/ ٨٠.

٨٢٧- البخاري/ ٢١٢٥، ومسلم: المساقاة/ ١٢٧.

فِي الثَّمَارِ السَّنَةِ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِلْبُخَارِيِّ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ».

٨٢٨- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: كُنَّا نُصِيبُ الْمَعَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ، فَنُسْلِفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرْبِيبِ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَالزَّرْبِيبُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ

(٨٢٧) شرح الكلمات:

السلف: والسلم بمعنى واحد عند أهل اللغة، إلا أن السلف يكون قرضاً، ويسمى سلماً لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفاً لتقديمه قبل أوان استلام المبيع، قاله الأزهرى. أسلف: أي عقد صفقة السلم.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية بيع السلم وهو عقد موصوف في الذمة مؤجل بثمرن مقبوض في مجلس العقد.
- ٢- يشترط في السلم ما يشترط في البيع وتسليم الثمن في المجلس بالاتفاق، إلا أن الإمام مالكاً أجازَه يوماً أو يومين.
- ٣- جواز التأجيل في السلم إلى سنة أو سنتين أو ثلاث بشرط تحديد الوقت وتعيين الأجل.
- ٤- إذا كان السلم مما يكال فلا بد فيه من كيل معلوم، والموزون يشترط فيه أن يكون بوزن معلوم، والمعدود بعدد معلوم.
- ٥- لا بد من معرفة الشيء والمسلم فيه بصفة تميزه عن غيره.
- ٦- ظاهر الحديث اشتراط التأجيل في صحة السلم، عليه جماعة من السلف، وقال غيرهم: يجوز السلم حالاً، وذكر الصنعاني في «السبل» أنه لم يقع في عصر النبي ﷺ إلا مؤجلاً.

(٨٢٨) شرح الكلمات:

أنباط: هم قوم من العرب دخلوا في العجم، فاختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم وسموا بذلك لكثرة معرفتهم باستخراج الماء.

زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٨٢٩- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٨٣٠- وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ فُلَانًا قَدِمَ لَهُ بَزٌّ مِنَ الشَّامِ، فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيئَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ، فَبَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَاِمْتَنَعَ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- صحة السلم في المعدم حال العقد تمسكاً بالحديث المذكور، وأحسن ما يستدل به إقرار النبي ﷺ أهل المدينة على السلم سنة أو سنتين.
- ٢- جواز السلم في الحنطة والشعير والزبيب والتمر والزيت ونحوها، فإنه يشترط في المسلم فيه أن يكون موجوداً من العقد إلى حلول الأجل.

(٨٢٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث يدل على عظم أثر النية في الأعمال، فمن صلحت نيته صلح عمله ومن فسدت نيته فسد عمله.
- ٢- من استدان نائياً للإيفاء أعانه الله عليه ويسر قضاء دينه، ومن أراد غير ذلك أوقعه الله في المهالك.
- ٣- تعظيم حقوق العباد وأموالهم ووجوب التحرز منها إلا بحق.
- ٤- الترغيب في حسن النية والترهيب عن خلافه. وأن الأول يجلب الخير والثاني يوقع في الشر.

(٨٣٠) شرح الكلمات:

بز: أي ضرب من الثياب.
نسيئة: أي ديناً.

إلى مسيرة: أي إلى وقت اليسر والسعة والغنى.

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٨٣١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِتَفَقُّتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبْنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِتَفَقُّتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ التَّفَقُّعُ». رواه البخاري.

٨٣٢- وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ لَهُ

ما يستفاد من الحديث:

- ١- صحة بيع النسيئة والتأجيل إلى ميسرة في غير الربويات.
- ٢- جواز معاملة الكفار والشراء منهم والبيع عليهم.
- ٣- حسن معاملة النبي الكريم ﷺ مع الأعداء، وعدم إكراههم على شيء وعدم التأنيب والعتاب.
- ٤- جواز الاستقراض وأنه ليس من المسألة المذمومة.
- ٥- إن أجل القرض حال، ولكنه يصلح أن يوعد بوفائه إلى الميسرة.

(٨٣١) شرح الكلمات:

لبن الدر: أي ذات الضرع واللبن. الظهر: أي ظهر الحيوان المعدل للركوب.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن الرهن من العقود الشرعية التي تحفظ بها الحقوق ويستحصل منها الدين عند تعذر الحصول عليه من المدين.
- ٢- جواز انتفاع المرتهن من العين المرهونة بقدر نفقته عليها دون زيادة.
- ٣- وجوب العدل في جميع ما كان تحت ولاية الإنسان وتصرفه.
- ٤- إن نظام الإسلام في الأموال وغيرها مبني على الرحمة والإحسان.

(٨٣٢) شرح الكلمات:

لا يغلق الرهن: يقال: «غلق الرهن» إذا بقي في يد المرتهن ولا يقدر رايته على تخليصه، والمراد

غَنَمُهُ ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، إِلَّا أَنَّ الْمَحْفُوظَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ إِزْسَالُهُ .

٨٣٣- وَمِنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ ، فَقَالَ : لَا أَجِدُ إِلَّا خِيَارًا رَبَاعِيًا ، فَقَالَ : «أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

أنه لا يستحقه المرتهن إذا لم يستفكه صاحب الرهن ، وقد كان في الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فأبطله الإسلام (النهاية ٣/ ٣٧٩) .
له غَنَمُهُ : أي زيادته ، وثمرته وكسبه .
عليه غُرْمُهُ : أي هلاكه ونقصه ونفقته .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن نفقة الحيوان المرهون ومؤنته على الراهن ، فليس على المرتهن شيء منها كما أن له زيادته ونماءه .
- ٢- إذا حل أجل الدين ولم يوف الراهن المرتهن دينه ، لا يملك المرتهن المرهون ، ولا يخرج من ملك الراهن .

(٨٣٣) شرح الكلمات:

بَكْرًا : هو الفتى من الإبل .
رباعياً : ما استكمل السادسة ودخل في السابعة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز قرض الحيوان ورد بدله حيواناً مثله .
- ٢- يستحب لمن عليه دين أو قرض أو غيره أن يزد أجود من الذي عليه ، وأنه من مكارم الأخلاق المحمودة ، ولا يعتبر ذلك من باب القرض الذي جر نفعاً .
- ٣- إن والي المسلمين يتصرف في بيت المال بما يرى أنه الأحسن والأصلح .

٨٣٤- وعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رِبَاً». رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، وَإِسْنَادُهُ سَاقِطٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ، وَآخَرُ مَوْقُوفٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ.

باب التفليس والحجر

٨٣٥- عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٨٣٦- وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَمَالِكٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُرْسَلًا بِلَفْظٍ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ».

(٨٣٤) ما يستفاد من الحديث:

١- إن المنفعة المشروطة أو في حكم المشروطة من المقرض رباً لا تحل، أما إذا كانت المنفعة تبرعاً من المقرض فلا بأس بها.

(٨٣٦) شرح الكلمات:

أفلس: أي صادر ذافلوس وزيوف بعد أن كان ذا دراهم أو لم يبق له مال، والمراد هنا: من صار دينه أكثر من ماله.

أسوة الغرماء: أي حظ هذا الدائن كسائر الدائنين، لا مزية له.

٨٣٤- بغية الباحث: ١/ ٥٠٠، والبيهقي في السنن الكبرى: ٥/ ٣٥٠ موقوفاً، وصحح الشيخ الألباني مثله عن ابن عباس موقوفاً عليه، الإرواء/ ١٣٩٧.

٨٣٥- البخاري/ ٢٢٧٢، ومسلم: المساقاة/ ٢٢.

٨٣٦- أبو داود/ ٣٥٢٠، والموطأ/ ١٩٧٩، والبيهقي: ٤٦/ ٦.

وَوَصَلَهُ الْيَتِيمَ وَيُضَعِّفَهُ تَبَعًا لِأَبِي دَاوُدَ.

٨٣٧- وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ قَالَ: أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: لَا أَقْضِيَنَّ فِيكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلًا مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَضَعَّفَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَضَعَّفَ أَيْضًا هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ.

٨٣٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْ الْوَاجِدِ

٨٣٥-٨٣٧) ما يستفاد من الأحاديث :

- ١- من وجد متاعه عند إنسان قد أفلس فهو أحق به من سائر الغرماء .
- ٢- من وجد سلعته التي قد باعها عند مفلس بعد ما تغيرت بصفة أو زيادة أو نقصان ، أو كان قد قبض من ثمنها شيئاً ، أو وجد متاعه بعينه بعد وفات المدين المفلس ، فحظه منها كسائر الدائنين لا مزية له عليهم .
- ٣- جواز رجوع البائع في متاعه الذي وجده عند مفلس بشرط أن يكون بحاله لم ي تلف منه شيء ولم تتغير صفاته بما يزيل اسمه ولم يقبض شيئاً من ثمنه من قبل .

٨٣٨) شرح الكلمات:

- لِي الْوَاجِدِ : أي مَطل الغني القادر على الوفاء .
عقوبته : أي حبسه أو بيع ماله لتسديد ديونه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على تحريم المماطلة في وفاء الدين لمن يقدر على الوفاء .
- ٢- مَطل الواجد يبيع عرضه لصاحب الحق عند الجمهور بأن يقول : ظلمني أو منعني حقي وأنه مماطل ونحوها ، ويحل عقوبته بأن يحجر عليه الإمام والحاكم ماله ويبيعه لوفاء دينه .
- ٣- إن التسوية من الواجد إذا بلغ عشرة دراهم فصاعداً يفسق وترد شهادته عند الجمهور .

٨٣٧- أبو داود / ٣٥٢٣ ، وابن ماجه / ٢٣٦٠ .

٨٣٨- البخاري معلقاً، الاستقراض بـ/ ١٣ ، وأبو داود / ٣٦٢٨ ، والنسائي / ٤٦٨٩ ، وابن ماجه / ٢٤٢٧ ، وابن حبان / ٥٠٨٩ . وحسنه الشيخ الألباني ، الإرواء / ١٤٣٤ .

يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .
 ٨٣٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ فِي ثِمَارٍ ابْتَاعَهَا فَكَثُرَ دَيْنُهُ ، فَأَفْلَسَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ» ،
 فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِغُرَمَائِهِ : «خُذُوا
 مَا وَجَدْتُمْ لَهُ ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٨٤٠- وَعَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ
 وَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ
 مُرْسَلًا ، وَرَجَّحَ .

٤- إن المماطلة من المعسر لا تحل عرضه ولا عقوبته عند جماهير العلماء .

(٧٤٠) شرح الكلمات :

حجر : أي منع ، والمراد من الحجر منع الحاكم المدين أو السفيه من التصرف في ماله .

(٨٣٩ ، ٨٤٠) ما يستفاد من الحديثين :

١- استحباب التصديق على المدين المعسر وجواز إعطائه من الزكاة .

٢- عدم جواز حجر المدين حتى تزداد ديونه على موجوداته .

٣- عدم جواز النيل من عرض المدين المعسر .

٤- انتظار الغلة أو الدخل والتمكّن منهما لا يعد مطالاً وإن طالّت المدة ، إذ لا فرق بين المدة
 الطويلة أو القصيرة في حق الآدمي .

٥- جواز الحجر البالغ السفيه لسوء تصرفه .

٦- على الحاكم أن يبيع مال المفلس ويقسم ثمن ما باعه بين الغرماء بالمحاسبة بقدر الديون .

٧- إن الحجر لا ينفك عن المفلس إلا بوفاء دينه أو حكم حاكم ولو بقي بعض الدين .

٨- إذا وزع الحاكم مال المفلس الموجود على الغرماء انقطعت المطالبة عنه ، فلا يجوز

٨٤١- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ: فَلَمْ يُجِزْنِي وَلَمْ يَرْنِي بَلَّغْتُ. وَصَحَّحَهَا ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٨٤٢- وعن عَطِيَّةِ الْقُرْطُبِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَكَانَ مَنْ أُنْبِتَ قُتِيلٌ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خَلَى سَبِيلَهُ، فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخَلَى سَبِيلِي. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٨٤٣- وعن عمرو بنِ شعيبٍ عن أبيه عن جدهِ رضيَ اللهَ عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ

ملازمته ولا طلبه ولا حبسه.

(٨٤٢) شرح الكلمات:

أُنْبِتَ: أي شعر العانة، لأنه بالغ مدرك.

(٨٤١، ٨٤٢) ما يستفاد من الحديثين:

١- إن الصغير غير البالغ لا تنفذ تصرفاته من بيع وغيره في ماله، ولا يعطى ماله إلا بعد بلوغه ورشده.

٢- إن من بلغ خمس عشرة سنة أو أنبت الشعر الخشن حول القبل (أو أنزل، أو حاضت المرأة) تجري عليه أحكام المكلفين، فلا يحجر ماله إلا إذا كان سفيهاً.

٣- جواز الاطلاع على العورة للضرورة، والضرورة تقدّر بقدرها.

٤- إن غزوة الخندق كانت سنة أربع من الهجرة لإجماع أهل السير على أن غزوة أحد كانت سنة ثلاث، ولأن الحديث نص على أن غزوة الخندق وقعت بعد أحد بسنة.

٨٤١- البخاري / ٢٥٢١، ومسلم: الإمارة / ٩١، والبيهقي: ٨٣ / ٣.

٨٤٢- أحمد: ٢٦٥ / ١٤، وأبو داود / ٤٤٠٤، والترمذي / ١٥٨٤، وابن ماجه / ٢٥٤١، وابن حبان / ٤٧٨٠، والحاكم: ٣٧ / ٣.

٨٤٣- أحمد: ٢٧٥ / ٦، (وقال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده صحيح»)، وأبو داود / ٣٥٤٦-٣٥٤٧، والنسائي / ٢٥٤٠، وابن ماجه / ٢٣٨٨، والحاكم: ٥٤ / ٢، وحسنه الشيخ الألباني، الصحيحة / ٨٢٥.

قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»، وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَتَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٨٤٤- وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مُخَارِقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْمِلُ حِمَالَةَ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَنَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَاماً مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَى مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَاناً فَاقَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

باب الصلح

٨٤٥- عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(٨٤٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- عدم جواز تصدق أو عطية المرأة من مال زوجها إلا بإذنه، أو إذا علمت من حاله رضاه، فلها التصدق والإعطاء بما جرت به العادة.
- ٢- المرأة البالغة الرشيدة جائزة التصرف في مالها عند جمهور العلماء، وحملوا النهي الوارد في الحديث على غير الرشيدة أو على حسن العشرة واستطابة نفس الزوج.

(٨٤٤) شرح الكلمات:

قواماً: أي ما يقوم بحاجته ويسد خلته. الحِجَا: أي العقل.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- عدم حجب الرجل الذي تحمل حمالة وقد لزمه دين، بل يترك ليسأل الناس قضاء دينه إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال. والفوائد الأخر تقدمت في قسم الصدقات فيراجع هناك.

«الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحاً حَرَّمَ حَلَالاً، أَوْ أَحَلَ حَرَاماً، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطاً حَرَّمَ حَلَالاً أَوْ أَحَلَ حَرَاماً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ لَأَنَّ رَاوِيَهُ كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ ضَعِيفٌ، وَكَأَنَّهُ اغْتَبَرَهُ بِكَثْرَةِ طُرُقِهِ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ^(١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٨٤٦- وعن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُغْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَا زَمِينَ بَهَا بَيْنَ أَكْتَا فِكُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٨٤٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز الصلح بين المسلمين وغيرهم في المبيعات وغيرها ما لم يحل حراماً أو يحرم حلالاً.
- ٢- إذا عرف المدعي أن له حقاً عند خصمه جاز له قبضه، وإن أنكر الخصم، وإن كان غيره يحرم عليه قبض ما صولح به، وكذلك المدعى عليه إن كان عنده حق لخصمه يجب تسليم ما صولح عليه، وإلا جاز له إعطاء شيء من المال لقطع الشجار.
- ٣- جواز الشروط في المعاملات ولزوم الشرط لمن اشترطه، إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً كاشتراط بائع الأمة أن لا يطأها المشتري.

(٨٤٦) شرح الكلمات:

يغرز: أي يثبت خشبة في جداره لينبني عليها.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن من حسن الجوار ومراعاة الحقوق أن يبذل الجار لجاره المنافع التي لا تعود عليه بالضرر الكبير ويتنفع بها الجار.
- ٢- وجوب الإحسان إلى الجار.

(١) ابن حبان / ٥٠٩١، وأخرجه ابن ماجه / ٢٣٥٣ مختصراً، وأبو داود / ٣٥٩٤، وصححه الشيخ الألباني بشواهده، الإرواء: ١٤٥/٥.

٨٤٧- وعن أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِأَمْرِي أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ فِي صَحِيحَيْهِمَا.

باب الحوالة والضمان

٨٤٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيُتْبِعْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «وَمَنْ

٣- لا ينبغي للجار أن يمنع جاره من وضع خشبة على جداره إذا احتاج إلى ذلك.

(٨٤٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة مال المسلم ، وإن قل إلا بطيبة من نفسه .
- ٢- هذا الحديث لا يعارضه حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، فإن حديث أبي هريرة السابق خاص وأدلة الباب عامة ، وقد خرجت من عمومها أشياء كثيرة كأخذ الزكاة كرهاً ، والشفعة ، وإطعام المضطر ، وكذلك غرز الخشبة .
- ٣- أموال الغير مع طيب النفس حلال وطيب يجوز أكلها بلا كراهة .

(٨٤٨) شرح الكلمات :

مليء : أي الغنى والقدرة على الوفاء .
 أتبع : أي أحيل بالدين الذي له على موسر .
 الحوالة : من التحول ، وهو الانتقال ، وهو تحول الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة المظل من الغني ، لكن العاجز لا يدخل فيه .
- ٢- وجوب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً .
- ٣- استحباب قبول الإحالة .

٨٤٧- ابن حبان / ٥٩٧٨ ، والحاكم : ٧٣٩ / ٣ ، نحوه .

٨٤٨- البخاري / ٢١٦٦ ، ومسلم : المساقاة / ٣٣ ، وأحمد : ٣٦٣ / ٩ .

أَحِيلَ فَلْيُخْتَلْ».

٨٤٩- وعن جابر رضي الله عنه قال: تُوْفِّي رَجُلٌ مِنَّا فَعَسَلْنَاهُ وَحَنَطْنَاهُ وَكَفَّئَاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَاهُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: تُصَلِّي عَلَيْهِ؟ فَخَطَا خُطًى، ثُمَّ قَالَ: «أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟»، فَقُلْنَا: دَيْنَارَانِ، فَأَنْصَرَفَ، فَتَحَمَّلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْغَرِيمِ، وَيَرَى مِنْهُمَا الْمَيِّتُ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٨٥٠- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟» فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً

٤- المعسر لا يطالب بالدين حتى يوسر.

٥- نقل الدين من ذمة إلى ذمة ليس من باب بيع الدين بالدين.

(٨٤٩) شرح الكلمات:

حَنَطْنَاهُ: أي جعلنا الحنوط في بدنه وكفنه، وهو أنواع من الطيب والكافور وذريعة القصب.
حق الغريم: أي ثبت عليك الحق، وأصبحت غريماً.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- عظم خطر الدين، وأنه من أهم الواجبات على الميت.
- ٢- وجوب المبادرة إلى قضاء الدين؛ لأن ذمة الميت مشغولة بدينه والحقوق التي عليه حتى تؤدى عنه.

٣- صحة تحمل واجب الغير لمن لم يجب عليه، وأنه ينفع ذلك، فيصح لشخص أن يضمن دين غيره، وفي هذه الحال يلزمه وفاءه، وتبرأ ذمة الميت من الدين.

(٨٥٠) ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب قضاء الدين عن الميت المدين من تركته، ومسارعة أوليائه في ذلك.

٨٤٩- أحمد: ٤٧٧/١١، وأبو داود/ ٣٣٤٣، والنسائي/ ١٩٦٢، وابن حبان/ ٣٠٦٤، والحاكم: ٦٦/٢ نحوه.

٨٥٠- البخاري/ ٥٠٥٦، ومسلم: الفرائض/ ١٤.

صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أَوَّلِي بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوْفِّي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيَّ قَضَاؤُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً».

٨٥١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا كِفَالَةَ فِي حَدٍّ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

باب الشركة والوكالة

٨٥٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٨٥٣- وَعَنْ السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ: أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبُعْثَةِ، فَجَاءَ يَوْمَ

٢- يجب على ولي الأمر التسديد عن الميت إذا لم يترك وفاء لدينه، ويكون ذلك من بيت المال.

(٨٥١) ما يستفاد من الحديث:

١- عدم صحة الكفالة في الحدود.

(٨٥٢) ما يستفاد من الحديث:

١- الحث على المشاركة مع عدم الخيانة والغش من أحد الشريكين.

٢- وعد الله تعالى بالحفظ والرعاية والإمداد وإنزال البركة في التجارة ما لم يحصل فيها الغش والخيانة.

٨٥١- السنن الكبرى: ٦/٧٧، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٤١٥.

٨٥٢- أبو داود/ ٣٣٨٣، والحاكم: ٢/٦٠، ووافقه الذهبي على تصحيحه.

٨٥٣- أحمد: ٢٠٩/١٢، وأبو داود/ ٤٨٣٦، وابن ماجه/ ٢٢٨٧.

الْفَتْحِ فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٨٥٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَّارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا نُصِيبُ يَوْمَ بَذْرِ الْحَدِيثِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ.

٨٥٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي بِخَيْبَرَ، فَخُذْ مِنْهُ خُمُسَةَ عَشَرَ وَسَقًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ.

٨٥٦- وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بِدَيْنَارٍ

(٨٥٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز عموم الشركات في أي عمل أو عقد مالم يحصل عارض شرعي، وأن الشركة كانت موجودة في الجاهلية، وأقرها الإسلام.
- ٢- حسن خلق النبي ﷺ ووفاءه فلم ينس هذا الرجل، وطيب صحبته وجميل عشرته ومعاملته.

(٨٥٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- صحة الشركة في المكاسب، وتسمى «شركة الأبدان».
- ٢- الرغبة في الغنيمة لا تقلل من أجر الجهاد ما دامت ليست هي المقصودة وحدها.

(٨٥٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث يدل على صحة الوكالة، وأن الوكيل يقوم مقام الموكل.
- ٢- جواز العمل بالأمانة، وقبول قول المرسل إذا عرف المرسل إليه صدقه.
- ٣- جواز العمل بالقرينة في مال الغير.

(٨٥٦) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية التوكيل في شراء الأضحية، وفي البيع والشراء مطلقاً.

٨٥٤- أبو داود / ٣٣٨٨، والنسائي / ٤٦٩٧، وابن ماجه / ٢٢٨٨، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء / ١٤٧٤.

٨٥٥- أبو داود / ٣٦٣٢، وضعفه الشيخ الألباني، ضعيف الجامع / ٢٨٨.

٨٥٦- تقدم تخريجه، انظر الحديث (٧٧٢).

يَشْتَرِي لَهُ أَضْحِيَّةً، الْحَدِيثُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

٨٥٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ ، الْحَدِيثُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٨٥٨- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ ، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَذْبَحَ الْبَاقِي ، الْحَدِيثُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٨٥٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «وَأَعْدُ يَا أَنِيسُ عَلَى أَمْرَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» الْحَدِيثُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٢- ينبغي للوكيل أن يذل قصارى جهده في مصلحة مؤكله .

٣- صحة تصرف الفضولي إذا أجازاه المالك .

٤- عدم تعيين المكاسب في البيع .

(٨٥٧) ما يستفاد من الحديث :

١- صحة توكيل الإمام للعامل في قبض الزكاة .

٢- إن بعث السعاة والجباة لقبض الزكاة سنة ، ويجب اختيار الرجال الأمناء لهذه المهمة .

٣- تذكير الغافل لنعم الله عليه ، ومنها الغنى ليقوم بحق الله تعالى فيما آتاه من المال .

٤- تحمل الإمام عن بعض المسلمين والاعتذار عن الآخرين ويحسن التأويل تطييباً للخاطر .

(٨٥٨) ما يستفاد من الحديث :

١- صحة التوكيل في نحر الهدى إذا كان الذابح مسلماً .

(٨٥٩) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز التوكيل في إثبات الحدود وإقامتها على من اقترف موجبها .

باب الإقرار وفيه الذي قبله وما أشبهه

٨٦٠- من أبي ذر رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ: «قُلِ الْحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا». صححه ابن حبان في حديث طويل.

باب العارية

٨٦١- من سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ». رواه أحمد والأربعة وصححه الحاكم.

٨٦٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ اتَّمَنْتَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ». رواه أبو داود والتزمذي وحسنه، وصححه

(٨٦٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب الإقرار بالحق ولو لحق المقر الضرر.
- ٢- قبول واعتبار قول الإنسان وإقراره على نفسه في جميع الحقوق.

(٨٦١، ٨٦٢) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- وجوب رد ما قبضه المرء وهو ملك لغيره، وأنه لا يبرأ حتى يسلمه إلى مالكة أو من ينوب عنه.
- ٢- الحديث يدل على ضمان العارية مطلقاً إذا تلفت.
- ٣- وجوب أداء جميع الأمانات لأصحابها وحرمة الخيانة فيها، ولو كان صاحبها قد خان من عنده الأمانة.
- ٤- استحباب الإحسان إلى من أساء.

٨٦٠- ابن حبان ٣٣٧/١ (٤٤٩).

٨٦١- أحمد: ١٥/١٢١، وأبو داود/ ٣٥٦١، والترمذي/ ١٢٦٦، والنسائي في الكبرى/ ٥٧٨٣، وابن ماجه/ ٢٤٠٠، والحاكم: ٥٥/٢، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٥١٦.

٨٦٢- أبو داود/ ٣٥٣٥، والترمذي/ ١٢٦٤، والحاكم/ ٥٣/٢، وصححه الشيخ الألباني بشواهده، الصحيحة/ ٤٢٣.

الْحَاكِمُ، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي، وَأَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْعَارِيَةِ.

٨٦٣- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا»، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاءٌ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاءٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

٨٦٤- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعًا يَوْمَ حُتَيْنٍ فَقَالَ: أَغْضَبَ يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِدًا ضَعِيفًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٥- من له حق على أحد وظفر بماله يجوز له الأخذ من ذلك المال بقدر حقه إذا كان من جنس حقه.

(٨٦٣) شرح الكلمات:

عارية مضمونة: أي العارية التي تضمن قيمتها إن تلفت.
عارية مؤداة: أي التي تجب تأديتها لصاحبها إن كانت باقية فإذا تلفت لم يضمن المستعير قيمتها.
دِرْع: هو قميص من حلقات من الحديد متشابكة يلبس للوقاية من السلاح.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز إعارة السلاح ما لم تكن فيها الضرر على المسلمين.
- ٢- جواز التوكيل في الاستعارة وقبض العارية من المعير.
- ٣- الحديث يدل على أن العارية لا تضمن إلا بالتضمن.

(٨٦٤) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث يدل على أن العارية مضمونة باشتراط التضمن.

٨٦٣- أحمد: ١٦/١٤، وأبو داود/ ٣٥٦٦، والنسائي في الكبرى/ ٥٧٦٦، وابن جبان/ ٤٧٢٠، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة/ ٦٣٠.

٨٦٤- أحمد: ٤٨/٣، وأبو داود/ ٣٥٦٢، والنسائي في الكبرى/ ٤١٠، والحاكم: ٥٤/٢، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة/ ٦٣١.

باب الغصب

٨٦٥- عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ افْتَتَعَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٨٦٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا، فَكَسَرَتِ الْقِصْعَةَ، فَضَمَّهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: «كُلُوا»، وَدَفَعَ الْقِصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ، وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَسَمَّى الضَّارِبَةَ

(٨٦٥) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- الحديث دليل على حرمة الغصب والظلم وشدة عقوبته، وأنه من كبائر الذنوب.
- ٢- إمكان غصب الأرض والرد على من خالف ذلك.
- ٣- إن من ملك أرضاً ملك أسفلها، فله المنع لمن أراد أن يحفر تحتها بئراً أو نحوها، وله أن ينتفع بما فيها من حجارة أو معادن.
- ٤- إن العقار يعتبر مغصوباً بالاستيلاء عليه.

(٨٦٦) شرح الكلمات:

قِصْعَةٌ: وعاء يؤكل فيه ويشرب.

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- من أتلف شيئاً لغيره كان مضموناً بمثله إذا وجد له المثل.
- ٢- الإيذاء المكسور ونحوه يكون للمعتدي بعد أن أخذ منه الصالح بدل المكسور.
- ٣- جواز اتخاذ الخدم في البيوت للقيام بما يناسبهم من الأعمال المنزلية.
- ٤- معالجة الزوج ما قد يحدث من إحدى زوجاته على الأخرى بما يطيّب خاطرهما،

عَائِشَةَ، وَزَادَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامُ بَطْعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ»، وَصَحَّحَهُ.

٨٦٧- وعن رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَيُقَالُ: إِنَّ الْبُخَارِيَّ ضَعَفَهُ.

٨٦٨- وعن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا، وَالْأُخْرَى لِلْآخَرِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ، وَقَالَ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَآخِرُهُ عِنْدَ أَصْحَابِ السُّنَنِ^(١) مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَاخْتُلِفَ فِي وَضْعِهِ وَإِرْسَالِهِ وَفِي تَعْيِينِ صَحَابِيهِ.

٨٦٩- وعن أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

والتلطف في معاملة النساء .

(٨٦٧، ٨٦٨) ما يستفاد من الحديثين :

١- الزارع في أرض غيره مخير بين إخراج ما غرسه أو أخذ نفقته عليه جمعاً بين الأدلة المختلفة .

(٨٦٩) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب صيانة دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم .

٨٦٧- أحمد: ٣٢٣/١٣، وأبو داود/ ٣٤٠٣، والترمذي/ ١٣٦٦، وابن ماجه/ ٢٤٦٦، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء ١٥١٩/

٨٦٨- أبو داود/ ٣٠٧٤.

(١) أبو داود/ ٣٠٧٣- ٣٠٧٤، والترمذي/ ١٣٧٨.

٨٦٩- البخاري/ ١٦٥٢، ومسلم: القسامة/ ٢٩.

باب الشفعة

٨٧٠- من جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مالم يُقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة. متفق عليه، واللفظ للبخاري.

٨٧١- وفي رواية مسلم: الشفعة في كل شرك: في أرض، أو ربع، أو حائط، لا يضلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه. وفي رواية الطحاوي: قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل شيء، ورجاله ثقات.

٨٧٢- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «جار الدار أحق بالدار». رواه النسائي، وصححه ابن حبان وله علة.

(٨٧١، ٨٧٠) شرح الكلمات:

الشفعة: من الشفع هو الزوج ضد الفرد، فإذا ضمنت فرداً إلى فرد فقد شفعت، ومن هنا أخذت الشفعة؛ لأن الشافع يضم حصة شريكه إلى حصته. وفي الاصطلاح: هي استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه من انتقلت إليه بعوض مالي.

ربع: أي دار أو مسكن.

ما يستفاد من الحديثين:

- ١- ثبوت حق الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين.
- ٢- عدم جواز بيع الشريك حصته حتى يعرضه على شريكه ليشتريه أو يأذن له في بيعه.
- ٣- إذا قسمت الأنصبة المشتركة وحددت بطل حق الشفعة.
- ٤- سقوط حق الشفعة بعد الاستئذان من الشريك.

٨٧٠- البخاري / ٢١٣٨، ومسلم: المساقاة / ١٣٤.

٨٧١- مسلم: المساقاة / ١٣٥.

٨٧٢- النسائي في الكبرى (كما في تحفة الأشراف ٤/ ٦٩)، وابن حبان / ٥١٨٢، وأخرجه أبو داود / ٣٥١٧، والترمذي / ١٣٦٨ عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

٨٧٣- وعن أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالْحَاكِمُ وَفِيهِ قِصَّةٌ.

٨٧٤- وعن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ، يُنْتَظَرُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٨٧٥- وعن ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالْبَزَارُ، وَزَادَ: «وَلَا شُفْعَةَ لِعَائِبٍ» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(٨٧٣) شرح الكلمات:

بصقبه: الصقب: القرب، فهو ما قرب من الدار، والصاقب: القريب.

(٨٧٢، ٨٧٣) ما يستفاد من الحديثين:

١- ثبوت الشفعة بالجوار، وقيل: لا شفعة للجار، وحمل أصحاب هذا القول لفظة «الجار» على معنى الشريك، فأثبتوا الشفعة للشريك فقط كما مر.

(٨٧٤) ما يستفاد من الحديث:

١- ثبوت الشفعة للجار الذي له مع جاره مرافق مشتركة من طريق واحدة أو مسيل واحد أو نحو ذلك.

٢- صحة الشفعة للغائب وإن تأخر، وعدم وجوب السير حين بلغه الشراء لأجلها.

(٨٧٥) شرح الكلمات:

كحل العقال: أي حل حبل البعير وإطلاقه، والمراد: أن الشفعة على الفور.

ما يستفاد من الحديث:

١- فوات حق الشفعة لمن بلغ خبرها ولم يبادر بطلبها، ولكن الحديث ضعيف فلا ينتهض

٨٧٣- البخاري / ٢١٣٩.

٨٧٤- أحمد: ٣٩٥/١١، وأبو داود: ٣٥١٨، والترمذي: ١٣٦٩، والنسائي في الكبرى: ٦٣٠٤، وابن ماجه: ٢٤٩٤، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء: ١٥٤٠.

٨٧٥- ابن ماجه: ٢٥٠٠، وقال الشيخ الألباني: «ضعيف جداً»، الإرواء: ١٥٤٢.

باب القراض

٨٧٦ - عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ: الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلَطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ، لَا لِلْبَيْعِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

٨٧٧ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُقَارَضَةً أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَبِدِ رَطْبَةٍ، وَلَا تَحْمِلُهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلَ بِهِ فِي بَطْنٍ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَالِي. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَغْثُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

للاستدلال به، فضلاً أن يعارض ما سبق.

(٨٧٦) شرح الكلمات:

المضاربة، والمقارضة: صورتها: أن يدفع الرجل إلى رجل آخر جزءاً من المال ليتجر فيه والربح بينهما على ما يشترطان.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث يدل على وجود البركة في الأشياء الثلاثة المذكورة في الحديث لما فيها من النصيحة والمسامحة والإعانة للغير.
- ٢- حرمة خلط الشعير بالبر للبيع لما فيه من الغش والغرر، وجواز ذلك إذا كان للاستعمال في البيت.

(٨٧٧) ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية بيع المضاربة، ويسمى: «القراض».
- ٢- جواز الاشتراط من صاحب المال بما يراه صالحاً لحفظ ماله وصيافته، وإذا خالف العامل

٨٧٦- ابن ماجه / ٢٢٨٩، وقال الشيخ الألباني: «ضعيف جداً»، ضعيف الجامع / ٢٥٢٥.

٨٧٧- الدارقطني: ٦٣/٣، والموطأ / ٢٠٠٨.

جَدُّهُ : أَنَّهُ عَمِلَ فِي مَالٍ لِعُثْمَانَ عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ .

باب المساقاة والإجارة

٨٧٨ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا ^(١) : فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقَرَّهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوهُ عَمَلُهَا ، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «نُقَرِّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» ، فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمُرٌ .

وَلِمُسْلِمٍ ^(٢) : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَغْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، وَلَهُمْ شَطْرُ ثَمَرِهَا .

الشروط وفسد المال فإنه يضمن .

٣- الجهالة في المضاربة مغتفرة وفقاً للناس بالإجماع .

٤- لا ضمان على العامل فيما تلف من رأس المال إذا لم يحصل منه التفريط .

(٨٧٨) شرح الكلمات :

بشطر : أي نصف .

ما يستفاد من الحديث :

١- صحة المساقاة والمزارعة منفردتين ومجتمعتين في عقد واحد ، بجزء مشاع معلوم مما يخرج من الزرع والثمر .

٢- جواز عدم تحديد مدة العقد في المساقاة والمزارعة ، أما المساقاة لوحدها فيشترط فيها تعيين المدة .

٣- تيسير الشريعة أسباب تنمية الأموال والاستفادة منها دون حاجة إلى الوقوع في الربا .

٨٧٨ - البخاري / ٢٢٠٣ ، ومسلم : المساقاة / ١ .

(٢) مسلم : المساقاة / ٥ .

(١) البخاري / ٢٢١٣ ، ومسلم : المساقاة / ٦ .

٨٧٩- وعن حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ. فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَازِيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا، وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِيهِ بَيَانٌ لِمَا أُجْمِلَ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

٨٨٠- وعن ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَارَعَةِ

(٨٧٩) شرح الكلمات:

المازيانات : جمع مازية : هي ما ينبت على حافة النهر ومسائل المياه .

إقبال الجداول : أي أوائل المسائل ، ومجاري المياه الصغار .

كراء الأرض : أي تأجيرها .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز كراء الأرض بأجرة معلومة من الذهب أو الفضة وسائر الأشياء المتقومة ، وحرمة ذلك إذا كان فيه غرر .

٢- جواز مزارعة الأرض بريع ، أو ثلث ، أو نصف ما يخرج منها .

(٨٨٠) شرح الكلمات:

المزارعة : هي إعطاء الأرض لمن يزرعها بجزء مشاع معلوم مما يخرج منها ، ويكون ذلك على سبيل الاشتراط .

المؤاجرة : هي كراء الأرض بشيء معلوم من النقود دون ما يخرج منها .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز كراء الأرض بأجرة معلومة كما مر .

وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً .

٨٨١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأُعْطِيَ الَّذِي حَجَمَهُ أَجْرَهُ ، وَلَوْ كَانَ حَرَاماً لَمْ يُعْطِهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٨٨٢- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَسَبُ الْحَجَّامِ خَيْثٌ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٨٨٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ

٢- النهي عن المزارعة كان في أول الأمر لحاجة الناس إلى الأرض وكون المهاجرين لم تكن لهم أرض فأمر الأنصار بالتركيم بالمواساة ، ثم أبيح ذلك فقد عامل ﷺ أهل خيبر أن يزرعوا الأرض على نصف ما يخرج منها ، واستمر ذلك في عصر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حتى أجلاهم عمر . وقال بعض العلماء : النهي محمول على المزارعة التي يدخلها كثير من الجهالة والغرر .

(٨٨١) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز التداوي بالاحتجام وأخذ الأجرة على الحجامة .

(٨٨٢) شرح الكلمات :

خيث : أي دنيء ورديء .

ما يستفاد من الحديث :

١- إن كسب الحجام ليس من المكاسب الطيبة ، فينبغي لكل مسلم أن يتجنب عنه إذا استغني بغيره ، وبذلك يجمع بين هذا الحديث والحديث السابق .

٢- جواز أخذ الأجرة على المعالجة بالطب .

(٨٨٣) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة الغدر بعهد الله تعالى ، وحرمة استرقاق الأحرار ، وحبس أجرة العامل .

٨٨١- البخاري / ١٩٩٧ .

٨٨٢- مسلم : المساقاة / ٤١ .

٨٨٣- لم أجده في «صحيح مسلم» ، وإنما رواه البخاري / ٢١١٤ .

وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ عَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٨٨٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

٨٨٥- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرْقُهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي يَغْلَى وَالْبَيْهَقِيِّ^(١)، وَجَابِرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ، وَكُلُّهَا ضِعَافٌ.

٨٨٦- وعن أبي سعيد رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَلْيُسِّمْ لَهُ أَجْرَتَهُ». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَنِيفَةَ.

٢- الأجير لا يستحق أجرته حتى يتم ما استؤجر عليه.

٣- حرص الإسلام على حقوق العمال.

(٨٨٤) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن.

٢- إباحة أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن ولا سيما عند الحاجة.

(٨٨٥) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب المبادرة إلى إعطاء الأجير أجرته بعد أن قام بالعمل الذي استؤجر عليه.

(٨٨٦) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب تحديد أجرة الأجير على عمله لئلا يحدث الشجار والخصام.

٨٨٤- البخاري / ٥٤٠٥.

٨٨٥- ابن ماجه / ٢٤٤٣، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ١٤٩٨.

(١) أبو يعلى (٦٦٨٢)، والسنن الكبرى: ١٢١/٦، والطبراني في الصغير (٣٤).

٨٨٦- السنن الكبرى / ١٢٠.

باب إحياء الموات

- ٨٨٧ - عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمَرَ أَرْضاً لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا». قَالَ عُرْوَةُ: وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- ٨٨٨ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: رَوَى مُرْسَلاً، وَهُوَ كَمَا قَالَ. وَاخْتَلَفَ فِي صَحَابِيهِ، فَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ.
- ٨٨٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الصَّغَبَ بْنَ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(٨٨٧) شرح الكلمات:

عمر: أي أحى أرضاً خربة بالحرث والزرع أو الغرس أو البناء فوقها إن كانت سكنية.

(٨٨٧، ٨٨٨) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- من عمر أرضاً ليست لأحد كان أحق بها، ومن أحياها يملكها، ولا يشترط في ذلك إذن الإمام.
- ٢- إن من تجر أرضاً مواتاً لا يملكها بالتحجير، فلا بد من الإحياء لحدوث الملك.
- ٣- اشتراط إذن الإمام في إحياء الأرض التي تقدم عليها ملك لأحد ثم مات.
- ٤- من أحيا الأرض الموات المتعلقة بحق المسلمين أو مصالحهم لا يملكها بالإحياء.

(٨٨٩) شرح الكلمات:

لا حمى: أي المكان المحمي المحظور، يعني الذي خصه الإمام لنفسه فترعى فيه إبل الصدقة أو مواشي بيت المال مثلاً ومنع سائر الناس من الرعي فيه.

٨٨٧ - البخاري / ٢٢١٠.

٨٨٨ - أبو داود / ٣٠٧٣، والترمذي / ١٣٧٨، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ١٥٥٠.

٨٨٩ - البخاري / ٢٢٤١.

٨٩٠- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ، وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلُهُ، وَهُوَ فِي الْمُوطَأِ مُرْسَلٌ.

٨٩١- وعن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ.

٨٩٢- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بُثْرًا فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا

ما يستفاد من الحديث :

١- يجوز أن يحمي الإمام بعض المراعي لمواشي بيت المال، لا لنفسه.

(٨٩٠) شرح الكلمات:

لا ضرر: أي لا يضر الرجل أخاه فينقص من حقه شيئاً.

لا ضِرار: أي لا يُدخل الضرر على الذي ضرّه أكثر مما فعل بل يتجاوز عنه.

ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب دفع الضرر قبل وقوعه بكل الوسائل والإمكانات المتاحة وفقاً للسياسة الشرعية.

٢- إنزال العقوبات الشرعية بالمجرمين ليس من إلحاق الضرر بهم.

(٨٩١) ما يستفاد من الحديث :

١- إحاطة الأرض الموات بحائط نوع من أنواع الإحياء إذا لم تكن ملكاً لأحد.

٢- من أحيا الأرض فقد ملكها ملكاً شرعياً.

(٨٩٢) شرح الكلمات:

عطناً: أي مبرك الإبل حول المنهل، ومربض الغنم حول الماء.

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على ثبوت الحريم للبئر التي في الأرض المباحة.

٨٩٠- أحمد: ٣/ ٢٦٧، وابن ماجه: ٢٣٤١، والموطأ: ٢١٧١، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٨٩٦.

٨٩١- أبو داود/ ٣٠٧٧، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٥٥٤.

٨٩٢- ابن ماجه/ ٢٤٨٦.

عَطْنَا لِمَاشِيَّتِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

٨٩٣- وَمِنْ عُلُقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضاً بِحَضْرَمَوْتَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

٨٩٤- وَمِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضَرَ فَرَسِهِ، فَأَجْرَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ فَقَالَ: «أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

٨٩٥- وَمِنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ

٢- ثبوت الحریم للعیون والنهر والمسیل ونحوها قیاساً علی البئر بجامع الحاجة .

(٨٩٣) شرح الكلمات:

أقطعه: أي أعطاه قطعة من الأرض.

ما يستفاد من الحديث:

١- يجوز للإمام إقطاع بعض الأراضي الموات لبعض الناس للإحياء ما لم يكن في ذلك ضرر على غيرهم.

(٨٩٤) شرح الكلمات:

حضر فرسه: أي قدر عذو فرسه.

ما يستفاد من الحديث:

١- جواز إقطاع المساحة الكبيرة للشخص الواحد إذ رأى الإمام المصلحة في ذلك بأن تكون لديه قدرة على إصلاحها واستثمارها.

(٨٩٥) شرح الكلمات:

الكلأ: أي العشب.

٨٩٣- أبو داود / ٣٠٥٨، والترمذي / ١٣٨١، وابن حبان / ٧٢٠٥.

٨٩٤- أبو داود / ٣٠٧٢.

٨٩٥- أحمد: ٥١٨ / ١٦، وأبو داود / ٣٤٧٧، بلفظ: «المسلمون»، أما لفظة «الناس» فلا أصل له عندهما، كما قال الشيخ =

يَقُولُ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْكَلَالِ، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

باب الوقف

٨٩٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٨٩٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِحَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- عدم اختصاص أحد من الناس بواحد من الأشياء الثلاثة المذكورة في الحديث ، وإنما تبقى مشاعة عامة بين الناس .
- ٢- جواز بيع البئر والعيون نفسها ؛ لأن النهي يتعلق بالماء ، لا بالبشر والعين .

(٨٩٦) شرح الكلمات :

الوقف : لغة : الحبس .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- قال بعض العلماء : أول وقف في الإسلام صدقة عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
- ٢- انقطاع أجر كل عمل بعد الموت إلا الأعمال الثلاثة المذكورة في الحديث ، فإنه يتجدد ثوابها .
- ٣- الترغيب في تربية الأولاد تربية صالحة ، والترغيب في نشر العلم النافع .
- ٤- الدعاء ينفع الميت ، وفي الحديث حث الولد على الدعاء والصدقة وغيرها من أعمال الخير لأبويه بعد موتهما .

= الألباني ، وقد صحح الحديث باللفظ الذي ذكرناه آنفاً في الإرواء : ٧/ ٦.

٨٩٦- مسلم : الوصية / ١٤ .

٨٩٧- البخاري / ٢٥٨٦ ، ومسلم : الوصية / ١٥ .

ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنَفْسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَضْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقُ بِهَا عُمَرُ: أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَضْلُهَا، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، فَتَصَدَّقُ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرُّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: «تَصَدَّقُ بِأَضْلِهَا لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ».

٨٩٨- وعن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ... الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «فَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(٨٩٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية الوقف، وهو حبس الأصل والتصدق بغلته.
- ٢- عدم جواز بيع الوقف.
- ٣- جواز أكل العامل من ثمرة الوقف بمقدار ما جرت به العادة، ولا يجوز له أن يتخذ من مال الوقف ملكاً.
- ٤- استحباب اختيار أنفُس الأموال وأطبيها للوقف.

(٨٩٨) شرح الكلمات :

أَعْتَادَهُ: أي آلات الحرب من سلاح وغيره.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية بعث الإمام السعاة لأخذ الزكاة أو الوقف من أهلها.
- ٢- جواز وقف المنقولات فلا يختص الوقف بالعقار.
- ٣- الحديث يدل على صحة وقف الحيوان.
- ٤- جواز بقاء العين الموقوفة تحت يد الواقف.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

باب الهبة والعمرى والرقبى

٨٩٩- عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟ » فَقَالَ : لَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَارْجِعْهُ » . وَفِي لَفْظٍ : فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي ، فَقَالَ : « أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « اتَّقُوا اللَّهَ ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ » ، فَارْجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ : « فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي » ، ثُمَّ قَالَ : « أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءٌ؟ » قَالَ : بَلَى ، قَالَ : « فَلَا إِذْنَ » .

٩٠٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ

(٨٩٩) شرح الكلمات:

العمرى : نوع من الهبة تُوهب مدة عمر الموهوب له ، وبذلك سميت .
الرقبى : أن يقول الواهب لرجل : وهبت لك هذه الدار فإن مت قبل رجعت إلي ، وإن مت قبلك فهي لك ، فكل واحد منهما يرقب موت صاحبه .
نحلته : أي أعطيته .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب التسوية بين الأولاد في الهبة .
- ٢- التسوية عند القائلين بها تكون بين الذكر والأنثى على حد سواء ، لا يفضل أحدهم على الآخر .
- ٣- جواز استرداد الهبة إن وقعت على الجور .

كَالْكَلْبِ بَقِيءٌ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ^(١): «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوِّ الَّذِي يَعُودُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقِيءُ ثُمَّ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ».

٩٠١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٩٠٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ

(٩٠٠) شرح الكلمات:

ليس لنا مثل السوء: أي لا ينبغي لنا أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيه أخس الحيوانات في أردء أحوالها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على حرمة الرجوع في الهبة.
- ٢- دعوة الإسلام إلى التخلق بالأخلاق الفاضلة، والصفات الحسنة الرفيعة، والبعد عن الخسة والدناءة.

(٩٠١) ما يستفاد من الحديث:

- ١- عدم جواز العود في العطية، كما مر.
- ٢- جواز رجوع الوالد فيما وهبه لأولاده.
- ٣- عدم صحة الرجوع فيما وهبه أحد الزوجين لآخر مطلقاً، ويرى الإمام صديق حسن في «فتح العلام» أن للمرأة الرجوع في هبة صداقها، سواء كانت وهبت من رغبة أو رهبة.

(٩٠٢) شرح الكلمات:

يثيب عليها: أي يكافيء عليها صاحبها بمثلها أو أحسن منها.

(١) البخاري/ ٢٤٧٩.

٩٠١- أحمد: ٥٢٧/٢، وأبو داود: ٣٥٣٩، والترمذي: ١٢٩٨، والنسائي: ٣٧٠٣، وابن ماجه: ٢٣٧٧، وابن

حبان: ٥١٠١، والحاكم: ٥٤/٢.

٩٠٢- البخاري/ ٢٤٤٥.

عَلَيْهَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٩٠٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : وَهَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةً فَأَثَابَهُ عَلَيْهَا ، فَقَالَ : «رَضِيتُ؟» قَالَ : لَا . فَرَادَهُ ، فَقَالَ : «رَضِيتُ؟» قَالَ : لَا . فَرَادَهُ ، فَقَالَ : «رَضِيتُ؟» قَالَ : نَعَمْ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

٩٠٤- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَلِمُسْلِمٍ : «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا ، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فِيهِ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ» . وَفِي لَفْظٍ : إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ : هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ : هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا . وَلَا بِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ : «لَا تُزَيِّبُوا ، وَلَا تُعْمِرُوا فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب قبول الهدية والمكافأة عليها .

(٩٠٣) ما يستفاد من الحديث :

١- إن المهدي إذا أعطي مقابل هديته أي شيء فعليه أن يقتنع بذلك .

(٩٠٤) شرح الكلمات :

العمرى ، والرقبى : تقدم شرحهما تحت الرقم : (٨٧٤)

ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية العمرى ، وأنها ملك لمن وهبت له .

٢- إذا اشترط المعمر أن تكون العمرى للموهوب له مدة حياته فقط ، وأنها ترجع إليه بعد مماته كان له ذلك .

٣- إن العمرى التي أجازها النبي الكريم ﷺ هي المؤبدة بأن يقول : هي لك ولعقبك .

٤- الأمر بحفظ الأموال والتجنب من العمرى ، والرقبى وهي أن يقول : وهبت لك هذه الدار

٩٠٣- أحمد : ٢٠١ / ٣ ، وابن حبان / ٦٣٨٤ ، وقال الشيخ أحمد شاكر : «إسناده صحيح» .

٩٠٤- البخاري / ٢٤٨٢ ، ومسلم : الهبات / ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٣ ، وأبو داود / ٣٥٥٦ ، والنسائي / ٣٧٣١ .

أَوْ أُعْمِرَ شَيْئًا فَهُوَ لِيُورَثَهُ» .

٩٠٥- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « لَا تَبْتَعُهُ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدَرَاهِمَ » الْحَدِيثُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٩٠٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « تَهَادُوا تَحَابُّوا » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ ، وَأَبُو يَعْلَى بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ .

٩٠٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَهَادُوا ، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ

فَإِنْ مَتَّ قَبْلِي رَجَعْتُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ مَتَّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ .

(٩٠٥) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- كراهة شراء الصدقة لمن تصدق بها .
- ٢- جواز الرجوع في الهبة التي لم تقبض والتي ردها الميراث ، وجواز الرجوع لمن وهب بشرط الإثابة عليها ، وللوالد عن هبة أولاده ، كما في «السبل» .

(٩٠٦) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- إن الهدية تجلب المودة والمحبة ؛ لأن النفوس مفطورة على حب من أحسن إليها .

(٩٠٧) شرح الكلمات :

تسل السخيمة : أي تزيل الحقد والضغينة وتزعهما .

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- الحديث يدل على مشروعية الهدية لما تجلبه من الخير والألفة ، وتذهب الحقد والعداوة بين المتعادين .
- ٢- محاولة سلّ الحقد والشحناء بين الناس ، لا سيما بين الأصدقاء والأقرباء وأنه خلق

٩٠٥- البخاري / ٢٤٨٠ ، ومسلم : الهبات / ١ .

٩٠٦- الأدب المفرد / ٥٩٤ ، باب : قبول الهدية ، وحسنه الشيخ الألباني .

٩٠٧- كشف الأستار : ٣٩٤ / ٢ .

تَسْلُ السَّخِيمَةَ». رَوَاهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

٩٠٨- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ !

لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا ، وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٩٠٩- وعن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ

أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يُثَبَّ عَلَيْهَا» . رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَوْلُهُ .

سام كريم .

(٩٠٨) شرح الكلمات:

فَرَسَنَ : من البعير كالحافر من الفرس ، وربما يستعار للشاة .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحث على التهادي ، سيما بين الجيران ولو بالشيء التافه ، لما فيه من جلب المحبة وزيادة الأنس .

٢- لا ينبغي لمسلم أن يمتنع عن قبول الهدية مهما صغرت .

٣- بيان حق الجار وما يناسب له من البر والإحسان .

٤- جواز المبالغة في الكلام إذا تناسب مقتضى الحال .

٥- جواز تصرف المرأة في بيت زوجها بالأشياء اليسيرة التي جرت العادة بإعطائها .

(٩٠٩) شرح الكلمات:

لم يثب عليها : أي لم يعوض عنها .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز الرجوع في الهبة إذا لم يثب عليها ولا فلا .

باب اللقطة

٩١٠- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٩١١- وَمِنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَسَأْنُكَ بِهَا». قَالَ: فَضَالَةُ الْعَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِ». قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٩١٠) شرح الكلمات:

اللقطة: أي كثير الالتقاط.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز أخذ الشيء الحقير الساقط الذي يتسامح به ولا يجب التعريف به.
- ٢- حرمة الصدقة على النبي ﷺ وعلى آله من بني هاشم، كما تقدم.
- ٣- تواضع النبي ﷺ، فهو مع جلالة قدره وعلو مرتبته لا يترفع عن أن يجد قليلاً حقيراً فياً أخذه ويأكله؛ لأنه من نعم الله تعالى.
- ٤- الحث على التورع عن أكل ما فيه شبهة، وما لم يكن فيه شبهة فلا جتناب منه وسواس وليس تورعاً.

(٩١١) شرح الكلمات:

عفاصها: أي وعاءها الذي تكون فيه النفقة.

وكاءها: أي حبلها الذي يشد به الوعاء.

٩١٠- البخاري / ٢٢٩٩، ومسلم: الزكاة / ١٦٤.

٩١١- البخاري / ٢٢٩٥، ومسلم: اللقطة / ١.

٩١٢- **وعنه قال:** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يُعْرِفْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٩١٣- **وعن عِيَّاضِ بْنِ جِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لَقْطَةً فَلْيُشْهِدْ ذَوْيَ عَدْلٍ وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ لَا يَكْتُمُ، وَلَا يُغَيِّبُ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ.

٩١٤- **وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ**

(٩١٢) شرح الكلمات:

ضالة: ما لم يعرف له مالك من الحيوانات.

(٩١١، ٩١٢) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- مشروعية أخذ اللقطة؛ لأن فيها نصيحة لأخيه المسلم.
- ٢- وجوب التعريف باللقطة بعفاصها ووكتائها وعددها، إن كانت معدودة مدة سنة كاملة.
- ٣- وجوب رد اللقطة بالوصف.
- ٤- إن تصرف الملتقط في اللقطة بعد مضي سنة ثم جاء صاحبها، ردها إليه إن كانت موجودة أو عوض قيمتها.

٥- جواز أكل ضالة الغنم إن وجدها في الصحراء، فإن جاء صاحبها بعد الأكل أذى قيمتها.

٦- عدم جواز أخذ ضالة الإبل؛ لأنها غير محتاجة إلى الحفظ والرعاية.

(٩١٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز أخذ اللقطة بشرطين: الأمانة في حفظها، والقدرة على تعريفها.
- ٢- مشروعية الإشهاد بعدلين على الالتقاط.
- ٣- وجوب ردها كاملة مكتملة إذا جاء صاحبها.

٩١٢- مسلم: اللقطة / ١٢.

٩١٣- أحمد: ٣٨٦/١٣، وأبو داود: ١٧٠٩، والنسائي في الكبرى: ٥٨٠٨، وابن ماجه: ٢٥٠٥، وابن حبان: ٤٨٩٤.

٩١٤- مسلم: اللقطة / ١١.

لَقْطَةِ الْحَاجِّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٩١٥- وَعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَلَا لَا يَحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَلَا الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ ، وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

باب الفرائض

٩١٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ

(٩١٤) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- حرمة الالتقاط في مكة المكرمة إلا لمن يريد الاستمرار في التعريف باللقطة .
- ٢- عدم جواز أخذ لقطة الحاج في مكة وغيرها إلا لمن أراد تسليمها إلى أهلها .

(٩١٥) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- إن لقطة المعاهد كلقطة المسلمين في الحكم ، وذلك إذا وجدت في محل غالب أهلهم ذميون .
- ٢- إن اللقطة التي تركها صاحبها رغبة عنها ، أو كانت حقيرة لا يرغب فيها الناس لا يجب تعريفها طول السنة .

(٩١٦) شرح الكلمات :

الفرائض : جمع فريضة بمعنى مفروضة ومقدرة .
بأهلها : أي أعطوا أهل الفرائض أنصباؤهم .

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- إن الفرائض المنصوصة في كتاب الله ستة ؛ النصف ، والثلث ، والثلثان ، والرابع ، والسدس ، والثلث .
- ٢- وجوب إعطاء أصحاب الفرائض أنصبتهم المقدرة في كتاب الله .

بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٩١٧- وعن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٩١٨- وعن ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن وأخت: فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ لِلْبِنْتِ النُّصْفُ، وَلِلْبِنْتِ الْإِنِّ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٩١٩- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا

٣- إن ذوي الفروض مقدمون على العصبات عند تقسيم الميراث.

٤- ما بقي من التركة بعد إعطاء ذوي الفرائض فروضهم يعطى لأقرب العصبات نسباً.

٥- إذا تزاحم أصحاب الفرائض ولم يحجب بعضهم بعضاً، يعول عليهم وتنقص سهامهم بحسب ما عالت به المسألة.

٦- إذا لم يوجد صاحب فرض، فالمال كله للعاصب، أو العصة.

(٩١٧) ما يستفاد من الحديث :

١- إن المسلم لا يرث الكافر كما أن الكافر لا يرث المسلم.

(٩١٨) ما يستفاد من الحديث :

١- إن الأخت مع البنت أو بنت الإبن عصة تعطى بقية الميراث.

٢- البنت لها النصف ما دامت واحدة ولم يعصبها أخ أو أكثر.

٣- إن بنت الإبن لها مع البنت السدس تكملة للثلثين، إذا لم تعصب بأخ أو إخوة.

(٩١٩) ما يستفاد من الحديث :

١- لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين بالكفر أو بالإسلام والكفر، وقيل: المراد بالملتين

٩١٧- البخاري / ٦٣٨٣، ومسلم: الفرائض / ١.

٩١٨- البخاري / ٦٣٦١.

٩١٩- أحمد: ٢١٩/٦ - ٢٢٠، (وقال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده صحيح»)، وأبو داود / ٢٩١١، والترمذي / ٢١٠٨ (عن جابر رضي الله عنه)، والنسائي في الكبرى / ٦٣٨٣، وابن ماجه / ٢٧٣١، والحاكم: ٢ / ٢٦٢.

يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِلَفْظٍ أُسَامَةَ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ حَدِيثَ أُسَامَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ.

٩٢٠- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ، فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: «لَكَ السُّدُسُ»، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرُ»، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

٩٢١- وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا

الإسلام والكفر.

٢- الكفر مانع من موانع الإرث مع وجود سبب الإرث.

٣- إن الولد الكافر لا يرث من أبيه المسلم، وبهذا يخصص لفظ «الأولاد» الوارد في آية الميراث.

(٩٢٠) شرح الكلمات:

طعمة: أي: زيادة على الفريضة.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث يدل على أن الجد الذي ليس دونه أب يرث من ابن ابنه السدس فرضاً والباقي تعصياً، وصورة المسألة: إذا كانت للميت بنتان وجد مثلاً فلهما الثلثان، وللجد السدس فرضاً وله السدس الآخر تعصياً.

(٩٢١) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث يدل على أن ميراث الجدة (أم أم أو أم أب) السدس بشرط أن لا تكون دونه أم أو أب.

٩٢٠- أحمد: ٥٤/١٥، وأبو داود/ ٢٨٩٦، والترمذي/ ٢٠٩٩، والنسائي في الكبرى/ ٦٣٣٧.

٩٢١- أبو داود/ ٢٨٩٥، والنسائي في الكبرى/ ٦٣٣٨.

لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَقَوَّاهُ ابْنُ عَدِيٍّ.

٩٢٢- وَمِنْ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ سِوَى التِّرْمِذِيِّ، وَحَسَّنَهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ.

٩٢٣- وَمِنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٩٢٤- وَمِنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَهَلَ الْمُؤَلُودُ وَرِثَ».

٢- إذا اجتمعت جدات وارثات في درجة واحدة اشتركن في السدس، أما إذا كن في درجات مختلفة فالجدة القريبة من الميت تسقط البعدى من أية جهة جاءت.

٣- إن الأم تحجب الجدات من جميع الجهات، والأب يسقط من كانت من جهته فقط.

(٩٢٣، ٩٢٢) ما يستفاد من الحديثين:

١- الحديث دليل على توريث الخال وغيره من ذوي الأرحام عند عدم وجود العصبية وذوي الفروض.

٢- إذا عُدَّت العصبية وذوو الفروض والأرحام جميعاً يصير المال لصالح المسلمين تحت تصرف بيت المال.

(٩٢٤) شرح الكلمات:

استهل: أي: رفع صوته بالبكاء عند الولادة.

٩٢٢- أحمد: ٢٤٦/١، وأبو داود/٢٨٩٩، والنسائي في الكبرى/٦٣٥٤، وابن ماجه/٢٧٣٨، وابن حبان/٦٠٣٥، والحاكم: ٣٨٢/٤، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/١٧٠٠.

٩٢٣- الترمذي/٢١٠٣، والنسائي في الكبرى/٦٣٥١، وابن ماجه/٢٧٣٧، وابن حبان/٦٠٣٧.

٩٢٤- الترمذي/١٠٣٢، وابن حبان/٦٠٣٢، وأخرجه أبو داود/٢٩٢٠ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

٩٢٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ» . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، وَقَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ ، وَأَعْلَهُ النَّسَائِيُّ ، وَالصَّوَابُ وَقَفُّهُ عَلَى عَمْرٍو .

٩٢٦- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «مَا أَخْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصْبَتِهِ مَنْ كَانَ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ ،

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إذا استهل السقط ثبت له حكم الميراث وسائر الأحكام من الغسل والتكفين والصلاة عليه ، وإلا فهو في عداد الأموات لا يثبت له شيء .
- ٢- قبول شهادة عدلتين في استهلال المولود .

(٩٢٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- لا يرث القاتل من تركة القتيل مطلقاً ، عمداً كان القتل أو خطأ عند الأكثر .
- ٢- إن عفا أولياء المقتول عن القصاص في قتل العمد فالقاتل لا ميراث له من مال القتيل وإن كان من ورثته .

(٩٢٦) شرح الكلمات :

ما أحرز الوالد : أي ما حازره وادخره لنفسه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن الولاء لا يورث وإنما يورث به فما جمعه العتيق من مال يكون بعد موته ميراثاً لعصبته ولأء (أي المتعصبون لأنفسهم) إذا لم يكن له قريب في النسب ، وفيه خلاف .

٩٢٥- النسائي في الكبرى / ٦٣٦٧ ، والدارقطني : ٩٦ / ٤ ، وفي التمهيد : ٤٣٦ / ٢٣ ، ورواه الترمذي / ٢١٠٩ ، وابن ماجه / ٢٧٣٥ بلفظ : «القاتل لا يرث» عن أبي هريرة رضي الله عنه .

٩٢٦- أبو داود / ٢٩١٧ ، والنسائي في الكبرى / ٦٣٤٨ ، وابن ماجه / ٢٧٣٢ ، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة / ٢٢١٣ .

وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

٩٢٧- وَمِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي يُونُسَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ، وَأَعْلَاهُ الْبَيْهَقِيُّ.

٩٢٨- وَمِنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْرَضُكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ سِوَى أَبِي دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَأَعْلَى بِالْإِزْسَالِ.

(٩٢٧) شرح الكلمات:

الولاء لحمة كلحمة النسب: أي علاقة وارتباط كارتباط النسب.

ما يستفاد من الحديث:

١- إن الولاء ارتباط كارتباط النسب بدوامه وآثاره، لا يكتسب ببيع ولا هبة كالنسب تماماً، وإنما يورث به فقط.

٢- إذا لم يكن للمعتق عصابة من النسب، ولا أصحاب الفروض تستغرق فروضهم المال يرثه بالولاء المعتق الذي باشر العتق.

(٩٢٨) شرح الكلمات:

أفرضكم: أي أعلمكم بالفرائض.

ما يستفاد من الحديث:

١- الشهادة النبوية لموهبة زيد بن ثابت رضي الله عنه العلمية وأنه أعلم المخاطبين لعلم المواريث فيرجع إليه عند الخلاف.

٢- اعتراف فضل صاحب الفضل وإنزاله منزله.

٩٢٧- الحاكم: ٣٧٩/٤، وابن حبان: ٤٩٢٩، والبيهقي: ٢٩٢/١٠، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٦٦٨.

٩٢٨- أحمد: ٣٢٤/١١، والترمذي: ٣٧٩٠، وابن ماجه: ١٥٤، وابن حبان: ٧١٣١، والحاكم: ٤٧٨/٣، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة/ ١٢٢٤.

باب الوصايا

٩٢٩- عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٩٣٠- وعن سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضيَ اللهَ عنه قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي لِوَاحِدَةٍ ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي ؟ قَالَ : « لَا » ، قُلْتُ : أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ ؟ قَالَ : « لَا » ، قُلْتُ : أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثَيْهِ ؟ قَالَ : « الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ

(٩٢٩) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الوصية بشيء من المال لمن يريد ذلك ، وتجب على من عليه حق شرعي يخشى أن يضيع إن لم يوص به .

٢- استحباب المبادرة إلى كتابة الوصية امتثالاً لأمر الشارع فيها واستعداداً للموت .

٣- إن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كتب الوصية ونفذها في حياته ولما حان وقت الموت لم يكن عنده شيء حتى يوصي به ، بذلك تجتمع الروايات المختلفة عنه .

٤- جواز الاعتماد على الكتابة والخط في العمل بالوصية إذا عرف الخط .

(٩٣٠) شرح الكلمات :

يتكفون : أي يسألون الناس بأكفهم أو ما في أكف الناس .

ما يستفاد من الحديث :

١- عدم جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث ، واستحبابها فيما دون الثلث على قول جماعة من العلماء ؛ منهم ابن عباس رضي الله عنهما والإمام الشافعي .

٢- جواز الزيادة على الثلث في الوصية لمن لا وارث له .

٣- ترك المال للورثة مع حاجتهم إليه خير وأفضل من التصديق به على البعيدين ؛ لأن الوارث أولى بالبر والإحسان .

وَرَزَقَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٩٣١- وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأَظْنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٩٣٢- وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَحَسَنَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ.

٩٣٣- وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٤- قبح المسألة وأنه يجب على المرء أن يسعى بأي عمل يغنيه عن الناس وعما في أيديهم.

٥- الحث على صلة الرحم والإحسان إلى الأقارب والشفقة عليهم.

(٩٣١) شرح الكلمات:

افتلتت: أي ماتت بغتة وفجأة.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على جواز الصدقة عن الميت وأن ثوابها يصل إليه.

٢- من عرف عنه الحرص على الوصية ومات فجأة ولم يوص يجوز لولده أن يوصي عنه وينتفع بها الميت.

(٩٣٢، ٩٣٣) ما يستفاد من الحديثين:

١- الحديث دليل على عدم جواز الوصية للوارث.

٢- إذا أقر المريض للوارث بشيء من ماله فإن انتفت التهمة جاز وإلا فلا.

٩٣١- البخاري/ ١٣٢٢، ومسلم: الزكاة/ ٥١.

٩٣٢- أحمد: ٢٦٣/١٦، وأبو داود/ ٣٥٦٥، والترمذي/ ٢١٢٠، وابن ماجه/ ٢٧١٣، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٦٥٥/.

٩٣٣- الدارقطني: ١٢٥/٤.

٩٣٤- وعن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَقَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرَازُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، لَكِنْ قَدْ يَقْوِي بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الوديعة

٩٣٥- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ^(١).

باب قسم الصدقات تقدم في آخر الزكاة،
وباب قسم الفياء والغنيمه يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى .

(٩٣٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز الوصية بثلث المال لغير الوارث .
- ٢- إخراج الدين مقدم على تنفيذ الوصية ، وقدمت الوصية على الدين في الآية ؛ لأنها تقع على وجه البر والإحسان ، والدين يقع بتعدي الميت في الغالب ، ففي تقديمها حث على العمل بها .

(٩٣٥) شرح الكلمات :

وديعة : هي المال المودع من «الودع» وهو الترك ، والمراد : توكيل المودع من يحفظ ماله بلا عوض .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن الوديعة أمانة من الأمانات لا يضمنها المودع لديه إلا بالتفريط فيها أو التعدي عليها .
- ٢- الوديعة قد تكون بغير لفظها كأن يضع شيئاً في حانوته وهو حاضر ولا يمنعه أو نحوه .

٩٣٤- الدارقطني : ١٥٠ / ٤ ، وأحمد : ٥٦٤ / ١٨ عن أبي الدرداء رضي الله عنه ، وفي كشف الأستار : ١٣٩ / ٢ ، وابن ماجه ٢٧٠٩ / .

٩٣٥- ابن ماجه ٢٤٠١ / ، وحسنه الشيخ الألباني ، الإرواء / ١٥٤٧ . (١) في بعض النسخ : «وفي إسناده ضعف» .

كتاب النكاح

- ٩٣٦- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
- ٩٣٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ

(٩٣٦) شرح الكلمات:

الباءة: لغة ، الجماع .

الوجاء: هو رض الخصىتين ، لتذهب شهوة الجماع ، وقيل: رض العرق والخصيتان باقيتان على حالهما ، والمراد أن الصوم يرفع الشهوة كالوجاء .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن المراد بالباءة في الحديث الجماع ، وتشمل القدرة على مؤنة النكاح من النفقة والمهر وغيرها .
- ٢- استحباب النكاح لمن يقدر على مؤنته ، وقال بعض العلماء بوجوب النكاح على من خاف على نفسه الزنا ، وقال الآخرون : يدخله الأحكام الخمسة : الواجب والمحرم والمستحب والمكروه والمباح ، حسب الأحوال ومتطلبات ظروف الناكح .
- ٣- جواز تخفيف الشهوة الغالبة باستخدام الأدوية .
- ٤- الحث على تحصيل ما يغض به البصر ويحصن به الفرج .
- ٥- عدم جواز الإخصاء .
- ٦- حرمة الاستمناء لما فيه من المفساد والأضرار الصحية .

٩٣٦- البخاري/ ٤٧٧٩ ، ومسلم: النكاح/ ١ .

٩٣٧- البخاري/ ٤٧٧٦ ، ومسلم: النكاح/ ٥ .

وَقَالَ: «لِكِنِّي أَنَا أَصْلِي وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتِّي فَلَيْسَ مِنِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٩٣٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالنِّسَاءِ وَيَنْهَى عَنِ التَّبَتُّلِ نَهْيًا شَدِيدًا، وَيَقُولُ: «تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ جِبَانَ^(١) مِنْ

(٩٣٧) شرح الكلمات:

رغب عن ستي: أي أعرض عنها.

ما يستفاد من الحديث:

١- إن المشروع هو الاقتصاد في العبادات دون الانهماك والإضرار بالنفس، وهجر المألوفات كلها.

٢- إن الشريعة الإسلامية مبنية على التيسير والتسهيل وعدم التعسير.

٣- إن الخير والبركة كلها في اتباع النبي الكريم ﷺ، وهو العدل والوسط في الأمور.

٤- الترغيب في الزواج وأن تركه من أجل الانقطاع للعبادة ليس من هدي الرسول ﷺ.

٥- من خالف هديه ﷺ وطريقته التي أتى بها، واعتقد أن غيره أحسن منه فقد كفر.

٦- إعطاء الجسم حاجته من الراحة والنوم والتمتع بالنساء؛ لأنه يوافق الفطرة البشرية.

(٩٣٨) شرح الكلمات:

الولود: أي كثيرة الولادة.

الودود: أي المحبوبة إلى زوجها وأهلها لكثرة ما هي عليه من خصال الخير والبر والإحسان.

مكاثر: أي متفاخر بكثرة الأتباع.

ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة التبتل والانقطاع عن النساء للعبادة للقادر على النكاح.

٢- حرص الإسلام على تكثير النسل.

٩٣٨- أحمد: ١٠/٥١٢-٥١٣، وابن حبان/ ٤٠٢٨.

(١) أبو داود/ ٢٠٥٠، والنسائي/ ٣٢٢٧، وابن حبان/ ٤٠٥٧. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٧٨٤.

حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٩٣٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «تُنكحُ المرأةُ لأربعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مَعَ بَقِيَّةِ السَّبْعَةِ .

٩٤٠- وعنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ

٣- المسارعة إلى فعل الخير والتنافس فيه ، وهذا لا يعتبر رياءً .

٤- جواز المفاخرة في الدار الآخرة .

٥- استحباب اختيار الزوجة الولود الودود ، وذلك نظراً إلى قريبتها .

(٩٣٩) شرح الكلمات :

تربت يدك : أي التصقت بالتراب من الفقر ، وهذه الكلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في المخاطبات لا أنه ﷺ قصد بها الدعاء بل أراد الحث والتحريض .

ما يستفاد من الحديث :

١- الترغيب في نكاح المرأة المحافظة على دينها ، وأنه لا ينبغي للرجل أن يهيم في الحسن الظاهري والحسب والنسب .

٢- استحباب صحبة الأخيار ومجالستهم للاقتباس من فضلهم وحسن خلقهم .

٣- حرص الإسلام على بناء الأسرة الصالحة ، وأنه ينبغي أن يكون نظر الرجل في المستقبل لا في المنفعة العاجلة .

(٩٤٠) شرح الكلمات :

رفأً: أي هتأه بزواجه ودعاه بالتوفيق وحسن العشرة .

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الدعاء للمتزوج بأن يبارك الله له ويبارك عليه ويجمع بينهما في خير .

٩٣٩- البخاري/ ٤٨٠٢ ، ومسلم : الرضاع/ ٥٣ ، وأبو داود/ ٢٠٤٧ ، والنسائي/ ٣٢٣٠ ، وابن ماجه/ ١٨٥٨ .

٩٤٠- أحمد : ٥٧/ ٩ ، وأبو داود/ ٢١٣٠ ، والترمذي/ ١٠٩١ ، والنسائي في عمل اليوم والليلة/ ٢٥٩ ، وابن ماجه/

١٩٠٥ ، وابن حبان/ ٤٠٥٢ .

عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ جِبَّانَ.

٩٤١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشْهَدَ فِي الْحَاجَةِ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ.

٩٤٢- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمُ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ عَنِ الْمُغِيرَةِ وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ جِبَّانَ^(١) مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ.

٢- السنة في حق المتزوج أن يقول وهو ممسك بनावية زوجته: «اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلت عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

(٩٤١) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الإتيان بهذه الخطبة عند الابتداء بعقد النكاح وكل حاجة هامة، ويقوم بها العاقد نفسه إن قدر عليها.

(٩٤٢، ٩٤٣) ما يستفاد من الحديثين :

١- استحباب نظر الراغب إلى المرأة التي عزم على خطبتها، والنظر يكون إلى ما يظهر منها في الغالب عند ما تكون في غفلة أو إلى ما يحصل منه المقصود.

٩٤١- أحمد: ٣٩٣/١، وأبو داود/ ٢١١٨، والترمذي/ ١١٠٥، والنسائي/ ٣٢٧٧، وابن ماجه/ ١٨٩٢، والحاكم ١٩٩/٢.

٩٤٢- أحمد: ٣٣٤/٣، وأبو داود/ ٢٠٨٢، والحاكم ١٧٩/٢، والترمذي/ ١٠٨٧، والنسائي/ ٣٢٣٥. وذكره الشيخ

الألباني في الصحيحة/ ٩٦.

(١) ابن ماجه/ ١٨٦٤، وابن حبان/ ٤٠٤٢.

٩٤٣- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً: «أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا».

٩٤٤- وَمِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٩٤٥- وَمِنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ

٢- لا عيب على من حاول أن ينظر المرأة التي رغب فيها للزواج وهي في غفلة، ولا يشترط رضا المرأة للنظر.

٣- حرمة النظر إلى الأجنبية والخلوة بها.

(٩٤٤) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة خطبة الرجل المرأة التي تقدم إليها خاطب مسلم قبله بعد الإجابة أو الركون، والمعتبر في الإجابة الإجابة الصريحة.

٢- جواز الخطبة على الخطبة إذا حصل من المرأة أو وليها الرضا أو لم يحصل شيء لا رد ولا إجابة، وكذلك إذا أذن الخاطب الأول أو تركها.

٣- صحة العقد مع تحريم الخطبة على الخطبة.

(٩٤٥) شرح الكلمات :

طاطأ رأسه : أي خفض رأسه.

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز عرض المرأة نفسها على رجل من أهل الصلاح والخير للزواج.

٢- إباحة نظر الرجل إلى المرأة لإرادة التزوج، وليس النظر خاصاً بالخاطب فقط.

٩٤٣ مسلم : النكاح / ٧٤.

٩٤٤- البخاري / ٤٨٤٨، ومسلم : النكاح / ٥٠.

٩٤٥- البخاري / ٤٨٥٤ و ٢١٨٦، ومسلم : النكاح / ٧٦ و ٧٧، وأبو داود / ٢١١٢.

فِيهَا شَيْئًا جَلَسْتُ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنْ لَمْ تُكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا . قَالَ : «فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : «اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» ، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي . قَالَ سَهْلٌ : مَا لَهُ رِذَاءٌ فَلَهَا نِصْفُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ» ، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْلِيًا فَأَمَرَ بِهِ فُدِعِيَ بِهِ ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ : مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا ، عَدَّدَهَا ، فَقَالَ : «تَقْرَأُوهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟» قَالَ : نَعَمْ ،

٣- ولاية الإمام على المرأة التي لا ولي لها إذا أذنت ورغبت في الزواج .

٤- الهبة لا تثبت إلا بالقبول .

٥- لا بد من الصداق في النكاح ، وأن كل ما يصلح أن يكون قيمة أو ثمنًا لشيء يصح أن يكون مهرًا ، إذا تراضى عليه الزوجان أو من إليه ولاية العقد .

٦- استحباب تسمية الصداق ، فإن لم يسم وجب بالدخول مهر المثل ، ويستحب تعجيل المهر .

٧- عدم جواز خلوع الإنسان من ملكه تمامًا خاصة من ضرورياته كالذي يستر عورته أو يسد حاجته من الطعام والشراب .

٨- تحقيق مدعي الإعسار حتى تظهر قرائن صدقه .

٩- عدم وجوب الخطبة في النكاح .

١٠- جواز التزويج على تعليم بعض القرآن لغير القادر على مهر مالي ، ويعتبر ذلك صداقًا .

١١- جواز زواج المعسر المعدم إذا رضيت المرأة بعسرتة وعدمه .

١٢- جواز هبة المرأة نفسها للنبي ﷺ وهو خاص به .

١٣- جواز الحلف وإن لم يطلب منه ولم يتوجب عليه .

١٤- جواز الخطبة إذا ظن الخاطب الثاني بالقرينة أنه لم يحصل اتفاق مع الخاطب الأول .

قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «انْطَلَقَ فَقَدْ رَوَّجْتُكَهَا فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ». وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «أَمَكَّنَّاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». وَلَأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَا تَحْفَظُ؟» قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالَّتِي تَلِيهَا، قَالَ: «قُمْ فَعَلَّمَهَا عَشْرِينَ آيَةً».

٩٤٦- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٩٤٧- وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَعْلَى بِالْإِزْسَالِ.

٩٤٨- وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مَرْفُوعاً: «لَا نِكَاحَ

١٥- انعقاد النكاح بكل لفظ يفيد معنى الزواج إذا قرن به الصداق .

(٩٤٦) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب إعلان النكاح وضرب الدف عليه ؛ لأنه أبلغ في الإعلان بشرط أن لا يصحبه شيء محرّم .

(٩٤٩) شرح الكلمات :

اشتجروا : أي تنازعوا .

(٩٤٧- ٩٤٩) ما يستفاد من الأحاديث :

١- اشتراط الولي في صحة النكاح ، وللمرأة اختيار الزوج .

٢- لا يحل للولي أن يعضل موليته .

٩٤٦- أحمد : ٥/٤ ، والحاكم ٢/٢٠٠ ، وصححه ووافقه الذهبي .

٩٤٧- أحمد : ٣٩٤/٤ ، وأبو داود/ ٢٠٨٥ ، والترمذي/ ١١٠١ ، وابن ماجه/ ١٨٨١ ، وابن حبان/ ٤٠٧٧ ، والحاكم : ٢/

١٨٥ ، وصححه ووافقه الذهبي والشيخ الألباني في الإرواء/ ١٨٣٩ .

٩٤٨- رواه الدارقطني : ٣/٢٢٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٧/١٢٥ .

إِلَّا بَوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ».

٩٤٩- **وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَحْجَرُوا، فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ جَبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٩٥٠- **وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:** «لَا تُنْكَحُ الْأَيُّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣- إن المرأة تستحق المهر بالدخول وإن كان النكاح باطلاً.

٤- إذا اختل ركن من أركان النكاح فهو باطل سواء كان المتعاقد عالماً أو جاهلاً، والنكاح له قسمان فقط لا غير: الصحيح والباطل.

٥- السلطان ولي من لا ولي لها.

٦- حماية الإسلام حرمة المرأة ووقايتها من قالة السوء.

(٩٥٠) شرح الكلمات:

الأيام: أي المرأة التي زالت بكارتها بوطء:

ما يستفاد من الحديث:

١- لا بد من رضا المرأة بمن يريد وليها أن يزوجها منه.

٢- إن البكر البالغة تستأذن وإذنها السكوت أو نحوه ويعرف ذلك بالقرائن.

٣- النهي عن نكاح الثيب قبل استثمارها وإذنها في ذلك إذناً صريحاً.

٤- إن السكوت المقترن بآمارات عدم الموافقة لا يعتبر إذناً.

٩٤٩- أبو داود/٢٠٨٣، والترمذي/١١٠٢، وابن ماجه/١٨٧٩، وابن حبان/٤٠٧٤، والحاكم/١٨٢/٢، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/١٨٤٠.

٩٥٠- البخاري/٤٨٤٣، ومسلم: النكاح/٦٥.

٩٥١- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، وإذنها سكوته». رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان.

٩٥٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها». رواه ابن ماجه والدارقطني ورجاله ثقات.

٩٥٣- وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ عن الشغار، والشغار: أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما

(٩٥١) شرح الكلمات:

اليتيمة: أي البالغة. تستأمر: أي تستأذن.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن للثيب حقاً في رفض النكاح أو قبوله، والولي له حق أيضاً لكن حقها أكد من حقه.
- ٢- إذا أراد الولي تزويج الثيب من كفء فامتنعت لم تجبر.
- ٣- إذا رغبت الثيب في زواج كفء وامتنعت الولي أجبر، فإن أصر زوجه القاضي.
- ٤- لا يزوج الصغيرة إلا الأب.

(٩٥٢) ما يستفاد من الحديث:

- ١- ليس للمرأة ولاية في تزويج غيرها من النساء ولا تزوج نفسها.
- ٢- اشتراط الولي في صحة النكاح.

(٩٥٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- حرمة نكاح الشغار وبطلانه.
- ٢- وجوب النصح للمولية والصغير والسفيه ولكل من تحت ولاية الرجل.
- ٣- كراهة استغلال الموظف والوالي ما تحت يده من عمل لمصلحته الشخصية.

٩٥١- مسلم: النكاح/ ٦٧، وأبو داود/ ٢١٠٠، والنسائي/ ٣٢٦٣، وابن حبان/ ٤٠٨٨.

٩٥٢- ابن ماجه/ ١٨٨٢، والدارقطني ٣/ ٢٢٧، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٨٤١.

٩٥٣- البخاري/ ٤٨٢٢ و٦٥٥٩، ومسلم: النكاح/ ٥٧، ٥٨.

صَدَاقٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاتَّفَقَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ الشُّعَارِ مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ .

٩٥٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما : أَنَّ جَارِيَةَ بَكْرًا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَأَعْلَى بِالْإِسْأَالِ .

٩٥٥- وعن الحسن بن سمره رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَانٍ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا » . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ ، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ .

٩٥٦- وعن جابر رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ أَوْ أَهْلِيهِ فَهُوَ عَاهِرٌ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ، وَكَذَلِكَ

(٩٥٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة إجبار الأب ابنته البكر البالغة على النكاح وفي حق غيره من الأولياء من باب الأولى .
- ٢- إن المرأة لا تجبر على البقاء مع زوج لا ترضاه ، وأنه يقبل طلبها إذا طلبت فسخ النكاح .
- ٣- كل نكاح لم يعقد على الوجه الشرعي فإنه يفسخ بإذن الحاكم الشرعي .

(٩٥٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- أفاد الحديث أن المرأة إذا عقد لها وليان متساويان لرجلين وكان العقد مرتباً فإنها للأول منهما ، وإذا وقع العقدان معاً بطلا .
- ٢- وإن التبس السبق يبطلان إلا إذا أقرت به الزوجة لأحدهما أو دخل بها أحدهما برضاها .
- ٣- إن دخل بالمرأة العاقد الثاني مع علمه بالعقد الأول فهو زان .
- ٤- عدم صحة العقد من الولي البعيد مع وجود الولي الأقرب .

(٩٥٦) شرح الكلمات :

عاهر : أي زان .

٩٥٤- أحمد ٢٧٣/١ ، وأبو داود ٢٠٩٦ ، وابن ماجه ١٨٧٥ .

٩٥٥- أحمد : ٨/٥ ، وأبو داود ٢٠٨٨ ، والترمذي ١١١٠ ، والنسائي ٤٦٨٢ ، وضعفه الشيخ الألباني ، الإرواء ١٨٥٣ .

٩٥٦- أحمد : ٣٠١/٣ ، وأبو داود ٢٠٧٨ ، والترمذي ١١١١ ، وابن ماجه ١٩٥٩ بلفظ : « زان » ، وحسنه الشيخ الألباني ، الإرواء ٣٣/٣ .

ابن جَبَّانَ .

٩٥٧- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٩٥٨- وعن عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ : « وَلَا يَخْطُبُ » . وَزَادَ ابْنُ جَبَّانَ : « وَلَا يُخْطَبُ عَلَيْهِ » .

٩٥٩- وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- بطلان نكاح العبد بدون إذن سيده .
- ٢- إذا تزوج العبد بغير إذن مالكه وأجازه السيد ينفذ عقده .

(٩٥٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها في نكاح رجل واحد في وقت واحد بالإجماع .
- ٢- إذا عقد الرجل على العمة وبنت أخيها معاً ، أو على الخالة وبنت أختها معاً بطل العقد ، وإذا كانت إحداهما تحتة ثم تزوج الثانية بطل العقد الجديد .
- ٣- حرص الإسلام على صلة الأرحام وإبعاد أسباب القطيعة .

(٩٥٨) شرح الكلمات :

لا يُنْكَحُ : أي لا يعقد الزواج لغيره بولاية أو وكالة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- لا يعقد المحرم النكاح لنفسه ولا يزوج امرأة بولاية أو وكالة ولا يخطب ولا يتقدم أحد للخطبة منه ، فإن فعل فسد العقد .

٩٥٧- البخاري / ٤٨٢٠ ، ومسلم : النكاح / ٣٣ .

٩٥٨- مسلم : النكاح / ٤١ ، وابن حبان / ٢١٢٤ .

٩٥٩- البخاري / ٤٨٢٤ ، ومسلم : النكاح / ٤٦ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٩٦٠- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ مَيْمُونَةَ نَفْسِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ .

٩٦١- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٩٦٢- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ

(٩٥٩-٩٦٠) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ :

- ١- عدم جواز نكاح المحرم .
- ٢- إن النبي ﷺ تزوج ميمونة رضي الله عنها وهو حلال ، كما قالت ميمونة رضي الله عنها وأبو رافع رضي الله عنه ووكيلها بينها وبين النبي ﷺ ، ولكثرة طرق هذه الرواية ، ولأن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم إلى الجماعة ، وقيل : معنى «وهو محرم» أي داخل في الحرم أو في الشهر الحرام .

(٩٦١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- وجوب الوفاء بالشروط المذكورة في عقد النكاح سواء كان الشرط عرضاً أو مالاً ما لم يخالف الكتاب والسنة .
- ٢- إن الشروط المخالفة للشريعة الإسلامية لا يجب الوفاء بها كأن تشترط المرأة طلاق أختها .
- ٣- ما اشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصداق فهو للمرأة مطلقاً .

(٩٦٢) شرح الكلمات :

المتعة : النكاح المؤقت إلى أجل ويرتفع النكاح بانقضاء ذلك الأجل .
عام أوطاس : أوطاس وادقرب حنين في الطائف ، ووقعت هذه المعركة سنة ثمان من الهجرة بعد فتح مكة وغزوة حنين .

٩٦٠- مسلم : النكاح/ ٤٨ .

٩٦١- البخاري/ ٤٨٥٦ ، ومسلم : النكاح/ ٦٣ .

٩٦٢- مسلم : النكاح/ ١٨ .

أَوْطَاسٍ فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٩٦٣- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتَعَةِ عَامَ خَيْبَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ مُتَعَةِ النِّسَاءِ، وَعَنْ أَكْلِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ. أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ ^(١) إِلَّا أَبَا دَاوُدَ.

٩٦٤- وَعَنْ رَبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَذْنُتُ لَكُمْ فِي الْأَسْتِمْنَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخْلِ سَبِيلَهَا، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ.

(٩٦٤) شرح الكلمات:

عام خيبر: سنة سبع من الهجرة.

(٩٦٢-٩٦٤) ما يستفاد من الأحاديث:

- ١- رخص في المتعة لمدة يسيرة للضرورة ثم حرمت تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة.
- ٢- إن ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من بقاء الرخصة في المتعة فقد رجع عنه وقال بحرمتها كما في «السبل».
- ٣- إن الترخيص في المتعة وتحريمها قد تكرر أكثر من مرة، وبهذا يندفع إشكال ثبوت الرخصة بعد خيبر مع النهي الوارد في المتعة عام خيبر.
- ٤- إباحة المتعة لم تكن إلا في السفر وللضرورة، ولم تكن للمقيمين أبداً.
- ٥- حرمة لحوم الحمر الأهلية وأنها وقعت يوم خيبر.

٩٦٣- البخاري/ ٤٨٢٥، ومسلم: النكاح/ ٢٩.

(١) الترمذي/ ١١٢١، والنسائي/ ٣٣٦٦، وابن ماجه/ ١٩٦١، وأحمد/ ٧٩/ ١.

٩٦٤- مسلم: النكاح/ ٢٠، وأبو داود/ ٢٠٧٣، والنسائي/ ٣٣٦٨، وابن ماجه/ ١٩٦٢، وأحمد/ ٤٠٥/ ٣، وابن حبان/

٩٦٥- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له. رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه. وفي الباب عن علي، أخرجه الأربعة إلا النسائي.

٩٦٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله». رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات.

٩٦٧- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: طلق رجل امرأته ثلاثاً فتزوجها رجل،

(٩٦٥) شرح الكلمات:

المحلل: سمي محلاً لأنه قصد الحل بما لا يحصل به الحل.
المحلل له: هو من أجري التحليل من أجله.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث يدل على حرمة التحليل.
- ٢- لا يحصل بنكاح المحلل الإباحة للزوج الأول لبطلانه.
- ٣- المحلل بالآجرة أو الذي لا يريد بنكاحه إلا التحليل زان، وأن الأماكن المخصصة لهذا الفعل القبيح محلات الزنا لا ينبغي للإنسان أن يشتغل به فضلاً عن المسلم.

(٩٦٦) ما يستفاد من الحديث:

- ١- حرمة تزويج الزانية من العفيف، والعفيفة من الزاني.
- ٢- قبح أمر الزنا وأنه لا يقع من رجل عفيف ولا امرأة عفيفة.
- ٣- يجب على العفيف أن لا يتزوج إلا عفيفة وبالعكس.

(٩٦٧) شرح الكلمات:

يذوق غسيلتها: أي يجامعها - تصغير غسل -.

٩٦٥- أحمد ١/ ٤٤٨، والترمذي ١٩- ١١٢٠، والنسائي ٣٤١٦، وأبو داود ٢٠٧٦، وابن ماجه ١٩٣٥، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء ٦/ ٣٠٧- ٣٠٨.

٩٦٦- أحمد ٢/ ٣٢٤، وأبو داود ٢٠٥٢، وصححه الشيخ الألباني، الصحيحة ٢٤٤٤.

٩٦٧- البخاري ٤٩٦١، ومسلم: النكاح/ ١١٥.

ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجَهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

باب الكفاءة والخيار

٩٦٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ، وَالْمَوَالِيُّ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ إِلَّا حَائِكًا أَوْ حَجَّامًا». رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَفِي إِسْنَادِهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْبَزَّازِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- من طلق زوجته ثلاثاً فتزوجها رجل آخر ثم طلقها بدون الجماع لا تحل للزوج الأول وإن طلقها بعد الجماع، فيحل للزوج الأول أن ينكحها.
- ٢- لا بد أن يكون الزواج الثاني زواج رغبة لم يقصد به التحليل فإنه محرم كما مر.
- ٣- السنة تقيّد مطلق القرآن، فقيدت إطلاق ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ بحصول الجماع.

(٩٦٨) شرح الكلمات:

حائك: هو الذي ينسج الثياب.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الكفاءة المعتبرة هي الكفاءة في الدين فقط، والحديث المذكور موضوع، ومع ذلك مخالف لعدة آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية، بل مناقض لروح الإسلام، وقد تبعه بعض من يتعاطى الفقه وأتى بالعجائب تدور على الكبرياء والترفع بدون مساندة أي دليل يذكر.

٩٦٨- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٣٤/٧، والبزار (كشف الأستار: ١٦١/٢)، وقال الشيخ الألباني: «موضوع»، الإرواء/ ١٨٦٩.

٩٦٩- وعن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: «انكِحي أسامة». رواه مسلم.

٩٧٠- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يا بني بياضة أنكحوا أباهند، وأنكحوا إليه»، وكان حجاماً. رواه أبو داود والحاكم بسند جيد.

٩٧١- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: خیرت بريرة على زوجها حين عتقت. متفق عليه في حديث طويل.

(٩٦٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- عدم اعتبار الكفاءة في النسب، فأسامة رقيق وفاطمة قرشية فهرية رضي الله عنهما.
- ٢- إن ما استحدثه الناس من عدم تزويج البنات بناءً على العصية العرقية في شبه القارة الهندية فهو بعيد عن الإسلام ومستمد من الكفار، أشاعوه بين المسلمين لتفريق كلمتهم وتمزيق الكيان الإسلامي.

(٩٧٠) شرح الكلمات :

بني بياضة : بطن من بطون الخزرج، وأصلهم من الأزد من قحطان.
أباهند : مولى لبني بياضة وكان حجاماً قد حجج النبي ﷺ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على عدم اعتبار الكفاءة في النسب وفي المهنة، فقد نكح بلال هالة بنت عوف وهي أخت عبد الرحمن بن عوف، وعرض عمر ابنته حفصة على سلمان الفارسي، وإن أباهند كان حجاماً وأمر النبي ﷺ بني بياضة بإنكاحه فيهم وبنو بياضة قبيلة عربية قحطانية أزدية.

(٩٧١ ، ٩٧٢) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- جواز بيع أحد الزوجين الرقيقين دون الآخر، وكذلك عتقه.

٩٦٩- مسلم : الطلاق / ٣٦.

٩٧٠- أبو داود / ٢١٠٢، والحاكم ١٧٨ / ٢، وقال : صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي .

٩٧١- البخاري / ٤٨٠٩، ومسلم : العتق / ٩.

- ٩٧٢- ولمُسْلِمٍ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ عَبْدًا. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا: كَانَ حُرًّا. وَالْأَوَّلُ أَثْبَتَ، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا.
- ٩٧٣- وَعَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَلَّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَعْلَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- ٩٧٤- وَعَنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَأَعْلَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ.

- ٢- إن الأمة إذا كان زوجها عبداً وعتقت فلها الخيار، إما أن تبقى في نكاحه أو تفسخ النكاح، وإن العتق نفسه ليس طلاقاً ولا فسخاً.
- ٣- إن الكفاءة معتبرة في الحرية في لزوم النكاح ودوامه، وليست شرطاً لصحة النكاح.
- ٤- إن الأمة إذا عتقت وزوجها حر فليس لها الخيار في إبقاء النكاح أو فسخه.

(٩٧٣، ٩٧٤) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- أنكحة الكفار صحيحة معتبرة بعد الإسلام.
- ٢- حرمة جمع أكثر من أربع زوجات في نكاح رجل واحد، وأن من أسلم وعنده أكثر من أربع نساء يختار منهن أربعاً ويطلق الباقيات.
- ٣- حرمة الجمع بين أختين شقيقتين في نكاح رجل واحد، ومن أسلم وعنده أختان يطلق إحداهما.
- ٤- إبطال الحيل لمنع التوريث.

٩٧٢- مسلم: العتق/ ١٢- ١٣، والبخاري/ ٤٩٧٦.

٩٧٣- أحمد: ٢٣٢/ ٤، وأبو داود/ ٢٢٤٣، والترمذي/ ١١٢٩ وحسنه، وابن ماجه/ ٥٠- ١٩٥١، وابن حبان/ ٤١٥٥، والدارقطني/ ٢٧٣/ ٣، والبيهقي/ ١٨٤/ ٧.

٩٧٤- أحمد: ١٤/ ٢، والترمذي/ ١١٢٨، وابن ماجه/ ١٩٥٣، والحاكم/ ٢٠٩/ ٢، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٨٨٣/.

٩٧٥- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: رد النبي ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول، ولم يحدث نكاحاً. رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وصححه أحمد والحاكم.

٩٧٦- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد. قال الترمذي: حديث ابن عباس أجود إسناداً، والعمل على حديث عمرو بن شعيب.

٩٧٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أسلمت امرأة فتزوجت، فجاء زوجها فقال: يا رسول الله إني كنت أسلمت وعلمت بإسلامي، فانتزعتها رسول الله

(٩٧٥) ما يستفاد من الحديث :

١- إذا أسلم أحد الزوجين وتأخر إسلام الآخر، فإن أسلم المتخلف في العدة بقيا على نكاحهما.

٢- وإن انقضت العدة جاز للزوجة أن تتزوج من شاءت، وإن أحببت انتظرت، فإن أسلم الزوج بقيا على نكاحهما دون حاجة إلى تجديده هذا إذا لم تكن المرأة كتابية والله أعلم.

(٩٧٦) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث يدل على أن النبي ﷺ رد ابنته زينب بنكاح جديد، وهو يعارض حديث ابن عباس المتقدم، لكن حديث عمرو ضعيف، لذلك رجح حديث ابن عباس رضي الله عنه عدد من الحفاظ؛ منهم البخاري والترمذي والدارقطني والبيهقي.

(٩٧٧) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على أنه إذا أسلم الزوج وعلمت امرأته بإسلامه فهي في عقد نكاحه، ولا

٩٧٥- أحمد: ٢٦١/١، وأبو داود: ٢٢٤٠، والترمذي: ١١٤٣، وابن ماجه: ٢٠٠٩، والحاكم: ٢١٩/٢، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء: ١٩٢١.

٩٧٦- الترمذي: ١١٤٢، وقال الشيخ الألباني: «منكر»، الإرواء: ١٩٢٢.

٩٧٧- أحمد: ٣٦٤/١، وأبو داود: ٢٢٣٩، وابن ماجه: ٢٠٠٨، وابن حبان: ٤١٥٩، والحاكم: ٢١٩/٢، وصححه ووافقه الذهبي، وضعف الشيخ الألباني إسناده، الإرواء: ٣٣٧/٦.

وَعَنْهُ مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرِ، وَرَدَّهَا إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٩٧٨- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضاً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «النَّبِيُّ ثِيَابُكَ وَالْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ»، وَأَمَرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَفِي إِسْنَادِهِ جَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخِهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً.

٩٧٩- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَوَجَدَهَا بَرِصَاءً أَوْ مَجْنُونَةً أَوْ مَجْدُومَةً، فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَسِيئِهِ إِيَّاهَا، وَهُوَ لَهُ عَلَى مَنْ غَرَّهُ مِنْهَا. أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمَالِكٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٩٨٠- وَرَوَى سَعِيدٌ أَيْضاً عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، وَزَادَ: وَبِهَا قَرْنٌ،

يحل لها الزواج من رجل آخر سواء كان ذلك في العدة أو بعد انتهائها.

(٩٧٨) شرح الكلمات:

بكشحها: أي ما بين الخاصرة والضلوع. بياضاً: أي برصاً.

ما يستفاد من الحديث:

١- مشروعية الخيار من كل عيب ينفر منه أحد الزوجين من الآخر ولا يحصل به مقصود النكاح.

(٩٨٠) شرح الكلمات:

قَرْنٌ: هو ورم مدور يخرج من رحم المرأة فيكون بين مسلكيها يمنع الجماع أو كماله.

فَزَوَّجَهَا بِالْخِيَارِ، فَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا.

٩٨١- وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضاً قَالَ: قَضَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَيْنِ أَنْ يُؤْجَلَ سَنَةٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

باب عشرة النساء

٩٨٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ وَلَكِنْ أَعْلَى بِالْإِزْسَالِ.

٩٨٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى

(٩٨١) شرح الكلمات:

العَيْنِ: هو من لا يقدر على الجماع لعدم انتشار ذكره.

(٩٧٩-٩٨١) ما يستفاد من الأحاديث:

١- من تزوج امرأة فوجدها معيبة بعد الدخول بها فلها المهر، ويكون ذلك على الواسط الذي خدع الراغب بتزويجه امرأة معيبة بشرط علمه بالعيب.

٢- فسخ النكاح إذا تحقق عدم قدرة الرجل على الجماع، ويمهل إلى مدة يمكن العلاج فيها.

٣- من تزوج امرأة ودخل بها مرة واحدة ثم طالبت منه المرأة الجماع ولم يقدر لا يؤجل مدة العين (سنة) عند الأكثر.

(٩٨٢، ٩٨٣) ما يستفاد من الحديثين:

١- عدم جواز إتيان النساء في أدبارهن.

٢- جواز الاستمتاع من الزوجة بما دون دبرها من جسدها كله.

٣- لم يصح عن أحد من الأئمة الأربعة جواز إتيان المرأة في دبرها وأن ما ينقل عنهم بإباحته في

٩٨١- المصنف لابن أبي شيبة ٢٠٦/٤.

٩٨٢- أبو داود/٢١٦٢، والنسائي في عشرة النساء/١٢٩.

٩٨٣- الترمذي/١١٦٥، والنسائي في عشرة النساء/١١٥.

رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَعْلَى بِالْوُفْقِ .

٩٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يَوْمٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكَتْهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

٩٨٥- وَلِمُسْلِمٍ: «فَإِنْ اسْتَمْتَعَتْ بِهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا» .

٩٨٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا

الكتب فهو غلط عليهم كذا في «السبل» .

٤- حرمة اللواط بالرجال وأنه من الكبائر .

(٩٨٤ ، ٩٨٥) ما يستفاد من الحديثين :

١- الحديث دليل على عظم حق الجار، وأن من آذى جاره بالقول أو الفعل فليس بكامل الإيمان بالله واليوم الآخر .

٢- وجوب الإحسان إلى الزوجات .

٣- ينبغي للزوج أن يتحمل من زوجته ما قد يبدد منها من الأذى ما دام لم يتصل بعفافها ؛ لأن المرأة قد يسبق لسانها وهي لا تريد الإيذاء .

٤- في الحديث دليل على نقص عقول النساء وكمال عقول الرجال .

٥- صيانة الإسلام الأسرة من أسباب الانهيار والتفكك .

(٩٨٦) شرح الكلمات :

الشعثة : هي التي انتشر شعرها وتفرق .

٩٨٤- البخاري/ ٤٨٩٠ ، ومسلم : الرضاع/ ٦٠ .

٩٨٥- مسلم : الرضاع/ ٥٩ .

٩٨٦- البخاري/ ٤٧٩١ ، ومسلم : الرضاع/ ٥٧ .

الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ ﷺ: «أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا يَغْنِي عِشَاءً، لِكِنِّي تَمْتَشِطُ الشَّعْنَةَ وَتَسْتَحِدُّ الْمُغْيِبَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْعَيْنَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا».

٩٨٧- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

تستحد: أي تزيل المرأة شعرها المرغوب في إزالته بالحديدة أو باستخدام الدهانات وغيرها.
المغيبية: هي التي غاب عنها زوجها.
لا يطرق: أي لا يقرع بابها بالليل على غفلة.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- يستحب للرجل الغائب أن يعلم أهله بقدومه عليهم بوقت محدد من ليل أو نهار بواسطة الهاتف أو غيره لتلقاه زوجته وهي في هيئة مناسبة، وإن لم يتمكن من ذلك فلا يدخل عليهم ليلاً.
- ٢- الحث على البعد عن تتبع عورات الأهل، وعلى ما يجلب التوادد والتحابب بين الزوجين.
- ٣- استحباب تزين المرأة لزوجها بكل أنواع التجميل.

(٩٨٧) شرح الكلمات :

يُفْضِي: أي يخلو بها ويجماعها.
سرها: هو الاتصال الجنسي، وما يجري بينهما عند إتمامه.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة إفشاء الزوجين ما يقع بينهما من أمور الجماع.
- ٢- كراهية ذكر مجرد الجماع بدون حاجة؛ لأنه خلاف المروءة، وجوازه للحاجة كأن تدعي المرأة عليه العجز عن الجماع فيذكر ذلك.

٩٨٨- وعن حَكِيم بن مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَنَتْ، وَلَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَعَلَّقَ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٩٨٩- وعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَتَنَزَلَتْ: ﴿سَاءَ لَكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٩٩٠- وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ

(٩٨٨) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على وجوب نفقة المرأة على زوجها وكسوتها وسكنائها، وأن النفقة على قدر سعته .

٢- جواز تأديب الزوج لزوجته عند الحاجة إلى ذلك، ويتقي من الضرب على وجهها ولا يقبح .

٣- جواز هجر الزوجة بالقدر الذي يراه الزوج مناسباً تأديباً لها، وذلك بترك الجماع والكلام الطيب أو الإغلاظ بالقول أو نحو ذلك .

(٩٨٩) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز إتيان الرجل زوجته كيف يشاء ما دام الوقاع في الفرج .

٢- بطلان زعم اليهود أن من جامع امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول .

٣- الترغيب في الجماع والحث عليه؛ لأنه بمثابة الحرث والزراعة من الحقل فينبغي أن لا يهمل .

٩٨٨- أحمد ٤/ ٤٤٧، وأبو داود/ ٢١٤٢، والنسائي في عشرة النساء/ ٢٨٩، وابن ماجه/ ١٨٥٠، وابن حبان/ ٤١٧٥،

والحاكم ٢/ ٢٠٥، ووافقه الذهبي على تصحيحه، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢٠٣٣.

٩٨٩- البخاري/ ٤٢٥٤، ومسلم: النكاح/ ١٧٧.

٩٩٠- البخاري/ ٤٨٧٠، ومسلم: النكاح/ ١١٦.

إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٩٩١- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ فَبَاتَ غَضْبَانَ لَعْنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. وَلِمُسْلِمٍ: «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

٩٩٢- وعن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ

(٩٩٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب التسمية عند إرادة الجماع.
- ٢- بركة هذا الدعاء المبارك حيث يعتصم به ، فإن جاء الولد لا يضره الشيطان لا في الدنيا ولا في الآخرة.
- ٣- إن الشيطان يلازم بني آدم ملازمة العين لأختها لا يفارقهم بحال إلا إذا ذكروا الله تعالى .

(٩٩١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- بيان عظم حق الزوج على زوجته .
- ٢- حرمة امتناع المرأة ومماطلتها إذا دعاها زوجها للجماع ليلاً ونهاراً .
- ٣- إن من منع حق الغير عليه فإن ذلك يوجب سخط الله .
- ٤- جواز لعن العصاة ولو كانوا مسلمين ، واستحباب الدعاء لهم بالهداية والتوفيق .

(٩٩٢) شرح الكلمات :

الواصله : هي التي تصل شعرها بشعر غيرها .
 والمستوصله : هي التي تطلب أن يوصل شعرها بشعر غيرها .
 الواشمة : هي التي تغرز الإبرة في البدن ليسيل الدم ثم تحشو ذلك بالكحل أو غيره ليخضره ، أو يزرق . والمستوشمة : هي الطالبة للفعل المذكور .

٩٩١- البخاري/ ٤٨٩٧ ، ومسلم : النكاح/ ٢١- ١٢٢ .

٩٩٢- البخاري/ ٥٥٩٦ ، ومسلم : اللباس/ ١١٩ .

وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٩٩٣- وعن جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ وَهُوَ يَقُولُ : «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ فَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ فَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ أَوْلَادَهُمْ شَيْئاً» ، ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٩٩٤- وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة وصل الشعر بشعر آخر ، ويحرم ذلك على الفاعل والمفعول كليهما .
- ٢- حرمة غرز الإبرة في موضع من بدن المرأة حتى يسيل الدم ، ثم حشو ذلك الموضع بالكحل والنورة ليخضر ويزيد في الحسن والجمال ، والحرمة تشمل الفاعل والمفعول كليهما .
- ٣- جواز ربط الضفائر وهي خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر .

(٩٩٣) شرح الكلمات :

الغيلة : هي مجامعة الرجل امرأته ، وهي ترضع أو تكون حاملاً .

العزل : هو نزاع الذكر من الفرج عند الإنزال لينزل خارجه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز وطئ الرجل زوجته وهي حامل أو مرضع ولا ضرر في ذلك .
- ٢- وفيه دليل على كراهية العزل عن الحرة مطلقاً .
- ٣- عدم جواز تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله .
- ٤- حرمة الوأد الحقيقي الذي كان في الجاهلية ، وهو دفن البنت حية وإهالة التراب عليها حتى تموت .

(٩٩٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على جواز العزل وهو معارض لحديث جدامة السابق ، وقد حملة العلماء

جَارِيَةٍ، وَأَنَا أَعْزَلُ عَنْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، وَأَنَا أُرِيدُ مَا يُرِيدُ الرَّجَالُ، وَإِنَّ الْيَهُودَ تَحَدَّثُ: أَنَّ الْعَزَلَ الْمَوْوَدَّةَ الصُّغْرَى، قَالَ: «كَذَبَتِ الْيَهُودُ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا اسْتَطَاعَتْ أَنْ تَصْرِفَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَالنِّسَائِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٩٩٥- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَلَوْ كَانَ شَيْئاً يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمٍ^(١): قَبْلَ ذَلِكَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا عَنْهُ.

٩٩٦- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَغُسِّلُ وَاحِدٍ. أَخْرَجَاهُ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

باب الصداق

٩٩٧- عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ، وَجَعَلَ عِتْقَهَا

على التنزيه كما مر.

٢- إن إرادة الله الكونية نافذة فلا يرد لها عمل احتياط ووقاية، لكن الإنسان مأمور باختيار الأسباب المفيدة النافعة.

(٩٩٥) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على جواز العزل ولا ينافيه كراهة التنزيه كما تدل عليه أحاديث النهي.

(٩٩٦) ما يستفاد من الحديث:

١- من كان له أكثر من زوجة يجوز له أن يطوف على نسائه كلها في ليلة واحدة مادام استوفى حق صاحبة الليلة ولا يعتبر ذلك جوراً.

٢- كان ﷺ من أكمل الرجال في الرجولية وقوة الجماع.

(١) مسلم: النكاح/١٣٨.

٩٩٥- البخاري/٤٩١١، ومسلم: النكاح/١٣٦.

٩٩٦- البخاري/٢٨٠، ومسلم: الحيض/٢٨.

٩٩٧- البخاري/٤٧٩٨، ومسلم: النكاح/٨٨.

صَدَاقُهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٩٩٨- وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال : سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صداق رسول الله ﷺ؟ قالت : كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشاً . قالت : أتدري ما النش؟ قال : قلت : لا . قالت : نصف أوقية ، فتلك خمسمائة درهم ، فهذا صداق رسول الله ﷺ لأزواجه . رواه مسلم .

٩٩٩- وعن ابن عباس : لما تزوج علي فاطمة قال له رسول الله ﷺ : «أعطيها

(٩٩٧) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على صحة جعل العتق صداقاً .

(٩٩٨) شرح الكلمات :

خمسمائة درهم : وهي بالريال السعودي مائة وأربعون ريالاً .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب تخفيف المهور ، وأن خير الصداق أيسره ، وخير النساء أيسرهن مؤنة .
- ٢- استحباب كون الصداق خمسمائة درهم ، وهي بالريال السعودي (١٤٠) مائة وأربعون ريالاً تأسيساً بغالب صداق أزواج النبي ﷺ .
- ٣- لا حد لأكثر المهر ، لكن لا ينبغي المغالاة والتفاخر في المهر ؛ لأنه يؤدي إلى بطلالة الزواج ويفتح أبواب الشر والفتن أمام الشباب والشابات ، ويوقعهم في الرذيلة والفسق والفجور ، والعياذ بالله .

(٩٩٩) شرح الكلمات :

الخطمية : منسوب إلى قبيلة حطمة كانوا يصنعون الدروع .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب تيسير الصداق ، وأنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول بها جبراً لخطرها .

شَيْئاً». قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: «فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْحَطْمِيَّةُ؟». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٠٠٠- وَمِنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَكَحَّتْ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حِبَاءٍ، أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُه». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ.

١٠٠١- وَمِنْ عَلْقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَلَمْ يُفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا لَا

٢- جواز كون الصداق من العروض أو المتاع كما جاز كونه بالنقود والأثمان.

٣- جواز التصرف في آلات الجهاد من الدروع والأسلحة وغيرها.

(١٠٠٠) شرح الكلمات:

حِبَاء: ما تُعْطَاهُ الْمَرْأَةُ زِيَادَةً عَلَى مَهْرِهَا.

عِدَّة: ما وَعَدَ بِهِ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ.

ما يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- الحديث دليل على أن ما ساقه الزوج قبل عقد النكاح فهو للزوجة وإن كان تسميته لغيرها.

٢- ما يعطي الزوج في العرف للإتلاف كالطعام ونحوه فإن شرط ذلك في العقد كان مهراً، وما سلّم قبل العقد يكون مباحاً، والعرف محكم فيه.

(١٠٠١) شرح الكلمات:

لا وكس: أي لا ينقص عن مهر نساؤها.

١٠٠٠- أحمد ١/ ١٨٢، وأبو داود ٢١٢٩، والنسائي ٣٣٥٣، وابن ماجه ١٩٥٥، وضعفه الشيخ الألباني، الضعيفة ١٠٠٧/.

١٠٠١- أحمد ١/ ٤٤٧، وأبو داود ٢١١٤-٢١١٦، والترمذي ١١٤٥، والنسائي ٣٣٥٥، وابن ماجه ١٨٩١، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء ١٩٣٩.

وَكُسَ وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ، فَقَامَ مَغْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ امْرَأَةً مِثْلَ مَا قَضَيْتَ. فَفَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَجَمَاعَةٌ.

١٠٠٢- وعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ سَوِيْقًا أَوْ تَمْرًا فَقَدْ اسْتَحَلَّ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ وَفْقِهِ.

١٠٠٣- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى نَعْلَيْنِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَخُولِفَ فِي ذَلِكَ.

١٠٠٤- وعن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا امْرَأَةً بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ. أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي أَوَائِلِ النِّكَاحِ.

لا شطط : أي لا يجار على الزوج بزيادة مهرها.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن المرأة تستحق المهر كاملاً إذا مات الزوج ولم يدخل بها، ولها مهر المثل إن لم يسم.
- ٢- وجوب العدة على من مات زوجها قبل الدخول بها ولها الميراث.
- ٣- صحة النكاح بدون ذكر المهر، وفي هذه الحال للمرأة مهر المثل.

(١٠٠٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث يدل على صحة المهر من غير الدراهم والدنانير ولو كان شيئاً يسيراً.

(١٠٠٣-١٠٠٦) ما يستفاد من الأحاديث :

- ١- جواز النكاح بكل ما يصلح أن يكون ثمنًا.
- ٢- حديث علي رضي الله عنه يدل على أن أقل المهر عشرة دراهم إلا أنه مع كونه موقوفاً

١٠٠٢- أبو داود/ ٢١١٠ وفيه موسى بن مسلم بن رومان، قال الحافظ ابن حجر: الصواب أنه صالح بن مسلم بن رومان، وقد ينسب إلى جده، ضعيف، التقريب (٧٠١١)، وقد رواه الإمام أحمد في المسند (١٤٨٨٠ - أحمد شاكر) على الصواب. وضعفه الشيخ الألباني، ضعيف الجامع/ ٥٤٥٣.

١٠٠٣- الترمذي/ ١١١٣، وابن ماجه/ ١٨٨٨، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٩٢٦.

١٠٠٤- الحاكم/ ١٩٥/٢، وصححه ووافقه الذهبي.

١٠٠٥- وعن علي رضي الله عنه قال: لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم. أخرجه الدارقطني موقوفاً، وفي سننه مقال.

١٠٠٦- وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الصداق أيسره». أخرجه أبو داود وصححه الحاكم.

١٠٠٧- وعن عائشة رضي الله عنها: أن عمرة بنت الجون تَعَوَّذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُذْخِلَتْ عَلَيْهِ - تَعْنِي - لَمَّا تَزَوَّجَهَا، فَقَالَ: «لَقَدْ عَذْتُ بِمَعَاذِ»، فَطَلَّقَهَا وَأَمَرَ أَسَامَةَ فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ. أخرجه ابن ماجه وفي إسناده راو متروك.

ضعيف لا يقاوم الأحاديث الصحيحة المرفوعة التي ليس فيها تحديد للمهر.

٣- استحباب تخفيف المهر وأنه خير وبركة. وأما ما يذكر من اعتراض المرأة على عمر رضي الله عنه عندما نهى الناس عن المغالاة في صداق النساء، فهو ضعيف منكر (الإرواء: ٣٤٨/٦).

٤- لا بد في النكاح من صداق وإن قل، ليكون تكرمة وهدية للزوجة.

(١٠٠٧) شرح الكلمات:

عذت بمعاذ: أي التجأت واعتصمت بملجأ وهو الله تعالى.

متّعها: من المتعة: وهي هدية تُعطى للزوجة المطلقة جبراً لخطرها بحسب يسار زوجها وإعساره.

(١٠٠٧، ١٠٠٨) ما يستفاد من الحديثين:

١- مشروعية تمتيع المرأة المطلقة قبل الدخول بها بما تيسر من ثياب أو غيرها والأكثر على وجوب التمتع في حق من لم يسم لها صداقاً.

١٠٠٥- الدارقطني ٢٤٥/٣.

١٠٠٦- أبو داود/٢١١٧، والحاكم ١٩٨/٢، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال الشيخ الألباني: هو على شرط مسلم وحده فإن محمد بن سلمة وخالد بن أبي يزيد لم يخرج لهما البخاري في صحيحه، الإرواء ٣٤٥/٦.

١٠٠٧- ابن ماجه/٢٠٣٧.

١٠٠٨- وَأَضْلُ الْقِصَّةِ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ .

باب الوليمة

١٠٠٩- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صُفْرَةٍ ، فَقَالَ : « مَا هَذَا ؟ » قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ : « فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

١٠١٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ

٢- عدم وجوب التمتع في حق من لم يسم الزوج لها مهرًا ودخل بها ثم طلقها ، ويجب مهر المثل فقط ، لا غير .

٣- كمال خلق النبي ﷺ .

(١٠٠٩) شرح الكلمات:

أثر صفرة : أي بقية الطيب الذي استعمل عند الزفاف .

نواة من ذهب : معيار للذهب معروف لدى العرب ، وهي خمسة دراهم .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب وليمة العرس ، وقيل بوجوبها .
- ٢- استحباب الدعاء للمتزوج بالبركة .
- ٣- استحباب تكثير الوليمة للقادر عليه ما لم يصل إلى حد الإسراف . وأقل ما يجزىء للموسر شاة واحدة .
- ٤- استحباب تخفيف المهر كما مر .
- ٥- كراهة التطيب بالزعفران .
- ٦- إن وقت الوليمة بعد الدخول أو بعد العقد .

١٠٠٨- البخاري/ ٤٩٥٥ .

١٠٠٩- البخاري/ ٤٨٧٢ ، ومسلم : النكاح/ ٧٩ .

١٠١٠- البخاري/ ٤٨٧٨ ، ومسلم : النكاح/ ٩٦ .

أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِيَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- ١٠١١- وَلِمُسْلِمٍ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ».
- ١٠١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.
- ١٠١٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا.
- ١٠١٤- وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُهُ، وَقَالَ: «فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ».

(١٠١٤-١٠١١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْإِحَادِيثِ:

- ١- وجوب إجابة الداعي لوليمة العرس، وقيل: بوجوب قبول كل دعوة.
- ٢- جواز ترك إجابة وليمة العرس لأعذار، كوجود المنكر هناك، أو يكون في الطعام شبهة وغيرها.
- ٣- الحديث (٩٧٩) يدل على استحباب تعميم الدعوة للفقراء والأغنياء.
- ٤- الحث على تطيب قلوب الفقراء.
- ٥- الواجب هو إجابة الدعوة، أما الأكل فليس بواجب، فإن كان مفطراً أكل وإن كان صائماً فرفضاً دعا لصاحب الطعام بالبركة، وإذا كان الصوم نفلاً جاز له الإفطار.
- ٦- الحث على كل ما يؤلف بين قلوب المسلمين.
- ٧- إن غالب ما نشاهد من الولايم في العصر الحاضر ينطبق عليها شر الطعام؛ فإن الدعوة لا توجه إلا إلى الأعيان والأغنياء في الغالب، فلتكن هذه موعظة للمسلم أن يجعل وليمته

١٠١١- مسلم: النكاح/١٠٠.

١٠١٢- مسلم: النكاح/١١٠.

١٠١٣- مسلم: النكاح/١٠٥.

١٠١٤- مسلم: النكاح/١٠٦.

١٠١٥- وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «طَعَامُ الْوَلِيمَةِ أَوَّلَ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَعْرَبَهُ. وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ.

١٠١٦- وعن صفية بنت شيبه رضي الله عنها قالت: أولم النبي ﷺ على بعض نسائه بمدين من شعير. أخرجه البخاري.

١٠١٧- وعن أنس رضي الله عنه قال: أقام النبي ﷺ بين خنبر والمدينة ثلاث

دعوة شرعية.

(١٠١٥) ما يستفاد من الحديث:

١- إن الوليمة في اليوم الأول واجبة، وفي اليوم الثاني سنة يعتاد الناس فعلها، وفي اليوم الثالث محرمة عند الأكثر.

٢- ويرى جماعة من العلماء أنها لا تكره في اليوم الثالث لغير المدعوين في اليوم الأول والثاني، وذلك إذا كانوا كثيرين يشق جمعهم في يوم واحد.

(١٠١٦) شرح الكلمات:

بمدين: تشية مد، وهو ربع الصاع، والمدان نصف الصاع وقدره كيلو ومائتان وخمسون غراماً.

(١٠١٧) شرح الكلمات:

يبنى عليه بصفية: أي يزف بها ويدخل عليها.

الأنطاع: جمع نطع، وهو البساط من الجلود المدبوغة.

الأقط: اللبن المطبوخ حتى تبخر مائه وغلظ، ثم يعمل منه أقراص صغيرة فتؤكل لينة ومتحجرة.

(١٠١٦، ١٠١٧) ما يستفاد من الحديثين:

١- مشروعية وليمة العرس بما يتيسر للزوج.

٢- إجزاء الوليمة بغير ذبح شاة.

١٠١٥- الترمذي/ ١٠٩٧، وابن ماجه/ ١٩١٥، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٩٥٠.

١٠١٦- البخاري/ ٤٨٧٧.

١٠١٧- البخاري/ ٤٧٩٧، ومسلم: النكاح/ ٨٧.

لَيْلٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فُبَسِطَتْ فَأُلْقِيَ عَلَيْهَا التَّمْرُ وَالْأَقِطُ وَالسَّمْنُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

١٠١٨- وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ ذَا عِيَانٍ، فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

١٠١٩- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُ مُتَّكِنًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٠٢٠- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ سَمَّ اللَّهُ

٣- مشروعية البناء بالمرأة في السفر، وإيثار الجديدة بثلاثة أيام وإن كان ذلك في السفر.

٤- إن وقت الوليمة هو بعد البناء بالزوجة.

(١٠١٨) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية إجابة السابق من الداعيين أو الداعين، فإن كانوا في الدعوة سواء قدم الجار على غيره، فإن استوا قدم أقربهم باباً إلى المدعو فإن استوا أقرع بينهم.

(١٠١٩) ما يستفاد من الحديث :

١- كراهية الاتكاء عند الأكل، وأنه ليس من صفات الأنبياء والصالحين؛ لأنه مظنة الاستكثار من الأكل.

(١٠٢٠) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب التسمية عند الأكل والشرب.

٢- استحباب الجهر بالتسمية عند الأكل والشرب ليتنبه غيره.

٣- مشروعية التسمية أثناء الطعام لمن نسيها في أوله.

٤- وجوب الأكل باليمين وحرمة الشمال ما لم يمنعه من ذلك عذر.

١٠١٨- أبو داود/ ٣٧٥٦، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٩٥١.

١٠١٩- البخاري/ ٥٠٨٣.

١٠٢٠- البخاري/ ٥٠٨٣، ٥٠٦١، ومسلم: الأشربة/ ١٠٨.

وَكُلَّ يَمِينِكَ وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٠٢١- وعن ابن عباس رضي الله عنهما : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِقِضْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ ، فَقَالَ : «كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا ، فَإِنَّ الْبَرَكَهَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا» . رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ ، وَهَذَا لَفْظُ النَّسَائِيِّ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ .

١٠٢٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ : مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَاماً قَطُّ ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئاً أَكَلَهُ ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٠٢٣- وعن جابر رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا تَأْكُلُوا بِالشُّمَالِ ، فَإِنَّ

٥- وجوب الأكل مما يلي الإنسان من الصينية والقصعة إلا إذا تعدد المأكول من الطعام وغيره أو في الجودة والرداءة ، وكذلك إذا نفذ ما يليه فله أن يأكل من أي جانب .

٦- استحباب تعليم الجاهل من الكبار والصبيان لا سيما الأولاد آداب الأكل والشرب ونحوها .

٧- استحباب مراعاة الجلساء على المائدة وترك ما يستقذرونه .

(١٠٢١) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الأكل من جوانب الصحفة ، ولا يأكل من وسطها فإن البركة تنزل في وسطها ، ويرى الصنعاني حرمة الأكل من وسط الطبق .

(١٠٢٢) ما يستفاد من الحديث :

١- كراهية عيب الطعام المباح ، وأنه يستحب سكوت الإنسان من الطعام الذي لا يشتهي .
٢- حسن أخلاق النبي الكريم ﷺ حيث لم يحب طعاماً قط .

(١٠٢٣) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة الأكل والشرب بالشمال ، وأن الشيطان يأكل بالشمال حقيقة .

١٠٢١- أبو داود/ ٣٧٧٣ ، والترمذي/ ١٨٠٥ ، والنسائي في الكبرى/ ٦٧٥٩ ، وابن ماجه/ ٣٢٧٧ ، وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء/ ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

١٠٢٢- البخاري/ ٥٠٩٣ ، ومسلم : الأشربة/ ١٨٧ .

١٠٢٣- مسلم : الأشربة/ ١٠٤ .

الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠٢٤- وعن أبي قتادة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٢٥- ولأبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه، وزاد: «وَيَنْفُخُ فِيهِ»، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

باب القسم

١٠٢٦- عن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِنِسَائِهِ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْمِني فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ». رَوَاهُ

(١٠٢٤، ١٠٢٥) ما يستفاد من الحديثين:

١- كراهية التنفس في الإناء أثناء الشرب، والأفضل الشرب على ثلاثة أنفاس اقتداءً بالنبي ﷺ ومراعاة لأصول الصحة.

٢- النهي عن الشرب من في السقاء؛ لأنه قد يكون فيه دابة فيبتلعها الشارب مع الماء.

٣- استحباب الشرب جالساً، وجوازه قائماً جمعاً بين الأدلة.

٤- من آداب الشرب البداءة باليمين إذا كان عند الشارب عدد من الجلوس.

٥- كراهية الشرب من فرجة القدح أو السقاء أو الإبريق المكسور؛ لأنه يتسبب الضرر لعدم الاطلاع على ما في داخل الماء.

٦- مراعاة الإسلام أصول الصحة العامة.

(١٠٢٦) ما يستفاد من الحديث:

١- حسن عشرة النبي ﷺ وكمال خلقه حيث كان يقسم أيامه بين نسائه.

١٠٢٤- البخاري/٥٣٠٧، ومسلم: الأشربة/١٢١.

١٠٢٥- أبو داود/٣٧٢٨، والترمذي/١٨٨٩.

١٠٢٦- أبو داود/٢١٣٤، والترمذي/١١٤٠، والنسائي/٣٩٤٣، وابن ماجه/١٩٧١، وابن حبان/٤٢٠٥، والحاكم

الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَلَكِنْ رَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ إِزْسَالَهُ.

١٠٢٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ، فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

١٠٢٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَنِ السُّنَّةُ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، ثُمَّ قَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٢- وجوب القسم للرجل بين زوجاته وعدم الميل إلى إحداهن.

٣- عدم وجوب العدل فيما لا يقدر عليه الرجل وهو ما يتعلق بالقلب من المحبة والميل القلبي والرغبة في جماع واحدة دون الأخرى.

(١٠٢٧) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- وجوب التسوية بين الزوجات فيما يقدر عليه الرجل كالنفقة والمبيت وحسن المقابلة ونحوها، وحرمة الميل إلى إحداهن دون الأخرى.

٢- تعظيم حقوق العباد وأنه لا يتسامح فيها.

٣- إن الجزاء يكون من جنس العمل.

(١٠٢٨) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- هذا الحديث في حكم الحديث المرفوع.

٢- الحديث دليل على إثبات الزوجة الجديدة بالقيام عندها لمن كانت عنده زوجة فأكثر بثلاثة أيام إن كانت الجديدة ثيباً وسبعة أيام إن كانت بكراً.

٣- وجوب الموالاة في السبع للبكر والثلاث للثيب في المبيت عندهما.

٤- من تزوج وعنده زوجة ثم تزوج الثالثة أثناء هذه الليالي السبع أو الثلاث فإنه يتم السبع أو

١٠٢٧- أحمد ٣٤٧/٢، وأبو داود ٢١٣٣، والترمذي ١١٤١، والنسائي ٣٩٤٢، وابن ماجه ١٩٦٩، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء ٢٠١٧.

١٠٢٨- البخاري ٤٩١٦، ومسلم: الرضاع ٤٤.

١٠٢٩- وعن أم سلمة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠٣٠- وعن عائشة رضي الله عنها أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٣١- وعن عُرْوَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ

الثلاث عند الأولى لأنه صار حقاً لها، ثم يفعل كذلك عند الجديدة الثانية.

(١٠٢٩) شرح الكلمات:

أهلك: المراد النبي ﷺ نفسه.

هوان: أي حقارة وذل أو ضعف.

سبعت: أي بت عندك سبع ليال.

ما يستفاد من الحديث:

١- إن الزوج إذا زفت إليه الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم لنسائه كما مر، وإن شاءت أقام عندها سبعا ثم يقضي لنسائه ما زاد على الثلاث للثيب.

٢- حسن ملاطفة الأهل بالكلام اللين.

٣- استحباب الصراحة مع من تعامله، فتخبره بما له من الحق وما عليه ليكون على بصيرة.

٤- استحباب إدخال السرور على الزوجة الجديدة.

(١٠٣٠) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على جواز هبة المرأة نوبتها لضررتها، ويعتبر في ذلك رضا الزوج؛ لأن له حقاً في الزوجة، فليس لها أن تسقط حقه إلا برضاه.

٢- صحة رجوع المرأة في نوبتها الموهوبة؛ لأن الحق يتجدد.

١٠٢٩- مسلم: الرضاع/٤١.

١٠٣٠- البخاري/٤٩١٤، ومسلم: الرضاع/٤٧.

١٠٣١- أحمد/١٠٧/٦، وأبو داود/٢١٣٥، والحاكم/٢٠٣/٢، ووافقه الذهبي، وقال الشيخ الألباني: «إسناده حسن».

الإرواء ٨٥/٧.

الله ﷺ لَا يُفْضَلُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقَسَمِ مِنْ مُكْتَبِهِ عِنْدَنَا، وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا، فَيَذْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيْسٍ حَتَّى يَبْلُغَ الْتِي هُوَ يَوْمُهَا فَيَبِيتُ عِنْدَهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٠٣٢- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يَذْنُو مِنْهُنَّ. الْحَدِيثُ.

١٠٣٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرْضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «أَيْنَ أَنَا عَدَا؟» يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١٠٣١، ١٠٣٢) شرح الكلمات:

من غير مسيس: أي جماع. دار: أي طاف.

ما يستفاد من الحديثين:

١- جواز موانسة ومداعبة الرجل زوجته في غير نوبتها إذا كان يعامل جميع زوجاته مثل ذلك.

٢- بيان حسن خلق النبي ﷺ.

(١٠٣٣) ما يستفاد من الحديث:

١- الحرص على العدل بين الزوجات وعدم تفضيل بعضهن على بعض في المبيت وغيره.

٢- وجوب القسم بين الزوجات حتى في حالة المرض؛ لأن الغرض منه المبيت والعشرة وليس الجماع فقط.

٣- إن الزوجة أو الزوجات إذا أسقطن حقهن في النوبة لواحدة منهن، اندفع الحرج عن الزوج وسقطت النوبة.

٤- فضل عائشة رضي الله عنها حيث أثرها النبي ﷺ على غيرها في القيام عندها في مرض الموت.

١٠٣٤- وعنهما قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيُّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٣٥- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

باب الخلع

١٠٣٦- عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعِيبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَأَمَرَهُ

(١٠٣٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية القرعة بين الزوجات لتسافر مع الزوج من خرجت القرعة باسمها.
- ٢- الحديث دليل على اعتبار القرعة بين الشركاء ونحوهم وليست القرعة من باب القمار والمخاطرة.

(١٠٣٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز ضرب الزوجة ضرباً خفيفاً للتأديب عند الضرورة، والأفضل ترك الضرب مطلقاً؛ لأنه ليس من مكارم الأخلاق.

(١٠٣٦) شرح الكلمات :

الْخُلْعُ: لغة: فراق الزوجة ببذل منها أو من غيرها. وشرعاً: فراق الزوجة من زوجها على مال يأخذه منها أو من غيرها بألفاظ مخصوصة.

١٠٣٤- البخاري/ ٢٤٥٣، ومسلم: التوبة/ ٥٦.

١٠٣٥- البخاري/ ٤٩٠٨.

١٠٣٦- البخاري/ ٤٩٧١، وأبو داود/ ٢٢٢٩، والترمذي/ ١١٨٥.

بِطَلَاقِهَا . وَلَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ : أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا حَيْضَةً .

١٠٣٧- وَفِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ : أَنَّ ثَابِتَ ابْنَ قَيْسٍ كَانَ دَمِيمًا ، وَأَنَّ امْرَأَتَهُ قَالَتْ : لَوْلَا مَخَافَةُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيَّ لَبَصَفْتُ فِي وَجْهِهِ .

١٠٣٨- وَلَا أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ : وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ .

(١٠٣٧) شرح الكلمات:

دَمِيمًا : أي غير جميل .

(١٠٣٦-١٠٣٨) ما يستفاد من الأحاديث :

- ١- مشروعية الخلع وأنه فرقة جائزة في الشريعة الإسلامية .
- ٢- وجوب كون الخلع على عوض ، وإباحة أخذه للزوج .
- ٣- طلب الزوجة الخلع مباح إذا كرهت الزوج لسوء عشرته معها أو قبح منظره أو قصره ونحو ذلك من الأمور المنفردة التي لا تعود إلى النقص في الدين ، وإذا كانت تتعلق بالنقص في الدين فمن باب أولى .
- ٤- صحة الخلع برضا الزوجين وإن كانت الحال مستقيمة بينهما .
- ٥- جواز كون العوض في الخلع أكثر من الصداق .
- ٦- وقوع الخلع بلفظ الطلاق .
- ٧- إن الخلع فسخ وليس بطلاق ، كما رآه المحققون من العلماء منهم الصنعاني والشوكاني وصديق حسن رحمهم الله .
- ٨- إن واقعة ثابت بن قيس رضي الله عنه أول خلع في الإسلام وزعم البعض أنه أول خلع في العرب .

باب الطلاق

١٠٣٩- عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الْحَالِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَرَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ إِزْسَالَهُ.

١٠٤٠- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ^(١): مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُطْلُقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا. وَفِي رِوَايَةٍ

(١٠٣٩) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- الطلاق غير محبوب عند الله تعالى لما فيه من المفساد والأضرار في حق الزوجين والأولاد.

٢- استحباب تجنب إيقاع الطلاق بقدر ما أمكن.

٣- الطلاق تجري عليه الأحكام الخمسة كما قال بعض العلماء.

(١٠٤٠، ١٠٤١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ:

١- حرمة الطلاق في الحيض، وهو من الطلاق البدعي.

٢- وجوب الرجعة لمن طلق زوجته في حالة الحيض.

٣- الطلاق السني أن يطلق الرجل زوجته في طهر لم يجامعها فيه أو في حالة الحمل.

٤- عدم جواز الطلاق في الطهر بعد الجماع.

٥- إن الطلاق البدعي لا يعد طلاقاً، كما قال ابن حزم ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه

١٠٣٩- أبو داود/٢١٧٨، وابن ماجه/٢٠١٨، والحاكم/٢١٤، وضعفه الشيخ الألباني مرفوعاً وصححه مرسلاً، الإرواء/٢٠٤٠.

١٠٤٠- البخاري/٥٠٢٢، ومسلم: الطلاق/١.

(١) مسلم: الطلاق/٥، والبخاري/٤٩٥٤.

أُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ : وَحُسِبَتْ تَطْلِيقَةً .

١٠٤١- وفي رواية لمسلم : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : أَمَّا أَنْتَ طَلَقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَرَا جَعَهَا ، ثُمَّ أَمْسِكُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى ، ثُمَّ أَمْهَلُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ أَطْلُقُهَا قَبْلَ أَنْ أَمْسَهَا ، وَأَمَّا أَنْتَ طَلَقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ .

وفي رواية أخرى^(١) : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : فَرَدَّهَا عَلَيَّ وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا ، وَقَالَ : «إِذَا طَهَرَتْ فَلْيَطْلُقْ أَوْ لِيُمْسِكْ» .

١٠٤٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ : كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ابن القيم والصنعاني ، وألف فيه رسالة سماها «الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي» .

(١٠٤٢) شرح الكلمات :

أناة : أي مهلة .

أَمْضِينَاهُ : أي أنفذناه .

ما يستفاد من الحديث :

١- إن التطلقات الثلاث بكلمة واحدة أو بكلمات (لم يتخللها رجعة ولا نكاح) ، لا تحسب إلا طلاقاً واحدة ، وللمطلق الرجعة بعد ذلك إن شاء .

٢- إن ما أمضاه عمر رضي الله عنه من وقوع الطلاق الثلاث بكلمة واحدة ثلاثاً كان مبنياً على رأيه واجتهاده حسب متطلبات الظروف والأحوال ، وهو الخليفة الراشد لكن كلاً منا يؤخذ من

١٠٤١- مسلم : الطلاق/ ٣.

(١) مسلم : الطلاق/ ١٤.

١٠٤٢- مسلم : الطلاق/ ١٥.

١٠٤٣- وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه قال: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام غضباناً، ثم قال: «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم»، حتى قام رجل فقال يا رسول الله: ألا أقتله؟ رواه النسائي ورواه مؤثقون.

١٠٤٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: طلق أبو ركانة أم ركانة، فقال له رسول الله ﷺ: «راجع امرأتك»، فقال: إني طلقها ثلاثاً، قال: «قد علمت راجعها». رواه أبو داود.

وفي لفظ لأحمد: طلق أبو ركانة امرأته في مجلس واحد ثلاثاً، فحزن عليها، فقال له رسول الله ﷺ: «فإنها واحدة»، وفي سندهما ابن إسحاق وفيه مقال.

١٠٤٥- وقد روى أبو داود من وجه آخر أحسن منه: أن ركانة طلق امرأته سهيمة البتة، فقال: والله ما أردت بها إلا واحدة، فزدها إليه النبي ﷺ.

قوله ويترك غير رسول الله ﷺ وقد ثبت حكمه ﷺ فيها بأنها تقع واحدة فالأصح من أخذه.

(١٠٤٣) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن جمع التطليقات الثلاث بدعة.

(١٠٤٥) شرح الكلمات:

البتة: أي الطلاق الذي لا رجعة فيه.

(١٠٤٤، ١٠٤٥) ما يستفاد من الحديثين:

١- الحديث يدل على أن إرسال التطليقات الثلاث في مجلس واحد يكون طلاقاً واحدة كما رجحه كثير من العلماء والمحققين. والله أعلم.

١٠٤٣- النسائي/ ٣٤٠١.

١٠٤٤- أبو داود/ ٢١٩٦، أحمد/ ٢٦٥.

١٠٤٥- أبو داود/ ٢٢٠٦، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢٠٦٣.

١٠٤٦- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النُّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٌ: «الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَالنُّكَاحُ».

١٠٤٧- وَلِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقِ، وَالنُّكَاحِ، وَالْعِتَاقِ، فَمَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجَبْنَ». وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

١٠٤٨- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ

(١٠٤٦) شرح الكلمات:

الجِدُّ: التلَفُظُ بهن على سبيل القصد والعزم.

(١٠٤٦، ١٠٤٧) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- وقوع الطلاق من الهازل، وأنه لا يحتاج إلى النية إذا كان صريحاً.
- ٢- إن من عقد على موليته أو طلق زوجته أو راجعها أو أعتق عبده نفذ ذلك من حين تلفظه بذلك، سواء كان جاداً أو هازلاً أو لاعباً.
- ٣- إن الأحكام المذكورة أعلاه سريعة النفوذ متى ما صدرت ممن يملك التصرف فيها فإنه لا رجعة له فيها بعد إطلاقها.

(١٠٤٨) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على عدم وقوع الطلاق بحديث النفس.
- ٢- الرد على من زعم أن الكلام هو الكلام النفسي؛ لأنه لو كان المقصود هذا لما قيد الحديث بالنفس عند إرادة الهواجس والخطرات.
- ٣- إن من استرسل مع النفس في باطل الأحاديث يخشى عليه من الوقوع في المحرم.

١٠٤٦- أبو داود/ ٢١٩٤، والترمذي/ ١١٨٤، وابن ماجه/ ٢٠٣٩، والحاكم ٢/ ٢١٦، وحسنه الشيخ الألباني، الإرواء ١٨٢٦/.

١٠٤٧- بغية الباحث ١/ ٥٥٦.

١٠٤٨- البخاري/ ٤٩٦٨، ومسلم: الإيمان/ ٢٠٢.

عَنْ أُمِّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٤٩- وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أُمِّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا يَثْبُتُ.

١٠٥٠- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: إِذَا حَرَّمَ امْرَأَتُهُ لِنَفْسِهَا شَيْئًا، وَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَلِمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فَهُوَ يَمِينٌ يَكْفُرُهَا.

١٠٥١- وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَنَا مِنْهَا، قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، قَالَ: «لَقَدْ عُدْتُ بِعَظِيمِ الْحَقِّي بِأَهْلِكَ».

٤- وقوع الطلاق بكتابته؛ لأن من كتب فقد عزم بقلبه وعمل بكتابته.

(١٠٤٩) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن الأمة المحمدية معفو عنها إذا صدرت منهم الأعمال المخالفة للشرع عن خطأ أو نسيان أو إكراه.

٢- عدم وقوع طلاق الناسي والخطأ.

٣- إن طلاق المكره (بغير حق) لا يقع.

(١٠٥٠) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن تحريم الزوجة لا يكون طلاقاً وإن كان يلزم فيه كفارة يمين.

٢- إن هذا التحريم لغو لا حكم له، ويكفر عن يمينه تأسيساً بالرسول ﷺ عند ما حرم أم إبراهيم على نفسه، فأبطله الله تعالى بقوله: «لَمْ تَحْرِمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ».

(١٠٥١) ما يستفاد من الحديث:

١- فيه دليل على أن قول الرجل لامرأته: «ألحقني بأهلك» كناية عن الطلاق، وإذا أريد به

١٠٤٩- ابن ماجه/ ٢٠٤٥، والحاكم ٢/ ٢١٦، وصححه الشيخان أحمد شاكر والألباني، الإرواء/ ٨٢.

١٠٥٠- البخاري/ ٤٩٦٥، ومسلم: الطلاق/ ١٩.

١٠٥١- قد سبق تخريجه.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

- ١٠٥٢- وعن جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا طَلَّاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ، وَلَا عِتْقَ إِلَّا بَعْدَ مِلْكٍ». رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَهُوَ مَغْلُولٌ.
- ١٠٥٣- وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهَ عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ مِثْلَهُ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ لِكِنَّهُ مَغْلُولٌ أَيْضًا.

- ١٠٥٤- وعن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذْرَ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَّاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَثَقِلَ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِيهِ.
- ١٠٥٥- وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ

الطلاق كان طلاقاً.

(١٠٥٤-١٠٥٥) ما يستفاد من الأحاديث :

- ١- عدم وقوع الطلاق على الأجنبية .
- ٢- عدم صحة النذور وعدم وقوعه فيما لا يملكه الناذر حين نذره، ولو ملكه بعده لا يلزمه الوفاء به ولا الكفارة عليه .
- ٣- عدم نفوذ تصرف الإنسان فيما لا يملكه، فمن أعتق رقيقاً لا يملكه لا ينفذ عتقه .

(١٠٥٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن النائم والصغير والمجنون لا يتعلق بهم تكليف .
- ٢- إن التصرفات التي تصدر من الإنسان وهو فاقد الأهلية أو عادم حرية الاختيار، لا يترتب

١٠٥٢- الحاكم ٢/ ٤٥٥.

١٠٥٣- ابن ماجه/ ٢٠٤٨، وصححه الشيخ الألباني الإرواء/ ٢٠٦٩.

١٠٥٤- أبو داود/ ٢١٩٠، والتِّرْمِذِيُّ/ ١١٨١، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢٠٦٩.

١٠٥٥- أحمد ١/ ١٠١، وأبو داود/ ٤٣٩٨، والنسائي/ ٣٤٣٢، وابن ماجه/ ٢٠٤١، وابن حبان/ ١٤٢، والحاكم ٢/ ٦٨،

وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢٩٧.

يُفِيَقَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

باب الرجعة

١٠٥٦- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطْلَقُ ثُمَّ يَرَاجِعُ وَلَا يُشْهَدُ. فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ هَكَذَا مَوْفُوفًا وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ. وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِلَفْظٍ: أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عَمَّنْ رَاجَعَ أَمْرَأَتَهُ وَلَمْ يُشْهَدْ، فَقَالَ: فِي غَيْرِ سُنَّةٍ؟ فَلْيُشْهَدِ الْآنَ. وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ فِي رِوَايَةٍ: وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ.

١٠٥٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

عليه حكم يؤاخذ به المتصرف، فطلاق النائم الذي يهذي في نومه وطلاق المجنون لا يقع.

٣- عدم وقوع طلاق السكران وهو رأي جماعة من السلف.

(١٠٥٦، ١٠٥٧) ما يستفاد من الحديثين:

١- إن الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا وليها.

٢- استحباب الإشهاد على الرجعة.

٣- إن الرجعة تكون بالقول وبالفعل.

٤- من طلق امرأته وهي حائض ويملك حق رجعتها يتحتم عليه أن يراجعها.

١٠٥٦- أبو داود/٢١٨٦، والبيهقي: ٣٧٣/٧.

١٠٥٧- سبق تخريجه تحت الرقم (١٠٠٦).

باب الإيلاء والظهار والكفارة

- ١٠٥٨- بمن عائشة رضي الله عنها قالت : ألى رسول الله ﷺ من نسائه وحرم ، فجعل الحلال حراماً ، وجعل لليمين كفارة . رواه الترمذي ورواه ثقات .
- ١٠٥٩- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : إذا مضت أربعة أشهر ، وقف المولي حتى يطلق ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق . أخرجه البخاري .

(١٠٥٨) شرح الكلمات :

ألى : أي حلف ، وفي الاصطلاح : هو حلف الرجل القادر على الوطء على ترك جماع امرأته لمدة أربعة أشهر أو أكثر .

المولي : هو الحالف .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- فيه دليل على جواز حلف الرجل من زوجته إذا وجد عليها ، وليس فيه تصريح بالإيلاء المصطلح الذي هو الحلف من وطء الزوجة .
- ٢- الأليق بحسن خلق النبي ﷺ وكثرة صفحه أن إيلاءه ﷺ كان لمجموع الأسباب التي تذكر في ذلك ، وهي تحريره ﷺ مارية أو العسل ، وكونه مع مارية على فراش إحدى زوجاته ، وطلب زوجاته السعة في النفقة وتضييقهن إياه من أجل ذلك ، وتخرج صدره مما لاقاه من زينب بنت جحش رضي الله عنها عند قسم الهدية بين الأزواج .

(١٠٥٩-١٠٦١) ما يستفاد من الأحاديث :

- ١- عدم جواز حلف الرجل على ترك جماع زوجته أكثر من أربعة أشهر ، وبعد مضي هذه المدة يوقف المولي حتى يرجع أو يطلق .
- ٢- لا ينعقد الإيلاء إلا بالحلف بالله تعالى .
- ٣- لا بد في الإيلاء التصريح بالامتناع عن وطء الزوجة .

١٠٦٠- وعن سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَذْرَكْتُ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَقْفُونَ الْمُوَلِيَّ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ .

١٠٦١- وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ إِيْلَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَةِ وَالسَّتَيْنِ ، قَوْفَتَ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ؛ فَإِنْ كَانَ أَقَلٌّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ . أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ .

١٠٦٢- وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَأَتِهِ ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنِّي وَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفُرَ ، قَالَ : «فَلَا تَقْرُبْهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ» . رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ إِزْسَالَهُ .

٤- إن الإيلاء ليس بطلاق ولو مضت المدة مادام المولي لم يطلق.

٥- الرجوع عن الإيلاء يكون بالوطء لمن يقدر وبالبيان لمن كان معذوراً عن الوطء ، وتجب على الرجل الكفارة لأنه قد حنث .

٦- قسوة أهل الجاهلية وظلمهم على المرأة ، فكانوا يولون السنة والستين ولا يبالون بحقوق المرأة ، ورحمة الإسلام ورافته ورفع الأذى عن المرأة وعنايته بها عناية فائقة .

٧- إن الإيلاء تأديب للنساء العاصيات الناشزات لأزواجهن ، فأبيح بقدر الحاجة وهو عين العدل .

(١٠٦٢) شرح الكلمات:

ظاهر : من الظهار ، وهو قول الرجل لامرأته : أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي .

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة الظهار وإثم فاعله ، والظهار : قول الرجل لزوجته : «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي» .

٢- حرمة وطء المرأة المظاهر منها قبل أداء الكفارة .

٣- وقوع الظهار من تشبيه الرجل زوجته بظهر الأم ، وإن شَبَّها ببعضها غير الظهر فيعتبر ظهاراً أيضاً .

١٠٦٠- مسند الشافعي ٤٢/٢ ، (١٣٩) .

١٠٦١- البيهقي : ٣٨١/٧ .

١٠٦٢- أبو داود/ ٢٢٢١ ، والترمذي/ ١١٩٩ ، والنسائي/ ٣٤٥٧ ، وابن ماجه/ ٢٠٦٥ .

وَرَوَاهُ الْبَزَّازُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَزَادَ فِيهِ: «كَفَّرَ وَلَا تَعُدُّ».

١٠٦٣- وعن سلمة بن صخر رضى الله عنه قال: دخل رمضان فحفت أن أصيب امرأتى فظاهرت منها، فأنكشف لي شيء منها ليلة فوقعْتُ عليها، فقال لي رسول الله ﷺ: «حرّز رقبته»، فقلت: ما أملك إلا رقبتي، قال: «فصم شهرين متتابعين»، قلت: وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام؟ قال: «أطعم فرقا من تمر ستين

٤- عدم انعقاد الظهار من الكافر.

٥- عدم صحة الظهار من الأمة المملوكة.

٦- عدم جواز مقدمات الجماع مع المرأة المظاهر منها عند الأكثر.

(١٠٦٣) شرح الكلمات:

فروق: مكيال يسع خمسة عشر رطلاً، وفي بعض النسخ عرقاً: هو الزنبيل، ويسمى المكتل، يسع خمسة عشر رطلاً كذلك.

ما يستفاد من الحديث:

١- وجوب الترتيب في كفارة الظهار فيبدأ من تحرير رقبة، وإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين، وإن لم يقدر فإطعام ستين مسكيناً.

٢- إن الرقيق إذا كان معيباً بأي عيب فإن كان كامل المنفعة يجزىء كالأعور، وإن كان ناقص المنفعة لم يجزىء كالأقطع والأعمى.

٣- وجوب صيام شهرين متتابعين دون انقطاع وبغير جماع في هذه المدة، فإن جامع فيها استأنف الصيام.

٤- إذا عرض للمظاهر عذر أثناء صومه ثم زال يبني على صومه السابق، وقيل: يستأنف في الصيام.

٥- وجوب إطعام ستين مسكيناً.

٦- عدم سقوط الكفارة إذا عجز المظاهر عن أدائها، واختار جماعة من العلماء سقوطها كما

مُسْكِينًا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ.

باب اللعان

١٠٦٤- بحن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلَ فُلَانٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ، إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، فَلَمْ يُجِبْهُ. فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيَ بِهِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ الثُّورِ، فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهُ وَذَكَّرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ. قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ

تسقط الواجبات الآخر بالعجز عنها، ومنهم من خص السقوط بكفارة الوطء في
نهار رمضان.

- ٧- إن من ظاهر من امرأته إلى مدة ثم أكمل تلك المدة لا شيء عليه عند الأكثر إذا لم يجامع.
- ٨- إن من قصد بلفظ الظهار الطلاق لم يقع الطلاق وكان ظهاراً عند الإمامين الشافعي وأحمد.
- ٩- البعد عما يثير الغرائز من مناظر مثيرة أو مجالس ماجنة أو أصدقاء سوء وغيرها مما يهيج الإنسان ويدفعه إلى ارتكاب الخطيئة والفاحشة.

(١٠٦٤) شرح الكلمات:

فاحشة: فاحشة الزنا.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- كراهية السؤال عن المسائل التي لم تقع تعنتاً والأمر بالسؤال عما يحتاج إليه المرء من أمر دينه.
- ٢- مشروعية اللعان وبيان حكمه وصفته.
- ٣- استحباب البداءة بالرجل في التحليف.
- ٤- عدم وقوع الفرقة بين المتلاعنين باللعان إلا بتفريق الحاكم وهو رأي كثير من العلماء، وعند

بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا. ثُمَّ دَعَاهَا فَوَعَّظَهَا كَذَلِكَ. قَالَتْ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ، فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَزْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠٦٥- وعنه رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي؟ فَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٦٦- وعن أنس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ

الكثيرين الآخرين تقع الفرقة بنفس اللعان وتحرم المرأة مؤبداً فَرَّقَ الحاكم أم لا.

٥- إن اللعان فسخ يوجب تحريراً مؤبداً.

٦- إن أكذب الرجل نفسه بعد اللعان تحل له زوجته لزوال المانع المحرم، وقيل: لا تحل له أبداً.

٧- استحباب وعظ الزوجين قبل الشروع في اللعان وتخويفهما من عذاب الله في الآخرة.

(١٠٦٥) ما يستفاد من الحديث:

١- وجوب التفريق بين المتلاعنين مؤبداً، وأن أحدهما كاذب في نفس الأمر وحسابهما على الله.

٢- إن الرجل لا يستحق شيئاً من الصداق الذي سلّمه للمرأة، فإن كان صادقاً فالصداق بما استحل من فرجها، وإن كان كاذباً فذلك أبعد له منها لا فترائه وبهتانه عليها.

٣- إن الأحكام الشرعية تبنى على ظاهر الأمر ولا يكلف الحاكم الشرعي أكثر من هذا.

٤- إن النبي ﷺ لا يعلم الغيب، وإنما يحكم حسب ما يسمع من الخصوم، ففيه الرد على القبوريين الذين غلوا في حقه ﷺ فاعتقدوا فيه علم الغيب، وهو اعتقاد فاسد منحرف، فإن علم الغيب قد خصه الله تعالى لنفسه.

أَبْيَضَ سَبْطًا فَهُوَ لَزَوْجُهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلٌ جَعْدًا فَهُوَ لِلَّذِي رَمَاهَا بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
 ١٠٦٧- وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ
 عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِيهِ . وَقَالَ : «إِنَّهَا مُوجِبَةٌ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ .

(١٠٦٦) شرح الكلمات:

سبْطًا: أي كامل الخلقة أو الشعر المسترسل .
 أكحل: أي كل منابت أجفانه سود، كأنه كحل طبعي .
 جعدًا: أي في شعره التواء وتقبض، وهو من الرجال القصير .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- صحة ملاعنة الحامل قبل وضع حملها .
- ٢- الحديث دليل على أنه ينتفى الولد باللعان وإن لم يذكر النفي في اليمين .
- ٣- جواز ذكر الأوصاف الذميمة عند الضرورة، وليس هذا من باب الاغتيال .
- ٤- إن الغالب في شبه الولد أن ينزع العرق القريب من آبائه .
- ٥- اعتبار أخبار القيافة إلا إذا عارضها أصل لأن القرائن لا اعتبار لها في مقابلة الأصول الثابتة، ومن ذلك الفراش .

(١٠٦٧) شرح الكلمات:

موجبة: أي للفراق المؤبد في الدنيا، أو للعذاب الشديد في الآخرة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب تخويف المتلاعنين من عقوبة الله جلّ وعلا للكاذبين .
- ٢- استحباب أمر الإمام أو القاضي من يقوم بوضع اليد على فم الرجل عند الخامسة، لعله يمتنع وينزجر لأنها موجبة .
- ٣- إن أحكام اللعان من الفرقة المؤبدة، وسقوط الحد وانتفاء الولد لا تتحقق إلا بعد تمام اللعان بينهما وقبله يجوز الرجوع للزوج وتكذيب نفسه .

١٠٦٨- وعن سهل بن سعد رضي الله عنه في قصة المتلاعنين قال: فلما فرغا من تلاعهما: قال: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ. متفق عليه.

١٠٦٩- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: إن امرأتي لا ترد يد لامس، قال: «عربها»، قال: أخاف أن تتبعها نفسي، قال: «فاستمنع بها». رواه أبو داود والترمذي والبخاري وابن ماجه، وأخرج النسائي من

(١٠٦٨) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب التفريق بين المتلاعنين باللعان، وأن الطلاق الذي يوقعه الزوج لا أثر له في ذلك، وإنما هو إظهار لشدة الغضب، وتأكيد لصدق دعواه في قذفه إياها.

(١٠٦٩) شرح الكلمات :

لا ترد يد لامس: أي أنها سهلة الأخلاق، ليس فيها نفور وتوحش من الرجال الأجانب، لا أنها تأتي بالفاحشة فهذا بعيد بالمرّة، وكثير من النساء بهذه المثابة مع بعدهن عن الزنا. وخاصة في العصر الحديث.

عربها: أي أبعدها بالطلاق.

ما يستفاد من الحديث :

١- إن معنى الحديث أن المرأة المذكورة سهلة الأخلاق لا تنفر من الأجانب ولا تحتشم أمامهم إلا أنها لا تأتي بالفاحشة.

٢- إن الواجب على المرأة هو التصون والتحفظ والبعد عن الرجال الأجانب، وكذلك تجنب على المرء المحافظة على أهله من الزوجة والبنت والأخت وغيرهن، وإبعادهن عن الرجال الأجانب وعن مواطن الشبهة.

٣- لا ينبغي للرجل أن يعاشر امرأة سهلة برزة تخالط الرجال وترغب في الجلوس معهم، إنما عليه نصحتها فإن لم تستقم فالأفضل فراقها، أما إذا تحقق من وقوع الفاحشة أو التقصير في

وَجِهُ آخَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْفَظٍ : قَالَ : « طَلَّقَهَا » ، قَالَ : لَا أَضْبِرُ عَنْهَا . قَالَ : « فَأَمْسِكْهَا » .

١٠٧٠- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَلَاعِنِينَ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ اخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

١٠٧١- وعن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَنْ أَقْرَبَ بَوْلِدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفِيَهُ . أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَهُوَ حَسَنٌ مَوْقُوفٌ .

١٠٧٢- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي

الواجبات وجب فراقها .

(١٠٧٠) شرح الكلمات :

جحد : أي أنكر .

(١٠٧٠ ، ١٠٧١) ما يستفاد من الحديثين :

١- عدم صحة نفي الولد بعد الإقرار به ولو لحظة واحدة .

٢- حرمة نفي الولد لمن عرف أنه ولده وأن فاعله متوعد بالعذاب .

٣- الويل العظيم والعقاب الشديد للمرأة الخائنة التي فعلت الفاحشة من أجنبي ثم حملت ونسبت الولد إلى زوجها .

(١٠٧٢) شرح الكلمات :

أورق : هو الذي فيه سواد ، وليس بخالص .

١٠٧٠- أبو داود/ ٢٢٦٣ ، والنسائي/ ٣٤٨١ ، وابن ماجه/ ٢٧٤٣ ، وابن حبان/ ١٤٠٨ ، وضعفه الشيخ الألباني ، الضعيفة/ ١٤٢٧ .

١٠٧١- البيهقي/ ٧/ ٤١١ .

١٠٧٢- البخاري/ ٤٩٩٩ ، ومسلم : اللعان/ ١٨ .

وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ . قَالَ : « هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَمَا أَلَوَانُهَا ؟ » قَالَ : حُمْرٌ . قَالَ : « هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَأَتَى ذَلِكَ ؟ » قَالَ : لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ ، قَالَ : « فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ^(١) : وَهُوَ يُعَرِّضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : وَلَمْ يُرْخَصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ .

باب العدة والإحداد

١٠٧٣- عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلْيَالٍ ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ فَأَذِنَ لَهَا ، فَنَكَحَتْ .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- التعريض بنفي الولد ليس نفياً ولا يجب عليه الحد .
- ٢- عدم جواز نفي الولد بمجرد الظن أو اختلاف الألوان .

(١٠٧٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع حملها ، وإن لم يمض عليها أربعة أشهر وعشرة أيام ، وأنه يجوز لها التزوج ولو لم تطهر من نفاسها غير أنه لا يطؤها زوجها .
- ٢- إن عدة الحرة المتوفى عنها زوجها - غير الحامل - أربعة أشهر وعشرة أيام .
- ٣- إن حديث سبيعة رضي الله عنها مخصص لعموم قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ ، فعدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع حملها كما مر .

- ٤- إن المراد من الحمل الحمل التام الخلق ، فإن وضعت المرأة قطعة لحم ليس فيها صورة بينة

(١) مسلم : اللعان / ١٩ .

١٠٧٣- البخاري / ٥٠١٤ ، ومسلم : الطلاق / ٥٧ .

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ. وَفِي لَفْظٍ: أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةٍ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ ^(١) قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَزَوَّجَ وَهِيَ فِي دِمِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ.

١٠٧٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أُمِرْتُ بِرَبْرَةٍ أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثِ حَيْضٍ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَرَوَاتُهُ يَثْقَاتٌ لَكِنَّهُ مَغْلُولٌ.

١٠٧٥- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا: «لَيْسَ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠٧٦- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَدُّ امْرَأَةٌ

وَلَا خَفِيَةٌ فَلَا تَعْتَبَرُ حَامِلًا وَلَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ.

٥- حَرَصَ الْإِسْلَامُ عَلَى الْأَنْسَابِ وَالْأَعْرَاضِ.

(١٠٧٤) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- إِنْ الْحَدِيثُ فِي حُكْمِ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ.

٢- الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا فَارَقَتْ زَوْجَهَا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسَقٍ بَعْدَ خُلُوتِهِ بِهَا تَلَزَمَ مِنْهَا الْعِدَّةُ.

(١٠٧٥) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- إِنْ الْمُطَلَّاقَةُ ثَلَاثًا لَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَا سَكْنَى.

٢- وَجُوبُ النِّفَقَةِ وَالسَّكْنَى لِلْمُطَلَّاقَةِ الرَّجْعِيَّةِ، وَكَذَلِكَ تَجِبُ النِّفَقَةُ وَالسَّكْنَى لِلْحَامِلِ.

(١٠٧٦) شَرْحُ الْكَلِمَاتِ:

لَا تُحَدُّ: أَي لَا تُحْزَنُ وَتُتْرَكَ الطَّيِّبُ وَالزَّيْنَةُ بِسَبَبِ مَوْتِ قَرِيبٍ لَهَا.

(١) مسلم: الطلاق/٥٦.

١٠٧٤- ابن ماجه/٢٠٧٧، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/٢١٢٠.

١٠٧٥- مسلم: الطلاق/٤٤.

١٠٧٦- البخاري/٥٠٢٧، ومسلم: الطلاق/٦٦، وأبو داود/٢٣٠٢، والنسائي/٣٥٣٦.

عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. وَلَا تَلْبَسُ ثُوبًا مَضْبُوعًا إِلَّا ثُوبَ عَضْبٍ، وَلَا تَكْتَحِلَ وَلَا تَمَسَّ طِيبًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ. وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ مِنَ الزِّيَادَةِ: «وَلَا تَخْتَضِبُ»، وَلِلنَّسَائِيِّ: «وَلَا تَمْتَشِطُ».

١٠٧٧- وعن أم سلمة قالت: جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبْرًا بَعْدَ أَنْ تُوفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ يَشِبُّ الْوَجْهَ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَانْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ». قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ؟ قَالَ: «بِالسُّدْرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

عَضْبٌ: هي برود يمانية يجمع غزلها ويُشد ثم ينسج ويُصبغ فيأتي المعصوب منه أبيض لم يأخذه صبغ.

قُسْطٌ: نوع من الطيب تُبَخَّرُ به النفساء والأطفال.

نُبْدَةٌ: أي قطعة.

أظفار: هو نوع من الطيب يتبَخَّرُ به.

ما يستفاد من الحديث:

١- جواز إحداد المرأة على الميت - غير الزوج - ثلاثة أيام فأقل، ويحرم على المرأة أن تحدا أكثر من هذا.

٢- وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها كامل عدتها (أربعة أشهر وعشراً).

٣- لا إحداد على المطلقة رجعية كانت أم بائناً.

٤- عدم جواز لبس الحاذ الثياب المعصفرة والمصبوغة.

٥- عدم جواز الامتشاط والتطيب والاختضاب والاكتحال والتزين للحادة، لكن يجوز الاكتحال بالإثمد للتداوي.

٦- جواز أخذ قطعة من أظفار أو قسط ونحوهما وجعلها مكان أثر الدم لإزالة الرائحة عند طهرها من الحيض لا للتطيب.

١٠٧٨- **وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ اسْتَكْتَحْتُ عَيْنَهَا أَفَتُكْحَلُهَا؟ قَالَ: «لَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.**

١٠٧٩- **وَمِنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «بَلَى جُدِّي نَخْلِكِ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدُقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.**

١٠٨٠- **وَمِنْ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ: أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدٍ لَهُ فَقَتَلُوهُ،**

(١٠٧٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة التطيب للمرأة المعتدة من وفاة زوجها .
- ٢- جواز تنظيف البدن والثياب للحادة، فليست ممنوعة من النظافة وإنما منعت من الزينة .

(١٠٧٨) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة الكحل على المعتدة من وفاة زوجها؛ لأنه زينة في العينين .

(١٠٧٩) شرح الكلمات :

أن تجد: أي تقطع نخلها لتقطف الثمار .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على جواز خروج المعتدة- من طلاق بائن- من بيتها نهاراً للحاجة ولا يجوز لغير الحاجة .
- ٢- استحباب التصدق من الثمر عند قطعه .
- ٣- استحباب حث أهل المال على التصدق وفعل الخير .
- ٤- استحباب سؤال أهل العلم عن حقائق العلم التي يتسرع العوام إلى إفتاء الناس فيها بلا مستند شرعي .

١٠٧٨- البخاري/ ٥٠٢٤، ومسلم: الطلاق/ ٥٨.

١٠٧٩- مسلم: الطلاق / ٥٥.

١٠٨٠- أحمد/ ٣٧٠، وأبو داود/ ٢٣٠٠، والترمذي/ ١٢٠٤، والنسائي/ ٣٥٢٩، وابن ماجه/ ٢٠٣١، وابن حبان/ ٤٢٩٢، والحاكم ٢/ ٢٢٦، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢١٣١.

قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي؛ فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْ لِي مَسْكَنًا يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةً، فَقَالَ: «نَعَمْ»، فَلَمَّا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ نَادَانِي، فَقَالَ: «امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»، قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: فَقَضَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عُثْمَانُ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّهْلِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمْ.

١٠٨١- وعن فاطمة بنت قيس قالت: قلت: يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً، وأخاف أن يقتحم علي، فأمرها فتحوّلت. رواه مسلم.

١٠٨٢- وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: لا تلبسوا علينا سنة نبينا عده أم الولد إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشراً. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالإنقطاع.

(١٠٨١) شرح الكلمات:

أن يقتحم علي: أي يهجم علي أحد في بيتي بغير شعور مني.

(١٠٨٠، ١٠٨١) ما يستفاد من الحديثين:

١- يجب على زوجة المتوفى أن تقضي عدتها وحداها في البيت الذي توفي زوجها فيه وهي تسكنه، إلا للضرورة كمن خافت على نفسها أو مالها فيجوز لها الانتقال إلى مكان مأمون، ولها السكنى من مال زوجها.

٢- عدم جواز إسكان المرأة في بيت ليس معها فيه أحد وهي تخاف على نفسها، وأنه يقبل قولها في كون المنزل مأموناً أو غير مأمون.

(١٠٨٢) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن عدة أم الولد إذا مات سيدها أربعة أشهر وعشراً كالزوجة الحرة، ومن العلماء من قال: بأن عدتها حيضة واحدة كالأمة تمسكاً بالأصل.

١٠٨١- مسلم: الطلاق/ ٥٣.

١٠٨٢- أحمد ٤/ ٢٠٣، وأبو داود/ ٢٣٠٨، وابن ماجه/ ٢٠٨٣، والحاكم ٢/ ٢٢٨، والدارقطني ٣/ ٣٠٩.

١٠٨٣- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ: الْأَطْهَارُ. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي قِصَّةٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

١٠٨٤- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: طَلَّاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيْقَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَأَخْرَجَهُ مَرْفُوعاً وَضَعْفَهُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَخَالَفُوهُ، فَاتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ.

١٠٨٥- وعن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَحَسَنَهُ الْبَزَّازُ.

١٠٨٦- وعن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي امْرَأَةٍ الْمَفْقُودِ تَرَبَّصُ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ

(١٠٨٣) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- الأثر يدل على أن المراد من القروء الوارد في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ الآية الطهر. وبه قال جماعة من العلماء. وقال الآخرون: المقصود منه الحيض وكل أتى بأدلتة إلا أن المذهب الثاني أوفق وأيسر. والله أعلم.

(١٠٨٤) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- نهاية طلاق الأمة طلقتان سواء كان الزوج عبداً أو حراً، وعدتها حيضتان فقط.

(١٠٨٥) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- حرمة وطئ الحامل من غير الواطئ كالأمة المشتراة إذا كانت حاملاً من غير المشتري.
٢- وجوب استبراء الرحم بحيضة في حق الزانية غير الحامل.

١٠٨٣- الموطأ/ ١٦٨٤.

١٠٨٤- الدارقطني ٣٨/٤، وأبو داود/ ٢١٨٩، والترمذي/ ١١٨٢، وابن ماجه/ ٢٠٨٠.

١٠٨٥- أبو داود/ ٢١٥٨، والترمذي/ ١١٣١، وابن حبان/ ٤٨٥٠، وحسنه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢١٣٧.

١٠٨٦- الموطأ/ ١٦٧٩، وكتاب الأم ٢٤١/٥.

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ.

١٠٨٧- وعن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ امْرَأَتُهُ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْبَيَانُ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

١٠٨٨- وعن جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيتَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مَحْرَمٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٠٨٩- وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٠٩٠- وعن أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ: «لَا

(١٠٨٦، ١٠٨٧) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ:

١- إن امرأة المفقود تبين من زوجها الغائب بعد مضي أربع سنوات من يوم رفعها أمرها إلى الحاكم. وقال بعض العلماء: إن ترك الغائب ما لا يفي حاجتها فهو كال حاضر، وإن لم يترك شيئاً فسخ الحاكم نكاحها عند مطالبتها دون انتظار. والله أعلم.

٢- إن الزوج إذا لم يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما.

(١٠٨٨، ١٠٨٩) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ:

١- حرمة الخلوة بالأجنبية، وإباحة خلوة المرأة بمحرمها.

٢- جواز دخول الرجل الأجنبية على امرأة معها زوجها أو محرم غيره.

٣- المحرم من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح يحرمها.

(١٠٩٠) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- الحديث دليل على حرمة وطء الحامل المسبية قبل أن تضع حملها، وجوازه بعد الوضع ولو لم تُسلم.

١٠٨٧- الدارقطني ٣/ ٣١٢.

١٠٨٨- مسلم: السلام/ ١٩.

١٠٨٩- البخاري/ ٤٩٣٥.

١٠٩٠- أبو داود/ ٢١٥٧، والحاكم ٢/ ٢١٢، والدارقطني ٣/ ٢٥٧.

تَوَطَّأَ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَلَهُ شَاهِدٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الدَّارِ قُطْنِيٍّ.

١٠٩١- وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ، وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ، وَعَنْ عُثْمَانَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ.

باب الرضاع

١٠٩٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ

٢- وجوب استبراء المسبية بحضة قبل وطئها.

٣- جواز الاستمتاع بالمسبية بدون الجماع قبل الاستبراء.

(١٠٩١) شرح الكلمات:

الفراش: أي للزوج أو السيد لأنهما يفترشان المرأة، وقيل: هو الزوجة أو الأمة.

للعاهر: أي للزاني والفاجر.

الحجر: أي الخيبة والحرمان والرجم إن كان مُحْصَنًا.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على ثبوت نسب الولد بالفراش، وأن المرأة لا تكون فراشاً لزوجها إلا إذا

تحقق دخوله بها على رأي شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمه الله.

٢- لا يثبت الفراش للأمة إلا بالوطء إذا كانت مملوكة للوطأ.

٣- إن الحكم بالشبه يعتمد عليه إذا لم يكن هناك ما هو أقوى منه كالفراش.

٤- إذا وطئ المشتري والبائع الجارية كلاهما في طهر واحد وحملت فيكون إلحاق

الولد بالقيافة.

٥- صيانة الإسلام الأعراض والأنساب ومحافظة عليهما.

وَالْمَصَّتَانِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٠٩٣- **وعنها** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٩٤- **وعنها** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةً بِثُتْ سُهَيْلٍ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، فَقَالَ:

(١٠٩٢) شرح الكلمات:

المصّة: هو الشرب الرقيق القليل، والمراد المرة الواحدة من المص.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن مص الصبي للثدي مرة أو مرتين لا يصير به رضيعاً ولا تحرم عليه المرأة بذلك.

٢- إن الرضعة التي تحرم هي خمس رضعات معلومات، وذلك أن يلتقم الصبي ثدي المرأة ويمتص منه ثم يترك ذلك باختياره خمس مرات.

(١٠٩٣) شرح الكلمات:

المجاعة: خلّو المعدة من الطعام، والمراد الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع.

ما يستفاد من الحديث:

١- إن الرضاع المحرم ما يسدّ جوع الصبي وينبت اللحم وينشز العظم.

٢- إن السنة تقيد مطلق القرآن وتخصّص عمومه وتبين مجمله.

(١٠٩٤) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن رضاع الكبير له أثر، لكن حديث سالم هذا خاص به لا يتعدى حكمه إلى غيره. ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية اعتبار الصغر في الرضاعة، لكن قد تدعو الحاجة

«أَرْضِعِيهِ تَخْرُمِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠٩٥- **وَمِنْهَا أَنْ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ،**

قَالَتْ: فَأَيَّبْتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُهُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَدْنَ لَهُ عَلَيَّ وَقَالَ: «إِنَّهُ عَمُكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٩٦- **وَمِنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ**

مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ. فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠٩٧- **وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ،**

فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

إلى رضاع الكبير فيحرم أيضاً.

(١٠٩٥) ما يستفاد من الحديث :

١- ثبوت حكم الرضاعة في حق زوج المرضعة وأقاربه.

(١٠٩٦) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث يدل على أن الرضاع المحرم كان عشر رضعات معلومات ثم نسخ ذلك فصار

المحرم خمس رضعات معلومات.

(١٠٩٧) ما يستفاد من الحديث :

١- إن بنت الأخ من الرضاعة لا تحل.

٢- إنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

١٠٩٥- البخاري/٤٨١٥، ومسلم: الرضاع/١٠.

١٠٩٦- مسلم: الرضاع/٢٤.

١٠٩٧- البخاري/٢٥٠٢، ومسلم: الرضاع/١٣.

١٠٩٨- وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام». رواه الترمذي وصححه هو والحاكم.

١٠٩٩- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا رضاع إلا في الحولين. رواه الدارقطني وابن عدي مرفوعاً وموقوفاً ورجحاً الموقوف.

١١٠٠- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع إلا ما أنشز العظم، وأنبت اللحم». أخرجه أبو داود.

١١٠١- وعن عتبة بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت امرأة فقالت: لقد أَرْضَعْتُكُمْ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فقال: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ»، ففارقها عتبة

(١٠٩٨) شرح الكلمات:

فتق الأمعاء: أي ماشق الأمعاء للرضيع وأثر في تغذيته.
الفطام: أي قطع الرضاعة عن الولد.

(١١٠٠) شرح الكلمات:

أنشز العظم: أي قواه وشده وأثماه ورفع.

(١٠٩٨-١١٠٠) ما يستفاد من الأحاديث:

١- إنه لا يحرم من الرضاع إلا ما وصل إلى الأمعاء وصار غذاء للرضيع في حدود عامين.

(١١٠١) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل في الرضاعة، وعليه جماعة من السلف.

٢- استحباب الاجتناب عند مظان الشبهات.

١٠٩٨- الترمذي/١١٥٢، ولعل الصواب ابن حبان بدل الحاكم كما قال الحافظ نفسه في الفتح ٥٢/٩ عقب الحديث، وصححه الترمذي وابن حبان، ولم أقف عليه في المستدرک، والحديث عند ابن حبان (٤٢٢٤).

١٠٩٩- الدارقطني ١٧٤/٤، والكامل ٢٥٦٢/٧.

١١٠٠- أبو داود/٢٠٥٩، والدارقطني ١٧٣/٤، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء/٢١٥٣.

١١٠١- البخاري/٨٨.

فَنَكَحَتْ زَوْجاً غَيْرَهُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١١٠٢- وَمِنْ زِيَادِ السَّهْمِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرْضَعَ الْحَمَقَى.
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ مُرْسَلٌ وَلَيْسَتْ لِيَزَادٍ صُحْبَةٌ.

باب النفقات

١١٠٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلْتُ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ امْرَأَةً أَبِي سُفْيَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ الثَّقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: «خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣- بطلان عقد النكاح بين المحرمين من الرضاغة .

٤- إذا ثبت الرضاع بين الزوج وزوجته وجب التفريق بينهما .

(١١٠٢) ما يستفاد من الحديث :

١- ينبغي اختيار المرضعة الفطنة والزكية للرضاع ؛ لأن له أثر أفي طبيعة الطفل ونموه .

(١١٠٣) شرح الكلمات :

بالمعروف : أي بالعرف والعادة .

ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب نفقة الأولاد والزوجة على الزوج بقدر الكفاية ، وتكون حسب حال الزوج من الفقر والغنى .

٢- جواز أخذ الزوجة من مال زوجها البخيل بقدر حاجتها وحاجة أولادها منه ولو كان بدون علمه .

٣- من تعذر عليه استيفاء ما يجب له ، فله أن يأخذه ولو على سبيل الخفية .

١١٠٤- وعن طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ . وَيَقُولُ : «يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا ، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ : أُمُّكَ وَأَبَاكَ ، وَأُخْتُكَ وَأَخَاكَ ، ثُمَّ أَدْنَاكَ فَأَدْنَاكَ» . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ .

١١٠٥- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ ، وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

١١٠٦- وعن حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُسَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا

٤- جواز ذكر الإنسان بما يكره للشكوى والفتيا .

(١١٠٤) شرح الكلمات:

ابداً بمن تعول : أي قدم من عليك نفقتهم .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- بيان فضل المنفق والمتصدق وأن يده هي العليا حساً ومعنى .
- ٢- إن الأم تُقدم في البر على الأب والأخت مقدّمة على الأخ كذلك .
- ٣- مراعاة الأقرب فالأقرب عند بذل المعروف ، والحثّ على صلة الرحم .
- ٤- وجوب الإنفاق للقریب المُعسر مراعاةً للترتيب في القرب .
- ٥- عدم سقوط نفقة الزوجة بمضي الزمن .

(١١٠٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على وجوب نفقة المملوك وكسوته .
- ٢- يحرم على الإنسان أن يكلف من تحت يده بما لا يطيق ، ووجوب الإحسان إلى الخدم والعمال .

١١٠٤- النسائي / ٢٥٣٢ ، وابن حبان / ٣٣٤١ ، والدارقطني : ٤٤ / ٣ ، وصححه الشيخ الألباني ، صحيح الجامع / ٨٠٦٧ .

١١٠٥- مسلم : الإيمان / ٤١ .

١١٠٦- سبق تخريجه تحت الرقم (٩٥٧) .

حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ» الْحَدِيثَ، وَتَقَدَّمَ فِي عِشْرَةِ النِّسَاءِ.

١١٠٧- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي حَدِيثِ الْحَجِّ بِطَوِيلِهِ - قَالَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١١٠٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَضِيعَ مَنْ يَقُوتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: «أَنْ يَخْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ».

١١٠٩- وَعَنْ جَابِرٍ - يَرْفَعُهُ، فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا - قَالَ: «لَا نَفَقَةٌ

(١١٠٦، ١١٠٧) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ:

١- وجوب نفقة الزوجة وكسوتها بالمعروف بالإجماع وعدم سقوطها بحال سواء كان الزوج غنياً أو فقيراً.

٢- عدم جواز فرض المكافآت اليومية أو الشهرية في النفقة للزوجة بل يتولى الزوج نفسه بقضاء حوائجها إلا إذا رضيت بأخذ الدراهم.

٣- مشروعية مساواة الرجل زوجته بنفسه لأنها تجلب المحبة والمودة.

(١١٠٨) شرح الكلمات:

من يقوت: أي من يكفلهم.

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- وجوب النفقة على من استرعاه الله شيئاً ذاروح وكبد رطبة من زوجة وأولاد وأرقاء وحيوان وغيرها، وحرمة منع غذائهم وطعامهم.

٢- تضييع الإنسان لمن تحت يده من أكبر المعاصي.

١١٠٧- مسلم: الحج ٢/ ٨٩٠ (١٤٧).

١١٠٨- النسائي في عشرة النساء / ٢٩٥، ومسلم: الزكاة / ٤٠.

١١٠٩- البيهقي: ٤٣١ / ٧.

لَهَا». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنْ قَالَ: الْمَحْفُوظُ وَفْقُهُ. وَثَبَّتَ نَفْيُ النَّفَقَةِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ كَمَا تَقَدَّمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١١١٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَيَبْدَأُ أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَعُولُ، تَقُولُ الْمَرْأَةُ: أَطْعِمْنِي أَوْ طَلِّقْنِي». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

١١١١- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ - فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ - قَالَ: «يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا». أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ

(١١٠٩) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- عدم وجوب النفقة للحامل المتوفى عنها زوجها.
- ٢- ينبغي بذل المعروف والدعم والمساندة للمرأة وهي في حالة الحمل.

(١١١٠) شرح الكلمات:

بمن يعول: بمن يكفلهم.

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- وجوب نفقة الزوجة والأولاد والمماليك.
- ٢- الحث على الإنفاق والتصدق من غير إسراف، وأن المعطي خير وأحب إلى الله من الآخذ.
- ٣- وجوب بيع العبد لمن لا يملك نفقته.
- ٤- جواز طلب المرأة الفراق من زوجها المعسر عن النفقة.
- ٥- عدم وجوب الإنفاق على الأولاد إذا كانوا أثرياء أو بلغ الذكور وتزوجت الأنثى منهم وقيل بوجوبه إذا لم يكن عندهم مال ولو كانوا بالغين.

(١١١١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- إذا أعسر الزوج بالنفقة فيجوز للمرأة أن تفسخ نكاحها منه، وفصل ابن القيم رحمه الله فقال: إن تزوجته عالمةً بإعساره أو كان موسراً ثم أصابته جائحة فلا فسخ لها، وإلا كان لها

لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : سُنَّةٌ؟ فَقَالَ : سُنَّةٌ؟ وَهَذَا مُرْسَلٌ قَوِيٌّ .

١١١٢- **وَمِنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ : أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يُطَلِّقُوا ، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَبَسُوا . أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ .**

١١١٣- **وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ : «أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ» ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ : «أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ» ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ : «أَنْفِقْهُ عَلَى أَهْلِكَ» ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ : «أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ» ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ : «أَنْتَ أَعْلَمُ» . أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ بِتَقْدِيمِ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ .**

١١١٤- **وَمِنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَنْ أَبْرُ؟**

الفسخ ، والله أعلم .

٢- يمهّل الزوج للبحث عن النفقة إلى مدة لا يلحق فيها الضرر بالمرأة .

(١١١٢) **ما يستفاد من الحديث :**

١- الحديث دليل على أن نفقة الزوجة لا تسقط بالمطل وأنه يجب على الزوج أحد الأمرين : الإنفاق أو الطلاق .

(١١١٣) **ما يستفاد من الحديث :**

١- الحديث دليل على وجوب نفقة الأقارب من الأصول والفروع جميعاً إن أمكن ذلك ولا يبدأ بالأهم .

٢- حث الإنسان على إنفاق ما عنده على أقاربه بعد الفراغ من النفقة الواجبة .

١١١٢- مسند الشافعي ٢/ ٦٥ ، والبيهقي : ٤٧٩/ ٧ .

١١١٣- أبو داود / ١٦٩١ ، والنسائي / ٢٥٣٥ ، والحاكم ١/ ٥٧٥ ، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

١١١٤- أبو داود / ٥١٣٩ ، والترمذي / ١٨٩٧ ، وحسنه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٢١٧٠ .

قَالَ: «أُمَّكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أَبَاكَ ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

باب الْحِضَانَةِ

١١١٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَتَذْيِي لَهُ سِقَاءٌ، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ، مَا لَمْ تَنْكِحِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١١١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ زَوْجِي

(١١١٤) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- الحديث يدل على تقديم الأم بالبر على الأب وعلى غيره من باب أولى .
- ٢- مراعاة الأقرب فالأقرب عند البر والإحسان .

(١١١٥) شرح الكلمات:

الحِوَاءُ : اسم المكان الذي يحوي الشيء يعني يضمه ويجمعه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن الأم أحق بحضانة ولدها مادام في طور الحضانة ما لم تتزوج ، أما بعد الزواج فلا حق لها في الحضانة .
- ٢- جواز حضانة الأم المتزوجة لولدها بلا نزاع .

(١١١٦) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- إن الولد يُخير بين الأب والأم بعد استغنائه بنفسه فأيهما اختار ذهب معه .

١١١٥- أحمد ٢/ ١٨٢ ، وأبو داود ٢٢٧٦ ، والحاكم ٢/ ٢٢٥ ، ووافقه الذهبي .

١١١٦- أحمد ٢/ ٢٤٦ ، وأبو داود ٢٢٧٧ ، والتِّرْمِذِيُّ ١٣٥٧ ، والنسائي ٣٤٩٦ ، وابن ماجه ٢٣٥١ ، وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء ٢١٩٢ .

يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي، وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بَثْرِ أَبِي عِنْتَهُ، فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا غُلَامُ، هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ ابْنِهِمَا شِئْتَ»، فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

١١١٧- وعن رافع بن سنان أنه أسلم وأبى امرأته أن تسلم؛ فأقعد النبي ﷺ الأم ناحيةً، والأب ناحيةً، وأقعد الصبي بينهما، فمال إلى أمه، فقال: «اللهم اهده»، فمال إلى أبيه فأخذه. أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم.

١١١٨- وعن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى في ابنة حمزة لخالتيها، وقال: «الخاله بمنزلة الأم» أخرجه البخاري. وأخرجه أحمد من حديث علي رضي الله عنه فقال والجارية عند خالتيها وأن الخالَةَ والدَّة.

٢- أما عند عدم الاختيار فيقرع بينهما، ويرى ابن القيم رحمه الله مراعاة مصلحة الولد فأيهما كان أصلح له يُسلم إليه.

(١١١٧) ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن الأم الكافرة لا حق لها في حضانة ولدها مع كفرها عند الأكثر.
- ٢- يُشترط أن يكون الحاضن عاقلًا بالغًا غير مجنون ولا معتوه وقيل: أن يكون حرًا.

(١١١٨) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أن الأم إذا ماتت أو فقدت أهلية الحضانة فإن الخالَةَ تحل محلها وهي الأولى من الأب ومن أم الأم.
- ٢- إن الأم أو الخالَةَ إذا كانت متزوجة، ولم يَنَازِع الأب ورضي زوجها، لا يسقط حقها من الحضانة.

٣- إن العصبية من الرجال لهم حق في الحضانة ما لم يُوجد من هو أحق منهم.

١١١٧- أبو داود / ٢٢٤٤، والنسائي / ٣٤٩٥، والحاكم / ٢٢٥، وفيه «الصبية».

١١١٨- البخاري / ٢٥٥٢، أحمد / ٩٨.

١١١٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

١١٢٠- وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ، سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتِ النَّارَ فِيهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١١١٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب إطعام الخادم من الطعام نفسه الذي يأكله صاحب البيت .
- ٢- تربية الإسلام المسلمين على الشفقة والتواضع وعدم الترفع والاستكبار .

(١١٢٠) شرح الكلمات :

خشاش الأرض : أي حشرات الأرض وهوامها .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الإثم العظيم على مقتني الحيوان وحابسه بلا طعام ولا شراب حتى يموت جوعاً وأنه من الكبائر ، فإثم من حبس أهله وأولاده وخادمه بدون إطعام أكد وأعظم وأكبر .
- ٢- حرمة قتل الهرة ، لكن يجوز قتلها في حالة عدوها على الإنسان .
- ٣- جواز اقتناء الهرة وغيرها من الحيوانات كالطيور وربطها أو جعلها في القفص إذا لم يهمل إطعامها .

كتاب الجنایات

١١٢١- من ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٢٢- وعن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ خِصَالٍ زَانٍ مُخَصَّنٌ فَيُرْجَمُ، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَيُقْتَلُ، أَوْ يُضْلَبُ، أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

(١١٢١) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على حرمة دم المسلم وأنه لا يباح إلا في القصاص أو الزنا بعد الإحصان أو الإصرار على الردة.

٢- إنه لا يقتل الكافر الأصلي لطلب إيمانه بل لدفع شره.

(١١٢٢) شرح الكلمات:

يُنْفَى: أي يُشرد.

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة الزنا، والقتل، ومحاربة المسلمين وأن من أتى بإحدى هذه الثلاث يُباح دمه ويستحق عقوبة القتل.

٢- إن الخروج على الإمام بعد بيعته وخلع اليد من طاعته يجعل الإمام بالخيار في قتل الخارج أو صلبه أو نفيه، وأن كل مُحَارِبٍ يستحق هذا سواء كان مسلماً أو كافراً.

١١٢١- البخاري / ٦٤٨٤، ومسلم: القسامة / ٢٥.

١١٢٢- أبو داود / ٤٣٥٣، والنسائي / ٤٠١٧، والحاكم ٢ / ٤٠٨، ووافقه الذهبي.

١١٢٣- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما يُقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٢٤- وعن سمرّة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ سَمُرَةَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ بِزِيَادَةٍ: «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ». وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ.

(١١٢٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- إثبات يوم القيامة والحساب والقضاء والجزاء فيه.
- ٢- حرمة نفس المسلم وخطورة التعدي عليها، وأن أول ما يُحاسب به العبد في حقوق العباد الدماء، وفيما يتعلق بحقوق الله تعالى الصلاة وذلك جمعاً بين الأحاديث المختلفة في أول ما يقضى به بيوم القيامة. والله أعلم.
- ٣- وجوب الحذر من حقوق العباد لئلا يلحق المسلم عاقبتها في الموقف العظيم.

(١١٢٤) شرح الكلمات:

جدع: أي قطع الأنف.
خصى عبده: أي سلّ خصيتيه ونزعهما.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أنه يُقتص الحُرُّ بالعبد مطلقاً، واستثنى أبو حنيفة السيد فقط فإن قتل رقيقه لا يُقتل، وخالفه بقية الأئمة الثلاثة فقالوا: لا يُقَادُ الحُرُّ بالعبد مطلقاً، والحديث ضعيف لعدم سماع الحسن من سمرّة فلا ينتهض للاستدلال به.
- ٢- يُقَادُ العبد بالحُرِّ بالإجماع.
- ٣- ثبوت القصاص في الأطراف.

١١٢٣- البخاري/ ٦١٦٨، ومسلم: القسامة/ ٢٨.

١١٢٤- أحمد ١٠/٥، وأبو داود/ ٤٥١٥، والترمذي/ ١٤١٤، والنسائي/ ٤٧٣٧، وابن ماجه/ ٢٦٦٣، والحاكم ٤٠٨/٤.

١١٢٥- وعن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَالبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ، إِنَّهُ مُضْطَرَبٌ.

١١٢٦- وعن أَبِي جَحِيفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ غَيْرَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا، وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا فَهَمَا يُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا فِي

(١١٢٥) شرح الكلمات:

لا يُقَادُ: أي لا يُقْتَصُّ الوالد.

ما يستفاد من الحديث:

١- إن الوالد لا يُقَادُ بولده وإن قتله، وعليه جماهير الأمة، وقيل يُقَادُ لعموم النصوص في ذلك، وفصل الإمام مالك، فقال: إن ذبحه يُقَادُ ولا يُهدر دمه، والجد والأم كالأب في سقوط القود.

٢- إن القاتل لا يرث من الدية، ولا من غيرها.

(١١٢٦) شرح الكلمات:

فلق: أي شق. برأ النسمة: أي خلق الخلق.
العقل: الدية. فكاك الأسير: أي إطلاقه وإسراحه.
يد على من سواهم: أي مجتمعون على أعدائهم يعين بعضهم بعضاً.

(١١٢٦، ١١٢٧) ما يستفاد من الحديثين:

١- الحديث دليل على عدم اختصاص أهل البيت بشيء من الوحي الذي لم يطلع عليه غيرهم بشهادة علي رضي الله عنه الإمام المعصوم عند الرافضة، ففيه الرد المُفْحَم على ما يدعون من وجود مصحف فاطمة رضي الله عنها وصحيفة علي التي فيها كل شيء وأن ذلك مزور وكذب بارد.

١١٢٥- أحمد ١/١٦، ٢٢، والترمذي ١٤٠٠، وابن ماجه ٢٦٦٢، والبيهقي ٨/٨٢، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء ٢٢١٤/.

١١٢٦- البخاري/٦٥١٧.

الْقُرْآنَ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفِكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١١٢٧- وَأُخْرِجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ فِيهِ: الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١١٢٨- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجْرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ بِكَ هَذَا؟ فَلَانَّ، فَلَانَّ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَوْمَأَتْ

٢- مشروعية الدية لفكك الأسير المسلم من يد العدو.

٣- لا يقتل المسلم بالكافر مطلقاً.

٤- عدم جواز قتل المعاهد في مدة عهده.

٥- إذا أتمن المسلم حريباً كان أمانه أماناً من جميع المسلمين ولو كانت امرأة فلا يجوز نقضه.

٦- وجوب اتحاد كلمة المسلمين ضد أعداء الإسلام، ووجوب التعاون فيما بينهم بالنفس والمال ضد العدو.

٧- إن دماء المسلمين متساوية في القصاص والدية بلافرق بين شريف ووضيع ولون ولون وصغير وكبير.

(١١٢٨) شرح الكلمات:

رُضَّ رَأْسَهَا: أي دُقَّ رَأْسُهَا بَيْنَ حَجْرَيْنِ.

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على وجوب القصاص ولو كان القتل بالمثل.

٢- إذا كان القتل بآلة لا يقصد بمثلها القتل في الغالب كالسوط والعصا فلا قصاص فيه، وإنما فيه الدية مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها عند جماهير الصحابة والتابعين

بِرَأْسِهَا، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ، فَأَقَرَّ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْضَ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

١١٢٩- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن غلاماً لأناس فقراء قطع
أذن غلام لأناس أغنياء، فأتوا النبي ﷺ، فلم يجعل لهم شيئاً. رواه أحمد والثلاثة
بإسناد صحيح .

١١٣٠- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه أن رجلاً طعن
رجلاً بقرن في ركبته، فجاء إلى النبي ﷺ فقال: أقذني، فقال: «حتى تبرأ»، ثم جاء
إليه؛ فقال: أقذني، فأقاده، ثم جاء إليه؛ فقال: يا رسول الله، عرجت، فقال: «قد
نهيتك فعصيتني، فأبعدك الله، وبطل عرجك» ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من
جرح حتى يبرأ صاحبه. رواه أحمد والدارقطني وأعلل بالإرسال .

فمن بعدهم .

٣- إنه يقتل الرجل بالمرأة عند الأكثر .

٤- إن القاتل يقتل بمثل ما قتل به مثقلاً كان أو حاداً، وقيل : لا يكون الاقتصاص إلا بالسيف .

٥- إن الإقرار بالقتل يكفي فيه أن يكون مرة واحدة .

(١١٢٩) ما يستفاد من الحديث :

١- فيه دليل على أنه لا غرامة على الجاني الفقير، إلا أن حمله على الصغير غير البالغ هو
الأحسن ولعل النبي ﷺ دفع دية من بيت المال، وقيل : كانت جنايته خطأ وعاقبته فقراء .

(١١٣٠) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة الاقتصاص في الجراحات قبل براء المعتدى عليه حتى تؤمن السراية، فإن استعجل
المعني عليه بالقود فسرابتها بعد القصاص أو أخذ الدية لا تعتبر شيئاً .

١١٢٩- أحمد ٤/ ٤٣٨، وأبو داود ٤٥٩٠، والنسائي ٤٧٥١ .

١١٣٠- أحمد ٢/ ٢١٧، والدارقطني ٣/ ٨٨، وقال العظيم آبادي في تعليقه عليه : «واتصال إسناده مشهور» وكما دفع
الصنعاني الإرسال عنه وقواه .

١١٣١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: افقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاخصموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى رسول الله ﷺ أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معهم، فقال حمل بن النابغة الهذلي: يا رسول الله كيف يغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل؟! فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان». من أجل سجيعة الذي سجع. متفق عليه.

١١٣٢- وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس، أن عمر رضي الله عنه سأل من شهد قضاء رسول الله ﷺ في الجنين؟ قال: فقام حمل بن النابغة، فقال: كنت بين يدي امرأتين، فضربت إحداهما الأخرى فذكره مختصراً، وصححه ابن

٢- إن اتباع السنة هو الخير والبركة في الحال والمآل، ومخالفتها شر حاضر ومستقبل.

(١١٣١) شرح الكلمات:

غرة عبد: أي العبد نفسه. يطل: أي يهدر دمه.

الكهان: جمع كاهن، وهو كل من يدعي علم الغيب.

استهل: أي رفع صوته بالبكاء.

(١١٣١، ١١٣٢) ما يستفاد من الحديثين:

١- إن قتل شبه العمد وهو أن يقصد الجاني الجنانية بما لا يقتل غالباً كالسوط والعصا لا قصاص فيه وإنما فيه الدية المغلظة.

٢- وفيه دليل على أن دية الجنين إذا سقط ميتاً بسبب الجنانية غرة عبد أو أمة، والغرة تعادل خمسمائة درهم أو مائة شاة أو خمسا من الإبل.

٣- وجوب دية القتل على عصابة القاتل في قتل الخطأ وكذلك في شبه العمد.

٤- إن ولد المرأة ومن يرث عنها، ولا يعقل عنها، وكذلك كل من لم يكن من عصبتها.

جَبَّانٌ وَالْحَاكِمُ .

١١٣٣- وعن أنس رضي الله عنه أَنَّ الرُّبِيعَ بِنْتَ النَّضْرِ - عَمَّتُهُ - كَسَرَتْ ثِيَّهَ جَارِيَةٍ فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ، فَأَبَوْا، فَعَرَضُوا الْأَرْضَ فَأَبَوْا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسِرُ ثِيَّهَ الرُّبِيعِ؟ لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسِرُ ثِيَّيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»، فَرَضِيَ الْقَوْمُ فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

١١٣٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ فِي

٥- حرمة السجع إذا قصد به إبطال الحق ومخالفة الشرع، أما إذا لم يقصد به نصر الباطل مخالفة الشرع ووقع بغير تكليف فهو غير مذموم، والله أعلم .

(١١٣٣) شرح الكلمات:

الأرش: الدية .

لأبره: أي لا يحتج به بل يبر قسمه ويعطيه مطلوبه لكرامته عليه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على وجوب القصاص في السن كاملة ومكسورة، وقد وقع الإجماع على قلع السن بالسن في العمد .
- ٢- لا قصاص في العظم الذي يُخشى منه ذهاب النفس .
- ٣- جواز الاستشفاع في قبول التنازل عن القصاص وأن ذلك ليس من باب الشفاعة في حدود الله .

٤- جواز الحلف فيما يُظن وقوعه .

٥- جواز مدح بعض عباد الله الصالحين في وجوههم عند أمن الفتنة إذا وقع لهم مثل ذلك .

عَمِيًّا، أَوْ رِمِيًّا بِحَجَرٍ، أَوْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا، فَعَقَلُهُ عَقْلُ الْخَطَا، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ ذُونُهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ.

١١٣٥- وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتْلَهُ الْآخَرَ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُحْبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مَوْضُوعًا وَمُرْسَلًا، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ رَجَّحَ الْمُرْسَلَ.

١١٣٦- وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ، وَقَالَ:

(١١٣٤) شرح الكلمات:

عَمِيًّا أَوْ رِقِيًّا: أي اقتلت فتان، فوجد بينهم قتيل لا يُدرى قاتله بعينه.

قَوْدٌ: أي قصاص.

فَعَقَلَهُ: أي ديته.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- من قُتل في الازدحام ونحوه حيث لم يُعرف قاتله فإن ديته دية الخطأ وتكون من بيت المال.
- ٢- حرمة وقوف المسلم دون استيفاء القصاص أو الدية.
- ٣- إن الواجب في قتل العمد أحد الأمرين؛ القصاص أو الدية.

(١١٣٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن المُمْسَك ليس عليه إلا الحبس، وأن القود أو الدية على القاتل، وقيل: يقتلان كلاهما جميعاً إذ هما مشتركان في قتله.
- ٢- إذا اجتمع المباشر والمتسبب كان الضمان على المباشر.
- ٣- حبس المُمْسَك حتى الموت مناسب لفعله فكما أنه أمسك القاتل إلى فقد الحياة كذلك هو يُحبس طيلة حياته حتى يموت في الحبس.

(١١٣٦) ما يستفاد من الحديث :

- ١- ظاهر الحديث أنه يُقتل المسلم بالمعاهد لكنه ضعيف فلا يصح الاستدلال به خاصة وقد

«أَنَا أَوَّلِي مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ». أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ هَكَذَا مُرْسَلًا، وَوَصَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِذِكْرِ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ، وَإِسْنَادُ الْمَوْصُولِ وَاهٍ.

١١٣٧- وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُتِلَ غُلَامٌ غِيلَةً، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ اشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ. أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ.

١١٣٨- وعن أَبِي شُرَيْحٍ الْخَزَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَالَتِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ أَوْ يَقْتُلُوا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ.

باب الدية

١١٣٩- عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَنْ مَنْ اغْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا عَنْ

ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه لا يقتل المسلم بالكافر أي كافر كان كما مر.

٢- ويمكن حمله على القتل لأجل استتابة الأمن والسلام وهذا يرجع إلى نظر الإمام والحاكم، والله أعلم.

(١١٣٧) ما يستفاد من الحديث :

١- لو اشترك أكثر من شخص في قتل مسلم يقتلون به جميعاً.

(١١٣٨) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على أن ولي الدم مخير بين القصاص وأخذ الدية وأنه إذا اختار الدية سقط حقه من القود ولا يملك مطالبته.

٢- إن ولي الدم له الخيار في ثلاثة أمور إما أن يعفو مطلقاً، أو يأخذ الدية أو يطلب القصاص.

١١٣٧- البخاري موقوفاً عليه، الديات، باب / ٢٠.

١١٣٨- أبو داود / ٤٤٩٦، البخاري / ٦٤٨٦، ومسلم: الحج / ٤٤٨.

١١٣٩- أبو داود، المراسيل / ٢٢٥، والنسائي / ٤٨٥٣، وابن حبان / ٧٩٦، وأحمد / ٢١٧.

بَيِّنَةٌ فَإِنَّهُ قَوْدٌ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَإِنْ فِي النَّفْسِ الدِّيَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَذْعُهُ الدِّيَّةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَّةُ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِنْ الرَّجُلَ

(١١٣٩) شرح الكلمات:

اعتبط قتلاً: أي من قتل مسلماً ذبحاً بلا جناية منه ولا جريرة تُوجب قتله.

أوعب جذعه: أي قطع أنفه من أصله.

المأمومة: هي التي تصل إلى أم الدماغ، وهي مكان الدماغ في الرأس.

الجائفة: هو الجراح الذي يصل إلى باطن الجوف سواء كان من بطن أو صدر أو ظهر أو غير ذلك.

الموضحة: هي الشجة التي توضح عظم الرأس وتبدي بياضه ولا تكسره. فإن هشمت عظم الرأس وكسرت العظام ونقلتها فهي المنقلة.

ما يستفاد من الحديث:

١- مشروعية القصاص إذا قُتل المسلم المعصوم عمداً وظلماً وعدواناً، وأنه يجب القود إلا أن يرضى أولياء المقتول بالدية كما تقدم.

٢- إن قدر الدية الكاملة في النفس مائة من الإبل، أو ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم، أو مائتا بقرة أو ألفا شاة أو مائتا حلة.

٣- إن ما فيه عضو واحد كالأنف واللسان والذكر ففيه دية كاملة إذا قُطعت من أصلها وما فيه عضوان كالعينين والأذنين وغيرها ففيهما دية كاملة وفي الواحد منهما نصف الدية، وما كان فيه أربعة أعضاء كالأجفان الأربعة، ففيها كلها دية كاملة وفي كل واحد منها ربع الدية، وفي بعض تفاصيلها خلاف.

٤- إن الجراحة التي تصل إلى أم الدماغ أو إلى باطن الجوف فيها ثلث الدية.

٥- الشجة التي تهشم عظم الرأس وتنقل عظامه بتكسيه، فيها خمس عشرة من الإبل.

يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَا سِيلِ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَحْمَدُ، وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهِ.

١١٤٠- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَةُ الْخَطَاِ أَخْمَاسًا: عِشْرُونَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذْعَةً، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنِي لَبُونٍ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. وَأَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ بِلَفْظٍ: «وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ» بَدَلًا: «بَنِي لَبُونٍ»، وَإِسْنَادُ الْأَوَّلِ أَقْوَى. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْمَرْفُوعِ.

١١٤١- وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ: «الدِّيَةُ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذْعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

٦- أَصَابِعُ الْيَدِ أَوِ الرَّجْلِ فِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْهُمَا عَشْرُ الدِّيَةِ وَهُوَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ.

٧- إِنْ فِي السِّنِّ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ وَهُوَ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ، وَفِي الشَّجَةِ الَّتِي تُبْدِي بَيَاضَ الرَّأْسِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ كَذَلِكَ، وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ.

٨- يُقَادُّ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ إِذَا قَتَلَهَا عَدُوًّا وَظُلْمًا.

٩- فِي الْيَدِ الشَّلَاءُ إِذَا قُطِعَتْ وَالسِّنُّ السُّودَاءُ إِذَا نَزَعَتْ ثُلُثُ الدِّيَةِ.

(١١٤٠، ١١٤١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ:

١- الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ دِيَةَ الْخَطَاِ تَوْخَذَ أَخْمَاسًا أَعْنِي عِشْرِينَ حِقَّةً وَعِشْرِينَ جَذْعَةً وَعِشْرِينَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعِشْرِينَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرِينَ بَنِي لَبُونٍ، وَقِيلَ: الدِّيَةُ أَرْبَاعٌ مُطْلَقًا، وَهِيَ (٢٥) جَذْعَةً، وَ(٢٥) حِقَّةً، وَ(٢٥) بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَ(٢٥) بَنَاتٍ مَخَاضٍ.

٢- فِي قَتْلِ الْعَمْدِ وَشَبِّهِ الْعَمْدِ تَكُونُ الدِّيَةُ الْمَغْلُظَةُ وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذْعَةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا.

١١٤٠- الدارقطني ٣/ ١٧٢، وأبو داود ٤٥٤٥، والترمذي ١٣٨٦، والنسائي ٤٨٠٢، وابن ماجه ٢٦٣١.

١١٤١- أبو داود ٤٥٤١ نحوه إلا أنه فيه «عشرة بني لبون ذكر»، والترمذي ١٣٨٧.

١١٤٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مَنْ قَتَلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، أَوْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ قَتَلَ لِدُخْلِ الْجَاهِلِيَّةِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَّانَ فِي حَدِيثٍ صَحَّحَهُ.

١١٤٣- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا وَشِبْهَ الْعَمْدِ - مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا - مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

(١١٤٢) شرح الكلمات:

أعتى: أي أشدهم تمرداً وأطغاهم.
للدخل: أي لعداوة الجاهلية وثأرها.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- حُرْمَةُ قَتْلِ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ وَقَتْلِ غَيْرِ الْقَاتِلِ، وَحُرْمَةُ الثَّأْرِ الْجَاهِلِيِّ وَأَنْ فَاعِلَ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ أَشَدَّ النَّاسِ تَمَرْدًا وَمَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ.
- ٢- مَنْ وَقَعَ مِنْهُ قَتْلُ الْخَطَا فِي الْحَرَمِ أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ أَوْ قَتَلَ مُحَرَّمًا مِنَ النَّسَبِ فَعَلِيهِ الدِّيَةُ الْمَغْلُظَةُ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا.
- ٣- إِبْطَالُ الْإِسْلَامِ لَجَهَالَاتِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.

(١١٤٣) شرح الكلمات:

قتل شبه العمد: هو أن يقصد الجاني جنابة لا تقتل في الغالب كأن يضرب بالسوط أو العصا أو حجر صغير في غير مَقْتَل.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن دية الخطأ وشبه العمد مائة من الإبل منها أربعون في بطونها وأولادها.

١١٤٤- وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «هذه وهذه سواء» يعني الخنصر والإبهام. رواه البخاري. ولأبي داود والترمذي: «دية الأصابع سواء، والأسنان سواء: الثنية والضرس سواء». ولابن جبان: «دية أصابع اليدين والرجلين سواء، عشرة من الإبل لكل إصبع».

١١٤٥- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال: «من تطبب - ولم يكن بالطب معروفاً - فأصاب نفساً فما دونها، فهو ضامن». أخرجه الدارقطني،

(١١٤٤) شرح الكلمات:

الثنية: إحدى الأسنان الأربع التي في مقدم الفم ثنتان من تحت والآخران من فوق.
الضرس: أي السن الطاحنة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن أصابع اليدين والرجلين كلها سواء وفي كل إصبع منها عشر من الإبل.
- ٢- إن دية الأسنان سواء لافرق بين ضرس وناب وثنية.

(١١٤٥) شرح الكلمات:

تطبب: أي ادعى علم الطب ولم تكن طبيباً بأن لم يكن عنده خبرة ولا علم.
ضامن: أي لما أتلفه.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- من ادعى علم الطب وليس بعالم فيه ولا خبرة له وعالج الناس فأتلف نفساً فما دونها بعلاجه سواء أصاب ذلك بالسراية أو المباشرة وكان عمداً أو خطأ فإنه ضامن.
- ٢- ما وقع من الطبيب الحاذق من إتلاف النفس فما دونها، فإن كان بالسراية فلا يضمن بالاتفاق، وإن كان من تفريطه في حق المريض وجنت يده على عضو صحيح فإنه يضمن ثلث الدية وإن زاد فعلى العاقلة.

١١٤٤- البخاري / ٦٥٠٠، وأبو داود / ٤٥٥٨، والترمذي / ١٣٩٢.

١١٤٥- الدارقطني ٣/ ١٩٦، والحاكم ٤/ ٢٣٦، وأبو داود / ٤٩٨٦، والنسائي / ٤٨٣٠، وحسنه الشيخ الألباني، الصحيحة / ٦٣٥.

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا إِلَّا أَنَّ مَنْ أَرْسَلَهُ أَقْوَى مِمَّنْ وَصَلَهُ.

١١٤٦- **ومنه:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ، خَمْسٌ مِنْ الْإِبِلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ. وَزَادَ أَحْمَدُ: «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، كُلُّهُنَّ عَشْرٌ، عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ.

١١٤٧- **ومنه** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ. وَلَفَّظَ أَبِي دَاوُدَ: «دِيَةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ». وَلِلنَّسَائِيِّ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَتِهَا». وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٣- لا ضمان لكل سرية فعل مأذون فيه من جهة الشرع كالحدود والقصاص .

(١١٤٦) شرح الكلمات:

المواضع: جمع موضحة، وهي الشجة في الرأس أو الوجه خاصة .

ما يستفاد من الحديث :

١- إن في الموضحة خمسا من الإبل، وموضحة الوجه والرأس سواء بالإجماع .

٢- إن الأصابع كلها سواء في الدية، وفي كل إصبع عشر من الإبل .

(١١٤٧) ما يستفاد من الحديث :

١- إن دية المعاهد والذمي نصف دية الحر المسلم .

٢- إن دية المرأة مثل دية الرجل إلى الثلث وكذلك أرش جراحات المرأة مثل جراحات الرجل

إلى الثلث، وما زاد عليه فتكون دية المرأة على النصف من دية الرجل .

١١٤٦- أحمد ٢/ ١٨٧، ٢١٥، وأبو داود/ ٤٥٦٦، والترمذي/ ١٣٩٠، والنسائي/ ٤٨٥٢، وابن ماجه/ ٢٦٥٥، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢٢٨٥.

١١٤٧- أحمد ٢/ ١٨٠، وأبو داود/ ٤٥٨٣، والترمذي/ ١٤١٣، والنسائي/ ٤٥٠٨، وابن ماجه/ ٢٦٤٤، وحسنه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢٢٥١.

١١٤٨- **وَمِنْهُ قَالَ** : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ فَتَكُونُ دِمَاءُ بَيْنَ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَعِيفَةٍ وَلَا حَمَلٍ سَلَاحٍ» . أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَضَعَفَهُ .

١١٤٩- **وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ** : قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَّتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا . رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ إِزْسَالَهُ .

١١٥٠- **وَمِنْ أَبِي رِمَّةٍ قَالَ** : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي ، فَقَالَ : «مَنْ هَذَا؟» ، فَقُلْتُ : ابْنِي وَأَشْهَدُ بِهِ ، فَقَالَ : «أَمَّا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ» . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ

(١١٤٨) شرح الكلمات:

ينزو : أي يشب بوساوسه وإغوائه . ضغينة : أي هي الحقد والعداوة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إثبات قتل شبه العمد وهو نوع ثالث من أنواع القتل .
- ٢- لا قصاص في شبه العمد وإن ديته مثل دية العمد تكون مغلظة (أي : ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها أولادها) وقد سبق تعريف «شبه العمد» .

(١١٤٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن دية القتل من الفضة اثنا عشر ألف درهم عند الأكثر .

(١١٥٠) شرح الكلمات:

لا يجني عليك ولا تجني عليه : أي لا تحمل جنايته ، ولا يحمل جنايتك .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إنه لا يطالب أحد بجناية غيره قريباً كان أو بعيداً حتى الأب مع ابنه والابن مع أبيه ، أما حمل العاقلة الدية فهذا من التناصر والتعاون بين المسلمين .

١١٤٨- الدارقطني ٩٥/٣ .

١١٤٩- أبو داود / ٤٥٤٦ ، والترمذي / ١٣٨٨ ، والنسائي / ٤٨٠٣ ، وابن ماجه / ٢٦٢٩ ، وضعفه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٢٢٤٥/ .

١١٥٠- أبو داود / ٤٤٩٥ ، والنسائي / ٤٨٣٥ ، وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٢٣٠٣ .

وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ.

باب دعوى الدم والقسامة

١١٥١- مَنِ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رِجَالٍ مِنْ كُبرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، وَمُحْيِصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ. فَأَتَى مُحْيِصَةُ فَأُخْبِرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ. قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَأَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ. فَذَهَبَ مُحْيِصَةُ لِيَتَكَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبُرَ كِبَرُ» يُرِيدُ السِّنَّ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحْيِصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِمَّا أَنْ يَدُودَا صَاحِبَكُم، وَإِمَّا أَنْ يَأْذُنُوا

(١١٥١) شرح الكلمات:

كَبُرَ: أي قَدِمَ الأَسَنُ. أَنْ يَدُودَا: أي يدفعوا الدية.
رَكُضَتْنِي: أي رَفَسْتَنِي بِرِجْلَيْهَا.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على مشروعية القسامة وعليه جماهير العلماء .
- ٢- عدم ثبوت القسامة بمجرد دعوى القتل على المدعى عليهم بل لا بد له من وجود اللوث والعداوة أو الشبهة القوية أو القرائن الظاهرة .
- ٣- إذا ادعى أولياء المقتول على رجل بعينه ثبت القود، وإن كانت الدعوى على جماعة حلفوا وثبت عليهم الدية .
- ٤- البدء بتوجيه الأيمان على المدعين بخلاف الدعاوي الأخرى، وذهب جماعة من العلماء إلى أنه يحلف خمسون رجلاً من أهل القرية ما قتلنا ولا علمنا، فإن حلفوا براءوا ولا دية عليهم، وقيل: تلزمهم الدية .
- ٥- جواز دفع الإمام الدية من عنده حسماً للتراع وإصلاحاً لذات البين .

بِحَرْبٍ» فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ: فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ لِحُويَصَةَ، وَمَحِيصَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ: «أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟»، قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَيَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟»، قَالُوا: لَيْسُوا مُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَائَةَ نَاقَةٍ. قَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةً حَمْرَاءَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٥٢- وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَتِيلٍ ادَّعَوْهُ عَلَى الْيَهُودِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

باب قتال أهل البغي

١١٥٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا

٦- وجوب الدية على المدعى عليهم بالإقرار أو البيعة أو إيمان المدعين.

٧- استحباب توقيف الكبير وتقديمه في الحديث لأجل سنه.

٨- جواز الاكتفاء بالمكاتبة وبخبر الواحد مع إمكان اللقاء.

(١١٥٢) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على إقرار القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية، وهي دفع مائة من الإبل أو حلف خمسين رجلاً من القوم أو القتل.

٢- ثبوت القتل بالقسامة، وأنها مشروعة ولا يضرها مخالفتها لبعض الأصول فإن القسامة أصل مستقل بذاتها وقد قال بها جماهير العلماء.

(١١٥٣) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على حرمة حمل السلاح على المسلمين، وأن من حملة عليهم وأخافهم فقد شذَّ وخرج عن جماعة المسلمين ولا يُعد منهم، فإن استحل قتال المسلم بغير حق فقد كفر

السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٥٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَمَاتَ فَمِيتُهُ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١١٥٥- وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١١٥٦- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَذَرِي يَا

وخرج عن الإسلام.

(١١٥٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب طاعة الإمام والإنضواء تحت لوائه.
- ٢- حرمة الخروج على الإمام الذي اتفقت عليه كلمة المسلمين في البلاد.
- ٣- عدم جواز القتال لمن فارق الجماعة لكن لم يخرج عليهم ولا قاتلهم بل يُترك على حاله حتى يهديه الله.

(١١٥٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن الصواب في حرب صفين كان مع علي رضي الله عنه كما هو مذهب أهل السنة والجماعة لكنهم يتولون الجميع ويعرفون لهم فضلهم وسبقهم وصحبتهم وأن كلا الفريقين قد اجتهدا فمنهم المصيب ومنهم المخطيء وكل له أجر ومغفرة إن شاء الله.
- ٢- علامة صدق النبوة حيث وقع قتل عمار رضي الله عنه في حرب صفين كما أخبر به النبي الصادق المصدوق ﷺ.

(١١٥٦) شرح الكلمات :

لا يُجهز : أي لا يسرع في قتله والقضاء عليه.

١١٥٤- مسلم : الإمارة / ٥٣.

١١٥٥- مسلم : الفتن / ٧٣.

١١٥٦- وابن أبي شيبة : ٤٢٤ / ٢ ، والحاكم : ١٦٧ / ٢.

ابن أم عبد، كيف حُكِّمَ اللهُ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهَا، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقَسَمُ فَيْؤُهَا». رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ قَوْهَمٌ، لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ كَوْثَرُ بْنُ حَكِيمٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وَصَحَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَرْقٍ نَحْوَهُ مَوْقُوفًا. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَاكِمُ.

١١٥٧- وعن عُرْفُجَةَ بْنِ شُرَيْحٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يَفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

باب قتال الجاني وقتل المرتد

١١٥٨- عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ

فِيهَا: الْفِيءُ: هُوَ مَا أَخَذَ مِنْ مَالِ الْكُفَّارِ بِمَا قَاتَلَ، وَالْمَرَادُ هُنَا مَالُ الْبَغَاةِ الَّذِينَ هَرَبُوا.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- مشروعية دعاء البغاة إلى الرجوع عن البغي أولاً وتكرير ذلك فإن أصروا يجوز قتلهم، وقال جماعة من العلماء: يجب قتلهم.
- ٢- عدم مشروعية القتل لأسارى البغاة، وعدم تتبع الهارب ولو كان متحيزاً إلى فئة.
- ٣- إن أموال البغاة لا تُغنم، وإن جلبوها إلى دار الحرب.
- ٤- إن البغاة لا يخرجون عن دائرة الإسلام ببغيهم وخروجهم على الإمام؛ لذلك لا تُسبى نساؤهم ولا يُطلب هاربهم ولا يُقسم فيهم كما مر.

(١١٥٧) ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن من خرج على إمام قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين، وأراد شق عصا الطاعة وتفريق الكلمة فإنه يُهدر دمه سواء كان الإمام عادلاً أو جائراً.
- ٢- وجوب العمل لجمع كلمة المسلمين.

دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

- ١١٥٩- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَاتَلَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَتَزَعَّ ثَنِيَّتَهُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَعِضُّ أَحَدُكُمْ كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.
- ١١٦٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَمْرًا

(١١٥٨) شرح الكلمات:

دون ماله: أي في حفظه والدفاع عنه.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- جواز مقاتلة من هجم عليك ليأخذ مالك بغير حق قليلاً كان المال أو كثيراً أو يستثنى من ذلك السلطان فيصبر على جوره وإن أخذ الأموال وعذب أهلها.
- ٢- من قُتل وهو يدافع عن ماله كان شهيداً.
- ٣- وجوب صيانة الأموال من الضياع والنهب والسرقة.
- ٤- جواز الاستسلام للجاني في النفس والمال.

(١١٥٩) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أن الجناية التي وقعت لأجل الدفاع عن الضرر تهدر ولا دية على الجاني؛ لوقوع الاتفاق على أن من شهر على آخر سلاحاً ليقتله يدفع الآخر عن نفسه وقتل الشاهر أنه لا شيء عليه.
- ٢- مشروعية الدفاع عن النفس، وأن الخصومة ممقوتة ولكن تزيد بشاعتها إذا كانت بطريقة وحشية.

(١١٦٠) شرح الكلمات:

ففقأت عينه: أي شققت عينه وطفأت ضوءها.

١١٥٩- البخاري/ ٦٤٩٧، ومسلم: القسامة/ ١٨.

١١٦٠- البخاري/ ٦٥٠٦، ومسلم: الأداب/ ٤٤، أحمد/ ٢٤٣، والنسائي/ ٤٨٦٠، وابن حبان/ ٦٠٠٤.

أُطْلِعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَحَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ: «فَلَا دِيَّةَ لَهُ وَلَا قِصَاصَ».

١١٦١- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ حِفْظَ الْحَوَائِطِ بِالنَّهَارِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ حِفْظَ الْمَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَا أَصَابَتْ مَاشِيَتُهُمْ بِاللَّيْلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ، وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ.

١١٦٢- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ - لَا أَجْلِسُ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حُرْمَةُ النَّظَرِ إِلَى بَيْوتِ النَّاسِ سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ مِنْ مَكَانٍ عَالٍ أَوْ مِنْ خِلَالِ الْبَابِ وَنَوَافِذِ الْجُدُرَانِ.
- ٢- لَا ضَمَانَ وَلَا حُرْمَةَ لِمَنْ أَطْلَعَ عَلَى بَيْتٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَإِنْ خَذَفَهُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ وَفَقَأَ أَعْيُنَهُ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَلَا دِيَّةَ.
- ٣- جَوَازُ رَمِي النَّاضِرِ وَلَوْ قَبْلَ الْإِنْدَارِ.
- ٤- مَنْ أَذِنَ لَهُ بِالْدُخُولِ أَوْ بِالنَّظَرِ مِنْ عَالٍ فَوَقَعَتْ عَيْنُهُ عَلَى مَا لَا يَحِلُّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ، وَإِنْ فَقَأَ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ عَيْنَهُ فَهُوَ أَثِمٌ وَضَامِنٌ.
- ٥- إِبَاحَةُ قَصْدِ الْعَيْنِ بِشَيْءٍ خَفِيفٍ كَالْحَصَاةِ.
- ٦- وَجُوبُ احْتِيَاطِ الْعَجِيرَانِ عِنْدَ الْبِنَاءِ حَيْثُ لَا يَكْشِفُ جَارُ جَارِهِ وَلَا يَطْلُعُ عَلَى عَوْرَاتِهِ.

(١١٦١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ أَصْحَابُ الْمَوَاشِي مَا جَنَّتَهُ الْمَوَاشِي فِي النَّهَارِ؛ لِأَنَّ الْمَعْتَادَ إِرسَالَهَا بِالنَّهَارِ، وَيَضْمَنُونَ مَا جَنَّتَهُ فِي اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ الْمَعْتَادَ حَفْظَهَا بِاللَّيْلِ.

١١٦١- أحمد ٢٩٥/٤، وأبو داود ٣٥٦٩، والنسائي في الكبرى (٥٧٨٤، ٥٧٨٥)، وابن ماجه ٢٣٣٢، وابن حبان / ٦٠٠٨، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة / ٢٣٨.

١١٦٢- البخاري / ٦٥٢٥، ومسلم: الإمارة / ١٥، وأبو داود / ٤٣٥٤.

حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: وَكَانَ قَدْ اسْتُشِيبَ قَبْلَ ذَلِكَ.

١١٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١١٦٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدَ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقْعُ فِيهِ، فَيَنْهَاهَا، فَلَا تَنْتَهِي، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ أَخَذَ الْمِعْوَلُ، فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا فَقَتَلَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا أَشْهَدُوكَ فَإِنْ دَمَهَا هَدَرَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاتُهُ يَقَاتُ.

(١١٦٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب قتل المرتد بالإجماع، لكن يجب الاستتابة قبل القتل فإن تاب وإلا ضربت عنقه.
- ٢- إن المرتد يُحبس ويُستتاب ثلاثة أيام فإن أسلم خلى سبيله وإلا قُتل بالسيف، وقيل: يُستتاب شهراً.
- ٣- غيرة معاذ بن جبل رضي الله عنه على الإسلام وعلى تنفيذ حدود الله وعدم مبالاة أحد في هذا الباب.

(١١٦٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب قتل المرتد سواء كان رجلاً أو امرأة.
- ٢- يرى بعض العلماء أن كلمة التبديل في قوله ﷺ «من بَدَّلَ دِينَهُ» تشمل من تنصّر بعد أن كان يهودياً وغير ذلك من الأديان الكافرة، وعند بعض الآخر المراد الكفر بعد الإسلام.

(١١٦٤) شرح الكلمات :

المِعْوَلُ : أي عصا فيها سنان دقيق.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن من سب النبي ﷺ أو شتمه يُقتل ويهدر دمه من غير استتابة.

كتاب الحدود

باب حد الزاني

١١٦٥- من أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال الآخر- وهو أفقه منه-: نعم، فأقض بيننا بكتاب الله، وأئذن لي، فقال: «قل»، قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا، فزني بأمرأته، وإنني أخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أن على ابني

(١١٦٥) شرح الكلمات:

عسيفاً: أي أجيراً. افتديت منه: أي استتقت ابني من الرجم. تغريب عام: أي التفسير سफراً بعيداً. وفي الشرع: هو نفي المحدود عن بلده عاماً كاملاً.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أن حد الزاني الحر البكر غير المُحصن مائة جلدة وتغريب عام.
- ٢- وجوب الرجم على الزاني الحر المُحصن.
- ٣- يكفي الاعتراف بالزنا مرة واحدة لإقامة الحد على المقر، وعند جماعة من العلماء لا بد من الإقرار بالزنا أربع مرات، كما سيأتي.
- ٤- جواز حكم الحاكم في الحدود ونحوها بما أقرب به الخصم عنده.
- ٥- عدم جواز الصلح لإسقاط الحدود.
- ٦- جواز الحلف على الشيء لتأكيدهِ ولو من غير استحلاف.
- ٧- جواز التوكيل في إثبات الحدود وتنفيذها.

جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرِّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَاعْدُوا يَا أُتَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا اللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

١١٦٦- وعن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١١٦٧- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ،

-
- ٨- استحباب استئذان الحاكم أو المفتي في الكلام قبل عرض السؤال أو الدعوى عليه .
٩- وجوب الاحتياط عند العمل الذي قد يؤدي إلى الاختلاط ومن ثم الوقوع في الفاحشة .

(١١٦٦) ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن حد الزاني البكر الحر البالغ جلد مائة وتغريب عام، والتغريب من تمام الحد .
- ٢- مشروعية التغريب عاماً واحداً للذكر والأنثى كليهما ماعدا الرقيق والأمة ؛ لأن في نفيهما عقوبة لمالكهما ولا يعاقب في الشرع إلا الجاني، وقيل : لا تغرب المرأة ؛ لأن في نفيها ضياعاً لها وتعريضاً للفتنة .
- ٣- وجوب رجم الثيب الزاني ذكر أكان أو أنثى حتى يموت ، وأنه يُضرب مائة جلدة أولاً ثم يُرجم ، وبه قال جماعة من العلماء ، لكن الأكثر على عدم الجمع بين الجلد والرجم لعدم ذكر الجلد في قصة ماعز والغامدية واليهوديين وسيأتي ذكرها إن شاء الله .

(١١٦٧ ، ١١٦٨) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- الحديث دليل على أن الإقرار بالزنا أربع مرات ، وأنه يُشترط التكرار في الإقرار .

فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَبَا جُنُونُ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟»، قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٦٨- وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا أَتَى مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ؟»، قَالَ: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١١٦٩- وعن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيهِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ آيَةَ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا

٢- عدم الاعتبار بإقرار المجنون والسكران بالزنا.

٣- وجوب الاستفصال، والتثبت والتصريح في الزنا باللفظ الواضح الذي لا يحتمل غير ذلك.

٤- استحباب تلقين ما يسقط الحد، وعند المالكية لا يُلَقَّن من اشتهر بانتهاك الحرمات.

٥- جواز الحفر للرجل عند رجمه.

٦- صحة رجوع المُقر بالزنا عن إقراره.

٧- عدم وجوب كون الإمام أول من يَرجم من ثبت عليه الحد بالإقرار.

(١١٦٩) ما يستفاد من الحديث :

١- إن فاحشة الزنا من الكبائر.

٢- ثبوت الرجم على الزاني المحصن، وأنه حق من عند الله تعالى.

٣- إن آية الرجم كانت في القرآن الكريم ثم نُسخَت تلاوتها وبقي حكمها، فلا يجوز إثباتها في المصحف.

٤- إن السنة مصدر من مصادر الشريعة الإسلامية فمأثب فيها يجب العمل به ويحرم إنكاره.

وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَنْ زَنَى، إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٧٠- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا. ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا. ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ».

٥- خشية الخليفة الراشد عمر رضي الله عنه من وجود بعض أهل الأهواء والجهال الذين يذهبون إلى إنكار الرجم وقد تحقق ذلك والله المستعان.

٦- إن المرأة العارية من الزوج أو السيد إذا وجدت حبلى أقيم عليها الحد على رأي عمر رضي الله عنه لكن الراجح أنها تستفسر فإذا لم تذكر شبهة في حملها أقيم عليها الحد. وقال بعض العلماء: لا يثبت الحد إلا ببينة أو اعتراف. والله أعلم.

(١١٧٠) شرح الكلمات:

لا يُتْرَبُ عَلَيْهَا: أي لا يعترفها ولا يعيرها بعد أن طهرها بالحد.

ما يستفاد من الحديث:

١- إذا عرف السيد أن أمته قد زنت وتبين زناها بالشهادة أو الإقرار أقام عليها الحد.

٢- عدم جواز التريب والتعنيف واللوم لمن أقيم عليه الحد.

٣- من ارتكب ذنباً وأقيم عليه الحد ثم ارتكب مرة أخرى تكرر عليه الحد، وأما من ارتكبه مرات دون تخلل إقامة الحد لا يجب عليه إلا حد واحد.

٤- وجوب بيع الأمة التي تكررت منها الفاحشة.

٥- عدم وجوب فراق الزانية إلا إذا تكررت منها الفاحشة فيجب فراقها قاله بعض العلماء، لكن الحق وجوب فراق الزانية ولو لم تتكرر منها الفاحشة وكذلك يجب طلاق الزوجة لأجل

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

١١٧١- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ فِي مُسْلِمٍ مَوْقُوفٌ.

١١٧٢- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ - وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزَّانِي - فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْنِي عَلَيْهِ، فَدَعَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَلِيَّهَا فَقَالَ: «أَحْسِنِ إِلَيْهَا فَإِذَا وَضَعْتَ فَائِئَتِي بِهَا» فَفَعَلَ. فَأَمَرَ بِهَا فَشُكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فُرِجِمَتْ. ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَتَصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ

الزنا لقوله تعالى: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ لأن في إمساكها أضراراً ودناءةً ينفر منها المسلم.

٦- عدم وجوب ذكر عيب الأمة الزانية التي أقيم عليها الحد على البائع.

٧- مشروعية إقامة الحد على الأمة مطلقاً سواء أحصنت أو لا.

(١١٧١) ما يستفاد من الحديث:

١- الأمة إذا زنت وجب إقامة الحد عليها سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة كما مر.

٢- إن حد المماليك هو الجلد مطلقاً، وعلى السيد أن يحرص على إقامة الحد على رقيقه إن زنى.

(١١٧٢) شرح الكلمات:

جُهَيْنَةُ: قبيلة معروفة تسكن ساحل البحر الأحمر في الجزء الغربي من المملكة العربية السعودية. فَشُكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا: أي شُدت ورُبِطت.

جَادَتْ بِنَفْسِهَا: أي قدمت نفسها لترجم ابتغاء مرضاة الله تعالى.

ما يستفاد من الحديث:

١- وجوب رجم الزاني المحصن بالحجارة حتى يموت، وأن المرأة تُرجم قاعدةً والرجل

زَنْتَ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتُ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا اللَّهُ تَعَالَى؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١١٧٣- وعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ، وَامْرَأَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١١٧٤- وَقِصَّةُ الْيَهُودِيِّينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

١١٧٥- وعن سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ فِي أَبْيَاتِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ، فَخَبَّتْ بِأَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اضْرِبُوهُ حَذَّه»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «خُذُوا عِشْكَالًا فِيهِ مِائَةٌ

قائماً، ويُشد ثياب المرأة لثلاث تكشف عورتها عند الاضطراب من مس الحجارة.

٢- عدم جواز إقامة الحد على الحامل، وأنه يُشترط في استيفاء الحد أن يؤمن الحيف.

٣- إنه لا يُجمع بين الجلد والرجم في حق الزاني المحصن، بل حده الرجم فقط.

٤- وجوب الصلاة على المقتول حداً، وجوازها للإمام كسائر الموتى.

(١١٧٣، ١١٧٤) ما يستفاد من الحديثين:

١- مشروعية إقامة الحد على الكافر إذا زنى.

٢- ثبوت تحريف اليهود لبعض نصوص التوراة، وأن البعض الآخر سلمت من التحريف.

٣- إن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يخالفه شرعنا أولم يرد دليل بنسخه.

٤- صحة أنكحة الكفار.

(١١٧٥) شرح الكلمات:

فخبت: أي زنا. عثقالاً: أي عذقاً.

شمراخ: هو غصن دقيق في أصل العثقال.

١١٧٣- مسلم: الحدود/ ٢٨.

١١٧٤- البخاري/ ٦٤٥٠، ومسلم، الحدود/ ٢٥.

١١٧٥- أحمد/ ٢٢٢/ ٥، والنسائي في الكبرى/ ٧٣٠٩، وابن ماجه/ ٢٥٧٤.

شِمْرَاخُ ثُمَّ اضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً» فَفَعَلُوا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي وَضْعِهِ وَإِزْسَالِهِ.

١١٧٦- وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلِ قَوْمٍ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَرِجَالُهُ مُوثَقُونَ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا.

١١٧٧- وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن حد الزاني البكر ضربه مائة جلدة.
- ٢- إن من كان ضعيفاً لمرض أو نحوه لا يطبق الحد أقيم عليه الحد بقدر ما يستطيع ولو دفعة واحدة من غير تكرار الضرب كما في الحديث المذكور وأنه لا يُعد من الحيل المحرمة.
- ٣- من أصاب الحد وكان مريضاً يُرجى برؤه أو خيف عليه شدة الحر أو شدة البرد فيؤخر الحد حتى زوال ما يخاف منه.

(١١٧٦) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن من فعل اللواط فقد أتى بكبيرة ومعصية عظيمة، وحده أنه يقتل الفاعل والمفعول به.
- ٢- حرمة إتيان البهيمة في فرجها وأن من فعله حده القتل، وكذلك تقتل البهيمة وجوباً مأكولة كانت أو غيرها، وقيل: يُعزَّر الفاعل ولا يُعتبر ذلك زناً حتى يُقام عليه الحد.

(١١٧٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن أبا بكر وعمر وعلياً رضي الله عنهم ضربوا الزاني البكر مائة جلدة، وغربوه ونفوه عاماً كاملاً، فالغريب ليس بمنسوخ، وقد نفذه هؤلاء الخلفاء الثلاثة الراشدون كما مر.

١١٧٦- أحمد ١/ ٣٠٠، وأبو داود ٤٤٦٢، والترمذي ١٤٥٦، وابن ماجه ٢٥٦١، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء ٢٣٥٠/.

١١٧٧- الترمذي ١٤٣٨.

اختلف في رفعه ووقفه .

١١٧٨- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن رسول الله ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالْمُتَرْجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ . وَقَالَ : «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ يُوتِيَكُم» . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

١١٧٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه : قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اذْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا» . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ . وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِلَفْظٍ : «اذْرَأُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» . وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا .

١١٨٠- وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ قَوْلَهُ بِلَفْظٍ : «اذْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ» .

١١٨١- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اجْتَنِبُوا هَذِهِ

(١١٧٨) شرح الكلمات:

المترجلات : أي المتشبهات بالرجال .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حُرمة تشبه الرجال بالنساء والعكس يعني حُرمة تشبه النساء بالرجال .
- ٢- وجوب نفي أهل المعاصي والريب ، وإبعادهم من المنازل التي تسكنها النساء ، وعدم إذهابهم بدخول البيت ولو كانوا ممن لا رغبة لهم في النساء .

(١١٧٩ ، ١١٨٠) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- الحديث دليل على أنه يُدفع الحد بالشبهة المحتملة كأن تدعي المرأة الإكراه ، أو أنها كانت نائمة ونحوها ولا تكلف بالبيينة بل يُقبل قولها ويُدرأ عنها الحد ، أما الاحتمالات التي تشبه الوهم والخيال فلا عبرة لها .

١١٧٨- البخاري / ٦٤٤٥ .

١١٧٩- ابن ماجه / ٢٥٤٥ ، والترمذي / ١٤٢٤ ، والحاكم ٤ / ٤٢٤ ، وضعفه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٥٥ - ٢٣٥٦ .

١١٨٠- البيهقي : ٢٣٨ / ٨ .

١١٨١- الحاكم ٤ / ٢٧٢ ، والموطأ / ٢٣٨٦ ، وصححه الشيخ الألباني ، الصحيحه / ٦٦٣ .

القاذورات التي نهى الله عنها، فمن ألمَ بها فليستَرِ بِسِتْرِ الله، وَلْيَتُبْ إِلَى الله تَعَالَى، فَإِنَّهُ مَنْ يُبِدْ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ الله عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَهُوَ فِي «الْمَوْطَأِ» مِنْ مُرْسَلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

باب حد القذف

١١٨٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ، وَتَلَا الْقُرْآنَ فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ فَضَرَبُوا الْحَدَّ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ.

١١٨٣- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَوَّلُ لِعَانٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ شَرِيكَ بَنَ

(١١٨١) شرح الكلمات:

القاذورات: جمع قاذورة، وهي الفعل القبيح والشنيع، والمراد: المحرمات. ألمَ بها: أي ارتكب شيئاً من هذه المعاصي والسيئات.

ما يستفاد من الحديث:

١- من اقترف معصية يجب عليه أن يسترها ولا يفضح نفسه بالإقرار، ويبادر إلى التوبة فإن الله غفور رحيم، وأما من أبدى وبلغ ذلك الإمام فوجب عليه إقامة الحد.

(١١٨٢) ما يستفاد من الحديث:

١- ثبوت حد القذف وجوب إقامته على القاذف الكاذب، فقد ضرب النبي ﷺ حسان ومسطح وحمنة بنت جحش الحد لما قذفوا الصديقة بنت الصديق عائشة رضي الله عنها.

(١١٨٣) شرح الكلمات:

القذف: أي الرمي بالزنا أو اللواط.

١١٨٢- أحمد ٣٥/٦، وأبو داود ٤٤٧٤، والترمذي ٣١٨١، والنسائي في الكبرى ٧٣٥١، وابن ماجه ٢٥٦٧.

١١٨٣- أبو يعلى ٢٨٢٤، والدارقطني ٢٧٧/٣، والبخاري ٤٤٧٠.

سَحْمَاءَ قَذَفَهُ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ بِأَمْرَاتِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا فَحَدُّ فِي ظَهْرِكَ». الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَفِي الْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

١١٨٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: لَقَدْ أَدْرَكْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَضْرِبُونَ الْمَمْلُوكَ فِي الْقَذْفِ إِلَّا أَزْبَعِينَ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ.

١١٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

باب حد السرقة

١١٨٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ سَارِقٍ

ما يستفاد من الحديث :

١- من رمى زوجته بالزنا وعجز عن إثبات أربعة شهداء لإثبات دعواه ضرب حد القذف إلا إذا تلاعن الزوجان فيسقط الحد عن الزوج وتكون شهادة الزوج أربع مرات قائمة مقام أربعة شهداء، والخامسة زيادة في التشديد، وإذا نكل عن الأيمان جلد.

(١١٨٤) ما يستفاد من الحديث :

١- إذا قذف العبد محصناً فحده على النصف من حد الحر، وهو أربعون جلدة.

(١١٨٥) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة قذف السيد مملوكه بالزنا كذباً، ولو قذفه لا يحد السيد للقذف في الدنيا، وإنما يقام عليه الحد في الآخرة.

٢- إذا قذف العبد غير مالكة؛ فإنه لا يحد القاذف ولو كان المقدوف أم ولد، وقيل: يحد.

إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

١١٨٧- وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: «تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «اقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ».

١١٨٨- وَمِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٨٩- وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ

(١١٨٦) شرح الكلمات:

فصاعداً: أي فما زاد.

(١١٨٦، ١١٨٧) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- لا تقطع يد السارق إلا إذا كان المال المسروق ربع الدينار أو ثلاثة دراهم فصاعداً.
- ٢- لا تقطع اليد في سرقة أقل من ربع دينار على رأي أهل الحجاز، وأقل من عشرة دراهم على رأي أهل العراق.
- ٣- إذا اختلف صرف الدينار والدرهم، فإن النصاب لقطع يد السارق يقوم بالدراهم لا بربع الدينار، وقيل: يقوم بالذهب.

(١١٨٨) شرح الكلمات:

مِجَنٍّ: هو الترس.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أن أقل نصاب السرقة ثلاثة دراهم أو ما يساويها في القيمة وأن من سرق أقل من ذلك لا تقطع يده.

١١٨٧- البخاري/٦٤٠٧، وأحمد/٦٨٠.

١١٨٨- البخاري/٦٤١١، ومسلم: الحدود/٦.

١١٨٩- البخاري/٦٤١٤، ومسلم: الحدود/٧.

السَّارِقُ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضاً.

١١٩٠- وعن عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، ثُمَّ قَامَ فَحَطَبَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ» الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا.

١١٩١- وعن جابر رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا

(١١٨٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- التحذير من سرقة القليل النافه؛ لأن ذلك يجبر السارق إلى السرقة التي تقطع يده فيها.
- ٢- جواز لعن العصاة غير المعينين.
- ٣- إن تشريع الحدود في الإسلام للوقاية والعلاج معاً.

(١١٩٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة الشفاعة في الحدود بعد رفعها إلى السلطان، وأنه إذا بلغ الأمر إلى الإمام فإنه تجب عليه إقامة الحد.
- ٢- جواز الشفاعة في التعزيرات لا في الحدود.
- ٣- وجوب العدل والمساواة بين الناس في الحدود والأحكام، وعدم التفريق بين الشريف والوضيع.
- ٤- وجوب قطع اليد لجاحد العارية وأن حكمه حكم السارق.

(١١٩١) شرح الكلمات :

مختلس : أي مختطف .
متهب : هو السالب قهراً .

١١٩٠- البخاري/٦٤٠٦، ومسلم: الحدود/٨، ١٠.

١١٩١- أحمد/٣/٣٨٠، وأبو داود/٩٢-٣٩٣، ٤٣٩، والترمذي/١٤٤٨، والنسائي/٤٩٧١، وابن ماجه/٢٥٩١، وابن

حبان/٤٤٥٦، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/٢٤٠٣.

مُنْتَهَبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ.

١١٩٢- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ». رَوَاهُ الْمَذْكُورُونَ وَصَحَّحَهُ أَيْضاً التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ.

١١٩٣- وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخَزُومِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِبِلَصٍ قَدْ اعْتَرَفَ اعْتِرَافاً، وَلَمْ يُوَجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ؟» قَالَ: بَلَى، فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءٌ بِهِ، فَقَالَ ﷺ: «اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ»، فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ، ثَلَاثًا». أَخْرَجَهُ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- لا قطع على الخائن والمنتهب والغاصب والمختلس، لأنهم ليسوا بمجرمين ولا مفسدين، فهم معتدون ومفسدون بلا ريب، فلهم عقوبات أخرى يجب على الإمام أن يستخدمها لردعهم عن ذلك، وعبرة للآخرين حتى يستتب الأمن والسلام.
- ٢- يشترط لقطع يد السارق أن تكون السرقة من حرز مثله، والحرز يختلف باختلاف الأموال والبلدان والحاكم ومرجع ذلك العرف. والله أعلم.

(١١٩٢) شرح الكلمات:

كثر: هو جمار النخل، وهو شحمه الذي في وسطه.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- عدم وجوب القطع في سرقة الثمر والكثير، سواء كان باقياً على أصله أو قد جذ على رأي أبي حنيفة، وخالفه الجمهور فقالوا: يقطع في كل حرز.

(١١٩٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أنه ينبغي للإمام تلقين السارق الإنكار عن السرقة فإن رجع عن الاعتراف يدرأ الحد عنه.

١١٩٢- أحمد ٤٦٣/٣، وأبو داود ٤٣٨٨، والترمذي ١٤٤٩، والنسائي ٤٩٦١، وابن ماجه ٢٥٩٣، وابن حبان ٤٤٦٦، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء ٢٤١٤.
١١٩٣- أبو داود ٤٣٨٠، وأحمد ٢٩٣/٥، والنسائي ٤٨٧٧.

أَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ .

١١٩٤- وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَسَاقَهُ بِمَعْنَاهُ، وَقَالَ فِيهِ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ ثُمَّ أَحْسِمُوهُ». وَأَخْرَجَهُ الْبَزْازُ أَيْضاً، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ.

١١٩٥- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُغْرَمُ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَبَيَّنَّ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ:

٢- لا بد لثبوت السرقة إقرار السارق مرتين وبه قال بعض العلماء، وقال الآخرون يكفي الإقرار مرة واحدة.

٣- إذا لُقِنَ السارق الرجوع عن الاعتراف بالسرقة ولم يرجع بل أصر على إقراره؛ فإنه يقام عليه الحد.

(١١٩٤) شرح الكلمات:

احسموه: من الحسم، وهو كيه بعد القطع لثلا يتزف الدم.

ما يستفاد من الحديث:

١- وجوب حسم مكان القطع بمادة توقف نزيف الدم لثلا يؤدي إلى هلاكه، لكن لا تجوز زراعة العضو المقطوع في الحد؛ لأن في بقاء أثر الحدردعاً بالغاً للجاني ولمن يقدم على مثل ذلك العمل.

٢- أجرة الطبيب القاطع والحاسم من بيت المال وقيمة الدواء على الجاني.

٣- من السنة تعليق يد السارق في عنقه ليراه الناس وينزجروا.

(١١٩٥) شرح الكلمات:

لا يغرم: أي لا يضمن السارق قيمة ما سرق إن تلفت.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن العين المسروقة إذا تلفت في يد السارق لا يغرم سواء أتلّفها قبل القطع

هُوَ مُنْكَرٌ.

١١٩٦- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ؟ فَقَالَ: «مَنْ أَصَابَ بِهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذِ حُبْنَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ فَلَبَّغَ ثَمَنَ الْمَجْنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١١٩٧- وعن صفوان بن أمية رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَمَّا أَمَرَ بِقَطْعِ الَّذِي

أو بعده. وقال جماعة من العلماء أنه يغرم لأنه بعد القطع تخلص من حق الله، لكن بقي عليه حق الأدمي فيضمن.

(١١٩٦) شرح الكلمات:

حُبْنَةٍ: معطف الإزار، أي لا يأخذ في ثوبه منه شيئاً.

الْجَرِين: هو المكان الذي يجفف فيه التمر. الْمَجْنُّ: أي الترس.

ما يستفاد من الحديث:

١- جواز أخذ المحتاج من التمر على رؤوس النخل أو الثمر في الشجرة ونحوها لسد فاقته، ولا يجوز له أن يحمل معه شيئاً، فمن حمل شيئاً فإن كان قبل القطع فعليه الغرامة، وإن كان بعد أن يأويه الجرين وبلغ النصاب فتقطع يده.

٢- اشتراط الحرز وبلوغ النصاب لوجوب القطع.

٣- السرقة: أخذ مال الغير خفية من حرز مثله، فمن أخذ مال الغير من غير حرز لا تقطع يده، ولا يسمى سارقاً.

(١١٩٧) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن فراش النائم تحته أو معه أثناء نومه في حرز تقطع فيه يد السارق.

١١٩٦- أبو داود/ ٤٣٩٠، والنسائي/ ٤٩٥٨، والحاكم ٤/ ٤٢٣.

١١٩٧- أحمد ٣/ ٤٠١، وأبو داود/ ٤٣٩٤، والنسائي/ ٤٨٨٢، وابن ماجه/ ٢٥٩٥، والحاكم ٤/ ٤٢٢، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢٣١٧.

سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَّعَ فِيهِ: «هَلَّا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَالْحَاكِمُ.

١١٩٨- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا سَرَقَ، قَالَ: «اقْطَعُوهُ» فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَّةَ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ» فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ كَذَلِكَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الْخَامِسَةَ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَاسْتَنْكَرَهُ.

١١٩٩- وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ حَاطِبٍ نَحْوَهُ. وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنسُوخٌ.

وكذلك ما كان ماله حافظاً له، وإن لم يكن مغلقاً في مكان.

٢- من سرق من المسجد متاعاً وماله عند يده إذا بلغ النصاب.

٣- إن الشفاعة في السارق لا تقبل بعد رفع قضيته إلى الإمام بل يجب تنفيذ حده، أما قبل بلوغ الإمام فيسقط الحد إذا تنازل صاحب المال وعفى عن السارق وستر عليه.

٤- إن حرز كل شيء بمثله فحرز الماشية غير حرز الذهب والفضة.

٥- إن القبر حرز للكفن فمن أخذه منه تقطع يده، والنباش سارق، وعليه جماعة من السلف، وقيل: القبر ليس بحرز فلا تقطع يد النباش، ومال ابن القيم إلى عدم القطع.

٦- من سرق من الغنيمة لا تقطع يده وإن لم يكن من أهلها.

(١١٩٨، ١١٩٩) ما يستفاد من الحديثين:

١- إن السارق تقطع يده اليمنى في السرقة الأولى، والرجل اليسرى في الثانية عند الأكثر، ويده اليسرى في الثالثة، ورجله اليمنى في الرابعة.

٢- الحديث يدل على قتل السارق في السرقة الخامسة، ولعل ذلك إذا كان مشهوراً بالبشر والفساد والفتن بحيث لا يرجى منه الخير.

٣- إن محل القطع من اليد هو مفصل الكف، ومن الرجل مفصل القدم.

باب حد الشارب وبيان المسكر

١٢٠٠- بمن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَقَعْلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَخَفُ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٠١- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَلِيٍّ فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ. وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَيُّ الْخَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّهَا حَتَّى شَرِبَهَا.

(١٢٠٠، ١٢٠١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ:

١- ثبوت الحد في الخمر، وهي تطلق على كل ما أسكر من العصير أو النبيذ أو غير ذلك، سواء سمي خمرًا أو لا.

٢- مشروعية ضرب شارب الخمر بجريديتين أربعين ضربة، ويجوز الجلد بالعود ويجوز الاقتصار على الضرب باليدين والنعال وأطراف الثياب.

٣- جواز ضرب الخمار بسوط واحد ثمانين جلدة، وأنه أخف الحدود كحد القذف.

٤- وجوب إقامة الحد على شارب الخمر بشهادة رجلين عدلين يشهد أحدهما على الشرب والآخر على القيء.

٥- مشروعية جلد السكران ثمانين جلدة وأن هذا حده.

٦- إن أصحاب رسول الله ﷺ أجمعوا على جلد شارب الخمر ثمانين جلدة في عهد الخليفة عمر ابن الخطاب رضي الله.

٧- الاجتهاد في المسائل ومشاورة العلماء عليها، ونبذ التقليد الأعمى، وأن هذه طريقة أهل الحق قديماً وحديثاً.

١٢٠٢- وعن معاوية رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال في شارب الخمر: «إذا شرب فاجلدوه، ثم إذا شرب فاجلدوه، ثم إذا شرب الثالثة فاجلدوه، ثم إذا شرب الرابعة فاضربوا عنقه». أخرجه أحمد وهذا لفظه، والأزيعه. وذكر الترمذي ما يدل على أنه منسوخ، وأخرج ذلك أبو داود صريحاً عن الزهري.

١٢٠٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ضرب أحدكم فليتنق الوجه». متفق عليه.

١٢٠٤- وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقام الحدود في المساجد». رواه الترمذي والحاكم.

(١٢٠٢) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن شارب الخمر يقام عليه الحد ثلاث مرات، فإذا شربها في المرة الرابعة فإنه يقتل، وعليه الظاهرية، والجمهور على نسخ القتل، وقد ذكر الترمذي عقب إخراج الحديث ما يدل على نسخه، وفي «السبل» أن الشافعي قال: هذا (أي النسخ) مما لا خلاف فيه بين أهل العلم. والله أعلم.

(١٢٠٣) ما يستفاد من الحديث:

١- عدم جواز الضرب على الوجه والمراق والمذاكير في الحد أو غيره، وكذلك لا يضرب على الرأس، وقيل: لا يضرب إلا في الرأس لأن الشيطان فيه.
٢- جواز تبكيث شارب الخمر والتشريب عليه وحثي التراب على جسده.

(١٢٠٤) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على عدم جواز إقامة الحدود في المساجد؛ لأنها تصان عن اللغو ورفع الأصوات والنجاسات، وإقامة الحد مظنة ذلك كله.

١٢٠٢- أحمد ٩٦/٤، وأبو داود ٤٤٨٢، والترمذي ١٤٤٤، والنسائي في الكبرى ٥٢٩٩، وابن ماجه ٢٥٧٣، وصححه الشيخ الألباني بشواهد، الصحيحة ١٣٦٠.

١٢٠٣- البخاري ٢٤٢٠ بلفظ: «إذا قاتل»، ومسلم: البر والصلة ١١٢.

١٢٠٤- الترمذي ١٤٠١، والحاكم ٤١٠.

١٢٠٥- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْرِيمَ الْخَمْرِ ، وَمَا بِالْمَدِينَةِ شَرَابٌ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

١٢٠٦- وعن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ : مِنَ الْعَنْبِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالْعَسَلِ ، وَالْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٢٠٧- وعن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

(١٢٠٥) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على أن المتخذ من البسر والتمر يسمى خمرًا ، وأنها ليست خاصة بعصير العنب .

(١٢٠٦) شرح الكلمات :

خامر العقل : أي غطاه .

ما يستفاد من الحديث :

١- إن الخمر تتخذ من التمر ، والعسل ، والحنطة والشعير كما تتخذ من العنب ، وأن كل ذلك كان يسمى خمرًا عند نزول التحريم ، فكل ما خامر العقل وغطاه من المأكولات والمشروبات ، فإنها خمر أيًا كان اسمه .

(١٢٠٧ ، ١٢٠٨) ما يستفاد من الحديثين :

١- إن كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام ، وإن الخمر ليست خاصة بالمتخذ من العنب كما سبق .

٢- إن ما أسكر كثيره فقليله حرام عند جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم .

٣- حرمة البُئع والسُكر ونبذ المعسل ونبذ الشعير ، والباذق ، والفضيخ من البر ، وكل ما

١٢٠٥- مسلم : الأشربة/ ١٠ .

١٢٠٦- البخاري/ ٥٢٥٩ ، ومسلم : التفسير/ ٣٣ .

١٢٠٧- مسلم : الأشربة/ ٧٤ .

١٢٠٨- وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

١٢٠٩- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبَذُ لَهُ الزَّبِيبُ فِي السَّقَاءِ فَيَشْرِبُهُ يَوْمَهُ وَالْعَدَّ وَبَعْدَ الْعَدِّ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءَ الثَّالِثَةِ شَرِبَهُ وَسَقَاهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٢١٠- وعن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

١٢١١- وعن وائل الحضرمي أن طارق بن سويد رضي الله عنهما سأل النبي ﷺ

أسكر سواء سمي خمراً أو لا.

٤- حرمة الحشيشة، ويحرم البنج والأفيون وشجر القات، وكذلك التبنك والسجارة استناداً إلى الأصول الشرعية والقواعد الصحية.

(١٢٠٩) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على جواز الانتباز وهو إلقاء التمر أو الزبيب في الماء في السقاء ليحلوه به الماء وتذهب ملوحته.

٢- يجوز شربه ما لم يتخلل أو تأتي عليه ثلاثة أيام، ويجب إهراقه بعد ذلك.

(١٢١٠) ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة التداوي بالخمير وبكل ما حرم أكله أو شربه؛ لأنه ليس فيها شفاء.

٢- قال بعض العلماء: إن بعض المنافع التي كانت في الخمر قبل نزول آية المائدة سلبها الله تعالى بعد نزولها، فليس فيها الآن أي منفعة.

١٢٠٨- أحمد ٣/ ٣٤٣، وأبو داود/ ٣٦٨١، والترمذي/ ١٨٦٥، وابن ماجه/ ٣٣٩٣، وابن حبان/ ٥٣٨٢، وقال الشيخ الألباني: «إسناده حسن»، الإرواء ٨/ ٤٣، وصحح الحديث.

١٢٠٩- مسلم: الأشربة/ ٨٢.

١٢١٠- البيهقي: ٥/ ١٠، وابن حبان/ ١٣٩١.

١٢١١- مسلم: الأشربة/ ١٢، وأبو داود/ ٣٨٧٣، والترمذي/ ٢٠٤٦، وابن ماجه/ ٣٥٠٠.

عَنِ الْخَمْرِ يَضْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهَا دَاءٌ»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا.

باب التعزير وحكم الصائل

١٢١٢- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢١٣- وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ إِلَّا الْحُدُودَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابَيْهَقِيُّ.

(١٢١١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة التداوي بالخمير، وأنها داء وليست بدواء.
- ٢- حرمة الإنشاد في مدح الخمير وتشويق الناس إليها، وأن هؤلاء الشعراء أتباع الشياطين ينطق الشيطان على لسانهم.

(١٢١٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- عدم جواز الزيادة على عشرة أسواط في الضرب للتأديب والتعزير.
- ٢- إن التعزير يختلف عن الحد بثلاثة أمور: التعزير يختلف باختلاف الناس، وتجوز فيه الشفاعة، وأن التالف به مضمون.
- ٣- جواز الزيادة على عشرة أسواط في إتيان البهيمة، والتعريض بالزنا، وأكل الدم والميتة، ولحم الخنزير لغير الضرورة، والسحر، وتحميل المرأة الكلب أو الفحل من البهائم، وكل ما ليس فيه حد معين. وعند من يرى في ذلك حداً معيناً لا يرى الزيادة على العشرة.

(١٢١٣، ١٢١٤) شرح الكلمات:

ذوي الهيئات: أي الحسنة عن ليسوا من أهل الشر والفساد.

١٢١٢- البخاري/٦٤٥٦، ومسلم: الحدود/٤٠.

١٢١٣- أحمد/٦/١٨٦، وأبو داود/٤٣٧٥، والبيهقي: ٢٦٧/٨.

١٢١٤- وعن علي رضي الله عنه قال: مَا كُنْتُ لِأُقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ، فَأَجِدَ فِي نَفْسِي إِلَّا شَارِبَ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٢١٥- وعن عبد الله بن حباب قال: سَمِعْتُ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَكُونُ فِتْنٌ، فَكُنْ فِيهَا عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ وَالْدَّارِقُطْنِيُّ. وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ نَحْوَهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَقِيلُوا: أَيِ سَاحُوا. عَثَرَاتِهِمْ: أَيِ زَلَاتِهِمْ. فَأَجِدَ فِي نَفْسِي: أَيِ أَحْزَنَ.

ما يستفاد من الحديثين:

- ١- جواز مسامحة ذوي الهيئات الكريمة والنفوس الطيبة الذين يندر منهم الوقوع في الشر، وتقل فيهم الإساءة إذا وقعوا في زلة لا تبلغ إلى معصية يجب فيها الحد.
- ٢- إن التعزير يقوم به الإمام، ويجب عليه الاجتهاد في اختيار الأصلح لاختلاف مراتب الناس في تعاطي الجرائم ولاختلاف المعاصي نفسها، ويجوز تعزير الوالد لولده، والسيد يؤدب رقيقه، والزوج يؤدب زوجته في حقه وفي حق الله تعالى إذا لم يكفها الزجر.
- ٣- إن الخمر ليس فيها حد معين بل هو من باب التعزيرات التي ترجع إلى اجتهاد الإمام، فإن مات الشارب دفع الدية عنه الإمام من بيت المال؛ لأنه مات في ضرب مأذون فيه من الشارع إلا إذا تعدى.
- ٤- إن من مات في حد من حدود الله المقدرة شرعاً غير الشرب لادية ولا كفارة بالإجماع.

(١٢١٥) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على ترك القتال عند ظهور الفتن والتحذير من الدخول فيها، وهو قول بعض السلف.
- ٢- وذهب كثير من الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغين، وحملوا الحديث المذكور على من ضعف عن القتال أو لم يتبين له الحق، وبعضهم فصل فقال: إن كان

١٢١٦- وعن سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

القتال بين طائفتين ولا إمام لهما فحينئذ يحرم القتال وعليه يحمل الحديث المذكور .

٣- عدم وجوب الدفاع عن النفس ، لكن لا تحرم المدافعة .

(١٢١٦) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الدفاع عن المال والنفس ، فإن قتل الظالم فلا ضمان على الدافع لعدم التعدي

منه ، وذلك إذا لم يجد ملجأ غيره ، ويستثنى من ذلك السلطان فلا يجوز قتاله ، وإن جار أو

أخذ المال للأحاديث الواردة في الصبر على ذلك ، لكن يجب الدفاع عن البضع مطلقاً .

٢- وجوب الدفاع عن النفس إن قصدتها كافر .

٣- إن المقتول في الدفاع عن النفس أو المال أو الأهل ينال درجة الشهادة .

كتاب الجهاد

- ١٢١٧- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِهِ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ». رواه مسلم.
- ١٢١٨- وعن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ». رواه أحمد والنسائي وصححه الحاكم.
- ١٢١٩- وعن عائشة قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ»

(١٢١٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب الجهاد في سبيل الله ، ووجوب العزم عليه عند عدم التمكن منه ، وعلى فعل كل واجب عند حلول وقته إذا كان موقتاً ، وأن من خطر بياله الخروج للغزو وأعان المجاهدين بآلات الحرب أو دعمهم بالمال ومات ، لكن لم يتمكن من الغزو لا يكون موته على نفاق .
- ٢- إن من هم بفعل طاعة لكنه مات قبل أن يفعلها لا يتوجه إليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلاً .

(١٢١٨) ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب جهاد الكفار بالنفس والمال واللسان .
- ٢- إن اللسان قد يؤثر في الأعداء مثل السهام .

(١٢١٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- عدم وجوب الجهاد على النساء ، وأن الثواب الذي يحصل عليه الرجل بالجهاد تحصل عليه المرأة بالحج والعمرة .

١٢١٧- مسلم: الإمارة/ ١٥٨ .

١٢١٨- أحمد ٣/ ١٢٤ ، والنسائي ٣٠٩٦ ، والحاكم ٩١/ ٢ ، وواقعه الذهبي .

١٢١٩- ابن ماجه/ ٢٩٠١ ، والبخاري/ ٢٠- ٢٧٢١ .

جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ ، هُوَ : الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ .

١٢٢٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِي الْجِهَادِ ، فَقَالَ : « أَحْيِي وَالِدَاكَ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٢٢١- وَلَأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ ، وَزَادَ : « اَزِجْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا ، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ وَإِلَّا فَبِرَّهُمَا » .

١٢٢٢- وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنَا

٢- لَكِنْ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ قِيَامِهِمْ عَلَى عِلَاجِ الْمَرْضَى وَسُقْيِ الْعَطْشَى وَمَنَاقِلَةِ السَّهَامِ وَمَلَأِ الرِّصَاصَاتِ فِي الْبَنَادِقِ وَنَحْوِهَا إِذَا حَضَرَ مِيقَانَ الْمَعْرَكَةِ ، وَيَجُوزُ لَهُنَّ الْقِتَالُ دِفَاعاً عَنِ النَّفْسِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ جِهَادٌ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ .

(١٢٢٠ ، ١٢٢١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ :

١- سَقُوطُ فَرَضِيَةِ الْجِهَادِ مَعَ وَجُودِ الْأَبْوَانِ أَوْ أَحَدِهِمَا ، إِذَا كَانَ الْجِهَادُ فَرَضَ كِفَايَةٍ ، وَتَضَرَّرَ الْأَبْوَانُ بِخُرُوجِهِ أَوْ لَا إِلَّا إِذَا أَذِنَا لَهُ بِالْخُرُوجِ .
٢- حُرْمَةُ الْجِهَادِ عَلَى الْوَلَدِ إِذَا مَنَعَ الْأَبْوَانُ أَوْ أَحَدُهُمَا بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ بَرَّهُمَا فَرَضٌ عَيْنٌ وَالْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ، فَإِذَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ فَلَا يَشْتَرُطُ إِذْنُهُمَا وَلَا رِضَاهُمَا ، وَهُوَ رَأْيُ جَاهِيزِ الْعُلَمَاءِ .

٣- إِنْ بَرَّ الْوَالِدَيْنِ مِنْ أَكْثَرِ الْقُرْبَاتِ بَلْ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ .

٤- وَجُوبُ النَّصِيحَةِ لِمَنْ اسْتَشَارَ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ وَيَنْبَغِي الْإِسْتِفْصَالُ فِيهِ لِيُذْهِبَ عَنِ الْأَفْضَلِ .

(١٢٢٢ ، ١٢٢٣) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ :

١- حَدِيثُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْهَجْرَةِ مِنْ دِيَارِ الْمُشْرِكِينَ إِلَى دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ

١٢٢٠- البخاري/٥٦٢٧ ، ومسلم : البر والصلة/٥ .

١٢٢١- أحمد/٧٥/٣ ، وأبو داود/٢٥٣٠ .

١٢٢٢- أبو داود/٢٦٤٥ ، والترمذي/١٦٠٤ ، والنسائي/٤٧٨٠ .

بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَرَجَّحَ الْبُخَارِيُّ إِزْسَالَهُ.

١٢٢٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٢٤- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٢٥- وعن عبد الله بن السَّعْدِيِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا

لِمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دِينِهِ.

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما يدل على أن الهجرة من مكة المكرمة انقطعت بعد فتحها؛ لأنها أصبحت داراً للمسلمين.

٣- إن الجهاد في سبيل الله والخروج لقصد الأعمال الصالحة كطلب العلم أو الفرار من الفتن ومن دار الكفر ونحو ذلك باقية إلى قيام الساعة، ومدار كل ذلك على النية.

(١٢٢٤) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب الإخلاص في الجهاد، وأن المجاهد الحق هو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، ولم يضره ما حصل له من غيره ضمناً، إذا كانت الغاية إعلاء كلمة الله.

٢- جواز طلب عرض من الدنيا مع الجهاد كالحصول على المغنم، إذا كان الحامل عليه طلب مرضات الله وإعلاء كلمته، وأن ذلك كان معروفاً عند الصحابة رضي الله عنهم، أما من كان قصده الدنيا فقط أو الباعث الأصلي هو طلب الغنيمة فلا أجر له، وذلك جمعاً بين الأدلة المختلفة.

٣- إن الدفاع عن بلدان المسلمين وأراضيهم وأعراضهم جهاد في سبيل الله.

٤- حرمة القتال للعنصرية أو غايات مادية أو توسيع رقعة الملك.

١٢٢٣- البخاري / ٢٦٧٠، ومسلم : الحج / ٤٤٥.

١٢٢٤- البخاري / ٢٦٥٥، ومسلم : الإمارة / ١٥.

١٢٢٥- النسائي / ١٧٢٢ ٤ بلفظ : «الكفار» بدل «العدو»، وابن حبان / ٤٨٦٦.

تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

١٢٢٦- وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَعَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُضْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٢٧- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ:

(١٢٢٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن الهجرة من دار الكفر إلى دار السلام لم تنقطع بل حكمها وأجرها باقيان إلى يوم القيامة.
- ٢- أما الهجرة من دار البدعة إلى دار السنة، فإن خشى السني على نفسه الفتنة أو الإيذاء يهاجر منها، وإن رأى في بقائه خيراً حيث ينشر السنة والعقيدة الصحيحة فهو الواجب؛ لأن نشرهما واجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

(١٢٢٦) شرح الكلمات:

ذُراريهم: جمع ذرية.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز الهجوم على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام من غير إنذار.
- ٢- جواز استرقاق العرب.

(١٢٢٧) شرح الكلمات:

لا تمثلوا: أي لا تشوهوا القتلى بقطع أعضائهم من الأذن أو الأنف أو الأنامل.
تحفروا: أي تنقضوا العهد. لا تغلوا: أي لا تحنوا.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- ينبغي للإمام أن يوصي أمراءه وقواد جيشه بتقوى الله وبمن يصحبه من المسلمين خيراً، ثم يخبرهم بحرمة الخيانة في الغنيمة، والغدر، وحرمة المثلة، وقتل صبيان المشركين وكل

«اغزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغزُوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، فَأَيُّهُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ: ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا فَأَخْبِرْهُمْ بِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْأَلْهُمْ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ عَلَيْهِمُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ؛ فَإِنَّكُمْ إِنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ، وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تَفْعَلْ، بَلْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا؟». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٢٢٨- وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى

ذلك محرم بالإجماع.

٢- وجوب دعوة المشركين إلى الإسلام قبل القتال إن لم تبلغهم الدعوة من قبل، وإن بلغتهم فيستحب، فإن أسلموا يندب دعاؤهم إلى الهجرة، وإلا لا يستحقون الغنيمة ولا الفياء كأعراب المسلمين إلا أن يحضروا الجهاد.

٣- إن المشركين والكفار إذا قبلوا الإسلام أو دفعوا الجزية يجب الكف عن قتالهم فوراً.

٤- إن الجزية تؤخذ من كل كافر سواء كان كتابياً أو غير كتابي عربياً كان أو عجمياً.

٥- إن الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد، وليس كل مجتهد مصيباً للحق.

(١٢٢٨) شرح الكلمات:

ورى بغيرها: أي سترها وكنى عنها، وأوهم أنه يريد غيرها.

بَغَيْرِهَا : مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٢٢٩- **وَمِنْ مَعْقِلٍ^(١) أَنَّ الثُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ قَالَ : شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ آخَرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَتَهْبُ الرِّيحُ ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ .**

١٢٣٠- **وَمِنْ الصَّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَهْلِ**

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز التورية وحسن التخطيط للحرب قبل انتشار خبرها ، وحرص رسول الله ﷺ على مباغته المشركين لتقل خسائرهم في الأرواح ، وترتفع معنوية جيش المسلمين من رجال وعتاد .
- ٢- جواز الهجوم على العدو قبل دعوتهم إلى الإسلام إذا بلغتهم الدعوة قبل ذلك .
- ٣- فيه الرد على من توهم أن مشروعية الجهاد في الإسلام للدفاع فقط ، بل للدفاع والإقدام حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .
- ٤- حسن قيادة النبي ﷺ العسكرية وحكمته في تدابير الحرية فكان قائداً خبيراً ورائداً بصيراً .

(١٢٢٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب القتال في أول النهار ، فإن فات ذلك فالأولى تأخير المعركة إلى ما بعد الزوال حيث يبرد الجو ويزداد النشاط وتهب الرياح التي يرسلها الله تعالى لنصر عباده في الغالب .
- ٢- استحباب استغلال الأوقات الصالحة والحالات المناسبة التي تزيد في الجيش قوة معنوية وحسية أثناء انتظار قتال العدو .

(١٢٣٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز قتل النساء والصبيان بغير قصدهن إذا أغار المسلمون على الكفار في الليل ، وهم مع

١٢٢٩- أحمد ٥/ ٤٤٥ ، وأبو داود/ ٢٦٥٥ ، والترمذي/ ١٦١٢ ، والحاكم ٢/ ١٢٧ ، ووافقه الذهبي ، وأصله في البخاري ٢٩٨٩/ .

(١) في الأصل : «معقل بن الثعمان بن مقرن» ، وهو مصتحف . والتصويب من سنن أبي داود والترمذي ، وأفاد في هامش «فتح العلام» أنه وجد في نسخة من «بلوغ المرام» عنده وهي صحيحة معتمدة ، عن معقل أن الثعمان بن مقرن الخ ، فلعل «أن» تصحف إلى «ابن» . والله أعلم .

١٢٣٠- البخاري/ ٢٨٥٠ ، ومسلم : الجهاد/ ٢٦ .

الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ، فَقَالَ: هُمْ مِنْهُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٣١- وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَبِعَهُ فِي يَوْمِ بَدْرٍ: «ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٢٣٢- وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَأَتَكَرَّ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٣٣- وعن سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْتُلُوا شُيُوخَ

ذَرَارِيهِمْ وَنِسَائِهِمْ، أَمَا قَصِدَ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فَلَا يَحِلُّ بِالِاتِّفَاقِ.

٢- إن أطفال المشركين في الجنة على الراجح، وقيل: هم من أهل النار، وقيل: التوقف أولى، والله أعلم.

٣- إذا تترس المشركون بنسائهم وصبيانهم يجوز قتلهم عند جماعة من العلماء، أما إذا تترسوا بمسلم فلا يجوز قتله إلا مع خشية استئصال المسلمين أو إنزال الخسائر بهم.

٤- حرمة قتل المرأة في القتال إذا لم تقا تل.

(١٢٣١) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم جواز الاستعانة بالمشركين في القتال لأنه لا يؤمن مكرهم وخداعهم، وقيل: إذا كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به وإلا يكره.

٢- إن الذي رده النبي ﷺ في هذا الحديث تفرس فيه الرغبة في الإسلام، فردّه رجاءً أن يسلم أو كانت الاستعانة بالمشركين ممنوعة في بداية الإسلام ثم رخص فيها، فاستعان النبي ﷺ بصفوان وغيره بعد ذلك، وبذلك تتفق الأدلة المختلفة.

٣- جواز الاستعانة بالمنافق، وكذلك تجوز الاستعانة بالقوات المسلحة الأجنبية في الدفاع عن أراضي المسلمين كما استعان النبي ﷺ بيهود بني قينقاع وغيرهم من الكفار.

١٢٣١- مسلم: الجهاد/ ١٥٠.

١٢٣٢- البخاري/ ٢٨٥٢، ومسلم الجهاد/ ٢٤.

١٢٣٣- أبو داود/ ٢٦٧٠، والترمذي/ ١٥٨٣.

المُشْرِكِينَ، وَاسْتَبَقُوا شَرَّهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

١٢٣٤- وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُمْ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُطَوَّلًا.

١٢٣٥- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ يَغْنِي: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] قَالَه رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ. رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

١٢٣٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ.

(١٢٣٣) شرح الكلمات:

شرخهم: أي صبيانهم الذين لم يُدرِكوا.

(١٢٣٢، ١٢٣٣) ما يستفاد من الحديثين:

١- عدم جواز قتل النساء والصبيان والشيوخ المسنين ممن لا عون لهم في الحرب، وجواز قتل المقاتلين من أهل القوة والجلد.

(١٢٣٤) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث يدل على جواز المبارزة لمن رأى في نفسه الكفاءة.

(١٢٣٥) ما يستفاد من الحديث:

١- جواز المبارزة لمن عرف في نفسه البلاء في الحروب والشدة والشجاعة كما مر.
٢- إن من حمل على صف العدو ودخل فيه للقتال لا يكون قد ألقى نفسه في الهلاك إذا ظن أنه يرهب العدو لفرط شجاعته وخبرته في القتال.

(١٢٣٦) ما يستفاد من الحديث:

١- جواز إفساد أموال أهل الحرب بالتحريق أو القطع أو التفجير أو إلقاء الصواريخ ونحو ذلك

١٢٣٤- البخاري/ ٤٤٦٧، وأبو داود/ ٢٦٦٥، وأخرجه مسلم: التفسير/ ٣٤، عن أبي ذر رضي الله عنه.

١٢٣٥- أبو داود/ ٢٥١٢، والترمذي/ ٢٩٧٢، وأحمد/ ٢٨١، وابن حبان/ ١٦٦٧، والحاكم/ ٣٠٢/٢، ووافقه الذهبي.

١٢٣٦- البخاري/ ٢٨٥٨، ومسلم: الجهاد/ ٢٩.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٢٣٧- وعن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَغْلُوا ، فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَعَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

١٢٣٨- وعن عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَضْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ .

إذا كانت فيه مصلحة للمسلمين ونكاية للعدو .

(١٢٣٧) شرح الكلمات:

الغلول : الخيانة في الغنيمة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة الخيانة في الغنيمة وأنها من الكبائر بالإجماع .
- ٢- الغلول عار لأنه فضيحة أمام المسلمين وقادتهم إذا ظهر ونار لأنه يعذب به في الآخرة ، وهو عام لكل حق للعباد ولو كان الغال مشتركاً فيه .
- ٣- وجوب إعادة الغال ما غل قبل القسمة ، أما بعدها فيرى بعض العلماء أنه يدفع خمسه إلى الإمام ويتصدق بالباقي ، وقيل : يدفع إلى الإمام كله .

(١٢٣٨) شرح الكلمات:

السلب : ما يكون مع القتل من السلاح واللباس وغيرها .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن السلب الذي أخذ من العدو يستحقه قاتله مطلقاً .
- ٢- إن السلب الذي يأخذه القاتل لا يخمس .
- ٣- يثبت استحقاق السلب بالبيئة ، ومن البيئات أثر القتل في السلاح .

١٢٣٧- أحمد ٥/ ٣١٨ ، والنسائي ٤١٣٨ ، وابن ماجه ٢٨٥٠ ، وابن جبان ٤٨٥٥ ، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة ٩٨٥ /

١٢٣٨- أبو داود ٢٧١٩ ، ومسلم : الجهاد / ٤٤ .

١٢٣٩- وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ قَالَ :
فَابْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ ، فَقَالَ : «أَيُّكُمَا
قَتَلَهُ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْنِكُمَا؟» قَالَا : لَا . قَالَ : فَتَنَظَرُ فِيهِمَا ، فَقَالَ : «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» ،
فَقَضَى ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٢٤٠- وعن مَكْحُولٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمَنْجَنِيْقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ . أَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاسِيلِ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، وَوَصَلَهُ الْعُقَيْلِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ عَلِيٍّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

١٢٤١- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ ،

(١٢٣٩) ما يستفاد من الحديث :

١- إذا شارك أكثر من شخص في قتل الكافر ، وكانت ضربة أحدهما هي القاضية فله سلبه ،
ويطالب بالبينة ، وكون السيف مغموراً بالدم من البيئات .

(١٢٤٠) شرح الكلمات :

المنجنيق : هو آلة الحرب تقذف بها الحجارة على الحصون فتهدمها .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز قتل الكفار إذا تحصنوا بالمنجنيق والصواريخ والقنابل وغيرها من المدافع .

(١٢٤١) شرح الكلمات :

المِغْفَر : هو زرد من الدروع يُلبس تحت القلنسوة على الرأس للوقاية من السلاح أو حلق يتقنع
بها المسلح .

ما يستفاد من الحديث :

١- إن مكة المكرمة فتحت عنوة لا صلحاً .

١٢٣٩- البخاري / ٢٩٧٢ ، ومسلم : الجهاد / ٤٢ .

١٢٤٠- أبو داود في المراسيل / ١٦٥ ، والضعفاء الكبير ٢ / ٢٤٤ .

١٢٤١- البخاري / ٢٨٧٩ ، ومسلم : الحج / ٤٥٠ .

فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكُغْبَةِ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٤٢- وعن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةً صَبْرًا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَّاسِيلِ، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ.

١٢٤٣- وعن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مُشْرِكٍ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَأَضْلَهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

- ٢- جواز دخول مكة المكرمة بدون إحرام لمن لم يقصد الحج أو العمرة.
- ٣- جواز استيفاء الحدود والقصاص في الحرم وفي كل مكان وزمان لعموم الأدلة في ذلك عند طائفة من العلماء، ويرى جمهور السلف والخلف أنه لا يراق دم في الحرم ولو كان في حد من الحدود، وقتل ابن خطل كان في الساعة التي أحل الله فيها لرسوله ﷺ مكة المكرمة.
- ٤- من ارتكب ما يوجب الحد في الحرم كالسرقة أو القتل أو نحو ذلك يقام عليه الحد في الحرم عند ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأن الجاني فيه هاتك لحرمته فالتساهل معه يحدث الفساد في الحرم، وقال بعض العلماء: يخرج من الحرم ثم يقام عليه الحد خارجه.
- ٥- جواز قتل من عرف بسب رسول الله ﷺ بدون الاستتابة، والذي يقوم بقتله الإمام أو نائبه.

(١٢٤٢) شرح الكلمات:

صبراً: هو كل من قُتل في غير معركة ولا حرب ولا خطأ.

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز قتل الأسير الكافر إذا كان في قتله مصلحة للمسلمين.

(١٢٤٣) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز مفاداة الأسير المسلم بأسير من أسارى الكفار.

٢- جواز مكافأة الكافر على إحسانه.

١٢٤٤- وعن صخر بن العيلة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَزُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ مُوْتَقُونَ.

١٢٤٥- وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر: «لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بَنُ عَدِي حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١٢٤٤) شرح الكلمات:

أحرزوا: أي منعوا دمائهم لما أسلموا.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن من أسلم من الكفار حرم دمه وماله إن كان إسلامه طوعاً، ومن أسلم بعد القتال عصم دماؤه، وأموالهم المنقولة غنيمة والعقارات فيء.
- ٢- إن الأرض التي صارت فيئاً للمسلمين تكون وقفاً لهم تصرف في مصالحهم وفي الأعمال الخيرية، إلا أن يرى الإمام المصلحة في قسمتها فله ذلك، وقال البعض: إن الإمام مخير فيها فيما هو أصلح لرعيته.
- ٣- إن المقصود من الجهاد إعلاء كلمة الله، فالإسلام يخالف تلك الحروب التي تثيرها المطامع والمنافع والبحث عن الأسواق والأمجاد الزائفة والمغانم الشخصية، ويأمر بتحقيق الأمن والسلام في جميع أنحاء المعمورة.

(١٢٤٥) شرح الكلمات:

النتنى: أي خبثى لكفرهم ولشركهم وقد اجتمعت فيهم النجاسة الحسية والمعنوية، لقوله تعالى: ﴿الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز المن على الأسير، وإطلاقه بدون فداء لشفاعة رجل وجهيه.
- ٢- جواز مكافأة المحسن، وإن كان كافراً. كما مر.

١٢٤٦- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصبنا سبأيا يوم أوطاس لهن أزواج، فتحرّجوا فأنزل الله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. أخرجه مسلم.

١٢٤٧- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بعث رسول الله ﷺ سرية وأنا فيهم قبل نجد، فغنموا إبلاً كثيرة، فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً، ونقلوا بعيراً بعيراً. متفق عليه.

١٢٤٨- وعنه قال: قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفارس سهمين وللراجل

(١٢٤٦) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على انفساخ نكاح المسبية وجواز وطئها ولو قبل إسلامها سواء كانت كتابية أو وثنية، وسواء سبي معها زوجها أم لا.
- ٢- وجوب استبراء المسبية بحيضة أو وضع الحمل إن كانت حاملاً.

(١٢٤٧) شرح الكلمات:

نقلوا بعيراً: أي زيد كل واحد منهم على سهمه بعيراً.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- يجوز للإمام أن ينقل رجاله من الغنيمة فوق سهامهم تقدير أعمالهم، وليس ذلك خاصاً بالنبي ﷺ.
- ٢- مشروعية بعث السرايا إلى الأعداء لإضعاف قوتهم وعدتهم، وإدخال الرعب في قلوبهم.
- ٣- إذا انفردت قطعة من الجيش فغنموا شيئاً كانت الغنيمة للجميع، وتقسم فيما بينهم.

(١٢٤٨) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على صفة قسمة الغنيمة بين أفراد الجيش المجاهد، وأنه يعطى الفارس ثلاثة أسهم سهماً له وسهمين لفارسه تقدير ألبلائه وعنائه في الحرب؛ ولأن الخيل لها دور كبير

١٢٤٦- مسلم: الرضاع / ٣٣.

١٢٤٧- البخاري / ٢٩٦٥، ومسلم: الجهاد / ٣٥.

١٢٤٨- البخاري / ٢٧٠٨، ومسلم: الجهاد / ٥٧، وأبو داود / ٢٧٣٣.

سَهْمًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ. وَلَأَبِي دَاوُدَ: أَسْهَمَ لِرَجُلٍ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ: سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ، وَسَهْمًا لَهُ.

١٢٤٩- وَعَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا نَقْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ.

١٢٥٠- وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرُّبْعَ فِي الْبَدَاةِ وَالثُّلْثَ فِي الرَّجْعَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

١٢٥١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَلُ بَعْضَ مَنْ

في الفتح، ويعطى الرجل سهمًا واحدًا.

٢- إذا حضر المجاهد بفرسين فيعطى سهم الفرس الواحد (وهو سهمان) وأنه لا يستحق السهم إلا إذا حضر بها القتال.

(١٢٤٩) ما يستفاد من الحديث:

١- جواز التنفيل من الغنيمة والتنفيل لا يكون إلا بعد فرز الخمس.

(١٢٥٠) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أنه لا ينبغي الزيادة على الثلث في التنفيل، وقال البعض: للإمام أن ينقل السرية كل ما غنمت.

٢- إن السرية التي انفصلت من جملة المعسكر وأغارت على العدو فما غنمت في البدأة كان لها فيه الربع، وما غنمت في القبول كان لها فيه الثلث، والبقية يشارك فيها جميع العسكر.

(١٢٥١) ما يستفاد من الحديث:

١- جواز تخصيص بعض السرايا بالتنفيل دون البعض الآخر إذا رأى الإمام في ذلك مصلحة.

١٢٤٩- أحمد ٣/ ٤٧٠، وأبو داود ٢٧٥٣.

١٢٥٠- أبو داود ٢٧٥٠، وابن حبان ٤٨٣٥، والحاكم ١٤٥/ ٢.

١٢٥١- البخاري ٢٩٦٦، ومسلم: الجهاد/ ٤٠.

يَتَعَثُّ مِنَ السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قِسْمَةِ عَامَّةِ الْجَيْشِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٢٥٢- **وعنه قال :** كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَارِينَا الْعَسَلَ وَالْعِنَبَ ، فَتَأْكُلُهُ وَلَا تَرْفَعُهُ .

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . وَلِأَبِي دَاوُدَ : فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ الْخُمْسُ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

١٢٥٣- **وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قال :** أَصَبْنَا طَعَاماً يَوْمَ خَيْبَرَ ،

فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَالْحَاكِمُ .

١٢٥٤- **وعن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ كَانَ

يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ وَلَا يَلْبَسُ ثَوْباً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ» . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

(١٢٥٣ ، ١٢٥٢) ما يستفاد من الحديثين :

١- الحديث دليل على أن لأفراد الجيش أو السرية أخذ الأشياء المستهلكة من القوات والفاكهة

والطعام وعلف الدواب ونحو ذلك مما جرت العادة بالسماح بها قبل قسمة الغنيمة وقبل

أخذ الخمس بدون إذن الإمام ، وأنه ليس من الغلول المحرم .

٢- وكذلك يجوز استخدام سلاح ودواب العدو لكن يجب ردها بعد القتال إلى الغنيمة .

٣- لا ينبغي للمجاهد أن يأخذ من الطعام أكثر من حاجته قبل قسمة المغنم والخمس .

(١٢٥٤) شرح الكلمات :

أعجفها : أي أضعفها وأهلها . **أخلقه :** أي أبلاه .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز ركوب دابة الفيء ما لم يلحق الضرر بها ، وجواز لبس ثوب الفيء ما لم يخلقه ، وأنه

يحرم أخذ الأشياء من أعيان الغنيمة ومما يقسم بين الغانمين .

١٢٥٢- البخاري / ٢٩٨٥ ، وأبو داود / ٢٧٠١ ، وابن حبان / ٤٨٢٥ .

١٢٥٣- أبو داود / ٢٧٠٤ ، والحاكم / ١٣٧ / ٢ ، وواقعه الذهبي .

١٢٥٤- أبو داود / ٢٧٠٨ ، والدارمي / ٣٠٢ / ٢ .

وَالدَّارِمِيُّ، وَرِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ.

١٢٥٥- وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَحْمَدُ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

١٢٥٦- وَلِلطَّيَالِسِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ».

١٢٥٧- وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ». زَادَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ».

١٢٥٨- وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيَةَ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ».

١٢٥٩- وَعَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى

(١٢٥٥) شرح الكلمات:

يجير: من الإجارة، وهي إعطاء الأمن أي يؤمن ويحمي.

(١٢٥٥ - ١٢٥٨) ما يستفاد من الأحاديث:

١- الأحاديث تدل على أنه يجوز لبعض المسلمين أن يعطي أماناً للكفار، ويكون أمانه نافذاً

مقبولاً عند جميع المسلمين، يحرم رد أمانه وخفر ذمته ولو كان بدون إذن الإمام.

٢- إن الغدر بمن أمنه أحد من المسلمين معصية عظيمة.

(١٢٥٩) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على وجوب إخراج اليهود والنصارى والمجوس وسائر أصحاب الملل

١٢٥٥- أحمد ١/ ١٩٥، وابن أبي شيبة ١٢/ ٤٥٢.

١٢٥٦- أحمد ٤/ ١٩٧، وأبو داود ٤٥٣١، وابن ماجه ٢٦٨٥، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء ٢٢٠٨/ ٢٢٠٨.

١٢٥٧- البخاري ٦٣٧٥، ومسلم: الحج ٩٩٨/ ٢ (٤٦٧)، وابن ماجه ٢٦٨٥.

١٢٥٨- البخاري ٣٠٠٠، ومسلم: صلاة المسافرين ٨٢.

١٢٥٩- مسلم: الجهاد ٦٣.

مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٢٦٠- وَعَنْهُ قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٦١- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ،

الكافرة من جزيرة العرب، وهي تشمل ما بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولاً، ومن جدة إلى أطراف ريف العراق عرضاً، وأدخل فيها اليمن الصنعاني والشوكانى والعلامة صديق حسن والله أعلم.

٢- جواز إقامة غير المسلمين في جزيرة العرب غير الحرمين إقامة عمل لمدة لا استيطان فإنه يحرم، وقد وفق الله تعالى حكومة آل سعود أن حرمت استيطان غير المسلمين في حدود المملكة العربية السعودية- حرسها الله لخدمة الإسلام- وأثبتت ذلك في دستور الدولة، فجزاها الله عن الإسلام والمسلمين خيراً.

(١٢٦٠) شرح الكلمات:

لم يوجف: من الإيجاف، وهو سرعة السير، أي لم يحثوا فرساً ولا بعيراً ولا قاسوا فيه المشقة.
ركاب: هو الإبل المعدة للجهاد أو لغيره من مصالح الدين أو الدنيا.
الكراع: اسم للخيل والسلاح.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحث على إعداد آلات الجهاد في سبيل الله.
- ٢- جواز ادخار قوت سنة للأهل، وأن هذا لا ينافي التوكل.
- ٣- وأجمع العلماء على جواز الادخار مما زرعه المرء في أرضه، أما الادخار بعد الشراء من السوق، فلا يجوز عند ضيق الطعام، وله أن يشتري ما لا يحصل به تضيق على المسلمين كقوت شهر، وفي السعة يجوز عند أكثر العلماء.

فَأَصْبَنَّا فِيهَا غَنَمًا فَقَسَمَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَائِفَةً، وَجَعَلَ بَقِيَّتَهَا فِي الْمَغْنَمِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَرِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ.

١٢٦٢- وَمِنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أُخِيسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أُخِيسُ الرُّسُلَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِي وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

١٢٦٣- وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١٢٦١) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- جواز تنفيل بعض المجاهدين بشيء من الغنيمة والباقي على عامة العسكر.
- ٢- إن التنفيل راجع إلى اجتهاد الإمام فإن رأى فيه مصلحة نفل وإن لم ير مصلحة لم ينفل.

(١٢٦٢) شرح الكلمات:

لا أخيس: أي لا أنقض العهد ولا أغدر.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب حفظ العهد والوفاء به ولو كان لكافر.
- ٢- وجوب تأمين السفراء حتى يرجعوا إلى بلادهم سالمين، وتنوب عنهم السفارات والقنصليات في العصر الحاضر، وأنها وسيطة بين الدولة صاحبة السفارة والدولة التي اعتمدتها سفارة في بلادها، فتأخذ حكم الرسل والسفراء.

(١٢٦٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن ما أخذه المسلمون من مال الكفار بحق، لكن بغير قتال وإنما تركوه فزعاً يكون فيئاً يصرف في مصالح المسلمين، وليس فيه الخمس، وما استولى عليه المسلمون بقتال يعتبر غنيمة وفيه الخمس.

باب الجزية والهدنة

١٢٦٤- بمن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: أن النبي ﷺ أخذها يغني الجزية من مجوس هجر. رواه البخاري، وله طريق في الموطأ فيها انقطاع.

١٢٦٥- ومن عاصم بن عمر عن أنس وعن عثمان بن أبي سليمان أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة الجندل فأخذه، فأتوا به، فحقن دمه وصالحه على الجزية. رواه أبو داود.

١٢٦٦- ومن معاوية بن جبر قال: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن، فأمرني أن أخذ من

(١٢٦٤، ١٢٦٥) شرح الكلمات:

هجر: وهي ما يسمى الآن «الأحساء».

فحقن دمه: أي صانه ومنعه.

ما يستفاد من الحديثين:

١- إن الجزية شرعت سنة تسع من الهجرة، وقيل: سنة ثمان.

٢- مشروعية أخذ الجزية من المجوس كاليهود والنصارى.

٣- جواز أخذ الجزية من كل مشرك.

٤- جواز أخذ الجزية من العرب كالعجم بشروطها.

(١٢٦٦) شرح الكلمات:

حالم: أي: بالغ.

عذله: أي: ما يعادله في القيمة.

معافرية: أي ثوباً معافياً، بلد في اليمن تسمى «معافر».

١٢٦٤- البخاري / ٢٩٨٧، والموطأ / ١ / ٣٧٤، (٧٥٥).

١٢٦٥- أبو داود / ٣٠٣٧.

١٢٦٦- أبو داود / ٣٠٣٨، والترمذي / ٦٢٣، والنسائي / ٢٤٥٠، وابن حبان / ٤٨٨٦، والحاكم / ٥٥٥ / ١، ووافقه الذهبي.

كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مَعَاظِرِيًّا . أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانَ وَالْحَاكِمُ .

١٢٦٧- وَمِنْ عَائِدِ بْنِ عَمْرِو الْمُزْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى» . أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ .

١٢٦٨- وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز أخذ الجزية من العرب كما مر ، وأنها لا تؤخذ إلا ممن بلغ الحلم ، وقدرها دينار واحد أو عدله ثوب معافري عن كل فرد ، سواء كان غنياً أو فقيراً .
- ٢- وجوب الجزية على الذكور البالغين الأحرار بالاتفاق ، ولا تؤخذ من الأنثى لعدم ثبوت أي دليل مقبول في ذلك قاله في «السبل» .
- ٣- وجوب قبول الجزية ممن بذلها ، وحرمة قتالهم بعد إعطائها .

(١٢٦٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على علو المسلمين على غيرهم في كل أمر مطلقاً ، فلا يجوز لمسلم أن يذل نفسه للكافر ولا لمسلمة أن تنكح كافراً ، ويجوز لمسلم أن ينكح كتابية تكون تحته وتذل له ، وهكذا في جميع الأمور .
- ٢- يجب على أهل الذمة الالتزام بأحكام الإسلام فيما يعتقدون تحريمه كالزنا ، وكذلك احترام جميع مشاعر الإسلام ، وأنهم يضمنون ما أتلّفوا من الأنفس والأموال وما هتكوا من الأعراض فتقام عليهم الحدود .

(١٢٦٨) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة ابتداء المسلم بالسلام على اليهود والنصارى ، وهو مذهب جمهور السلف والخلف ، أما إذا كان معهم مسلم جاز ابتداؤهم بالسلام وينوي به المسلم .
- ٢- جواز رد السلام على أهل الكتاب إذا سلموا بالاتفاق ، وذلك بلفظ : «وعليكم» ، كما أرشد إليه النبي ﷺ .

بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٢٦٩- وعن الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، وَفِيهِ: «هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرِو عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشَرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهَا النَّاسُ وَيَكْفُ بِغَضْهُمْ عَنْ بَعْضٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

١٢٧٠- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ بَعْضَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِّنَّا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا: أَتَكْتُبُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا».

١٢٧١- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ

٣- عدم جواز توسعة الطرق لليهود والنصارى بل يضطرون إلى أضيقتها.

(١٢٦٩) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز عقد الهدنة (المعاهدة) بين المسلمين وأعدائهم الكفار والمشركين لمدة معلومة ولمصلحة يراها الإمام وإن كره ذلك أصحابه .

(١٢٧٠) ما يستفاد من الحديث :

١- جواز مصلحة المشركين ببعض ما فيه ضغط على المسلمين للمصلحة الراجحة ؛ لأنه من باب ارتكاب أخف الضررين ، ولا أدل على ذلك من صلح الحديبية .

٢- إجابة كل من طلب المعاونة على شيء يحبه الله تعالى كائناً من كان بشرط أن لا يترتب على إعانته مكروه أعظم منه ، وينبغي التدقيق فيه .

(١٢٧١) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة قتل المعاهد والذمي بغير حق .

١٢٦٩- أبو داود/ ٢٧٦٥، والبخاري ٩٧٧/ ٢.

١٢٧٠- مسلم : الجهاد/ ٩٣.

١٢٧١- البخاري/ ٢٩٩٥.

مُعَاهِدًا لَمْ يَرِخْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا . أَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ .

باب السبق والرمي

١٢٧٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : سَابَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ ضُمِّرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ
وَكَانَ أَمْدُهَا ثِنْيَةَ الْوَدَاعِ ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي
زُرَيْقٍ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . زَادَ الْبُخَارِيُّ : قَالَ سُفْيَانُ : مِنْ

٢- إِنْ الْمُسْلِمُ إِذَا قَتَلَ الذِّمِّيَّ أَوْ الْمُعَاهِدَ لَا يَقْتَصِرُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ اقْتَصَرَ عَلَى الْوَعِيدِ الْآخَرِيِّ
فَقَط .

٣- إِنْ رِيحَ الْجَنَّةِ يَدْرِكُهُ كُلُّ شَخْصٍ بِحَسَبِ فَضْلِهِ وَمَكَانَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَمَنْ يَدْرِكُهُ مِنْ مَسِيرَةِ
خَمْسِمِائَةِ عَامٍ أَفْضَلُ مِنَ الَّذِي يَدْرِكُهُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ عَامًا وَهَكَذَا ، وَبِذَلِكَ تَتَّفَقُ الْأَدْلَةُ
الْمُخْتَلِفَةُ فِي هَذَا الْبَابِ .

(١٢٧٢) شرح الكلمات:

ضُمِّرَتْ : مِنَ التَّضْمِيرِ ، وَهُوَ أَنْ يَكْثُرَ لِلْفَرَسِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ مَدَّةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا حَتَّى يَسْمَنَ ثُمَّ يُعْطَى
الْقُوَّةَ وَيَجْرِيهِ فِي الْمِيدَانِ حَتَّى يَحْفَ وَيَدُقَّ وَيُضْمِرُ .
الْحَفِيَاءُ : الْحَفِيَاءُ بِأَدْنَى الْغَابَةِ شَامِي الْبَرَكَةِ مَغِيضُ الْعَيْنِ ، قَالَهُ السَّمْعُودِيُّ ، وَالْغَابَةُ : هِيَ مَحَلُّ
السَّبَاقِ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ وَرَاءِ جَبَلٍ أَحَدٍ .
أَمْدُهَا : أُنًى غَايَتِهَا .

ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية سباق الخيل بالاتفاق وأنه من الرياضة المحمودة ، وهو دائر بين الاستحباب
والإباحة بحسب الباعث عليه ، وكذلك التدريب على استخدام الأسلحة ، ويتأكد استحبابه
في العصر الحاضر لما نرى في المسلمين ضعفاً يتنامى مع تكالب الأمم الكافرة عليهم .

الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةَ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةَ ، وَمِنْ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ .
١٢٧٣- وعنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ ، وَفَضَّلَ الْقَرْحَ فِي الْغَايَةِ . رَوَاهُ
 أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

١٢٧٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا سَبَقَ إِلَّا فِي
 خُفٍّ ، أَوْ نَصْلٍ ، أَوْ حَافِرٍ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

٢- جواز تضمير الخيول المعدة للجهاد ، وقيل : يستحب .

٣- مشروعية وضع العلم عند الابتداء والانتها في السباق .

(١٢٧٣) شرح الكلمات :

القرح : هي الخيل التي أتمت الخامسة ، وسقطت سننها الذي يلي الرابعة ، جمع قارح .

ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية السباق وأن السباق إلى مسافات طويلة وقصيرة حسب درجات الخيل في
 القوة والجلد .

٢- تشجيع البارزين والمتفوقين في العلوم العسكرية والفنون الحربية بإعطاء الكؤوس أو
 الجوائز الثمينة .

(١٢٧٤) شرح الكلمات :

خف : أي الإبل . نصل : أي سهم . حافر : أي الخيل .

ما يستفاد من الحديث :

١- جواز السباق على جعل «عوض» ؛ فإن كان الجعل أو الكأس من غير المتسابقين كالإمام
 جاز بالاتفاق ، وإن كان من أحد المتسابقين لا يحل لأنه قمار .

٢- إن السباق لا يشرع إلا في الأشياء المذكورة (الإبل ، والخيل ، والسهم) ؛ لأن هذه الأمور
 هي أداة القتال والجهاد في ذلك الزمن ، وكل ما ظهر من الأسلحة والآلات الحربية المتطورة

١٢٧٣- أحمد ٢/ ١٥٧ ، وأبو داود/ ٢٥٧٧ ، وابن حبان / ٤٦٨٨ .

١٢٧٤- أحمد ٢/ ٤٧٤ ، وأبو داود/ ٢٥٧٤ ، والترمذي/ ١٧٠٠ ، وحسنه ، والنسائي/ ٣٥٨٥ ، وابن حبان / ٤٦٩٠ . وصححه
 الشيخ الألباني ، الإرواء/ ١٥٠٦ .

١٢٧٥- **ومنه** : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبِّقَ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، فَإِنْ أَمِنَ فَهُوَ قِمَارٌ» . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ .

١٢٧٦- **ومن** عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ يَقْرَأُ : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ الْآيَةَ [الأنفال : ٦٠] ، «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ومراكبها الحديثة داخلية في هذا النص ؛ لأن العبرة بعموم المعنى لا بخصوص اللفظ .

(١٢٧٥) شرح الكلمات :

قمار : هو الميسر ، ويشمل جميع المغالبات والمخاطرة بالمال .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز إدخال المحلل وهو الفرس الثالث بين الفرسين المتسابقين بشرط أن لا يكون متحقق السبق ، وإلا يعتبر ذلك قماراً لفوات الغرض من السباق ، وهو الاختبار للخيل .
- ٢- إن السباق بغير عوض مباح .

(١٢٧٦) **ما يستفاد من الحديث :**

- ١- فضل تعلم الرمي والفنون الحربية والعلوم العسكرية ، وأن القوة تشمل جميع الآلات الحربية المتطورة في العصر الحاضر من الصواريخ والدبابات والمدافع والطائرات الحربية والرشاشات وغيرها ، ويشرع التدريب عليها .
- ٢- الحث على التدريبات الحربية للقيام بفريضة الجهاد في سبيل الله .

كتاب الأطعمة

١٢٧٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكُلْهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٢٧٨- وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ: نَهَى. وَزَادَ: «وَكُلْ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».

١٢٧٩- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ،

(١٢٧٧) شرح الكلمات:

ناب: السن الذي يلي الرباعيات.

السباع: جمع سبع، الحيوان المفترس كالأسد والنمر.

مِخْلَب: هو ظفر كل سبع من الطائر والماشي.

ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة كل ذي ناب من السباع، وهي كل ما يعدو على الإنسان كالأسد والذئب.

(١٢٧٨) ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة كل ذي مِخْلَب من الطير.

٢- يحرم من الحيوانات البرية ما كان خبيثاً أو أمر الشارع بقتله، أو ما يأكل الجيف كالنسر والحية والعقرب، والغراب والحدأة، والفأرة وغيرها أو ما وطأه إنسان.

(١٢٧٩) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على حرمة أكل لحوم الحمر الأهلية.

١٢٧٧- مسلم: الصيد/١٥.

١٢٧٨- مسلم: الصيد/١٦.

١٢٧٩- البخاري/٣٩٨٢، ومسلم: الصيد/٣٦.

وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ : وَرَخَّصَ .

١٢٨٠- وَمِنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٢٨١- وَمِنْ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ الْأَرْنبِ ، قَالَ : فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَبِلَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٢٨٢- وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ :

٢- إِبَاحَةُ أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِرُ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ وَصَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ .

(١٢٨٠) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- جَوَازُ أَكْلِ الْجَرَادِ وَلَوْ مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ .

(١٢٨١) شَرْحُ الْكَلِمَاتِ :

بُورِكُهَا : الْوَرِكُ : مَا فَوْقَ الْفَخْذِ .

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ أَكْلِ الْأَرْنبِ .

٢- إِنْ بَعْضُ الْحَيَوَانَاتِ تَحِيضُ كَالضَّبْعِ وَالْخَفَاشِ وَالْأَرْنبِ .

(١٢٨٢) شَرْحُ الْكَلِمَاتِ :

الصَّرْدُ : طَائِرٌ أَكْبَرُ مِنَ الْعَصْفُورِ ضَخْمُ الرَّأْسِ وَالْمَنْقَارِ يَصِيدُ صَغَارَ الْحَشَرَاتِ وَرَبَّمَا افْتَرَسَ الْعَصْفُورُ ، مِنَ الْغُرَبَانِ .

الْهَذْدُ : طَائِرٌ مَعْرُوفٌ ذُو خُطُوطٍ وَأَلْوَانٍ كَثِيرَةٍ رَقِيقُ الْمَنْقَارِ لَهُ قَنْزَعَةٌ عَلَى رَأْسِهِ .

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ .

١- حُرْمَةُ قَتْلِ النَّمْلَةِ وَالنَّحْلَةِ وَالْهَذْدِ وَالصَّرْدِ ، وَيَحْرَمُ أَكْلُهَا لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَكْلُهَا لَمَا نَهَى

١٢٨٠- الْبُخَارِيُّ/ ٥١٧٦ ، وَمُسْلِمٌ : الصَّيْدُ/ ٥٢ .

١٢٨١- الْبُخَارِيُّ/ ٥٢١٥ ، وَمُسْلِمٌ : الصَّيْدُ/ ٥٣ .

١٢٨٢- أَحْمَدُ ١/ ٣٣٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ/ ٥٢٦٧ ، وَابْنُ جَبَانَ/ ٥٦٤٦ .

الثَّمَلَةُ، وَالثَّخَلَةُ، وَالْهَذْهَدُ، وَالصُّرْدُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

١٢٨٣- وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ: الضَّبْعُ صَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ.

١٢٨٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقَنْفَذِ فَقَالَ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «خَبِيئَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

١٢٨٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَّالَةِ وَالْبَانِيهَا. أَخْرَجَهُ

عن القتل.

(١٢٨٣) ما يستفاد من الحديث.

١- جواز أكل الضبع وأنها صيد، ولا تدخل في حرمة كل ذي ناب من السباع.

(١٢٨٤) شرح الكلمات:

القنفذ: دُوبية من الثدييات ذات شوكة حاد يلتف فيصير كالكرة وبذلك يقي نفسه من الخطر، مولع بأكل الأفاعي والحشرات.

ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة أكل القنفذ وأنها من الخبائث.

(١٢٨٥) شرح الكلمات:

الجلالة: هي الحيوان الذي يأكل العذرة والنجاسة.

١٢٨٣- أحمد ٣١٨/٢، وأبو داود ٣٨٠١، والترمذي ١٧٩١، والنسائي ٢٨٣٦، وابن ماجه ٣٢٣٦، وابن حبان / ١٠٦٨. وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٠٥٠.

١٢٨٤- أحمد ٣٨١/٢، وأبو داود ٣٧٩٩.

١٢٨٥- أبو داود ٣٧٨٦، والترمذي ١٨٢٤، وابن ماجه ٣١٨٩، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢٥٠٣.

الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيَّ.

١٢٨٦- وعن أبي قتادة رضي الله عنه في قصة الحمار الوحشي: فَأَكَلَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٨٧- وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٨٨- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أَكَلَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على حرمة أكل لحم الجلالة - وهو كل حيوان غالب علفها القذرة والنجاسة - ويحرم شرب لبنها والركوب عليها ، ويرى ابن حزم أن من وقف بعرفة على جلالة لا يصح حجه .

٢- جواز أكل الجلالة مع حبسها لمدة على الطعام الطاهر قبل الذبح ، وقد ورد في السنة حبسها لمدة أربعين يوماً ، وحبس ابن عمر رضي الله عنهما الدجاجة ثلاثة أيام .

(١٢٨٦) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على جواز أكل لحم الحمار الوحشي ، وأنه صيد طيب .

(١٢٨٧) ما يستفاد من الحديث :

١- إباحة أكل لحم الخيل ، وأنها كانت بعد فرض الجهاد في المدينة لقول أسماء رضي الله عنها : «ونحن بالمدينة» .

٢- جواز نحر ما يُذبح ، وذبح ما يُنحر إلا أن الأولى في الإبل النحر وفي غيرها الذبح .

(١٢٨٨) شرح الكلمات :

الضب : هو حيوان معروف من جنس الزواحف غليظ الجسم خشنه ، له ذنب عريض ذو عقد يسكن في الصحارى العربية .

١٢٨٦- تقدم تخريجه تحت الرقم (٦٨٥) .

١٢٨٧- البخاري/ ٥١٩١ ، ومسلم : الصيد/ ٣٨ .

١٢٨٨- البخاري/ ٥٢١٧ ، ومسلم : الصيد/ ٤٦ .

ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢٨٩- وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّفْدَعِ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَتَهَيَّ عَنْ قَتْلِهَا. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

باب الصيد والذبائح

١٢٩٠- عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ رَزَعٍ انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على إباحة أكل الضب.
- ٢- إن نفور الطبع من بعض المأكولات المباحة ليس عيباً فلا يلام عليه المرء، وأن مطلق النفرة لا يستلزم التحريم.

(١٢٨٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة قتل الضفادع وكذلك يحرم أكلها.

(١٢٩٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- حرمة اقتناء الكلب إلا الكلب الذي يحرس الماشية أو المزارع أو أعد للصيد، وأن من اقتنى كلباً ينقص من أجره كل يوم قيراطان أو قيراط بحسب شغفه بالكلب أو كثرة الأضرار، ومن ثم يحرم تقبيله ومداعبته وفتح مراكز لبيع الكلاب الأوروبية، ويحرم أكل ثمنها، وقد تسرب هذا الداء العضال إلى المجتمع الإسلامي فإلى الله المشتكى.
- ٢- التحذير من الإتيان بما ينقص الأعمال الصالحة، ويسر الشريعة الإسلامية ولطف الله بعباده حيث أباح ما يحتاج إليه المرء في دنياه.

١٢٨٩- أحمد ٤٩٩/٣، وأبو داود/٣٨٧١، والنسائي/٤٣٥٥، والحاكم ٤٥٥/٤-٤٥٦.

١٢٩٠- البخاري/٢١٩٧، ومسلم: المساقاة/٦١.

١٢٩١- وعن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله عليه، فإن أمسك عليك فأدركته حياً فاذبحه، وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله، وإن وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل، فإنك لا تدري أيهما قتله، وإن رميت سهمك فاذكر اسم الله، فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت، وإن وجدت غريقاً في الماء فلا تأكل». متفق عليه، وهذا لفظ مسلم.

٣- النهي عن اقتناء الكلب جميعاً، والأمر بقتلها جميعاً كان أولاً، ثم نهى عن القتل إلا الأسود البهيم، ونهى عن اتخاذها إلا الأصناف الثلاثة المذكورة أعلاه.

(١٢٩١) ما يستفاد من الحديث.

١- إنه لا يحل صيد الكلب إلا إذا أرسله صاحبه، فلو صاد لنفسه لا يحل أكله، وعند طائفة من العلماء المعتبر كونه معلماً، وهو ما يقبل الإرسال والإغراء والزجر.

٢- وجوب التسمية عند إرسال الكلب للصيد، وعند رمي الصيد بالسهم.

٣- وجوب تذكية الصيد إذا وجد حياً، وإن قطع حلقومه ومريته أو خرق أمعاءه أو أخرج حشوه فيحل بلا ذبح.

٤- إن أكل الكلب من لحم الصيد حرم أكله عند الأكثر؛ لأنه دليل على أنه غير معلم كامل التعليم.

٥- إذا رأى الصائد مع كلبه كلباً آخر وقد قتل الصيد يحرم أكله، أما إذا كان الصيد حياً وذبحه فيجوز أكله.

٦- إن الصائد إذا رمى صيداً بالسهم فاخفى الصيد ثم وجد بعد يوم وفيه أثر السهم جاز أكله ما لم يتن وينتفخ، وإن كان غريقاً في الماء لا يحل.

٧- إن جميع الجوارح كالسباع والطيور بياح صيدها كالفهد والأسد والنمر، ومن الطيور الصقر والشاهين والبازي والعقاب، وأن ذكر الكلاب خرج مخرج الغالب، ولأنها أسرع ما تقبل التعليم.

١٢٩٢- وعن عديّ قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيد المِعْرَاضِ؟ فقال: «إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فُكُلَ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَقَتَلَ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ فَلَا تَأْكُلَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٢٩٣- وعن أبي ثعلبة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَعَابَ عَنْكَ، فَأَذْرَكْتَهُ فُكُلَهُ مَا لَمْ يُتَيْنِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٢٩٤- وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: «سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١٢٩٢) شرح الكلمات:

المِعْرَاض: هو عصا في طرفها حديدة يرمى به الصائد.

ما يستفاد من الحديث :

١- إن كل صيد قتل بالمثل كالعصا في طرفه حديد أو الحجر وكل ما لم يكن محدداً فهو وقيد يحرم أكله.

(١٢٩٣) شرح الكلمات:

لم يُتَيْنِ: أي لم يفسد لحمه ولم تتغير رائحته.

ما يستفاد من الحديث :

١- يحل أكل الصيد ولو غاب عن صاحبه ما لم يتن ولا يحرم.

٢- النهي عن أكل اللحم الفاسد وما تعفن من الطعام.

(١٢٩٤) ما يستفاد من الحديث .

١- جواز أكل اللحوم المستوردة من بلاد المسلمين وأهل الكتاب دون حاجة إلى معرفة طريقة ذبحها، أما ذبائح بقية الكفار فلا يجوز أكلها أصلاً.

٢- إن الأصل في المسلم أنه يذكر اسم الله عند الذبح.

١٢٩٥- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ، وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

١٢٩٦- وعن ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٢٩٧- وعن كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١٢٩٥) شرح الكلمات:

لا تَنْكَأُ: أي تجرح ولا تقتل. تفقأ العين: أي تقلع العين وتطفيء نورها.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على النهي عن الصيد بالخذف؛ لأنه يقتل بثقله إذا لا حد فيه، والنهي للتحريم، أما البنادق الحديثة والبندقية الهوائية والتي تقتل بالحد وتنهر الدم كالسكين فالظاهر حل ما رمته وقتلته، والله أعلم.

٢- عدم جواز رمي الطيور وسائر الصيد لغير مصلحة الانتفاع بها.

(١٢٩٦) شرح الكلمات:

غرضاً: أي هدفاً.

ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة اتخاذ الحيوان هدفاً للتدريب على الرمي وإطلاق البنادق.

٢- وجوب الشفقة على الحيوانات حتى البهائم.

(١٢٩٧) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على صحة تذكية المرأة، وجواز التذكية بالحجر الحاد إذا قطع الحلقة والمريء.

عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- ١٢٩٨- وعن رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ. أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ١٢٩٩- وعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢- صحة أكل ما ذبح بغير إذن المالك بمخافة الموت أو الضياع ونحو ذلك .

٣- جواز إعطاء الكافر ما يحرم على المسلمين .

٤- تصديق الأجير الأمين فيما اتّمن عليه حتى يتبين عليه دليل الخيانة والغش .

٥- جواز تصرف المودع لديه لمصلحة بغير إذن المالك .

(١٢٩٨) شرح الكلمات:

أنهر الدم: أي أساله وصبه بكثرة .

مدى: جمع مدية، هي الشفرة الكبير أي السكينة .

ما يستفاد من الحديث :

١- لا بد في آلة الذبح أن تكون مما يقطع ويجري الدم .

٢- ينبغي قطع الودجين والمريء عند الذبح .

٣- إنه يجزئ الذبح بكل محدّد، فيدخل فيه السيف والسكين والقصب والزجاج وغيرها .

٤- حرمة الذبح بالسن والعظم والظفر .

(١٢٩٩) شرح الكلمات:

صبراً: هو إمساكه حياً ثم يُرمى بشيء حتى يموت .

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة قتل الحيوان صبراً، وأنه تجب الشفقة على الحيوانات عند ذبحها .

١٣٠٠- وعن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليجد أحدكم شفرته، وليرخ ذبيحته». رواه مسلم.

١٣٠١- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». رواه أحمد وصححه ابن جبان.

١٣٠٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «المسلم يكفيه

(١٣٠٠) شرح الكلمات:

القتلة: الذبحة: أي هيئة القتل وهيئة الذبح. شفرته: أي السكينة الكبيرة العريضة.

ما يستفاد من الحديث:

١- وجوب الإحسان إلى الحيوان عند الذبح، وذلك بأن يحد الذابح السكين ويذبح، لأنه أسرع في إزهاق روحه، ولا يكسر عنقه، ولا يقطع منه عضواً أو ينتف منه ريشاً حتى يتأكد من خروج الروح عن جسده كله، وكذلك لا يذبح حيواناً وأليفه يراه لثلاثاً يتألم.

٢- مشروعية استخدام أفضل الوسائل المريحة للقتيل عند تنفيذ عقوبة الإعدام في حد من الحدود.

٣- حرمة تشويه جثة القتيل، وأنه ينبغي الإحسان إليها.

(١٣٠١) شرح الكلمات:

ذكاة الجنين: مبتدأ وخبره ما بعده، أي تزكية الولد مادام في بطن أمه ذبح أمه، إذا خرج الجنين ميتاً.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن الجنين إذا أخرج من بطن أمه ميتاً بعد ذبح أمه، فهو حلال مذكى بذكاة أمه، وأما إذا خرج حياً فيذبح بالاتفاق.

١٣٠٠- مسلم: الصيد/٥٧.

١٣٠١- أحمد ٣/٣١، وابن جبان/٥٨٨٩، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/٢٥٣٩.

١٣٠٢- الدارقطني ٤/٢٩٦، والبيهقي ٩/٢٣٩، وأبو داود في المراسيل/١٧٢.

اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ، فَلْيُسَمِّ ثُمَّ لْيَأْكُلْ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ ابْنِ سِنَانٍ، وَهُوَ صَدُوقٌ ضَعِيفُ الْحِفْظِ. وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفاً عَلَيْهِ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي مَرَّاسِيْلِهِ بِلَفْظٍ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا، أَوْ لَمْ يَذْكُرْ»، وَرِجَالُهُ مُوثِقُونَ.

باب الأضاحي

١٣٠٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، وَيُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا، وَفِي لَفْظٍ: ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي لَفْظٍ: سَمِينَيْنِ، وَلَأَبِي عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ ثَمِينَيْنِ بِالْمُثَلَّثَةِ بَدَلَ السَّيْنِ، وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ، وَيَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

(١٣٠٢) ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية التسمية عند الذبح، فإن نسي فعند الأكل، وأنه لا يضر إن غفل الذابح عن التسمية عند الذبح بل يحل أكل الذبيحة ما دام قد ذبحه المسلم.

(١٣٠٣) شرح الكلمات:

أملحين : أي بياضهما أكثر من سوادهما .

أقرنين : أي لهما قرنان .

ما يستفاد من الحديث :

١- مشروعية الأضحية وتأكيدها، واستحباب التضحية بالأقرن والأملح وجواز الأجم الذي لا قرن له أصلاً .

٢- مشروعية التسمية والتكبير عند الذبح .

٣- استحباب ذبح الإنسان أضحيته بيده .

٤- استحباب اختيار السمين ذي القيمة في الأضحية .

١٣٠٤- وله من حديث عائشة رضي الله عنها أمر بكبش أقرن يطاءً في سواد ويترك في سواد، وينظر في سواد فأتي به ليضحى به، فقال لها: يا عائشة هلمي المديّة، ثم قال: اشحذوها بحجر ففعلت، ثم أخذها وأخذ الكبش وأخذه فأضجعه، ثم ذبحه، ثم قال: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ»، ثم ضحى به.

١٣٠٥- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحْ

(١٣٠٤) شرح الكلمات:

يترك في سواد: أي بطنه أسود.

يطأ في سواد: أي قوائمه سود.

هلمي: أي هاتي.

وينظر في سواد: أي ما حول عينيه أسود.

اشحذوها: أي حذديها.

المديّة: أي السكينة العريضة.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب إضجاع ما يذبح من البقر والغنم ونحوهما على جنبه الأيسر؛ لأنه أرفق بالحيوان.

٢- استحباب الدعاء بقبول الأضحية وغيرها من الأعمال الصالحة.

٣- جواز أن يضحي الإنسان عن نفسه وأهل بيته بكبش واحد، ويستحب الزيادة على الواحد لمن يقدر على ذلك.

٤- صحة نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات وإن لم يكن من الغير أمر ولا وصية.

(١٣٠٥) شرح الكلمات:

سعة: أي غنى وقدرة.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على وجوب الأضحية مع القدرة والسعة، لكن جمهور العلماء من الصحابة

فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَرَجَّحَ الْأَيْمَنُ غَيْرُهُ وَفَقَّهُ.

١٣٠٦- وَعَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ نَظَرَ إِلَى غَنَمٍ قَدْ ذُبِحَتْ، فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةَ مَكَانِهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣٠٧- وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ضَلْعُهَا، وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ.

والتابعين على أنها سنة مؤكدة، وذلك لضعف أدلة الوجوب.

(١٣٠٦) ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن الأضحية عبادة موقته فلا يصح فيها التقديم ولا التأخير، وأن ابتداء وقتها بعد صلاة عيد الأضحي، لا تجزىء قبلها، وآخر وقتها يمتد إلى مضي اليوم الثالث عشر كما في حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه: «كل أيام التشريق ذبح»، ورجحه ابن القيم رحمه الله.
- ٢- جواز ذبح الأضحية في الليل.

(١٣٠٧) شرح الكلمات:

العوراء: هي التي ذهب نور إحدى عينيها سواء فقدت الحدقة أم بقيت.
لا تُنْقِي: أي لا تنقي فيها، وهو مخ العظم.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أن هذه العيوب الأربعة المذكورة مانعة من صحة التضحية، ويقاس عليها غيرها من العيوب.

١٣٠٦- البخاري / ٥٢٤٢، ومسلم: الأضاحي / ٢.

١٣٠٧- أبو داود / ٢٨٠٢، والترمذي / ١٤٩٧، والنسائي / ٤٣٦٩، وابن ماجه / ٣١٤٤، وأحمد / ٣٠٠ / ٤، وابن حبان / ٥٩١٩، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ١١٤٨.

١٣٠٨- وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ تَعْسَرَ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ». رواه مسلم.

١٣٠٩- وعن علي رضي الله عنه قال: أمرنا رسول الله ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ، وَلَا نُضْحِي بِعُوزَاءٍ وَلَا مُقَابِلَةٍ، وَلَا مُدَابِرَةٍ، وَلَا خَرْقَاءَ، وَلَا ثُرْمَاءَ.

(١٣٠٨) شرح الكلمات:

مُسِنَّة: أي التي سقطت بعض أسنانها للبلد، وقيل: هي التي مضى من عمرها سنة ودخلت في السنة الثانية من الضأن ويقال لها الشني. وقال الفتني: تطلق على البقرة والشاة إذا أثنيان، ويثنيان في السنة الثالثة. (مجمع بحار الأنوار).
الجذع: ماتم له ستة أشهر من الضأن.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- إنه لا يجزئ في الأضحية الجذع - وهو ماتم له ستة أشهر - من الضأن إلا عند تعسر المسنة، ويرى كثير من العلماء إجزاءه مطلقاً، وحملوا الحديث على الاستحباب.
- ٢- عدم جواز الأضحية بالجذعة من غير الضأن مطلقاً.

(١٣٠٩) شرح الكلمات:

نستشرف: أي نفحص.
مُقَابِلَةٌ: هي التي قطعت أذنها من قدام وتركت معلقة.
مُدَابِرَةٌ: هي ما قطع من مؤخر أذنها شيء وترك معلقاً.
خرقاء: هي التي في أذنها حرق مستدير.
ثرماء: الثرم: سقوط الثنية من الأسنان، أو الثنية والرابعة أو تنقطع السن من أصلها مطلقاً.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أنه لا تجزئ الأضحية بما ذكر في الحديث، وأنه لا بد أن تكون سليمة

١٣٠٨- مسلم: الأضاحي / ١٣.

١٣٠٩- أحمد ١/ ٩٥، ١٠١، وأبو داود / ٢٨٠٤، والترمذي / ١٤٩٨، والنسائي / ٤٣٧٧، وابن ماجه / ٣١٤٢، وابن حبان / ٥٩٢٠، والحاكم / ٢٤٩/ ٤، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء / ٣٦٣/ ٤.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرَبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

١٣١٠- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ أَقَسِّمَ لُحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجِلَالَهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ، وَلَا أُعْطِيَ فِي جَزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣١١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الأذن والعين والقرن.

٢- جواز الأضحية من جميع بهيمة الأنعام بالإجماع.

(١٣١٠) شرح الكلمات:

بُذْنُهُ: جمع بَذَنَة أي الإبل. جِلَالَهَا: ما تغطى به الدابة وتصان عن البرد وغيره.

ما يستفاد من الحديث.

١- جواز التوكيل في ذبح أو نحر الأضحية والهدي وتوزيع لحمها على مستحقيها.

٢- استحباب تصدق لحومها وجلودها وجلالها على الفقراء والمساكين، وعدم جواز إعطاء الجزار منها شيئاً، ولا يجوز بيع لحمها بالاتفاق.

٣- استحباب الأضحية بأكثر من واحد لمن كان موسراً وعنده سعة في المال.

(١٣١١) ما يستفاد من الحديث:

١- جواز الاشتراك في البدنة والبقرة، وأنهما تجزئان عن سبعة في الهدي ويقاس عليه الأضحية، وقد ورد فيها حديث عن ابن عباس رضي الله عنهما.

فائدة:

١- السنة لمن أراد التضحية أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً بعد دخول شهر ذي الحجة.

٢- ويشترع تقليم الأظفار وحلق العانة وقص الشارب يوم النحر لمن وجد الأضحية، ولمن لم

باب العقيقة

١٣١٢- بمن ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَعَبْدُ الْحَقِّ، لَكِنْ رَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ إِزْسَالَهُ.

١٣١٣- وَأَخْرَجَ ابْنُ جِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوَهُ.

١٣١٤- وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يُعَقَّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

١٣١٥- وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَنْبِيَّةِ نَحْوَهُ.

يجدها، وأن هذا أضحية في حقه.

٣- لا يحرم على المرء شيء يبعثه بهديه إلى الحرم.

٤- استحباب تقسيم لحم الأضحية أثلاثاً ثلثاً للادخار، وثلثاً للأكل وثلثاً للتصدق والتوزيع على الفقراء والمساكين لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجِئَتْ جُوْهُهَا فَنُكِّلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَزَّ﴾، والظاهرة توجب التقسيم.

(١٣١٢، ١٣١٣) ما يستفاد من الحديثين:

١- الحديث دليل على جواز الاكتفاء في العقيقة عن الغلام بشاة واحدة.

(١٣١٤) شرح الكلمات:

أن يعق: أي يذبح. مكافئتان: أي متساويتان ومتقاربتان في السن ونحو ذلك.

(١٣١٤، ١٣١٥) ما يستفاد من الحديثين:

١- إن السنة ذبح شاتين مكافئتين في العقيقة عن الغلام وعن الجارية شاة واحدة.

١٣١٢- أبو داود / ٢٨٤١.

١٣١٣- ابن جبان / ٥٣٠٩.

١٣١٤- الترمذي / ١٥١٣.

١٣١٥- أحمد / ٤٢٢، وأبو داود / ٢٨٣٤- ٢٨٣٦، والترمذي / ١٥١٦، والنسائي / ٤٢١٦، وابن ماجه / ٣١٦٢، =

١٣١٦- وعن سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيُحْلَقُ وَيُسَمَّى». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١٣١٦) شرح الكلمات:

مرتهن بعقيقته: أي محبوس عن الشفاعة لو الدية إذ مات طفلاً ولم يعق عنه، وقيل: العقيقة لازمة لا بد منها كلزوم الرهن للمرهون في يد المرتهن.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على تأكيد العقيقة، وأنه لا ينبغي تركها مهما كانت الظروف، والحديث يقوي جانب الوجوب وهو مذهب الظاهرية.
- ٢- وأنه يعق الوالد عن ولده أو من تلزمه نفقة المولود.
- ٣- استحباب ذبح العقيقة في اليوم السابع من الولادة، ويجوز في اليوم الرابع عشر والحادي والعشرين لمن كان له عذر، وتسقط عن من مات قبل السابع.
- ٤- استحباب حلق رأس المولود في اليوم السابع من ولادته، وكذلك يستحب تسميته بالاسم الحسن، وأحب الأسماء إلى الله تعالى «عبدالله» و«عبدالرحمن»، وأقبحها «شاهان شاه» و«ملك الأملاك» و«قاضي القضاة» و«حاكم الحكام»، وقد أفرد الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد هذه المسألة في جزئين لطيفين: «تسمية المولود» و«تغريب الألقاب العلمية»، وهما أحسن ما كتب في الباب.

فائدة:

- ١- جواز ثقب أذن الصبية لتعليق الحللي عليها.
- ٢- مشروعية التأذين في أذن المولود اليمنى والإقامة في اليسرى، وجواز التحنيك بتمر لكن ينبغي أن يكون المحنك من أهل الخير سلفي العقيدة والمذهب لترجي بركته، وكل ذلك قد ورد في السنة.

= وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١١٦٦.

١٣١٦- أحمد ٥/ ١٧، وأبو داود ٢٨٣٨، والترمذي ١٥٢٢، والنسائي ٤٢٢٠، وابن ماجه ٣١٦٥، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١١٦٥.

كتاب الأيمان والنذور

١٣١٧- عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا عنَ رسولِ الله ﷺ: أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَعُمَرُ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَضْمُتْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣١٨- وفي روايةٍ لأبي داودَ والنَّسائيَّ عن أبي هُرَيْرَةَ: «لَا تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

١٣١٩- وعن أبي هُرَيْرَةَ رضيَ اللهَ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا

(١٣١٧، ١٣١٨) شرح الكلمات:

الأنداد: جمع ند أي: المثل والمراد به الأصنام.
رُكْب: أي جماعة راكبين.

ما يستفاد من الحديثين:

- ١- حرمة الحلف بغير الله كائناً ما كان بالإجماع، وأن من حلف بغير الله فقد أشرك، ووجوب القسم بالله تعالى لمن أراد اليمين وكان صادقاً.
- ٢- حرمة الحلف بالبراءة من الإسلام أو من الدين أو بقوله: «أنا يهودي أو نصراني إن لم أفعل كذا» ونحو ذلك، ولا تجب الكفارة في الحلف بالمحرمات بل يقول الحالف بكلمة التوحيد لا غير.

(١٣١٩) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أن اليمين تكون على نية المحلف ولا ينفع فيها نية الحالف إذا نوى به

١٣١٧- البخاري / ٦٢٧٠، ومسلم: الأيمان / ٣.

١٣١٨- أبو داود / ٣٢٤٨، والنسائي / ٣٧٦٩.

١٣١٩- مسلم: الأيمان / ٢٠- ٢١.

يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ». وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَخْلِفِ». أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.
 ١٣٢٠- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفَرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَائْتِ الَّذِي هُوَ
 خَيْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكْفَرْ عَنْ يَمِينِكَ». وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «فَكْفَرْ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ آتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». وَإِسْنَادُهُمَا صَحِيحٌ.
 ١٣٢١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى
 يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

غير ما أظهره .

٢- الحث على الصدق في اليمين .

٣- إن من استحلف على شيء فنوى في الحلف غيره فلا اعتبار بنية المستحلف مطلقاً .

(١٣٢٠) ما يستفاد من الحديث :

١- إن من حلف على فعل شيء وكان تركه خيراً من التمادي في اليمين وجب عليه التكفير وإتيان ما هو خير .

٢- لا ينبغي لمسلم أن يجعل يمين الله مانعاً له من عمل الخير .

(١٣٢١) شرح الكلمات :

حِثْ : أي الحث في اليمين ونقضها .

ما يستفاد من الحديث :

١- من حلف على شيء واستثنى فقال : «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» ؛ فإنه لا يحث إذا كان الاستثناء متصلاً
 لفظاً أو حكماً عند الأكثر ، وعند ابن عباس رضي الله عنهما ومن وافقه يجوز الاستثناء متى
 ذكره ولو لم يكن متصلاً .

٢- لا تكفي النية في الاستثناء ، بل لا بد من التلفظ به .

١٣٢٠- البخاري / ٦٢٤٨ ، ومسلم : الأيمان / ١٩ ، وأبو داود / ٣٢٧٧ .

١٣٢١- أحمد ١٠ / ٢ ، وأبو داود / ٣٢٦١ ، والترمذي / ١٥٣١ ، والنسائي / ٣٧٩٣ ، وابن ماجه / ٢١٠٥ ، وابن حبان /

٤٣٤٢ . وصححه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٢٥٧١ .

١٣٢٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كانت يمين النبي ﷺ: «لَا وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ». رواه البخاري.

١٣٢٣- وعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله ما الكبائر، فذكر الحديث، وفيه: قلت: وما اليمين الغموس؟ قال: «التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب». أخرجه البخاري.

١٣٢٤- وعن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي

(١٣٢٢) ما يستفاد من الحديث:

١- جواز الحلف بصفة من صفات الله تعالى، وأن جميع الأسماء والصفات الثابتة صريحة في اليمين وتجب بها الكفارة، وقيل: فيها تفصيل: إن كانت الصفة مختصة بالله تعالى فتنعقد اليمين، وإن كانت تطلق عليه وعلى غيره على حد سواء فالاعتماد على نية الحالف، وإن كانت تطلق على الله مطلقاً وعلى غيره مقيداً كالرب فتنعقد اليمين إلا أن يقيد به غير الله.

(١٣٢٣) شرح الكلمات:

اليمين الغموس: أي الفاجرة الكاذبة، التي يحلف صاحبها وهو يعلم أنه كاذب، سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في النار.

(١٣٢٣، ١٣٢٤) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- حرمة اليمين الفاجرة الكاذبة وأنها من الكبائر، ويزداد إثمها حين يقطع بها الحالف مال امرئ مسلم، وسميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في النار.
- ٢- حرمة الحلف على ما شك الحالف في صدقه أو كذبه، وكذلك على ما ظن صدقه.
- ٣- إن المعاصي تنقسم إلى الكبائر والصغائر، وعدّ العلاني الكبائر فبلغ إلى خمس وعشرين كما في «السبل»، ومنهم من بلغها إلى أكثر من مائتين، وقد ألف فيها كل من العلامة الذهبي وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله «كتاب الكبائر».

١٣٢٢- البخاري / ٦٢٥٣.

١٣٢٣- البخاري / ٦٥٢٢.

١٣٢٤- البخاري / ٦٢٨٦ موقوفاً، وأبو داود / ٣٢٥٤ مرفوعاً.

أَيْمَنِيكُمْ» قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَيَلَى وَاللَّهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً.

١٣٢٥- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَسَاقَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ الْأَسْمَاءَ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ سَرْدَهَا إِذْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ.

١٣٢٦- وعن أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٤- وجوب الكفارة في اليمين الغموس (الكاذبة) والأكثر على عدم وجوبها.

٥- إن ما يجري على اللسان من الإيمان من غير قصد الحلف لا كفارة فيه ولا إثم، وهو المراد ببلغو الإيمان، واختار هذا التفسير جماعة من الصحابة والتابعين.

(١٣٢٥) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن لله تسعة وتسعين اسماً؛ من خصائصها أن من حفظها وأحاط بمعانيها وآمن بمقتضاها وعمل بمذلولاتها دخل الجنة، لا أن أسماء الله تعالى محصورة في هذا العدد، وإلا فقد عدها بعض العلماء فبلغ إلى (١٧٣) اسماً.

٢- إن الحلف إنما يكون بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وأن أسماء الله تعالى توقيفية بالاتفاق.

(١٣٢٦) ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب مكافأة المحسن بما أسدى إليك معروفاً.

٢- وإن لم يجد المحسن إليه من الأشياء المادية ما يكافىء به المحسن، فلا أقل أن يشكر ويدعوه له، ويقول: «جزاك الله خيراً» فإن هذا أبلغ الثناء عليه.

١٣٢٧- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣٢٨- وعن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ فِيهِ: «إِذَا لَمْ يُسَمَّ»، وَصَحَّحَهُ.

١٣٢٩- وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمَّ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّ الْحُقَاطَ رَجَّحُوا وَفَّقَهُ.

١٣٣٠- وَلِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ».

(١٣٢٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- كراهية النذر مطلقاً سواء كان في الطاعة أو المعصية ؛ لأنه لم يقصد به خالص القربة .
- ٢- حرمة النذر للموتى والقبور والطواغيت ، وأن من نذر لذبح حيوان أو قرب شيئاً على قبر شيخ فقد أشرك بالله ، وأن ما يأخذه الدجاجة على قبور المشائخ إنما يأكلون في بطونهم ناراً .

٣- كراهية الإسلام للشح والبخل .

٤- إن النذر لا يرد قضاء الله وقدره .

(١٣٢٨) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن النذر المطلق والمبهم ينعقد ، وكفارته كفارة يمين ولا يلزم الوفاء به .
- ٢- صحة النذر ووجوب وفائه في الطاعة ، وإن كان معصية لا ينعقد ولا كفارة عليه .

(١٣٢٩ - ١٣٣١) ما يستفاد من الأحاديث :

- ١- إن من نذر نذراً مبهماً أو فيه معصية ، أو لا يطيقه من عبادة مستمرة أو نفقات من ماله كثيرة لا

١٣٢٧- البخاري/ ٦٢٣٤ ، ومسلم : النذر / ٤ .

١٣٢٨- مسلم : النذر / ١٣ ، والترمذي / ١٥٢٨ .

١٣٢٩- أبو داود / ٣٣٢٢ .

١٣٣٠- البخاري / ٦٣٢٢ .

- ١٣٣١- وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ : «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ» .
- ١٣٣٢- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لِتَمْشِ وَلِتَرْكَبْ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .
- ١٣٣٣- وَلَأَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا ، مُرَهَا فَلْتَحْتَمِزْ وَلِتَرْكَبْ وَلِتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» .
- ١٣٣٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ؟ فَقَالَ : «اقْضِهِ عَنْهَا» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

يشرع له الوفاء به ، وعليه كفارة يمين ، وقيل : لا تلزم الكفارة .

(١٣٣٢ ، ١٣٣٣) شرح الكلمات :

حافية : أي ماشية برجليها .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن من نذر أن يمشي إلى بيت الله لا يلزمه الوفاء به ، وإنما له أن يركب وعليه كفارة يمين .
- ٢- إن كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة مؤمنة أو صيام ثلاثة أيام .

(١٣٣٤) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن من مات وعليه نذر طاعة شرع لوارثه أن يقضيه عنه .
- ٢- إن ما يفعل للमित من الأعمال الصالحة من نذر أو عتق أو صدقة أو نحوها يصل إليه .

١٣٣١- مسلم : النذر / ٨ .

١٣٣٢- البخاري / ١٧٦٧ ، ومسلم : النذر / ١١ .

١٣٣٣- أبو داود / ٣٢٩٩ ، والترمذي / ١٥٤٤ ، والنسائي / ٣٨١٥ ، وابن ماجه / ٢١٣٤ ، وضعفه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٢٥٩٢ /

١٣٣٤- البخاري / ٦٣٢٠ ، ومسلم : النذر / ١ .

١٣٣٥- وعن ثابت بن الضحّاك رضي الله عنه قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلاً ببوانة فأتى رسول الله ﷺ فسأله، فقال: «هل كان فيها وثن يُعبد؟» قال: لا. قال: «فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟» فقال: لا. فقال: «أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى، ولا في قطيعة رحم، ولا فيما لا يملك ابن آدم». رواه أبو داود والطبراني واللفظ له وهو صحيح الإسناد. وله شاهد من حديث كزدم عند أحمد.

١٣٣٦- وعن جابر رضي الله عنه: أن رجلاً قال يوم الفتح: يا رسول الله ﷺ إنني نذرت إن فتح الله علينا مكة أن أصلي في بيت المقدس، فقال: «صل هنا»، فسأله فقال: «صل هنا»، فسأله فقال: «فسألك إذا». رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم.

(١٣٣٥) شرح الكلمات:

بوانة: هضبة من وراء ينبع، قريبة من ساحل البحر الأحمر.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن من نذر نذر أفي مكان يعظم فيه غير الله أو يعقد فيه عيد من أعياد الكفار لا يجوز الوفاء به، ويتعين الوفاء إذا لم يكن في ذلك شيء من الموانع الشرعية.
- ٢- عدم جواز تقليد الكفار في أعيادهم وأفراحهم وتهانيهم، ووجوب إماتة سنن الجاهلية، فلا تشرع الموالد للصبيان ولا الكبار.

(١٣٣٦) ما يستفاد من الحديث:

- ١- وجوب الوفاء بالنذر ما دام نذر التقرب إلى الله تعالى.
- ٢- من نذر عبادة في غير المسجد الحرام أغناه أداؤها فيه؛ لأنه أفضل البقاع على الإطلاق، وأنه لا يتعين المكان في النذر إلا ندباً ولو عين الناذر.

١٣٣٧- وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

١٣٣٨- وعن عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ: فَأَعْتَكِفَ لَيْلَةً.

(١٣٣٧) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على جواز نذر الصلاة في أحد هذه المساجد الثلاثة المذكورة، وأن من فعله يلزمه الوفاء بنذره، وأما غير هذه المساجد الثلاثة فعند الأكثر لا يلزم الوفاء إذا نذر بالصلاة فيه.

٢- حرمة السفر إلى قبور الصالحين لزيارتها، وإذا كان لوفاء النذر عندها فهو أشد حرمة من الأول، وكذلك لا يشرع السفر لزيارة قبر النبي ﷺ كما مر، وإنما يقصد المسافر زيارة المسجد النبوي الشريف، فإذا وصل زار قبره ﷺ وقبري الصحابييين الجليلين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وللتفصيل يراجع كتاب «الصيام المنكي» لابن عبد الهادي، و«صيانة الإنسان» للعلامة المحدث محمد بشير السهسواني رحمهما الله.

(١٣٣٨) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على أنه يجب على الكافر الوفاء بما نذر إذا أسلم.

٢- عدم اشتراط الصيام للاعتكاف.

١٣٣٧- تقدم تخريجه تحت الرقم (٦٦٢).

١٣٣٨- البخاري/١٩٢٧، ومسلم: الإيمان/٢٧، ٢٨.

كتاب القضاء

- ١٣٣٩- عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: اثْنَانِ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلِ فَهُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.
- ١٣٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ.

(١٣٣٩) شرح الكلمات:

جار: أي ظلم.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أنه لا يشرع تولية القضاء إلا لمن عُرف بالعلم والفضل.
- ٢- حرمة القضاء بالهوى وعلى جهل وإن وافق الحق، وأن من عرف الحق ثم عدل عنه في حكمه كان كمن قضى بغير علم، وأنهما في النار، والعياذ بالله.
- ٣- البشارة بالجنة لمن عرف الحق وقضى به.
- ٤- خطورة منصب القضاء ولذلك كان السلف الصالح رحمهم الله يهربون منه.

(١٣٤٠) ما يستفاد من الحديث:

- ١- التحذير الشديد من تولي القضاء والدخول فيه، وبيان عظم خطره؛ لأن من أصاب الحق بتحريه فإنه لم يصبه إلا بعد إتعاب نفسه وإجهاده، وإن لم يقم بحق القضاء ولم يعدل فله

١٣٣٩- أبو داود/ ٣٥٧٣، والترمذي/ ١٣٢٢، وابن ماجه/ ٢٣١٥، والحاكم/ ١٠١/٤، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ٢٦١٤.

١٣٤٠- أحمد/ ٢٣٠، وأبو داود/ ٣٥٧١، والترمذي/ ١٣٢٦، وابن ماجه/ ٢٣٠٨.

- ١٣٤١- وعنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ وَتَكُونُونَ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعِمَّ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- ١٣٤٢- وعن عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

عذاب الآخرة.

(١٣٤١) شرح الكلمات:

فَنِعِمَّ الْمُرْضِعَةُ: أي أن ابتداءها يدخل السرور والبهجة على النفوس بحصول الجاه والمال ونفاذ الكلمة ونحو ذلك.

بِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ: أي إن عاقبتها الحسرة والندامة عند الانفصال عنها بموت أو غيره ولما يترتب عليها من شدة المحاسبة، والعقاب في الآخرة إن لم يعدل.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على كراهية الحرص على طلب الإمارة والقضاء وأن النفوس ترغب فيها لما فيها من نيل حظوظ الدنيا ولذاتها ونفوذ الكلمة وحصول الجاه، لكن تبعاتها حشرات.
- ٢- الحسرة والندامة يوم القيامة لمن تولى الإمارة أو القضاء بغير أهلية ولم يعدل، ولخطورته هرب منه الإمام الشافعي والإمام أبو حنيفة وغيرهما من السلف حتى ضربوا عليه.
- ٣- إن من أعطي الإمارة أو القضاء بغير حرص عليهما ولا طلب فإنه يُوفى ويُسدّد من الله تعالى.
- ٤- إن الإمام أو القاضي الذي حكم بالعدل واجتهد في إصابة الحق وغلب عدله جورته فله الجنة ومن كان خلاف ذلك فهو متوعّد بالنار، والعياذ بالله.

(١٣٤٢) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أن الحكم عند الله في كل قضية واحد قد يصيبه الذي بذل جهده واستفرغ وسعه ووقفه الله فله أجران؛ أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، ومن أخطأ فله أجر واحد وهو أجر الاجتهاد.

«إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، فَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣٤٣- وعن أبي بكرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣٤٤- وعن عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ، فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخِرِ، فَسَوْفَ تَذَرِي كَيْفَ تَقْضِي»، قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ وَقَوَاهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

٢- وجوب بذل الجهد، وإعمال الفكر لمن تولّى القضاء في تحليل القضايا، وإن حكم بدون إمعان وتحز للصواب فإنه يأثم، فينبغي التنبيه له.

٣- إن كلام الله وكلام رسوله ﷺ أقرب إلى الأفهام وأدنى إلى إصابة بلوغ المرام من تعقيدات فقهاء المذاهب، فينبغي للقاضي أن ينظر في الكتاب والسنة عند الحكم بين الناس ولا يشغل نفسه في أقاويل الفقهاء المقلدين الجامدين.

(١٣٤٣) ما يستفاد من الحديث :

١- كراهية الحكم بين الناس في حالة الغضب، وعند وجود أي شيء يشوش على القاضي ويُذهله عن استيفاء النظر في القضية.

٢- حرص الإسلام على إقامة العدل وصيانة حقوق الناس.

(١٣٤٤، ١٣٤٥) ما يستفاد من الحديثين :

١- الحديث دليل على النهي عن القضاء للمدعي حتى يسمع الحاكم كلام الآخر فإن حكم القاضي قبل ذلك بطل قضاؤه وصار ذلك قدحاً في عدالته، وإن كان ذلك خطأ أعاد الحكم على وجه الصحة.

٢- إذا كان المدعى عليه غائباً عن المجلس أو مستتراً في البلد أو كانت الدعوى على ميت أو

١٣٤٥- وله شاهدٌ عندَ الحاكمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا .

١٣٤٦- وعن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٣٤٧- وعن جَابِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «كَيْفَ تُقَدِّسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ مِنْ شَدِيدِيهِمْ لِضَعِيفِهِمْ» . رَوَاهُ ابْنُ جِبَّانَ .

صغير ونحو ذلك ، فإن كان المدعي معه البيّنة يُحكم بموجب البيّنة ، ثم إذا قدم الغائب أو أدرك الصبي لا يفوت حقه وتُسمع دعواه ويُعمل بها .

(١٣٤٦) ما يستفاد من الحديث :

١- حكم الحاكم لا يحرم حلالاً ولا يُحلّ حراماً ، إذا كان المحكوم عليه مبطلاً وشهادته كاذبة عند الجمهور ، وعند أبي حنيفة حكمه ينفذ ظاهراً وباطناً ، ولو حكم لامرأة أجنبية في الحقيقة أنها زوجة فلان خلّت له ، والله المستعان .

٢- الحديث رد مفحم على القبوريين الضالين المغالين في النبي ﷺ الذين زعموا أنه ﷺ يعلم الغيب ، وهو يقول إن من خدعه في الحكم وصوّر الباطل حقاً ، وحكم بموجبه لعدم معرفة الحقيقة فإنما قطع له قطعة من النار ، فالحق الذي لا يحيد عنه إلا هالك أنه ﷺ لا يعلم الغيب إلا ما أطلعه الله عليه فقط .

٣- إمكان صدور الخطأ من النبي ﷺ فيما حكم فيه باجتهاده كقصة أسارى بدر ، لكنه ﷺ لا يُقرّ على الخطأ في الأحكام الشرعية ، أما ما حكم فيه بالبيّنة أو اليمين وكان مخالفاً للباطن لا يسمّى خطأً ، لأنه موافق بما كُلف به .

(١٣٤٧ - ١٣٤٩) ما يستفاد من الأحاديث :

١- وجوب العدل على القضاة في الحكم بين الناس وعدم مراعاة الشريف والوضيع والغني

١٣٤٥- الحاكم ٤/ ١٠٥ ، وصححه ووافقه الذهبي .

١٣٤٦- البخاري / ٦٧٤٨ ، ومسلم : الأفضية / ٤ .

١٣٤٧- ابن حبان / ٥٠٥٩ .

١٣٤٨ ، ١٣٤٩ - وله شاهدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ الْبَرَّارِ ، وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ .

١٣٥٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «يُدْعَى بِالْقَاضِيِ الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عُمْرِهِ» . رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَلَفْظُهُ : «فِي تَمَرَةٍ» .

١٣٥١ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

١٣٥٢ - وَعَنْ أَبِي مَرْزُومٍ الْأَزْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ

والفقر والقريب والبعيد .

٢ - عدم إمكان التطهير لأمة من الذنوب إذا لم يؤخذ حق ضعيفها من قوتها ، وأنه يجب نصر الضعيف حتى يحصل على حقه .

(١٣٥٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١ - الحديث دليل على شدة حساب القضاة لما يتعاطونه من الفصل في الدماء والأعراض والحقوق ، فينبغي لهم الاحتياط الشديد والتحري الأكيد لإصابة الحق والصواب .
- ٢ - التحذير من خلطاء السوء من الوكلاء والغرماء والأعوان والوزراء وأن هؤلاء قد يسببون المشاكل في الدنيا والعذاب في الآخرة فينبغي للإمام والقاضي أن يتحرّيا في انتخاب الأعوان والمساعدين .

(١٣٥١) ما يستفاد من الحديث :

- ١ - عدم جواز تولية المرأة الإمارة أو القضاء أو شيئا من الأحكام العامة بين المسلمين .

١٣٤٨ ، ١٣٤٩ - ابن ماجه / ٤٠١٠ ، وكشف الأستار ٢ / ٢٣٥ .

١٣٥٠ - ابن حبان / ٥٠٥٥ ، والبيهقي : ٩٦ / ١٠ .

١٣٥١ - البخاري / ٤٦٦٣ .

١٣٥٢ - أبو داود / ٢٩٤٨ ، والترمذي / ١٣٣٢ .

شَيْئاً مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَاخْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَفَقِيرِهِمْ اخْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

١٣٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

١٣٥٤- وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عِنْدَ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا النَّسَائِيَّ.

(١٣٥٢) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أنه يجب على من ولي شيئاً من أمور المسلمين أن لا يحتجب عنهم وأن يسهل الوصول إليه لذوي الحاجات والفقراء والمساكين.

٢- حرص الإسلام على قضاء حاجات الناس خاصة الضعفاء منهم.

(١٣٥٣) شرح الكلمات:

الراشي: أي دافع الرشوة.

المرتشي: أي أخذ الرشوة.

(١٣٥٤ ، ١٣٥٣) ما يستفاد من الحديثين:

١- حرمة أخذ الرشوة في الحكم وغيره بالإجماع.

٢- إن ما يأخذه القضاة من الأموال أربعة أقسام: الرشوة، والهدية، والأجرة والرزق.

الأول: حرام على المعطي والآخذ كليهما.

والثاني: إن كانت ممن يهديها قبل الولاية جازت، وإن كانت ممن أهداها بعدها فإن لم تكن

له خصومة عنده كرهت وإلا حرمت.

والثالث: إن كان للحاكم راتب من بيت المال فتحرم الأجرة على الحكم، وإلا جاز له

أخذها على قدر عمله.

والرابع: الراتب الشهري ولا شك في جوازه والله أعلم.

١٣٥٣- أحمد: ٣٨٧/٢، وابن حبان: ٥٠٧٦، والترمذي: ١٣٣٦ لم أعثر عليه عند غيره من أصحاب السنن.

١٣٥٤- أبو داود: ٣٥٨٠، والترمذي: ١٣٣٧، وابن ماجه: ٢٣١٣، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء: ٢٦٢٠.

١٣٥٥- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَفْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

باب الشهادات

١٣٥٦- عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٣٥٧- وعن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ

(١٣٥٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم والقاضي .
- ٢- وجوب العدل والتسوية بينهما في المجلس والكلام وإعطاء الوجه إلا أن يكون أحدهما غير مسلم فيرفع المسلم .

(١٣٥٦) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أن خير الشهود من كانت عنده شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق وليس له غيره فيأتي إليه ويخبره بها ، أو يموت صاحب الحق وله ورثة فيأتي إليهم ويعلمهم بأن عنده لهم شهادة خشية ضياع الحق ، وبذلك يتفق حديث زيد مع حديث عمران رضي الله عنهما الآتي .

(١٣٥٧) شرح الكلمات:

السمن : أي يتوسعون في الأكل والشرب ، وقيل : يجمعون المال ، أو يدعون ما ليس لهم من الشرف .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على فضل القرون الثلاثة الأولى وأن الصحابة أفضل من التابعين ، والتابعون

١٣٥٥- أبو داود / ٣٥٨٨ ، والحاكم ١٠٦ / ٤ ووافقه الذهبي .

١٣٥٦- مسلم : الأقضية / ١٩ .

١٣٥٧- البخاري / ٢٥٠٨ ، ومسلم : فضائل الصحابة / ٢١٤ .

الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْدِرُونَ وَلَا يُوفُونَ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣٥٨- وَمِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي عَمَرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

أفضل من أتباعهم.

٢- وهذا التفضيل هو تفضيل جملة على جملة فإنه يمكن أن يكون في فضلاء التابعين من يفضل بعض الصحابة بالعلم والعبادة، لكن مشاهير الصحابة سيما المهاجرين والأنصار وأهل البدر والحديبية لا يلحقهم أحد في فضلهم، وكذلك الصحابي المفضول له صحبة لا يوازيها شيء من الأعمال وإن قل عمله واجتهاده في العبادة، وبذلك تجمع الأدلة المختلفة في ذلك.

٣- كراهية التسرع في أداء الشهادة، وحرمة الخيانة والغدر، وأنه لم يكن في القرون المفضلة من يتصف بهذه الصفات في الغالب.

(١٣٥٨) شرح الكلمات:

ذي عمر: أي صاحب الحقد والشحناء.

القانع: أي الخادم المنقطع لخدمة أهل بيت.

ما يستفاد من الحديث:

١- إن المفرط في الفرائض والمحرمات والخائن لا تقبل شهادتهما وكذلك الحاقدا لا تقبل شهادته على من يضر له العداوة والشحناء، وكذلك الخادم لأهل بيت المنقطع لخدمتهم لا تقبل شهادته لهم؛ لأن كل ذلك مظنة تهمة.

٢- إن المسلم تقبل شهادته على الكافر إذا لم يكن بينهما عداوة في غير الدين.

٣- لا بد من اعتبار العدالة في قبول الشهادة.

١٣٥٩- وعن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَذَوِي عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ أَنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٣٦٠- وعن أبي بكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ عَدَّ شَهَادَةَ الزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ.

١٣٦١- وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «تَرَى

(١٣٥٩) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم قبول شهادة البدوي على القروي، والأكثر على قبولها وحملوا الحديث على من لم تعرف عدالته.

٢- الحديث دليل على قبول شهادة من لم تظهر منه ريبة نظر إلى ظاهر حاله، وأن مبنى العدالة هو ظهور الاستقامة وانعدام التهمة.

(١٣٦٠) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر وأن الكبائر متفاوتة بعضها أكبر من بعض.

٢- شهادة الزور من أكبر الكبائر لما فيه من المفسدات الكثيرة، منها أكل أموال الناس بالباطل وإضاعة الحقوق وغيرها.

(١٣٦١) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم جواز الشهادة بالظن، وأنه يلزم الشاهد أن لا يشهد إلا على ما يعلمه علماً يقينياً، إلا في

١٣٥٩- أبو داود / ٣٦٠٢، وابن ماجه / ٢٣٦٧، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء / ٢٦٧٤.

(١) البخاري / ٢٤٩٨.

١٣٦٠- البخاري / ٢٥١١، ومسلم: الإيمان / ١٤٤.

١٣٦١- الحاكم / ٤ / ١١٠.

الشَّمْسُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ.

١٣٦٢- وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

١٣٦٣- وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

باب الدعاوي والبيّنات

١٣٦٤- مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَأَدْعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِلْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

الأنساب والرضاع والموت القديم فتكفي فيها الاستفاضة والشهرة.

(١٣٦٢، ١٣٦٣) ما يستفاد من الحديثين:

١- ثبوت القضاء بشاهد ويمين المدعي، وعليه جماهير الصحابة والتابعين فمن بعدهم، خلافاً لأبي حنيفة، واستثنى منه بعض العلماء الحد والقصاص، وأنهما لا يثبتان بشاهد ويمين.

(١٣٦٤) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دال على أنه لا يقبل قول أحد فيما يدعيه بمجرد دعواه بل يحتاج إلى إثباته بالبيّنة أو اعتراف المدعى عليه، وعليه سلف الأمة وخلفها.

٢- إن البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر.

١٣٦٢- مسلم: الأفضية / ٣، وأبو داود / ٣٦٠٨.

١٣٦٣- أبو داود / ٤٣٦١٠، والترمذي / ١٣٤٣.

١٣٦٤- البخاري / ٤٢٧٧، ومسلم: الأفضية / ١، والبيهقي: ٢٥٢ / ١٠.

١٣٦٥- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَيُّهُمْ يَخْلِفُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٣٦٦- وعن أَبِي أَمَامَةَ الْحَارِثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئاً يَسِيرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَضِيباً مِنْ أَرَاكِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٣٦٧- وعن الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

(١٣٦٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- إذا كان المتاع يدعيه أكثر من إنسان ولا بيّنه معهم وكل واحد منهم يُنكر أن يكون لغيره، توجهت إليهم اليمين وأقرع بينهم فمن خرجت له القرعة حلف واستحق المتاع.
- ٢- وإذا كان المدعى عليه بين اثنين وكل واحد منهما قد أتى ببينة صولحا وإلا حلف أحدهما ويأخذ المدعى فإن أسرع افي اليمين أقرع بينهما فمن طلعت له القرعة حلف وأخذ المطلوب.

(١٣٦٦) شرح الكلمات:

قَضِيباً: أي غصناً. أَرَاكِ: شجر معروف يُستاك بفروعه.

(١٣٦٦ ، ١٣٦٧) ما يستفاد من الحديثين :

- ١- الحديثان يدلان على حرمة أخذ أموال الناس وحقوقهم بالدعاوي الكاذبة والأيمان الباطلة، وهو سبب لدخول النار- والعياذ بالله- وذلك لمن لم يتب ولم يتخلص من الحق الذي سيطر عليه ظلماً أو أخذه باطلاً.

١٣٦٥- البخاري / ٢٥٢٩.

١٣٦٦- مسلم : الإيمان / ٢١٨.

١٣٦٧- البخاري / ٦٧٦١، ومسلم : الإيمان / ٢٢٠.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٣٦٨- وعن أبي موسى رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي دَابَّةٍ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَضَىٰ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَهَذَا لَفْظُهُ، وَقَالَ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ .

١٣٦٩- وعن جابر رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ مِثْرِي هَذَا بِيَمِينِ آئِمَةٍ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

١٣٧٠- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَىٰ فَضْلٍ

٢- إن أموال الناس حرام قليلها وكثيرها كالدماء والأعراض .

٣- إثبات صفة الغضب لله تعالى كما يليق بجلاله وعظمته .

(١٣٦٨) ما يستفاد من الحديث :

١- إذا ادعى اثنان شيئاً يكون بيد أحدهما ويقيم كل واحد البيّنة يُقرع بينهما فمن خرجت له القرعة صار له ، أما إذا لم تكن عند أحدهما بيّنة كما في الحديث صُولِحَا عَلَىٰ نِصْفَيْنِ .

(١٣٦٩) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة اليمين الكاذبة ، وعظم خطرها لا سيّما إذا وقعت في مكان محترم كمنبر رسول الله ﷺ وبين الركن والمقام وزمان فاضل كأن تكون بعد العصر .

(١٣٧٠) شرح الكلمات :

الفلاة: الأرض الواسعة المقفرة .

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة الاتصاف بهذه الأوصاف الثلاثة المذكورة وأنه لا خير فيمن اتصف بها ، وهي منع

١٣٦٨- أحمد ٤/٤٠٢ ، وأبو داود ٣٦١٣ ، والنسائي ٥٤٢٤ .

١٣٦٩- أحمد ٢/٣٢٩ ، وأبو داود ٣٢٤٦ .

١٣٧٠- البخاري ٦٧٨٦ ، ومسلم: الإيمان / ١٧٣ .

مَاءٍ بِالْقَلَاءِ يَمْنَعُهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لَأَخْذَهَا بِكَذَا وَكَذَا فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣٧١- وعن جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: نُبِجَتْ هَذِهِ النَّاقَةُ عِنْدِي، وَأَقَامَا بَيْنَهُ فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ هِيَ فِي يَدِهِ.

١٣٧٢- وعن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ.

الناس من ماء فاضل عن حاجته وهم محتاجون إليه، والحلف كذباً لترويج السلعة خاصة بعد العصر، ويدخل فيه الدعايات الكاذبة في وسائل الإعلام، والمبايعة للإمام للدنيا.

٢- حُرْمَةُ مَبَايَعَةِ الْإِمَامِ وَمَوَالَاتِهِ لِأَجْلِ الدُّنْيَا، وَمَعَادَاتِهِ وَالْكَلَامُ السَّيِّئُ فِيهِ لِأَجْلِ حُرْمَانِهِ مِنَ الدُّنْيَا وَعَطَايَاهَا، وَأَنَّهُ يَجِبُ مَنَاصِحَتُهُ وَالدَّعَاءُ لَهُ بِالتَّوْفِيقِ وَالتَّسْدِيدِ وَالسَّكُوتُ عَنْ قَالَةِ السُّوءِ فِيهِ.

٣- إِنْ الَّذِينَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَةٍ وَلَا يَكْلَمُهُمْ بِمَا يَحْبُونَهُ وَيَتَمَنُونَهُ وَلَا يَطْهَرُهُمْ مِنَ الذُّنُوبِ وَلَا يَزَكِّيهِمْ بِالْمَغْفِرَةِ، هُمْ تِسْعَةُ أَشْخَاصٍ وَرَدَّ ذَكَرَهُمْ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ تَقْدُمُ ذِكْرُهُمْ أَعْلَاهُ، وَالباقون: شيخ زان، وملك كذاب، وعائل مستكبر، والمنان الذي لا يعطي شيئاً إلا امتن عليه، والمسبل إزاره، والمنفق سلعته بالحلف الفاجر، والله أعلم.

(١٣٧١) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على أن اليد مرجحة للشهادة الموافقة لها، أعني أن العين المتنازع فيها إذا كانت في يد أحد المتنازعين، وأقام كل واحد البيّنة فهي لمن في يده.

(١٣٧٢) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على رد اليمين على المدعي إذا لم يحلف المدعى عليه ونكل، وفيه خلاف.

١٣٧١- الدارقطني ٢٠٩/٤، وقال العظيم آبادي: «إسناده ضعيف».

١٣٧٢- الدارقطني ٣١٢/٤.

رَوَاهُمَا الدَّارُ قُطْنِيٌّ ، وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ .

١٣٧٣- وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ فَقَالَ : « أَلَمْ تَرَى إِلَى مُجْزَزِ الْمُدْلَجِيِّ نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ : هَذِهِ الْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(١٣٧٣) شرح الكلمات:

تبرق : أي تضيء وتنير من الفرح والسرور . أسارير : أي الخطوط التي في الجبهة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على اعتبار القيافة في ثبوت النسب عند جماهير العلماء مع عدم وجود ما هو أقوى منها كالفراس ، وخالفهم الحنفية فلا اعتبار عندهم للقيافة في النسب ، والولد المتنازع فيه يكون للشريكين أو المشتريين أو الزوجين . ولا يخفى أنه لا يتمشى مع الواقع لأنه ليس فيه فصل للنزاع وإنما هو إحداث نزاع آخر .
- ٢- والأصح أنه يكفي فيه قائف واحد .

كتاب العتق

- ١٣٧٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرئٍ مسلمٍ أعتق امرءً مسلمًا استغفَرَ الله بِكُلِّ عَصْوٍ مِنْهُ عَصْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ١٣٧٥- وللتِّرْمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ: وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتْ فِكَاهَهُ مِنَ النَّارِ.
- ١٣٧٦- ولأبي داودَ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ: «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقْتَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاهَهَا مِنَ النَّارِ».
- ١٣٧٧- وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: سألتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟

(١٣٧٥) شرح الكلمات:

فكاهه: تحريره.

(١٣٧٤ - ١٣٧٧) ما يستفاد من الأحاديث:

- ١- الأحاديث دالة على فضل العتق، وأن عتق عبد كامل أفضل من عتق عضوله والأغلى ثمناً أولى من غيره، والتعدد أفضل إلا إذا كان عند الواحد من العلم والعمل والنفع ما ليس عند جماعة غيره فالأفضل عتقه، وتحرير الرقيق أفضل من الأمة.
- ٢- وأن الفكاه من النار لا يحصل إلا لمن أعتق رقبة مؤمنة.
- ٣- تحرير الأرقاء من أفضل الأعمال التي يتقرب بها إلى الله عز وجل؛ وفيه رد على أعداء

١٣٧٤- البخاري / ٢٣٨١، ومسلم: العتق / ٢٢.

١٣٧٥- الترمذي / ١٥٤٧.

١٣٧٦- أبو داود / ٣٩٦٧.

١٣٧٧- البخاري / ٢٣٨٢، ومسلم: الإيمان / ٨٤.

قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ». قُلْتُ: فَأَيُّ الرُّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣٧٨- وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ قِيَمَةِ عَدْلٍ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣٧٩- وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَالْأَقْوَمُ عَلَيْهِ وَاسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». وَقِيلَ إِنَّ السَّعَايَةَ مُدْرَجَةٌ فِي الْخَبَرِ.

الإسلام الذين يشوهون سمعة الإسلام - لجهلهم به وظلمة قلوبهم وحقدهم عليه - ويتهمونه بتشجيع الرق والعبودية، وهم الذين أرقوا العباد وخربوا البلاد وعاثوا الأرض بالفساد.

(١٣٧٩) شرح الكلمات:

غير مشقوق عليه: أي غير مكلف عليه بما لا يطيق أو فيه مشقة.

استسعى: أي طلب من العبد أن يسعى.

(١٣٧٨، ١٣٧٩) ما يستفاد من الحديثين:

١- من أعتق نصيبه من عبد مشترك، وكان موسراً قادراً على دفع نصيب شريكه لزمه ذلك وعتق العبد كله، وإذا كان المُعتق فقيراً أعتق نصيبه فقط، وصار العبد مبيعاً بعضه حر وبعضه رقيق، وبه قال جماعة من العلماء، وعند آخرين يعتق العبد جميعه ويُقَوِّم ويُطلب من العبد السعي في الكسب ليدفع قيمة نصيب الذي لم يُعتقه وبذلك يصير حراً إذا رغب في ذلك.

٢- من ملك العبد كله فأعتق بعضه فُعتق كله ويصير العبد حراً.

٣- ينبغي الفرق بالعبد المستسعي فلا يُكَلَّف ما لا يطيق أو يشق عليه.

٤- وذكر السعاية في الحديث مرفوع صحيح ثابت عن النبي ﷺ، وليس بمدرج كما في «السبل».

١٣٨٠- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ». رواه مسلم.

١٣٨١- وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ، فَهُوَ حُرٌّ». رواه أحمد والأربعة ورجع جمع من الحفاظ أنه موقوف.

١٣٨٢- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه: أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله ﷺ، فجزأهم أثلاثاً، ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين، وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً. رواه مسلم.

١٣٨٣- وعن سفيانة رضي الله عنه قال: كنت مملوكاً لأُم سلمة فقالت: أعتقك،

(١٣٨٠) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أفضل بر بالوالدين أو أحدهما أن يجد المرء أباه أو أمه رقيقاً فيشتريه ويُعتقه.

(١٣٨١) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن من ملك إنساناً بينه وبين المالك قرابة تحرم النكاح بينهما فإن المملوك يصير حراً أعتقه أو لم يُعتقه كالآباء وإن علوا والأولاد وإن سفلوا والإخوة وأولادهم والأخوال والأعمام.

(١٣٨٢) شرح الكلمات:

فجزأهم: أي قسمهم.

ما يستفاد من الحديث:

١- حكم التبرعات في المرض حكم الوصية ينفذ منها ما يجوز تنفيذه في الوصية ويكون في الثلث.

١٣٨٠- مسلم: العتق/ ٢٥.

١٣٨١- أحمد ٢٠/٥، وأبو داود/ ٣٩٤٩، والترمذي/ ٢٥٢٤، وابن ماجه/ ٢٥٢٤، وصححه الشيخ الألباني، الإرواء/ ١٧٤٦.

١٣٨٢- مسلم: الأيمان/ ٥٦.

وَأَشْتَرِطُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ .

١٣٨٤- وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ .

١٣٨٥- وَمِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْوَلَاءُ لُحْمَةٍ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ» . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ ، وَأَضْلَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ .

باب المدبر ، والمكاتب ، وأم الولد

١٣٨٦- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ وَلَمْ

(١٣٨٣) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- الحديث دال على جواز تنجيز العتق مع اشتراط النفع للسيد أو لغيره على العبد المُعتَق ، وأنه يصح تعليق العتق بشرط .

(١٣٨٤) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- إن الولاء لمن أعتق ، وأنه لا ولاء بالإسلام ، كما مر .

(١٣٨٥) شرح الكلمات :

الولاء لحمة : أي ارتباط وعلاقة .

مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- الحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء وهبته .

٢- وأن الولاء يجري مجرى النسب فإذا مات العتيق وليس له وارث ورثه مُعتقه .

١٣٨٣- أحمد ٥/ ٢٢١ ، وأبو داود ٣٩٣٢ ، والنسائي في الكبرى ٤٩٩٥ ، والحاكم ٣/ ٧٠٢ .

١٣٨٤- تقدم تخريجه .

١٣٨٥- سبق تخريجه تحت الرقم / (٩٠٢) .

١٣٨٦- البخاري ٢٠٣٤ ، ومسلم : الأيمان / ٤١ ، والنسائي ٥٤١٨ .

يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟»، فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: فَاحْتِاجَ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَبَاعَهُ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَعْطَاهُ، وَقَالَ: «اقْضِ دَيْنَكَ».

١٣٨٧- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَّكَاتِبِهِ دِرْهَمٌ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالثَّلَاثَةِ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٣٨٨- وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكَاتَبٌ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي، فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ

(١٣٨٦) شرح الكلمات:

دبر: من علق عتقه بموت سيده.

ما يستفاد من الحديث:

١- مشروعية التدبير أي تعليق عتق الرقيق بموت المُعتَق، وأنه ينفذ من ثلث المال؛ لأنه كالوصية.

٢- جواز بيع المدبر للحاجة كالنفقة أو قضاء الدين، وعند طائفة لا يجوز.

٣- جواز الحجر على المفلس وبيع ماله بغير رضاه لمصلحته كقضاء دينه ونحو ذلك.

(١٣٨٧) ما يستفاد من الحديث:

١- مشروعية الكتابة مع الرقيق، وأنه لا يُعتَق حتى يؤدي جميع دين الكتابة وإلا له حكم العبد.

(١٣٨٨) ما يستفاد من الحديث:

١- إن المكاتب إذا أدى جميع دين الكتابة أو وجد عنده ما يكفيها فقد صار له مال للأحرار فتحتجب منه سيّدته وإن لم يكن قد سلّم جميع مال المكاتبه.

١٣٨٧- أبو داود/٣٩٢٦، وأحمد/١٧٨، والترمذي/١٢٦٠، وابن ماجه/٢٥١٩، والحاكم/٢٣٧/٢، وحسنه الشيخ الألباني، الإرواء/١٦٧٤.

١٣٨٨- أحمد/٢٨٩/٦، وأبو داود/٣٩٢٨، والترمذي/١٢٦١، والنسائي في الكبرى/٥٠٢٩، وابن ماجه/٢٥٢٠، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء/١٧٦٩.

وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ .

١٣٨٩- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُودَى الْمُكَاتَبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَّةَ الْحُرِّ وَيَقْدَرُ مَا رَقَّ مِنْهُ دِيَّةَ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ .

١٣٩٠- وعن عمرو بن الحارث أخي جويرية أم المؤمنين رضي الله عنهما قَالَ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ ذَرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا إِلَّا بَغَلْتَهُ الْبَيْضَاءَ وَسِلَاحَهُ، وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٢- جواز نظر المملوك إلى سيده ما لم يكتبها ولم يجد مال المكاتبه عند الأكثر، وقيل: أن المملوك كالأجنبي .

(١٣٨٩) شرح الكلمات:

يودي المكاتب: أي يدفع الدية عنه .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على أن للمكاتب حكم الحر في قدر ما سلمه من كتابته، فتبعض ديته إن قتل وكذلك الحد وغيره من الأحكام عند جماعة من العلماء .

(١٣٩٠) شرح الكلمات:

بغلته: البغل: هي البغلة التي أهداها المقوقس صاحب الإسكندرية إلى النبي ﷺ .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على ما كان عليه النبي الكريم ﷺ من تنزهه عن الدنيا وأدناسها وأعراضها وتقلله منها وإقباله على الآخرة وهمه بها .

٢- إثبات الرق في الإسلام وإثبات العتق أيضاً، وأن أم الولد تعتق بموت سيدها فقد توفي النبي ﷺ وخلف مارية رضي الله عنها أم إبراهيم .

١٣٨٩- أحمد ١/ ٩٤، وأبو داود ٤٥٨١، والنسائي ٤٨٠٩، وقال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري»، ووافقه الذهبي، وقال الشيخ الألباني: «رجاله رجال الصحيح»، الإرواء ٦/ ١٦٢ .

١٣٩٠- البخاري ٤١٩٢ .

١٣٩١- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا، فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ وَفَّقَهُ عَلَى عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٣٩٢- وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ أَوْ مُكَاتَبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

(١٣٩١) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على عتق أم الولد بعد وفاة سيدها.

(١٣٩٢) شرح الكلمات:

غارماً: أي مدينًا.

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على عظم أجر إعانة المجاهد والمدين في عسره، والمكاتب في فك رقبتهم، وأنه يُظله الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلا ظلّه لمن أعان هؤلاء.

١٣٩١- ابن ماجه / ٢٥١٥، والحاكم ٢/ ٢٣، وضعفه الشيخ الألباني، الإرواء / ١٧٧١.

١٣٩٢- أحمد ٣/ ٤٨٧، والحاكم ٢/ ٩٩، وضعفه الشيخ الألباني، ضعيف الجامع / ٥٤٤٧.

كتاب الجامع

باب الأدب

١٣٩٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ : إِذَا لَقِيْتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَأَنْصَحْهُ ،

(١٣٩٣) شرح الكلمات:

استنصحك : أي طلب منك النصيحة .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على أن الإسلام دين المحبة والمودة والإخاء ، فقد وضع أسباباً تحقق هذه الغايات السامية ، منها : أنه لا ينبغي إهمال حقوق المسلم على المسلم ، وقد ذكرت ستة منها في الحديث المذكور .

٢- استحباب البدء بالسلام على من عرفت وعلى من لم تعرف عند الملاقاة ، ووجوب رده ؛ لأنه سبب للتحاب والتوادد .

٣- وجوب إجابة الدعوة في الوليمة واستحبابها في غيرها .

٤- وجوب الإخلاص في النصيحة للمستنصح وعدم الغش فيه ، ويُستحب النصيحة إذا لم يطلب .

٥- مشروعية تسميت العاطس إذا حمد الله تعالى ، وأن المشمت يقول : يرحمك الله ، فيجيب العاطس «يهديكُم الله ويُصلح بالكم» .

٦- ومن آداب العاطس أن يضع كفيه على وجهه ويخفض صوته ، وإذا تكرر العطس فلا يزيد المشمت على الثلاث ، ومن عطس ولم يحمد الله يُشرع تلقينه بالحمد ثم تسميته ، وأن

وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتْهُ، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعُهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٣٩٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «انظروا إلى من هو أسفل منكم ولا تنظروا إلى من هو فوقكم فهو أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم». متفق عليه.

١٣٩٥- وعن الثَّوَالِيسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ؟ فَقَالَ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطْلُعَ

الكفار إذا حمدوا الله بعد العطاس يُقال لهم: «يهديكُم الله ويصلح بالكم».

٧- مشروعية عيادة المسلم إذا مرض سواء كان قريباً أو غيره.

٨- وجوب تشييع جنازة المسلم معروفاً كان أو غير معروف.

(١٣٩٤) شرح الكلمات:

أجدر: أي أحق وأليق. لا تزدروا: أي لا تحتقروا.

ما يستفاد من الحديث:

١- وجوب شكر نعمة الله عز وجل، والحث على القناعة، وأنه ينبغي للمرء أن ينظر في أمر دنياه إلى من هو أسفل منه، فإن العبد مهما كان فقيراً فيجد من هو أفقر منه، ومهما مرض فسرى من هو أشد مرضاً منه، وكذلك إذا نظر إلى من في خلقه نقص كأصحاب العاهات والمعاقين ونظر إلى ما هو فيه من السلامة ذكر الله فشكره وأراح نفسه، بخلاف الطاعات والقربات فينبغي النظر فيها إلى من هو أعلى منه، وأن يعتبر نفسه من المقصرين.

(١٣٩٥) شرح الكلمات:

حاك: أي تردد وتحرك به خاطر في صدرك وخشيت أن يكون ذلك العمل ذنباً.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحث على حسن الخلق، وهو طلاقة الوجه وكف الأذى واحتماله، وبذل المعروف

عَلَيْهِ النَّاسُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٣٩٦- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخَرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُخْزِنُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

١٣٩٧- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ، وَلَكِنْ تَفْسَحُوا وَتَوَسَّعُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣٩٨- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَكَلَ

والتحلى بالآداب الإسلامية، وأن منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب.

٢- ينبغي للإنسان ترك ما شك في إباحته، وأن الله تعالى قد جعل للنفس إدراكاً لما لا يحل.

(١٣٩٦) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على النهي عن تناجي الإثنين إذا كان معهما ثالث في السفر وغيره؛ لأنه يحدث القلق والحزن في قلب الثالث ويظن أنه ليس بأهل السر أو الخوض فيه.

٢- وإذا كانوا أربعة فأكثر فلا بأس من التناجي والتسارين اثنين منهم لفقد علة النهي، ويدخل فيه التكلم بلغة لا يحسنها الثالث أو لا يفهمها.

(١٣٩٧) ما يستفاد من الحديث:

١- إن من سبق إلى مجلس مباح فهو أحق به ويحرم على غيره أن يقيمه منه، إلا من سبق إلى موضع ثم قام لحاجة وقعد فيه آخر فله أن يقيمه من ذلك الموضع، لكن ينبغي للقائم أن يضع علامة في مجلسه حتى تدل على حجزه ذلك المكان، وإذا قام الجالس بنفسه فلا حرج، لكن الأولى تركه تورعاً.

(١٣٩٨) شرح الكلمات:

يلعقها: من اللعق تتبع ما عليها من الطعام بلسانه.

١٣٩٦- البخاري / ٥٩٣٠، ومسلم: السلام / ٣٧.

١٣٩٧- البخاري / ٥٩١٥، ومسلم: السلام / ٢٨.

١٣٩٨- البخاري / ٥١٤٠، ومسلم: الأشربة / ١٣٠.

أَحَدَكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٣٩٩- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيُسَلِّمَ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي».

١٤٠٠- وعن عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزَى عَنْ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزَى عَنْ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبَهَقِيُّ.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- مشروعية لعق الأصابع والصحفة أو إلحاقها الغير ممّا علق بها من الطعام قبل مسحها أو غسلها؛ لأنه لا يدري الإنسان في أي طعامه البركة، وأنه لا يتعين غسل اليد بل يُجْزَى مسحها.
- ٢- الحث على التواضع، وأنه لا بأس بإلحاق الغير أصابعه، فإن تنجست اللقمة فإن أمكن إزالة النجاسة وإلا أطعمها حيواناً.

(١٣٩٩) ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب ابتداء السلام من الصغير على الكبير، والمار على القاعد، والراكب على الماشي، والقليل على الكثير، وأنه إذا تساوى المتلاقيان من كل جهة فخيرهما الذي يبدأ بالسلام.
- ٢- إن المقصود من السلام إشاعة المحبة والرحمة والأمن والتواضع للمسلمين فينبغي الحفاظ عليه.

(١٤٠٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أنه يُجْزَى عن الجماعة تسليم الواحد منهم ابتداءً أو ردّاً.
- ٢- استحباب السلام عند دخول البيت، وعلى القاعد الذي يظن أنه لا يرد عليه؛ لأن الملائكة تردّ عليه، ويستحب تلقين الرد لمن شُغل عنه؛ لأنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١٣٩٩- البخاري / ٥٨٧٧، ومسلم: السلام / ١، لم ينفرد مسلم بالرواية التي ذكرها المصنف بل اتفقا عليها.

١٤٠٠- البيهقي: ٤٩/٩، وأبو داود / ٥٢١٠، وحسنه الشيخ الألباني، الإرواء / ٧٧٨.

- ١٤٠١- وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ، فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضِيقِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.
- ١٤٠٢- وعنه عن النبي ﷺ قال: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ لَهُ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.
- ١٤٠٣- وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِمًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٤٠٤- وعنه: قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا

(١٤٠١) ما يستفاد من الحديث :

١- دل الحديث على عدم جواز بدء اليهود والنصارى بالسلام، ونقل عن بعض العلماء جواز الابتداء بالسلام للضرورة، وهو ضالة من يسكن بين الكفار، وإذا سلموا يرد عليهم بلفظ: «وعليكم».

٢- وجوب رد اليهود والنصارى من وسط الطرق إلى أضيقتها؛ لأن الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه.

(١٤٠٢) ما يستفاد من الحديث :

١- مضى ذكر فوائده تحت الرقم (١٣٩٣).

(١٤٠٣) ما يستفاد من الحديث :

١- كراهية الشرب قائماً فقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ شرب وهو قائم، فالنهي هنا محمول على التنزيه.

(١٤٠٤) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب لبس الإنسان نعل الرجل اليمنى أو لآثم اليسرى، وذلك لفضل اليمين في القوة

١٤٠١- تقدم تخريجه تحت الرقم (١٢٢٨).

١٤٠٢- البخاري / ٥٨٧٠.

١٤٠٣- مسلم: الأشربة / ١١٦.

١٤٠٤- البخاري / ٥٥١٧، ومسلم: اللباس / ٦٧.

نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، وَلْتَكُنِ الْيَمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٠٥- **ومنه:** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْسُ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ، وَلْيُنْعِلْهُمَا جَمِيعاً أَوْ لِيُخْلَعْهُمَا جَمِيعاً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٠٦- **وعن ابنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ

حساً وشرعاً وعند النزع يبدأ بالشمال لتكون الكرامة للرجل اليمنى أكثر وأدوم من اليسرى.

٢- **مشروعية البداية باليمنى في جميع الأعمال الكريمة والأشغال الرفيعة.**

(١٤٠٥) **ما يستفاد من الحديث:**

١- كراهية المشي في نعل واحدة، ويلحق بها كل لباس شفع كالخفين؛ لأنه مشي الشيطان، ولا يؤمن معه العثار، ولأنه ليس من العدل بين الرجلين.

(١٤٠٦) **شرح الكلمات:**

خيلاء: أي تكبراً.

ما يستفاد من الحديث:

١- **حُرمة الإسبال وجر الإزار على الأرض مطلقاً، سواء فعل ذلك تكبراً أو فعله وليس في قلبه شيء؛** لما أخرج مسلم بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما (٢٠٨٦)، قال: مررت على رسول الله ﷺ وفي إزاري استرخاء، فقال: «يا عبد الله! ارفع إزارك»، فرفعته، ثم قال: «زد»، فزدت، فمازلت اتخراها بعد، فقال بعض القوم: إلى أين؟ فقال: أنصاف الساقين، ولا يظن مسلم أن ابن عمر كان يسترخي إزاره بطراً، ولعموم الأحاديث التي ليس فيها ذكر الخيلاء، منها قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار» رواه البخاري (٥٤٥٠)، ولأن جر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصده اللابس.

٢- **من جر إزاره بطراً لا ينظر الله تعالى إليه يوم القيامة.**

٣- **السنة أن يكون الإزار إلى نصف الساق، كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة، منها**

إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبُهُ خِيَلًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- ١٤٠٧- **وعنه** : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .
- ١٤٠٨- **وعن** عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «كُلْ وَاشْرَبْ وَالْبَسْ وَتَصَدَّقْ فِي غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا مَخِيلَةٍ» . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ .

باب البر والصلة

١٤٠٩- **عن** أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ أَحَبَّ أَنْ

حديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور أعلاه .

(١٤٠٧) **ما يستفاد من الحديث :**

١- الحديث دال على حرمة الأكل والشرب بالشمال ، وكذلك الأخذ والعطاء عند بعض العلماء .

(١٤٠٨) **شرح الكلمات :**

سرف : أي تبذير وإسراف .

مَخِيلَةٌ : أي التكبر والعُجب .

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة التبذير والإسراف في الأكل والشرب والصدقة واللباس ، وأنه ينبغي الاعتدال في سلوك الإنسان ، ويحرم الخيلاء والكبر .

٢- اهتمام الإسلام بمصالح النفس والجسم وإبعادهما عما يضرهما في الدنيا والآخرة .

١٤٠٧- مسلم : الأشربة / ١٠٥ .

١٤٠٨- أحمد ١٨١ / ٢ ، والبخاري تعليقاً للباس رقم الباب / ١ .

١٤٠٩- البخاري / ٥٦٤٠ .

يُنْسَطُ لَهُ فِي رِزْقِهِ ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .
 ١٤١٠- وعن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَدْخُلُ

(١٤٠٩) شرح الكلمات:

ينسأ في أثره : أي يؤخر أجله .

فليصل رحمه : أي فليحسن إلى الأقربين من ذوي الأنساب والأصهار بالمال والخدمة والزيارة ونحوها .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحث على صلة الرحم وأنها تجلب السعة في رزق الواصل والزيادة في عمره ، وهو لا يعارض مع قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ ﴾ (الأعراف : ٣٤) ؛ لأن الزيادة كناية عن البركة في العمر وذلك بكثرة الطاعة ، وعمارة الوقت بما ينفع في الآخرة ، والذكر الجميل بعده .

وقال البعض : الزيادة على حقيقتها وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر والذي في الآية بالنسبة إلى علم الله تعالى فلا تقديم فيه ولا تأخير ، وعند ابن القيم هو التوفيق بذكر الله والاشتغال بالعبادة ، والأولى أن يحمل ذلك على حقيقته فإن الله قد قدر الأسباب والمسببات فإذا قدر إطالة عمر إنسان هياً له من الأسباب المعنوية والحسية ما تكون سبباً لطول عمره ، كما قال بعض العلماء الأفاضل ، والله أعلم .

(١٤١٠) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دال على حرمة قطيعة الرحم ، وأن الإساءة إلى الأقارب من الكبائر ، والرحم التي يجب وصلها هي التي تحرم النكاح بحيث لو قدر أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرم الزواج بينهما ، وقيل التي توجب التوارث وقيل : مطلق القرابة .
 ٢- وإن صلة الرحم درجات بعضها أرفع من بعض ، وأدناها السلام والكلام ، والقطيعة تحصل بالإساءة إلى الرحم وترك الإحسان إليها .

الْجَنَّةَ قَاطِعٌ» يَغْنِي قَاطِعَ رَجِمٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٤١١- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ ، وَأَوْدَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعَا وَهَاتِ ، وَكَرِهَ لَكُمْ قَيْلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٤١٢- وَعَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «رَضِيَ اللَّهُ فِي

٣- إِنْ الصَّلَاةُ الْكَامِلَةُ وَالْحَمِيدَةُ هِيَ الصَّلَاةُ بِمَنْ قَطَعَكَ ، وَالنَّاسُ مَعَ الْأَقْرَبَاءِ عَلَى ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ : وَاصِلٌ وَمُكَافٍءٌ وَقَاطِعٌ .

(١٤١١) شرح الكلمات :

عقوق الأمهات : أي عصيانهن وقصد إيذاهن بترك الإحسان .

وأد البنات : أي دفن البنات وهن في قيد الحياة .

منعاً : أي منع ما يجب عليه من الحقوق .

هات : أي طلب ما لا يستحق طلبه .

ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب البر والإحسان إلى الأمهات ، وحُرمة عقوقها ، وحُرمة مواراة البنات في الأرض حياً .

٢- حُرمة منع المرء الحقوق الواجبة عليه وطلب ما لا يستحقه من الحقوق من غيره .

٣- النهي عن كثرة الكلام ، والخوض في أخبار الناس ، وكذلك كثرة الكلام في أمور الدين بحيث لا يأمن معه الزلل .

٤- كراهية تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة .

٥- النهي عن إنفاق المال في غير المأذون فيه شرعاً .

(١٤١٢) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على وجوب بر الوالدين وحُرمة عقوقهما ؛ لأن رضى الله في رضى الوالدين

١٤١١- البخاري / ٥٦٣٠ ، ومسلم : الأقضية / ١٤ .

١٤١٢- الترمذي / ١٨٩٩ ، وابن حبان / ٤٢٩ ، والحاكم : ١٦٨ / ٤ ، وصححه ووافقه الذهبي .

رَضِيَ الْوَالِدَيْنِ ، وَسَخَطَ اللَّهُ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ وَالْبَاحِكُمْ .

١٤١٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ أَوْ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٤١٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ : «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ» ، قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ : «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ

وسخطه في سخطهما ، لكن لا يُشترط رضاهما في فعل فرض العين كالصلاة والجهاد إذا تعين .

٢- الأم مقدمة على الأب في البر والإحسان وكذلك يُقدَّم الأقرب فالأقرب من الأقارب .

٣- إن أعظم الناس حقاً على المرأة زوجها فيُقَدَّم في البر وصلة الرحم ما لم يتضرر الأبوان وإلا يقدم حقهما على حق الزوج جمعاً بين الأدلة .

(١٤١٣) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب رعاية الجار والأخ المسلم وحب الخير لهما كما يحب لنفسه .

٢- العبد المسلم لا يكمل إيمانه حتى يترك الحسد والغل والحقد والغش .

٣- الجار يشمل المؤمن والفاسق والكافر والصديق والعدو والقريب والأجنبي ، فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة للمحبة فهو في أعلى المراتب ، وهكذا كل يُعطى حقه حسب حاله .

(١٤١٤) شرح الكلمات :

نداءً : أي شريكاً .
بحليلة : أي زوجة .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على أن أعظم المعاصي هو الشرك بالله ثم القتل بغير حق ، وخاصة قتل الولد

خَشِيَّةٌ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤١٥- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ»، قِيلَ: وَهَلْ يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤١٦- وعن أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ: يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي

خشية الفقر، ثم الزنا.

٢- عظم قبح الزنا، وإذا كانت المزنى بها زوجة الجار فالشناعة أعظم، لأن الجار يتوقع من جاره الذب عنه وعن حريمه والبر والإحسان، فإذا قابل ذلك بالزنا بامرأته وأفسدها عليه كان ذلك فاحشة عظيمة.

(١٤١٥) ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة التسبب في أذية الوالدين، وسبهما وتأنيب الغير بسببه لهما، فالتصريح بلعنهما أو سبهما أشد وأفحش من ذلك.

٢- وجوب سد الذرائع الموصلة إلى المحرمات.

٣- جواز العمل بغلبة الظن؛ لأن الذي يسب أباً الرجل قد لا يجازيه الرجل بالسب لكن الغالب هو المجازاة.

(١٤١٦) شرح الكلمات:

يهجر: أي يترك.

ما يستفاد من الحديث:

١- حرمة هجر المسلم فوق ثلاثة أيام، وجوازه لثلاثة أيام فقط، ويزول الهجر برد السلام، إلا إذا كان ترك الكلام يؤذي فلا يكفي رد السلام.

٢- ويجوز هجر من كانت مكالمته تجلب نقصاً في الدين أو مضرّة في الدنيا.

يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤١٧- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٤١٨- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقٍ».

١٤١٩- وَعَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ

٣- فضيلة من بدأ بالسلام وأزال التهاجر والتقاطع.

(١٤١٧) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على أن كل معروف يفعله الإنسان بنية حسنة صدقة يُثيبه الله تعالى عليه، وأن الصدقة لا تنحصر فيما يُخرجه الإنسان من ماله، فكل قادر على أن يفعل الخير متصدق غنياً كان أو فقيراً.

(١٤١٨) شرح الكلمات:

طَلَّقَ: أي منبسط مشرق.

ما يستفاد من الحديث:

١- استحباب طلاقة الوجه، وأنه من المعروف الذي يتقرب به العبد إلى الله، ولا يجوز لمسلم أن يحتقر شيئاً من المعروف مهما صغر.

(١٤١٩) شرح الكلمات:

تعاهد جيرانك: أي تفقد جيرانك وصلهم ولو بأدنى شيء.

ما يستفاد من الحديث:

١- الحث على تعاهد الجيران وبذل المعروف لهم ولو بشيء يسير.

جيرانك». أخرجهما مسلم.

١٤٢٠- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». أخرجه مسلم.

١٤٢١- وعن أبي مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ ذَلَّ عَلَى

(١٤٢٠) شرح الكلمات:

نفس: أي فرج. كربة: أي ضيقاً وشدة.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- فضل من فرج عن مسلم كربةً من كُرب الدنيا بماله أو جاهه أو إعانته بإزالة ما نزل به أو تخفيفه .
- ٢- من يستر على معسر يستر الله عليه في الدنيا والآخرة وذلك بإعطائه الفرصة لقضاء الدين ، وأنه لا بأس على من عسر على غني لأن مطلقه ظلم .
- ٣- استحباب ستر المسلم إذا اطلع أحد على ما لا ينبغي إظهاره من الزلات أخيه المسلم وعثراته ، ويجب ستره إذا علم أنه سيتوب وفيه خير كثير ، أما من عرف بالشر والفساد فلا يُستحب ستره بل يُرفع أمره إلى أولياء الأمور ، وإذا رآه يفعل معصيةً يجب الإنكار عليه .
- ٤- إن جرح الرواة والشهود والأمناء على الأوقاف والصدقات وغير ذلك من باب النصيحة الواجبة على كل مطلع عليه وليس من الغيبة المحرمة بالاتفاق .
- ٥- إن الله تعالى يتولى إعانة من أعان أخاه المسلم ، فينبغي لكل مسلم أن يسعى في قضاء حوائج أخيه .
- ٦- إن الجزاء من جنس العمل .

(١٤٢١) ما يستفاد من الحديث :

- ١- من ذلَّ على خير سواء كان خير الدنيا أو الآخرة كان له من الأجر مثل أجر من فعل به من دون

خَيْرَ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٤٢٢- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعَاذَ كُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ كُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

باب الزهد والورع

١٤٢٣- عن الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ- وَأَهْوَى الثُّعْمَانُ بِإِضْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ-: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ،

أن ينقص من أجور المقتدي شيء.

(١٤٢٢) ما يستفاد من الحديث :

١- من التجأ إلى أحد واعتصم به في أمر من الأمور التي حزبته واستعاذه بالله فينبغي أن يعيده مادام هو على حق في طلب النجاة والحماية، وأنه يجب إعطاء من سأل بالله شيئاً إن كان قادراً على ذلك.

٢- إن الاستعاذة بالمخلوق بما يقدر عليه جائزة، وكذلك السؤال عند الحاجة.

٣- وجوب المكافأة للمحسن، فإن لم يجد المرء شيئاً فإنه يدعو له بالخير والبركة.

(١٤٢٣) شرح الكلمات:

استبرأ لدينه وعرضه : أي سلم من الذم شرعاً وعرفاً في دينه وعرضه.

مضغة : أي قطعة من اللحم . الحمى : ما خصه الإمام لنفسه ومنع غيره منه .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث المذكور أعلاه عليه مدار ثلث الإسلام أو ربّعه، لأنه أحد الأحاديث الثلاثة أو

وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ: كَالرَّاعِي يَزْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٢٤- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدُّزْهَمِ وَالْقُطَيْفَةِ، إِنَّ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

الأربعة التي عليها مدار الإسلام.

٢- الحث على أكل الحلال الطيب، وأن كل ما كان طيباً ولم يثبت تحريمه فهو حلّال، وأن كل خبيث حرام.

٣- من رغب في سلامة نفسه فليتق الشبهات، من فعل هذا فقد استبرأ لدينه وعرضه.

٤- الأطعمة تؤثر على القلب والسلوك، والقلب هو السلطان المدبر لمملكة الأعضاء وأن جميع الحواس والأعضاء أجناد مسخرة له، فينبغي مراقبته وإبعاده من كل شر، واستمالته إلى الخير ليقبل على الصلاح والطاعة، ولذلك شرع الذكر.

(١٤٢٤) شرح الكلمات:

تعس: أي هلك وسقط وانحط لقربه من الشر وبعده عن الخير.

عبد الدينار: أي من استعبده الدنيا، لكثرة شغفه بها، كأنه صار عبداً لها.

القטיפه: أي الثوب الذي له خمل.

ما يستفاد من الحديث:

١- لا ينبغي لمسلم أن يجعل الدنيا أكبر همّه وغاية قصده ومبلغ علمه، بل يجب عليه أن يقصد بكل عمله وجه الله والدار الآخرة، حتى يكون في العبادة طول الليل والنهار، وأنه لا بأس بما يحصل له من الدنيا تبعاً لذلك إذا عمل لله وحده وأخلص في عمله وأن المذموم من الدنيا ما يبعد العبد عن الله تعالى ويشغله عن العبادة الواجبة.

٢- إن المؤمن كامل الإيمان من إذا أعطي شكر، وإذا حُرّم صبر، ورضي بقضاء الله وقدره.

١٤٢٥- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي ، فَقَالَ : «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ : إِذَا أُمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

١٤٢٦- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

١٤٢٧- وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهَ عنهُمَا قَالَ : كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا ،

(١٤٢٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الترغيب في الزهد في الدنيا والتقلل منها ، وبيان قصر الأمل والاستعداد للموت .
- ٢- لا يليق بمسلم أن يركن إلى الدنيا ويتخذها وطناً وغايةً ، وتظن نفسه طول البقاء فيها ، بل عليه أن يغتني أيام الصحة والعافية فيبادر إلى العبادة وأعمال الخير فيها ، قبل أن يحول بينه وبينها السقم ، وكذلك الحياة فرصة لتقديم الأعمال الصالحة للآخرة وترك الأثر الحسن والذكر الجميل في الدنيا فلا ينبغي لعامل أن يضيعها في البحث عن حطام الدنيا ولذاتها ، ويغفل عن المعاني الكريمة السامية .

(١٤٢٦) ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن من تشبه بالكفار أو الفساق أو المبتدعة في أي شيء مما يختصون به من ملبوس أو مركوب أو هيئة فهو منهم ، وقد صنف شيخ الإسلام ابن تيمية في تحقيق هذه المسئلة كتابه القيم «اقتضاء الصراط المستقيم» .

(١٤٢٧) شرح الكلمات :

- احفظ الله : أي امثل بأوامره واجتنب نواهيه ولا تتجاوز حدوده .
تجاهك : أي أمامك فيحفظك من شرور الدنيا والآخرة .

فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤٢٨- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ وَأَحَبَّنِي النَّاسُ، فَقَالَ: «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَغَيْرُهُ،

ما يستفاد من الحديث :

- ١- إن العبد إذا حافظ على حدود الله وأوامره ونواهيه حفظه الله في بدنه وأهله وماله جزاءً وفاقاً، ووفقه لخيري الدنيا والآخرة وسدّد خطاه وغفر زلاته.
- ٢- وجوب إفراد الله تعالى بالسؤال عن الحاجات التي لا يقضيها إلا الله تعالى فيحرم طلب الرزق والأولاد والصحة وغيرها من المشائخ الميتين الذين أُرِمَتْ عظامهم وصاروا تراباً، أما ما يقدر عليه الإنسان فيجوز سؤاله منه عند الضرورة.
- ٣- وجوب الاستعانة بالله عز وجل وحده؛ لأن العبد أحوج إلى إعانة ربه على فعل المأمورات وترك المحظورات وتجوز الاستعانة بالعبد بما يقدر عليه عند الحاجة إلى ذلك.
- ٤- وجوب طلب الكسب الحلال والاستعانة بالله عليه إلا الحاكم والوالي والإمام والمدرس فترك الكسب في حقهم أولى لما فيه من الاشتغال عما هم فيه، وتُفرض لهم الوظائف من الأموال المعدة للمصالح.

(١٤٢٨) شرح الكلمات:

ازهد في الدنيا : أي ارفع عنها.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على شرف الزهد وفضله وأنه سبب لمحبة الله تعالى لعبده، ولمحبة الناس له؛ لأن من استغنى عما في أيدي الناس وزهد فيه أحبّوه وأكرمّوه لأن النفوس جُبِلت على استئثار من أنزل حاجاته بالمخلوقين وطمع فيما في أيديهم.
- ٢- لا بأس بطلب محبة العباد والسعي فيما يكسب ذلك بل هو مندوب.

وَسَنَدُهُ حَسَنٌ .

١٤٢٩- وَمِنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْخَفِيَّ» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

١٤٣٠- وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ» . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَسَنٌ .

(١٤٢٩) شرح الكلمات:

الخفي : الراغب في عدم الشهرة والذكر ، والمنقطع إلى عبادة الله والاشتغال بذكره وما يعنيه من أمور نفسه .

ما يستفاد من الحديث :

١- إن الله تعالى يحب العبد الذي يأتي بالواجبات ويجتنب المحرمات ، ويستغني عن الناس ، وينقطع للعبادة والاشتغال بأمور نفسه ، وينعزل عن الناس لأن فيه التخلف من المعاصي التي قد يتعرض لها الإنسان بالمخالطة من الخصومات والغيبة أو المشاركة في استماعها ونحو ذلك .

٢- إثبات صفة المحبة لله تعالى كما يليق بجلاله وعظمته ، وأما ما يذكر بعض الناس : أنها إرادته الخير وهدايته ورحمته فهو تأويل ليس على مذهب السلف ، ثم هو من لوازم المحبة وليس هو المحبة نفسها .

٣- فضل الاعتزال وترك الاختلاط بالناس .

(١٤٣٠) ما يستفاد من الحديث :

١- من حسن إسلامه ترك ما لا يعنيه من الأموال والأفعال وفضول المباحات التي لا يحتاج إليها في دينه ولا دنياه وإن الاشتغال بالمسائل التي يستحيل وقوعها عادة من الاشتغال بما لا يعني المسلم .

١٤٣١- وعن المقدام بن معديكرِب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

١٤٣٢- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَائِينَ التَّوَّابُونَ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ.

١٤٣٣- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الصَّمْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ مِنْ قَوْلِ

(١٤٣١) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على ذم التوسع في المأكولات لما فيه من المفساد الدينية والبدنية ، وأن من الإسراف أكل كل ما يشتهي المرء .

٢- في الجوع فوائد ؛ منها : صفاء القلب ، ونفاذ البصيرة ، وإيقاد القريحة ، ورقة القلب ، وانكسار النفس ، وضعف الهوى والغضب ، وغيرها .

٣- والشبع يورث البلادة ويعمي القلب ويكثر النوم ويثبط عن القيام بالواجبات ويعين النفس الأمانة بالسوء أفاده في « السبل » .

(١٤٣٢) ما يستفاد من الحديث :

١- إن الإنسان لا يخلو من الخطيئة لما جُبل عليه من الضعف وعدم الانقياد لمولاه في فعل ما دعاه إليه ، وترك ما نهاه عنه .

٢- إن العبد إذا عصى وتاب تاب الله عليه ، وإن خير الخطائين المكثرون للتوبة .

(١٤٣٣) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دال على فضل الصمت وأنه من الحكمة والصمت المحمود هو ما كان عن الكلام المحرّم أو ما لا فائدة فيه ، وأن من سكت نجاً .

١٤٣١- الترمذي / ٢٣٨٠ ، وقال : « حسن صحيح » .

١٤٣٢- الترمذي / ٢٤٩٩ ، وابن ماجه / ٤٢٥١ ، وقال الشيخ الألباني : « إسناده حسن » ، المشكاة / ٢٣٤١ .

١٤٣٣- الحاكم ٢ / ٤٥٨ ، وصححه الحاكم عن أنس رضي الله عنه من قول لقمان عليه السلام ووافق الذهبي ، وضعفه الشيخ الألباني ، ضعيف الجامع / ٣٥٥٥ .

لَقَمَانَ الْحَكِيمِ.

باب التهيب من مساوىء الأخلاق

١٤٣٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَلَا يَنْ مَاجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوُهُ.

١٤٣٥- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ،

٢- عَظُمَ خَطَرُ اللِّسَانِ وَأَنَّهُ سَبَبٌ لَارْتِكَابِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَعَاصِي وَدُخُولِ النَّارِ- وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَقَدْ عَدَّ الْغَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ» عَشْرِينَ آفَةً لِللسان، وذكر علاج كل منها، كما في «السبل».

(١٤٣٤) شرح الكلمات:

الحسد: هو تمنى المرء زوال نعمة غيره، وسلبها له.

ما يستفاد من الحديث:

١- حُرْمَةُ الحسد وأنه من الكبائر، وأنه يُبْطِلُ ثَوَابَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ. فتجعله رماداً.

٢- وجوب مجاهدة الحسد لمن وجدته في نفسه، وأن من جاهده فلا إثم عليه، بل قد يثاب عليها، ومن سعى في زوال النعمة عن المحسود فهو باغ، وإن لم يظهره ولم يقدر على إزالتها فإذا عجز عن ذلك بحيث لو قدر عليه لفعل فهو مأزور، وإن كان المانع التقوى فقد يُعْذَرُ؛ لأنَّ الحاسد لا يستطيع دفع الخواطر النفسانية.

٣- جواز الغبطة، وهي أن يرى العبد نعمة الله على أحد فيتمنى أن يكون له مثلها ولا يحب زوالها عنه، فإن كانت تلك النعمة مما يتعلق بالدين فهو من باب تمنى الخير وهو محمود، وإن كانت مما يتعلق بالدنيا فمداره على النية.

١٤٣٤- أبو داود / ٤٩٠٣، وابن ماجه / ٤٢١٠، وضعفهما الشيخ الألباني، الضعيفة / ١٩٠١-١٩٠٢.

١٤٣٥- البخاري / ٥٧٦٣، ومسلم: البر والصلة / ١٠٧.

إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٤٣٦- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُما قالَ : قالَ رسولُ الله ﷺ : «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٤٣٧- وعن جابرٍ رضيَ اللهَ عنهُ قالَ : قالَ رسولُ الله ﷺ : «اتَّقُوا الظُّلْمَ ، فَإِنَّ

(١٤٣٥) شرح الكلمات:

الصُّرْعَة : هو القوي الذي يصرع الناس كثيراً .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحث على مجاهدة النفس عند الغضب ، وأن من ملك نفسه وقهرها عند الغضب فهو القوي الشديد في الحقيقة ويحميه الله من شرور كثيرة ، وأن الاندفاع وراء الغضب والانتقام للنفس من مساوىء الأخلاق ، لكن يُشرع الغضب والشدة في أمور الدين ؛ لئلا تُنتهك حرمانات الله ، وذلك حسب الحاجة .

٢- من وجد في نفسه غضباً على أحد يُشرع له التعوذ بالله ، وإن كان قائماً يجلس وإن كان جالساً يضطجع ، فإن لم يذهب الغضب يتوضأ ، فإن لم يذهب يغتسل ولعلّه لا يصل إلى ذلك من لم يضر في قلبه حقداً .

(١٤٣٦) ما يستفاد من الحديث :

١- حُرمة الظلم سواء كان في النفس أو المال أو العرض أو في حق من الحقوق وأنه ظلمات يوم القيامة فويل لمن ظلم على أحد .

(١٤٣٧) شرح الكلمات:

الشح : البخل .

ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب الابتعاد عن سائر أنواع الظلم ، وجوب الاجتناب من الشح والبخل لأن فيهما

الظلم ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح، فإنه أهلك من كان قبلكم». أخرجه مسلم.
 ١٤٣٨- وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر: الرياء». أخرجه أحمد بإسناد حسن.
 ١٤٣٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان». متفق عليه.

الهلاك والدمار والمفاسد الكثيرة. والبخل هو من منع واجب الشرع كالزكاة والنفقات الواجبة وواجب المروءة والعادة؛ وعلاجه القناعة باليسير والصبر والمعرفة بأن الله هو الرازق، والنظر في عواقب البخل، وقراءة الآيات والأحاديث الحاثية على الجود والكرم.

(١٤٣٨) ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن الشرك ينقسم إلى شرك أكبر وأصغر، وإن الرياء من الشرك الأصغر، وهو أشد ما يخاف منه على الأمة المحمدية، حيث يتسرب إليهم وهم لا يشعرون.
- ٢- قال بعض العلماء: الرياء درجات، أحبها أن لا يقصد المرء الثواب بل يصلي مثلاً ليراه الناس وإذا انفرد لا يفعلها، ويلبها أن يكون المرائي قصد الثواب لكن قصده ضعيف بحيث حمله على فعل الطاعة إراءة للعباد، ثم من تساوى قصده حيث بعثه على فعل الطاعة مجموع الأمرين الثواب والمراعاة، فهذا لاله ولا عليه، ثم العابد الذي يقوي نشاطه عند ما يراه الناس لكنه لم يقصد الإراءة ولا يترك العبادة في مغبة الناس فهذا ينقص ثوابه ويعاقب على مقدار الرياء وهو أخف، والله أعلم.
- ٣- وجوب حرص المسلم على أن يكون عمله خالصاً لوجه الله تعالى وبعيداً عن أية إرادة أخرى.

- ٤- استئناف الصلاة لمن قصد بعبادته الرياء ثم ندم أثناء العبادة.

(١٤٣٩ - ١٤٤٠) ما يستفاد من الحديثين:

- ١- الحديث دليل على أن من كانت فيه خصلة من الخصال المذكورة كانت فيه خصلة من

١٤٤٠- ولهما مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو: «وَإِذَا خَاصَمَ فَجْرٌ».

١٤٤١- وعن ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٤٢- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٤٣- وعن مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

النفاق، فإن اجتمعت فيه كلها كان منافقاً وإن كان مصداقاً بشرائع الإسلام.

٢- الترهيب من الكذب والغدر والخيانة، والفجور في الخصومة، وأن هذه صفات المنافقين يجب على المسلم أن يتزهر عنها؛ لأنها تفضي إلى حقيقة النفاق الذي هو النفاق الأكبر.

(١٤٤١) ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة سب المسلم المستور الذي ظاهره العدالة والاستقامة، أما الفاسق فيجوز سبه عند الأكثر إذا كان مجاهرًا.

٢- من قاتل المسلم لأجل إسلامه، أو استحله قتاله خرج عن الإسلام، أما القتال لغير ما ذكر فهو جحود لحق الأخوة في الإسلام وكفر للنعمة والإحسان وقد يؤدي ذلك إلى الكفر.

(١٤٤٢) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب الابتعاد عن ظنّ السوء بالمسلم الذي ظاهره العدالة ولم يظهر منه فسق ولا فحش ولا فجور، وأنه لا يجوز لمسلم أن يتهم مسلماً بلا برهان.

٢- قال بعض العلماء: إن الظنّ يدخله الأحكام الخمسة.

٣- جواز سوء الظن بمن اشتهر بين الناس بالريب والمجاهرة بالخباثات.

١٤٤٠- البخاري / ٣٤، ومسلم: الإيمان / ١٠٦.

١٤٤١- البخاري / ٥٦٩٧، ومسلم: الإيمان / ١١٦.

١٤٤٢- البخاري / ٤٨٤٩، ومسلم: البر والصلة / ٢٨.

١٤٤٣- البخاري / ٦٧٣١، ومسلم: الإيمان / ٢٢٧.

«مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٤٤- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٤٤٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١٤٤٣) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث يتضمن الوعيد الشديد للولاء الخونة الذين لا يهتمون بأمور رعاياهم ولا ينظرون إلا إلى مصالحهم الخاصة، والسياسة التي تخدم مصالحهم وأغراضهم الدنيوية.
- ٢- حرمة الغش وأنه من الكبائر خاصة إذا كان من الولاة، وهو من المعاصي المتعدّي ضررها، وأنه يجب على الراعي أن يكون ناصحاً لرعيته.

(١٤٤٤) شرح الكلمات :

فشق عليهم: أي أدخل المشقة عليهم وأوقعهم فيها.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الوعيد الشديد للولاء والأمراء والعمال الموظفين الذين يتسببون للمشقة على ذوي الحاجات والمراجعين في قضاياهم ومعاملاتهم ويردّونهم بالمواعيد الكاذبة وباسم النظام ممّا يطيل المراجعات ويضيع الحقوق، فالواجب على الوالي تيسير الأمور على من وليهم والرفق بهم في معاملاتهم وإلا يستحقّ دعاء النبي ﷺ عليه فليختر ما شاء!!

(١٤٤٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على حرمة الضرب والطمع على الوجه ولو في حد من الحدود الشرعية.

١٤٤٦- وعنه : أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِنِي ، قَالَ : « لَا تَغْضَبْ » فَرَدَّدَ مِرَارًا ، وَقَالَ : « لَا تَغْضَبْ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

١٤٤٧- وعن خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ رَجُلًا لَا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

١٤٤٨- وعن أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ قَالَ : « يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا ، فَلَا تَظَالُمُوا » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

(١٤٤٦) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب التحلي بالصبر والأناة عند حدوث دواعي الغضب ، والتحذير من الاندفاع به لأنه جماع الشر والسيئات ، فينبغي مجاهدة النفس على ترك تنفيذ الغضب ، ومن يملك نفسه فقد جمع خيراً كثيراً .

(١٤٤٧) شرح الكلمات :

يتخوضون في مال الله : أي يتصرفون في بيت المال ويستبدون أموال المسلمين بغير قسمة وبما لا يرضاه الله تعالى .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على حرمة الاستيلاء على أموال الوقف ونحوها من غير طريق مشروع وأن ذلك من المعاصي الموجبة للنار ، وأنه لا يجوز لولاة الأموال المعدة لمصالح المسلمين أن يتوسعوا في الأخذ منها فوق حاجتهم .

٢- وكذلك لا يجوز لأحد أن يصرف ماله في غير الطرق المشروعة .

(١٤٤٨) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على حرمة الظلم بين الناس في أي حق من الحقوق قليلاً كان أو كثيراً .

١٤٤٩- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَذُرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبَتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٤٥٠- وعنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا

٢- إن الله تعالى منع نفسه عن الظلم، فلا يجوز لعباده أن يتخلقوا بصفة الظلم لأن الظلم ظلمات يوم القيامة.

(١٤٤٩) ما يستفاد من الحديث :

١- حُرمة الغيبة وأنها من الكبائر، وهي: ذكر المرء في غيبه بما يكره مما فيه، وإن لم يكن فيه فهو بهتان.

٢- إن اليهودي والنصراني وسائر أهل الملل الأخرى لا غيبة لهم وكذلك من أخرجته بدعته عن الإسلام.

٣- وقد استثنى العلماء من الغيبة ستة أمور؛ لأنها لم يقصد بها الغيبة وإنما قصد بها أمور أخرى لا تتحقق إلا بها وهي؛ التظلم، والاستعانة على تغيير المنكر، والاستفتاء، وتحذير المسلمين من الاغترار بشخص، ذكر المجاهر بالفسق والبدعة، والتعريف بالشخص كالأعرج والأعمى، وقد نظمها ابن أبي شريف في بيته، فقال:

الذم ليس بغيبة في ستة متظلم، ومعرف، ومحذر
ولمظهر فسقاً ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

(١٤٥٠) شرح الكلمات:

لا تناجشوا: أي لا يزد بعضكم على بعض في ثمن السلعة وهو لا يرغب في شرائها، وإنما يريد أن يغتر به غيره.

لا تدابروا: أي لا تهاجروا ولا تقاطعوا.

تَبَاغُضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - بِحَسَبِ امْرَأَةٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ. كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِزُّهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٤٥١- وعن قُتَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَدْوَاءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

١٤٥٢- وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُمَارِ

ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على حُرمة الحسد والنجش، وحُرمة التباغض والتهاجر والظلم وبيع الإنسان على بيع أخيه، وأنها من الصفات القبيحة وقد سبق ذكرها.
- ٢- وجوب رعاية حق الأخوة في الإسلام، وتعاطي الأسباب التي تجلب المودة والمحبة.
- ٣- حُرمة احتقار المسلم وتحريم خذلانه، وأنه يحرم دمه وماله وعرضه على أخيه المسلم، وأن أكرم الناس عند الله من كان تقياً نقياً.

(١٤٥١) شرح الكلمات:

منكرات الأدواء: أي الأسقام المنفرة.

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب الدعاء بالكلمات القيمة المذكورة أعلاه.
- ٢- الحرص على الاجتناب من الأخلاق الذميمة والمستقبحة، ومنكرات الأعمال، والشهوات المهلكات والأسقام السيئة سواء كانت في الأبدان أو في الجنان بالشبهات كالبدعة نسأل الله السلامة والعافية.

أَخَاكَ، وَلَا تَمَازِحْهُ، وَلَا تَعِدْهُ مَوْعِدًا فَتُخْلِفْهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ.

١٤٥٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَضَلْتَانِ لَا تَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبُخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

١٤٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْتَبَّانِ مَا

(١٤٥٢) شرح الكلمات:

لا تمار: أي لا تجادل بغير حق.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- إن الجدال والخصومة من الأخلاق السيئة، وكذلك المزاح والمداعبة التي تسبب الوحشة وتكدر النفس وتحدث التنافر منهي عنها، أما المزاح الخفيف اللطيف مما فيه حسن التخاطب وجبر خاطر والأدب والاحترام فهو جائز.
- ٢- وجوب الوفاء بالوعد، وأن إخلاف الوعد من صفات المنافقين، وأن من حال دونه ودون وفائه شيء فلم يف بما وعد لا يدخل في النهي.

(١٤٥٣) ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على أن المؤمن لا يجتمع فيه البخل وسوء الخلق معاً؛ لأن الإيمان يأمر صاحبه بالبذل والعطاء والإحسان، وحسن الخلق، وطلاقة الوجه والتعامل الطيب والتحابب فإن لم تجتمع في المؤمن هذه الصفات كلها، فلا أقل أن لا تجتمع فيه أضدادها.
- ٢- التحذير من سوء الخلق والبخل.

(١٤٥٤) شرح الكلمات:

لم يعتد: أي لم يتجاوز.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على جواز مجازاة من اعتدى على الإنسان بأذية، وأن إثم ذلك عائد على

قَالَ، فَعَلَى الْبَادِيءِ، مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٤٥٥- وَعَنْ أَبِي صِرْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنُهُ.

١٤٥٦- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

البادىء؛ لأنه هو المتسبب له بأفعاله وأقواله إلا أن يزيد المجيب على اعتدائه فعلية إثم ذلك، والصبر والاحتمال وعدم المجازاة أفضل.

(١٤٥٥) شرح الكلمات:

ضار مسلماً: أي: أدخل عليه مضرة في ماله أو نفسه أو عرضه بغير حق.

ما يستفاد من الحديث:

١- حُرمة أذية المسلم بغير حق سواء كانت الأذية في بدنه أو ماله أو عرضه أو أهله وولده، أو في شيء آخر، فمن ألحق الضرر بمسلم وأدخل عليه المشقة يجازيه الله القهار من جنس عمله جزاءً أوفاقاً، ففيه وعيد شديد لمن يفعل ذلك.

(١٤٥٦) شرح الكلمات:

البذىء: هو الكلام القبيح.

ما يستفاد من الحديث:

١- إن الله يُبغض الفاحش في قوله وفعله ممن يتفوه بالسب والشتم واللعن والكذب وجميع الألفاظ القبيحة المحرمة والذي يتحدث بالكلام القبيح واللسان الشنيع وأنها ليست من صفات المؤمن بل هي خصال ضعفاء الإيمان ممن لم يذوقوا حلاوة الإيمان ولم تحاط بشاشته قلوبهم.

٢- إثبات صفة بغض الله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، ومن لوازمه عدم الإكرام وإنزال

١٤٥٧- وله من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رفعه: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا الْفَاحِشِ، وَلَا الْبَذِيءِ». وَحَسَنُهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَفَّه.

١٤٥٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضُوا إِلَى مَا قَدَّمُوا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٤٥٩- وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ

العقوبة، وليس هو البغض نفسه كما تزعم المؤولة.

(١٤٥٧) ما يستفاد من الحديث :

١- ليس من صفات المؤمن كثرة اللعن والطعن في النسب وغيره ولا الفحش والبذاءة إلا أنه يُستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعنه الله ورسوله.

(١٤٥٨) شرح الكلمات:

قد أفضوا: أي وصلوا إلى ما عملوا من خير أو شر.

ما يستفاد من الحديث :

١- النهي عن سب الأموات والنيل منهم وتعداد مساوئهم؛ لأنه لا فائدة فيه وقد يؤدي ذلك الحي من أقاربهم، ويُستثنى من ذلك إذا كان في ذكر معائبهم فائدة شرعية ولا يُقصد به التنقيص والغيبة، بل المقصود بيان الحقيقة وتحذير الناس منهم كجرح الرواة.

(١٤٥٩) شرح الكلمات:

قتات: هو النمام الذي ينقل أقوال الناس بعضهم إلى بعض لغرض الإفساد.

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على عظم ذنب النميمة وأنها محرمة بالإجماع.

١٤٥٧- الترمذي / ١٩٧٧، والحاكم ٥٧/١.

١٤٥٨- البخاري / ٦١٥١.

١٤٥٩- البخاري / ٥٧٠٩، ومسلم: الإيمان / ١٦٩.

قَتَاتٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٤٦٠- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ» . أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» . وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا .

١٤٦١- وعن أَبِي بَكْرٍ الصُّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبٌّ ، وَلَا بَخِيلٌ ، وَلَا سَيِّءُ الْمَلَكَةِ» . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَفَرَّقَهُ حَدِيثَيْنِ ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ .

٢- إن النمام لا يدخل الجنة لأنه يقوم بعمل شيطاني بين عباد الرحمن فينقل كلام بعضهم إلى بعض لغرض الإفساد وتوليد البغض والشحناء بينهم .

(١٤٦٠) ما يستفاد من الحديث .

١- فضل كف الغضب ومنع النفس من تنفيذ ما يقتضيه الغضب ، كما تقدم .

(١٤٦١) شرح الكلمات :

حَبٌّ : هو الخداع .

سيء الملكة : هو من يسيء إلى ما يملكه من عبد وبهائم ويضيع ما عليه من حقوقهم .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث يشمل ثلاث خصال قبيحة حرم صاحبها من الجنة وهي : الخداع ، الذي لا يعيش إلا بالخدعة والحيلة الذميمة فيسلب أموال الناس بالخداع والمكر والتدليس والكذب ، وكذلك البخيل .

٢- والقاسي الذي خلا قلبه من الرحمة فيسيء إلى مماليكه بحيث يكلفهم من الأعمال ما يشق عليهم ولا يطبقونه ولا يؤدي حقوقهم الواجبة عليه ، وقد يتجاوز الحد في تأديبهم .

١٤٦٠- الطبراني في الأوسط / ١٣٢٠ .

١٤٦١- الترمذي / ١٩٦٣ ، وضعفه الشيخ الألباني ، ضعيف الجامع / ٦٣٣٩ .

١٤٦٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْآنُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي: الرَّصَاصُ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٤٦٣- وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْنُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ». أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

١٤٦٤- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَعَاظَمَ فِي

(١٤٦٢) شرح الكلمات:

الآنك: هو الرصاص الخالص.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- حرمة استماع حديث من يكره سماع حديثه، ويُعرف ذلك بتصريح من المتكلم أو بالقرائن، وأنه لا يجوز التدخل بين المتناجين في حال النجوى إلا بإذنها.
- ٢- أما إذا أخبر عدل عن بيت بأن فيه منكرات جاز سماع حديثهم والهجوم عليهم لإزالة ذلك المنكر.

(١٤٦٣) شرح الكلمات:

طوبى: اسم شجرة في الجنة، أو طيب عيش في الآخرة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- من شغله عيبه بحيث صار جاداً في التخلص من ذنوبه وعيوبه والستر عليها يرجى له التخلي من الرذائل والتحلي بالفضائل، والبعد عن ذكر عيوب الناس، فهذا السالك المستقيم يستحق الطوبى، وهي شجرة في الجنة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها.

١٤٦٢- البخاري/ ٦٦٣٥.

١٤٦٣- مسند الفردوس ٤٤٧/٢. وقال الشيخ الألباني: «ضعيف جداً» ضعيف الجامع/ ٣٦٤٤.

١٤٦٤- الحاكم ١٢٨/١، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وقال الشيخ الألباني: «إنه على شرط البخاري فقط»، الصحيحة/ ٥٤٣.

نَفْسِهِ وَاخْتَالَ فِي مَشِيَّتِهِ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ .

١٤٦٥- وعن سهل بن سعد رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «العَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ .

١٤٦٦- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الشُّؤْمُ سُوءُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ .

١٤٦٧- وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا

(١٤٦٤) شرح الكلمات:

تعاضم: أي تكبر في نفسه .

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة التكبر والتعاضم ، والتكبر : هو الارتفاع على الناس واحتقارهم ودفع الحق وإنكاره ترفعاً .

(١٤٦٥) شرح الكلمات:

العَجَلَةُ: أي التسرع والاندفاع في الأمور .

ما يستفاد من الحديث :

١- ذم السرعة الشديدة فيما كانت الأناة فيه مطلوبة ، وأن خير الأمور أوسطها .

(١٤٦٦) شرح الكلمات:

الشُّؤْمُ: ضد اليمن والبركة .

ما يستفاد من الحديث :

١- إن سوء الخلق عذاب على صاحبه وعلى من حوله من الأهل والأصحاب والعملاء والزملاء فهو وبال على المجتمع كله .

يَكُونُونَ شُفَعَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٤٦٨- وعن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَسَنَدُهُ مُنْقَطِعٌ.

١٤٦٩- وعن بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ الْقَوْمَ، وَيْلٌ لَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.

(١٤٦٧) ما يستفاد من الحديث :

١- التحذير من كثرة اللعن، وأن اللعانين يحرمون يوم القيامة عن منصب الشهادة والشفاعة، ولا تقبل شهادتهم في الدنيا لفسقهم، وعلم من ذلك حرمة اللعن وعدم جوازه.

(١٤٦٨) شرح الكلمات :

عير أخاه : عابه لمجرد التعبير.

ما يستفاد من الحديث :

١- فيه أن ذكر الذنب لمجرد التعبير قبيح لا ينبغي لمسلم أن يرتكبه.
٢- من عاب أخاه وعيره بذنب لما يجد في نفسه العجب بسلامته من ذلك الذنب ؛ فإنه يسلب منه التوفيق حتى يرتكب ما عير أخاه به ؛ لأنه رأى أن عصمته قد جاءت من قوته وإرادته ، ولم يتكل على الله فخذله الله حيث خانته نفسه ووقع فيما عير به غيره ، كذا فسرہ العلماء إلا أن الحديث لا يصح .

(١٤٦٩) شرح الكلمات :

ويل : هلاك، وقيل : واد في جهنم.

ما يستفاد من الحديث :

١- حرمة الكذب لإضحاك الناس وحرمة سماعه.

١٤٦٨- الترمذي/ ٢٥٠٥، وقال الشيخ الألباني : موضوع، الضعيفة/ ١٧٨.

١٤٦٩- أبو داود/ ٤٩٩٠، والترمذي/ ٢٣١٥، وأحمد ٢/ ٣٠٠. وحسنه الشيخ الألباني، غاية المرام/ ٣٧٦.

١٤٧٠- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «كَفَّارَةُ مَنْ اغْتَبَتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ» . رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

١٤٧١- وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

باب الترغيب في مكارم الأخلاق

١٤٧٢- عن ابنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «عَلَيْكُمْ

(١٤٧٠) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على أنه يكفي الاستغفار من المغتاب لمن اغتابه ولا يحتاج إلى الاعتذار منه ، وقيده بعض العلماء إذا لم يعلم المغتاب ذلك وإلا وجب الاستحلال منه .
- ٢- وأنه ينبغي مع الاستغفار له ذكر محاسنه في المجلس نفسه الذي اغتابه فيه وبين أولئك الأشخاص الذين سمعوا غيبته والندم والتأسف على هذا الفعل القبيح .

(١٤٧١) شرح الكلمات :

الألد الخصم : هو المجادل الباطل شديد الخصومة والتأبى .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- اللدود الشديد الخصومة يبغضه الله تعالى ؛ لأن مثل هذا لا يريد بلجاجة طلب الحق والوصول إلى الصواب ، بل يخاصم بالباطل وبغير علم .
- ٢- أما من طلب حقه وقارع الحجة بالحجة بطريق شرعي فهذا لا يدخل في هذا الوعيد ، وكذلك من خاصم لإظهار الدين ودحض حجج الأعداء وإبطال شبهاتهم فهذا محمود مثاب .

(١٤٧٢) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحديث دليل على عظم شأن الصدق وأنه ينتهي بصاحبه إلى الجنة فيجب الاتصاف به ،

١٤٧٠- بغية الباحث ٢/ ٩٧٤ ، وضعفه الشيخ الألباني ، الضعيفة/ ١٥١٩ .

١٤٧١- مسلم : العلم/ ٥ ، وقد أخرجه البخاري أيضاً/ ٦٧٦٥ فهو «متفق عليه» .

١٤٧٢- البخاري/ ٥٧٤٣ ، ومسلم : البر والصلة/ ١٠٣ .

بِالصُّدُقِ ، فَإِنَّ الصُّدُقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصُدُقُ وَيَتَحَرَّى الصُّدُقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَدِيقًا ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٤٧٣- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٤٧٤- وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ» ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا ،

وقبح الكذب وأنه يجر صاحبه إلى النار فيجب الابتعاد عنه .

٢- إن من تحرى الصدق في أقواله يكتب عند الله صديقاً ومن تحرى غيره يكتب كذاباً وأن الأخلاق الكريمة يمكن اكتسابها وكذلك الأخلاق السيئة يمكن دفعها بمجاهدة النفس .

(١٤٧٣) ما يستفاد من الحديث :

١- عدم اتهام المسلم الذي ظاهره العدالة وحسن الظن به ما لم يظهر منه خلافه .

(١٤٧٤) ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على النهي عن الجلوس في الطرقات وممرات الناس لما فيه من التعرض للفتنة كالنظر إلى المحرمات وتحرك الشهوة ، ولزوم حقوق الله وحقوق المسلمين ، ولو جلس في بيته لما لزمته هذه الحقوق ، وغالب من يجلس على الشوارع لا يؤدي الحقوق الواجبة عليه بل كثير منهم لا يعصم نفسه من النظر إلى المحرمات ومنهم من يخرج من بيته لهذا الغرض الرذيل ولذلك يكثر ازدحام الفسقة في أماكن تسوق النساء .

٢- جواز الجلوس على الطرقات والشوارع لمن أدى أربعة عشر حقاً (وهي مجموع ما ورد في الأحاديث) ، قد نظمها المصنف في أربعة أبيات ، فقال :

قَالَ: «فَأَمَّا فَإِذَا أَبَيْتُمْ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ»، قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَصْرِ وَكَفُّ الْأَذَى وَرَدُّ السَّلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٧٥- وعن معاوية رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٧٦- وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

١٤٧٧- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ مِنَ

جمعت آداب من رام الجلوس على الطر	يق من قول خير الخلق إنساناً
أفش السلام وأحسن في الكلام	وشمت عاطساً وسلاماً رداً إحساناً
في الحمل عاون ومظلوماً أعن وأغث	لهفان اهد سبيلاً واهد حيراناً
بالعرف مروانه عن نكر وكف أذى	وغض طرفاً وأكثر ذكر مولانا

(١٤٧٥) ما يستفاد من الحديث :

- ١- عظم شأن التفقه في الدين، وأنه لا يعطاه إلا من أراد الله به خيراً عظيماً، وأن الفقهاء العارفين بالقرآن والسنة أفضل من سائر العلماء، يرجى لهم حسن الخاتمة.
- ٢- معرفة الكتاب والسنة الذي هو الفقه أفضل من سائر العلوم الأخرى.

(١٤٧٦) ما يستفاد من الحديث :

- ١- فضل حسن الخلق، وأنه ينبغي لكل مسلم أن يتحلى بالأخلاق الحسنة الكريمة.

(١٤٧٧) ما يستفاد من الحديث :

- ١- الحياء من الأخلاق الحميدة، فإنه يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي والتقصير في الحقوق الواجبة عليه، وهو شعبة من شعب الإيمان والحياء الشرعي كله خير، وهو

١٤٧٥- البخاري/ ٧١، ومسلم: الزكاة/ ٩٨.

١٤٧٦- أبو داود/ ٤٧٩٩، والترمذي/ ٢٠٠٢، وصححه الشيخ الألباني، الصحيحة/ ٨٧٦.

١٤٧٧- البخاري/ ٢٤، ومسلم: الإيمان/ ٥٩.

الإيمان». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٧٨- وعن أبي مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٤٧٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ، آخِرُضَ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ

غريزي ومكتسب وقد جمع للنبي ﷺ كلا النوعين من الحياء.

(١٤٧٨) شرح الكلمات:

إذا لم تستح فاصنع ما شئت: أي إذا نزاع منك الحياء وفقدته وصرت لا تبالي بشيء فافعل ما تريد، كما قيل: «ما لجرح بميتٍ إيلام».

ما يستفاد من الحديث:

١- صفة الحياء تردع الإنسان عن كثير من الشرور، وأن من فقد الحياء فلا يمنعه شيء من الوقوع في الشر.

٢- وينبغي للمرء أن ينظر فيما يريد فعله، فإن كان مما يُستحى منه تركه، وإن لم يكن كذلك فعله دون مبالاة الآخرين.

(١٤٧٩) ما يستفاد من الحديث:

١- الحث على بذل الأسباب المشروعة في تحصيل منافع الدنيا والآخرة، واستحباب مزاولة الأعمال بالقوة والجد والنشاط لما فيها من الفائدة والثمرة المرجوة ما ليس في الضعف والتساهل، وجوب الاعتماد على الله تعالى وطلب الإعانة والتوفيق منه وحده في ذلك كله.

٢- وجوب الرضا بالقضاء والقدر وتفويض الأمور إلى الله تعالى، ولا ينبغي التأسف على ما فات ما دام قد بذل الإنسان جهده واستفرغ طاقته لكن لا مانع من النظر في الأمور والعلل

وَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجَزْ وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ : لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا ، وَلَكِنْ قُلْ : قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَعَلْ ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

١٤٨٠- **وَمِنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا ، حَتَّى لَا يَنْبَغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ وَلَا يَفْخَرُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

١٤٨١- **وَمِنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :** « مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ .

١٤٨٢- **وَلَأَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ نَحْوَهُ .**

١٤٨٣- **وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا نَقَصَتْ

التي خلفته عن النجاح حتى يتعد عنها في المستقبل .

٣- كراهية استخدام «لو» والحسرة على ما فات من الدنيا ؛ لأنه باب من أبواب الشيطان يدخل منه الشر على المسلم ، أما استعمال «لو» في تمني الخير أو في بيان العلم النافع فلا بأس به .

(١٤٨٠) **ما يستفاد من الحديث :**

١- الحث على التواضع ، وحرمة البغي والفخر والتكبر .

(١٤٨١ ، ١٤٨٢) **ما يستفاد من الحديثين :**

١- الحديثان يدلان على فضل الرد على من اغتاب أخاه في المجلس .

٢- وأن من حضر الغيبة يجب عليه الرد أو إخراج المغتاب إلى حديث آخر ، أو القيام عن ذلك المكان أو الإنكار بالقلب ؛ لأن مستمع الغيبة أحد المغتابين حكماً .

(١٤٨٣) **ما يستفاد من الحديث :**

١- الحث على الصدقة وأنها لا تنقص المال بل تزيد .

١٤٨٠- مسلم : الجنة / ٦٤ .

١٤٨١- الترمذي / ١٩٣١ .

١٤٨٢- أحمد ٤٤٩ / ٦ .

١٤٨٣- مسلم : البر والصلة / ٦٩ .

صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٤٨٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَفْشُوا السَّلَامَ وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

١٤٨٥- وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْدِّينُ

٢- والترغيب في العفو عن المسيء وترك مجازاته على إساءته وإن كانت جائزة؛ لأن الله تعالى يجعل للعافي عزاً وعظمة في قلوب الناس ومنزلة عالية في الجنة.

٣- إن التواضع سبب للرفعة في الدنيا والآخرة.

(١٤٨٤) ما يستفاد من الحديث:

١- فضل إفشاء السلام وصلة الأرحام وإطعام الطعام والصلاة بالليل والناس نيام، وأن هذه من الصفات الحسنة المحمودة التي تسبب حسن الخاتمة ومن ثم دخول الجنة.

(١٤٨٥) شرح الكلمات:

النصيحة: أي إرادة الخير للمنصوح له.

ما يستفاد من الحديث:

١- وجوب النصيحة لله وذلك بالإيمان به ونفي الشريك عنه ووصفه بصفات الكمال كلها وتنزيهه عن جميع النقائص وعدم تأويل أسمائه وصفاته والقيام بطاعته واجتناب عصيانه، والنصيحة للكتاب بالإيمان بأنه كلام الله غير مخلوق، وتحليل ما حله وتحريم ما حرمه، والاهتداء بما فيه والتدبر لمعانيه ومواعظه والقيام بتلاوته وجميع حقوقه، والنصيحة للرسول تصديقه فيما جاء به واتباعه فيما أمر به ونهى عنه، ومعرفة أحاديثه ونشرها والدعاء إليها والذب عنها.

النَّصِيحَةَ ثَلَاثًا قُلْنَا: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٤٨٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٤٨٧- وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَسْعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ لِيَسْغَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٤٨٨- وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ». أَخْرَجَهُ

٢- وجوب النصيحة لأئمة المسلمين بالسمع والطاعة والوفاء لهم ونصحهم بالرفق وعدم الخروج عليهم وإن رأى الناس شيئاً من القصور في أعمالهم، وإن أريد به العلماء فنصحهم هو قبول قولهم وتوقيرهم والافتداء بهم.

٣- وجوب النصيحة لعامة المسلمين وذلك بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وآخراتهم، وكف الأذى عنهم وتعليمهم ما جهلوه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٤- النصيحة تسمى ديناً وإسلاماً وإن الدين هو القول والعمل.

(١٤٨٦) ما يستفاد من الحديث :

١- التقوى وحسن الخلق من أعظم أسباب دخول الجنة.

(١٤٨٧) ما يستفاد من الحديث :

١- حسن الخلق وبسط الوجه والطلاقة ولين الجانب تقوم مقام الصدقة، والرسول ﷺ حث عليها، لأنها مما يجلب التوادد والتحابب والألفة والمحبة بين المسلمين.

(١٤٨٨) ما يستفاد من الحديث :

١- وجوب النصح للمسلم وحرمة غشه وخيانتة، وأن المسلم الناصح يطلع على عيوب أخيه

١٤٨٦- الترمذي/ ٢٠٠٤، والحاكم ٣٦٠/٤، وقال الشيخ الألباني: «إسناده حسن»، الصحيحة/ ٩٧٧.

١٤٨٧- الحاكم ٢١٢/١. وضعفه الشيخ الألباني، الضعيفة/ ٦٣٤.

١٤٨٨- أبو داود/ ٤٩١٨.

أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ .

١٤٨٩- وَمِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ ، وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ» . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ ، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الصَّحَابِيَّ .

١٤٩٠- وَمِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي» . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

باب الذكر والدعاء

١٤٩١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى :

وَزَلَاتِهِ فَيَنْصَحُهُ بِالتَّخَلِّي عَنْهَا وَيَسْتَرِ عَلَيْهَا ، وَيُرْشِدُهُ إِلَى مَا يَزِينُهُ عِنْدَ مَوْلَاهُ تَعَالَى وَيُحِبُّهُ إِلَى النَّاسِ .

(١٤٨٩) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- فضل من يخالط الناس فيأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويصبر على أذاهم على من لا يفعل ذلك بل ينعزل عن الناس ولا يصبر على المخالطة والأذى وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأزمان .

(١٤٩٠) مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ :

١- استحباب الدعاء بهذا الذكر .
٢- وجوب التخلص بالأخلاق الحسنة والابتعاد عن ضدها وأنها أعز ما يطلب من الله تعالى ، أما النبي الكريم ﷺ فإنه كان أحسن الناس خلقاً وخُلُقاً وسؤاله هذا اعتراف بالمنة وتعليم للأمة وطلب لاستمرار النعمة .

١٤٨٩- ابن ماجه / ٤٠٣٢ ، و الترمذي / ٢٥٠٧ ، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحه / ٩٣٩ .

١٤٩٠- أحمد / ٤٠٣ / ٦٨ / ٥ ، وابن حبان / ٩٥٩ ، وحسنه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٧٤ .

١٤٩١- ابن ماجه / ٣٧٩٢ ، وأحمد / ٥٤٠ / ٢ ، وابن حبان / ٨١٢ ، والحاكم / ٦٧٧ / ١ وصححه ووافقه الذهبي .

أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي ، وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَاتُهُ . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا .

١٤٩٢- وعن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ » . أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ .

١٤٩٣- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَعَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

١٤٩٤- وعنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ

(١٤٩١ - ١٤٩٣) ما يستفاد من الأحاديث :

١- الحث على ذكر الله تعالى وأنه سبب لتأييد الله تعالى ورحمته ولطفه وإعانتة لعبده ورضاه له ، ويجلب الفوز والفلاح للذاكر في الدنيا والآخرة ، بل الذكر من أعظم أسباب النجاة من النار .

٢- فضل مجالس الذكر والذاكرين ، وفضل الاجتماع على الذكر وتكريم الله لهم حيث تحفهم الملائكة وتغشاهم الرحمة ، والمقصود من الذكر التسبيح والتحميد والتهليل وتلاوة القرآن ونحو ذلك ، أما ما يسميه الصوفية وغيرهم من أهل البدع ذكر الخواص حيث يقتصرون على لفظ الجلالة أو خواص الخواص حيث يكتفون بكلمة «هُوَ» فهذا ليس من الذكر وإنما هو بدعة محرمة .

٣- إن أكمل الذكر ما كان باللسان والقلب مع استحضار معاني كلمات الذكر ، لكن لا يُشترط ذلك لصحة الذكر والثواب عليه .

١٤٩٢- الموطأ / ٥٦٤ ، والترمذي / ٣٣٧٧ ، والمعجم الكبير ٢٠ / ١٦٦ .

١٤٩٣- مسلم : الذكر / ٣٨ .

١٤٩٤- الترمذي / ٣٣٨٠ ، وأحمد ٢ / ٤٦٣ ، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة / ٧٦ .

وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ : حَسَنٌ .

١٤٩٥- وَمِنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَانَ كَمَنْ أَغْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(١٤٩٤) شرح الكلمات:

حسرة: أي هي شدة الحزن والتأسف .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي ﷺ ، وأن المجلس الذي يفقد ذلك وبال على أهله ، وكذلك ينبغي الصلاة والسلام على الأنبياء الآخرين ، وعدت مواضع الصلاة على النبي ﷺ فبلغت ستة وأربعين موضعاً وقد ألف ابن القيم رحمه الله في ذلك كتابه القيم «جلاء الأفهام» .

٢- لا صلاة على غير الأنبياء استقلالاً ، وعليه المحققون من العلماء وإنما حدثت في عهد العبيدين لم تكن معروفة قبلهم ، وأن غير الأنبياء يذكرون بالترضي والغفران .

(١٤٩٥) ما يستفاد من الحديث :

١- فضل الذكر المذكور وهو أساس الإسلام وأصله ، وهو الباب الوحيد للدخول في الإسلام فينبغي الإكثار منه .

٢- جواز استرقاق العرب ، وإثبات فضل ذري الأنساب الرفيعة والمراد بالرفعة ما كان بسبب التقوى كنسب الأنبياء والصالحين .

٣- إن الذكريختلف ثوابه باعتبار استحضر معاني الألفاظ في القلوب وإمحاض التوجه والإخلاص لعالم الغيوب ، وعدم استحضر ذلك ، وبذلك يتفق ما جاء في فضل هذا الذكر من عتق عشر رقاب مع أربع رقاب .

١٤٩٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٩٧- وعن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «لَقَدْ قُلْتَ بِغَدِكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وَزَنْتَ بِمَا قُلْتَ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنْتَهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَى نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٤٩٨- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا

(١٤٩٦) شرح الكلمات:

زبد البحر: أي رغوته عندهيجانه.

ما يستفاد من الحديث:

١- فضل هذا الذكر المشتمل على تسبيح الله تعالى وتنزيهه عما لا يليق به، وأنه يمحو الصغائر كلها وإن كانت كثيرة لمن نطق به مائة مرة، وإن لم تكن صغائر فتخفف الكبائر كما قال بعض العلماء.

٢- سعة فضل الله ورحمته ومغفرته ولطفه بعباده.

(١٤٩٧) ما يستفاد من الحديث:

١- الحديث دليل على فضل هذه الكلمات، وأن قائلها يدرك فضيلة التكرار بالعدد المذكور.

(١٤٩٨) شرح الكلمات:

الباقيات: أي هي الأعمال الصالحة التي تبقى ثوابها وأجرها أبد الآباد.

(١٤٩٨ - ١٤٩٩) ما يستفاد من الحديثين:

١- فضل هذا الذكر الشريف، وهو من الباقيات الصالحات التي يبقى ثوابها محفوظاً عند الله

١٤٩٦- البخاري/٦٠٤٢، ومسلم: الذكر/٢٨.

١٤٩٧- مسلم: الذكر/٧٩.

١٤٩٨- النسائي في عمل اليوم والليلة/٨٤٧، وابن حبان/٨٤٠، والحاكم/١/٦٩٣، و٦٩٤، وصححه ووافقه الذهبي.

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

١٤٩٩- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٥٠٠- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ النَّسَائِيُّ: «لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ».

١٥٠١- وَعَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

١٥٠٢- وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ: «الدُّعَاءُ مُحُّ الْعِبَادَةِ».

إلى أبد الآباد، وأن هذه الصيغ أحب إلى الله تعالى، ولا يجب فيها الترتيب لكن تقديم «سبحان الله» أولى.

(١٥٠٠) شرح الكلمات:

ملجأ: أي مكان اللجوء من شرور الدارين.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- فضل الحوقلة وأن ثوابها عظيم ونفيس ومكنوز عند الله تعالى.
- ٢- إن للعبادة إرادة وقدرة وفعلاً حقيقة يفعل بها ما يشاء، لكن إرادته ومشيته لا تخرج عن إرادة الله ومشيته فالله يطلب العمل الصالح، والعبد يريده ويفعله ويسأل الله الإعانة عليه بقوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله» ولا يعتمد على قوته وقدرته.

١٤٩٩- مسلم: الآداب / ١٢، بتأخير لفظه «لا يضررك».

١٥٠٠- البخاري / ٦٠٢١، ومسلم: الذكر / ٤٧، والنسائي في عمل اليوم واليلة / ٣٥٨.

١٥٠١- أبو داود / ١٤٧٩، والترمذي / ٣٢٤٧، وابن ماجه / ٣٨٢٨، وصححه الشيخ الألباني، المشكاة / ٢٣٣١.

١٥٠٢- الترمذي / ٣٣٧١، وقال الشيخ الألباني: «إسناده ضعيف» المشكاة / ٢٣٣١.

١٥٠٣- وله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

١٥٠٤- وعن أنس رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ.

١٥٠٥- وعن سلمان رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيٌّ

(١٥٠٢) شرح الكلمات:

مع العبادة: أي مغزها وخالصها.

(١٥٠٣) شرح الكلمات:

أكرم على الله: أي أحب إلى الله.

(١٥٠١-١٥٠٣) ما يستفاد من الأحاديث:

١- إن الدعاء هو لب العبادة وروحها وأحب عند الله تعالى من كل شيء فيجب إفراد الله تعالى بطلب الحاجات، وأن دعاء غير الله وسؤال الموتى قضاء الحاجات شرك أكبر، ومن فعله كان مشركاً.

(١٥٠٤) ما يستفاد من الحديث:

١- الدعاء ما بين الأذان والإقامة يستجاب، فينبغي اغتنام هذا الوقت المبارك والدعاء فيه، وكذلك الدعاء بعد الصلوات المكتوبة مستجاب.

٢- أما الدعاء بعد السلام على الهيئة المعروفة التي يفعلها الناس اليوم حيث يبقى الإمام مستقبل القبلة على المصلّى ويدعو والمؤمنون يؤمنون؛ فلم يكن من هدي النبي ﷺ ولا روي عنه في حديث مقبول، فهو بدعة وقد ورد التسبيح والتحميد والتكبير والأذكار كما مر.

(١٥٠٥) شرح الكلمات:

صفراً: أي خاليتين.

١٥٠٣- الترمذي / ٣٣٧٠، وابن حبان / ٨٧٠، والحاكم / ٦٦٦/١.

١٥٠٤- أبو داود / ٥٢١، والترمذي / ٢١٢، والنسائي في عمل اليوم والليلة / ٦٧، وأحمد / ١٥٥/٣، وابن حبان / ١٦٩٦.

١٥٠٥- أبو داود / ١٤٨٨، والترمذي / ٣٥٥٦، وابن ماجه / ٣٨٦٥، والحاكم / ٦٧٥/١.

كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا». أَخْرَجَهُ الْأَزْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٥٠٦- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَهُ شَوَاهِدٌ، مِنْهَا: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَمَجْمُوعُهَا يَقْضِي بِأَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٥٠٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

١٥٠٨- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب رفع اليدين في الدعاء ، والأحاديث فيه بلغت حد التواتر المعنوي .

(١٥٠٦) ما يستفاد من الحديث :

١- مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء ، وأنكر العلامة المحدث الألباني رحمه الله مشروعيته وضعف الحديث المذكور وشاهده ، ونقل عن النووي أنه قال : (تبعاً لأبن عبد السلام) لا يندب ولا يفعله إلا جاهل ، وقال الألباني : ومما يدل على نكارتة وعدم مشروعيته أن رفع اليدين وردت فيه أحاديث كثيرة صحيحة ، وليس في شيء منها مسح الوجه باليدين (الإرواء : ٢/ ١٨٢) .

(١٥٠٧) ما يستفاد من الحديث :

١- فضل الإكثار من الصلاة على النبي الكريم ﷺ وأنها سبب لشفاعته والقرب من منزلته في الجنة .

١٥٠٦- الترمذي / ٣٣٨٦ ، وأبو داود / ١٤٨٥ ، وابن ماجه / ٣٨٦٦ ، وأشار شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ٥١٤ / ٢٢ - ٥١٩ ، إلى ضعف حديث المسح بقوله : إذ ليس فيه إلا حديث أو حديثان لا تقوم بهما حجة وضعفه الشيخ الألباني ، الإرواء / ٤٣٤ ، والصحيحة ١٤٤ / ٢ - ١٤٥ .

١٥٠٧- الترمذي / ٤٨٤ ، وابن حبان / ٩١١ .

١٥٠٨- البخاري / ٥٩٤٧ .

الاستِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٥٠٩- وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُ هُؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُمَسِّي، وَحِينَ يُصْبِحُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وَمِنْ

(١٥٠٨) شرح الكلمات:

أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ: أي أعترف وأقر بجميل إحسانك وجميع آلائك التي لا تحصى ولا تعد.
وَأَبُوءُ بِذَنْبِي: أي أقر بتقصيري أي ما قمت بأداء الشكر كما كان حقه، وفرطت في حقك العظيم.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- فضل سيد الاستغفار وسمي السيد لما يحتوي عليه من معاني التوبة والتذلل وعجز العبد أمام ربه عز وجل مما ليس في غيره.
- ٢- الإقرار والاعتراف من العبد لربه بالعجز والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى، وأنه خاضع مطيع ذليل أمام رب العالمين، وملتزم بالوفاء بالعهد الذي أخذه ربه عليه، وأنه تعالى وحده المنعم والمتفضل عليه وهو المستحق للشكر والحمد على نعمه الكثيرة الوفيرة.
- ٣- تقديم الوسائل الموصلة إلى المقاصد قبل طلب الحاجات.

(١٥٠٩) شرح الكلمات:

آمِنْ رَوْعَاتِي: جمع روعة: وهي الفزع، أي احفظني من كل ما يفزعني.
يدع: أي يترك.
استر عوراتي: أي لا تفضحني لا في الدنيا ولا في الآخرة وتجاوز عن زلاتي.

خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٥١٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي: أي أُوْخِذَ مِنْ تَحْتِ رِجْلِي بِخَسْفٍ أَوْ زَلْزَلَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.
العافية: أي الصحة التامة في البدن، والسلامة في الدين.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الحديث دليل على هذا الذكر صباحاً ومساءً، ليكون حصناً منيعاً من الآفات، وحرزاً من الشرور والمعاصي وأماناً من المكروه في الدين والدنيا.
- ٢- سؤال الله العافية من المعاصي والابتداع وترك الواجبات، والسلامة من شرور الدنيا وفتنها ومصائبها وعوائلها والانهماك فيها، والعافية للأهل من الشهوات والشبهات في الدين، والسلامة من الأمراض والأسقام ومن فتن الدنيا وما أكثرها؛ لأن العبد كالشاة بين الذئاب (شياطين الإنس والجن) إذا لم يكن له حافظ من الله يهلك.

(١٥١٠) شرح الكلمات:

تحوّل عافيتك: أي انتقلها ولا تنتقل إلا إلى المرض في البدن والنقص في الدين.
فجأة نقمتك: وهي الأخذ والعقوبة بغتة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب الدعاء بالألفاظ المذكورة في الحديث لالتزام النبي ﷺ بها، ويجب على المسلم أن يحذر عقوبة الله تعالى في ماله وجسمه والنعم السابعة عليه، وأن يسأل الله استدامتها عليه وذلك بالقيام بأداء الواجب وسؤال الله تعالى العصمة من الذنوب التي هي سبب لزوال النعم ونزول النقم.

١٥١١- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُكَ مِنْ غَلَبَةِ الدِّينِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٥١٢- وعن بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ». أَخْرَجَهُ الْأَزْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

١٥١٣- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ:

(١٥١١) شرح الكلمات:

شماتة الأعداء: أي فرح أعدائي لضرر نزل بي.

ما يستفاد من الحديث:

١- مشروعية الاستعاذة بالله تعالى من غلبة الدين وغلبة العدو وشماتة الأعداء، لأن الدين إذا غلب يسبب الهم والغم، وغلبة العدو تجلب الذلة والمهانة والحقارة للمغلوب، وفرح الأعداء بما يصيب المرء من نكبات الحياة ومصائبها، أوقع في النفس وأشد من السهام ويسبب القلق والحزن، فينبغي الاستعاذة منها.

(١٥١٢) ما يستفاد من الحديث:

١- فضل هذا الدعاء وحسنه، فإنه وسيلة قوية على حصول المطالب من الله تعالى، فينبغي تحري الكلمات المذكورة في الحديث عند الدعاء ليرجى له القبول.

(١٥١٣) شرح الكلمات:

النشور: هو البعث بعد الموت، ولما كان النوم أخ الموت فالإيقاظ بعده بمثابة الإحياء بعد

١٥١١- النسائي / ٥٤٧٥، والحاكم ١ / ٧١٣.

١٥١٢- أبو داود / ١٤٩٣، والترمذي / ٣٤٧٥، والنسائي في الكبرى / ٧٦٦٦، وابن ماجه / ٣٨٥٧، وابن حبان / ٢٣٨٣.

١٥١٣- أبو داود / ٥٠٦٨، والترمذي / ٣٣٩١، والنسائي في عمل اليوم والليلة / ٥٦٤، وابن ماجه / ٣٨٦٨، وصححه الشيخ الألباني، الصحيحة / ٢٦٣.

«اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النُّشُورُ»، وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ». أَخْرَجَهُ الْأَزْبَعَةُ.

١٥١٤- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٥١٥- وعن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي وَخَطِيئِي، وَعَمْدِي وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا

الإماتة، ولذلك عبر به.

بك أصبحنا: أي مآدخلنا في الصبح وأعماله إلا بحولك وعونك.

ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الدعاء بهذا الذكر صباحاً ومساءً؛ لأن فيه اعترافاً بنعم الله تعالى الكثيرة على العباد.

(١٥١٤) ما يستفاد من الحديث :

١- استحباب الدعاء بهذا الذكر المذكور في الحديث لأنه يشمل خيري الدنيا والآخرة، والعبد مهما سأل الله تعالى لا يخرج عن هذين ألَبَتَ، فينبغي الإكثار من هذا الدعاء المبارك تأسيّاً بالنبي ﷺ.

(١٥١٥) شرح الكلمات:

جَدِّي: هو ضد الهزل، وهو اللعب، والجدّ: الجزم.

أنت المقدم: أي لمن تشاء من خلقك فيحقق كمال العبودية بتوفيقك.

وأنت المؤخر: أي لمن تريد من عبادك بخذلانك وتبعيدك إياه عن درجات الخير والبر والإحسان.

قَدَّمْتُ وَمَا أَخَزْتُ وَمَا أَسْرَزْتُ وَمَا أَغْلَنْتُ وَمَا أَنْتَ أَغْلَمَ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدَّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٥١٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي ، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي ، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي ، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ ، وَاجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

١٥١٧- وعن أنس رضي الله عنه قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي ، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي ، وَارْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعُنِي» . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب الدعاء بهذه الألفاظ ؛ لأنها تشمل الاستغفار من جميع الذنوب المتقدمة والمتأخرة والتي ارتكبتها العبد في الجد أو الهزل وغير ذلك .
- ٢- إن العبد يحتاج إلى عفوره ومغفرته مهما كانت عنده من الأعمال الصالحة والمنازل الرفيعة .
- ٣- وفيه اعتراف أن النفس غير مبرأة من العيوب إلا من رحمه علام الغيوب .

(١٥١٦) شرح الكلمات:

عصمة أمري : أي ما أتعلق به في جميع معاملاتي .
معاشي : أي حياتي وعيشتي .
معادي : أي مرجعي .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- استحباب الإكثار من هذا الدعاء ؛ لأنه يتضمن صلاح الدين والدنيا ، وأنه إذا كانت الحياة سبباً لنشر الخير والصلاح والسعادة فهي أفضل من الموت وإذا كان الموت دافعاً للشرور والفتن وقاطعاً لها ففيه خير كثير للعبد .

١٥١٨- وَلِلَّزْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوُهُ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَرِزْنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

١٥١٩- وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرٍ مَا سَأَلَكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَادَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ. اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ

(١٥١٧-١٥١٨) ما يستفاد من الحديثين :

١- الحديث دليل على الدعاء بحصول العلم النافع والزيادة منه، وهو العلوم الشرعية التي تنفع العبد في دينه ودنياه، وذلك إذا عمل بها صاحبها؛ لأن العمل هو ثمرة العلم وزبدته وفائده وإلا يكون العلم وبالاً على صاحبه- والعياذ بالله- وضاراً له في الآخرة.

٢- حمد الله تعالى على كل حال لأنه عليم حكيم لا يفعل الأمور إلا وفق الحكمة والمصلحة وهو يعرف العباد وحاجاتهم ومؤهلاتهم، فإذا حرم امرأ عن علم أو خير فلا يلوم إلا نفسه، وينظر إلى ذنوبه ومعاصيه ويستغفر الله فإن الذنوب تسبب الحرمان من النعم، وقد يكون ذلك خيراً في حقه كما قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ أو سبباً إلى حصول خير آخر أحسن منه.

٣- الاستعاذة من أحوال أهل النار.

(١٥١٩) شرح الكلمات:

عاجله وآجله: أي الخير الحاضر والغائب والآتي.

ما يستفاد من الحديث :

١- ينبغي لكل مسلم أن يعلم أهله وأولاده وأقاربه هذا الدعاء العظيم.

٢- فيه سؤال الله الخير الذي يشمل منافع الدنيا والآخرة، والاستعاذة من شرورهما العاجلة

إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا» . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ .
 ١٥٢٠- وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
 «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» .

والأجلّة وسؤال الله الجنة التي هي الغاية المطلوبة ، وطلب الوسيلة إليها من الأقوال والأفعال الصالحة الطيبة .

٣- سؤال الله تعالى أن يجعل كل قضاء خيراً في حق الداعي ولو كان شراً في الظاهر ، وأنه ينبغي أن يعتقد العبد أن ما أصابه خير له في علم الله تعالى .

(١٥٢٠) شرح الكلمات:

حبيبتان : أي محبوبتان .

ما يستفاد من الحديث :

١- الحديث دليل على ثبوت الميزان ، وأن الأعمال نفسها توزن في الآخرة ، كما توزن الحرارة والبرودة بوسائل الوزن الحديثة ، وعليه أهل الحديث والمحققون من العلماء ، وقيل : الصحف توزن .

٢- ويرى بعض العلماء أن الكافر يدخل النار بغير حساب ولا ميزان إذ لا حسنة له ، والصحيح أن أعمال الكافر توزن لأنه قد يقع منه الخير كالعتق والبر والصلة ونحوها . كما يقع منه الشر غير الكفر كالظلم وقطع الطريق ونحو ذلك فتوضع السيئات في كفة وأعمال الخير المالية في كفة أخرى فإن تساوت أو زادت أعمال الخير عذب بالكفر ، وإن زاد الشر عذب بالكفر وبالسيئات ، أفاده في «السبل» .

٣- فضل التسبيح والتحميد ، وتفضل الله على عباده حيث جعل الثواب الجزيل في الكلام القليل ، وسهل طريق الجنة بتسهيل جمع الحسنات وادخارها في فرصة قليلة وبكل يسر وسهولة ، والله ولي التوفيق .

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وعلى آله وأزواجه وذرياته وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

وقع الفراغ من تبييضه ليلة الثامن من شهر ربيع الآخر سنة ألف وأربعمائة وواحد وعشرين من الهجرة النبوية . وأسأل الله العليّ القدير أن يجعله وسائر أعماله خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً للخلق أجمعين . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .



فهرس

الأحاديث النبوية

- ٣٧٠ اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً
- ١٤٩٩ أحب الكلام إلى الله أربع لا يضرك
- ٣٩٣ احتجر رسول الله ﷺ حجرة فصلى فيها
- ٨٨١ احتجم رسول الله ﷺ وأعطى الذي حجمه
- ١١٧٢ أحسن إليها فإذا وضعت فائتني بها
- ٥١١ أحل الذهب والحريز لأناث أمتي وحرم
- ١١ أحلت لنا ميتتان ودمان
- ٥٧١ أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا ننوح
- ٨٦٢ أدا الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك
- ١١٨٠ ادروا الحدود بالشبهات
- أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب رسول
- الله ﷺ
- ١٠٦٠
- ٧٨٦ أدركما فارتجعهما ولا تبعهما إلا جميعاً
- ١١٧٩ ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً
- ١١٢ إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود
- إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه
- ١١١٩ إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال
- ٤١٣ إذا أتتكم رسلهم فاعطهم ثلاثين درعاً
- ٨٦٣ إذا أتيت وكيلي بخير فخذ منه خمسة
- ٨٨٥ إذا اجتمع داعيان فأجب أقربهما
- ١٠١٨ إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما
- ٧٥٨ إذا أدت زكاته فليس بكتر
- ٦٠١ إذا أذنت فترسل
- ١٩٤ إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله عليه
- ١٢٩١ إذا استهل المولود ورث
- ٩٢٤

حرف الألف

- | الحديث | الرقم |
|--|-------|
| ألى رسول الله ﷺ من نسائه وحرم | ١٠٥٨ |
| آية المنافق ثلاث إذ حدث كذب | ١٤٣٩ |
| ابتعت زيتاً في السوق فلما استوجبته | ٧٧٧ |
| ابدأ أو ابما بدأ الله به | ٤٥ |
| أبصروها فإن جاءت به أبيض سبطاً | |
| فهو لزوجها | ١٠٦٦ |
| أبغض الحلال إلى الله الطلاق | ١٠٣٩ |
| أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم | ١٤٧١ |
| أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي | ٧٠٢ |
| أتدرون ما الغيبة؟ | ١٤٤٩ |
| أتردين عليه حديثه؟ | ١٠٣٦ |
| أتريد أن تكون يا معاذ فتناً؟ | ٣٩٤ |
| أتشفع في حد من حدود الله؟ | ١١٩٠ |
| أتعطين زكاة هذه؟ قالت : لا ، قال : أيسرك | ٦٠٠ |
| اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة | ١٤٣٧ |
| اتقوا اللعانين | ٨٧ |
| اتقوا الملاعن الثلاثة | ٨٨ |
| أتى النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص | ٥٣٧ |
| أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتبه | ٩٧ |
| أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء | ٣٨٧ |
| اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها | ١١٨١ |

- إذا استيقظ أحدكم فلا يغمس يده في الإناء ٣٦
- إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستثر ثلاثاً ٣٥
- إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ١٥٥
- إذا أصبت بحده فكل وإذا أصبت بعرضه ١٢٩٢
- إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر ٣٢٦
- إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى ١٣٩٨
- إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ١٤٠٧
- إذا أكل أحدكم الناس فليخفف ٣٩٦
- إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر ١١٣٥
- إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ٦٦٧
- إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين ١٤٠٤
- إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة ٦١٦
- إذا بال أحدكم فليتر ذكره ١٠٢
- إذا بايعت فقل : لا خلافة ٨٠٢
- إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ٨٠٠
- إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ٨١٣
- إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع ٣١١
- إذا تغوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما ٩١
- إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول ١٣٤٤
- إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما ٦٢
- إذا توضأتم فابدأوا بميامنكم ٤٣
- إذا جاء أحدكم الشيطان فقال : إنك أحدثت ٨٢
- إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر ٢١٣
- إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها ١٠٥
- إذا حرم امرأته ليس بشيء ١٠٥٠
- إذا حرم الرجل عليه امرأته فهو يمين ١٠٥٠
- إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم ٣٩٧
- إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ١٩٣
- إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله ١٣٤٤
- إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ٥٩٨
- إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر ٩٤٢
- إذا دبغ الإهاب فقد طهر ١٦
- إذا دخل أحدكم المسجد ٢٥٩
- إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان ١٠١١
- إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ٩٩١
- إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها ١٠١٠
- إذا دعي أحدكم فليجب ١٠١٣
- إذا رأيتم الجنائز فقوموا ٥٥٥
- إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد ٢٥٠
- إذا رأيتموه فقوموا ٦٣١
- إذا رميت بسهمك فغاب عنك فأدر كتبه ١٢٩٢
- إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيبات ٧٤١
- إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها ١١٧٠
- إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ٣٠٤
- إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك ٢٩٣
- إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة ٤٠٧
- إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ١٠٢٤
- إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء وينفخ ١٠٢٥

- ١٣٨٨ إذا كان لإحداكن مكاتب وكان عنده ما
 ٤ إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث
 ١٣٠ إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله
 ٥٨٧ إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول
 ٥٣١ إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه
 ١٣٩٦ إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الآخر
 ٨٩٦ إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله
 ١٠٥٩ إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى حتى
 ٦٩ إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً
 ٥٥٧ إذا وضعتم موتاكم في القبور فقولوا
 ٢١٤ إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه
 ١٢ إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه
 ٧٦٣ إذا وقعت الفأرة في السمن
 ٧٣٩ اذبح ولا حرج
 ٩٤٥ اذهب إلى أهلِكَ فانظر هل تجد شيئاً؟
 ٩٤٣ اذهب فانظر إليها
 ١١٦٧ اذهبوا به فارجموه
 ١١٩٤ اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه
 ١٣٠٧ أربع لا تجوز في الضحايا
 ٥٣ ارجع فأحسن وضوءك
 ١٢٢١ ارجع فاستأذنها فإن أذناك وإلا
 ١٢٣١ ارجع فلن أستعين بمشرك
 ٧٣١ أرسل النبي ﷺ بأمر سلمة ليلة النحر
 ٢١٠ الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام
- ١٢٠٢ إذا شرب فاجلدوه ثم إذا شرب فاجلدوه
 ٣٢٩ إذا شك أحدكم فقام في الركعتين
 ٣٢٦ إذا شك أحدكم في صلاته
 ٢٢٩ إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس
 ٤٤٤ إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً
 ٣٥٥ إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح
 ٣٠٩ إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه
 ٢٣٠ إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً
 ٣٠٧ إذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله
 ٥٥٠ إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء
 ١٢٠٣ إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه
 ١٤١٩ إذا طبخت مرقه فأكثر ماءها وتعاهد
 ٣٧٧ إذا طع الفجر فقد ذهب وقت كل صلاة
 ١٤٠٢ إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله
 ٢٠١ إذا فسا أحدكم في الصلاة فليصرف
 ١٤٤٥ إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه
 ٢٣٥ إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح
 ٢٣٤ إذا قدم العشاء فابدأ به قبل أن تصلوا
 ٢٧٦ إذا قرأتم الفاتحة فاقرأوا بسم الله
 ٤٣٩ إذا قلت لصاحبك: أنصت يوم الجمعة
 ٢٦٠ إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء
 ٢٣٨ إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه
 ٢٠٣ إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به في الصلاة
 ٢٠٥ إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميه

- أرضعيه تحرمي عليه ١٠٩٤
- أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر ٦٨٠
- أزهد في الدنيا يحبك الله وأزهد فيما ١٤٢٨
- أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع ٣٧
- استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت ٥٦٤
- استنزهوا من البول ٩٩
- أسرعوا بالجنائز ٥٥١
- الإسلام يعلمو ولا يعلم ١٢٦٧
- اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب ٨٥٤
- أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ١٠٥٦
- أصببت السنة وأجزأتك صلاتك ١٢٩
- أصبحوا بالصبح فإنه أعظم لأجوركم ١٥٦
- أصبنا سبائياً يوم أوطاس ١٢٤٦
- أصبنا طعاماً يوم خيبر فكان الرجل يجيء ١٢٥٣
- أصنعوا كل شيء إلا النكاح ١٤٠
- أصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم ٥٧٦
- أصيب سعد يوم الخندق فضرب عليه ٢٥٢
- أضربوه حده ١١٧٥
- أعتق رجل منا عبد له عن دبر ولم يكن ٧٦١
- أعتقك وأشترط عليك أن تخدم ١٣٨٣
- أعتم النبي ﷺ ذات ليلة بالعشاء ١٥٤
- اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها ٩١١
- اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه ٨٨٥
- أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ١٢١
- أعلنوا النكاح ٩٤٦
- أعليه دين؟ ٨٤٩
- أعوذ بالله السميع العليم ٢٦٦
- أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق ١٢٢٦
- اغتسلي واستغفري بثوب ٧١٥
- اغزوا باسم الله في سبيل الله فأتوا من ١٢٢٧
- اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ٥٢٧
- اغسلوه بماء وسدر وكفونه في ثوبه ٥٢٥
- أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم ٦٠٧
- أفرضكم زيد بن ثابت ٩٢٨
- أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها ١٦٨
- أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ٣٥٧
- أفعلت هذا بولدك كلهم ٨٩٩
- أفعلني ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفني ١٤٤
- أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ٧٩١
- أقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة ٤٢١
- أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاث ليال ١٠١٧
- أقام النبي ﷺ تسعة عشر يوماً يقصر ٤١٩
- أقتلوا الأسودين في الصلاة ٢٢٢
- أقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم ١٢٣٣
- أقر أو أعلى موتاكم يس ٥٢٠
- أقضه عنها ١٣٣٤
- أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود ١٢١٣

- ٤٩٩ اللهم أغثنا اللهم أغثنا
 ١٠١٥ اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي
 ٢٩٦ اللهم اغفر لي وارحمني
 ٥٠٠ اللهم إنا كنا نستسقي إليك بنينا فتنسقيننا
 ١٥٠٨ اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني
 ١٥١٧ اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني
 ٦٨٢ اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني
 ١٥٠٩ اللهم إني أسألك العافية في ديني ودنياي
 ١٥١٩ اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله
 ١٥١٠ اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك
 ١٥١١ اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين
 ٣١٢ اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً
 ١١١٧ اللهم اهده
 ١٥١٣ اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا
 ٥٠٣ اللهم جللنا سحاباً كثيفاً قصيفاً
 ١٤٥١ اللهم جنبني منكرات الأخلاق والأعمال
 ٥٩١ اللهم صل عليهم
 ١٤٩٠ اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي
 ١٤٤٤ اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم
 ١٠٢٦ اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني
 ١٣٧٣ ألم ترى إلى مجزز المدلجي
 ١٤٣ أليس إذا حاضت المرأة لم تصل
 ١٧٨ أمر بلال أن يشفع الأذان شفيعاً
 ٢٣ أمر رسول الله ﷺ أبا طلحة فنادى
 ١١٧١ أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم
 ١٠٠ أكثر عذاب القبور من البول
 ١٤٨٦ أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق
 ٥١٦ أكثروا ذكر هاذم اللذات الموت
 ٨٠٨ أكل تمر خير هكذا؟
 ١٢٨٨ أكل الضب على مائدة رسول الله ﷺ
 ١٣٥٦ ألا أخبركم بخير الشهداء
 ١١٦٤ ألا تشهدوا فإن دمها هدر
 ١٢٧٦ ألا إن القوة الرمي
 ١٣١٧ ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم
 ١١٤٣ ألا إن دية الخطأ وشبه العمد ما كان بالسوط
 ٤٠٦ ألا دخلت معهم أو اجتررت رجلاً
 ٩١٥ ألا لا يحل ذوناب من السباع
 ٢٨٧ ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً
 ٩٧٨ البسي ثيابك والحقي بأهلك
 ٥٣٠ البسوا من ثيابكم البيض
 ١٣٢٣ التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها
 ٥٦٠ الحدود إلى لحد أو انصبوا علي اللبن
 ٩١٦ الحقوا الفرائض بأهلها
 ١٥ الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر
 ٩٢٣ الله ورسوله مولى من لا مولى له
 ٤٩٣ اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً
 ٧٣٨ اللهم ارحم المحلقين
 ١٥١٦ اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري

- ١٠٤٩ إن الله تعالى وضع عن أمتي الخطأ
- ٤١٦ إن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه
- ٣٦١ إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من
- ١١٦٩ إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب
- ٧١٢ إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها
- ١٤١١ إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ووأد
- ٩٣٢ إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه
- ٥٨١ إن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم
- ٩٣٤ إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم
- ١٣٠٠ .. إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا
- ٦٩٥ إن الله كتب عليكم الحج
- ١٢١٠ إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم
- ٢٣ إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر
- ٧٨٧ إن الله هو المسعر القابض
- ١٤٥٦ إن الله يبغض الفاحش البذيء
- ١٠٣ إن الله يشني عليكم
- ٥١٢ إن الله يحب إذا أنعم على عبده نعمة
- ٤٢٩ إن الله يحب العبد التقي الغني
- ٤١ إن أمتي يأتون يوم القيامة
- ١٢٩٧ إن امرأة ذبحت شاة بحجر فسئل
- ١٣٥٩ إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي
- ١٥٠٧ إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم
- ١٨٧ إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا
- ١٤١٤ أن تجعل لله نداً وهو خلقك
- ٢٤٤ أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور
- ٧٥١ أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت
- ٢٩١ أمرت أن أسجد على سبعة أعظم
- ١٠٧٤ أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض
- ٤٧٢ أمرنا أن نخرج العواتق والحيض في العيدين
- ١٣٠٩ أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين
- ١٣١٠ أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه
- ١٠٨ أمره النبي ﷺ أن يغتسل (في قصة ثمامة)
- ١٠٨٧ امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان
- ١١١٤ أمك
- ٥١٤ أمك أمرتك بهذا
- ١٠٨٠ أمك في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله
- ١٣٧ أمك في قدر ما كانت تحبسك حيضتك
- ٩٨٦ أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً
- ٢٣٩ أميطي عنا قرامك هذا فإنه لا تزال
- ٥٢٣ أن أبا بكر قبل النبي ﷺ بعد موته
- ٧١٣ إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها
- ٩٦١ إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم
- ٨٨٤ إن أحق ما أخذتم عليه أجر أكتاب الله
- ١٤٣٨ إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر
- ١١٤٣ إن أعتى الناس على الله ثلاثة : من قتل
- ١٤٨٠ إن الله تعالى أوحى إلي أن تواضعوا حتى
- ١٠٤٨ إن الله تعالى تجاوز عن أمتي ما حدثت به
- ١٢٣٣ إن الله تعالى لا يصنع بشقاء أختك شيئاً

- ١١٩ إن تحت كل شعرة جنابة
- ٩٥٤ إن جارية بكرأت النبي ﷺ فذكرت
- ٣٤١ إن جبريل أتاني فبشرني فسجدت لله شكراً
- ١٤٢٣ إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما
- ٩٤١ إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره
- ١٣٥٧ إن خيركم قرني ثم الذي يلونهم
- ١٣٤ إن دم الحيض دم أسود
- ٨٦٩ إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام
- ٢٣٣ أن ذلك فعل اليهود في صلاتهم
- ١٥٠٥ إن ربكم حيي كريم يستحيي من عبده
- ١٤٤٧ إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق
- ٧٣ أن رجلاً سأل النبي ﷺ أتوضأ من لحوم الإبل؟
- ٦٠٥ أن رسول الله ﷺ أخذ من المعادن القبلية
- ١١٥٢ أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت
- ١٠٦٧ أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً أن يضع يده
- ٨١٦ أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً
- ١٣١٤ أن رسول الله ﷺ أمرهم أن يعق عن الغلام
- ٨٥٦ أن رسول الله ﷺ بعث معه بدينار
- ٨٤٠ أن رسول الله ﷺ حاجر على معاذ ماله
- ٦٥٠ أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة
- ٨٧٨ أن رسول الله ﷺ دفع إلى يهود خيبر نخل
- ٤٠٥ أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي
- ٨٢٠ أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا
- ٨٢١ أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا
- ٧٤٤ أن رسول الله ﷺ رخص لرعاء الإبل
- ٧٠٤ أن رسول الله ﷺ سئل ما يلبس المحرم
- ١٢٤٣ أن رسول الله ﷺ فدى رجلين من المسلمين
- ١٣٦٢ أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد
- ٨٧٨ أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر
- ٢٩٢ أن رسول الله ﷺ كان إذا صلى وسجد فرج
- ٣٠٦ أن رسول الله ﷺ كان إذا قعد للتشهد
- ٦٦٩ أن رسول الله ﷺ كان أكثر ما يصوم من الأيام
- ٣١٥ أن رسول الله ﷺ كان يتعوذ بهن دبر كل صلاة
- ١٠٣٣ أن رسول الله ﷺ كان يسأل في مرضه الذي
- ٦٢٨ أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر بن الخطاب
- ٥٦٩ أن رسول الله ﷺ لعن زائرات القبور
- ٧٤٠ أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يحلق
- ٩٨ أن رسول الله ﷺ نهى أن يستنجي بعظم أو
- ٧٧٠ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع جبل الحبل
- ٧٧١ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء
- ٧٥٩ أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب
- ١٢٩٥ أن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف وقال
- ٦٦٢ أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام يومين يوم
- ٥١٣ أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس القسي
- ٩٦٣ أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء
- ٨٨٠ أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر
- ٥٢١ إن الروح إذا قبض أتبعه البصر
- ١٠٧٣ أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها

- ١٠٣٠ أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة
- ٩٨٧ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة
- ٤٨٥ إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله
- ٨٩٧ إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها
- ٦٢٣ إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني
- ٦٢٥ إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد
- ٤٥٨ أن طائفة من أصحابه عليه السلام صفت معه
- ١٢٨٩ أن طبيباً سأل رسول الله عليه السلام عن الضفدع
- ٤٣٦ إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته
- ٧٤٣ أن العباس بن عبد المطلب استأذن
- ٥٩٢ أن العباس سأل النبي عليه السلام في تعجيل صدقته
- ٥٥٦ أن عبد الله بن يزيد أدخل الميت من قبل
- ٣١ أن عثمان دعا بوضوء فغسل فيه
- ١١٢٩ أن غلاماً لأناس فقراء قطع أذن
- ٧٦٢ أن فأرة وقعت في سمن فماتت فيه فسل
- ٥٣٥ أن فاطمة رضي الله عنها أوصت أن يغسلها
- ٧٥ أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله عليه السلام
- ٢١ أن قدح النبي عليه السلام انكسر فاتخذ مكان
- ١٢٤٤ أن القوم إذا أسلموا أحرزوا دماءهم
- ٦٧٧ إن كان رسول الله عليه السلام ليدخل علي رأسه
- ٢١٦ إن كنا لتكلم في الصلاة على عهد
- ١٤٦٧ إن اللعائن لا يكونون شفعاء ولا شهداء
- ١٣٢٥ إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها
- ٢ إن الماء طهور لا ينجسه شيء
- ٣ إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه
- ٨٤٤، ٦٢٤ إن المسألة لا تحل إلا لأحد
- ٧٣٣ إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع
- ٤٤٥ أن معاوية رضي الله عنه قال له : إذا صليت
- ١٤٧٨ إن مما أدرك الناس من كلام النبوة
- ١١٣٩ إن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه
- ١٢٧٠ إن من جاءنا منكم لم نرده عليكم
- ٣٩ إن النبي عليه السلام أتى بثلاثي مد فجعل يدلك
- ١٢٠٠ إن النبي عليه السلام أتى برجل قد شرب الخمر
- ١٨٥ إن النبي عليه السلام أتى المزلفة فصلى بها المغرب
- ١٠٠٣ أن النبي عليه السلام أجاز نكاح امرأة
- ٧٧ إن النبي عليه السلام احتجم وصلى
- ٧١٠ إن النبي عليه السلام احتجم وهو محرم
- ١٢٦٤ إن النبي عليه السلام أخذها يعني الجزية من مجوس
- ٤١٠ أن النبي عليه السلام أستخلف ابن أم مكتوم
- ٥٠٥ أن النبي عليه السلام استسقى فأشار بظهر كفيه
- ٨٣٣ أن النبي عليه السلام استسلف من رجل بكرة
- ١٨١ إن النبي عليه السلام أعجبه صوته فعلمه الأذان
- ٧٩٤ إن النبي عليه السلام أعطاه ديناراً ليشتري به
- ٨٩٤ إن النبي عليه السلام أقطع الزبير حضر فرسه
- ٨٩٣ إن النبي عليه السلام أقطعه بحضر موت
- ٦٤٧ إن النبي عليه السلام اكتحل في رمضان
- ٤٠٩ أن النبي عليه السلام أمرها أن تؤم أهل دارها
- ١٢٦٥ أن النبي عليه السلام بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر

- ١٧٧ أن النبي ﷺ علمه الأذان فذكر فيه الترجيع
- ٣٠٧ أن النبي ﷺ علمه التشهد
- ٦٧ أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم خرج
- ١٢٤٢ أن النبي ﷺ قتل يوم بدر ثلاثة صبراً
- ٣٥٣ أن النبي ﷺ قرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها
- ١٢٣٨ أن النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل
- ١١٨٨ أن النبي ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم
- ٢٩٨ أن النبي ﷺ قنت شهر أبعد الركوع
- ١٢٢٨ أن النبي ﷺ كان إذا أراد غزوة ورى
- ٣٤٠ أن النبي ﷺ كان إذا جاءه خبر يسره
- ٩٦ أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط
- ٥٠٢ أن النبي ﷺ كان إذا رأى المطر قال : اللهم
- ٢٩٤ أن النبي ﷺ كان إذا ركع فرج بين أصابعه
- ٧١٦ أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من تلبسته في حج
- ٤٥٣ أن النبي ﷺ كان في الخطبة يقر آيات
- ٣٤٥ أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر
- ٣٠٠ أن النبي ﷺ كان لا يقتل إلا إذا دعا لقوم
- ٤٣٤ أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً ثم يجلس
- ٤٣٢ أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً فجاءت
- ٣٨ أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته في الوضوء
- ٢٦٨ أن النبي ﷺ كان يرفع يديه نحو منكبيه
- ٤٥٢ أن النبي ﷺ كان يستغفر للمؤمنين
- ٦٥٤ أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع
- ١٣٠٣ أن النبي ﷺ كان يضحي بكبشين أقرنين
- ٣٤٢ أن النبي ﷺ بعث علياً إلى اليمن
- ٥٨٣ أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فأمره أن يأخذ
- ٩٦٠ أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال
- ٤٤ أن النبي ﷺ توضأ فمسح بناصية
- ٩٢١ أن النبي ﷺ جعل للجدّة السدس إذا لم يكن
- ٤٨٧ أن النبي ﷺ جهر في صلاة الكسوف بقراءته
- ٥٢٢ أن النبي ﷺ حين توفي سجي ببرد
- ١٢٤١ إن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر
- ١٢٣٢ أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة في بعض
- ٥٠٩ أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف
- ٩٧٦ أن النبي ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص
- ١٢٧٣ أن النبي ﷺ سبق بين الخيل وفضل
- ٣٣٤ أن النبي ﷺ سجد بالنجم
- ٤٦٢ أن النبي ﷺ صلى بطائفة من أصحابه
- ٣٢٣ أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر فقام الركعتين
- ٣٢٥ أن النبي ﷺ صلى بهم فسها فسجد
- ٤٦٤ أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة
- ٧٤٩ أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب
- ٥٦٣ أن النبي ﷺ صلى على عثمان بن مظعون
- ٤٧٥ أن النبي ﷺ صلى العيد بلا أذان ولا إقامة
- ٤٧٤ أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين
- ١١٧٧ أن النبي ﷺ ضرب وغرب
- ١٣٦٥ أن النبي ﷺ عرض على قوم اليمين
- ١٣١٢ أن النبي ﷺ عرق عن الحسن والحسين

- ٢٠ أن النبي ﷺ وأصحابه توضأوا من مزادة
- ٦٩٨ أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق
- ٦٩٧ أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة
- ٦٩٩ أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق
- ٦٠٢ أن نخرج الصدقة من الذي نعهه للبيع
- ٦٦٠ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام
- ٢١٥ إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام
- ٥٣٨ أن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها
- ٦٠٤ إن وجدته في قرية مسكونة فعرهه
- ٢٥٤ أن وليدة سوداء كان لها خباء في المسجد
- ٥٩٩ أن يخرص العنب كما يخرص النخل
- ٧٢١ أن يرموا ثلاثة أشواط ويمشوا أربعاً
- ١١٣٦ أنا أولى من وفي بدمته
- ١٩٧ أنارأيته يعني الآذان وأنا كنت أريده
- ١١١٥ أنت أحق به ما لم تنكحي
- ١٩٢ أنت إمامهم واقتد بأضعفهم
- ٤٨٥ انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ
- ١٠٩٣ انظرون من إخوانكن فإنما الرضاة
- ١٣٩٤ انظروا إلى من هو أسفل منكم ولا تنظروا
- ١١١٣ أنفقه على نفسك
- ٩٦٩ انكحي أسامة
- ١٣٤٦ إنكم تختصمون إلي فليعل بعضكم أن يكون
- ١٣٤١ إنكم ستحرضون على الإمارة وستكون
- ٤٩٦ إنكم شكوتم جدب دياركم وقد أمركم الله
- ٩٩٦ أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل
- ٦٧٥ أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر
- ٧ أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة
- ٤٤١ أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة
- ٤١٥ أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم
- ٥٣٩ أن النبي ﷺ كان ينهى عن النعي
- ٩٩٢ أن النبي ﷺ لعن الواصلة والمستوصلة
- ٦٨٩ أن النبي ﷺ لقي ركبا بالروحاء
- ٧٤٨ أن النبي ﷺ لم يرم في السبع الذي أفاض
- ٧١٨ أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخلها من
- ٥٧ أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله
- ٨٥٨ أن النبي ﷺ نحر ثلاثاً وستين وأمر علياً
- ١٢٤٠ أن النبي ﷺ نصب المنجنيق على أهل
- ٥٤٠ أن النبي ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات
- ٢١١ أن النبي ﷺ نهى أن يصلي في سبع مواطن
- ٨٢٣ أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي
- ٨١٢ أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان
- ٨٢٤ أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب
- ٨١٩ أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالء
- ٧٩٨ أن النبي ﷺ نهى عن بيع المضامين
- ٧٩٥ أن النبي ﷺ نهى عن شراء ما في بطون
- ٦٧٠ أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة
- ٩١٤ أن النبي ﷺ نهى عن لقطة الحاج
- ٢٧٤ أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتحون

- ١٤٨٧ إنكم لا تسعون الناس بأموالكم
- ٦٢٦ إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد
- ٣٩١ إنما جعل الإمام ليؤتم به
- ١٣٢ إنما كان يكفيه أن يتيمم
- ١٢٣٥ إنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار
- ١١٣١ إنما هذا من إخوان الكهان
- ١٣٦ إنما هي ركضة من الشيطان
- ٧٨ إنما الوضوء على من نام مضطجعاً
- ١٣٨٤ إنما الولاء لمن أعتق
- ١٢٤ إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا
- ٩٩٧ أنه أعتق صفية وجعل عتقها صداقها
- ٧٠٨ أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً
- ٧٣٥ أنه جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه
- ٥٠١ إنه حديث عهد بربه
- ٥٥٣ أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وهم يمشون
- ٤٠ أنه رأى النبي ﷺ يأخذ لأذنيه ماءً
- ٢٩٧ أنه رأى النبي ﷺ يصلي فإذا كان في وتر
- ٦٦٣ أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن
- ٤٩٤ أنه صلى في زلزلة ست ركعات وأربع
- ١٣٦٠ إنه عد شهادة الزور في أكبر الكبائر
- ١٠٩٥ إنه عمك
- ٧٢٢ إنه كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب
- ٧٦٠ أنه كان على جمل له قد أعى فأراد أن يسيه
- ٧١٩ أنه كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى
- ٧٣٧ أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات
- ٨٧٧ أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالاً
- ٧٢٠ أنه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه
- ٥٤٥ أنه كبر على سهل بن حنيف ستاً
- ١١١٢ أنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا
- ١٣٢٧ أنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل
- ١٠٢٩ إنه ليس بك على أهلك هو إن شئت سبعت
- ١٦٦ إنه يذهب مستطيلاً في الأفق
- ١٠٧٧ إنه يشب الوجه فلا تجعله إلا بالليل وانزعه
- ٥١٥ أنها أخرجت جبة رسول الله ﷺ مكفوفة
- ١٠٩٧ إنها لا تحل لي إنها ابنة أخي من الرضاة
- ١٧٤ إنها لرؤيا حق
- ٧٥٠ إنها لم تكن تفعل ذلك (أي النزول بالأبطح)
- ١٢١١ إنها ليست بدواء ولكنها داء
- ٩ إنها ليس بنجس إنما هي من الطوافين
- ٤٥٠، ٤٤٩ أنها ما بين صلاة العصر إلى غروب
- ٤٨٤ أنهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم
- ١٢٣٤ أنهم تبارزوا يوم بدر
- ٧٢٤ إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع
- ٣٦٠ إني خشيت أن يكتب عليكم الوتر
- ٩٦٤ إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء
- ١١٧ إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب
- ١٢٦٢ إني لا أخيس بالعهد ولا أحبس الرسل
- ٣٧٤ أوتر وأقبل أن تصبحوا

- أوتروا يا أهل القرآن ٣٦٩
- أوصيك يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة ٣١٨
- أوف بنذر ١٣٣٨
- أول ما كرهت الحجامة للصائم ٦٤٦
- أول ما فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة ٤١٤
- أول الوقت رضوان الله ١٦٨
- أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء ١١٢٣
- أولم النبي ﷺ على بعض نسائه بمدين من ١٠١٦
- أي بني محدث ٣٠١
- إياك والالتفات في الصلاة فإنه هلكة ٢٣٧
- إياكم والجلوس على الطرقات ١٤٧٤
- إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات ١٤٣٤
- إياكم والظن فإن الظن أكذب ١٤٧٣، ١٤٤٢
- أيام التشريق أيام أكل وشرب ٦٦٣
- أيكما قتله هل مسحتما سيفيكما ١٢٣٩
- أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ١٠٤٣
- أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ١٠٧٠
- أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول ٩٥٥
- أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها ٩٤٩
- أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء أو ١٠٠٠
- أيما امرئ مسلم أعتق امرأة مسلماً ١٣٧٤
- أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته ١٣٩١
- أيما إهاب دبغ ١٦
- أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ٨٣٦
- أيما رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدها ٩٧٩
- أيما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج ٦٩٢
- أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه أو أهله ٩٥٦
- أيما قرية أتيتموها فأقمتم فيها فسهمكم ١٢٦٣
- أيما مسلم كسا مسلماً ثوباً على عري ٦١٢
- إيمان بالله وجهاد في سبيله ١٣٧٧
- أينقص الرطب إذا ييس قالوا: نعم ٨١٨
- حرف الباء
- بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في ٩٤٠
- الباقيات الصالحات لا إله إلا الله وسبحان الله ١٤٩٨
- البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا ٨٠١
- البر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك ١٣٩٥
- البصاق في المسجد خطيئة ٢٥٥
- بعث رسول الله ﷺ سرية فأمرهم أن يمسحوا ٦١
- بعث رسول الله ﷺ سرية وأنا فيهم ١٢٤٧
- بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة ٨٥٧، ٨٩٨
- بعث النبي ﷺ خيلاً فجاءت برجل فربطوه ٢٤٧
- بعثني النبي ﷺ فأمرني أن آخذ من كل حال ١٢٦٦
- بعثني النبي ﷺ في الثقل أو قال في الضعفة ٧٢٨
- بل عارية مضمونة ٨٦٤
- البيئة وإلا فحد في ظهره ١١٨٣

حرف التاء

- ٢٤٣ التثاؤب من الشيطان
- ٢٨ تحته ثم تقرصه بالماء
- ٦٣٣ تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي ﷺ أنني
- ١٣٦١ ترى الشمس على مثلها فاشهد أو دع
- ٩٥٩ تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم
- ٩٣٨ تزوجوا الولود الودود
- ٢١٧ التسبيح للرجال
- ٦٣٩ تسحروا فإن في السحور بركة
- ٦١٥ تصدقوا
- ٨٣٩ تصدقوا عليه
- ٩٨٨ تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت
- ١٤٢٤ تعس عبد الدينار والدرهم والقطيفة
- ١١٥٥ تقتل عماراً الفئنة الباغية
- ١٠٦ تغتسل (المرأة التي ترى في منامها)
- ٣٩٢ تقمدوا فاتموا بي
- ١١٨٧ تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً
- ٤٧٨ التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس
- ١٢١٥ تكون فتن فكن فيها عبد الله المقتول
- ٩٣٩ تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها
- ٩٠٦ تهادوا تحابوا
- ٩٠٧ تهادوا فإن الهدية تسل السخيمة
- ٥٨٤ تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم

التيتم ضربتان

حرف الشاء

- ١٢٦
- ١٠٤٦ ثلاث جد هن جد وهزل هن جد
- ١٦٠ ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن
- ٨٧٦ ثلاث فيهن البركة البيع إلى الأجل
- ١٣٧٠ ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا
- ٩٣٠ الثلث والثلث كثير إنك
- ٥٢ ثم أدخل ﷺ يده فمضمض
- ١٨٤ ثم أذن بلال فصلى النبي ﷺ
- ٥٣٦ ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت
- ٥١ ثم تمضمض ﷺ واستنثر ثلاثاً
- ٣٤ ثم مسح برأسه وأدخل أصبعيه السباحتين
- ٩٥١ الثيب أحق بنفسها من وليها

حرف الجيم

- ١٠ جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد
- ٦٥٣ جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : هلكت يا
- ٧٦٥ جاءني بريرة فقالت : أني كاتب أهلي
- ٨٧٤ الجار أحق بشفعة جاره
- ٨٧٣ الجار أحق بصقبة
- ٨٧٢ جار الدار أحق بالدار
- ١٢١٨ جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم
- ٦٠ جعل النبي ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر

- ٨٦ خذ الإداوة فانطلق
- ١١٦٦ خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلاً
- ١١٠٣ خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك وما
- ٧٩٣ الخراج بالضمآن
- ٥٠٤ خرج سليمان عليه السلام يستسقي فرأى
- ٤٩٤ خرج النبي ﷺ متواضعاً متبذلاً متخشعاً
- ٧٠٠ خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع
- ٤١٨ خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة
- ٤٢٣ خرجنا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فكان
- ١٤٥٣ خصلتان لا يجتمعان في مؤمن البخل
- ٧٤٦ خطبنا رسول الله ﷺ يوم الرءوس
- ٧٤٥ خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر
- ٢٤ خطبنا النبي ﷺ بمنى وهو على راحلته
- ٧٠٩ خمس من الدواب كلهن فواسق
- ٤٢٥ خير أمتي الذي إذا أساءوا استغفروا
- ١٠٠٦ خير الصداق أيسره
- ٤٠١ خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها
- ٩١٧ خيرت بريرة على زوجها حين عتقت

حرف الدال

- ١٧ دباغ جلود الميتة طهورها
- ٢٨٣ دخل رسول الله ﷺ بيتي فصلى الضحى
- ١٥٠٤ الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد
- ١٥٠٢ الدعاء مخ العبادة

- ١٢٠١ جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر
- ١٨٦ جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء بإقامة
- ٤٥٤ الجمعة حق واجب على كل مسلم في
- ٦١٤ جهد المقل ، وأبدأ بمن تعول
- ١١٩٨ جيء بسارق إلى النبي ﷺ فقال : اقلطوه

حرف الحاء

- ١١٣٠ حتى تبرأ
- ٢٦١ حتى تطمئن قائماً
- ٢٧٠ حتى يحاذي بهما فروع أذنيه
- ٦٩٤ حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة
- ٦٨٧ الحج والعمرة فريضتان
- ٧٥٤ حجني واشترطي أن محلي حيث حبستني
- ١٠٦٣ حرر رقبة
- ١٢٣٦ حرق رسول الله ﷺ نخل بني النضير وقطع
- ١٠٦٥ حسابكما على الله أحدكما كاذب
- ٣٤٤ حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات
- ١٣٩٣ حق المسلم ست إذا لقيته فسلم عليه
- ١٤٧٧ الحياء من الإيمان

حرف الخاء

- ٩٢٢ الخال وارث من لا وارث له
- ١١١٨ الخالة بمنزلة الأم
- ١٢٨٤ خبيثة من الخبائث

- الدعاء هو العبادة ١٥٠١
- دعها فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما ٥٦
- الدية ثلاثون حقة وثلاثون جذعة ١١٤١
- دية الخطأ أخماساً وعشرون حقة ١١٤٠
- الدين النصيحة ١٤٨٥
- حرف الذال
- ذكاة الجنين ذكاة أمه ١٣٠١
- ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ١٢٥٧
- الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل ٨٠٧
- الذهب بالذهب والفضة بالفضة ٨٠٦
- حرف الراء
- راجع امرأتك ١٠٤٤
- رأيت بلالاً يؤذن أتبع فاه ههنا وههنا ١٨٠
- رأيت رسول الله ﷺ إذا كبر جعل يديه حذو ٢٦٢
- رأيت رسول الله ﷺ توضعاً نحو وضوئي هذا ٣١
- رأيت رسول الله ﷺ يسترني وأنا أنظر إلى ٢٥٣
- رأيت رسول الله ﷺ يصلي على راحلته حيث ٢٠٨
- رأيت رسول الله ﷺ يصلي متربعا ٢٩٥
- رأيت رسول الله ﷺ يصلي وفي صدره أزيز ٢١٨
- رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم ٧٢٥
- رأيت رسول الله ﷺ يفصل بين المضمضة ٥٠
- رأيت النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل ٣٠٥
- رأيت النبي ﷺ يصلي متربعا ٤٢٨
- الربا ثلاثة وسبعون باباً ٨٠٤
- ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ١٥١٤
- رحم الله امرءاً صلى أربعاً قبل العصر ٣٤٩
- رجم النبي ﷺ رجلاً من أسلم ١١٧٣
- رخص رسول الله ﷺ عام أو طاس ٩٦٢
- رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن ٦٥٢
- رد النبي ﷺ ابنته زينب على أبي العاص ٩٧٥
- رصوا صفوفكم وقاربوا بينها وحاذوا ٤٠٠
- رضى الله في رضى الوالدين ١٤١٢
- رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ ١٠٥٥
- رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ٧٣٦
- حرف الزاي
- الزاد والراحلة ٦٨٨
- زادك الله حرصاً ولا تعد ٤٠٤
- زجر النبي ﷺ عن ذلك ٧٦٤
- زوج النبي ﷺ رجلاً من امرأة بخاتم من ١٠٠٤
- حرف السين
- سابق النبي ﷺ بالخيال التي قد ضمرت ١٢٧٢
- سأل فلان فقال : يا رسول الله أ رأيت أن لو ١٠٦٤
- سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ١٤٤١
- سبحانك اللهم وبحمدك ٢٦٥

- ١٢٧ الصعيد وضوء المسلم
٤٢٧، ٣٢٢ صل على الأرض إن استطعت وإلا
٣٢١ صل قائماً
٤٢٦ صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً
١٣٣٦ صل هنا
٣٨١ صلاة الأوابين حين ترمض الفصال
٤٠٨ صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته
٣٨٤ صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد
٤٦٦ صلاة الخوف ركعة على أي وجه كان
١٧٦ الصلاة خير من النوم
٧٥٢ صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف
٣٥٦ صلاة الليل مثنى مثنى
٤١٢ صلوا على من قال : لا إله إلا الله
٣٥٠ صلوا قبل المغرب
٣٢٠ صلوا كما رأيتموني أصلي
٤٤٠ صليت ؟ قم فصل ركعتين
٥٤٧ صليت خلف ابن عباس على جنازة فقراً
٤٠٢ صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فقمت
١٨٢ صليت مع النبي ﷺ العيدين غير مرة
٢٧١ صليت مع النبي ﷺ فوضع يده اليمنى
٣١٣ صليت مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمينه
٢٨٦ صليت مع النبي ﷺ فما مرت به آية رحمة
٢٧٥ صليت وراء أبي هريرة فقراً بسم الله الرحمن
٥٤٢ صليت وراء النبي ﷺ على امرأة ماتت

- ٦١٠ سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل
٣٣٢ سجدنا مع رسول الله ﷺ في ﴿إذا السماء﴾
٥٧٧ السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين
٥٧٨ السلام عليكم يا أهل القبور
٢٨٣ سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب
١٢٩٤ سمو الله عليه أنتم وكلوه
٦٧٨ السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا

حرف الشين

- ١٠١٢ شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من يأتيها
١٧٢ شغلت عن ركعتين بعد الظهر فصليتهما
٨٧١ الشفعة في كل شرك
٨٧٥ الشفعة كحل العقال
١٦٤ الشفق الحمراء
٥٧٤ شهدت بنتاً للنبي ﷺ تدفن ورسول الله ﷺ
١٢٢٩ شهدت رسول الله ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار
١٢٥٠ شهدت رسول الله ﷺ نفل الربع في البدءة
٤٦٠ شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف
٤٥٧ شهدنا الجمعة مع النبي ﷺ فقام متوكئاً
١٤٦٦ الشؤم سوء الخلق

حرف الصاد

- ٣٣٣ ﴿ص﴾ ليست من عزائم السجود
٦١٧ صدق ابن مسعود زوجك وولدك أحق

حرف العين

- ١٤٦٥ العجلة من الشيطان
- ١١٢٠ عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت
- ٩٦٨ العرب بعضهم أكفاء بعض
- ٢٥٨ عرضت علي أجور أمتي
- ٨٤١ عرضت على النبي ﷺ يوم أحد
- ٨٤٢ عرضنا على النبي ﷺ يوم قريظة
- ١١٤٧ عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين
- ١١٤٨ عقل شبه العمدة مغلظ مثل عقل العمدة
- ١١٢٦ العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر
- ١٠١ علمنا رسول الله ﷺ في الخلاء أن نقعد
- ٣٠٢ علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في
- ٨٦١ على اليد ما أخذت حتى تؤديه
- ١٤٧٢ عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر
- ٦٨٤ العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما
- ٩٠٤ العمرى لمن وهبت له
- ٧٥٦ عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور
- ٩٠٠ العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود
- ٧٨ العين وكاء السه

حرف الغين

- ١٠٦٩ غربها
- ٤٥٩ غزوت مع النبي ﷺ قبل نجد

- ٥٤٨ صلى رسول الله ﷺ على جنازة
- ٤٠٣ صلى رسول الله ﷺ فقمت أنا ويتيم خلفه
- ٣٢٧ صلى رسول الله ﷺ فلما سلم قيل له
- ٣٢٤ صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي
- ٨٤٥ الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً
- ١٤٣٣ الصمت حكمة وقليل فاعله

حرف الضاد

- ١٢٨٣ الضبع صيده؟ قال : نعم

حرف الطاء

- ٧٢٦ طاف النبي ﷺ مضطجعاً ببرد أخضر
- ٨٦٦ طعام بطعام وإناء بإناء
- ٨١٠ الطعام بالطعام مثلاً بمثل
- ١٠١٥ طعام الوليمة أول يوم حق
- ١٠٨٤ طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان
- ٩٧٣ طلق أيتهما شئت
- ٨ طهور إناء أحذكم إذا ولغ فيه الكلب
- ٧٤٧ طوافك بالبيت وسعيك بين الصفا والمروة
- ١٤٦٣ طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس

حرف الظاء

- ١٤٣٦ الظلم ظلمات يوم القيامة
- ٨٣١ الظهر يركب بنفقتة إذا كان مرهوناً

- ١٢٨١ فذبحها فبعث بوركها إلى رسول الله ﷺ
 ١٠٤٥ فردها إليه النبي ﷺ
 ٦٠٦ فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر
 ٦٠٩ فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم
 ٤٨٦ فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم
 ٣٣٦ فضلت سورة الحج بسجدةتين
 ٤٦٨ الفطر يوم يفطر الناس
 ١٢٢٠ ففيها فجاهد
 ١٣٦٨ ففضى بهار رسول الله ﷺ بينهما نصفين
 ١٣٧١ ففضى بهار رسول الله ﷺ لمن هي في يده
 ٩١٨ ففضى النبي ﷺ للابنة النصف ولابنة الابن
 ١٠٦٢ فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به
 ١١٣٨ فمن قتل له قتيل بعد مقاتلي هذه
 ٣٣٧ فمن لم يسجد هما فلا يقرأها
 ١٠٨٦ في امرأة المفقود تربص أربعة سنين
 ٥٨٦ في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون
 ١١٤٦ في المواضع خمس، خمس من الإبل
 ٥٩٥ فيما سقت السماء والعيون
 ٤٤٧ فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم
 ٦٧ فيه الوضوء

حرف القاف

- ٢٤٥ قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم
 ٨٥٢ قال الله : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن

- ١٢٦١ عزونا مع رسول الله ﷺ خير فأصبنا
 ١٢٨٠ عزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات
 ١٠٩ غسل يوم الجمعة واجب

حرف الفاء

- ٦٣٤ فأذن في الناس يا بلال أن يصوموا غداً
 ٣٤٣ فأعني على نفسك بكثرة السجود
 ١٥٢ فأقام الفجر حين انشق الفجر
 ١٢٨٦ فأكل منه النبي ﷺ (في قصة الحمار)
 ٦٣١ فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً
 ٥٩٧ فأما القضاء والبطيخ والرمان والقصبة
 ١١٢٨ فأمر رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بين
 ٩٧٤ فأمره النبي ﷺ أن يتخير منهن أربعاً
 ١٨٨ فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي ألا إن العبد
 ٤٦٩ فأمرهم النبي ﷺ أن يفطروا إذا
 ١٣١ فأمرني أن أمسح على الجبائر
 ٩٧٧ فانتزعها رسول الله ﷺ من زوجها
 ٢٤٠ فإنها ألهمتني عن صلاتي
 ٩٩٩ فأين درعك الحطمية
 ١٠٠٩ فبارك الله لك أولم بشاة
 ٤٩٧ فتوجه إلى القبلة يدعو ثم صلى ركعتين
 ٣٩٥ فجاء حتى جلس عن يسار أبي بكر
 ١٦٥ الفجر فجران
 ١٣٨٢ فدعا بهم رسول الله ﷺ فجزأهم

٤٥٦ كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر
 ١١٤ كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة
 ٣١٦ كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته
 ٤١٧ كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة
 ٤٣٥ كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه
 ٦٧٤ كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر شد منزره
 ٢٩٠ كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع
 ١٠٣٢ كان رسول الله ﷺ إذا صلى العصر دار على
 ٥٤٩ كان رسول الله ﷺ إذا صلى على جنازة
 ٢٧٧ كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من قراءة
 ٢٨٩ كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة
 ٤٨٠ كان رسول الله ﷺ إذا كان يوم العيد
 ٢٦٤ كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة
 ١٥٠٦ كان رسول الله ﷺ إذا مديديه في الدعاء
 ٤٧١ كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى
 ٤٧٠ كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى
 ٤٧٣ كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يصلون
 ١٤١ كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتر فبأشربي
 ٥٤ كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد
 ٤٧٧ كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر
 ٨٥ كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء فأحمل أنا
 ٧٦ كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه
 ٢٦٧ كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير
 ٢٨٠ كان رسول الله ﷺ يصلي بنا فيقرأ

قال الله عز وجل : أحب عبادي إلي أعجلهم ٦٣٨
 قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم ٨٨٣
 قتل رجل رجلاً على عهد رسول الله ﷺ ١١٤٩
 قد أجرنا من أجرت ١٢٥٨
 قد أحصر رسول الله ﷺ فحلقت رأسه ٧٥٣
 قدم رسول الله ﷺ المدينة ولهم يومان ٤٨٢
 قرأت على النبي ﷺ النجم فلم يسجد ٣٣٥
 قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين ١٢٤٨
 القضية ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة ١٣٣٩
 قضى رسول الله ﷺ أن حفظ الحوائط بالنهار ١١٦١
 قضى رسول الله ﷺ أن الخصمين يقعدان ١٣٥٥
 قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق ١٠٠١
 قضى عمر في العنين أن يؤجل سنة ٩٨١
 قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مالم ٨٧٠
 قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل شيء ٨٧١
 قل الحق ولو كان مرأ ٨٦٠
 قلت يا رسول الله إن فلاناً أقدم له بز من الشام ٨٣٠
 قل : سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله ٢٧٩

حرف الكاف

كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل ٢٠٩
 كان إيلاء الجاهلية السنة ١٠٦١
 كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع ١٠٣٤
 كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل في سفره قبل ٤٢٢

- ٢٨٢ كان فلان يطيل الأوليين من الظهر
- ١٠٩٦ كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات
- ٢١٩ كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان
- ٤٦ كان النبي ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه
- ٨٤ كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني
- ٦٧٦ كان النبي ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى
- ٣٥٤ كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر
- ٥٩ كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرأ
- ٦٤٣ كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم ويياشر
- ٣٣٩ كان النبي ﷺ يقرأ علينا القرآن فإذا مر
- ٤٧٩ كان النبي ﷺ يقرأ في الفطر والأضحى
- ٤٧٦ كان النبي ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئاً
- ٥٣٢ كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى
- ٣٥٢ كان النبي ﷺ يخفف الركعتين اللتين قبل
- ٤٤٢ كان يقرأ في العيدين وفي الجمعة
- ٧٢٧ كان يهل منا المهل فلا ينكر عليه
- ١٢٦٠ كانت أموال بني النضير مما أفاء الله
- ١٤٦ كانت النساء تقعد على عهد النبي ﷺ
- ٩٨٩ كانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته
- ٢٤٦ كانوا إذا مات فيهم الرجل
- ٥٦٥ كانوا يستحبون إذا سوى على الميت قبره
- ١١٥١ كبير كبير
- ٩٩٤ كذبت اليهود لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت
- ٥١٠ كساني النبي ﷺ حلة سبراء فخرجت فيها
- ٣٧٨ كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربعاً
- ١٥٠ كان رسول الله ﷺ يصلي العصر ثم يرجع
- ٣٦٦ كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث
- ٢٢١ كان رسول الله ﷺ يصلي وهو حامل أمانة
- ٦٥٩ كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر
- ٤٢ كان رسول الله ﷺ يعجبه التيمن في تنعله
- ٣٠٨ كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد
- ٣٠٣ كان رسول الله ﷺ يعلمنا دعاء ندعو
- ٥٧٧ كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى
- ١٠٧ كان رسول الله ﷺ يغتسل من أربع
- ٢٥ كان رسول الله ﷺ يغسل المني ثم يخرج
- ٢٨٥ كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الفجر
- ١١١ كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن
- ٢٨٨ كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده
- ٥٤٦ كان رسول الله ﷺ يكبر على جنازنا أربعاً
- ١١٣ كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب
- ٣٧٢ كان رسول الله ﷺ يوتر بـ ﴿سبح اسم ربك﴾
- ٩٠٢ كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية
- ١٢٠٩ كان رسول الله ﷺ ينبذه الزبيب
- ١٢٥١ كان رسول الله ﷺ ينفل بعض من بيعت
- ٥٤٤ كان زيد بن أرقم رضي الله عنه يكبر على
- ٩٩٨ كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية
- ١٠٤٢ كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر
- ٦٩٠ كان الفضل بن العباس رضي الله عنهما رديف

- ٤٣٠ كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم
 ١٥٣ كنا نصلي المغرب مع رسول الله ﷺ فينصرف
 ١٢٥٢ كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب
 ٨٢٨ كنا نصيب المغانم مع رسول الله ﷺ
 ٩٩٥ كنا نعل على عهد رسول الله ﷺ
 ٦٠٨ كنا نعطيها في زمان النبي ﷺ صاعاً من طعام
 ٧٠٥ كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه
 ١١٨ كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد
 ١١٣٢ كنت بين يدي امرأتين فضربت إحداهما
 ٥٦٧ كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها
 ١٣٤٧ كيف تقدس أمة لا يؤخذ من شديدهم
 ٢٢٠ كيف رأيت رسول الله ﷺ يرد عليهم حين
 ١١٠١ كيف وقد قيل

حرف اللام

- ٢٢ لا (حينما سئل عن الخمر تتخذ خلاً)
 ١٠٧٨ لا (حينما سأله المرأة عن الاكتحال)
 ١٠١٩ لا آكل متكناً
 ١١٦٢ لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله
 ٣١٤ لا إله إلا الله وحده لا شريك له
 ٦٦ لا إنما ذلك عرق وليس بحيض
 ٧٠ لا إنما هو بضعة منك
 ١١٦ لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك
 ٧٧٨ لا بأس أن تأخذها بسعريو مها ما لم تفترقا

- ٨٨٢ كسب الحجام خيبت
 ٥٥٨ كسر عظم الميت ككسره حياً
 ١٤٧٠ كفارة من اغتبه أن تستغفر له
 ١٣٢٨ كفارة النذر كفارة يمين
 ٥٢٨ كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب
 ١١٠٨ كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت
 ٦١١ كل امرئ في ظل صدقته حتى يفصل
 ١٤٣٢ كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون
 ١٢٧٨ كل ذي مخلب من الطير
 ١٢٧٧ كل ذي ناب من السباع فأكله حرام
 ٣٧٣ كل سورة في ركعة وفي الأخيرة قل هو الله
 ١٣١٦ كل غلام مرتين بعقيقة تذبح عند يوم سابعه
 ٨٣٤ كل قرص جر منفعة فهو رباً
 ١٢٠٧ كل مسكر خمر وكل مسكر حرام
 ١٤١٧ كل معروف صدقة
 ١٤٠٨ كل واشرب والبس وتصدق في غير سرف
 ١٥٢٠ كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان
 ١٠٢١ كلوا من جوانبها ولا تأكلوا من وسطها
 ١٤٢٥ كن في الدنيا كأنك غريب
 ١٣٩ كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً
 ٢٠٦ كنا مع النبي ﷺ في ليلة مظلمة فأشككت
 ٧٦٧ كنا نبيع سرارينا أمهات الأولاد
 ٢٨١ كنا نحزر رسول الله ﷺ يصلي بنا
 ٣٥١ كنا نصلي ركعتين بعد غروب الشمس

لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد ٨٧٩
 لا تأخذوا في الصدقة إلا من هذه الأصناف ٥٩٦
 لا تأكلوا بالشمال فإن الشيطان يأكل ١٠٢٣
 لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها ١٩
 لا تباع حتى تفصل ٨١١
 لا تبدأوا اليهود ولا النصارى بالسلام ١٤٠١
 لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام ١٢٦٨
 لا تتبعه وإن أعطاكه بدرهم ٩٠٥
 لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ٨٠٥
 لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً ١٢٩٦
 لا تجزىء صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ٢٧٢
 لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية ١٣٥٩
 لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ١٣٥٨
 لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ١٤٥٠
 لا تحدا امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على ١٠٧٦
 لا تحرم المصة والمصتان ١٠٩٢
 لا تحقرن من المعروف شيئاً ١٤١٨
 لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة ٦٢٢
 لا تحلفوا بأبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد ١٣١٨
 لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ٦٦٥
 لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا ٥٧٥
 لا تذبحوا إلا مسنة ١٣٠٨
 لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس ٧٣٠
 لا تزوج المرأة المرأة ٩٥٢

لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما ١٤٥٨
 لا تشتروا السمك في الماء ٧٩٦
 لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ١٣٣٧
 لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ١٤
 لا تصروا الإبل والغنم ٧٨٩
 لا تصلوا إلى القبور ٢١٢
 لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ٦٦٨
 لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سريعاً ٥٣٣
 لا تغضب ١٤٤٦
 لا تغلوا فإن الغلول نار وعار على أصحابه ١٢٣٧
 لا تقام الحدود في المساجد ٢٥١
 لا تقام الحدود في المساجد ١٢٠٤
 لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ٦٢٩
 لا تقصروا الصلاة في أقل من أربعة برد ٤٢٤
 لا تقطع يد سارق إلا في ربع دينار ١١٨٦
 لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس ٢٥٦
 لا تلبسوا عليناً سنة نبينا عدة أم الولد ١٠٨٢
 لا تلقوا الجلب ٧٨٣
 لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد ٧٨٢
 لا تمار أخاك ولا تمازحه ولا تعده موعداً ١٤٥٢
 لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو ١٢٢٥
 لا تنكح الأيم حتى تستأمر ٩٥٠
 لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات ١٠٩٠
 لا ، حتى يذوق الآخر من عسيلتها ٩٦٧

١٣٢٢	لا ومقلب القلوب	٨٨٩	لا حمى إلا لله ورسوله
٥	لا يبولن أحدكم في الماء الدائم	١٠٩٩	لا رضاع إلا في الحولين
١٠٨٨	لا يبيتن رجل عند امرأة إلا أن يكون ناكحاً	١١٠٠	لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم
٥١٧	لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل	١٢٧٤	لا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر
٩١٩	لا يتوارث أهل ملتين	٦٧١	لا صام من صام الأبدي
١٣٨٠	لا يجزىء ولد والده إلا أن يجده مملوكاً	٢٤٢	لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه
١٠٣٥	لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد	١٥٩	لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
١٢١٢	لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد	١٧٠	لا صلاة بعد الفجر إلا سجدين
٩٥٧	لا يجمع بين المرأة وعمتها	٤٠٦	لا صلاة لمنفرد خلف الصف
٨٤٣	لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها	٢٧٢	لا صلاة لمن لم يقرأ بأم الكتاب
١٠٤٧	لا يجوز للعب في ثلاث: الطلاق والنكاح	٨٩٠	لا ضرر ولا ضرار
٧٨٨	لا يحتكر إلا خاطئ	١٠٥٢	لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك
١٠٩٨	لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء	١١٩٢	لا قطع في ثمر ولا كثير
١٣٤٣	لا يحكم أحد بين اثنين وهو غاضب	٨٥١	لا كفالة في حد
١١٢١	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله	١٠٥٤	لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما
٧٧٥	لا يحل سلف وبيع ولا شرطان	١١٠٩	لا نفقة لها
١١٢٢	لا يحل قتل المسلم إلا بإحدى ثلاث	١٢٤٩	لا نفل إلا بعد الخمس
٩٠١	لا يحل لرجل مسلم أن يعطي العطية ثم	٩٤٧	لا نكاح إلا بولي
٨٤٧	لا يحل لامرئ أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب	٩٤٨	لا نكاح إلا بولي وشاهدين
١٠٨٥	لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن	١٢٢٣	لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية
٦٦١	لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا	٦٨٦	لا وأن تعتمر خير لك
١٤١٦	لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث	٣٧١	لا وتران في ليلة
٩٤٤	لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه	٤٧	لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه
١٠٨٩	لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم	١٣٣١	لا وفاء لنذر في معصية

- ٩٦٦ لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله
٩٥٨ لا ينكح المحرم ولا ينكح
٧٠٦ لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب
١٩٥ لا يؤذن إلا متوضئ
١٢٥٩ لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب
٦٢٠ لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة من
١٣٣٢ لشمش ولتركب
١١٨٩ لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده
٨٠٣ لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله
٨١٥ لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرشي
١٣٥٣ لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرشي في
٩٦٥ لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له
١١٧٨ لعن رسول الله ﷺ المخثنين من الرجال
٥٧٠ لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة
١١٦٨ لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت
٢٧٣ لعلكم تقرأون خلف إمامكم
١١٨٤ لقد أدركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن
١٢٠٥ لقد أنزل الله تحريم الخمر وما بالمدينة
١٥١٢ لقد سأل الله باسمه الذي إذا سئل به أعطى
١٠٥١ لقد عدت بعظيم الحقي بأهلك
١٠٠٧ لقد عدت بمعاذ فطلقها
١٤٩٧ لقد قلت بعدك أربع كلمات
٢٦ لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً
٩٣ لقد نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة
٦٩٣ لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم
١٤٦١ لا يدخل الجنة خب ولا بخيل ولا سيء
١٤١٠ لا يدخل الجنة قاطع
١٤٥٩ لا يدخل الجنة قتات
٩١٧ لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر
١٩٩ لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة
٦١٨ لا يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي
٦٣٧ لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر
١٤٠٣ لا يشربن أحدكم قائماً
٢٠٤ لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على
٦٦٦ لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم
٥ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم
١١٩٥ لا يغرم السارق إذا أقيم عليه الحد
٨٣٢ لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه
١١٢٥ لا يقاد الوالد بالولد
٢٠٢ لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار
٢٣١ لا يقطع الصلاة شيء
١٣٩٧ لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس
١٠٠٥ لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم
٩٢ لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه
١٤٠٥ لا يمش أحدكم في نعل واحدة
٨٤٦ لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره
٩٨٣ لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة
١٤٠٦ لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء

- لقد هممت أن أنهى عن الغيلة ٩٩٣
- لقنوا موتاكم لا إله إلا الله ٥١٩
- لك السدس ٩٢٠
- لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم ٣٣١
- لكني أنا أصلي وأنام وأصوم وأفطر ٩٣٧
- للمملوك طعامه وكسوته ١١٠٥
- لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا ٦٦٤
- لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى ٧٣٤
- لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل ٣٤٦
- لما أرادوا غسل رسول الله ﷺ قالوا: والله ٥٢٦
- لما توفي عبدالله بن أبي جاء ابنه إلى ٥٢٩
- لما نزل عذري قام رسول الله ﷺ على المنبر ١١٨٢
- لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ١٣٥١
- لو أخذتم إهابها ١٨
- لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم به ١١٣٧
- لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال ٩٩٠
- لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن ١١٦٠
- لو بيعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة ٨٢٥
- لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف ٥٨
- لو كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني ١٢٤٥
- لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك ٣٠
- لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها ٩١٠
- لولا مخافة الله إذا دخل علي لبصقت ١٠٣٧
- لومت قبلي لغسلتك ٥٣٤
- لويعطى الناس بدعواهم لادعى ناس ١٣٦٤
- لويعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه ٢٢٣
- لي الواجد يحل عرضه وعقوبته ٨٣٨
- ليس الشديد بالصرعة ١٤٣٦
- ليس شيء أكرم على الله من الدعاء ١٥٠٣
- ليس على خائن ولا مختلس ولا منتهب قطع ١١٩١
- ليس على مسافر جمعة ٤٤٥
- ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ٥٥٨
- ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله ٦٧٩
- ليس على من خلف الإمام سهو ٣٣٠
- ليس على النساء حلق ٧٤٢
- ليس في البقر العوامل صدقة ٥٨٩
- ليس في صلاة الخوف سهو ٤٦٧
- ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ٥٩٣
- ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ٥٩٤
- ليس لعرق ظالم حق ٨٦٨
- ليس لها سكنى ولا نفقة ١٠٧٥
- ليس للقاتل من الميراث شيء ٩٢٥
- ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ١٤٥٧
- ليس الوتر بحتم كهيئة المكتوبة ولكن ٣٥٩
- ليست أهدكم في الصلاة ٢٢٥
- ليسلم الصغير على الكبير والمار على ١٣٩٩
- ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر ٥٠٦
- ليلة سبع وعشرين ٦٨١

- ٧١١ ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى
١٢١٤ ما كنت لأقيم على أحد حدأ فموت فأجد
١٤٣١ ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه
٥٤١ ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته
١٤٧٦ ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق
١٤٤٣ ما من عبد يسترعه الله رعية يموت
٦٥٨ ما من عبد يصوم يوماً في سبيل الله
٣٩٠ ما منعكم أن تصلوا معنا؟
٥٥ ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء
١٤٨٣ ما نقصت صدقة من مال
١٠٤ الماء من الماء
٢٢٤ مثل مؤخرة الرجل
٧١٤ المدينة حرم ما بين غير إلى ثور
٢٤٨ مريحسان ينشد في المسجد فلحظ إليه
٨٥٣ مرحباً بأخي وشريكي
١٠٥٧، ١٠٤٠ مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر
١٤٥٤ المستبان ما قالاً فعلى البادىء
٦٢١ المسألة كد يكذبها الرجل وجهه
١٣٠٢ المسلم يكفيه اسمه فإن نسي أن يسمي
٤٥١ مضت السنة أن في كل أربعين فصاعداً جمعة
٨٤٨ مظل الغني ظلم
١٣٨٧ المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم
٩٨٢ ملعون من أتى امرأة في دبرها
٩١٢ من آوى ضالة فهو ضال

- ٤٢٩ لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات
٢٤١ لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء
حرف الميم
٩٢٦ ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبته
١١٩٣ ما إخالك سرق
٤٣٧ ما أخذت ﴿ق. والقرآن المجيد﴾ إلا
١٢٠٨ ما أسكر كثيره فقليله حرام
٢٥٧ ما أمرت بتشديد المساجد
١٢٩٨ ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل
٧٠١ ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد
٢٠٧ ما بين المشرق والمغرب قبلة
١٣٩٠ ما ترك رسول الله ﷺ عند موته درهماً
١٤٩٣ ما جلس قوم مجلساً يذكرون الله فيه إلا
٩٢٩ ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي
١١٠٦ ما حق زوجة أحدنا عليه؟
٣٨٠ ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي سبحة الضحى
١٠٢٢ ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط
١٤٩٢ ما عمل ابن آدم عملاً أنجى له من
١٤٥ ما فوق الإزار
١٣ ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت
١٤٩٤ ما قعد قوم مقعداً لم يذكروا الله فيه
٣٦٥ ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا
٤٣١ ما كنا نقيل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة

- من ابتاع نخلاً بعد ٨٢٦
من أتى الغائط فليستتر ٩٥
من أتاكم وأمركم جميع يريد أن يفرق ١١٥٧
من اتخذ كلباً إلا كلب ماشية أو صيد ١٢٩٠
من أحاط حائطاً على أرض فهي له ٨٩١
من أحب أن يبسط له في رزقه ١٤٠٩
من أحيا أرضاً ميتة فهي له ٨٨٨
من أخذ أموال الناس يريد أداءها ٨٢٩
من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن ١٢٧٥
من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها ٤٣٣
من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس ١٥٧
من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له ٣٧٤
من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس ٨٣٥
من استأجر أجيراً فأفلس له أجرته ٨٨٦
من استعاذكم بالله فأعيذوه ١٤٢٢
من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول ٥٨٨
من أسلف في ثمر فليسلف في كيل معلوم ٨٢٧
من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها ٧٩٠
من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله ٧٧٣
من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ ١١٩٦
من أعان مجاهداً في سبيل الله أو غازياً في ١٣٩٢
من أصابه قيء أو رعاف ٧٢
من أعتق شركاً له في عبد ١٣٧٨
من أعطى في صداق امرأة سويقاً أو تمرأ ١٠٠٢
من اغتسل ثم أتى الجمعة فصلّى ما قدر له ٤٤٦
من أفطر في رمضان ناسياً فلا قضاء ولا كفارة ٦٤٨
من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه ٨٣٧
من أقال مسلماً يبعته أقال الله عثرته ٧٩٩
من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه ١٣٦٦
من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً ٨٦٥
من أقر بولده طرفة عين فليس له أن ينفيه ١٠٧١
من أودع ودعة فليس عليه ضمان ٩٣٥
من بدل دينه فاقتلوه ١١٦٣
من تبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً ٥٥٢
من تسمع حديث قوم وهم له كارهون ١٤٦٢
من تشبه بقوم فهو منهم ١٤٢٦
من تطيب ولم يكن بالطيب معروفاً فأصاب ١١٤٥
من تعاضم في نفسه واختال في مشيته ١٤٦٤
من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب ٤٣٨ ، ٤٣٩
من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ١١٠
من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها ٣٤٨
من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه ٧٩٢
من حسن إسلام المرأة تركه ما لا يعينه ١٤٣٠
من حفر بئرأفله أربعون ذراعاً عطناً لماشيته ٨٩٢
من حلف على منبري هذا يمين آثمة تبوأ ١٣٦٩
من حلف على يمين يقطع بها مال امرئ ١٣٦٧
من حمل علينا السلاح فليس منا ١١٥٣
من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ٣٧٦

٨٨٧ من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها
 ١٤٦٨ من غير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله
 ٧٤ من غسل ميتاً فليغتسل ومن حملة فليتوضأ
 ٧٨٥ من فرق بين والدته وولدها
 ١٢٢٤ من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا
 ٢٠٠ من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه
 من قال : سبحان الله وبحمده مائة مرة حطت
 ١٤٩٦ من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له
 ١٤٩٥ من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له
 ٦٧٣ من قتل دون ماله فهو شهيد
 ١٢١٦ ، ١١٥٨ من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه
 ١١٢٤ من قتل في عمياً أو رمياً بحجر أو سوط
 ١١٣٤ من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة
 ١٢٧١ من قذف مملوكه يقام عليه الحد يوم القيامة
 ١١٨٥ من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة
 ٣١٩ من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا
 ١٣٠٥ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب
 ١٢٥٤ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره
 ٩٨٤ من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما
 ١٠٢٧ من الكبائر شتم الرجل والديه
 ١٤١٥ من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج
 ٧٥٥ من كف غضبه كف الله عنه عذابه
 ١٤٦٠ من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ
 ٣٦٧

١١٥٤ من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات
 ١٤٢١ من دل على خير فله مثل أجر فاعله
 ١٣٠٦ من ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها
 ٦٤٩ من ذرعه القية فلا قضاء عليه
 ١٤٨١ من رد عن عرض أخيه بالغيب رد الله عن
 ٨٦٧ من زرع في أرض قوم بغير إذنه
 ٣١٧ من سب الله دبر كل صلاة
 ٢٤٩ من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد
 ٣٨٩ من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له إلا
 ١٠٢٨ من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب
 ١٧٦ من السنة إذا قال المؤذن في الفجر : حي على
 ١٣٣ من السنة أن لا يصلي الرجل بالتيمم إلا صلاة
 ٤٨٣ من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً
 ٤٤٣ من شاء أن يصلي فليصل
 ٨١٤ من شفع لأخيه شفاعاً وأهدى له هدية
 ٣٢٨ من شك في صلاة فليسجد سجدتين
 ٥٥٢ من شهد الجنائز حتى يصلي عليها فله قيراط
 ٧٣٢ من شهد صلاتنا هذه يعني بالمزدلفة
 ٦٥٧ من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال
 ٦٣٠ من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي
 ٣٨٢ من صلى الضحى اثنتي عشرة ركعة
 ٣٤٧ من صلى اثنتي عشرة ركعة في يومه
 ١٣٢٦ من صنع إليه معروف فقال لفاعله : جزاك الله
 ١٤٥٥ من ضار مسلماً ضار الله

- ١٤٨٨ المؤمن مرآة أخيه المؤمن
- ٥١٨ المؤمن يموت بعرق الجبين
- ١١٢٧ المؤمنون تتكافأ دماؤهم
- ٥٧٢ الميت يعذب في قبره بما نبح عليه
- حرف النون
- ٨٩٥ الناس شركاء في ثلاثة في الكلا والماء
- ٧١٧ نحرنا هاهنا ومنى كلها منحرا
- ١٣١١ نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة
- ١٢٠٦ نزل تحريم الخمر وهي من خمسة من العنب
- ١٢١٩، ٦٨٥ نعم، جهاد لا قتال فيه
- ٦٩١ نعم حجي عنها (أريت لو كان على أمك)
- ٩٣١ نعم (أفلها أجر إن تصدقت عليها)
- ٥٢٤ نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه
- ٧٩٧ نهى رسول الله ﷺ أن تباع ثمرة حتى تطعم
- ١١٠٢ نهى رسول الله ﷺ أن تسترضع الحمقى
- ٦ نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل
- ٥٠٧ نهى رسول الله ﷺ أن تشرب في آنية الذهب
- ٧٨٤ نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد
- ٥٦٢ نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر
- ٢٣٢ نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل مختصراً
- ١٢٩٩ نهى رسول الله ﷺ أن يقتل شيء من الدواب
- ٧٧٤ نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة
- ٨٢٢ نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو
- ٦٣٥ من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام
- ٦٤٢ من لم يدع قول الزور والعمل به
- ٦٥٥ من مات وعليه صيام صام عنه وليه
- ١٢١٧ من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه به
- ٧١ من مس ذكره فليتوضأ
- ١٣٨١ من ملك رحم محرم فهو حر
- ٣٧٥ من نام عن الوتر أو نسيه فليصل
- ١٣٢٩ من نذر أن يمس فكفارته كفارة يمين
- ٦٤٨ من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم
- ١٤٢٠ من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا
- ١١٥٠ من هذا؟ أما إنه لا يجني عليك
- ٩١٣ من وجد لقطة فليشهد ذوي عدل
- ١١٧٦ من وجد تمويه يعمل عمل قوم لوط
- ١٣٥٢ من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين
- ١٣٤٠ من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين
- ٥٩٠ من ولى يتيماً له مال فليتجر له
- ٩٠٩ من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثب عليها
- ١٤٧٥ من ير دالله به خير أيفقهه في الدين
- ٦١٩ من يسأل الناس أموالهم تكثراً فإنما يسأل
- ١٣٨٦ من يشتريه مني؟
- ١٩٨ المؤذن أملك بالأذان
- ٦٢٧ مولى القوم من أنفسهم وإنها لا تحل
- ١٤٨٩ المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على
- ١٤٧٩ المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من

- ٣٨٨ هل تسمع النداء بالصلاة؟
 ٦٣٦ هل عندكم شيء؟ قلنا: لا، قال: فأني
 ٣٧٩ هل كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى؟
 ١٣٣٥ هل كان فيها وثن يعبد؟ هل فيها عيد
 ٧٠٧ هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟
 ١٠٧٢ هل لك من إبل؟
 ١١٩٧ هلا كان ذلك قبل أن تأتيني به
 ١٢٣٠ هم منهم
 ٢٣٧ هو اختلاس يختلسه الشيطان
 ١ هو الطهور ماؤه الحل ميتته
 ١٣٢٤ هو قول الرجل: لا، والله بلى والله
 ٦٥١ هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن
 ٤٤٨ هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى

حرف الواو

- ١٣٢٠ وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً
 ١١٦٥ والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله
 ٣٨٦ والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب
 ١٤١٣ والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى
 ٥٤٣ والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء
 ٢٩٩ وأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق
 ١٣٧٦ وأيما امرأة مسلمة أعقت امرأة مسلمة
 ١٣٧٥ وأيما امرئ مسلم أعقت امرأتين مسلمتين
 ٣٥٨ الوتر حق على كل مسلم

- ٧٧٢ نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة
 ٨٠٩ نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة
 ٧٧٦ نهى رسول الله ﷺ عن بيع العريان
 ٧٦٨ نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء
 ١٢٨٥ نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة وألبانها
 ٩٥٣ نهى رسول الله ﷺ عن الشغار
 ٧٦٩ نهى رسول الله ﷺ عن عصب الفحل
 ١٢٨٢ نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب
 ٥٠٨ نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير
 ٩٦٣ نهى رسول الله ﷺ عن المتعة عام خبير
 ٧٨١ نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمخاضرة
 ٨١٧ نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة
 ٧٧٩ نهى رسول الله ﷺ عن النجش
 ٦٤١ نهى رسول الله ﷺ عن الوصال
 ١٢٧٩ نهى رسول الله ﷺ يوم خبير عن لحوم
 ٧٦٦ نهى عمر عن بيع أمهات الأولاد
 ٥٥٤ نهينا عن اتباع الجنائز

حرف الهاء

- ١٢٦٩ هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله
 ٥٨٢ هذه فريضة الصدقة التي فرضها
 ١١٤٤ هذه وهذه سواء يعني الخنصر والإبهام
 ١١٥٦ هل تدري يا ابن أم عبد كيف حكم الله
 ٨٥٠ هل ترك لدينه قضاء؟

- ١١٣٣ يا أنس كتاب الله القصاص
- ١٤٨٤ يا أيها الناس أفشوا السلام وصلوا الأرحام
- ٣٣٨ يا أيها الناس إنا نمر بالسجود فمن سجد
- ٧٩ يأتي أحدكم الشيطان في صلاته
- ٩٧٠ يا بني بياضة أنكحوا أباهند
- ١٦٣ يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا
- ٣١٠ يا رسول الله ﷺ أمرنا الله أن نصلي عليك
- ٦٤ يا رسول الله ﷺ أمسح على الخفين؟
- ١٠٨١ يا رسول الله ﷺ إن زوجي طلقني ثلاثاً
- ١٣٠٤ يا عائشة هلمي المدينة
- ١٤٤٨ يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي
- ١٥٠٠ يا عبد الله بن قيس ألا أدلك على كنز من كنوز
- ٣٦٨ يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم
- ١٤٢٧ يا غلام احفظ الله يحفظك
- ١١١٦ يا غلام هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيديهما
- ٩٣٦ يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة
- ٩٠٨ يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها
- ١٤٢ يتصدق بدينار أو بنصف دينار
- ١٤٠٠ يجرى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم
- ١٢٥٦ يجير على المسلمين أذانهم
- ١٢٥٥ يجير على المسلمين بعضهم
- ٦١٣ اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ
- ١١١٠ اليد العليا خير من اليد السفلى
- ١٣٥٠ يدعى بالقاضي العادل يوم القيامة فيلقى
- ٣٦٣ الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا
- ١٢٣ وجعل التراب لي طهوراً
- ١٢٢ وجعلت تربتها لنا طهوراً
- ٢٦٣ وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض
- ٤٩٨ وحول ردائه ليتحول القحط
- ٥٦١ ورفع قبره عن الأرض قدر شبر
- ٨٥٩ واغد يا أنيس على امرأة هذا
- ١٤٧ وقت الظهر إذا زالت الشمس
- ١٠٣٨ وكان ذلك أول خلع في الإسلام
- ١٣٨٥، ٩٢٧ الولاء لحمة كل حمة النسب
- ٩٤ ولا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
- ٣٩٩ ولا تؤمن امرأة رجلاً ولا أعرابي مهاجراً
- ١٣٥ ولتجلس في مكن فإذا رأت صفرة فوق
- ١٠٩١ الولد للفراش وللعاهر الحجر
- ١١٠٧ ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف
- ٣٢ ومسح برأسه واحدة
- ٣٣ ومسح رسول الله ﷺ برأسه فأقبل بيديه وأدبر
- ١٩٦ ومن أذن فهو يقيم
- ١٣٣٠ ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه
- ٩٠٣ وهب رجل لرسول الله ﷺ ناقة فأثابه عليها
- ١٤٦٩ ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك القوم
- حرف الباء
- ١٠٣١ يا ابن أختي كان رسول الله ﷺ لا يفضل

١٤٩١	يقول الله تعالى : أنا مع عبدي ما ذكرني	١١٠٤	يد المعطي العليا وابدأ بمن تعول
٦٥٦	يكفر السنة الماضية والباقية	٢٦٩	يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر
٢٩	يكفيك الماء ولا يضرك أثره	١١٥٩	يعض أحدكم كما يعض الفحل لا دية له
١٣١٩	يمينك على ما يصدقك به صاحبك	٢٧	يفسل من بول الجارية
١٣٨٩	يودى المكاتب بقدر ما عتق منه دية الحر	١١١١	يفرق بينهما
٣٩٨	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى	٢٢٦	يقطع صلاة الرجل المسلم إذا لم يكن بين



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

فَهْرَسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

٣	مقدمة الطبعة الثانية
٥	مقدمة الشرح
٧-٥	ترجمة ابن حجر العسقلاني
١١	مقدمة المصنف

كتاب الطهارة

١٣	باب المياه
١٣	طهارة البحر
١٤-١٣	طهارة الماء
١٦	اغتيال الرجل بفضل المرأة والعكس
١٧	ولوغ الكلب في الآنية
١٨	حكم بول الآدمي
١٩-١٨	الحيوات والجراد والكبد والطحال
١٩	وقوع الذباب في الطعام
٢٠	باب الآنية
٢٢-٢١	حكم جلود الميتة
٢٣-٢٢	آنية الكفار
٢٣	تضبيب الإناء بالفضة
٢٣	باب إزالة النجاسة وبيانها

٢٤	لحوم الحمر الأهلية
٢٥-٢٤	حكم المني
٢٦-٢٥	دم الحيض يصيب الثوب
٢٦	باب الوضوء
٢٦	فضل السواك
٢٧-٢٦	صفة الوضوء
٢٨	صفة مسح الرأس
٢٩-٢٨	الاستنثار عند الاستيقاظ من النوم
٣٠-٢٩	تخليل الأصابع واللمحية
٣١	هل الأذنان من الرأس أم لا؟
٣٦	باب المسح على الخفين
٣٧-٣٦	كيفية المسح وقدره
٣٩-٣٨	المسح على الخفين
٣٩	باب نواقض الوضوء
٤١	حكم المذي
٤٢	مس الذكر
٤٣	الوضوء من القيء أو الرعاف أو القلس أو المذي
٤٤-٤٣	الوضوء من لحوم الإبل
٤٤	مس المصحف على غير طهارة
٤٥	نقض الوضوء من النوم
٤٦	باب آداب قضاء الحاجة
٤٧	آداب دخول الخلاء

٤٩-٤٨	الأماكن المنهي عن التخلي فيها
٤٩	الكلام عند قضاء الحاجة
٥٠	الاستنجاء بالعظم والروث
٥٤	باب الغسل وحكم الجنب
٥٥-٥٤	التقاء الختانين
٥٧	الغسل للجمعة
٥٩-٥٨	صفة غسل النبي ﷺ
٦١	باب التيمم
٦٣-٦٢	صفة التيمم
٦٥	المسح على الجبيرة
٦٦	باب الحيض
٧١	الاستمتاع بالحائض
٧١	مدة النفاس

كتاب الصلاة

٧٣	باب المواقيت
٧٧-٧٣	أوقات الصلوات الخمس
٧٨-٧٧	الأوقات المنهي عنها
٨٠	باب الأذان
٨٣-٨١	كلمات الأذان
٨٩	باب شروط الصلاة
٩٣-٩٢	الأماكن المنهي عن الصلاة فيها

٩٧	باب ستره المصلي
٩٩	مرور الحمار والمرأه والكلب الأسود بين يدي المصلي
١٠١	باب الحث على الخشوع في الصلاة
١٠٣-١٠٢	حرمة البصق نحو القبلة مطلقاً
١٠٤	باب المساجد
١٠٨	زخرفة المساجد وزينتها
١١٠	باب صفة الصلاة
١١١-١١٠	الاعتدال والطمانية في الصلاة
١١٣	استفتاح الصلاة
١١٤	وضع اليدين على الصدر في الصلاة
١١٥-١١٤	وجوب قراءة الفاتحة للإمام والمأموم والمنفرد في كل ركعة ...
١١٦-١١٥	قراءة البسملة في الصلاة
١١٦	مشروعية الجهر بالتأمين
١٢١	أعضاء السجود
١٣٣	باب سجود السهو وغيره
١٤٠-١٣٧	سجود التلاوة والشكر
١٤٠	باب صلاة التطوع
١٤٤-١٤٢	السنن والرواتب
١٥٣	باب صلاة الجماعة والإمامة
١٥٥-١٥٤	وجوب صلاة الجماعة

الأولى بالإمامة	١٥٩-١٦٠
إمامة المرأة والرجل الفاسق	١٦٠
باب صلاة المسافرين والمريض	١٦٦
باب صلاة الجمعة	١٧٢
باب صلاة الخوف	١٨٢
باب صلاة العيدين	١٨٥
التكبير في صلاة العيد	١٨٩
باب صلاة الكسوف	١٩١
باب صلاة الاستسقاء	١٩٤
استسقاء النبي ﷺ	١٩٥-١٩٦
باب اللباس	٢٠٠

كتاب الجنائز

(٢٢٨-٢٠٥)

كتاب الزكاة

باب صدقة الفطر	٢٤٢
باب صدقة التطوع	٢٤٤
باب قسم الصدقات	٢٤٩

كتاب الصيام

الكحل في الصيام	٢٥٩
-----------------------	-----

٢٦٠-٢٥٩	من أكل ناسياً
٢٦١	الصيام في السفر
٢٦٣-٢٦٢	كفارة من جامع امرأته في نهار رمضان
٢٦٣	الصوم عن الغير
٢٦٣	باب صوم التطوع وما نهى عن صومه
٢٦٩	باب الاعتكاف وقيام رمضان
٢٧٢-٢٧١	ليلة القدر وما ورد في تعيينها

كتاب الحج

٢٧٥	باب فضله وبيان من فرض عليه
٢٧٥	وجوب الحج والعمرة
٢٧٧-٢٧٦	حج الصبي
٢٨٠-٢٧٩	الحج عن الغير
٢٨٠	باب المواقيت
٢٨٢	باب وجوه الإحرام وصفته
٢٨٣	باب الإحرام وما يتعلق به
٢٨٥	الصيد للمحرم
٢٨٩	باب صفة الحج ودخول مكة
٣٠٦	باب الفوات والإحصار

كتاب البيوع

٣٠٩	باب شروطه وما نهى عنه منه
-----	---------------------------------

٣١٤-٣١٣	بيع الولاء
٣١٥-٣١٤	بيع أمهات الأولاد
٣١٧-٣١٦	بيع الغرر
٣١٨	السلف والبيع
٣٢٠	النجش في البيع
٣٢٤-٣٢٣	بيع الرجل على بيع أخيه
٣٢٥	حكم التسعيرة
٣٢٦-٣٢٥	حكم بيع المصرة
٣٣٠	بيع المضامين
٣٣١	باب الخيار
٣٣٢	باب الربا
٣٣٤-٣٣٣	بيع الذهب بالذهب
٣٣٦	بيع الحيوان بالحيوان
٣٣٧-٣٣٦	بيع العينة
٣٣٨-٣٣٧	الرشوة
٣٣٩-٣٣٨	بيع المزبنة
٣٣٩	باب الرخصة في العرايا وبيع الأصول والثمار
٣٤٢	باب السلم والقرض والرهن
٣٤٥	الرهن
٣٤٧-٣٤٦	غلق الرهن
٣٤٧	باب التفليس والحجر
٣٥١	باب الصلح

٣٥٣	باب الحوالة والضمان
٣٥٥	باب الشركة والوكالة
٣٥٨	باب الإقرار، وفيه الذي قبله وما أشبهه
٣٥٨	باب العارية
٣٦٠	باب الغصب
٣٦٢	باب الشفعة
٣٦٣-٣٦٢	شفعة الجار وشرطها
٣٦٤	باب القراض
٣٦٥	باب المساقاة والإجارة
٣٦٩	باب إحياء الموات
٣٧٢	باب الوقف
٣٧٤	باب الهبة والعمرى والرقبى
٣٧٥	الرجوع في الهبة
٣٧٧	الترغيب في الإهداء
٣٧٩	باب اللقطة
٣٨١	لقطة الذمي والمعاهد
٣٨١	باب الفرائض
٣٨٧	باب الوصايا
٣٨٩	باب الوديعة

كتاب النكاح

٣٩٥-٣٩٤	النظر إلى المخطوبة قبل النكاح
٣٩٥	الخطبة على الخطبة

٣٩٧-٣٩٥	فوائد حديث الواهبة نفسها للنبي ﷺ
٣٩٨-٣٩٧	اشتراط الولي
٤٠٠-٣٩٩	شروط النكاح
٤٠٣	نكاح المتعة
٤٠٤	نكاح المحلل
٤٠٤	نكاح الزاني والزانية
٤٠٥	باب الكفاءة الخيار
٤٠٩	عيوب النكاح وفسخها
٤١٠	باب عشرة النساء
٤١٤-٤١٣	السنة عند إتيان النساء
٤١٤	المرأة إذا عصت زوجها
٤١٥-٤١٤	الواصلة والمستوصلة
٤١٦-٤١٥	العزل
٤١٦	باب الصداق
٤٢١	باب الوليمة
٤٢٣	أيام الوليمة
٤٢٦	باب القسم
٤٣٠	باب الخلع
٤٣٢	باب الطلاق
٤٣٤-٤٣٣	حكم التطليقات الثلاث بكلمة واحدة أو كلمات
٤٣٦	أعمال الناسي والخاطيء والمكره
٤٣٨	باب الرجعة

٤٣٩	باب الإيلاء والظهار والكفارة
٤٤٠	أحكام الإيلاء
٤٤٢	باب اللعان
٤٤٣	الفرقة بين المتلاعنين
٤٤٧	باب العدة والإحداد
٤٥١	سكنى المتوفى عنها
٤٥٢	عدة أم الولد
٤٥٤	الولد للفرأش
٤٥٤	باب الرضاع
٤٥٨	باب النفقات
٤٦٣	باب الحضانة
٤٦٣	الأم أحق بحضانة ولدها
٤٦٥	هل يحرم قتل الهرة؟

كتاب الجنایات

٤٧٥	باب الدية
٤٧٨-٤٧٩	تغليظ الدية
٤٨٢	باب دعوى الدم والقسامة
٤٨٣	باب قتال أهل البغي
٤٨٥	باب قتال الجاني وقتل المرتد

كتاب الحدود

٤٨٩	باب حد الزاني
-----	---------------

٤٩٧	باب حد القذف
٤٩٨	باب حد السرقة
٥٠١	اعتراف السارق
٥٠٥	باب حد الشارب وبيان المسكر
٥٠٩	باب التعزير وحكم الصائل

كتاب الجهاد

٥٢٧	المحافظة على الفيء
٥٣١	باب الجزية والهدنة
٥٣٤	باب السبق والرمي

كتاب الأطعمة

٥٤١	باب الصيد والذبائح
٥٤٥	شروط الذبح
٥٤٥	قتل الصبر
٥٤٧	باب الأضاحي
٥٥٠-٥٤٩	عيوب الأضحية
٥٥٠-٥٤٩	شروط الأضحية
٥٥٢	باب العقيقة

كتاب الأيمان والنذور

(٥٦٢-٥٥٥)

كتاب القضاء

- ٥٦٩ باب الشهادات
- ٥٧٢ باب الدعاوي والبيانات

كتاب العتق

- ٥٨٠ باب المدبر والمكاتب وأم الولد

كتاب الجامع

- ٥٨٥ باب الأدب
- ٥٩١ باب البر والصلة
- ٥٩٨ باب الزهد والورع
- باب الترهيب من مساوىء الأخلاق ٦٠٤
- ٦١٩ باب الترغيب من مكارم الأخلاق
- ٦٢٦ فهرس الأحاديث النبوية
- ٦٧٧ فهرس الموضوعات

